

# الغاي القضي في راز الفتن

تأليف

قاضي القضاة عبد الله بن عمر البضاوي

المتوفى (٦٨٥ هـ)

رحمه الله تعالى

دراسة وتحقيق وتعليق

الدكتور علي محيي الدين علي القره داغي

المجلد الثاني

دار النشر الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين









# الغاي القُصوى في ذرا الفتنوى

تأليف

قاضى القضاة عبد الله بن عمر البضاوى

المتوفى ( ٦٨٥ هـ )

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى



دراسة وتحقيق وتعليق

الدكتور علي محيي الدين علي القره داغي

المجلد الثاني

دار البشائر الإسلامية



جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

شركة دار البشائر الإسلامية  
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

أسترا الشيخ رزي دسقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣ م - ١٩٨٣ م  
بيروت - لبنان ص ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧  
فاكس: ٧٠٤٩٦٣ / ٩٦١١ -  
e-mail: bashaer@cyberia.net.lb





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الشُّفْعَةِ

وهي تَمْلُكُ الشَّقِصِ عَلَى شَرِيكِهِ الْمُتَجَدِّدِ مَلَكُهُ بَعْوَضٌ .  
وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ» وَأَمْثَالُهُ<sup>(١)</sup>.

وفيه بابان:

### الباب الأول في استحقاقها

والنظرُ في أمور:

(١) حديث: «الشُّفْعَةُ...»، رواه الشافعي وابن ماجه بهذا اللفظ، قال الهيثمي: إسناده صحيح. ورواه البخاري وغيره عن جابر بلفظ: «قضى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ».

انظر: الأم (٢٣١/٣)، والبخاري مع الفتح (٤٣٦/٤، ٣٤٥/١٢)، ومسلم (١٢٢٩/٣)، والترمذي مع التحفة (٦١٣/٤)، وأبا داود مع العون (٤٢٥/٩)، والنسائي (٢٨٢/٧)، وابن ماجه (٨٣٤/٢)، والموطأ (ص ٤٤٤، ٤٤٦)، وأحمد (٣/٢٩٦، ٣٩٩)، والدارمي (١٨٦/٢)، والسنن الكبرى (١٠٢/٦)، والتلخيص الحبير (٥٦/٣)، ونصب الراية (١٧٥/٤).



## الأول: المستحق:

وهو الشريك، لا الجار؛ للحديث السابق، ولأنّها<sup>(١)</sup> شُرعت على خلاف الدليل؛ لدفع ضرر القسمة، والمساكنة، فلا يلحق به ما يقصر عنه ضرره. واستدل أصحاب أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> بأحاديث مثل: «الجار أحق بصقبة»، و«جار الدار أحق بشفعتها»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في د: (ولأنه).

(٢) أثبت الحنفية حق الشفعة للشريك ثم للجار الملاصق.

انظر: شرح العناية مع تكملة الفتح (٧/٤٠٦، ٤٠٨)، والبحر الرائق (٨/١٤٣)، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/١٦٥).

(٣) استدل الحنفية بهذين الحديثين وغيرهما. أما الحديث الأول وهو: «الجار أحق بصقبة». فرواه البخاري في صحيحه بلفظ: «الجار أحق بصقبة»، ورواه: بسقبة، أي: بالسين أيضاً. ورواه أبو داود والنسائي، ورواه ابن ماجه عن شريد بن سويد قال: قلت: يا رسول الله أرض ليس فيها لأحد قسم ولا شرك إلا لجوار؟ قال: «الجار أحق بسقبة».

قال الحافظ في الفتح: السقب — بالسين المهملة وبالصاد أيضاً —، ويجوز فتح القاف، وإسكانها: القرب والملاصقة. ووقع عند الدارقطني في القضاء: قيل: ما السقب؟ قال: الجوار. وفي مسند أبي يعلى الموصلي قال: الجار أحق بسقبة يعني شفעתه.

قال إبراهيم الحربي في غريب الحديث: الصقب — بالصاد —: ما قرب من الدار، ويجوز بأن يقال: سقب، فتكون السين عوضاً عن الصاد، وقلب السين صاداً شائع في اللغة العربية مثل: سراطاً، وصرط صراطاً. وقد أفرد سيويه له باباً خاصاً في كتابه.

وقال السيوطي نقلاً عن أبي محمد البطليوسي: كل سين وقعت بعدها عين أو غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء جاز قلبها صاداً مثل: يساقون ويصاقون، وصقرو وسقرو.

=

قلنا: إن سَلِمَتْ عن الطعن فالجارُ يَقَعُ على الشريك. ولهذا يقال<sup>(١)</sup> للمرأة: جارة، فتحملُ عليه مراقبةً للحديث الصحيح<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث: «جار الدار أحق بشفعتها»، فرواه أبو داود وسكت عنه، وابن ماجه بلفظ: «الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً». ورواه الشافعي والترمذي بلفظ: أحق بشفعتها. وقال: غريب، وروى أحمد وأصحاب السنن بلفظ: جار الدار أحق بالدار.

انظر: البخاري مع الفتح (٤/٤٣٧، ١٢/٣٤٥)، والأم (٣/٢٣٢)، والترمذي مع التحفة (٤/٦٠٩ - ٦١٦)، وأبا داود مع العون (٩/٤٢٨، ٤٢٩)، والنسائي (٧/٢٨١)، وابن ماجه (٢/٨٣٣)، وأحمد (٤/٣٨٨، ٣٩٠، ٨/٥، ١٠/٦)، والسنن الكبرى (٦/١٠٥)، ونصب الراية (٤/١٧٢ - ١٧٥)، وراجع: كتاب سيويه (٢/٤٢٧)، والمزهر (١/٢٧٧).

(١) في د: (وكذا).

(٢) أي: أن الحديث الذي استدل به الحنفية - وهو: «جار الدار أحق بصقبه» - صحيح أيضاً، ولهذا لا بد من الجمع بين الحديثين دون الجنوح إلى العمل بأحدهما وإلغاء الآخر وذلك بالعمل بهذه الأحاديث كلها حيث لا تعارض بينهما إطلاقاً.

قال ابن قيم الجوزية: وفي الحقيقة لا تعارض بينهما؛ فإن منطوق حديث أبي سلمة انتفاء الشفعة عند تميز الحدود وتصريف الطرق واختصاص كل ذي ملك بطريق، ومنطوق حديث عبد الملك إثبات الشفعة بالجوار عند الاشتراك في الطريق، ومفهومه انتفاء الشفعة عند تصريف الطرق، فمفهومه موافق لمنطوق حديث أبي سلمة وأبي الزبير، ومنطوقه غير معارض له وهذا بين وهو أعدل الأقوال في المسألة؛ فإن الناس في شفعة الجوار طرفان ووسط، فأهل المدينة وأهل الحجاز وكثير من الفقهاء ينفونها مطلقاً، وأهل الكوفة يشتونها مطلقاً، وأهل البصرة يشتونها عند الاشتراك في حق من حقوق الملك كالطريق والماء ونحوه، وينفونها عند تميز كل ملك بطريقه حيث لا يكون بين الملاك اشتراك.



فرع: مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ شِقْصٌ لَا يَمْلِكُ الشَّفْعَةَ وَإِنْ قَلْنَا: مَلَكَ الشَّقْصَ  
وَأَمَكْنَ إِفْرَازَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لَضَعْفِ مُلْكِهِ، وَيَأْخُذُ الْمَأْذُونُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّجَارَةِ  
وَالْقَيْمِ بِالْغِبْطَةِ.

## الثاني: المأخوذ:

وهو كلُّ عقار ثابتٍ منقسمٍ<sup>(١)</sup> بتابعيه، فلا يؤخذ المنقولاتُ؛

= وعلى هذا القول تدلُّ أحاديث جابر منطوقها ومفهومها ويزول عنها التضاد  
والاختلاف... انتهى.

ومصدر هذا الجمع الحديث الذي رواه أبو داود وسكت عنه — أي: حسنه —  
وابن ماجه عن جابر قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «الجار أحق  
بشفعة جاره... إذا كان طريقهما واحداً».

راجع: شرح الحافظ ابن الجوزية المطبوع مع عون المعبود (٩/٤٢٥)، وسنن  
أبي داود مع العون (٩/٤٢٩)، وابن ماجه (٢/٨٣٣).

(١) في ت: (غير منقسم...)، ذكر المصنف في بيان المأخوذ ثلاثة قيود:

الأول: «كل عقار» وهو — بفتح العين — قال الأزهرى: قال أبو عبيد: سمعت  
الأصمعي يقول: عقر الدار أصلها في لغة الحجاز، قال: ومنه قيل: العقار وهو  
المنزل والأرض والضياع، فعلى هذا كما قال الرافعي: لا شفعة في المنقولات  
سواء بيعت وحدها، أو مع الأرض، ولا شفعة في الأعيان المنقولة، كالأبنية  
والأشجار إذا بيعت منفردة لكن إن بيعت مع الأرض، أو بيعت الأرض وحدها  
تثبت الشفعة فيها.

القيد الثاني: «ثابت»، فخرج به غير الثابت كحجرة عالية مشتركة مبنية على سقف  
لصاحب السفلى، فإنه لا أرض لها فلا ثبات، فلا شفعة فيها، أما لو كان السقف  
المبني عليه مشتركاً بينهما فعلى وجهين أظهرهما عدم الشفعة.

والقيد الثالث: «منقسم بتابعه» خرج به ما لا ينقسم إلّا بإبطال منفعته المقصودة  
منه كالحمام الصغير، وبئر الماء فلا شفعة فيها. وقال بعض الأصحاب ومنهم =

/ لَأَنَّ ضَرَرَ الشَّرِكَةِ لَا يَتَأَبَّدُ فِيهَا، وَلَا الْحَجَرَةُ الْعُلُويَّةُ وَإِنْ كَانَ السَّقْفُ [١٥١/ن] المتوسِّطُ مِنْهَا عَلَى الْأَظْهَرِ؛ إِذْ هُوَ كَالْمَنْقُولِ، وَمَا لَا يَنْقَسِمُ كَالْحِمَامِ الصَّغِيرِ؛ [إِذْ لَيْسَ مِنْهُ ضَرَرُ الْقِسْمَةِ] <sup>(١)</sup>، وَأُثْبِتَ ابْنُ سَرِيحٍ فِيهِ وَهُوَ مَتَجَةٌ جَدًّا، وَتَتَبَعَ الْأَشْجَارُ الْأَرَاضِي الَّتِي هِيَ فِيهَا كَمَا تَتَبُعُهَا فِي الْعَقْدِ بِخِلَافِ الْمُؤَبَّرَةِ مِنَ الثَّمَارِ <sup>(٢)</sup>.

فرع: الممرُّ يُؤْخَذُ وَحْدَهُ إِنْ أَمَكْنَ لِلْمَشْتَرِي تَحْوِيلُهُ إِلَى الشَّارِعِ، أَوْ وَجَدَ آخَرَ، وَإِلَّا فَلَا عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِتَضَرُّرِهِ [بِهِ] <sup>(٣)</sup>.

### الثالث: المستحق عليه:

وهو مَنْ اسْتَفَادَ بِعَوْضٍ مَلَكًا <sup>(٤)</sup> لَازِمًا مُتَأَخِّرًا عَنْ مَلِكِ الشَّفِيعِ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُتَّهَبِ، إِذْ لَا عَوْضَ. وَقَالَ مَالِكٌ: يُؤْخَذُ بِقِيَمَتِهِ <sup>(٥)</sup>. وَالْمُقَالِ

= ابن سريح: تثبت الشفعة فيه ووجه هذا بأن الشفعة تثبت لدفع ضرر الشركة فيما يتأبد، ويدوم كتضييق المدخل، والتأذي بحرمة الشريك وأخلاقه، وهذه العلة أو الحكمة موجودة فيما لا ينقسم واختار هذا القول أبو خلف السلمي، والقاضي الروياني، والبيضاوي كما رأينا.

راجع: فتح العزيز بشرح الوجيز (١١/٣٦٤ - ٣٨٢)، ونهاية المحتاج (١٩٧/٥)، وتهذيب الأسماء (٣٠/٢).



(١) الزيادة لم ترد في ت.

(٢) في د: (الأثمار).

(٣) الزيادة من د، ت، ظ.

(٤) في ظ، ق، ط: (ملكاً بعوض...).

(٥) نقل عن مالك قولان في ثبوت الشفعة في الهبة:

القول الأول: أن الشفعة إنما تجب إذا كان انتقال الملك بعوض، فعلى هذا لا تجب في الهبة.

بيعه، فإنَّ الإقالة فسخٌ، لا تجددُ ملكٌ، والمشتري زمن الخيار على الأظهر، إذ الملك لم يتقرر، وكذا إن كان الخيار للمشتري وحده، أو أراد رده بالعيب على وجه، إذ ربّما يريد عين ثمنه، والمقارن تملكه تملك الشفيع، إذ لا فضل له.

### فروع:

الأول: لو سلم المكاتب شقصاً ثم عجز ورُق بطلت الشفعة على الأظهر؛ لخروجه عن العوضية.

الثاني: لو أوصى لمستولده بشقص دار إن خدمت أولاده شهراً، فلا شفعة على الأظهر؛ لأنّه وصيةٌ تعتبر من الثلث.

الثالث: لو كان للمشتري شركة قديمة ترك عليه قسطه على الأظهر؛ فإنَّ حقّه لا يتقاعد عن حق الشفيع.

الرابع: لو باع المريض شقصاً بمسامحة، والشريك وارثه أخذ، إذ المورث لم يحابه. وقيل: ما يوازي [الثلث]<sup>(١)</sup>. وقيل: لا مطلقاً، وقيل: يفسد [البيع]<sup>(٢)</sup>؛ لامتناع التصحيح مع الشفعة ونفيها، وقيل: في المحابى به.

---

= والقول الثاني: إنها تجب بكل ملك انتقل سواء كان بعوض أو بغير عوض كالهبة ولو كانت بغير ثواب — أي: بغير مقابل — ما عدا الإرث فلا شفعة فيه عند الجميع.

راجع: بداية المجتهد (٢/٢٥٩)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣/٤٨٢)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٣١٤).

(١) الزيادة سقطت من ت، ق، ط.

(٢) لم ترد الزيادة في د.



الخامس: القِيمُ يأخذُ ما اشتراه للطفلِ دونَ ما باعَ للتهمةِ، بخلافِ الأبِّ والجدِّ والوكيلِ.

السادس: لو تساوقا وادعيا سبقَ الملكِ: فإنَّ بَيْنَا أو تحالفا، أو تناكلا، سَقَطَ قولُهما للتعارضِ، / وإلَّا حُكِمَ لِمَنْ بَيَّنَّ أو حَلَفَ<sup>(١)</sup>. [١٥٢/ت]

\* \* \*

## الباب الثاني في الأخذ

وفيه مباحث:

الأول: فيما يَتملكُ به:

وهو أن يتلفظَ الشفيعُ بما يؤذِنُ بالأخذِ، كتملكتُ وأخذتُ بالشفعةِ مع تسليم<sup>(٢)</sup> العوضِ، أو رضا<sup>(٣)</sup> المشتري بدمته؛ لأنَّ شرطَ تسليمِ الثمنِ لأجلِهِ<sup>(٤)</sup> وإن لم يسلم الشقص على الأظهر؛ فإنَّه حينئذ معاوضةٌ فلا يشترطُ

---

(١) في ط زيادة: (والله أعلم).

(٢) في د: (ويسلم العوض).

(٣) في د: (أو يرضى).

(٤) أي: لا يثبت الملك في الشفعة بالصيغة وحدها بل لا بد من أحد أمرين: إما تسليم العوض في الحال، أو رضا المشتري بأن يكون الثمن في ذمته مع تسليم الشقص إلى الشفيع، أو بدون تسليمه إليه على الأظهر لأن شرط تسليم الثمن لأجل المشتري.

راجع: فتح العزيز (٤٤٣/١١).

فيه القبضُ، لا قضاءُ القاضي على الأظهر<sup>(١)</sup> لأنَّ الحكمَ بالتملكِ قبله باطلٌ، وبالاتِّحقاقِ غيرِ مؤثِّرٍ؛ لأنَّه لا يستلزمُه. ويشترطُ رؤيةُ الشفيعِ كالمشتري.

### الثاني: فيما يلزمُه:

وهو عوضُ الشقصِ فيأخذُ المبيعَ<sup>(٢)</sup> بمثلِ الثمنِ أو قيمتهِ يومَ العقدِ، ورأسَ المالِ بمثلِ المسلَّمِ فيه، أو قيمتهِ، والمهرَ وعوضَ الخلعِ بمهرِ المثلِ، وبدلَ الدمِ بالديةِ، والأجرةَ والجعلَ بعدَ تمامِ العملِ بأجرةِ المثلِ، وعوضَ النجمِ بمثلهِ أو قيمتهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) في د: (ولا قضاء) والأولى بدون الواو حتى يكون معطوفاً على: تسليم العوض — أي: لا يثبت الملك للشفيع بالصيغة مع قضاء القاضي على الأظهر. أما على نسخة د فيكون معطوفاً على «القبض»، أي: فلا يشترط قضاء القاضي، وهذا مع صحته غير مقصود في ظاهر العبارة، لأن الكلام في ثبوت الملك به أولاً.

ثم علل المصنف عدم ثبوت الملك بالصيغة مع قضاء القاضي — دون التسليم، أو الرضا — فقال: إن الحكم بالتملك قبل قضاء القاضي بمجرد صدور الصيغة باطل باتفاق القولين، لأن الصيغة وحدها لا تكفي وكذلك بعد قضاء القاضي، لأن حكم القاضي بالاتِّحقاق لا يؤثر في التملك لأن استحقاق الشفعة لا يستلزم التملك، بدليل أن الشفيع كان مستحقاً للشفعة قبل القضاء مع أن هذا الاستحقاق لم يؤثر في الملك إلا مع تسليم العوض أو رضا المشتري فظهر أن مدار التملك على التسليم، أو الرضا دون القضاء، وقيل: يثبت بقضاء القاضي ورجحه الكثيرون.

انظر: النهاية (ق ١٥١)، وفتح العزيز (١١/٤٤٣).

(٢) في ط: (الشفيع).

(٣) في د: (والنجم بقيمته).

فروع:

الأول: لو أَجَلَ الثَّمَنَ عَجَلًا، أو صَبَرَ إِلَى الحُلُولِ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ؛  
لأنَّ المشتري ربما لا يرضى بذيَّمَتِهِ.

الثاني: لو بَاعَ الشَّقْصُ مَعَ عَرَضٍ يَأْخُذُ بِالقِسْطِ وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي؛  
لأنَّه كَانَ عَلَى بَصِيرَةٍ.

الثالث: لو انهدمت الدارُ — ولم<sup>(١)</sup> يسقطُ شيءٌ، أو سَقَطَ وبقي  
التَقْصُ وقلنا: يُوْخَذُ تَبْعاً وَهُوَ الْأَصَحُّ، أو لم يَبْقَ وقلنا: أَجْزَاءُ الدَّارِ كَأَعْضَاءِ  
العَبْدِ — يَأْخُذُ بِكُلِّ الثَّمَنِ كَالْمُعِيبِ، وإنْ لم نَقُلْ بِهِمَا، أو فَاتَ بَعْضُ العَرَصَةِ  
بِالسَّيْلِ يَأْخُذُ بِقِسْطِهِ، وَالتَّصَانُ مَنْزِلَانِ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

الرابع: الحَطُّ بَعْدَ الزَّوْمِ لَا يُلْحَقُ الشَّفِيعَ خِلَافاً لَهُ<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّه لَا يُوْثِّرُ فِي  
العَقْدِ كَحَطِّ الكُلِّ، بِخِلَافِ الحَطِّ قَبْلَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ.

---

(١) لم ترد الواو في ت، د، وهي ضرورية.

(٢) أي: النصان المنقولان عن الشافعي منزلان على هذا التفصيل حيث نقل المزني  
عنه: «أنه إذا أصاب الدار هدم من السماء، إما يأخذ الكل بالثمن أو يترك الكل»،  
وفي القديم ومواضع من الجديد: أنه يأخذ الباقي بحصته من الثمن مطلقاً، فحمل  
المصنف القولين على هذا التفصيل.

راجع: مختصر المزني (٥٢/٣)، وفتح العزيز (٤٥٤/١١)، والنهاية  
(ص ١٥١).

(٣) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث ذهب هو وصاحبه إلى أن البائع إذا حط عن المشتري  
بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع، لكن إن حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع  
وإن زاد عليه لم تلزم الزيادة في حق الشفيع.

انظر: البحر الرائق (١٥٢/٨)، وشرح العناية مع تكملة فتح القدير (٤٢٧/٧)،  
وتنقيح الفتاوى الحامدية (١٦٧/٢).



الخامس<sup>(١)</sup>: لو اشترى بدراهم جزافاً لم يؤخذ منه، إذ الأخذ بالمجهول محال، فلو ادّعى الشفيع علمه لم يسمع ما لم يعين.

### الثالث: في تصرفات المشتري:

[١٥٣/ت] فإن لم توجب الشفعة للشفيع نقضها، / وإن أوجبت خير بين أن ينقض أو يملك على الثاني، ولو بنى وغرس فله ما للمعير<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حنيفة: يلع مجاناً<sup>(٣)</sup>. وإن زرع بقي بلا أجر؛ لأن أمدّه معلوم، والمنفعة كالمستوفاة فهو كما إذا اشترى مزروعة، وذلك إنما يتصور بأن يقاسمه الشفيع على ظن أنه وكيل البائع، أو وكيله أو قيمه، أو القاضي بغيبته؛ فإنها لا تبطل<sup>(٤)</sup> حقه.

### الرابع: في التزام:

الشركاء يأخذون بقدر الحصص؛ لأن استحقاق الشفعة من توابع الملك فيقسم بحسبه كالمنافع. وبالسوية على القديم

---

(١) سقطت الزيادة من ت.

(٢) قوله: ما للمعير، أي: من التملك بالقيمة أو الإبقاء بأجرة، أو القلع بأرش النقص.

راجع: العارية (ص ٧٠٢).

(٣) قال أبو حنيفة ومحمد: إذا بنى المشتري أو غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة، فالشفيع بالخيار إن شاء أخذ الأرض بالثمن الذي اشتراه وقيمة البناء والغرس، وإن شاء كلف المشتري قلعه فيأخذ الأرض فارغة، وقال أبو يوسف في رواية: إنه لا يكلف بالقلع بل يخير بين دفع القيمة والترك.

انظر: البحر الرائق (٨/١٥٤)، وشرح العناية مع تكملة فتح القدير (٧/٤٣٠).

(٤) أي: أن القسمة في هذه الصورة لا تبطل حق الشفيع لأنها لا تدل على الرضا.

ومذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup>؛ إذ الموجب هو الشركة وهم فيها سواء، قلنا: بل ملك الشقص للمناسبة، والشركة تلزمه.

فلو عفا بعض استوفاه الآخر حذراً عن التشقيص؛ فإنه يضر المشتري، وقيل: يأخذ نصيبه، وقيل: يسقط حقه أيضاً كما في القصاص، وكما لو عفا واحد عن البعض، فإن الكل كواحد، ولو غاب<sup>(٢)</sup> صبر الحاضر، ولا يسقط حقه؛ لأن التوقف لغرض، أو أخذ الكل، ثم إذا علم الغائب شاطره، أو أخذ حصته، فإن حضر ثالث قاسمهما، والثاني متملك على الأول فلا يطالبه بالغلّة.

فرعان:

الأول: الأصح أنه لا يقدم الشريك المشارك للبائع في سبب التملك كما لو مات مالك الدار عن ابنين، ثم [مات]<sup>(٣)</sup> أحدهما عن ولدين فباع أحدهما نصيبه<sup>(٤)</sup>. خلافاً

---

(١) مذهب أبي حنيفة وصاحبيه هو أن الشفعة تكون بالسوية، أي: على عدد رؤوسهم — لا حسب الحصص.

انظر: شرح العناية وتكملة فتح القدير (٤١٤/٧)، والبحر الرائق (١٤٥/٨) وتنقيح الفتاوى الحامدية (١٦٦/٢).

(٢) في د: (وكذا لو...).

(٣) الزيادة من ق، ط.

(٤) توضيح المثال: مات المالك عن ابنين محمد، وبكر، ثم مات بكر وترك ولدين عليّاً، وعمر. فباع على حصته وهي الربع فهل يقدم أخوه — عمر — على عمه محمد في الشفعة؟ وجهان: الأصح لا يقدم على العم بل يوزع بينهما بالحصص. والوجه الثاني: أنه يقدم الأخ على العم. انظر: روضة الطالبين (١٠٠/٥).

لمالك<sup>(١)</sup>؛ إذ العبرة بالملك لا بسببه.

الثاني: لو باع أحد الشريكين نصيبه من اثنين على التعاقب، فالأظهر أن الأول يساهم الشريك القديم إن عفا عن شفعة نصيبه لتقرر ملكه، وإلا فلا، لتزلزله.

### الخامس: في النزاع:

[١٥٤/ت] يُصَدَّقُ المشتري في قَدْر الثمن؛ لَأَنَّهُ أَعْرَفُ بِهِ، ونفي شركته / ويحلَّفُ بنفي العلم؛ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ نفي فعلٍ الغير، ونفي الشراء. فَإِنْ بَيَّنَّ الشَّفِيعُ أَخْذَ، وفي تسليم العوض وجوهٌ ذكرت في الإقرار<sup>(٢)</sup>، وكذا إِنْ صَدَّقَهُ البائعُ على الأظهر، لَأَنَّ حَقَّهُ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، أو بإقرار المالك على زعم المشتري. قيل: حَقُّهُ فَرُعُ الشَّراءِ وَلَمْ يَثْبُتْ. قلنا: بل هو ثابتٌ على البائع. ويسلم الثمنُ إليه إِنْ قَالَ: لَمْ أَقْبِضْ الثَّمْنَ، وإِلَّا فَعَلَى الْخِلَافِ<sup>(٣)</sup>.

(١) ذهب مالك إلى أن مشارك البائع في السهم يقدم على الشريك الأعم، ففي المثال المذكور يقدم الأخ على العم وفيما لو مات ذو عقار عن جدتين وزوجتين وأختين، فباعَت إحدى الأختين مثلاً نصيبها فالشفعة لمن شاركها في السهم وهي الأخت الأخرى دون بقية الورثة.

انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣/٤٩٢)، وبداية المجتهد (٢/٢٦٠)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٣١٤).

(٢) وفي تسليم العوض إن لم يقر بالشراء وجوه وهي:

١ — يقر في يد الشفيع وهو الأظهر.

٢ — يأخذه القاضي ويجعله كالمال الضائع.

٣ — يسلم إلى المشتري ويجب قبوله.

انظر: النهاية (ق ١٥٢).

(٣) في زيادة بعد: (الخلافاً) وهي: (لأنه لا يثبت إلا بقول المشتري إذ حجة.



## السادس : فيما يسقطها :

وهي ثلاثة :

الأول : التقصير فإنه على الفور في الجديد؛ لقوله (عليه السلام) : «الشفعة كحلّ العقال»<sup>(١)</sup>، ولأنّها نقض ملكٍ لدفع الضرر فيشبه الردّ بالعيب . وعند أبي حنيفة ينقطع بمفارقة مجلس العلم . وعند مالك بمضيّ مدة تغلب ظنّ الإعراض<sup>(٢)</sup> . ويُعذر في إتمام الصلاة ، والأكل ، والحمام والابتداء

---

(١) حديث : «الشفعة كحل . . . » ، رواه ابن ماجه والبخاري . قال الحافظ : إسناده ضعيف جداً .

انظر : سنن ابن ماجه (٢/ ٨٣٥) ، والتلخيص الحبير (٣/ ٥٦) ، ومعنى الحديث : أن الشفعة تفوت إذا لم يسرع إليها كالبيع الشرود يحل عنه العقال إن قيدت ثبتت ، وإلا فاللوم على من تركها . فتح العزيز (١١/ ٤٩٠) .

(٢) لا خلاف بين العلماء في أن حق الشفعة يبقى ما دام لم يعلم الشريك بالبيع ، أما لو علم فهل هذا الحق على الفور أم على التراخي؟ هذا محل خلاف ونقاش بين الفقهاء .

١ - فذهب الحنفية إلى أنه إذا علم الشفيع بالبيع أشهد في مجلسه على المطالبة ، ثم ينهض منه ويشهد على البائع إن كان المبيع في يده ، أو على المبتاع ، أو عند العقار ، فإذا فعل ذلك استقرت شفيعته .

٢ - وذهب مالك إلى أنه ليس على الفور بل فيه متسع ، وقد اختلف قوله في تحديد مدته على الآتي :

( أ ) فإن حضر الشفيع العقد فحقه يمتد إلى شهرين ، وإن لم يحضر فإلى سنة ، وهذا مذهب مالك في المدونة .

( ب ) وقيل : وإن حضر فيبقى حقه إلى أكثر من شهرين .

( ج ) وقيل : أكثر من سنة .

( د ) وقيل عنه : خمس سنوات .

=

بالسلام، وكلام يتعلق بالعقد مثل: بكم اشتريت، وبارك الله في صفقتك، والتأخير للتهمة في مخبر<sup>(١)</sup> لم تُعرف عدالته، وكذبته في زيادة الثمن، وجنسه، وتعيين المشتري.

الثاني: زوال السبب، كأن باع نصيبه جاهلاً على الأصح، وإلا لم يكن سبباً.

٣ — وذهب الشافعي في الجديد وأحمد إلى أن حق الشفعة على الفور، وهذا قول ابن شبرمة والبتي، والأوزاعي، وعلى هذا إذا بلغه الخبر فلينهض في مكانه طالباً، وفي المذهب الشافعي قولان آخران:

(أ) أنه على التراخي ويمتد إلى ثلاثة أيام، لأن الحكم بالفور يضر بالشفيع، فإنه قد يحتاج إلى نظر وتأمل، والحكم بالتأيد يضر بالمشتري، لأنه لا يأمن من أخذ الشفيع فتفتوت عليه العمارة والتصرف، فلا بد من حد فاصل فجعلت الثلاثة حداً كما في خيار الشرط وهو رأي وجيه.

(ب) والقول الثاني: إنه لا تتقدر له مدة بل يتأبد، لأنه لا ضرر على المشتري في التأخير إذ الشقص له، وإن بنى فيه أو غرس فله قيمته إن أخذ الشفيع، وما لا ضرر في تأخيره يتأبد كالقصاص، لكن لو صرح بإبطاله يبطل، أو بما يدل عليه يبطل على الأظهر كأن يقول للمشتري: بع الشقص ممن شئت.

انظر في تفصيل هذه المسألة: شرح العناية مع تكملة فتح القدير (٧/٤١٨ — ٤٢١)، والدر المختار مع قررة العيون (٦/٢٢٤)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣/٤٨٤)، وقوانين الأحكام (ص ٣١٤)، وبداية المجتهد (٢/٢٦٣)، وبلغته السالك (٣/٥٥)، وفتح العزيز (١١/٤٩٠ — ٤٩١)، ونهاية المحتاج (٥/٢١٦)، ومغني المحتاج (٢/٢٠٧)، وتحفة المحتاج (٦/٧٨)، وقلوبسي وعميرة على المحلي (٣/٥٠)، والمهذب (١/٣٧٩)، والمغني لابن قدامة (٥/٣٢٤).

(١) وفي ت: (في مخبر من...)، أي: خبر من.

الثالثُ: زوالُ ملكِ المَتملكِ عليه بتحالف، أو تشطيرٍ قبلَ أخذه،  
وقيل: حَقُّهُ يَمْنَعُ التَّشطيرَ، ولو خَرَجَ الثَّمَنُ المَعَيَّنُ مُستَحَقًّا فلا يَبِيعُ،  
ولا شَفْعَةً بخلافِ ما لو خَرَجَ زيفاً، أو استحقَّ ما بذلَ الشَّفيْعُ، وإنْ علِمَ على  
الأَظهر؛ إِذْ لا تَقصيرَ في الطَلَبِ.

\* \* \*

## كِتَابُ الْقِرَاضِ

وهو أن يدفعَ مالاً إلى غيره<sup>(١)</sup> ليتجرَ فيه بجزءٍ من الربح .  
وسنَدُهُ<sup>(٢)</sup> الإجماعُ والقياسُ على المساقاةِ .  
وفيه بابان :

### الباب الأول في أسبابه

#### الأولُ : الصيغةُ :

ولا بدَّ من الإيجاب : كقارضتك ، [أو ضاربتك]<sup>(٣)</sup> أو عاملتك على أنَّ  
[١٥٥/ت] لك<sup>(٤)</sup> من الربح كذا . والقَبُولُ لفظاً على الأظهر ؛ لأنَّه عقدٌ . /

#### الثاني : العاقد :

ويشترطُ في المالكِ والعاملِ أهليةُ التوكيلِ – والتَّوَكُّلِ ، ولا  
يقارضُ<sup>(٥)</sup> العاملُ غيره وإنْ أذِنه المالكُ ؛ لأنَّه كيفَ يستحقُّ ما لم  
يحصلْ من ماله ولا عملِهِ . ونوقضَ بمقارضتهما المالك . وأجيبَ

---

(١) في ق ، ظ ، ط : (غير) بدون إضافة .

(٢) في د : (ومسنده) .

(٣) الزيادة ساقطة من ت ، وفي ق : (وضاربتك) .

(٤) في ت ، د : (لكل) .

(٥) في د : (ولا يعامل . . .) وبهامشها كتب كنسخة ما في بقية النسخ .



بأنَّ كلَّ الربح له، فله أن يستأجرهما بالجزء.

فرعان:

الأول: لو شَرَطَ في المرضِ أكثرَ من أُجرةِ المثل لم يقيَّد بالثلث؛ إذ لا تفويت بخلافِ الثمن في المساقاة؛ فإنَّه كالحاصل؛ لأنَّه يحصلُ بلا عملٍ.

الثاني: لو قارضَ اثنانَ واحداً، فللعاملِ المعينُ، والباقي يُوزَّعُ بحسبِ المالِ كما في الشركة.

الثالث: المعقودُ عليه:

وهو: المالُ، والعملُ، والربحُ.

أما الأولُ: فشرطُهُ أن يكونَ نقداً خالصاً، مضروباً معيناً، معلومَ القدر مسلماً إلى العاملِ؛ إذ العروضُ تتفاوتُ<sup>(١)</sup> قيمُها فلا ينضبطُ الربحُ، والتبر<sup>(٢)</sup> كالعروضِ، وغيرُ المعين لا يكونُ مهياً للتصرفِ، ولا مؤرداً للعقدِ، والجهلُ بقدره يوجبُ جهَلَ الربحِ، ومداخلةُ المالكِ فيه حفظاً أو تصرفاً تضيقُ للتجارة وتغيّرُ لوضعه.

وأما الثاني: فشرطُهُ أن يكونَ تجارةً غيرَ مضيقَّة ولا مؤقتة. فلو شَرَطَ عليه الطحنَ، أو الخبزَ<sup>(٣)</sup> فسَدَ؛ لإمكان الاستئجارِ عليه، وكذا لو عيَّن معاملاً أو متاعاً يندر؛ إذ ربَّما لا ينفق، أو لا يربح عليه، أو أمداً للبيع؛

---

(١) في ق: (تتقارب) والمؤدَّى واحد.

(٢) التبر: ما كان من الذهب غير مضروب. وقال ابن فارس: التبر ما كان من الذهب والفضة غير مصوغ. وقال الزجاج: التبر كل جوهر قبل استعماله كالنحاس والحديد وغيرهما. انظر: القاموس المحيط (٣٩٣/١)، والمصباح المنير (٧٩/١).

(٣) في ق: (والخبز) بالواو.

إذ ربما لا يجدُ راعباً قبله، بخلافِ الشراءِ على الأظهر؛ فإنَّ له منعه متى شاء، ولو قال: قارضتُك سنةً، فسَدَ على الأظهر؛ لِإشعاره بالمنع بعده مطلقاً.

وأما الثالثُ<sup>(١)</sup>: فشرطُه الاختصاصُ بهما؛ إذ لا استحقاقَ لثالثٍ، والمساهمةُ بالتعيين؛ فإنَّ شرطَ الكلِّ لواحدٍ خلافُ وضعِه، والتقديرُ قد يُفْضي إليه، والإبهامُ غررٌ، فلو عَيَّنَ نصيبَ العاملِ وحدهُ صحَّ؛ إذ الأصلُ يُقْضي بأنَّ الباقي له، بخلافِ العكسِ على المذهب.

تنبيه:

[١٥٦/ت] مهما فسَدَ العقدُ نفذَ تصرفُه واستحقَّ أجره المثلُ إلّا إذا شرطَ / الكلَّ للمالكِ على الأظهر؛ فإنَّه خاضَ في العملِ مجاناً<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

## الباب الثاني في أحكامه

الأوّل: تسليطُ العاملِ على تصرفٍ يناسبُ التجارةَ تسلَّطَ الوكيلِ.  
وفيه مسائل:

الأولى: أنَّه لا يعاملُ المالكُ، ولا يشتري نسيئةً، لأنَّه قد يعلّقُ العهدةَ بالمالكِ، ولا يبيعُ إلّا بإذنه؛ لأنَّه فيه غررٌ<sup>(٣)</sup>، ويبيعُ بالعرضِ، فإنَّه عيْنُ التجارة، ولا يسافرُ به، لأنَّه خطرٌ.

الثانية: لا يشتري مَنْ يعتق عليه، ولا زوجته على الأظهر؛ إذ الظاهرُ أنَّه لم يرضَ به فكأنَّه استثنى، فإنَّ أذنَ في شراءِ القريبِ صحَّ

(١) سقطت من ت: (الثالث).

(٢) في ط زيادة: (والله أعلم).

(٣) في ق: (لأن فيه غرراً)، وكلاهما صحيح.

وعتق وسرى<sup>(١)</sup> إلى نصيب العامل من الربح إن كان موسراً، وغرم له؛ فإنه يملك بالاسترداد، وهذا في حكمه، وإن اشترى قريب نفسه صحَّ وإن ظهر الربح بناءً على أنه لا يملك بالظهور.

الثالثة: عليه أن يباشر ما يعتاد التجار، كالأدراج والنشر، والطبي ووزن الخفيف، وحمله، ويستأجر لغيره، فإن عكس فعله الأجرة ولا يستحقها ولا نفقة له في الحضر بخلاف السفر على الأصح<sup>(٢)</sup>؛ فإنه متجرد له.

الثاني: أنه يملك قسط ما زاد للتجارة بالقسمة، لا بالظهور على الأصح: خلافاً له<sup>(٣)</sup>، فإن العمل لم يتم بعد فلا يملك العوض كالجعل، ولأنه لو ملك لما جبر به الخسران. قيل: شرط له قسط ما زاد وقد زاد.

قلنا: لم تتحقق الزيادة؛ فإنه بصدد الخسران، نعم لو أتلّف المالك المال غُرم نصيبه؛ لأنه كالاسترداد، وهو يقرر الربح والخسران، فلو كان المال مائة وربع عشرين، ثم استرد عشرين، فالمسترد سدس الأصل والربح، فيتقرر نصيب العامل فيه، فإن خسر عشرين ثم استرد عشرين لم يجز حصة المسترد من الخسران وهي خمسة مما سيربح، ويمنع المالك عن وطء الجارية، ويورث من العامل؛ لتأكد حقه، ولا شيء له من الزوائد الناشئة عن عين المال كالنتاج والكسب على الأظهر<sup>(٤)</sup>؛ فإنها لم تزد بفعله. /

[١٥٧/ن]

(١) في د: (فسرى).

(٢) في ت، ق: (على قول).

(٣) أي: لأبي حنيفة حيث قال: إنه يملك بظهور الربح لكن لا يتعين إلا بعد القسمة.

انظر: بدائع الصنائع (٨/٣٦١٠)، وشرح العناية (٧/٦٨)، والدر المختار مع قرة عيون الأخبار (٨/٢٩٨).

(٤) في ق: (على الأصح).

الثالث: أَنَّهُ يجبرُ من الربح ما خسرَ بكسادٍ وتعيب<sup>(١)</sup>:

وكذا ما ضاعَ أو تلفَ بعدَ التصرفِ على الأظهر؛ لأنَّ التاجرَ بصددِهما، وما تلفَ قبله حُطَّ على الأصلِ على الأظهر؛ إذ لم تتناولهُ التجارةُ.

فروع: لو اشترى عَبدانِ ابتداءً فتلفَ أحدهما جبرَ بما<sup>(٢)</sup> سيربح؛ لأنَّه خاض في التصرفِ. وقيل: البيعُ هي التجارةُ، والشراءُ تهيئةٌ لمحلها.

#### الرابع: المفاصلةُ:

إذ انفسخَ العقدُ [بفسخ]<sup>(٣)</sup> أحدهما، أو جنونه أو موته، والمالُ ناضئ<sup>(٤)</sup> من جنسِ الأصلِ، فإن لم يكن ربحٌ فاز به المالك، وليس للعاملِ منعهُ ليستريحَ، وإن كان من غير جنسِهِ فعلى العاملِ تحصيلُهُ وإن لم يربحْ على الأظهر ليردَّ ما أخذه، وله البيعُ إن طولَبَ<sup>(٥)</sup> بربحٍ على الأظهر، ولو ماتَ العاملُ، وفي العروضِ ربحٌ باعَ الوارثُ بإذن المالكِ أو منصوبِ الحاكم.

مسألة: يصحُّ أن يقرَّرَ المالكُ وارثَ العاملِ، ووارثُ العاملِ بصيغةِ التقريرِ على الأظهر؛ إذ اللفظُ ينبئُ عنه بشرطِ أن يكونَ المالُ ناضئاً؛ لأنَّه ابتداءً عقد.

---

(١) في د: (وعيب).

(٢) في ق: (مما).

(٣) الزيادة لم ترد في ت.

(٤) (ناضئ)، أي: حاصل يقال: نض الثمن، حصل وتعجل، وأهل الحجاز يسمون الدراهم والدنانير نضاً وناضئاً. المصباح (٢٧٩/٢).

(٥) في ت، ظ، ق: (طلب).

الخامسُ : أمانةُ العاملِ :

لأنَّه كالوكيلِ بجعلٍ، فيُصدَّقُ بيمينه في الردِّ والتلفِ وقدر رأسِ المالِ، والربحِ والخسرانِ، والنهي، ونيةِ الشراءِ، ويتحالفان في الشرطِ؛ لأنَّه نزاعٌ في كيفيةِ العقدِ، ويكونُ له أجرُهُ المثل<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) في ت، د: (أجر المثل).

## كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ

وهي <sup>(١)</sup> تسليمُ الشجرِ إلى غيرِ ليتعهدَ بجزءٍ من الثمر .  
والأصلُ فيها أنَّه (عليه السلام): «ساقى أهلَ خيبرَ على نصفِ الثمرِ،  
والزرعِ» <sup>(٢)</sup> .  
وفيه بابان :

### الباب الأول في أسبابها

#### الأولُ: الصيغةُ:

وهي أن يقولَ: ساقيتك، أو عاملتُك بكذا من الثمر فيقبل . ولا بدَّ  
منه؛ لأنَّه عقدٌ لازمٌ، ولو قال: استأجرتُك بنصفِ الثمر ولم يعيِّن العملَ،  
أو لم يظهرِ الثمرُ فهو إجارةٌ فاسدةٌ على الأظهر؛ لأنَّه صريحٌ صيغةٍ عقدٍ  
[١٥٨/ن] صادفَ محلَّه فلا يجعلُ كنايةً لغيره / كالطلاق والظهار .

---

(١) في ت: (وهو).

(٢) حديث: «ساقى...» متفق عليه بلفظ: عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من  
ثمر أو زرع . وله ألفاظ وطرق كثيرة أخرجه الشيخان وغيرهما .  
انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٠/٥ - ١٥)، ومسلم (٣/١١٨٦ - ١١٨٨)،  
وسنن أبي داود مع العون (٩/٢٧٣)، وابن ماجه (٢/٨٢٤)، وأحمد (٣/١٧)،  
والسنن الكبرى (٦/١١٣)، والتلخيص الحبير (٣/٥٩).

## الثاني : العاقدُ :

وشرطه أهلية التصرف .

## الثالث : المعقودُ عليه :

وهو الشجرُ، والعملُ، والثمرُ.

أما الأولُ : فشرطه أَنْ يكونَ نخلاً أو كرمًا مغروساً مرثياً، فلا ينعقدُ على غيرهما من الأشجار المثمرة على الجديد؛ لأنَّ العملَ يقلُّ فيها، ويتيسرُ الاستئجارُ عليها. ولا تجوزُ<sup>(١)</sup> المخابرةُ، وهي<sup>(٢)</sup> أَنْ يكونَ البذرُ من العاملِ، لنهيهِ (عليه السلام) عنها<sup>(٣)</sup>، فيكونُ الزرعُ له، وللمالكِ أجره المثلِ، ولا المزارعةُ وهي<sup>(٤)</sup> أَنْ يكونَ البذرُ من المالكِ إلَّا بتبعِ المساقاةِ إذا عَسَرَ إفرادُ البياضِ بالعملِ قلَّ أو كثرَ على الأظهر فيجمعان في عقد، ويقَدَّم لفظُ المساقاةِ على الأظهر؛ لأنَّ التابعَ لا يفردُ ولا يقدمُ.

وأما الثاني : فشرطه أَنْ يعرفَ بالتأقيتِ لا التعيين؛ لأنَّه غيرُ منضبط، فيؤقتُ بمدة معينة يدركُ الثمرُ فيها غالباً، لا بإدراكه على الأظهر؛ لأنَّه

---

(١) سقطت (تجوز) من د.

(٢) في د، ق، ظ: (وهو).

(٣) حديث: «نهيه صلى الله عليه وسلم عن المخابرة» متفق عليه من جابر. وله ألفاظ وطرق. وأخرجها أصحاب السنن وغيرهم.

راجع: البخاري مع الفتح (٥/٥٠)، ومسلم (٣/١١٧٤)، وأبا داود مع العون (٩/٢٧٠ - ٢٧٢)، والترمذي مع التحفة (٤/٥٤٢)، والنسائي (٦/٤٥)، (٢٣٧)، وابن ماجه (٢/٨٢٣)، والدارمي (٢/١٨٣)، والتلخيص الحبير (٣/٥٩).

(٤) في ت، ظ، د، ق: (وهو).



متفاوتٌ؛ وأنْ يتجرد<sup>(١)</sup> عما ليس منه، وأنْ يستبدَّ العاملُ به، وباليدِ ليتمكنَ منه متى شاءَ.

### فرعان:

الأولُ: لو شرطَ عملَ غُلامِ المالكِ معه جازَ على النصِّ<sup>(٢)</sup>، وكأنَّه جعلَ له شريكاً فحملَ عليها<sup>(٣)</sup> القراضُ وهو الأظهر. ونفقتهُ إنْ شرطتْ<sup>(٤)</sup> على العاملِ لزمته<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ العملَ عليه فلا يبعدُ أنْ يلتزم مؤنةً معينةً.

الثاني: لو شرطَ على العاملِ الدهقنة<sup>(٦)</sup> والاستعمالَ فقط لم يجزِ على الأظهر؛ لأنَّه على<sup>(٧)</sup> خلافٍ وضعِها ومقتضاها. ووجهُ الجوازِ أنَّ المالكَ قد لا يهتدي إليه فيحتاجُ إلى مَنْ ينوب عنه.

وأما الثالثُ: فشرطه<sup>(٨)</sup> الاختصاصُ بهما والمساهمةُ كما في القراضِ، وأنْ لا يكونَ نضيجاً عندَ العقدِ، ليؤثرَ عمله فيها، ويجوزُ بعدَ الظهور على الجديدِ<sup>(٩)</sup>؛ لاحتياجها إلى العملِ.

---

(١) في ق: (يتجر)، أي: سقط من الدال.

(٢) راجع: الأم (٢٣٨/٣).

(٣) هكذا في ت، أي: حمل على المساقاة القراض، وفي ظ، د، ق، ط: (عليه)، أي: على عقد المساقاة.

(٤) في ظ، د، ق: (شرط).

(٥) في د: (لزمه). وفي ق زيادة: (على الأظهر).

(٦) أي: اشترط عليه الإشراف واستعمال الأجير. والدهقان — بكسر الدال وضمها — معربة معناها رئيس القرية أو التاجر. المصباح (٢١٦/١).

(٧) سقطت (على) في د، وكتبت بهامشها كنسخة.

(٨) في ت، د، ق: (فشرطها)، أي: الثالث المعقود عليه فشرطه.

(٩) في هامش ق كنسخة: (على الأظهر).

فرعان:

الأول: لو تَوَعَّتْ النخيلُ فشرطَ من بعضها أكثرَ، ومن بعضها أقلَّ جازَ  
ويحتاجُ إلى معرفةِ قدرِ الأشجارِ تحقيقاً أو تخميناً، / وكذا إذا ساقى شريكاً [١٥٩/ن]  
واحداً وشرطاً على تفاوتٍ وجبَ معرفةُ نصيبهما.

الثاني: لو ساقى أحدُ الشريكين الآخرَ، وشرطَ له زيادةً جازَ، وإن  
تساقيا فلا، لأنَّه يستلزمُ مداخلةَ المالكِ في العملِ.

\*\*\*

## الباب الثاني

### في أحكامها

الأول: أنَّه يجبُ على العامِلِ ما يَناطُ<sup>(١)</sup> به صلاحُ الثمرِ، ونماؤه  
ويتكرَّرُ، كالسقيِّ والكسحِ، وإصلاحِ الإِجَاناتِ<sup>(٢)</sup> والقطعِ، والتعريضِ<sup>(٣)</sup>،  
وحفظِ الثمرِ، وجدادهِ، وتجفيفه، لا التحويطَ وحفرِ الأنهارِ، وشراءِ  
الثيرانِ، وفي الجملةِ: العُرفُ مُحَكَّمٌ<sup>(٤)</sup>.

الثاني: اللزومُ مِنَ الجانبينِ؛ لأنَّ أمدَّها متعينٌ فتُضاهي الإِجارةَ،  
ولأنَّ الفسخَ يضرُّ بهما فتحتاجُ إلى تراضيهما.

---

(١) في د: (ينوط).

(٢) الإِجَاناتُ: جمعُ إِجَانَةٍ بكسر الهمزة وتشديد الجيم، وهي الإِناء الذي يغتسل فيه  
الثياب، والمراد بها هنا - ما حول الغراس، أي: ما يحوط على الأشجار مجازاً  
لشبهه بالإِناء من حيث الإِحاطة.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (ق ٢/١/٤)، والمصباح (٩/١).

(٣) التعريضُ، أي: عمل مرتفع ليمتد عليه الكرم. المصباح (٥١/٢).

(٤) في ظ، ت، ق، ط: (يحكم).

وتتفرع عليه مسائل:

الأولى: لو هَرَبَ العاملُ رفع إلى الحاكم ليستأجرَ عليه، ثم أنفقَ بالإشهاد؛ ليرجعَ على الأظهر؛ للضرورة، فإنَّ تعذَّرَ فسَخَ بأجرٍ مثل ما عمل؛ لتعذر استيفاء المعقودِ عليه، فلو قَصَرَ في الرفع: فَلَؤُ<sup>(١)</sup> عَمَلَ بنفسه، أو تبرعَ أجنبيٌّ بقي استحقاقه ولا رجوع.

الثانية: لو ادَّعى المالكُ خيانةً فالقولُ قوله؛ لأنَّه أمينٌ، والأصلُ عدمُها، فإنَّ بَيَّنَّ استؤجرَ عليه مشرفٌ إنَّ أمكنَ التحفظُ به وإلاَّ فعاملٌ.

الثالثة: لو ماتَ أحدهما لم يفسخ، وتَمَّ الوارثُ العملَ بنفسه، أو أجبر، وأجبر عليه إنَّ كانت له تركَةٌ.

الثالث: لو استحققت الأشجارُ يرجعُ العاملُ<sup>(٢)</sup> بأجرِ المثلِ على مَنْ ساقاه للتغريب، ويضمنُ للمالك<sup>(٣)</sup> الثمارَ والأشجارَ على الأظهر، كما يضمنُ المشتري المودع [والله أعلم]<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) في ما عداق: (أو).

(٢) في ت: (إلى العامل)، و (إلى) زائدة.

(٣) في د: (لمالك الثمار).

(٤) الزيادة من ط.

## كِتَابُ الْإِجَارَةِ

وهي تمليك المنفعة مدةً بعوض .

والأصل فيها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (١) . وقصة شعيب وموسى (عليهما السلام) (٢) .

وقوله (عليه السلام) عن ربه تعالى: «ثلاثة أنا خصمهم، ومن كنت خصمه خصمته: رجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منفعتَه ولم يؤدِّ أجره، ورجل أعطاني صفقة يمينه، ثم غدر» (٣) .

/ وفيه ثلاثة أبواب :

[١٦٠/ن]

(١) الآية ٦ - من سورة الطلاق).

(٢) انظر: قصة شعيب وموسى (على نبينا وعليهما الصلاة والسلام) في سورة القصص الآيات من (٢١ - إلى ٢٩) وفيها: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَتِ اسْتَفْجَرَةً إِنَّكَ خَيْرَ مَنْ اسْتَفْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ﴾ (٢٦) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمْلِكَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٌ ﴿الآيات الكريمة ٢٦، ٢٧ .

(٣) حديث: «ثلاثة . . .»، رواه البخاري وابن ماجه وأحمد .

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٤/٤١٧)، وابن ماجه (٢/٨١٦)، وأحمد (٢/٣٥٨) .

## الباب الأول في أسبابها

### الأول: الصيغة:

وهي الإيجابُ مثل: أَجَرْتُكَ هذه الدارَ، وملَّكتُك منافعها<sup>(١)</sup>، لا بعثُها على الأظهر؛ لأنَّه مخصوصٌ بالأعيان عُرْفاً، ومقتضى للتأبيد، بخلاف التملك.

والقبولُ مثل: قَبِلْتُ أو استأجرتُ، أو أكرِيتُ.

### الثاني: العاقدُ:

وشرطُه أهلية التصرف.

### الثالث: المعقودُ عليه:

وهو المنفعة، والأجرة.

أما الأولى<sup>(٢)</sup>: فشرطُها أن تكونَ محضَ منفعةٍ متقومةٍ مقدورةٍ التسليمِ حاصلةٍ للمستأجر معلومة.

وفيه مسائل:

الأولى: لا يجوزُ استئجارُ الشجر للثمر، والماشية للبن، ويجوزُ للرضاع وحده على الأظهر؛ للحاجة، ولأنَّ لبنَ الأدمي لا يقصدُ منفصلاً فهو كالمنفعة.

الثانية: لو استأجرَ بياعاً لكلمة لا تعبَ فيها تُروَّجُ السلعة،

---

(١) في ق: (أو). وفي ت: (ملكيت)، وانظر: للصيغ: نهاية المحتاج (٥/٢٦٣).

(٢) في د: (الأول).

أو تفاحة<sup>(١)</sup> للشِّمِّ فَسَدَ، وكذا لو استأجرَ الدراهمَ للتزيين بها؛ لأنَّه لا يقصدُ بعقدٍ، أو الكلبَ للصيد، أو الحراسةَ على الأظهر، وكأنَّ منافع النجاسة غيرُ معتبرة كعينها في البيع<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: لا يجوزُ استئجارُ الآبق، والأعمى للحفظ، والأرض للزراعة بلا ماءٍ مُعَيَّن، أو مطر<sup>(٣)</sup> كافٍ. وظاهرُ النصِّ<sup>(٤)</sup> أنَّه لا عبرة بتوقع المطر؛ إذ لا ثِقَّةَ عليه، والدار للسنة القابلة، خلافاً له<sup>(٥)</sup>، لتعذر الاستيفاء في الحال إلا لمستأجرِ السنةِ الراهنةِ على الأظهر، وكأنَّه استأجرَ السنتين صفقةً. والأظهرُ أنَّه لو استأجرَ دابةً ليركبَ نصفَ الطريق الأول أو الثاني صَحَّ فكأنَّه استأجرَ نصفَ الدابةِ وتوافقاً على المهايأة. ولا المُحرَّم؛ فإنَّ العَجَزَ الشرعيَّ كالحسيِّ كقلع سنٍّ صحيحة، والحائِضُ لخدمة / المسجد، [١١١/ن] والمنكوحةِ بغير إذن الزوج؛ فإنَّه تعطيلٌ لحقِّه، بخلاف ما إذا التزمت في الذمَّة.

---

(١) في د: (أو تفاحاً).

(٢) في د: (كما في البيع).

(٣) في ظ، د، ق: (ومطر).

(٤) أي: ظاهر نص الشافعي.

انظر: الأم (٢٤٢/٣).

(٥) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث جوز الإجارة ولو كانت مضافة إلى المستقبل كأجرتكها غداً. وفي تنقيح الفتاوى: إذا قال: إذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك الدار بكذا يجوز وإن كان عليه تعليق، وعليه الفتوى لكن لا يكون العقد فيها لازماً فله البيع قبل مجيء المدة.

انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٦/٦)، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (١١٢/٢)، والبحر الرائق (٢٩٩/٧ و ٤/٨).

الرابعة: لا يصح الاستئجار بما لا تجري فيه النيابة كالصلاة والصوم وقراءة القرآن، والتدريس والإمامة، لا الحج وتفريق الزكاة وتعليم معين ونحوها كما بيّناه في الوكالة<sup>(١)</sup>. ولا يجوز استئجار المسلم للجهاد؛ فإنّه مأمور به فيقع عنه بخلاف الذمي، والمؤذن على أظهر الوجوه؛ فإن معرفة الوقت تحصل للمستأجر بأذنيه وهو غير مأمور به.

الخامسة: تجب معرفة المنفعة جنساً وقدرًا وصفةً.

فيذكر في الأدمي جنس الصنعة ويقدر بالزمان، أو محل العمل كالخياطة بياض النهار، وخياطة هذا الثوب والتعليم سنة، أو نصف القرآن لا بهما على الأظهر؛ لأنّه يورث الخط، وأن<sup>(٢)</sup> يبين موضع البناء وآلته ومقدار أبعاده.

وفي الدابة<sup>(٣)</sup> يُعيّن أنّها للحمل أو الركوب أو غيره برؤية الدابة في إجارة العين والراكب والمحمل، أو الحمل<sup>(٤)</sup> وتقديره<sup>(٥)</sup> تحقيقاً، أو تخميناً، ووصفها<sup>(٦)</sup> في إجارة الدمة، وتفصيل المعاليق<sup>(٧)</sup> والسير كلّ يوم، والمنزل حيث لا عرف للتفاوت، ويقدر بالمدّة، أو المقصد.

(١) راجع: (ص ٦٧٤).

(٢) في د، ق، ط: (أو).

(٣) في ت: (في) بدون واو.

(٤) في ت: (والحمل).

(٥) في ت: (أو تقديره).

(٦) في د: (أو صفتها).

(٧) المعاليق جمع معلق وهو قدح يعلقه الراكب معه ليضع فيه بعض الحاجات الضرورية المتناولة.

انظر: تهذيب الأسماء (ق ٣٧ / ٢ / ٢).



وفي العقار بِذِكْرِ نوع الانتفاع. فإن قال: انتفع ما شئت، أو إن شئت فازرع، وإن شئت فاغرس صح وتثبت الخيرة، ولا بد أن يشاهد المواضع التي تتفاوت المنفعة باختلافها كالمشتري. ويقدر بالزمان، ولا تأقيت فيه على أصح الأقوال<sup>(١)</sup>؛ إذ لا توقيف، فيتبع التراضي. والثاني: أنه لا يزاو على سنة؛ لأنها<sup>(٢)</sup> أثبتت للحاجة. والثالث: أنه لا يزاو على ثلاثين، وإلا يصير كالمملك.

وأما الثانية<sup>(٣)</sup>: فشرطها شرط الثمن معيناً، وفي الذمة.

فلا تجوز إجارة الدار بالعمارة، والدابة بالعلف للجهالة، واستتجار السلاخ<sup>(٤)</sup> بالجلد / كالبيع قبل السلخ، والطحان بالنخالة، لأنها [١٦٢/ن]

(١) أي: تقدر منافع العقار بالزمان كشهري، أو سنة، وليس للإجارة وقت محدد بل يجوز أن يكون أكثر من سنة أو أقل حسب تراضي الطرفين مهما طال الزمن، وهذا أصح الأقوال كما عبر عنه المصنف وغيره.

والقول الثاني: هو أنه لا تجوز أن تكون المدة أكثر من سنة لأن الإجارة عقد على معدوم جوزت للحاجة، وهي تندفع بسنة.

والقول الثالث: هو أنه لا بد أن تكون المدة بحيث يبقى إليها ذلك الشيء غالباً، فعلى هذا لا يؤجر العبد أكثر من ثلاثين سنة لأنه نصف العمر والدابة أكثر من عشر سنوات، والثوب إلى سنتين، أو سنة حسب نوعية الثوب، والأراضي إلى مائة. قال الرافعي: وهذا ما عليه معظم الأصحاب ورجحه النووي.

والقول الرابع: وهو التحديد بثلاثين سنة فلا يجوز أكثر منه مطلقاً.

راجع: فتح العزيز (١٢/ ٣٣٢ - ٣٣٨)، ونهاية المحتاج (٥/ ٣٠٥).

(٢) أي: الإجارة أثبتت... وفي د، ظ، ق: (لأنه)، أي: عقد الإجارة.

(٣) في د: (الثاني).

(٤) وفي ت، د: (والسلاخ...)، أي: لا يجوز استتجار السلاخ مقابل الجلد كما لا يجوز بيعه قبل السلخ.

بعدُ لم تحصل، ولأنَّه (عليه السلام) «نهى عن قفيز الطحان»<sup>(١)</sup> بخلاف ما لو استأجرَ بجزءٍ من الحنطة، أو الرضيع في الحالِ على الأظهر؛ فإنَّ الشركة لا تمنعُ الإجارةَ كالمساقاة.

مسألة: الإجارةُ إنْ وردتْ على الذمة يُلزمُ تسليمَ الأجرةِ في المجلس، كرأس مالِ السلم، وإلاَّ فإنْ أُجِّلَتْ تأجَّلَتْ، وإنْ أُطْلِقَتْ تَعَجَّلَتْ. وقال أبو حنيفة: كلما مَضَى [يوم] <sup>(٢)</sup> طالبه بالأجرة <sup>(٣)</sup>، ويجوزُ تأجيلُ المنفعةِ في إجارةِ الذمة، كما لو التزم في الربيعِ الحملُ إلى بغداد أولَ رجب كالسَّلَم.

\* \* \*

(١) حديث: «نهى عن قفيز الطحان...»، رواه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد: «نهى عن...»، وأورده عبد الحق في الأحكام بلفظ: «نهى النبي...»، وتعقبه ابن القطان بأنه لم يجده إلا بلفظ البناء للمفعول وصورة قفيز الطحان هو أن يقال للطحان اطحن بكذا وكذا بزيادة قفيز من نفس الطحن. انظر: سنن الدارقطني (٤٧/٣)، والتلخيص الحبير (٦٠/٣).

(٢) الزيادة سقطت من ط.

(٣) مذهب أبي حنيفة هو أن الأجرة لا يلزم تسليمها بمجرد العقد، وإنما يلزم بالتعجيل، أو شرطه أو استيفاء المنفعة ثم هل يشترط الاستيفاء الكامل. قال أبو حنيفة في قوله الأول: لا يجب شيء من الأجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل. ثم رجع فقال: إن وقعت الإجارة على المدة كما في إجارة الدار والأرض وجب بحصة ما استوفى. وإن وقعت على العمل كالخياطة فلا يجب الأجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل، لأن العمل في البعض غير منتفع به. انظر: الدر المختار مع رد المحتار (١٤/٦)، والبحر الرائق (٥/٨)، وشرح العناية مع تكملة الفتح (١٥٢/٧، ١٥٨).

## الباب الثاني في أحكامها<sup>(١)</sup>

الأول: في مقتضى الألفاظ:  
وفيه مسائل:

الأولى: الرضاع لا يستتبع الحضانة، ولا يتبعها؛ لاستقلالها، لجواز إفرادهما. وقيل: يستتبع لثلاث ترد الإجارة على العين وحدها، ولا يتبع، فلو استؤجرت لهما وانقطع اللبن انفسخت في الرضاع بالقسط، ولا يجب الخيط على الخياط؛ للعرف، ولا الحبر على الوراق على الأظهر إلا إذا شرط.

الثانية: يجب على مكري الدابة تسليم الحزام، والثفر<sup>(٢)</sup>، والبرة، والخطام والإكاف، والسرج<sup>(٣)</sup>؛ للعرف، لا المحمل وأدواته، وآلات النقل، كالوعاء إن وردت على العين، وإلا فعليه؛ لأنه التزم النقل فيلزمه ما يتوقف عليه، والدلو والرشاء<sup>(٤)</sup> في الاستقاء كالوعاء، وعليه إعانة الراكب، ورفع الحمل والمحمل، وشده وحطه على الأظهر؛<sup>(٥)</sup> للعرف،

---

(١) الزيادة سقطت من ت.

(٢) في د، ت: (كيلا).

(٣) الثفر: — بفتح الفاء — هو ما يجعل تحت ذنب الدابة.

والبرة: هي حلقة يشد في أنف البعير. والخطام: هو الحبل الذي يشد في البرة ويقوده البعير. والإكاف للحمار، والسرج للفرس.

راجع: القاموس المحيط، والمصباح المنير.

(٤) الرشاء: حبل الدلو. للمصباح (١/٢٤٤).

(٥) في د: (وكذا...).

وعلف الدابة، لَأَنهَا مِلْكُهُ، فَإِنْ هَرَبَ رَاجِعٌ<sup>(١)</sup> الحَاكِمَ لِيَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ،  
أَوْ يَسْتَقْرِضَ عَلَيْهِ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ لِيَنْفَقَ فَيَرْجِعَ، أَوْ يَبِيعَ مِنْهَا بِقَدَرِ مَا يَنْفَقُ عَلَى  
الباقِي.

الثالثة: استتجارُ الأرضِ لا يستتبعُ الشربَ إلا بشرطٍ أو عرفٍ مُطَرِّدٍ  
على الأظهر؛ لَأَنَّهُ لا يَزَادُ عَلَى مَدْلُولِ اللَّفْظِ إِلَّا بِهِ. وعلى مكري الدار  
[١٦٣/ن] / تسليم المفتاح، والعمارة [فإن قَصَرَ خَيْرُ المَكْتَرِي]<sup>(٢)</sup> لا الكسحُ عن  
العرصة والكنس.

### الثاني: استحقاقُ المنفعة:

فللمستأجر أن يستوفي بنفسه وغيره بأن يوكل، أو يعير، أو يؤجر على  
المعتاد، فيركب الدابة مثله، أو أخف منه، ويسكن الدار من لا يزيد ضرره  
ضرره [لا الحداد والقصار]<sup>(٣)</sup>، ويرتدي<sup>(٤)</sup> بالثوب على الأظهر، ولا يتزر  
به، ولا يلبسه حالة النوم ليلاً، وأن يبدل المستوفي به كالثوب والصبي

---

(١) في ق: (رجع).

(٢) الزيادة من د، ت، ظ، أي: يجب على المالك تعمير الدار كإقامة الجدار وإصلاح  
خرابها، وإن قصر يخير المستأجر، لكن لا يجب عليه كسح الثلوج عن عرصة  
الدار، ولا كنس العرصة.

انظر: نهاية المحتاج (٢٩٩/٥).

(٣) الزيادة من د، أي: لا يسكن المستأجر الحداد، والقصار لإضرارهما بالدار.

(٤) لو استأجر ثوباً للبس جاز له أن يرتديه على الأظهر، لأن ضرر الارتداء أخف من  
اللبس. ولأن اللبس يتضمن إخطاة الثوب.

والوجه الثاني: لا يجوز له، لأن الارتداء ليس من جنس اللبس — وعلى هذا  
نسخة ت حيث العبارة فيها: (ولا يرتدي . . .).

انظر: نهاية المحتاج (٣٠٧/٥).

والطريق على الأظهر؛ إذ العقد لم يتعلق به، بخلاف المستوفى منه.

### الثالث: أن المستأجر أمانة مدة الإجارة:

كالشجر المشتري ثمرة، وكذا بعدها على الأظهر، بناءً على أن المستأجر لا يلزمه غير التخلية كالمودع عنده؛ لأنَّ يده لغرض المالك بخلاف المستعير خلافاً لمالك<sup>(١)</sup>، والنص محمول على الحبس بعد المطالبة<sup>(٢)</sup>، وكذا المستوفى به في يد الأجير على الأصح. قالوا: يده لغرضه فشابه المستعير<sup>(٣)</sup>. قلنا: ولغرضه أيضاً فتعارضاً،

---

(١) في ق تقديم، وتأخير. انظر في تفصيل مذهب مالك في الضمان: الشرح الكبير مع الدسوقي (٢٧/٤)، وبلغة السالك (١٤٧/٣)، ومواهب الجليل مع التاج والإكليل (٤٢٧/٥)، وشرح الخرشي مع حاشية العدوي (٢٦/٧)، وبداية المجتهد (٢٣٢/٢).

(٢) انظر: الأم (٢٦١/٣)، ومختصر المزني (٨٥/٣).

(٣) قوله: (قالا)، أي: أبو حنيفة ومالك.

اختلف الفقهاء في مسألة تضمين الأجير:

١ — فذهب أبو حنيفة وزفر، والشافعي في أظهر قوليه إلى عدم ضمان الأجير سواء كان خاصاً أو مشتركاً.

٢ — وذهب مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد، والشافعي في قوله الثاني إلى الفرق بين الأجير المشترك والخاص حيث قالوا: إن الأجير المشترك الذي نصب نفسه للعمل ويتقبله في ذمته كالحياطين والصباغين ضامنون لما حدث في السلعة، وأما الأجير الخاص، أي: الذي يعمل في منزل صاحب السلعة، أو عين عليه العمل وموضعه. فليس بضامن عندهم جميعاً إلا إذا تعدى وهذا مروى عن عمر وعلي (رضي الله عنهما).

راجع في تفصيلات هذه المسألة وشروط الضمان وتعريف الأجير لدى كل مذهب: البحر الرائق (٣٠/٨)، وشرح العناية مع تكملة الفتوح (٢٠٠/٧، ٢٠٧)، =

والأصل البراءة، وأيضاً فمنقوضٌ بالعامل والمستأجر .

### فروع:

الأول: لو رَبَطَ الدابةَ وتلفتَ لم يضمنْ إلا إذا خَرَّ عليها السقفُ وقتاً يعهدُ فيه السيرُ؛ لأنَّه قَصَرَ، إذْ لو ركبَ لما تلفتَ .

الثاني: لو كبَحَ لجاماً فوق العادة، أو أركبَ ضخماً ضَمِنَ، وكذا لو أبدلَ مائةَ مَنْ من الشعيرِ بالبرِّ، أو بعكسه فإنَّ البرَّ أثقلُ، والشعيرَ أعظمُ، ومائةٌ قفيزٍ دونَ العكس<sup>(١)</sup>، فإنَّه أخفُ من البرِّ، ويساويه في الحجم، ولو زادَ في المقدار لزمَ أجرٌ مثل الزائدِ أيضاً،

= تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/١٠٥)، ومواهب الجليل، والتاج والإكليل (٥/٤٢٧)، والخرشي مع العدوي (٧/٢٧)، وبداية المجتهد (٢/٢٣٢)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٣٦٤)، وروضة الطالبين (٥/٢٢٨)، ونهاية المحتاج (٥/٣١١)، والمغني لابن قدامة (٥/٥٢٤).

(١) مَنْ — بفتح الميم وتشديد النون — ميزان يعادل رطلين، والقفيز: مكيال يسع اثني عشر صاعاً، والصاع خمسة أرتال.

والمسألة هذه لتوضيح الفرق بين المكيل والموزون حيث لو اكرتري دابة لحمل مائة مَنْ — أو كيلو — من الشعير، فأبدل الشعير بالبر لا يجوز له ذلك، ولو تلفت الدابة ضمن لأن البر أثقل على الدابة حيث يجتمع ثقلها على موضع واحد، وكذلك لو كان الاتفاق على مائة مَنْ — أو كيلو — من الحنطة فأبدلها بشعير يضمن، لأن مائة مَنْ — أو كيلو — من الشعير أعظم من مائة من الحنطة.

أما في المكيل فلو اكرتري الدابة لحمل مائة قفيز من الشعير فأبدلها بالحنطة ضمن، لأن مائة كيل من الحنطة أثقل من مائة من الشعير، أما لو اكرتريها لمائة قفيز من الحنطة فأبدلها بالشعير لم يضمن، لأن الحجم هو هو، والشعير أخف.

راجع لمعاني مَنْ — وقفيز —: القاموس المحيط (٤/٢٧٤)، وتهذيب الأسماء (ق ٢/٢ — ١٠٠)، والمصباح (٢/١٧٠).

فإن سلم [إلى] <sup>(١)</sup> المكري ولبس عليه فتلفت بسبب التفاوتِ لزمه نصفُ الضمان على الأصح؛ لأنَّه تولدَ من تغريره ومباشرةِ المكري. وقيل: قسُطُ التفاوتِ؛ إذ التغريرُ به، والتوزيعُ متيسرٌ بخلافِ الجراحاتِ. قلنا: تأثيرُ الباقي بسببه فينسبُ إليه، وإن تلفت بسبب آخر فلا ضمان؛ لأنَّها ليست في يده [كالمودع] <sup>(٢)</sup>.

الثالث: لو خاطَ قباءَ وقال المالكُ: أَذِنْتُ لَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ قَمِيصًا، فالنصُّ / أنَّهما يتحالفان <sup>(٣)</sup>. وهذا إذا جرى عقدٌ كما لو قال الزوج: أَصَدَقْتُكَ [١٦٤/ن] أباك، فقالت: بل أُمِّي، فإذا حلفا فلا ضمان، ولا أجرة، وإلَّا فالأقيسُ أَنَّ المالكَ يصدِّقُ بيمينه في تفصيلِ إذنه كما في الوكالة. وصدَّقَهُ أبو حنيفةً مطلقاً <sup>(٤)</sup>.

الرابع: وإن <sup>(٥)</sup> تلفَ الثوبُ بعدَ القصارَةِ في يدِ القَصَّارِ لم يستحقَّ الأجرةَ بناءً على أنَّها عينٌ كالصبغِ وقد تلفَ قبلَ التسليمِ، وللقصَّارِ الحبسُ.

\* \* \*

(١) الزيادة من ت، ط، ق.

(٢) الزيادة لم ترد في ت، ط، ق، وفي د: (لأنه ليس).

(٣) انظر: نص الشافعي في الأم (٢٦٣/٣).

(٤) أي قال أبو حنيفة: إذا اختلف الأجير وصاحب السلعة فالقول قول صاحب السلعة مطلقاً — سواء كان الاختلاف في صفة العمل أو في الأجرة أو في غيرهما —، لكن يحلف فإذا حلف فالأجير ضامن إذا كان قد خالف صفة العمل.

انظر في تفصيلها: شرح العناية وتكملة الفتوح (٢١٨/٧)، والبحر الرائق (٣٩/٨).

(٥) في ط سقط: (الرابع)، وفي ط، ط، ق: (لو) مكان (وإن).



## الباب الثالث في الطوارئ

وهي ثلاثة<sup>(١)</sup>:

\* الأول: كل عيب يُنقصُ المنفعة يُخَيَّرُ<sup>(٢)</sup>، ولو بعد القبض؛ لأنَّ قبضَ المحلِّ إنّما اعتبرَ للتسليطِ ضرورةً، وإلّا فالمعقودُ عليه غيرُ مقبوض بعدُ.

فروع:

الأول: لو خربت الدارُ وقصّرَ الآجرُ في الإصلاحِ أو افتقرَ إلى مدةِ فله الخيارُ وإلّا فلا.

الثاني: لا يؤثرُ عذرُ المستأجرِ كمرضِهِ وعجزِهِ عن وقودِ الحَمَّامِ، وتركِهِ<sup>(٣)</sup> الحرفةَ خلافاً له<sup>(٤)</sup>؛ إذ لا خَلَلٌ في المعقودِ عليه، وكذا لو اجتاحت الزرعُ، لا بفسادِ الأرضِ.

الثالث: مهما أثبتنا الخيارَ أجازَ بالكلِّ، أو فسَخَ بقسطٍ ما بقي من المسمّى باعتبار أجر المثلِ.

---

(١) في ق: (ثلاث).

(٢) هكذا في ظ، على أن يكون (يخير) خبراً لـ (كل)، وأما في بقية النسخ فبلفظ (ويخير) فيكون (كل عيب) خبراً لـ (الأول) وتكون جملة (ويخير) جملة استثنائية.

(٣) في أ، ت: (وترك).

(٤) أي: خلافاً لأبي حنيفة، حيث ذهب هو وصاحبه إلى أن الإجارة تنفسخ بالأعذار كالمرض أو العجز أو حاجته إلى العين المستأجرة لبيعها في الدين، أو السفر.

انظر: شرح العناية مع تكملة الفتح (٧/٢٢٢)، وتنقيح الفتاوى الحامدية (٢/٩٥)، والبحر الرائق (٨/٤٢).

\* الثاني: فوات المنفعة - مثل: أَنْ لَا يَسْلَمَ حتى تمضي المدة أو تنهدم الدار المعينة - يوجب الانفساخ، فإن طرأ في الأثناء لم يؤثر فيما مضى على الأظهر.

فروع:

الأول: إذا انقطع شرب الأرض ولم يبادر التدارك خيراً، ولم ينفسخ على النص<sup>(١)</sup>؛ لأنها بقيت على حالها منتفعاً بها بخلاف الدار المنهدمة. وقيل: فيهما قولان بالنقل. ثم إن أجاز حط قسط الشرب على الأظهر.

الثاني: لو تلف المستوفى به ففيه خلاف مرتب على جواز الاستبدال.

الثالث: لو غُصِبَ المستأجر [المعين]<sup>(٢)</sup> ثبت الخيار، وإن تبادى حتى مضت انفسخ على الأصح. فلو ادعى الغاصب أنه ملكه وصدقه المكتري قبل بناء على جواز بيع المستأجر، ولا يسقط به حق المكتري على الأظهر، وأما غير المعين فيبدل.

---

(١) هكذا في ت، ظ، ق، ط، أما في د فالعبرة: (إذا انقطع الشرب انفسخ العقد فيه بالقسط على الأظهر، لا في الأرض على النص، لأنها...)، وهذا - أي: ما في د - يتفق مع الوجه الثاني الذي يقول: بعدم الانفساخ، وما أثبتناه من بقية النسخ هو الراجح الموافق لترجيحات المحققين كالنووي وغيره. وتوضيحه كما في الوسيط، نص الشافعي فيما لو انقطع الشرب على أنه يثبت له الخيار، ونص فيما لو انهدمت الدار على أن الإجارة تنفسخ، فقال الأصحاب فيه قولان بالنقل والتخريج أحدهما ثبوت الخيار فيهما، والثاني - الفسخ فيهما.

انظر: نص الشافعي في الأم (٢/٢٤٢)، ومختصر المزني (٣/٨١)، والوسيط للغزالي (ق ١٦ ب)، ونهاية المحتاج (٥/٣٢٠ - ٣٢٢).

(٢) الزيادة لم ترد في ق.

/ الرابع: لو قبض ولم ينتفع حتى انقضت المدة استقرَّ المسمى، وأجرُ المثل في الفاسد؛ لأنَّ التفويت كالاستيفاء، بخلاف ما لو أتلَف العين فإنَّ المنافع المستقبلَ كالمنعومة<sup>(١)</sup> بنفسها، ولذلك لم يضمنها الغاصبُ.

الخامس: لو استأجر لقلع سنٍّ فسكن وجعهُ انفسخ، لتعذر الاستيفاء شرعاً.

\* الثالث: زوال ملك الآجر - بنحويين، وموت، وإعتاق - لا يؤثر، والعبد لا يرجع بقسط ما بقي على المولى على الأظهر؛ فإنه كالمستوفى بخلاف الموقوف<sup>(٢)</sup> على الأظهر؛ فإنه إذا انتقل إلى البطن الثاني تبين أنَّه أجرٌ ما ليس له. بناءً على أنَّه يأخذ من الواقف، ويكون كما إذا زاد القيم على سنِّ الصبي، فإن لم يزد واحتلم في الأثناء فالأظهر أنَّه لا يفسخ لظنه، وجريان<sup>(٣)</sup> العقد لمصلحته.

فرع: يجوز بيع المستأجر من المستأجر، ويبقى حكم الإجارة على وجه، ومن غيره على الأصح، كبيع الأرض المزروعة، والجارية المزوجة وكأنَّه استثنى المنافع، ولو استثنى لنفسه جاز على الأظهر؛ لأنَّ جابراً باع

(١) في ظ، ط، ق: (كالمعدومة).

(٢) في د: (إلا الموقوف)، أي: لو وقف شخص ملكاً على جماعة بطناً بعد بطن، وأجر البطن الأول مدة، ثم مات قبل انقضاء المدة فأظهر الوجهين انفساخ العقد، لأن الموقوف إذا انتقل إلى البطن الثاني تبين أن البطن الأول أجر ما ليس له في تلك المدة.

انظر: النهاية (ص ١٦١).

(٣) في د: (أو).

بغيره من الرسول (عليه السلام) وَشَرَطَ حملانه لنفسه إلى المدينة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) حديث: «أن جابراً...» متفق عليه، ورواه غيرهما أيضاً.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٣١٤/٥)، ومسلم (١٢٢١/٣، ١٢٢٢)، وسنن أبي داود مع العون (٤١٢/٩)، والترمذي مع التحفة (٤٦٠/٤)، والنسائي (٢٦١/٧)، وأحمد (٢٦٩/٣)، والتلخيص الحبير (٦٠/٣).

## كِتَابُ الْجَعَالَةِ

وهي <sup>(١)</sup>: التزام مالٍ في مقابلةٍ عملٍ لا على وجه الإجارة.  
والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ <sup>(٢)</sup>.  
وقصةٌ من قرأ الفاتحة على الملدوغ بجعلٍ <sup>(٣)</sup>.

---

(١) في ت، د: (وهو)، وكلاهما جائزان حسب المرجع والخبر.

(٢) أولها: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ (٧٢) — من سورة يوسف).

(٣) روى الشيخان وأحمد وأصحاب السنن عن أبي سعيد (رضي الله عنه) قال: انطلق نفر من أصحاب النبي في سفره سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم، فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعله أن يكون عند بعضهم شيء... فأتوهم فقال بعضهم: نعم والله إني لأرقى، ولكن والله لقد استضيفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم على قطع من الغنم. فانطلق يتفل عليه ويقرأ: «الحمد لله رب العالمين» فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبة.

قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي (صلى الله عليه وسلم) فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله فذكروا له فقال: وما يدريك أنها رقية؟ ثم قال: قد أصبتم، اقسموا واضربوا لي معكم سهماً. فضحك النبي (صلى الله عليه وسلم). =

وتؤيدها<sup>(١)</sup> الحاجة .

وفيه بابان :

## الباب الأول في شرائطها

والنظر في أمور :

### الأول : الصيغة :

ولا بدّ من إذنٍ عامٍّ أو خاصٍّ مثل : مَنْ رَدَّ عبدي الآبقَ ، أو دابتي الضالّةَ ، أو إن رَدَّ زيدٌ . . . فلهُ كذا ، ولا يشترطُ القبولُ ، بل الاستماعُ ، حتى لو رَدَّ مَنْ لم يصل إليه لم يستحق ؛ لأنّه متبرّع .

### الثاني : العاقدُ :

/ وشرطُ الجاعلِ أهليةُ الاستئجار والعاملِ أهليةُ العملِ .  
[١٦٦/ن] فلو شرط غيرُ المالك استحقَّ عليه ، وإن حكى عنه كاذباً لم يستحقَّ على واحد .

### الثالث : المعقودُ عليه :

وهو العملُ ، وشرطُهُ إمكانُ الاستئجار عليه لا العلمُ به ، ولا الجهلُ [على الأظهر]<sup>(٢)</sup> .

---

= انظر : صحيح البخاري مع الفتح (٤/٤٥٣) ، ومسلم (٤/١٧٢٧) ، والترمذي مع التحفة (٦/٢٢٦) ، وأبا داود مع العون (١٠/٣٩٣) ، وابن ماجه (٢/٧٢٩) ، وأحمد (٣/٤٤ ، ٥/٢١١) .

(١) في د ، ظ : (تؤيده) ، وفي ق : (يؤديها) . وفي ط : (يؤيدها) .

(٢) الزيادة سقطت من د .

والجعل<sup>(١)</sup> وشرطه أن يكون معلوماً، فإن قال: فله ثوبٌ، أو أرضيه  
استحقَّ أجر المثل.

فرعان:

الأول: لو قال: مَنْ رَدَّ مِنْ بَغْدَادٍ فَرَدَّ مِنْ طَرِيقِهِ<sup>(٢)</sup> فَلَهُ الْقِسْطُ؛ فَإِنَّ  
الْجُعْلَ لِلْكَلِّ، وَإِنْ رَدَّ مِمَّا فَوْقَهُ فَلَا شَيْءَ لِلزِّيَادَةِ؛ إِذْ لَمْ يَشْرُطْ عَلَيْهِ شَيْئاً،  
وَإِنْ رَدَّ مِنْ صَوْبٍ آخَرَ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئاً.

الثاني: لو عَمَّمَ الشَّرْطَ فَاشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي الْعَمَلِ اشْتَرَكَا فِي الْجُعْلِ،  
وَإِنْ عَيَّنَ فَلَا شَيْءَ لِلْمَعِينِ؛ إِذْ لَا شَرْطَ مَعَهُ، وَلِلْمَعِينِ الْقِسْطُ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا إِذَا  
قَصَدَ الشَّرِيكَ إِعَانَتَهُ، وَلَوْ شَرَطَ لاثْنَيْنِ بِالْانْفِرَادِ فَاشْتَرَكَا فَلِكُلِّ نِصْفٌ  
مَا شَرَطَ لَهُ.

\* \* \*

## الباب الثاني في أحكامها

الأول: الجوازُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ، كَالْقَرَاظِ، فَإِنْ فَسَخَ الْعَامِلُ بَعْدَ<sup>(٤)</sup>

---

(١) معطوف على «العمل»، أي: المعقود عليه: العمل والجعل.

(٢) في د: (النصف).

(٣) في ظ، وهامش د كنسخة: «قسط».

(٤) في د: (قبل) وهي أيضاً صحيحة. قال في النهاية: وإذا فسخ العامل لم يستحق شيئاً سواء قبل الشروع بالاتفاق وبعد الشروع على الأصح.  
انظر: النهاية (ق ١٦٣).

الشروع لم يستحق شيئاً؛ لأنه ضيّع حقه، وإن فسخ الشارط استحق أجر المثل<sup>(١)</sup>.

فرع: لو زاد أو نقص فالعبرة بالآخر، فلو لم يسمعه العامل خير بينه وبين أجر المثل<sup>(٢)</sup>.

الثاني: استحقاق الجعل بعد تمام العمل، فإن ردّ إلى بابه فهرب أو مات قبل تسليمه لم يستحق؛ إذ المقصود فائت.

فرع: ليس له الحبس للجعل؛ إذ لا شيء له قبل التسليم، بخلاف الأجير.

الثالث: أنه يصدق المالك في الرد والشرط؛ إذ الأصل فيهما العدم ويتحالفان في قدر الجعل [والله أعلم بالصواب]<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) في د: (استحق القسط) وما رأيت القول به ولعله سهو. قال النووي: وإن فسخ الشارط استحق أجر المثل على الأصح. والوجه الثاني: لا يستحق شيئاً كما لو فسخ العامل.

انظر: نهاية المحتاج (٥/٤٧٧)، وقلوببي وعميرة على المحلي (٣/١٣٣).

(٢) في ق: (فله أجر المثل).

(٣) الزيادة من ق.



## كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

وهو عمارة أرض لا مالك لها<sup>(١)</sup>.

والأصل فيه قوله (عليه السلام): «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً - فَهِيَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وفيه بابان:

### الباب الأول في التَّمْلِكِ

والنظرُ في أمور:

---

(١) هكذا في ت، ظ، ط، ق، وفي د: (له).

(٢) حديث: «من أحيا...»، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح، وأبو داود والدارمي وأحمد والبيهقي، ورواه مالك موقوفاً على عمر وعلقه البخاري على عمر. ورواه البخاري موصولاً بلفظ: «من أعمار أرضاً ليست لأحد فهو أحق». قال الزيلعي: روي عن ثمانية من أصحاب الرسول.

انظر: البخاري مع الفتح (١٨/٥)، والترمذي مع التحفة (٦٣٢/٤)، وأبا داود مع العون (٣٢٧/٨ - ٣٣٠)، والموطأ (ص ٤٦٣)، وأحمد (٣/٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢٧، ٣٨١)، والدارمي (٢/١٨١)، والسنن الكبرى (٦/١٤٢)، ونصب الراية (٤/٢٨٨ - ٢٩٠).

## الأول: المتملك:

وهو المسلم في دار الإسلام / والكافر في دار الكفر، والمسلم إن لم [١٦٧/ت] يُذَبَّ عنه .

## الثاني: المتملك:

وهو الأرض المعرّاة عن الاختصاصات وهي ستة:

الأول: أن تكون معمورة المسلمين، أو الداخلة في تصرّفهم؛ إذ هي لمالك، أو لبيت المال.

الثاني: أن تكون حريم المعمورة، وهو ما يتمّ منافعها به كالنادي والمرتكض، والمناخ للقرية — لا المرعى الذي يرعى فيه عند الاستشعار<sup>(١)</sup> على الأظهر. وما لو حفر لسال إليه الماء أو خيف الانهيار للقناة، والفناء والممرّ وجه الباب<sup>(٢)</sup> للدار مطلقاً، ومطرح التراب، والثلج، ومصبّ الماء إن كانت محفوفة بالموات، وإن كانت محفوفة بالأملاك فلا حريم لها؛ فإنّ الأملاك متعارضة. ولكلّ أن يتصرف في ملكه بالعادة، فإن تعدّى ضمن. فلو أراد أن يتخذ داره حماماً، أو حانوت حدادٍ وأحكم جداره<sup>(٣)</sup> بحيث لا يضرّ بملك الجار مكن، وإلا فلا.

الثالث: اختصاص المسلمين بالوقوف بعرفة على الأظهر؛ لأنّ إحياءها<sup>(٤)</sup> يفضي إلى التضييق.

---

(١) أي: عند الاستشعار إلى الخوف.

(٢) في ت: (ووجه الباب).

(٣) في د، ق: (الجدار).

(٤) في د: (إحياءه).

الرابع: التحجرُ فَمَنْ أَعْلَمَ بُقْعَةً، أو شَرَعَ في إحيائها<sup>(١)</sup> فَهُوَ أَوْلَى بها، فَإِنْ تَهَاوَنَ رُوجَعَ، فَإِنْ اسْتَمَهَلَ أُمَهَلَ، إِلَّا<sup>(٢)</sup> إِنْ قَالَ: أَعَمَّرُ فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ، فَإِنْ بَادَرَ غَيْرُهُ وَأَحْيَا مَلَكَ عَلَى الْأَظْهَرِ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى سَوْمًا عَلَى سَوْمِ الْغَيْرِ.

الخامس: الإِقْطَاعُ وهو كالتحجر، وليقطع الإمامُ قَدْرًا مَا يَقْدِرُ الْمُقْطَعُ لَهُ عَلَى عِمَارَتِهِ.

السادس: الْحِمَى: يَحْمِي الْإِمَامُ [لِنَحْوِ]<sup>(٣)</sup> نَعَمِ الصَّدَقَةِ، وَالْجَزِيَةِ وَالضَّعْفَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَمَى لِأَبْلِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ<sup>(٤)</sup>.

وَيُنْقَضُ، لَا حِمَى الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى الْأَظْهَرِ؛ فَإِنَّهُ كَالنَّصِّ، وَحِمَى غَيْرِهِ كَالْاجْتِهَادِ.

---

(١) فِي ت، د: (إِحْيَاءُهُ).

(٢) فِي ق، ط: (لَا إِنْ . . .).

(٣) الزِّيَادَةُ سَقَطَتْ مِنْ د.

(٤) رَوَى الْبُخَارِيُّ بِسَنَدِهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَمَى النَّقِيعَ. وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى الشَّرَفَ الرَّبِيزَةَ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابَيْهَقِيُّ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمَالِكٌ أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ عَلَى الْحِمَى . . . وَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمَلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شِبْرًا».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٥/٤٤، ٦/١٧٥)، والموطأ (ص ٦١٩)، والسنن الكبرى (٦/١٤٦).

الثالث : ما به يتملك :

وهو العمارة بحيث يتأتى منه المقصود، فتحوط الزريبة<sup>(١)</sup> ويغلق بابها ويُسَقَفُ بعض الدار، إذ به يصيرُ مُهيئاً للسكون، ويجمعُ التراب، أو نحوه حول المزرعة ويسويها، ويكرها ويرتبُ الشرب / إن لم يكفِ المطر، ولا [١٦٨/ن] يشترطُ الزرع على الأظهر؛ لأنه انتفاع.

\* \* \*

## الباب الثاني في الحقوق العامة

الأول: الأراضي:

وقد سبق.

الثاني: المعادن وهي ظاهرة وباطنة:

فالظاهرة: كالنفط، والمومياء — لا تتحجر، ولا تقطع؛ لأنَّ أبيضَ بنَ حمال<sup>(٢)</sup> استقطع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ملحاً مأربَ فهمَ بإقطاعه، فقليل له: إنه كالماءِ العذِّ، فقال: «فلا إذا»<sup>(٣)</sup> ولا يملك منها إلا ما أخذَ كميّاهِ

---

(١) الزريبة — حظيرة الغنم —. القاموس (٨١/١)، والمصباح (٢٦٩/١).

(٢) هو: أبيض بن حمال بن مرثد المأربي السبائي — نسبة إلى مأرب من أرض يمن — صحابي من أهل اليمن له أحاديث.

انظر: الإصابة (٢٣/١، ٢٤)، وأسد الغابة (٥٧/١)، وتهذيب الأسماء (ق ١٠٧/١/١).

(٣) حديث: «أن أبيض...»، رواه أصحاب السنن، وصححه ابن حبان. المأرب — بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الراء — موضع بصنعاء باليمن. والعد — بكسر =

العيون.

فرعان:

الأول: إذا تزاحمَ رجلان قُدَّمَ الأسبقُ بقدر حاجته، فإن تساويا أقرع،  
وقيل: يقدم<sup>(١)</sup> الأَحوجُ.

الثاني: لو حَفَرَ بجانب المملحةِ حفرةً ملكها وما يجتمعُ فيها، فكأنَّه  
أَخَذَهُ وَوَضَعَ فيها.

وأما الباطنةُ: كالذهب، والفيروزج، فيملكُ بالإخراج لا بالإظهار  
على الأظهر؛ إذ بعدُ محتاجٌ إلى العملِ، وبإحياءِ أرضٍ هي فيها تبعاً؛ لأنَّه<sup>(٢)</sup>  
جزءُ الممتلك.

الثالثُ: المياهُ:

فالباديةُ بنفسِها كميّاهِ الأوديةِ شائعةٌ<sup>(٣)</sup> يُقْطَعُ الجداولُ منها، ويملكُ،  
وعند التزاحمِ يسقي الأعلى، فالأعلى إلى الكعب؛ للحديث<sup>(٤)</sup>، وعند

---

= العين المهملة — الدائم الذي لا انقطاع لمادته. والذي قال: إنه كالماء العد الأقرع بن  
حابس كما بينه الدارقطني في روايته.

انظر: الحديث في سنن أبي داود مع العون (٣١٥/٨)، والترمذي مع التحفة  
(٦٣٤/٤)، وابن ماجه (٨٢٧/٢)، والسنن الكبرى (١٤٩/٦)، والتلخيص

الحبير (٦٤/٣)، وتهذيب الأسماء (١٤٨/٢)، والمصباح (٤٤/٢).

(١) في ق: (فإن تساوتا . . قدم).

(٢) أي: لأن المعدن جزء من الممتلك فيما لو وجد فيه.

(٣) في د: (شائع)، أي: المياه الظاهرة كميّاهِ دجلة والنيل مثلاً — مشتركة وشائعة بين  
الناس لا يختص بها أحد.

(٤) أي: الحديث الدال على توزيع الماء على الأعلى. روى الشيخان، والترمذي، =

التساوي يقرع، فإن أراد أحد أن يعلوهم ويحبس<sup>(١)</sup> عنهم الماء لأرض استحدثها لم يُمكن؛ لأنَّ استحقاقهم ثابت فلا يدفع، وحافر البئر في الموات للإرفاق أحقُّ بمائها إلى الارتحال، وفي ملكه يملكها.

### فرعان:

الأول: لا يجب بذل الفاضل إلا للماشية؛ لقوله (عليه السلام): «من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً منعه الله فضل رحمته»<sup>(٢)</sup>، والمعنى: أن يمنع

= وأبو داود وابن ماجه عن عروة قال: خاصم الزبير رجلاً في الأنصار، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): يا زبير اسق، ثم أرسل، فقال الأنصاري: إنه ابن عمتك. فقال (عليه السلام): اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدر — أي: اجعل حاجزاً ليمسك الماء — وقدرت الأنصار والناس قول النبي هذا بما يصل إلى الكعبين، قال الحافظ: أي: جعلوه معياراً لاستحقاق الأول فالأول. ورواه مالك مرسلًا بلفظ: قضى في مسيل مهزور ومذنب — واديان بالمدينة — أن يمسك حتى يبلغ الكعبين وله إسناد موصول عند الدارقطني في غرائب مالك وصححه الحاكم وأخرجه ابن داود وابن ماجه بإسناد جيد.

انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري (٣٨/٥ - ٤٠)، والترمذي مع التحفة (٦٠٠/٤)، وأبا داود مع العون (٦٦/١٠ - ٦٨)، وابن ماجه (٨٢٩/٢)، والموطأ (ص ٤٦٤)، والسنن الكبرى (١٥٣/٦)، والتلخيص الحبير (٦٦/٣).

(١) في د: (ويحبسهم).

(٢) حديث: «ومن منع...»، رواه الشافعي، ورواه الشيخان وغيرهما بلفظ: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاً».

انظر: الأم (٢٧٢/٣)، وصحيح البخاري مع الفتح (٣١/٥)، ومسلم (١١٩٧/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٣٦٧/٩)، والترمذي مع التحفة (٤٩٠ - ٤٩٢)، وابن ماجه (٨٢٨/٢)، والموطأ (ص ٤٦٤)، =

الكلأ عن ماشية غيره بسبب منع الماء الذي يقربُ الكلأ .

الثاني : لو اشترك جماعة في حفر قناة اشتركوا فيها بحسب العمل ،  
ويقسم بخشبة فيها ثقب متساوية ، أو بالمهاياة وهي لا تلزم .

#### الرابع : المواضع الشائعة :

[١٦٩/ن] فالشوارع للطروق ، ويجوز الجلوس فيها للاستراحة / والمعاملة  
ما لم يضيّق ، ويقدم الأسبق ، ثم من خرجت له القرعة ، فإن ترك  
الحرفة ، أو انتقل ، أو فارق على قصد العود ، وطالت المدة بطل  
حقه ، وكذا السابق إلى بيت من المدرسة أو الرباط ، أو موضع في  
المسجد للإفتاء ، أو التدريس ، ولو دخل للصلاة ثم خرج ليعود بقي حقه  
على الأظهر ؛ لقوله (عليه السلام) : «إذا قام أحدكم من مجلسه فهو أحق به  
إذا عاد»<sup>(١)</sup> .



= والسنن الكبرى (١٥١/٦) ، وأحمد (٢٤٤/٢ ، ٢٧٣ ، ٣٠٩) ، والتلخيص الحبير  
(٦٦/٣) .

(١) حديث : «إذا قام . . .» ، رواه مسلم والترمذي وأبو داود وأحمد .  
انظر : صحيح مسلم (١٧١٥/٤) ، والترمذي مع التحفة (٢٦/٨) ، وأبا داود مع  
العون (٢٧/٨) ، وأحمد (٣٢/٣) .

## كِتَابُ الْوَقْفِ

وهو حَبْسُ الْأَصْلِ وَتَسْيِيلُ الْمَنَافِعِ .

وَسَنَدُهُ: أَنَّ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ مَا لَا لِمِ  
أَصَبْتُ مِثْلَهُ قَطًّا، وَأَرَدْتُ أَنْ أَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَى اللَّهِ . فَقَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «حَبَسْتُ  
الْأَصْلَ وَسَبَّلْتُ الثَّمَرَةَ»، فَجَعَلَهُ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) صَدَقَةً لَا تَبَاغُ،  
وَلَا تَوْهَبُ، وَلَا تَوَرَّثُ<sup>(١)</sup> .

وفيه بابان:

### الباب الأول

#### في شرائطه

والنظرُ في أمور:

الأول: الصيغة:

ولا بدَّ من لفظِ الواقِفِ صريحاً، كوقفتُ وحَبَسْتُ، وَسَبَّلْتُ وَتَصَدَّقْتُ

---

(١) حديث متفق عليه ورواه الشافعي وأحمد وغيرهما .

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٣٩٩/٥ - ٤٠٤)، ومسلم  
(١٢٥٥/٣)، والأُم (٢٨/٣)، وأحمد (١٢٥/٢)، والنسائي (١٩١/٦)،  
وابن ماجه (٨٠١/٢)، والترمذي مع التحفة (٦٢٥/٤)، وأبي داود مع العون  
(٨١/٨، ٨٥)، والسنن الكبرى (١٥٨/٦)، والتلخيص الحبير (٦٧/٣) .



صدقة موقوفة، أو محرمة أو صدقة لا تباع ولا توهب، وجعلت البقعة مسجداً.

أو كناية بنية كحرمته، وأبذت على الأظهر؛ لأنهما لا يستعملان إلا تابعين، وتصدق وحده في العامة، وفي المعين هو صريح هبة، ويتجه أن يقال: قرينة العموم تلحقه بالصرائح.

وقبول المعين<sup>(١)</sup> بناءً على ملكه، ولا شك أن حقه يبطل برده كما في الوصاية والوكالة، وكذا رد البطن الثاني على الأظهر؛ إذ الحق أنهم يتلقون الوقف من الواقف، لأن استحقاقهم بعقد الوقف لا بما بينه وبين البطن الأول مما يوجب انتقال حقه إليه.

وشرطها<sup>(٢)</sup>:

التنجيز، والتأييد، والإلزام، وإعلام المصرف.

أما الأول: فبأن يضيف إلى موجود ولا يعلق. فلو قال: على من سيولد [١٧٠/ن] أو على رجل ثم [على]<sup>(٣)</sup> المساكين / فهو وقف منقطع الأول، والأقوم القطع ببطلانه؛ لأنه لم يصادف متعلقاً، وكذا إذا رد البطن الأول؛ فإن استحقاق البطن الثاني موقوف بانقراضه، ولو علق فسد كالهبة.

وأما الثاني: فبأن لا يؤقت، مثل أن يقول: وقفت سنة، فإنه مائل عن وضعه، أما لو عيّن جهة ينقطع آخرها كالأولاد فالأصح أنه يصح، لأن لفظ

---

(١) أي: ولا بد من قبول المعين، أي: إذا وقف على معين فلا يتم الوقف إلا إذا قبله، لأنه لا يدخل شيء في ملك إنسان دون رضاه.

(٢) أي: الصيغة.

(٣) الزيادة من ظ، د، ط، ق، ن.

الوقف يستلزم الدوام، وتعيين المصرف لا يستلزم عدمه، ويصرف مهما انقطع إلى أقرب أقاربه؛ فإنه صدقة وصلة، ثم الفقراء والمساكين؛ لأنَّ سدَّ حاجتهم أهم. وقيل: إلى المصالح. والمنقطع الوسط كمنقطع الآخر على الأظهر.

وأما الثالث: فبأن لا يُشترط الخيار فيه، إذ لو شُرط لفسد؛ لمناقضته، ولو شُرط الخيار في تغيير المصرف لم يثبت الشرط؛ لأنَّه يستلزم نقض وقف وإبداء آخر، ويتَّبَعُ غيرُه كشرط أن لا يؤجَّر على أظهر الوجوه، وثالثها الفرق بين أن يُمنع الزيادة على مدة، وأن يُمنع مطلقاً. ولو خصَّص المسجد بطائفة لم يختص، بخلاف المدرسة؛ لأنَّه من قبيل التحرير على الأظهر<sup>(١)</sup>.

وأما الرابع: فبأن يبين جهته، فلو قال: وقفت هذه البقعة ولم يفصل فسد؛ للإجمال على الأظهر.

فرع: لو وقف على شخصين، وبعدهما على المساكين فنصيب من مات لآخر على الأظهر؛ لأنَّ استحقاقهم مشروط بفقدِهما.

## الثاني والثالث<sup>(٢)</sup>: [الواقف والموقوف عليه]:

الواقف<sup>(٣)</sup>: أهل التملك، والموقوف عليه: أهل التملك منه إن كان معيناً، وما لا يكون معصية إن كان أمراً عاماً فلا يقف على نفسه، ونفس العبد، فإن أطلق فعلى السيد كالموهوب، بخلاف ما لو وقف على البهيمَة

(١) أي: أن وقفه لمسجد بمنزلة تحريره وتخليصه من جميع الخصوصيات، وإن تخصيصه بطائفة يخالف مقتضاه فلم يؤثر وبقي على عموميته.

(٢) أي: الثاني والثالث من الأمور التي يجب النظر فيها... وفي دسقطت: (الثالث).

(٣) في ق: (لو وقف) بدل الواقف، ولم يرد فيها ما بين الحاصرتين.

على الأظهر؛ فإنَّها<sup>(١)</sup> لا تستعدُّ التملك ليتعدَّى منها، ولا على البيع [١٧١/ن] والكفرة. ويجوزُ على ذميٍّ<sup>(٢)</sup> مُعَيَّن، وفي الوقفِ / على الأغنياءِ خلافُ مبنيٍّ على أنَّ القربةَ شرطٌ، أو المعصيةَ مانعةٌ<sup>(٣)</sup> ورُجِّحَ الثاني.

فرع: لو وَقَفَ على الفقراءِ فافتقرَ لم يستحقَّ على وجه<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ كونه واقفاً أخرجه، ولو شرطَ التوليةَ لنفسه لم يستحقَّ رَسْمَ المتولَّى.

#### الرابع<sup>(٥)</sup>: الموقوفُ:

وشرطُهُ أَنْ يكونَ مالاً معيناً ينتقلُ، ويفيدُ فيجوزُ وقفُ العقارِ والمنقولِ والشائعِ، والمفْرَزِ، والغنمِ للْبَن والصوفِ، لا الكلبِ المُعَلَّم بناءً على أنَّه تملكٌ، ولا المستولدة، والطعام، فإنَّ منفعتَهُ في استهلاكه، والدنانيرُ؛ لأنَّ التزيينَ لا يقصدُ منها بخلافِ الحُلِيِّ.

\* \* \*

### الباب الثاني في حكمه

وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ:

أَمَّا الأولُ ففيه مسائلُ:

الأولى: لو قال: وقفتُ على أولادي، وأولادِ أولادي اشتركوا،

---

(١) في د: (فإنه).

(٢) في د: (يهودي).

(٣) في د: (مانع).

(٤) في د: (على الأظهر).

(٥) في د: (الثالث).

إذ لا دليل على الترتيب، وإن زاد: «ما تعاقبوا وتناسلوا بطناً بعد بطن» فإنه يذكر للتعميم. و«ثم» و«الأعلى فالأعلى» و«الأول فالأول» للترتيب.

الثانية: يدخل أولادُ البنين والبنات في «أولادِ الأولاد»؛ لأنَّ الولد يتناول الذكر والأنثى، وفي «الذرية» و«النسل» و«العقب» لا أولادُ البنات في «مَنْ ينتسب إليّ». وأولادُ الأولاد في «الأولاد»، فإنَّ تسميتهم أولاداً مجازاً؛ لجواز النفي.

فرع: لو قال: وقفتُ على أولادي، وبعد أولادي وأحفادي على الفقراء فهو منقطعُ الوسط. وقيل: شرطُ انقراضهم قرينةُ الإدخال.

الثالثة: لو وقَفَ على البنين، أو البنات لم يستحقَّ المُشكِلُ، بخلاف ما لو وقف عليهما على الأظهر كالإرث.

الرابعة: الإناث تدخلُ في مثل «بني تميم» على الأظهر؛ لأنَّه اسم القبيلة، وعترَةُ الرجلِ ذريتهُ، وقيل عشيرتهُ.

الخامسة: لو وقَفَ على الموالي، وله معتقٌ ومعتقون فسَدَ على الأظهر؛ لاشتراكِ اللفظِ وعدمِ القرينة، / والتقديمُ بالعصوبةِ والتوزيعُ عليهما [١٧٢/ن] ليسا بثبت<sup>(١)</sup>.

---

(١) أي: لو قال شخص: وقفت على الموالي — وله معتق — بكسر التاء — ومعتقون — بفتح التاء — فسَدَ الوقف على الأظهر، لاشتراك لفظ: «الموالي» للمعتق والمعتق — وعدم القرينة، وهذا مبني على أن المشترك إن تجرد عن القرينة فهو مجمل كما هو مختار المصنف في المنهاج، لكن هذا مخالف لمذهب الشافعي في =

## وَأَمَّا الثَّانِي : ففیه مسائل :

الأولى : أَنَّهُ يلزَمُ بنفسِهِ ، وعند أبي حنيفة بحكم القاضي ، وبموت الواقف إن أضاف إلى ما بعده<sup>(١)</sup> ، ويزول ملك الواقف ، وينتقل إلى الله تعالى إن كان الموقوف عليه جهة ؛ لأنّ تملكها متعذرٌ ، وإليه<sup>(٢)</sup> إن كان معيّنًا على الأصحّ ؛ لإضافته إليه ، واستحقاقه المنافع ، وامتناع بيعه لا يقدح في ملكه كالمستولدة .

= أن المشترك إن تجرد عن القرائن يجب حمله على جميع معانيه . وقال بعض الأصحاب : صح الوقف ويوزع الموقوف عليهما . وهذا متفق مع الرأي القائل بحمل المشترك على معانيه ، فأجاب المصنف بأن التوزيع ليس بثابت بناء على أن المشترك مجمل . وقال بعض آخر : صح الوقف ويصرف الموقوف إلى المعتقد — بكسر التاء — لأنه عصبه في الإرث . فأجاب المصنف بأن التقديم بالعصبة ليس بثابت . راجع للمشارك : الإسنوي والبدخشي على المنهاج (ص ٢٢١ — ٢٤٠) ، وجمع الجوامع (١/ ٢٩٤ — ٢٩٧) .

(١) قال أبو حنيفة : لا يلزم الوقف بنفسه ، ولا يزول ملك الواقف على الوقف إلاّ بحكم الحاكم ، أو بموت الواقف فيما لو علق الوقف بموته كأن يقول : إذا مت فقد وقفت داري ، وخالفه في ذلك أبو يوسف حيث ذهب إلى ما ذهب إليه الشافعي ، وقال محمد : لا يزول ملكه حتى يجعل للوقف ولياً ويسلمه إليه .

راجع : شرح العناية وتكملة الفتوح (٤٠/ ٥) ، والبحر الرائق (٢٠٦/ ٥) ، والدر المختار ، وحاشية ابن عابدين (٣٣٨/ ٤) ، وبدائع الصنائع (٣٩٠٨/ ٨) .

(٢) أي : ينتقل إلى الموقوف عليه إن كان الوقف معيّنًا لإضافته إليه حيث قال : وقفت عليك ، أو عليهم .

الثانية: أَنَّهُ يَمْلِكُ غَلَاتِ الموقوفِ وزوائده المنفصلة، ويجوزُ التصرفُ في الولدِ كالثمر واللبن والوبر. وقيل: وَقَفَ كولدِ الأضحية والمستولدة، والأولُ أرجحُ لتماثُلِ الحكم. لا وطءَ الجارية؛ إذ الملكُ ثَبَتَ ضعيفاً، وله مهرُها، وقيمةُ ولدها وتزويجُها إن جَوَزَنَاه وهو الأظهرُ، تحصيلاً وتشبيهاً بالإجارة.

الثالثة: التوليةُ لمن شَرَطَ، فإنْ أطلقَ: فلمنْ له الملكُ، فيلي السلطانُ في الوقفِ العام، وقيل للواقفِ؛ لأنَّه كَانَ له ولم يصرف إلى غيره. قلنا: كان بسبب الملكِ وقد زال.

وشرطُهُ: الأمانة والكفاءة، فإنْ اختلَّتْ إحداهما نَزَعَ السلطانُ، وعليه العمارةُ وتحصيلُ الربيعِ بالطريقِ الأحوطِ، ولا يتخطى عما رَسَمَ، وله ما شَرَطَهُ، ثم أجْرُ العملِ<sup>(١)</sup> على الأظهر، وموْنُ الموقوفِ مما شَرَطَ، ثم على الموقوفِ عليه.

الرابعة: لو تلف<sup>(٢)</sup> الموقوفُ بجناية، فالأَقْوَمُ أَنْ يشتريَ ببدله مثله، ويقومُ مقامه كالمرهون، وإنْ تَلَفَ بنفسِه ولم يبقَ منه شيءٌ فَاتَ الوقفُ، وإن بقي — كدار انهدمتْ، وجذع انكسر — وأمكن التداركُ فذاك وإلَّا بيعَ على الأظهر، ويشتري به مثله، أو قِسْطُ منه على الأقيس، لا المسجدُ ونحوه.

---

(١) في ق: (الكفاية) بدل (الكفاءة)، و (مارسم) بدل (ما شرطه). وفي د: (أجرة المثل)، ومقابل (الأظهر): أنه لا يستحق شيئاً ما دام الواقف لم يشترط له شيئاً.

انظر تفصيله في: تحفة المحتاج (٢٩٠/٦)، ونهاية المحتاج (٤٠١/٥)، وقلوبى وعميرة على المحلي (١٠٩/٣)، والروضة (٣٤٨/٥).

(٢) في د: (أُتلف).

الخامسة: لو أُوجِرَ فزِيدَ لَمْ يَنْفَسَخْ، وَإِنْ كَانَ وَقَفًا عَلَى الْجِهَةِ عَلَى  
الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ مَا يَطْرَأُ بَعْدَ لَزُومِ الْعَقْدِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ.

[١٧٣/ن] السادسة: إِذَا انْدَرَسَ شَرْطُ الْوَاقِفِ / فَإِنْ عُرِفَ أَرْبَابُهُ قُسِّمَ بَيْنَهُمْ  
بِالسُّوِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ صُرِفَ إِلَى أَقْرَبِ أَقَارِبِ الْوَاقِفِ، ثُمَّ الْفُقَرَاءُ عَلَى  
الْأَظْهَرِ.

\* \* \*

## كِتَابُ الْهَبَةِ

الْهَبَةُ: تَمْلِكُ مَنْجَزُ تَأْمُّ بِلَا عَوْضٍ، فَإِنْ قَصَدَ ثَوَابَ الْآخِرَةِ فَصَدَقَةٌ، وَإِنْ بَعَثَ إِلَى الْمَتَّهِبِ إِكْرَامًا لَهُ فَهَدِيَّةٌ.

وَالْأَصْلُ [فِيهَا] <sup>(١)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحِيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ <sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمَصْدَقَيْنِ وَالْمُصَدِّقَتَيْنِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «تَهَادَوْا تَحَابُّوا» <sup>(٤)</sup>.

---

(١) الزيادة من د، ظ، ق، ط، ن، وفي ط: (فيه).

(٢) أول آية (٨٦ — سورة النساء).

راجع: تفسير الطبري تحقيق محمود محمد شاكر (٥٨٦/٨ — ٥٩٠)، وتفسير ابن عباس بهامش الدر المنثور (٢٧٨/١)، ولا تجد فيهما التحية بمعنى الهبة. ولعل المصنف استنبط من (بأحسن منها) مشروعية كل ما هو أحسن من التحية كالهبة، والله أعلم. وهذا موافق لما ذكره ابن العربي في أحكام القرآن (٤٦٥/١).

(٣) أول آية (١٨ — سورة الحديد).

(٤) حديث: «تهادوا تحابوا»، رواه البخاري في الأدب المفرد ومالك والبيهقي والطبراني في الكبير، ورواه الترمذي بلفظ: «تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر». ولفظ: «تحابوا» بتشديد الباء من المحبة. وبالتخفيف من المحابة. =



وفيه بابان :

## الباب الأول في شرائطها

والنظرُ في أمور :

الأولُ : الصيغة :

ولا بد من الإيجاب والقَبولِ إلّا في الهدية<sup>(١)</sup> ؛ فإنّه يكفي فيها البعثُ ،  
والأخذُ للعادة المستمرة في عصره (عليه السلام)<sup>(٢)</sup> وفيه مسائل :

= انظر : الموطأ (ص ٥٦٦) ، والترمذي مع التحفة (٣٣٠/٦) ، والسنن الكبرى  
(١٦٩/٦) ، والتلخيص الحبير (٦٩/٣ - ٧٠) ، ونصب الراية (١٢٠/٤) .

(١) في ت ، ق : (إلّا مع الهدية) ، وفي د : (إلّا في هدية الطعام) ، وهذا القيد في د  
لا مفهوم له . قال النووي : وسواء - في عدم الحاجة إلى الإيجاب والقَبول في  
الهدية - الأطعمة وغيرها كما رجح عدم حاجة الهبة مطلقاً إلى الصيغة .  
انظر : الروضة (٣٦٥/٥) .

(٢) وردت أحاديث كثيرة في أن الهدايا كانت تحمل إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)  
فيقبلها بدون صدور إيجاب ، أو قبول ، قال النووي : وعلى ذلك جرى الناس في  
الأعصار ، ولذلك كانوا يبعثون بها على أيدي الصبيان الذين لا عبارة لهم . وقال  
الحافظ : والأحاديث في ذلك مشهورة ، منها : ما رواه الترمذي وأحمد والبخاري من  
حديث علي : «أن الملوك أهدوا إليه فقبل منهم» .

ومنها : ما رواه البخاري عن عائشة : «كان رسول الله إذا أتى بطعام سأل أهديّة  
أو صدقة؟ فإن قيل : صدقة قال لأصحابه : كلوا . وإن قيل : هدية ضرب بيده فأكل  
معهم» ولم نجد في هذه الأحاديث الإيجاب والقَبول للهدية .

انظر : البخاري مع الفتح (٢٠٣/٥) ، والتلخيص الحبير (٧٠/٣) ، والروضة  
للنووي (٣٦٥/٥ ، ٣٦٦) ، وراجع : السنن الكبرى (١٨٤/٦ ، ١٨٥) .

الأولى: فلو قال: أَعَمَّرْتُكَ هذه الدارَ، وإذا مِتَّ فهي لورثتك صَحَّ هبة؛ لأنَّه مقتضى موضوعها. وإن قال: «عادت إليَّ»<sup>(١)</sup> فَسَدَ على الأصحَّ؛ لتصريحه بما يناقضه، وإن أطلق صَحَّ مؤبداً على الجديد؛ لقوله (عليه السلام): «لا تُعَمِّرُوا ولا تُرَقِّبُوا، ومن أَعَمَّرَ شيئاً أو أَرَقَّبَ فسيُله الميراث»<sup>(٢)</sup>.

الثانية: الرُّقْبَى: وهو أن يقول: أَرَقَّبْتُكَ داري، أو داري لك رُقْبَى أو هي لك، فإن مِتَّ قبلي عادت إليَّ<sup>(٣)</sup>، وإن مِتَّ قبلك استقرَّ ملكك. حكمه حكم الصورة الثانية من العمرى.

الثالثة: لو قال: بعْتُ بلا ثَمَنٍ لم يصحَّ للتناقض، ومن جعلَ لفظَ الهبة بذكر العوضِ كنايةً في البيع فَلَهُ أن يُفَرَّقَ بأنَّ الهبة وإن لم تقتضِ العوضَ لم تقتضِ عدمه، ولذلك أوجبَ العوضَ قديماً في الهبة من الأعلى؛ للعرف<sup>(٤)</sup>.

(١) في د، ط: (عاد إلى).

(٢) حديث: «لا تعمرُوا...»، رواه الشافعي وأبو داود والنسائي والبيهقي، وصححه أبو الفتح القشيري. ورواه ابن ماجه بلفظ: لا عمرى، لا رقبى. انظر: الأم (٢٨٥/٣)، وأبا داود مع العون (٤٦٩/٩)، والنسائي (٢٢٦/٦) — (٢٣٠)، وابن ماجه (٧٩٦/٢)، والسنن الكبرى (١٧٥/٦)، والتلخيص الحبير (٧١/٣).

(٣) في د: (عاد).

انظر لتفصيل صيغ العمرى والرقبى في: السنن الكبرى (١٧٦/٦)، والروضة (٣٧٠/٥).

(٤) قوله: «ولذلك هذا تأكيد لأن الهبة لا تقتضي عدم العوض، بل قد تقتضيه للعرف كما ذهب إليه الشافعي في القديم حيث أوجب العوض على الأدنى إذا وهب له =

## الثاني : العاقدُ :

ويشترطُ في الواجب جوازُ التبرعِ منه ، وفي المتهب أهليةُ التملكِ .

## الثالثُ : المعقود فيه<sup>(١)</sup> :

وشرطُهُ قبولُ البيعِ ، فتصحُّ هبةُ الدين من المديون دونَ غيره ، ويكونُ إبراءً فلا يحتاجُ إلى القبولِ على الأظهر ؛ لأنه إسقاطٌ .

[١٧٤/ن] فرع : إعطاءُ الكلبِ / يُوجبُ نقلَ الاختصاصِ كالوصيةِ به ، والخلافُ في هبته بحثٌ لفظيٌّ .

\* \* \*

## الباب الثاني

### في أحكام الهبة<sup>(٢)</sup>

## الأولُ : حصولُ الملكِ بالتسليمِ والتسليمُ :

لقلوله (عليه السلام) : « لا تصحُّ الهبةُ إلاَّ بحوزةٍ مقبوضةٍ »<sup>(٣)</sup> ، فإنَّ مات أحدهما قبلَهُ قامَ وارثُهُ مقامَهُ ؛ لما رُوي : « أنَّ الصديقَ (رضي الله عنه) نَحَلَ

---

= الأعلى بناءً على العرف حتى إذا لم يقدم العوض فللواهب الأعلى الرجوع .  
والمراد بالعوض ما يعد عوضاً لمثله في العرف .  
انظر : الروضة (٥/٣٨٥) ، والنهاية (ق ١٧١) .

(١) في ق : (عليه) .

(٢) في د : (في حكم الهبة) .

(٣) حديث : « لا تصح . . . » ، قال الحافظ الزيلعي : غريب ، ورواه عبد الرزاق عن النخعي قال : « لا تجوز الهبة حتى تقبض . . . » ، وفي الباب آثار عن أبي بكر وعمر ، وعمر بن عبد العزيز تدل على أن الهبة لا تصح إلاَّ بالقبض .

راجع : نصب الراية (٤/١٢١ ، ١٢٢) ، وانظر أثر أبي بكر وعمر بن الخطاب في : الموطأ (ص ٤٦٨ ، ٤٦٩) .

عائشة (رضي الله عنها) عشرينَ وسقاً من التمر، ثم مَرَضَ وقال: «وددتُ لو حُزَّتِيه، والآن هو مالُ الوارثِ»<sup>(١)</sup>. وقيل: يتبينُ بالقبضِ حصوله بالعقدِ.

وقال أبو حنيفة: لو قَبَضَ بغيرِ إذنِ الواهب في المجلسِ مَلَكٌ<sup>(٢)</sup>.

### الثاني: اللزومُ:

فلا رجوعَ لغيرِ الأصول؛ لما روى ابنُ عمرَ وابنُ عباس (رضي الله عنهما) أنَّه (عليه السلام) قال: «لا يحلُّ لواهب أن يرجعَ فيما وهبَ إلاَّ الوالدُ فيما يهبُ لولده»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يرجعُ الأجنبيُّ<sup>(٤)</sup>؛ لما روى أبو هريرة أنَّه قال

---

(١) هذا الأثر رواه مالك في: الموطأ (ص ٤٦٨)، وانظر: نصب الراية (٤/ ١٢٢).

(٢) اشترط الحنفية أيضاً أن يكون القبض بإذن المالك لكنهم توسعوا فيه فقالوا: يتم ذلك سواء كان الإذن صريحاً مثل أن يقول: اقبض، أو أذنت لك، أو دلالة كالمثال الذي ذكره المصنف استناداً على الاستحسان.

راجع: بدائع الصنائع (٨/ ٣٦٩٠)، وشرح العناية وتكملة الفتح (٧/ ١١٥)، والبحر الرائق (٧/ ٢٨٥)، والدر المختار (٨/ ٤٣٣).

(٣) حديث: «لا يحل...»، رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر وابن عباس (رضي الله عنهما) بلفظ: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلاَّ الوالد فيما يعطي ولده»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح الإسناد، ورواه أحمد والدارقطني.

انظر: سنن أبي داود مع العون (٩/ ٤٥٥)، والترمذي مع التحفة (٤/ ٥٢٣)، وابن ماجه (٢/ ٧٩٥)، والنسائي (٦/ ٢٢٢)، ونصب الراية (٤/ ١٢٤).

(٤) قال أبو حنيفة وأصحابه: إن الأجنبي له الرجوع في هبته ما لم يمنع مانع من الموانع السبعة، وهي المجموعة في (دمع خزقه):

١ - فالدال إشارة إلى الزيادة المتصلة كالغرس، فلو حصلت لم يجز له الرجوع. =

(عليه السلام): «الواهبُ أحقُّ بهبتهِ ما لم يُثب منها»<sup>(١)</sup>، ولا يرجع المَحْرَمُ وأحدُ الزوجين .

فرعان:

الأولُ: لو استلحقَ رجلان صبيّاً ووهبا منه شيئاً فالرجوعُ لمن يلحقُ به، وقيل: ليس له أيضاً؛ لأنَّ أبوته لم تظهر عند العقد .

الثاني: لو وهب الولد المتهب من ولده<sup>(٢)</sup> فليس للجدِّ الرجوعُ على الأظهر؛ لأنَّه ليس واهباً منه .

\* ثم شرط الرجوع بقاء الموهوب في ملكِ الولدِ طلقاً<sup>(٣)</sup> عن حقٍّ لازم، وإن زوّج ودبّر، لا إن عاد إليه على الأظهر؛ إذ ليس له نقضُ ملكٍ

= ٢- والميم إلى موت أحد المتعاقدين .

٣- والعين - إلى العوض - أي: كانت الهبة بعوض .

٤- والخاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له ولو بهبة .

٥- والزاي الزوجية وقت الهبة فلا يجوز للزوجين الرجوع في هبته للآخر .

٦- والقاف القرابة، وهي كل ذي رحم محرم إلا الوالد فله الرجوع .

٧- والهاء هلاك الهبة .

انظر: شرح العناية مع تكملة الفتح (١٣٠/٧)، والدر المختار مع حاشية قره العين

(٨/٤٦٢ - ٤٨٩)، والبحر الرائق (٧/٢٩١) .

(١) حديث: «الواهب...» أخرجه ابن ماجه والدارقطني وابن أبي شيبة في مصنفه

والحاكم في المستدرک والبيهقي . ولفظ (منها) لم ترد في ق .

انظر: سنن ابن ماجه (٢/٧٩٨)، والمستدرک (٢/٥٢)، والسنن الكبرى

(٦/١٨١) .

(٢) هكذا في ت، ظ، ق، ط، وفي د: (لو وهب الوالد من ولده) والمؤدى واحد .

(٣) سقطت من ت: (طلقاً) .

لم يكن منه، ويحصلُ بلفظ صريح، لا بيعٍ وعتقٍ ونحوه على الأظهر لأنَّه لو فسَدَ لم يؤثّر، وإنَّ صحَّ يستلزمُ تقدّمَ الملكِ المستفادِ منه وهو دورٌ، وتتبعه الزوائد المتصلة.

فرع: لو حُجِرَ على الولد بالإفلاس لم يرجع، كما لو رهنَ، وقيل: يرجعُ كالبايع. قلنا: البائعُ غريمٌ له مزيدٌ تعلّقٍ، بخلافِ الوالدِ.

/ الثالثُ: الهبةُ المطلقةُ لا تقتضي الثواب؛ إذ اللفظُ ينبىءُ عن [١٧٥/ن] التبرع، والمقيّدةُ بعوضٍ مجهولٍ تفسدُ، وبغيره تنعقدُ بيعاً على الأصحّ.

تنبيه:

هديةُ المظروفِ لا تستتبعُ الظرفَ إلّا بالعادة، والمردودُ يستعملُ بالمعتاد.

\* \* \*

## كِتَابُ اللَّقْطَةِ (١)

رُوي فيها أحاديث كثيرة:

منها: «أَنَّ رجلاً سألَ رسولَ الله (صَلَّى الله عليه وسلَّم) عنها فقال: اعرفِ عِفَاصَهَا، ووَكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا . . . وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا. قال: وضالَّةُ الغنم؟ قال: هي لك، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّبِّ. قال: وضالَّةُ الإِبِلِ؟ قال: ما لك ولها، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وحِذَاؤُهَا؛ تَرُدُّ المَاءَ، وتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» (٢).

وفيه بابان:

(١) اللقطة. قال النووي: هي بفتح القاف على اللغة الفصيحة المشهورة، وإسكاف القاف غير فصيح. وقال الحافظ في الفتح: هي بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين، وهي اسم لما يلتقطه الإنسان فاحتاج إلى تعريفه. تهذيب الأسماء (١٢٨/٢)، وفتح الباري (٧٨/٥).

(٢) حديث: «أَنَّ رجلاً» متفق عليه، ورواه مالك والشافعي وغيرهما.

انظر: البخاري مع الفتح (٧٨/٥ - ٨٤، ٩١، ٩٢)، ومسلم (١٣٤٦/٣)، وأبا داود مع العون (١١٨/٥، ١٢٣)، والترمذي مع التحفة (٦١٧/٤ - ٦١٩)، وابن ماجه (٨٣٧/٢)، والموطأ (ص ٤٧١، ٤٧٢)، والأم (٢٨٨/٣)، وأحمد (١١٦، ١١٧، ١٢٦/٥، ١٢٧، ١٩٣)، والتلخيص الحبير (٧٣/٣)، والنسائي (٣٣/٥)، والسنن الكبرى (١٨٥/٦).

## الباب الأول في الالتقاط

وهو أخذ المال الضائع للتعريف.

والأظهر أنه يُسنُّ لمن يثق بأمانته، وأنه يجوز لغيره، وأنه يجب الإشهاد عليه؛ لقوله (عليه السلام): «مَنْ التَقَطَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ عَلَيْهَا»<sup>(١)</sup>.

والنظر في الآخذ والمأخوذ.

أَمَّا الأولُ: فشرطه أهلية الأمانة والاستقراض<sup>(٢)</sup> له، فإنَّ اللُّقْطَةَ أمانةٌ في الحالِ وقرضٌ في ثاني الحال: وهو الحرُّ العدلُ المكلفُ، فلو كان<sup>(٣)</sup> غير أمينٍ استحقَّ التملك على الأصحَّ؛ إذ الأمانة غير شرطٍ فيه، لكنها<sup>(٤)</sup> تُحوِّل على<sup>(٥)</sup> أمينٍ، فيأخذ الوليُّ من الصبيِّ، ويتملك له، فإنَّ قَصَرَ ضَمَنَ، وَيُسَلَّمُ الإمامُ ملتقطَ الكافرِ، والفاسقِ إلى أمينٍ، ويُشرفُ على تعريفهما.

وأخذ العبد بإذن السيد التقاطُ له وبغير إذنه غصبٌ يُعلِّق الضمان بربقته على الأصحَّ؛ لأنَّه لا يستأهل للأمانة، ولا يستبدُّ بالاستقراض، والآخذ منه

---

(١) حديث: «من التقط...»، رواه أبو داود والنسائي، وابن ماجه وابن حبان، والبيهقي والطبراني، وله طرق.

انظر: سنن أبي داود مع العون (١٣١/٥)، وابن ماجه (٨٣١/٢)، وأحمد (١٦٢/٤، ٢٦٦)، والسنن الكبرى (١٨٧/٦)، والتلخيص الحبير (٧٤/٣).

(٢) في د: (والكسب)، وفي ظ: (والاستفراض له والكسب له).

انظر: الروضة (٤١٩/٥).

(٣) في د: (فلو كان كسوباً...)، أي: بزيادة (كسوباً).

(٤) في د: (لكنه).

(٥) في ط وق: (إلى).



التقاط مُسْقِطٌ على الأظهر؛ لأنها ضائعةٌ بعدُ، وأهلُ الالتقاط نائبُ المالكِ، وكذا تقريرُ السيدِ في يدهِ أميناً، وإلاَّ تَعَدَّ كإهماله<sup>(١)</sup>، ولا يستقلُّ العبدُ بالتعريفِ والتملكِ على الأظهر كالشراء.

[١٧٦/ن] / فرع: المكاتبُ كالحِرَّ لاستقلاله، وكذا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ، ثُمَّ إِنْ لَمْ تَجْرْ مَهْيَأَةً فَهُوَ مُشْتَرَكٌ، وَإِنْ جَرَتْ فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِمَنْ وَقَعَ التَّمْلِكُ فِي نَوْبَتِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَالِاتِّقَاظُ فِي وَجْهِهِ، أَوْ مُشْتَرَكٌ، وَجِهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الْأَكْسَابَ النَادِرَةَ تَدْخُلُ تَحْتَ الْمَهْيَأَةِ أَمْ لَا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَكُلُّ مَالٍ ضَائِعٍ [بِسْقُوطٍ أَوْ غَفْلَةٍ]<sup>(٢)</sup> مَعْرَضٌ لِلضَّيَاعِ، فَالْحَيَوَانُ يُوْخَذُ لِلْحَفِظِ مُطْلَقاً، وَلِلتَّمْلِكِ فِيمَا لَا يَمْتَنِعُ عَنْ صَغَارِ السَّبَاعِ بَعْدُوهُ، أَوْ قُوَّتِهِ، أَوْ طَيْرَانِهِ، وَمَا يَمْتَنِعُ فِي الْعِمْرَانِ وَحْدَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ. لِأَنَّ الْأَيْدِيَ تَمْتَدُّ إِلَيْهَا، وَغَيْرُهُ لَهَا مُطْلَقاً<sup>(٣)</sup>.

### فروع:

الأولُ: لو وَجَدَ غَنَمًا فِي مَفَازَةٍ أَمْسَكَ، أَوْ بَاعَ، وَيراجعُ الحَاكِمُ

(١) كذا في ت، ق، وهامش د كنسخة. والعبارة في أصل د: (. . . أميناً يعرف، ويكون التقاط العبد التقاط السيد، فإن شاء ترك في يده، وإن شاء أخذ منه، ولا يستقل العبد . . .). وقوله: (وإلاَّ تَعَدَّ)، رسمت في د، ت، ط بياء: (تَعَدَّى) أي: فعل ماضٍ وفاعله ضمير راجع للمالك. أي: إن لم يكن العبد أميناً فقد تعدى في تقريره. ورسمت في ق بدون ياء: (تَعَدَّ)، على أنه مصدر خبر لمبتدأ محذوف، أي: وإلاَّ فهو متعد.

راجع لحكم هذه المسألة: الروضة (٣٩٣/٥، ٣٩٤).

(٢) الزيادة من ت، ظ، ق، ط، ن.

(٣) أي: غير الحيوان يجوز أخذه للحفظ والتملك مطلقاً، أي: سواء وجد في الصحراء أو العمران.

— إِنْ كَانَ — عَلَى الْأَظْهَرِ ؛ وَتَمْلِكُ الثَّمَنَ بَعْدَ التَّعْرِيفِ ، أَوْ أَكَلَ وَغُرِّمَ  
لِلْمَالِكِ ، وَلَا يَأْكُلُ فِي الْعِمْرَانِ ؛ لِأَنَّ حِفْظَهُ مَتَسَرُّ .

الثاني : لو وَجَدَ مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ ، وَأَمَكَنَ تَجْفِيفَهُ جُفِّفَ وَبَاعَ<sup>(١)</sup>  
مِنْهُ مَا بِهِ يَجْفَفُ الْبَاقِي ، وَإِلَّا بَاعَ أَوْ أَكَلَ ؛ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : «مَنْ وَجَدَ  
طَعَامًا فَلْيَأْكُلْهُ»<sup>(٢)</sup> .

الثالث : لو وَجَدَ بَعِيرًا قُلْدَ لِلْهَدْيِ لَمْ يَجْزُ ذَبْحُهُ لِلْهَدْيِ عَلَى الْأَظْهَرِ ،  
فَلَعَلَّ صَاحِبَهُ أَرَادَ ذَبْحَهُ لِنَفْسِهِ .

\* \* \*

## الباب الثاني في أحكامها

الأول : أَنَّهَا أَمَانَةٌ أَبَدًا إِنْ أَخَذَ لِلْحِفْظِ ، فَإِنَّ يَدَهُ لِلْمَالِكِ ، وَمُدَّةُ  
التَّعْرِيفِ<sup>(٣)</sup> إِنْ قَصَدَ التَّمْلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهَا يُمَسِّكُ لِنَفْسِهِ [كَالْمَسْتَامِ]<sup>(٤)</sup> مَا  
لَمْ يُخْنِ . فَلَا<sup>(٥)</sup> يُوَثِّرُ الْقَصْدُ الْمَجْرَدُ بَعْدَ الْأَخْذِ عَلَى الْأَظْهَرِ كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ .

---

(١) فِي د : (وَيَبَاعُ) .

(٢) حَدِيثٌ : «مَنْ وَجَدَ . . .» ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : هَذَا حَدِيثٌ لَا أَصْلَ لَهُ . قَالَ  
الرَّافِعِيُّ فِي التَّذْنِيبِ : هَذَا اللَّفْظُ لَا ذِكْرَ لَهُ فِي الْكُتُبِ ، نَعَمْ قَدْ يَوْجَدُ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ .  
وَالْأَكْثَرُونَ لَمْ يَنْقَلَوْا فِي الطَّعَامِ حَدِيثًا ، بَلْ أَخَذُوا حَكْمَ مَا يَفْسُدُ مِنَ الطَّعَامِ مِنْ  
حَدِيثٍ : «إِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ» .

انْظُرْ : التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ (٣/٧٥) ، وَتَذْنِيبُ الْفُرُوعِ لِلرَّافِعِيِّ مَخْطُوطَةُ الدَّارِ (ق ٧٠ أ) .

(٣) فِي د : (وَفِي السَّنَةِ) وَالْمَالَ وَاحِدٌ .

(٤) الزِّيَادَةُ سَقَطَتْ مِنْ د .

(٥) فِي د ، ق ، ط : (وَلَا) .

قيل: المودعُ عندهُ أمينُ المالكِ. قلنا: والملتقطُ أمينُ الشرعِ<sup>(١)</sup>.

فرع: لو تعدَّى ضَمِنَ ولم يكن له التملكُ على الأظهر؛ لأنَّه جُوزَ عند وجودِ الأمانةِ.

الثاني: وجوبُ التعريفِ [سنةً متصلةً]<sup>(٢)</sup> في كلِّ يومٍ، ثُمَّ أسبوعٍ ثم شهرٍ، وليعرِّفَ بعضَ صفاتها كالعفاصِ، والوكاءِ حيثُ وُجدَ<sup>(٣)</sup> في البلدِ [١٧٧/ن] الذي / ينتهي إليه إن أخذَ من الصحراءِ — في أبوابِ<sup>(٤)</sup> المساجدِ

---

(١) في ق: (للشرع).

(٢) الزيادة لم ترد في ت، ق، ط. قال النووي: يجب تعريف اللقطة سنة. وليس ذلك بمعنى استيعاب السنة بل لا يعرف بالليل ولا يستوعب الأيام أيضاً. بل على المعتاد، وهل تكفي سنة مفرقة بأن يفرق شهرين مثلاً، ويترك شهرين، وهكذا؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا، وبه قطع الإمام، لأنه لا تظهر فائدة التعريف.

والثاني: نعم وبه قطع العراقيون والروائي وصححه النووي.

انظر: روضة الطالبين (٥/٤٠٧، ٤٠٨)، ونهاية المحتاج (٥/٤٤٠).

(٣) هكذا في ت، ق، ط، والعبارة في د: (وليُعرف الجنس والقدر والصفة والعفاص والوكاء حيث وجد)، وما أثبتناه أحسن. قال النووي: وليُصف الملتقط بعض صفاتها... ولا يستوعب الصفات كلها حتى لا يعتمد عليها الكاذب. أما نسخة د فيجب أن يقرأ: (وليُعرف) على المجرد، أي: فليكن عنده معرفة بالجنس... قال النووي: يجب أن يعلم عفاصها — وهو الوعاء من جلد وخرقة وغيرهما — ووكاءها — وهو الخيط الذي تشد به — وجنسها — أذهب أم غيره؟ — وقدرها — بوزن أو عدد.

انظر: روضة الطالبين (٥/٤٠٧)، وحاشيتي القليوبي وعميرة على المحلي (٣/١٢٠).

(٤) سقطت (أبواب) في د، ولا بد منها، لأنه لا يجوز التعريف في المساجد، كما =

والأسواق والأندية ونحوها إلا إذا كان قَدَر دينار أو أقلَّ فيكفيه أن يعرفه مدة يُظَنُّ إعراض المالك عنه؛ لما روي: «أنَّ المرتضى وجد ديناراً فذكره للنبي (صلى الله عليه وسلم) فأمره باستنفاقه»<sup>(١)</sup>.

فرع: مُوَّن التعريف من بيت المال، ثم عين اللقطة<sup>(٢)</sup> إن قصد الحفظ، وإن قصد التملك فعليه [إن أنفق]<sup>(٣)</sup> لأنَّه سعى<sup>(٤)</sup> لنفسه، [وفيه نظر]<sup>(٥)</sup>.

= لا تطلب اللقطة فيها، وإنما يجوز عند أبوابها.

انظر: تحفة المحتاج (٣٣٣/٦)، وشرح المحلى على المنهاج (١٢٠/٣)، ونهاية المحتاج (٤٤٠/٥)، ومغني المحتاج (٤١٣/٢).

(١) حديث: «أن المرتضى — وهو علي رضي الله عنه — رواه الشافعي بسنده عن علي أنه «وجد ديناراً فذكره للنبي (صلى الله عليه وسلم) فأمره أن يعرفه، فلم يعترف، فأمره أن يأكله، ثم جاء صاحبه، فأمره أن يغرمه»، ورواه البيهقي عن طريق الشافعي، ورواه أبو داود عن ثلاث طرق وبألفاظ منها: أنه وجد ديناراً فسأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: هو رزق، فأكل منه هو وعلي وفاطمة، ثم جاء صاحب الدينار فقال النبي: (يا علي أدِّ الدينار)، ورواه عبد الرزاق. انظر: الأم (٢٨٩/٣)، وسنن أبي داود (١٣٧/٥ — ١٣٩)، والسنن الكبرى (١٨٧/٦)، والتلخيص الحبير (٧٥/٣).

(٢) في ت، ق: (ثم من اللقطة).

(٣) الزيادة لم ترد في د.

(٤) في د: (يسعى).

(٥) لم ترد (وفيه نظر) في ت، ظ، ق. وجه النظر هو أنه لا نسلم أن التعريف سعي لنفسه فقط، بل فيه سعي للمالك أيضاً، حيث من طريقه يتعرف على ماله، فما دام الأمر كذلك ينبغي التفصيل في المسألة، وهو إن عرفها بقصد التملك وأنفق على مؤنه — كأجرة النشر في الصحف، وأجرة من يعرف بها في السوق... — فما دام قد =

وأما مؤن اللقطة فليست<sup>(١)</sup> عليه، بل الحاكم يستقرض [عليه]<sup>(٢)</sup> أو يبيع منها<sup>(٣)</sup> ما يُنْفَق على الباقي.

الثالث: التملك بعد التعريف، ولا بد من لفظ يدل عليه.

فرع: لُقْطَةُ حَرَمِ مَكَّةَ لَا تُتَمَلَّكُ عَلَى الْأَصَحِّ، لقوله (عليه السلام): «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ لَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا تَحُلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»<sup>(٤)</sup>، أي: على الدوام، وإلا فلا تخصيص.

الرابع: وجوب الرد، إذا ظهر طالبٌ وبَيَّنَ استردَّ وإن تملك بأرش

= وصل المالك إلى ملكه عن طريق هذا التعريف ينبغي القول بأن هذه المؤن على المالك تطبيقاً لقاعدة: الغرم بالغنم، وأيضاً قصد التملك بعد هذه الإجراءات مشروع، وأن الملتقط نائب عن المالك — كما يقول الفقهاء — فحينئذ لا يكون ما أنفق هدرًا، هذا ما لاح لي، والله أعلم. وعلى هذا وجه في المذهب الشافعي، قال النووي: وإن أخذها للتملك وتملكها فمؤنة التعريف على الملتقط قطعاً. وإن ظهر مالکها فهل هي على الملتقط، لقصد التملك أم على المالك لعودة الفائدة إليه فيه وجهان: أصحهما عند النووي أنه على الملتقط.

راجع: الروضة (٤٠٨/٥).

(١) في د: (فليس).

(٢) الزيادة من ق.

(٣) في ت، د: (منه).

(٤) حديث: «إن الله حرم...» متفق عليه، ورواه الأربعة وأحمد.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١/١٩٧، ١٩٨، ٣/٤٤٩)، ومسلم (٢/٩٨٦ — ٩٨٩)، وأحمد (١/٢٥٣، ٢٥٩، ٣١٥، ٣/١٩٩)، والترمذي مع التحفة (٣/٥٣٦)، وأبا داود مع العون (٥/٤٩٨)، وابن ماجه (٢/٣٨)، والنسائي (٥/١٦٠)، والتلخيص الحبير (٣/٧٦)، ونصب الراية (٣/١٤٢).

عيب<sup>(١)</sup> بعده كالمستقرض، فإن وَّصَفَ وَظَنَّ صِدْقَهُ جازَ الرُّدُّ ولم يجبْ على الأظهر.

فرع: لو دَفَعَ إلى الواصفِ ثم بَيَّنَّ آخَرُ حَوَّلَ إليه، فإن كَانَ تَالِفًا يُعَرِّمُ مَنْ شَاءَ، والقرارُ على الواصفِ.

\* \* \*

---

(١) في د: (بالأرش).

## كِتَابُ اللَّقِيطِ

وفيه بابان :

### الباب الأول

#### في الالتقاط

وهو أَخْذُ صَبِيٍّ [ضائع] <sup>(١)</sup> لا كَافِلَ لَهُ .

فَرَضُ كَفَايَةٍ ؛ لِأَنَّهُ تَعَاوَنٌ عَلَى الْبِرِّ وَإِنْقَاذٌ عَنِ الْهَلَاكِ .

وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ حَذَرًا عَنِ الْإِسْتِرْقَاقِ .

وَيَتَأَهَّلُ لَهُ حُرٌّ [عَدْلٌ] <sup>(٢)</sup> مُسْلِمٌ رَشِيدٌ ؛ إِذَا الْعَبْدُ لَا يَتَفَرَّغُ لِحَضَانَتِهِ فَيَنْزِعَ مِنْهُ إِلَّا إِذَا أَذِنَهُ السَّيِّدُ فَيَكُونُ هُوَ الْمَلْتَقَطُ ، وَكَذَا الْمَكَاتِبُ . وَالْكَافِرُ لَا يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِ ، وَالْفَاسِقُ لَا يَأْتِمُنُهُ الشَّرْعُ ، وَلَا يُشْتَرِطُ الْغَنِيُّ ، فَإِنَّ الرِّزْقَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا ظَهْوَرُ الْعَدَالَةِ . نَعَمْ لَوْ أَرَادَ الْمَسَافِرَةَ بِهِ مُنِعَ حَتَّى تَظْهَرَ عَدَالَتُهُ .

[١٧٨/ت] / فرع : لو تزاخم اثنان قُدِّمَ الْأَسْبَقُ إِلَى الْإِلْتِقَاطِ ، ثُمَّ الْغَنِيُّ ، وَظَاهِرُ الْعَدَالَةِ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ مَنْ تَخَرَّجَ الْقِرْعَةُ بِاسْمِهِ .

---

(١) الزيادة سقطت من د ، ولا بد منها .

(٢) الزيادة من ت ، ط ، ق ، وهاشم د .

(٣) هكذا في ت ، د ، ق ، ط ، لكن في هاشم د كنسخة العبارة : (لو تزاخم اثنان قدم =

وحكمه أن يحفظه، ويربيه حيث وجد فيه، أو في مثله، أو أصلح منه<sup>(١)</sup> فينقل من البادية إلى القرية، ومنها<sup>(٢)</sup> إلى البلد، دون العكس؛ لأن فيه تضيق المعيشة، وتغيير الجبلّة الفاضلة، وينفق عليه من الحقوق العامة كوقف اللقطاء، أو من<sup>(٣)</sup> ماله الخاص به بمراجعة الحاكم [ثم بالإشهاد]<sup>(٤)</sup> إن تيسر ويستقل بحفظه. [وهو]<sup>(٥)</sup> كلفاته وفرشه، والدنانير المنثورة عليه والدار التي هو فيها؛ لأنه صاحب اليد لا المدفون تحته، والموضوع بقربه على الأظهر إلا إذا وجد معه كتاب أن المال له، ثم يراجع القاضي لينفق عليه من مال المصالح، ثم يستوفي عليه من الأغنياء<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

= الغني، وظاهر العدالة، ثم الأسبق)، وهذا الترتيب مناف لما في الكتب المعتمدة، وفي دكنسخة ثالثة زيادة: (بعد الأخذ) وهذه الزيادة معتبرة لكنها مستفادة من (قدم الأسبق إلى الالتقاط)، قال النووي: أما قبل الأخذ فالحاكم مخير يجعله في يد من يراه من المتزاحمين، أو من غيرهما، إذ لا حق لهما قبل الأخذ.

انظر: الروضة (٥/٤٢٠).

(١) في د: (أو الأصلح). وفي ت (والأصلح).

(٢) في ق، ط: (ومنها).

(٣) هكذا في ت، وهامش د، وفي د، ق: (ثم من) لكن لا تراخي.

راجع: الروضة (٥/٤٢٥).

(٤) الزيادة لم ترد في د.

(٥) الزيادة من ت، ق، ط، أي: ماله، كلفاته التي لُف بها.

(٦) في ط زيادة: (والله أعلم). وفي ق بدل (يستوفي): (يستقرض).



## الباب الثاني في أحكام اللقيط

الأول: إسلامه:

إنَّما يحكمُ بِإِسْلامِ البالغِ بأنَّ يُعَرِّبَ<sup>(١)</sup> به، والصبيَّ بِإِسْلامِ أحدِ أبويهِ ولو بعدَ علوقِهِ، وسابيه منفرداً عن الأبوين، وكأنَّ الاسترقاقَ إيجادُ ثانٍ<sup>(٢)</sup>، وبإمكانِ النسبِ من مسلمٍ، وذلكَ في لقيطٍ وُجدَ حيثَ سكنَ مسلمٌ. وظاهرُ النصِّ أنَّ مباشرةَ الصبيِّ غيرُ معتبرة؛ إذ الأصلُ تصديقُ الباطنِ، وعبارَةُ الصبيِّ لا تُقْصَحُ عنه كغيرهِ لكنَّ يحالُ بينَهُ وبينِ والدِهِ الكافرِ احتياطاً. وتمسكُ أبو حنيفةٌ بِإِسْلامِ عليٍّ (رضي الله عنه)<sup>(٣)</sup>. وأُجِيبَ بأنَّه كانَ ابنَ خمسِ عشرةَ سنةً<sup>(٤)</sup>.

---

(١) بأن يظهر النطق بالإسلام إن كان ناطقاً، أو بالإشارة إن كان أخرس. وفي د: (يعرف).

(٢) أي: يحكم بإسلامه بتبعية إسلام الذي سباه، أي: فإذا سبى المسلم طفلاً منفرداً عن أبويه حكم بإسلامه، ثم أجاب المصنف عن اعتراض مفاده: كيف يحكم بإسلامه مع الحكم برقه، لأنه لو كان مسلماً لا يجوز سبيه ورقه، فأجاب المصنف بأن الاسترقاق إيجاد آخر.

انظر للحكم: الروضة (٤٣٢/٥).

(٣) قال الحنفية: إن عبارة الصبي المميز مقبولة، فلو نطق بالإسلام حكم بإسلامه واستندوا في ذلك على إسلام علي (كرم الله وجهه) حيث روى البخاري في تاريخه عن عروة بأنه (صلى الله عليه وسلم) عرض الإسلام على علي وسنه ثمان، وأخرج الحاكم في المستدرك بأنه سنة كانت عشراً ورواه ابن سعد في الطبقات.

راجع: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢٥٧/٤ - ٢٧٠)، وفتح القدير مع شرح العناية (٤٢٠/٤)، وراجع: طبقات ابن سعد (٢١/٣).

(٤) قال الحافظ: وأما ما روي عن الحسن أن علياً كان له حين أسلم خمس عشرة سنة =

فروع:

الأول: لو بلغ المحكوم بإسلامه وأعرب بالكفر فمرتد، لا تباع الدار على الأظهر؛ لضعف التبعية فيها<sup>(١)</sup>.

الثاني: لو استلحق اللقيط المسلم ذمي لحقه وتبعه في الدين إن بين، وإلا فلا؛ لأن استقلال الكافر بإبطال حكمنا بإسلام ضعيف.

الثالث: من بلغ مجنوناً كالصبي / ومن بلغ عاقلاً ثم جن فأسلم أحد [١٧٩/ن] أبويه ففي التبعية خلاف مبني على عود الولاية.

الثاني: الحرية<sup>(٢)</sup>:

وهي الأصل حتى لو قتله حرٌ يجب القصاص أو الدية، فلو ظهر مدعي الرق طوب بالبيّنة، وإن كان في يده على وجه الالتقاط؛ لأن مستندها معلوم

= فقد ضعفه ابن الجوزي، لاتفاقهم على أنه مات ولم يجاوز ثلاثاً وستين، ثم قال: والمشهور أن عمره كان عند المبعث خمس سنين أو ستاً، وروى البيهقي أن علياً أسلم وعمره ثمان سنوات، وابن سعد بأنه كان تسع سنوات، وفي رواية عشرًا. واحتج البيهقي على صحة إسلام الصبي بحديث أنس: «أنه كان غلام يهودي يخدم النبي، وفيه أنه مرض فعرض عليه الإسلام فأسلم»، وأخرجه البخاري، وبحديث ابن عمر: «أنه عرض الإسلام على ابن صياد وهو لم يبلغ الحلم» متفق عليه، وبحديث: «مروهم بالصلاة لسبع»، أخرجه أصحاب السنن. انظر: طبقات ابن سعد (٢١/٣)، والسنن الكبرى (٢٠٦/٦، ٢٠٧)، والتلخيص الحبير (٧٧/٣، ٧٨).

- (١) هكذا في ت، ق، ط، وهامش د كنسخة، والعبارة في د بعد «فمرتد»: (وقيل: إلا تابع الدار على الأظهر، والمسلم بعد علوقه، والسابي لضعف التبعية فيها). انظر في تفصيل ذلك: الروضة (٤٣٢/٥ - ٤٣٤).
- (٢) في ت: (وهو).

بخلاف ما إذا لم يعلم، أو التقطَ لقطةً فادَّعى<sup>(١)</sup> أنها ملكه؛ لأنَّ الملكَ محققٌ فيها، ثم لا بدَّ من ذكر السبب على الأظهر؛ لأنَّ الحكمَ بالرقِّ خطيرٌ، ولعلَّ الشاهدَ عَوَّلَ ظاهرَ اليَدِّ، أو ما توهمه سبباً للملك، فلو بلغ وأقرَّ به قَبْلَ على الأصحَّ<sup>(٢)</sup>، لا إن سَبَقَ إقراره بالحريةِ [كما إذا أقرَّ بالمالِ بعدَ الإنكارِ]<sup>(٣)</sup> أو الرقِّ لغيرِ على الأظهر، ويؤثر لا فيما سلف مضرّاً بغيره<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ غيره لا يؤاخذُ بإقراره.

### فروع:

الأول: لو نكحتَ لقيطاً، ثُمَّ أقرتَ فالنكاحُ باقٍ والولدُ السابقُ علوقه حُرٌّ، ولا قيمة على الزوج، لا المتأخِرَ فإنه موهومٌ فلا يجعلُ كالمستوفى، وللسيدِ الأقلُّ من المسمّى، ومهرِ المثل، فإنَّ السيدَ لا يدعي أكثرَ من مهرِ المثل، والزوجُ لم يلتزم أكثرَ من المسمّى، وتعتدُّ للفراقِ عدةَ الحرائرِ، فإنَّها مقتضى العقدِ السابقِ.

الثاني: لو نكحَ اللقيطُ ثُمَّ أقرَّ بطلَ النكاحِ وتعلّقَ المسمّى أو نصفه بكسبه وما كان في يده.

[الثالث]<sup>(٥)</sup>: لو جنى ثم أقرَّ تعلقَ الأرضُ برقبته، وإن جنى عليه فللسيدِ الأقلُّ من الديةِ والقيمة.

(١) في د: (أنه).

(٢) في د: (على الأظهر).

(٣) الزيادة من د.

(٤) سقطت من أصل د، من: (أو الرق — إلى — بغيره) لكنها كتبت بهامشها كنسخة.

(٥) سقط (الثالث) من ت، أي: الفرع الثالث والمراد بـ «ثم أقر»، أي: أقر بالرق.

الثالث<sup>(١)</sup>: النسبُ ينسبُ إلى مستلحقه:

لعسرِ البَيِّنَةِ، وعدمِ المنازع<sup>(٢)</sup> ولو عبداً كذبه السيدُ؛ لإمكانه، وقَطْعُ ولاءِ السيدِ منقوضٌ باستلحاقِ المعتقِ، لا المرأةُ المزوجة بلا بَيِّنَةٍ على الأَظهر؛ فَإِنَّهُ إلحاقُ بالزوج. فلو تداعى اثنانِ حكمَ بالبَيِّنَةِ، ثم القائف، ثم بميلِ طبعه إذا بَلَغَ ولا يرجحُ بالإسلام والحرية؛ إذ لا تعلقُ لهما بالنسب.

الرابعُ: حكمُ الجناية:

فإن جَنَى اللقيطُ المسلمُ / غُرِّمَ بيتُ المالِ؛ لَأَنَّهُ عاقلَتُهُ، وإن قُتِلَ عمداً [١٨٠/ن] وقلنا: يقتصرُ الإمامُ لمنْ لا وارثَ له وهو الأصح؛ لَأَنَّ المستحقَّ جهةُ الإسلامِ، لا آحادُ المسلمينَ حتى الصبيان والمجانين... اقتصَّ له؛ لَأَنَّهُ معصومٌ مسلمٌ، لا إنْ بَلَغَ ولم يعرَبْ بل تجبُ الديةُ.

\* \* \*

---

(١) أي: الحكم الثالث من أحكام اللقيط.

(٢) في د، ق: (وعدم المنازعة).



## كِتَابُ الْفَرَائِضِ

الأصلُ فيها قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية .  
وقال<sup>(٢)</sup> (عليه السلام) : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكُلْ قَسَمَ مَوَارِيثَكُمْ إِلَى نَبِيِّ مَرْسَلٍ ، وَلَا إِلَى مَلِكٍ مَقْرَبٍ ، وَلَكِنْ تَوَلَّى بَيَانَهَا فَقَسَمَهَا أَبْيَنَ قَسَمٍ»<sup>(٣)</sup> .  
وفيه أبواب :

### الباب الأول في بيان الورثة وقدر حقوقهم

وفيه فصول :

- 
- (١) أول آية (١١ — من سورة النساء) .  
(٢) في ق ، ط : (وقوله) .  
(٣) روى نحوه الدارقطني بلفظ : (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَسَمَ لِكُلِّ إِنْسَانٍ نَصِيبَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ . . . ) ، لكن هذا اللفظ الذي أورده المصنف رواه ابن سعد والدارقطني في قسم الصدقات بلفظ : «قام رجل فقال : يا رسول الله ، أعطني من الصدقة ، فقال : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُلْ قِسْمَهَا إِلَى مَلِكٍ مَقْرَبٍ وَلَا نَبِيٍّ مَرْسَلٍ حَتَّى جِزَّاهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ . . . » ، ورواه أبو داود والبغوي في معجمه والطبراني والدارقطني بلفظ : «ولم يرض» .  
انظر : سنن الدارقطني (٢/ ١٣٧ ، ٤/ ١٥٢) ، والدر المنثور (٣/ ٢٥٠) .

## الفصل الأول: في بيان الورثة:

### أسباب الإرث أربعة:

الأول: النَّسَبُ، ويرثُ به من الرجال ثمانية: الابنُ، وابنتُه، وإن سفلَ، والأب، وأبوه وإن علا، والأخ من أيِّ جهةٍ كان، وابنُ الأخ لا من الأمِّ، وعمُّ كذا، وابنتُه.

ومن النساء خمسٌ: البنتُ، وبنتُ الابن وإن سفلتُ، والأمُّ، وجدةٌ لم تدلْ بذكرٍ بين أنثيين وإن علتُ، والأخت من أيِّ جهةٍ كانتُ.

الثاني: النكاحُ، ويرثُ به الزوجُ والزوجةُ.

الثالث: الولاءُ، ويرثُ به المعتقُ والمعتقةُ، وعصابتُهما المتعصبةُ بنفسها.

الرابع: جهةُ الإسلام، وذلك إذا صُرفَ إلى بيت المال لفقد من يرثُ، أو يستغرقُ بالجهات الأخرى، ولا ردٌّ على ذوي الفروض، ولا توريثٌ لذوي الأرحام عندنا، إلَّا إذا لم يُنفذْ أمرُ بيت المال على وجهه على الأظهر، والورثةُ ترثُ بالفرض أو التعصيب، أو بهما.

## الفصل الثاني: في الفروض:

وهي ستة:

الأول: النصفُ: وهو لواحدة من البنات، أو بنات الابن، أو الأخوات من الأبوين، أو من الأب، وللزوج بفقد الولد، وولد الابن.

الثاني: الربعُ: وهو للزوج مع الولد، أو ولد الابن، وللزوجة بفقدِهما.

الثالث: الثُّمنُ: وهو للزوجة مع الولد، أو ولد الابن.

/الرابعُ: الثلثان: وهو لبنتين، وبنتي ابن، وأُخْتَيْنِ لأبوين، أو لأبٍ [١٨١/ت] فصاعداً.

الخامسُ: الثلثُ: وهو للجدِّ بفقدِ الولدِ، وولدِ الابنِ، ولأُمِّ بفقدِهما، وفقدِ اثنين من الإخوة والأخوات، ولولدي الأُمِّ فصاعداً.

السادسُ: السدسُ: وهو للأب بالولد<sup>(١)</sup> أو ولدِ الابنِ، والجدُّ بأحدهما<sup>(٢)</sup> والأُمِّ بمانعِ الثلثِ<sup>(٣)</sup>، والجدَّةِ<sup>(٤)</sup> وواحد من أولادِ الأُمِّ، وبنتِ الابنِ مع بنت، أو بنتِ ابنِ أعلَى، والأختُ لأبٍ بأخت لهما.

### الفصل الثالث: في التَّعْصِيبِ:

قال (عليه السلام): «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا أَبَقَتْ الْفَرَائِضُ فَلَأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) في د: (و).

(٢) أي: السدس فرض للجد مع وجود الابن، أو ابن الابن. وفي د: (بواحد منهما)، وفي ت، ط: (والجد كما سيأتي).  
انظر للحكم: الروضة (١٠/٦).

(٣) أي: السدس فرض للأُم إذا لم يكن للميت ولد، أو ولد الابن، أو اثنان من الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا.  
راجع: الروضة (٩/٦).

(٤) في ظ: (والجدَّة كما سيأتي).

(٥) حديث: «أَلْحَقُوا...» متفق عليه، لكن بلفظ: «...لأولى رجل ذكر» بدل: «لأولى عصبه ذكر»، قال ابن الجوزي في التحقيق: إن هذه اللفظة لا تحفظ، وكذا قال المنذري. وقال ابن الصلاح: فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلاً عن الرواية، فإن العصبه في اللغة اسم للجمع لا للواحد.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١١/١٢، ١٦، ٢٧)، ومسلم =



فالعصبة مَنْ يرث الباقي عَنْ ذوي الفروض، والكلَّ عندَ عدمِهم.

وهم قسمان:

الأول: مَنْ يتعصبُ أبداً وَهُمْ: الابنُ، وابنتُهُ، والأخُ من الأبوين، إلّا في المشتركة وهي زوجٌ وأُمٌ وولداها، وأخٌ من الأب والأُم أو أكثر<sup>(١)</sup>؛ فإنَّ الفاروق (رضي الله عنه) شَرَكهما في الثلث<sup>(٢)</sup> والأخُ من الأب، وابنتهما، والعُم وابنتُهُ، والمولى وعصباتُهُ، ثم معتقُ الأصول، ويقدمُ مولى الأب، ويجزى ولاءَ غيره مقررًا، والمرأة لا ترث بالولاءِ إلّا من معتقها.

الثاني: مَنْ يرث بالعصوبة تارةً، وبالفرضِ أخرى.

وهم صنفان:

الأول: مَنْ يَتَعَصَّبُ بِنَفْسِهِ وَهُمْ الأبُّ عندَ عدمِ الابنِ وابنتِهِ، ويردُّ الأمُّ إلى ثلثِ الباقي في صورتين — زوجٍ وأبوين، وزوجة وأبوين<sup>(٣)</sup> كأنَّهُ يُعَصَّبُهَا.

---

= (٣/٣ — ١٢٣٣)، والترمذي مع التحفة (٦/٢٧٤)، وابن ماجه (٢/٩١٥)، والدارمي (٢/٢٦٦)، والتلخيص الحبير (٣/٨١).

(١) أي: أكثر من الأخ للأبوين، فللزوج ٢، وللأم ٢، ولولدي الأم، أي: الأخوين للأم ٢ يشاركهم فيه الأخ للأبوين أو الأخوان.  
انظر: روضة الطالبين (٦/١٤).

(٢) أثار أن عمر «شركهما...»، رواه البيهقي في السنن، والحاكم في المستدرک والدارقطني في السنن وعبد الرزاق في المصنف هذا، وقد روى البيهقي الحكم بالتشريك عن عمر وعن عثمان وعن زيد بن ثابت وابن مسعود.  
انظر: السنن الكبرى (٦/٢٥٥ — ٢٥٧)، والتلخيص الحبير (٣/٨٦).

(٣) للزوج النصف والنصف الباقي للأب للثلاث وللأم الثلث، وللزوجة الربع والباقي يوزع أثلاثاً للأم الثلث، وللأب الثلاثان تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ الآية (١١ — سورة النساء).

والجدُّ فيرثُ بالعصوبة حيثُ لا وارثَ سواه، أو يبقى منه أكثرُ من  
السدس، ولا إخوة، ويفرضُ له السدس، ويتخيرُ إذا اجتمع معه الإخوةُ  
بينَ المقاسمة، وثُلثِ جميعِ المالِ إن لم يكن معهم ذو فرض، وبينها  
وبين ثُلثِ الباقي وسدسِ الجميع<sup>(١)</sup> إن كان. ويعادُ ولدُ الأبِ بولدِ  
الأبوين، فيختصُّ بنصيبه حجباً ونقصاناً / كجدِّ وأخ لأبوين وأخت لأب<sup>(٢)</sup>، [١٨٢/ن]  
أو بالعكس<sup>(٣)</sup>. ولم يفرض للأخت مع الجدِّ إلّا [فيها]<sup>(٤)</sup>، وفي الأكدرية -  
كزوج وأمٍّ وجدٍّ وأخت<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ تعصيبَ الجدِّ لأجلِ المقاسمة؛ لأنَّه كالأخ

(١) في ق، ط: (جميع المال).

(٢) يقسم المال إلى خمسة أسهم: سهمان للجد سهمان والباقي للأخ للأبوين والأخت  
للأب محجوبة بالأخ للأبوين.

(٣) أو بالعكس، أي: لم يكن ولد الأب عصبة مثل جد وأخت لأبوين، وأخت لأب  
فيقسم إلى خمسة أسهم للجد سهمان وللأخت للأبوين النصف، وللأخت للأب  
الباقي - فتصح المسألة من عشرة للجد أربعة وللأخت الشقيقة خمسة، ويبقى  
سهم واحد للأخت من الأب.

راجع: النهاية (ق ١٧٧).

(٤) الزيادة لم ترد في د، أي: إلّا في مسألة العكس السابقة.

راجع: القليوبي وعميرة (١٤٧/٣).

(٥) للزوج ٢ وللأم ٢، وللجد ٢، وللأخت للأبوين، أو الأب ٢ فيكون أصل  
المسألة من ستة وهي لا تكفي فتعول إلى تسعة، ثم يجمع نصيب الأخت والجد  
- وهو أربعة أسهم من تسعة - فيجعل بينهما أثلاثاً تطبيقاً للقسمة، ثم لا تنقسم  
عليهما فتضرب  $3 \times 9 = 27$  للزوج تسعة وللأم ستة، وللأخت أربعة، وللجد  
ثمانية.

وسميت هذه المسألة بالأكدرية قيل: لأن امرأة ماتت بالأكدر وترك هؤلاء. وقيل:  
لأن عبد الملك ألقاها على فقيه اسمه أو لقبه أكدر. وقيل: لأن هذه المسألة كدّرت =

فحيث لا مقاسمة فلا تعصيب فيفرض لها النصف وتُعال المسألة من ستة إلى تسعة ويضم نصيبها إلى نصيبه، ويقسم أثلاثاً. ولو كانت ثلاث أخوات، أو أكثر يتجه أن يفرض لهن أيضاً لتعذر المقاسمة، بخلاف ما لو كانت أختان<sup>(١)</sup>.

الثاني: مَنْ يتعصب بغيره. وهن البنات والأخوات، فالبنات بالابن وبنات الابن بذكر في درجتها، وبأسفل منها إن منعت من الفرض، والأخت بالأخ المساوي لها في الجهة، وبالبنات<sup>(٢)</sup>، ويأخذ الذكر مثل حظ الأنثيين.

= على زيد مذهبه، لأنه لا يفرض، ولا يعيل وقد فرض فيها وأعال.

انظر: الروضة (٢٥/٦)، ونهاية المحتاج (٢٦/٦)، ونهاية العظمى (ق ١٧٧)، والمصباح المنير (١٨٧/٢).

(١) قال البيضاوي في هذه المسألة: لو كانت بدل أخت واحدة ثلاث أخوات يتجه أن يفرض لهن، لتعذر المقاسمة، وتكون المسألة كالاتي:

للزوج ٢ وللأم ٢ لتعدد الأخوات، فتكون من ستة للزوج ثلاثة، وللأم واحد، فيبقى سهمان فتعذر المقاسمة فيهما بين الجد وثلاث أخوات، لأن نصيب الجد أصبح أقل من السدس فإذن لا بد من فرض نصيب للأخوات الثلاث وهو الثلثان فتعال المسألة من ستة إلى تسعة، ويضم نصيب الأخوات إلى الجد وهو خمسة فتوزع عليهم للجد سهمان ولهن ثلاثة أسهم.

وهذا الذي ذكره المصنف مخالف لما صرح به النووي وغيره من أنها لا تفرض للأخوات مع الجد إلا في مسألة الأكرية. لكنه قياس وجيه، أما لو كانت أختان فلا تفرض لهما، لأن ما يبقى بعد طرح سهام الزوج والأم سهمان يمكن قسمتهما بأن يكون للجد سهم، وللأختين سهم.

انظر للحكم: الروضة (٢٥/٦)، ونهاية المحتاج (٢٦/٦).

(٢) في ق: (وبالجد وبالبنات).

## الفصل الرابع :

إذا اجتمعَ في شخصٍ جهتان يمكنُ اجتماعُهما في الإسلام من غير شبهة كزوج هو ابنُ عمٍّ، أو معتقٌ، أو ابني<sup>(١)</sup> عمٍّ أحدهما أخٌ لأمٍّ يرثُ بهما فيختصُّ الأخُ بالسدس ويُقسَّم الباقي، ولا يرجعُ؛ لأنَّ القرابةَ غيرُ متجانسة، بخلاف الأخ للآب والأمِّ. وإن لم يمكن ورثَ بالآقوى ما يحجبُ، أو لا يحجبُ، أو حجبُهُ أقلُّ كبت هي أختٌ لأمٍّ، أو أمٌّ هي أختٌ لآبٍ، أو<sup>(٢)</sup> أمٌّ أمٌّ هي أختٌ لآبٍ، فإن حجب الآقوى ورثَ بالأضعف كأمٍّ أمٌّ هي أختٌ لآبٍ بأمٍّ.

\* \* \*

### الباب الثاني

#### في موانع الإرث والشك فيه

والموانع إمَّا أَنْ تكونَ فيه، أو خارجةً عنه.

فالفصولُ ثلاثةٌ:

الأول: في الموانع التي هي فيه :

وهي أربعةٌ :

الأولُ: اختلافُ الدين بالإسلام والكفر؛ لقوله (عليه السلام):

« لا يتوارثُ أهلُ مِلَّتَيْنِ »<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في ق: (و).

(٢) في ط: (و).

(٣) حديث: « لا يتوارث... »، رواه أحمد، وأبو داود وابن ماجه والترمذي والنسائي والدارقطني، وأخرجه أيضاً أبو يعلى والضياء في المختارة والدارمي . =

[١٨٣/ن] ويرث اليهودي من النصراني؛ لأنَّ الكفرَ ملةٌ واحدةٌ، لا الذميُّ من الحربيِّ على الأصحَّ؛ لقطعِ الموالاةِ بينهما، والمعاهدُ كالذميِّ على الأظهر.

فرع: المرتدُّ لا يرثُ ولا يُورثُ منه، بل ما تركه في<sup>(١)</sup>.

الثاني: الرِّقُّ؛ لأنَّ تملكَ العبدِ وتوريثَ السيدِ متعذران، فلا يرثُ المكاتبُ لتوقعِ العجزِ، والعودُ إلى السيدِ، ومنَ بعضُهُ حرٌّ، لأنَّ توريثَهُ وحده متعذرٌ، ويورثُ منه على الجديد؛ لتحقُّقِ ملكه، ولا شيءَ للسيدِ على الأظهر؛ لأنَّ المالَ بسببِ بعضه الذي لا تعلقَ للسيدِ به.

الثالثُ: القَتْلُ؛ لقوله (عليه السلام): «لا وصيةَ لوارثٍ ولا ميراثَ لقاتلٍ»<sup>(٢)</sup>، وإنْ لم يضمنْ كالقصاص؛ لأنَّه باختياره وفرض نفسه، لا كقتل الإمامِ حدًّا على الأصحَّ؛ لأنَّه فرضٌ عليه.

= انظر: مسند أحمد (١٨٧/٢، ١٩٥)، وأبا داود مع العون (١٢٢/٨)، والترمذي مع التحفة (٢٩٠/٦)، وابن ماجه (٩١٢/٢)، والدارمي (٢٦٧/٢)، ونيل الأوطار (٢١٨/٧)، وسنن الدارقطني (١٣١/٣)، والتلخيص الحبير (٨٤/٣).  
(١) في د: (فهو فيء).

(٢) أما حديث: «لا وصيةَ لوارثٍ»، فقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والنسائي والبيهقي، قال الزيلعي: رواه عشرة من الصحابة، وأما حديث: «ولا ميراثَ لقاتلٍ»، فقد رواه النسائي وابن ماجه والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي بلفظ: «ليس للقاتل ميراثٍ»، ورواه الدارقطني بلفظ: «لا يرثُ القاتل شيئاً». راجع: مستند أحمد (٤٩/١، ١٨٦/٤، ١٨٧، ٢٣٨)، وأبا داود مع العون (٧٢/٨)، والترمذي (٣٠٩/٦)، والنسائي (٢٠٧/٦)، وابن ماجه (٩١٣/٢)، والدارمي (٣٠١/٢)، والأُم (٢٧/٤)، والدارقطني (٤١/٣)، والتلخيص الحبير (٨٤/٣)، ونيل الأوطار (٢٢٠/٧)، وسنن الكبرى (٢١٩/٦)، ونصب الراية (٤٠٣/٤). =

الرابع: استبهاً تأريخ الموت كأن يغرق المتوارثان، ولم يتعين من مات أولاً، فرض عدم كل بالنسبة إلى الآخر.

## الفصل الثاني: في الحجب:

من يُدلي إلى المورث بنفسه بنسب أو نكاح لا يُحجب كالأبوين والولد، والزوجين.

وأما غيره — فيسقط ابن الابن بالابن، والجدُّ بالأقرب، والجدَّة من جهة الأمِّ بها وبالقربى منها، ومن الأبِّ بالوسط والأمِّ والقربى من الجهتين. وبنت الابن بذكر أعلى وبنتين ما لم تُعصَّب، وأولاد الأبوين بالابن وابنه والأب، وأولاد الأب بهم وبالأخ من الأبوين، والأخت من الأب بأختين من الأبوين ما لم تُعصَّب، وابن الأخ بالجدِّ والأخ وحاجبه، والعمُّ بابن الأخ وحاجبه، وابن العمِّ به وبحاجبه، والعلات منهم بالأعيان، والأخفاف<sup>(١)</sup> بالفرع والأب والجدُّ، والمعتق بعصبات النسب، وعصباته به، وترتيبهم كترتيب عصبات النسب، إلا أن الأظهر أنه يُقدَّم الأخ على الجدِّ لتمخُّص تعصبيه، لا ابن الأخ لبعده.

(١) أي: يحجب بنو العلات منهم — أي: من الأخ وابن الأخ ومن العم وابن العم — من الأب ببني الأعيان منهم.

والعلات أولاد الرجل من نسوة متفرقة، وبنو الأعيان أولاد الأبوين وبنو الأخفاف أولاد الأم وجمعهم صاحب المصباح في بيتين:

|                         |                         |
|-------------------------|-------------------------|
| ومتى أردت تمييز الأعيان | فهم الذين يضمهم الأبوان |
| أخفاف أم ليس يجمعهم أب  | وبعكسه العلات يفرقان    |

راجع: المصباح المنير (٧٧/٢).

## الفصل الثالث : في الشك :

وهو ثلاثة أقسام :

[١٨٤/ت] الأول<sup>(١)</sup> : الشك في البقاء وهو / أن ينقطع خبره فيوقف نصيبه، ويؤخذ في الحاضرين بالأسوأ؛ لأنه أحوط. وقيل: يُفرض حياته؛ لأنه الأصل. وقيل: موته؛ إذ الأصل استحقاقهم، فلو خلفت امرأة<sup>(٢)</sup> زوجاً وأختين وأخاً مفقوداً فعلى الأول: للزوج ثلاثة أسباع وللأختين الربع<sup>(٣)</sup>، فإن تبين موته عند موت المورث<sup>(٤)</sup> صرف الباقي إليهما، وإن تبين حياته صرف

(١) سقط لفظ (الفصل) و (الأول) من ق. وفيها زيادة: (على) قبل (ثلاثة).

(٢) في ظ، ق: (فلو خلفت زوجاً).

(٣) توضيح هذا المثال: أنه لو خلفت زوجاً وأختين وأخاً مفقوداً. فإذا حكمنا بحياته — تكون كالآتي:

للزوج  $\frac{2}{3}$  والباقي للأختين والأخ؛ فلا ينقسم عليهم فيضرب عدد الرؤوس في ٢ فيصير ٨ — للزوج أربعة وللأختين سهمان، وللأخ سهمان، وإذا حكمنا بموته فنقسم كالآتي:

الزوج  $\frac{2}{3}$ ، والأختين  $\frac{1}{3}$  — ويكون أصل المسألة ستة وتعال إلى سبعة للزوج ثلاثة، وللأختين أربعة.

فعلى الأصح يحكم بالأسوأ بالنسبة للحاضرين فيحكم بالأسوأ بالنسبة للزوج وهو اعتبار حال حياته فيعطى له ثلاثة أسباع، ويحكم بالأسوأ بالنسبة للأختين وهو اعتبار حال حياته حيث يعطى لهما سهمان، والله أعلم.

وراجع لصحة حل هذا المثال وغيره مما يأتي: روضة الطالبين (٣/٦ — ٤٥)، ونهاية المحتاج (٣٤/٦ — ٤٠)، وتحفة المحتاج (٣٩٥/٦)، والنهاية العظمى (ق ١٧٩ — ١٨١)، ومغني المحتاج (٩/٣ — ٢٤)، وحاشيتي القليوبي وعميرة (٣/١٤٣، ١٤٤).

(٤) في د: (مورث).

نَصْفُ سُبُعٍ آخَرَ إِلَى الزَّوْجِ، وَالْبَاقِي إِلَى الْمَفْقُودِ، وَلَا يَقْسَمُ مَالُهُ حَتَّى تَمْضِيَ  
مُدَّةُ ظَنِّ الْحَاكِمِ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ أَكْثَرَ مِنْهَا غَالِبًا<sup>(١)</sup>.

الثاني: الشُّكُّ فِي الْوُجُودِ - وهو أَنْ يَخْلِفَ حَمَلًا يَرِثُ إِنْ انفَصَلَ حَيًّا  
ولو بتقدير، كما لو ماتت<sup>(٢)</sup> عن زوج وأخت لأبوين وزوجة أبٍ حاملٍ،  
فيحتاج حتى لو مات عن ابنٍ وزوجة حاملٍ صُرفَ إليه خُمُسُ ما بقي منها،  
لأنَّ أَقْصَى ما يمكنُ فَرَضُ أَرْبَعَةٍ، وقيل: لَمْ يَصْرَفْ إِلَيْهِ شَيْءٌ؛ إِذْ لَا ضَبْطَ  
لعدد الحمل؛ فَإِنَّهُ نُقِلَ أَنَّ امْرَأَةً بِأَنْبَارَ<sup>(٣)</sup> أَلْقَتْ كَيْسًا كَانَ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ وَلَدًا.  
ثم إِنْ انفَصَلَ حَيًّا - لزمان يحكمُ بوجوده عند الموت بأن ولدت قَبْلَ أَرْبَعِ  
سنين ولم يكن في فراش بعد، أو ستة أشهرٍ إِنْ كانت واستهَلَّ، أَوْ فَتَحَ  
الطرفَ، أَوْ تَثَاوَبَ، لَا إِنْ اخْتَلَجَتْ أَعْضَاؤُهُ - وَرَثَ، وَإِلَّا فَلَا.

الثالث: الشُّكُّ فِي الذَّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ كَالْخَنَثَى، وَحُكْمُهُ حَكْمُ الْحَمَلِ.

\* \* \*

### الباب الثالث في الحساب

وفيه فصول:

الأول: فِي أَصُولِ الْمَسَائِلِ وَعَوْلِهَا:

الورثةُ إِنْ تَمَحَّضَتْ عَصَبَاتٍ فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عَدْدُهُمْ، مِثَالُهُ: ابْنُ،

---

(١) فِي د، ط: (منه).

(٢) فِي د: (مات).

(٣) أَنْبَار: هِيَ بَلَدَةٌ مَعْرُوفَةٌ عَلَى شَطْرِ الْفَرَاتِ عَلَى نَحْوِ مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ بَغْدَادِ.

انظر: تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ (ق ١٩/١/٢).



وثلاثُ بناتٍ. فالمسألةُ من خمسة، وإلاَّ فإنَّ اتحدَ الفرضُ أو تماثلتِ  
الفروضُ فالأصلُ عددُ الفرضِ منه واحدٌ. فأصلُ النصفِ اثنان، والرَّبعِ  
أربعةٌ، والثلثُ ثمانيةٌ، والثلثُ ثلاثةٌ، والسدسُ ستةٌ.

وإن اختلفتْ - فإنَّ تَدَاخَلَ المخرجانِ بأنَّ يُفْنِيَ الأقلُّ الأكثرَ  
كمخرجيِ الثلثِ والسدسِ فالأكثرُ.

[١٨٥/ت] / وإن تباينتْ بأنَّ لا يفنى، بل يبقى واحدٌ كمخرجيِ النصفِ والثلثِ،  
فالحاصلُ من ضربِ أحدهما في الآخر.

وإن توافقتْ: بأنَّ يبقى أكثرُ كمخرجيِ السدسِ والرَّبعِ، أو الثمنِ يُرَدُّ  
أحدهما إلى جزءٍ مخرجه الباقي ويضربُ في الآخرِ كلُّه فيصيرُ اثني عشر،  
أو أربعةً وعشرين.

### فالأصولُ سبعةٌ:

أربعةٌ لا تعولُ: اثنان، إذ لا يخرجُ منه إلاَّ النصفُ ولا يجتمعُ أكثرُ من  
نصفين.

وثلاثةٌ، فإنَّه لا يُخرجُ منه إلاَّ الثلثُ والثلثان، ولا يكونُ أكثرُ من  
ثلثين، أو ثلث وثلثين.

وأربعةٌ، فإنَّه يخرجُ منه الرَّبعُ والنصفُ، ولا يوجدُ إلاَّ ربعٌ ونصفٌ.

وثمانية: إذ لا يكونُ فيها غيرُ نصفٍ وثمان.

وثلاثةٌ تعولُ: ستةٌ إلى عشرة<sup>(١)</sup>، مثاله: زوجٌ وأختانِ لأبٍ، زوجٌ وأُمٌّ

(١) أي: تعول ستة إلى عشرة وترأ وشفعاً. فتعول ستة إلى سبعة، مثالها:

زوج ٢، وأختان ٢ - فأصل المسألة ٦ - للزوج ٣، وللأختين ٤ - فيصير

سبعة.

وَأُخْتُ، زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتَانِ لَأَبٍ وَأُخْتُ لَأُمٍّ، زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتَانِ لَأَبٍ وَأُخْتَانِ لَأُمٍّ.

واثنا عشر إلى سبعة عشر<sup>(١)</sup> بالأوتار - مثاله: زَوْجٌ وَبَنَتَانِ، وَأُمٌّ. زَوْجٌ وَبَنَتَانِ وَأَبَوَانِ: زَوْجَةٌ وَأُخْتَانِ لِأَبَوَيْنِ وَأُخْتَانِ لَأُمٍّ وَأُمٌّ.

وأربعة وعشرون إلى سبعة وعشرين دفعة - كزوجة وأبوين وبنيتين<sup>(٢)</sup>.

= ومثال عولها إلى ثمانية زوج ٢، وأم ٢، وأخت ٢، فأصل المسألة ستة للزوج ٣ + ٣ للأخت + ٢ للأم = ٨.

ومثال عولها إلى تسعة: زوج ٢، وأم ٢، وأختان لأب ٢، وأخت لأم ٢، فأصل المسألة ستة، للزوج ٣ + ١ للأم + ٤ للأختين لأب + ١ لأخت لأم = ٩. ومثال عولها إلى عشرة زوج ٢، وأم ٢، وأختان لأب ٢، وأختان لأم ٢، فأصل المسألة ستة للزوج ٣ + ١ للأم + ٤ للأختين لأب + ٢ للأختين لأم = ١٠.

(١) أي: يعال أصل اثنين عشر - إلى ثلاثة عشر، وخمسة عشر، وسبعة عشر.

مثال عولها إلى ثلاثة عشر: زوج ٢، وبنتان ٢، وأم ٢. فأصل المسألة اثنا عشر، للزوج ٣ + ٨ للبنتين + ٢ للأم = ١٣.

ومثال عولها إلى خمسة عشر: الزوج ٢، وبنتان ٢، وأب ٢، وأم ٢. فللزوج ٣ + ٨ للبنتين + ٢ لأب + ٢ للأم = ١٥.

ومثال عولها إلى سبعة عشر: زوجة ٢، وأختان لأبوين ٢، وأختان لأم ٢، وللأم ٢، فأصل المسألة اثنا عشر، للزوجة ٣ + ٨ للأختين + ٤ + ٤ للأختين لأم + ٢ للأم = ١٧.

(٢) للزوجة ٢، وللبنتين ٢، وللأب ٢، وللأم ٢، فأصل المسألة ٢٤، للزوجة ٣ + ١٦ للبنتين + ٤ للأب + ٤ للأم = ٢٧.

## الفصل (١) الثاني : في التصحيح :

لا يخلو إمّا أن ينكسر سهمُ فريقٍ، أو أكثر، ولا يزيدُ على أربعة؛ لأنَّ التعدادَ إنّما يتصورُ في الأولادِ، والجَداتِ والإخوةِ والأخواتِ وبنِي الإخوةِ والأعمامِ، وبنِيهم والزوجاتِ والموالي، ولا يرثُ منهم معاً أكثرُ من أربعة.

**القسمُ الأولُ:** أن ينكسرَ سهمُ فريقٍ. نُظِرَ فإن تباينَ العددُ والسهمُ ضُربَ العددُ في المسألةِ وعولها إن كانت عائلةً، وإن توافقا ضُربَ وفقهُ فما بلغَ تصحُّ منه المسألةُ، ويقسم: بأن يضربَ نصيبُ كلِّ في - المضروب ويُعطى.

مثالُ التباينِ: زوجةٌ وأخوان<sup>(٢)</sup>. ومثالُ التوافق: أمٌّ وأربعة أعمام<sup>(٣)</sup>.

**الثاني:** أن ينكسرَ على صنفين. نُظِرَ إن وافقَ سهمُ صنفٍ عددهُ [١٨٦/ت] رُدَّ إلى الوفاقِ وإلا تَرَكَ / بحالِهِ ثُمَّ إن تماثلَ العدداً ضُربَ أحدهما في أصلِ المسألةِ والعول. وإن تداخلا فالأكثرُ، وإن تباينا ضُربَ أحدهما في الآخر، وإن توافقا فوفقُ أحدهما في الآخر، ثم المجموعُ في المسألةِ: مثالُ التماثلِ: أخوانٍ لأمٍّ، وأربعة إخوة لأبٍّ<sup>(٤)</sup>

(١) سقطت (الفصل) من ت.

(٢) أصل المسألة من أربعة للزوجة واحد، ولا تنقسم الثلاثة على الأخوين وبينهما وبين السهام التباين، فيضرب  $2 \times 4 = 8$  للزوجة ٢ ولكل أخ ٣.

(٣) أصل المسألة من ثلاثة، للأم واحد ويبقى اثنان لأربعة أعمام فلا يوزعان عليهم وبينهما وبينهم توافق، فيضرب  $2 \times 3 = 6$ . للأم ٢ ولكل عم واحد.

(٤) أصل المسألة من ثلاثة للأخوين لأم الثلث، وللإخوة لأب الباقي وهو سهمان فوق الكسر على صنفين. وعدد رؤوس الإخوة الأربعة مع سهميهم متوافقان بالنصف =

ثلاثُ بنات وثلاثُ أخوات لأب<sup>(١)</sup>.

مثالُ التداخل: أربعُ بنات وأربعةُ أعمام<sup>(٢)</sup>، جدّتان وأربعةُ بنين<sup>(٣)</sup>.  
مثالُ التباين: أربعُ بنات، وثلاثةُ إخوة<sup>(٤)</sup>. أخوان لأُمٍّ وأخٌ وأختٌ  
لأب<sup>(٥)</sup>.

= فيرد عددهم إلى الـ ٦، وهذا تماثل لعدد رؤوس الصنف الآخر وهو:

الإخوان لأُمٍ فيضرب  $2 \times 3$ : أصل المسألة = ٦ فلكل أخ سهم واحد.

(١) أصل المسألة من ٣ للبنات الثلثان وبقي واحد لثلاث أخوات، فبين عدد رؤوس الصنفين تماثل فيضرب  $3 \times 3$ ، أي أصل المسألة = فتكون ٩ للبنات الثلاث ستة، وللأخوات الثلاث ثلاثة.

وإنما مثل المصنف بمثاليين للتماثل، لأن المثال الأول فيه تماثل في العدد من الرؤوس وتوافق بين السهم والعدد، والثاني فيه تماثل بين العددين مع تباين بين السهم والعدد.

(٢) أصل المسألة من ٣ للبنات سهمان منكسران عليهن، وللأعمام الأربعة سهم منكسر عليهم أيضاً. وبين سهمي البنات الأربع وعدد رؤوسهن توافق، فيرد عدد رؤوسهن إلى النصف فيحصل التداخل بينه وبين الأربعة من الأعمام فيضرب  $4 \times 3$ : أصل المسألة = ١٢ لكل بنت سهمان، ولكل عم سهم واحد.

(٣) للجدتين سهم منكسر عليهما وللبنين الأربعة خمسة أسهم لا تنقسم عليهم وبين عدد رؤوسهم والجدتين تداخل فيضرب  $4 \times 6 = 24$  للجدتين أربعة ولكل ابن خمسة.

(٤) المسألة من ٣، للبنات الأربع سهمان، وللإخوة سهم، وبين سهام البنات وعدد رؤوسهن توافق بالنصف، فيرد إلى النصف، أي: اثنين. وهذا مباين لعدد رؤوس الإخوة الثلاثة، فيضرب  $2 \times 3 = 6$  ثم يضرب  $6 \times 3$ ، أصل المسألة: ١٨، لكل بنت ٣ ولكل أخ سهم واحد.

(٥) أصل المسألة من ثلاثة للأخوين لأُم الثلث، وللأخ والأخت لأب سهمان لا يقسمان عليهما لأن الأخ مع الأخت ثلاثة. وبين السهمين والثلاثة تباين فيضرب =

مثال التوافق: ستُّ جدات وستُّ عشرة بنتاً وعمٌّ<sup>(١)</sup>. أربع زوجات وستة بنين<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن ينكسر على ثلاث فرق: فيردُّ عددٌ من وافقه سهمه إلى الوفي ثم إن تماثلت الجميع ضربَ أحدهما في أصل المسألة، مثاله: ثلاث جدات وثلاث بنات وثلاث أخوات<sup>(٣)</sup>. وإن تداخلت ضربَ الأكثر. مثاله: زوجان وثمان جدات وأخ لأُم وثمانية إخوة لأب<sup>(٤)</sup>، وكذا إن تماثل اثنان

=  $2 \times 3 = 6$ ، ثم يضرب  $6 \times 3$ ، أي أصل المسألة = فيصير ١٨. للأخوين ستة لكل واحد منهما ثلاثة، وللأخ ثمانية، وللأخت أربعة.

راجع لهذه المسألة: نهاية المحتاج (٦/٣٨).

(١) أصل المسألة من ستة، للجدات الست سهم واحد مع المباينة، وللعلم سهم واحد، وللبنات الست عشرة — أربعة مع التوافق بالربع، وهو أربعة فيرد عدد رؤوسهن إلى أربعة وبينها وبين عدد رؤوس الجدات توافق فيضرب  $2 \times 6 = 12$ ، ثم يضرب  $12 \times 6 = 72$  للجدات اثنا عشر، وللعلم اثنا عشر، وللبنات ٤٨ سهماً، لكل واحدة منهن ثلاثة أسهم.

(٢) أصل المسألة ٨ للزوجات الأربع سهم واحد منكسر مع المباينة، وللأبناء الستة سبعة وهي تباين الستة، وبين عدد رؤوس الصنفين موافقة بالنصف فيضرب  $2 \times 6 = 12$ ، ثم يضرب  $12 \times 8$ : أي أصل المسألة = ٩٦، فللزوجات اثنا عشر سهماً لكل واحدة ثلاثة، وللبنين ٨٤ سهماً لكل واحد ١٤ سهماً. راجع: النهاية (ق ١٨١).

(٣) أصل المسألة في ٦ للجدات الثلاث سهم منكسر عليهن وللبنات الثلاثان — (أي ٤) وللأخوات الثلاث الباقي (أي سهم). فبين عدد الرؤوس تماثل فيضرب  $3 \times 6 = 18$  للجدات ثلاثة تنقسم عليهن، وللبنات ١٢ سهماً وللأخوات الثلاث ثلاثة تنقسم عليهن.

(٤) أصل المسألة اثنا عشر — للزوجتين الربع — أي: ثلاثة أسهم، وهي تباين عدد =

وداخلا الثالث مثاله: ثلاث جدات وثلاث بنات وستة أعمام<sup>(١)</sup>، وإن باينا الثالث ضرب أحدهما في كله، وإن وافقاه ففي وفقه.

مثالهما: ثلاث بنات وثلاث جدات وخمس أخوات لأب<sup>(٢)</sup>، أربع زوجات وثمانى جدات وستة إخوة لأب<sup>(٣)</sup>، وإن تداخلا وباين الأكثر

= الرؤوس وللجدات الثمانى سهمان مع التوافق فترد إلى النصف، أي: أربع، وللأخ لأم السدس — أي: سهمان منكسران عليه وللإخوة لأب خمسة أسهم منكسرة عليهم مع التباين، فالرؤوس الموقوفة معنأ. الزوجتان وأربعة رؤوس من الجدات بعد الرد من الثاني إليها — وهما متداخلان فيحسب أربعة رؤوس. ومعنا ثمانية إخوة ثم الأربعة متداخلة في الثمانية فبقي الثمانية فيضرب  $8 \times 12$ : أصل المسألة:  $96$ . للزوجتين  $24$ ، وللجدات الثمانى  $16$  سهماً، وللأخ لأم  $16$ ، وللإخوة لأب  $40$ ، والله أعلم.

(١) أصل المسألة: ٦ للجدات الثلاث سهم منكسر عليهن مع التباين وللبنات الثلاث أربعة منكسرة مباينة، وللأعمام الستة سهم منكسر، ثم بين عدد رؤوس الجدات والبنات تماثل وهما متداخلان في ستة فتضرب  $6 \times 6 = 36$ . للجدات ٦ أسهم، وللبنات الثلاث  $24$ ، وللأعم ستة أسهم.

(٢) أصل المسألة: ٦ للبنات الثلاث ٤ منكسرة متباينة مع عدد الرؤوس وللجدات الثلاث سهم، وللأخوات الخمس الباقي وهو سهم. فالأولان متماثلان وهما متباينان للثالث وهو: خمس أخوات فيضرب  $3 \times 5 = 15$ ، ثم يضرب  $15 \times 6 = 90$ ، للبنات الثلاث  $60$  سهماً وللجدات  $15$ ، وللأخوات  $15$ .

(٣) أصل المسألة: ١٢ للزوجات الأربع ثلاثة وهي مباينة مع عدد الرؤوس، وللجدات الثمانى سهمان منكسران مع التوافق، فيرد عدد رؤوسهن إلى النصف أي ٤ فأصبحت متماثلة لعدد الزوجات وللإخوة الستة سبعة أسهم مباينة لعدد رؤوسهم فيضرب نصف المتماثلين وهو  $2 \times 6$ ، أي عدد الإخوة  $12 = 12 \times 12$ ، أي أصل المسألة  $144$ . للزوجات  $36$  سهماً، وللجدات  $24$ ، وللإخوة  $84$ .

الثالث، أو وافقه ضُربَ [الأكثر]<sup>(١)</sup> في كلِّ الثالث، أو وفقه. والمجموعُ في الأصل، مثالهما: جدتان وثلاثُ بناتٍ وأختانٍ وأخٌ لأبٍ<sup>(٢)</sup> ثلاثُ بناتٍ وستُ جداتٍ وثمانِي أخوات<sup>(٣)</sup>.

وإن تباينت ضُربَ أحدهما في الآخر والمجموعُ في الثالث.

وإن توافقت ضُربَ وَفُقُ أحدهما في آخر<sup>(٤)</sup>، والمجموعُ في وفق الثالث، ثم يضربُ ما بلغ في المسألة. مثالهما: ثلاثُ بناتٍ وأربعُ زوجاتٍ وخمسُ جداتٍ وعمُّ<sup>(٥)</sup>، بنتٌ وأربعُ جداتٍ وستُ بناتٍ ابنٍ وأختانٍ وأربعةُ إخوةٍ من الأب<sup>(٦)</sup>.

(١) الزيادة لم ترد في ق، ظ، ط.

(٢) أصل المسألة: ٦، للجدتين سهم، وللبنات ٤، والباقي للأختين والأخ سهم واحد، فالسهام متباينة مع عدد الرؤوس في الكل لكن عدد رؤوس الجدتين متداخلة في عدد رؤوس الأختين والأخ، ولأن الأخ يعتبر أسين فيضرب  $٤ \times ٣ = ١٢$ ، ثم يضرب  $١٢ \times ٦ = ٧٢$  ثم يوزع حسب الحصص.

(٣) أصل المسألة: ٦ للبنات الثلاث ٤ منكسرة مع التباين، وللجدات سهم مع التباين، وللأخوات الثماني سهم، تدخل ثلاث في ست ثم يضرب نصفها في عدد رؤوس الأخوات فيبلغ ٢٤، ثم  $٢٤ \times ٦$ : أي أصل المسألة = ١٤٤ للبنات ٩٦ وللجدات ٢٤. وللأخوات ٢٤.

(٤) في د: (ضرب الوفق في الوفق).

(٥) بين عدد رؤوس كل صنف تباين إلا العم فيضرب  $٣ \times ٤ = ١٢$ ، ثم  $١٢ \times ٥ = ٦٠$ ، ثم  $٦٠ \times ٢٤$ ، أي أصل المسألة = ١٤٤٠، للبنات ٩٦٠ سهماً وللزوجات ١٨٠ وللجدات ٢٤٠، وللعَم ٦٠.

(٦) أصل المسألة: ٦ فبين عدد رؤوس أربع جدات وست بنات توافق فيضرب  $٢ \times ٦ = ١٢$ ، وبينها وبين عدد رؤوس الأختين وأربعة إخوة — أي  $٨ + ٢ = ١٠$  توافق فيضرب  $١٢ \times ٥ = ٦٠$ ، ثم يضرب  $٦٠ \times ٦ = ٣٦٠$ ، فتصح من ثلاثمائة وستين، ثم يوزع حسب السهام.

وإن توافَقَ اثنان وباينا الثالثَ ضُربَ وفقَ أحدهما في الآخرِ،  
والمجموعُ في الثالثِ، / مثاله أربعُ زوجات، وخمسُ بنات، وستة [١٨٧/ن]  
أعمام<sup>(١)</sup>.

الرابعُ: أن ينكسرَ على أربعِ فرق. وأمره معلومٌ مما سلف<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث: في المناسخات:

إذا لم تقسم التركة حتى ماتَ وارثٌ، فإن كانت<sup>(٣)</sup> ورثته الباقيين  
وإرثهم منه كإرثهم من الأول فِرَضَ كأن لم يكن. مثاله أربعة بنين ماتَ  
أحدهم عن الآخرين.

وإن اختلفَ الإرثان أو كانَ لَهُ وارثٌ آخرُ صَحَّ مسألة كلٍّ: فإن انقسمَ  
سهمُ الميت الثاني في المسألة الأولى على ورثته بحيثُ يصحُّ على مسألته  
فذاك؛ مثاله: زوجٌ وأمٌ وجدٌ ماتَ الزوجُ عن ابن وبنت<sup>(٤)</sup>، وإلا فإن وافَقَ  
ما صححتُ منه مسألته ضربَ وفقَ المسألة الثانية في الأولى، فما بلغَ تصحُّ منه  
المسألتان، فَمَنْ كانَ لَهُ شيءٌ من الأولى ضربَ في المضروبِ أعني وفقَ

---

(١) أصل المسألة ٢٤ يتوافق عدد رؤوس الأعمام الستة مع أربع زوجات، فيضرب  
 $24 = 6 \times 4$  وهما مباينان للثالث، فيضرب  $12 = 5 \times 6$ ، ثم يضرب  
 $60 = 24 \times 2.5$ : أصل المسألة = ١٤٤٠ للزوجات الأربع ١٨٠، أي: لكل واحدة  
٤٥ سهماً وللبنات الخمس ٩٦٠ سهماً، أي: لكل واحدة ١٩٢ سهماً،  
وللأعمام ٣٠٠، أي: لكل عم ٥٠ سهماً، والله أعلم.

(٢) في ط، ق: (مما سبق).

(٣) في ط، د: (كان).

(٤) للزوج ٢، وللأم ٢، وللجد ٢، فأصل المسألة من ٦، ثم مات الزوج عن  
ابن وبنت فيقسم نصيبه وهو ثلاثة أسهم على ابنه فله سهمان ولبنته سهم واحد.



المسألة الثانية، وَمَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ ضُرِبَ فِي وَفْقِ نَصِيبِ الْمَيِّتِ مِنَ الْأُولَى.

مثاله: زَوْجٌ وَجَدُّ وَأُمٌّ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لِأَبٍ، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ عَنْ ابْنَيْنِ وَبَنَتَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا ضُرِبَتْ الثَّانِيَةُ بِأَسْرِهَا فِي الْأُولَى، فَمَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُولَى أَخَذَهُ مَضْرُوباً فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوباً فِي نَصِيبِ مُورَثِهِ.

مثاله: زَوْجٌ وَأُمٌّ وَعَمٌّ، مَاتَ الزَّوْجُ وَخَلَّفَ خَمْسَةَ بَنِينَ، فَإِنْ لَمْ يَقْسَمْ حَتَّى مَاتَ ثَالِثٌ فَافْعَلْ بِالْأُولَى، وَالثَّانِي مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٢)</sup> فَإِنْ صَحَّ نَصِيبُ الثَّالِثِ عَلَى مَسْأَلَتِهِ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَافْعَلْ بِمَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَتَانِ، وَمَا صَحَّ مِنْهُ الثَّالِثُ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَقْسَمْ حَتَّى مَاتَ رَابِعٌ أَوْ أَكْثَرُ.

\* \* \*

---

(١) أصل المسألة من ستة، وتصح من ١٨، للزوج ٤، أي: ٩، وللجد ٤، وللأم ٤، أي: ٣، وللإخوة الثلاث ٣ أسهم.

ثم مات الزوج عن ابنين وبنتين وأصل هذه المسألة من ستة، أي: عدد رؤوس الورثة مع مراعاة عد الذكر اثنتين، وبين الستة ونصيب الزوج وهو تسعة توافق بالثلث. فيضرب ثلث المسألة الثانية وهو اثنان في المسألة الأولى  $١٨ \times ٢ = ٣٦$  فيكون نصيب المسألة الثانية ١٨ سهماً يعطى للابنين ١٢ سهماً، وللبنتين ٦ أسهم، ثم الموجود في المسألة الأولى يتضاعف سهامهم مرتين، فالجد كان له ٣ أسهم من ١٨، فالآن أصبح له ٦ من ٣٦ وهكذا.

(٢) في د: (ما ذكرناه).

(٣) في ت، ق، ط: (ما ذكرناه).

## كِتَابُ الْوَصَايَا

الوصية تبرع يضاف إلى ما بعد الموت .

كانت (١) واجبةً، لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ... ﴾ الآية (٢) فَسَخَتْ بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ، وَالْآنَ جَائِزَةٌ (٣) فِي الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «عَادَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ» (٤) فَقَالَ: أَأُوصِي بِجَمِيعِ مَالِي؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: بِثُلَاثِي مَالِي؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ:

(١) فِي د، ق: (وَكَانَتْ).

(٢) فِي ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ آيَةِ (١٨٠ - سُورَةُ الْبَقَرَةِ).

(٣) فِي د: (جَائِزٌ).

(٤) هُوَ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ: مَالِكُ بْنُ أَهْيَبَ بْنِ عَبْدِ مَنَاةٍ الْقُرَشِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّهْرِيِّ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ حَامِي الرِّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَاتَحَ الْعِرَاقَ وَغَيْرَهَا وَأَحَدَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ وَأَحَدَ السَّتَةِ الَّذِينَ عَيْنَهُمْ عَمْرٌ لِلشُّورَى لَهُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ (٢٧٠) حَدِيثًا تُوْفِيَ سَنَةَ (٥٥ هـ)، وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ.

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: الْإِصَابَةِ (٣٣/٢)، وَأَسَدُ الْغَابَةِ (٢٩٠/٢)، وَالتَّقْرِيبُ (ص ١٤٢)، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٤٨٧/٣)، وَصِفَةُ الصَّفْوَةِ (٣٥٦/١)، وَحُلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ (٩٢/١)، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (١٣٧/٣)، وَطَبَقَاتُ الشُّعْرَانِيِّ (٩١/١)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (٦١/١)، وَمِرْآةُ الْجَنَانِ (١٢٨/١)، وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاظِ (٢٢/١)، وَالْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ (٧٢/٨)، وَالْأَعْلَامُ (١٣٧/٣)، وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ (٢١٣/١).

بالثلث؟ فقال: الثلث والثلث كثير؛ لَأَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ  
عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ وَجوهَ الناس»<sup>(١)</sup>.

[١٨٨/ن] / وقال (عليه السلام): «ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ عنده شيءٌ يُوصي فيه  
يبيت ليلتين إلّا ووصيته مكتوبةٌ عنده»<sup>(٢)</sup>.  
وفيه أبواب:

## الباب الأول في أسبابها

### الأول: الصيغة:

ولا بدّ من الإيجابِ مثل أوصيتُ له، أو أعطوه، أو جعلتُ له هذا<sup>(٣)</sup>،  
أو ملكته بعد موتي. و «عَيَّنْتُ هذا له» كنايةٌ تحتاجُ إلى النية بخلاف ما  
لو قال: وهبتُ<sup>(٤)</sup> منه ونوى الوصية على الأظهر؛ فإنّه صريحٌ في التملك  
الناجز كما لو قال: هذا لفلان، لا هذا له من مالي.

---

(١) حديث سعد هذا متفق عليه ورواه غيرهما أيضاً.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٣٦٣/٥، ٣٦٩)، ومسلم  
(١٢٥٠/٣)، والترمذي مع التحفة (٣٠١/٦)، والنسائي (٢٠١/٦)، وابن ماجه  
(٩٠٤/٢)، والموطأ (ص ٤٧٦)، والتلخيص الحبير (٩١/٣).  
(٢) حديث: «ما حق امرئ...» متفق عليه، ورواه غيرهما أيضاً.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٣٥٥/٥)، ومسلم (١٢٤٩/٣)،  
والترمذي مع التحفة (٣٠٥/٦)، والنسائي (١٩٩/٦)، وأبي داود مع العون  
(٦٣/٨)، وابن ماجه (٩٠١/٢)، والدارمي (٢٩٠/٢)، والموطأ (ص ٤٧٥)،  
وأحمد (٤/٢، ١٠، ٣٤، ٥٠، ٥٧، ٨٠، ١١٣)، والتلخيص الحبير (٩١/٣).

(٣) في ق: (هكذا).

(٤) في د: (أوهبت).

والقبولُ إنَّ كان الموصى له معيَّنًا، لا جهةً بعدَ الموت فإنَّ التملكَ حينئذٍ، فإنَّ ماتَ بعدَ موت الموصي وقَبِلَ القبولَ قَبِلَ الوارثُ؛ لأنَّه حقُّ تملك ثبتَ له فيورثُ منه كالشفعة .

### الثاني: الموصي :

وشرطُه الحريةَ ولو بعضاً، والتكليفُ، فلا تصحُّ من العبد وإنَّ عتقَ وتموَّلَ على الأظهر؛ إذ لم يكنْ أهلاً للتمليك حالة الإنشاء. ولا من الصبيِّ المميزِ على الأصحِّ؛ لفساد عبارته بخلاف السفیه، فإنَّ حجره لمحافظة المال عليه، وتصحُّ من الكافرِ ما لم تكنْ في معصية .

### الثالث: الموصى له :

وشرطُه أن يكون موجوداً معيَّنًا أهلاً للملك لدى الموت<sup>(١)</sup> أو جهةً غير معصية .

### وفيه مسائل :

الأولى: تصحُّ للعبد، فإنَّ عتقَ عند موته كالمستولدة فلهُ، وإلاَّ فلسيده وإنَّ عتقَ وقَبِلَ — بناءً على أنَّه يملكُ بالموت والقبول يبيِّنُه، فيفسدُ لعبد وارثه ومكاتبه إنَّ رَقَّ .

---

(١) في د العبارة: (وشرطه أن يتوقع منه أهلية التملك)، وكتبت بهامش د ببقية النسخ: وعبرة الرافي والنووي أن الوصية لمعين فينبغي أن يتصور له الملك، وعلى هذا المعنى: (أهلاً للملك)، أي: سواء كان بالفعل، أو بالقوة — أي: يتصور منه الأهلية، ولو في المستقبل كالوصية للحمل وهي جائزة. انظر للحكم: روضة الطالبين (٩٩/٦).

الثانية: تصحُّ للحمل إن انفصلَ حيًّا لزمانٍ يُحكَّمُ بوجوده وقتَ الوصية، وللحربيِّ على الأظهر، والقاتلِ على الأصح كالهبة [منهما] (١) لا للدابةِ إلَّا إذا شَرَطَ (٢) صَرَفَهُ في علفها فيتعيَّن وتكونُ وصيةً للمالك؛ فإنَّها [١٨٩/ن] تنفعُه. / وقيلَ: للجهة؛ لأنَّها من موجبات المثوبة فلا يشترطُ قبولُ المالكِ على الأظهر (٣)، وكذا الوصيةُ للمسجدِ ونحوه.

الثالثة: لا تصحُّ للوارثِ إلَّا برضا الباقيين على الأصحَّ؛ لقوله (عليه السلام): «لا تجوزُ الوصيةُ لوارثٍ إلَّا أن يشاءَ الورثة» (٤)، وإنَّما تعتبرُ الورثةُ والرضا بعدَ الموتِ.

### فروع:

الأولُ: لو عيَّن لكلِّ وارثٍ عرضاً يساوي حصتهُ تحتاجُ إلى الإجازةِ على الأظهر؛ لأنَّ غرضهم قد تعلَّقَ بعينه.

الثاني: إذا أوصى بالثلثِ لأجنبيٍّ ووارثٍ فردَّ ما للوارثِ فللأجنبيِّ السدسَ إذ لم يوصَ له سواه بخلافِ ما لو أوصى لكلِّ واحدٍ بالثلثِ (٥)، فإنَّ التنقيصَ — حيثُ أُجيزَ للوارثِ (٦) لا فيما زاد — كانَ لمزاحمةِ الوصيةِ

(١) الزيادة لم ترد في د.

(٢) في د: (قصد).

(٣) في ق: (على هذا).

(٤) رواه بهذا اللفظ الدارقطني، وأبو داود في المراسيل عن عطاء الخراساني.

انظر: سنن الدارقطني (٤/١٥٢)، والتلخيص الحبير (٣/٩٢).

(٥) أي: لكل واحد من الورثة، وفي ظ، ق، ط: (بخلاف ما لو أوصى له بالثلث،

ولوارث بالكل فإن...).

(٦) في ق لم ترد: (لِلوارث).

الأخرى فاندفعت<sup>(١)</sup>. وقيل: لا يزاحمه الوارث<sup>(٢)</sup> بناءً على أن إجازة الوارث عطية منه.

الثالث: لو أوصى لأجنبي بالنصف ولأحد ابنيه بمثلِه وأُجيزتا، فالمال بينهما كما لو أوصى لأجنيين، وقيل للابن الموصى له الربع والسدس وللآخر نصف السدس بناءً على ما قيل: الوصية للوارث بما زاد على إرثه تخصيص له بالزائد، لا بقدر الموصى به حتى لو أوصى لأحد ابنيه بالثلثين فلآخر الثلث الباقي؛ لأنّه حينئذ يكون للأجنبي الثلث وللابن الموصى له النصف والسدس الباقي للآخر، وقد منحنا للأجنبي<sup>(٣)</sup> سدساً فيوزع عليهما.

الرابع: الموصى به وشرطه أن يكون [موجوداً]<sup>(٤)</sup> مخصوصاً بالموصي منتفعاً به قابلاً للنقل غير زائد على الثلث - فيصحّ بالحمل الموجود، والمنفعة؛ لأنّ وجود الأصل كوجودها، والكلب المَعْلَم، والخمر المحترمة، لا بحمل سيوجد على وجه<sup>(٥)</sup>؛ إذ لا متعلق للوصية، ولا بطل<sup>(٦)</sup> اللهو إن لم يصلح للحرب، ولا يُقصد رُضاؤه والزائد على

---

(١) في ق: (واندفعت).

(٢) العبارة في د: (وقيل: لو تقدمت وصية الأجنبي لم يزاحمه الوارث بناءً . . .).

(٣) في د، ق، ط: (الأجنبي).

(٤) الزيادة لم ترد في ت، ق، ط.

(٥) في د: (على الأظهر). قال النووي: وإن كانت الوصية بحمل سيكون صحت على

الأصح. الروضة (١١٧/٦)، ونهاية المحتاج (٥١/٦).

(٦) في د: (وبطل اللهو) بدون لا.

الثلث إن<sup>(١)</sup> لم يكن له وارثٌ خلافاً<sup>(٢)</sup> له، أو كان ولم يُجز، وإجازته تنفيذ؛ [١٩٠/ن] إذ المنع كان له / أو ابتداء عطية، إذ الوصية به ممنوعة نصاً وأصلاً... قولان، والأكثر رجحوا الأول، وعلى الثاني تصح بلفظ الإجازة أيضاً على الأظهر<sup>(٣)</sup>؛ لأنه تقرير مقصود ما سبق بإثبات مثله كتقرير<sup>(٤)</sup> العامل على القراض، فلو<sup>(٥)</sup> أوصى بعق فولاء الزائد للوارث.

تذنيب:

أُلْحِقَ بالوصية كل تبرع مُنَجَّز في مرض الموت لإشعاره بحرمان الوارث، والمراد بالتبرع إزالة الملك أو اليد<sup>(٦)</sup> مجاناً من غير وجوب كالعق والهبة والعارية والمحاباة والتأجيل في البيع والزيادة على مهر المثل، لا المسامحة عن مهر المثل وأجرة بدنه على الأظهر، والزكاة وقضاء الدين والحج الواجب، وبالمرض ما يظهر<sup>(٧)</sup> معه خوف الهلاك كالطاعون

(١) في ت، د: (وإن)، أي: مع واو الغائية، وما أثبتناه من ق، ظ، ط أحسن لوجود: (أو كان) بعده.

(٢) جوز الحنفية الوصية بأكثر من الثلث إذا لم يكن له وارث لأن المنع من الأكثر لحق الورثة، فإذا لم يوجدوا زال المنع وصحت الزيادة. انظر: تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/٢٨٢)، والعناية مع تكملة الفتح (٨/٤٢١)، والبحر الرائق (٨/٤٦١).

(٣) من (قولان — إلى — الأظهر) كتبت في د، كنسخة مع وجودها في بقية النسخ.

(٤) في ق، ط، وهامش د: (كتقريره).

(٥) في د: (ولو).

(٦) في د، ق، ط: (واليد)، وما اخترناه من ت، ظ: هو الأصح لأنه لا يقصد إزالة الملك واليد فقط بدليل وجود العارية والتأجيل في البيع.

انظر: نهاية المحتاج (٦/٥٧).

(٧) في د: (ما نظر).

والرعاف الدائم وتواتر الإسهال [الدموي] <sup>(١)</sup> والقولنج، وذات الجنب <sup>(٢)</sup> ومنتهى السلّ وابتداء الفالج، والحُمى المطبقة، وما يشهد عليه طيبان مسلمان، وألحق به التحام القتال، وتموج البحر، وأسر القتال، والتقديم للقصاص.

فلو تبرع لوارث، أو بأكثر من الثلث وكان المرض مخوفاً أفسدناه، فإن برأ صححناه، وإن لم يكن مخوفاً وآل إلى الموت فبالعكس.

فرع: لو اجتمع تبرعات لا يفي الثلث بجميعها قُدِّم المنجزة: الأقدم منها فالأقدم كالمعلق به، والمعلق <sup>(٣)</sup> فإن صدرت دفعة ورَّع الثلث عليها في غير العتق وأقرع فيه؛ لما روي أن مريضاً أعتق ستة أعبد لم يملك غيرهم فجزأهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثلاثة أجزاء فأرق أربعة وأعتق اثنين <sup>(٤)</sup>،

(١) الزيادة لم ترد في ط وق.

(٢) القولنج: بفتح اللام، وجع في المعى المسمى (قولن) بضم اللام وهو شدة المغص. وذات الجنب: علة صعبة، وهي ورم حار يعرض للحجاب المستبطن للأضلاع.

راجع: المصباح المنير (٢/١٧٨، و١/١٢٠).

(٣) أي: يقدم المعلق به على المعلق، فلو قال شخص له عبدان: إن أعتقت بكراً فخالد حر، فأعتق في مرض الموت بكراً ولم يف الثلث بعتهما يقدم عتق المعلق به — وهو بكر — على المعلق — وهو خالد.

انظر: النهاية (ق ١٨٤).

(٤) حديث: «أن مريضاً...»، رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي ومالك وأحمد بلفظ «رجلاً».

انظر الحديث في: صحيح مسلم (٣/١٢٨٨)، وأبي داود مع العون (١٠/٥٠٠)، والترمذي مع التحفة (٤/٦٠١)، والنسائي (٤/٥٢)، والموطأ (ص ٤٨٤)، وأحمد (٤/٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٤٦)، والتلخيص الحبير (٣/٩٣).



وفي قول يُقَدَّم العتقُ على غيره؛ لأنَّه يدفعُ ملك الغير بالسراية . قلنا: لا يضيعةُ  
والتقديمُ يَضِيعُ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

## الباب الثاني في أحكامها

[١٩١/ن]

وهي على أقسام:

الأول: ما يتعلق بالعقد:

وهو أمران:

الأول: إيجابُ الملك . وأصحُّ الأقوال: أنَّه يحصلُ بالموتِ  
لتعذر استيفائه للمورث وانتقاله إلى الوارث والعود عنه، ويتبينُ بالقبولِ  
الكاشف عن عدم الردِّ الدافعِ فله زوائدُ أيام التوقف إنَّ قَبَلَ وعليه مؤنُّها،  
وللوارث أن يطالبه بالقبولِ، أو الردَّ ليستقرَّ أمرُهُ، فإنَّ أصرَّ على التوقف  
حكمَ عليه بالردِّ.

الثاني: الجوازُ، فللموصي نقضُها كالواهب قبل القبض بلفظ:  
نقضتُ، أو هو لوارثي، أو فعل ينبىءُ عنه كالبيع والعرض عليه، والرهن  
ولو بغير قبض [على الأظهر]<sup>(٢)</sup>، والوطء بالإنزال على الأظهر، وتغيير  
الموصى به بحيث يتغير اسمه كطحن الحنطة، والبناء والغراس فيه، وخلط  
المعين بغيره؛ لتعذر تسليمه<sup>(٣)</sup>؛ فإنَّها غيرُ تامة.

(١) في ق: (لا تضييع، والتقديم تضييع).

(٢) لم ترد الزيادة في ق.

(٣) في ق: (التسليم).

فروع:

الأول: لو أوصى لزيد بعين، ثم أوصى لعمرو بها<sup>(١)</sup> حُمِلَ على التشريك استصحاباً — لما سبق — بقدر الإمكان بخلاف ما لو قال: أوصيتُ له بما أوصيتُ به لزيد، كما لو أوصى بما لا<sup>(٢)</sup> ينتظم معه في التشريك كالكتابة والبيع بعد موته.

الثاني: لو أوصى بثلث ماله فباع الجميع، أو وهب لم يكن رجوعاً؛ إذ الموصى به ما يخلفه.

الثالث: لو أوصى بمنفعة الدار سنة ثم أجراها ومات، فالأظهر أن مدة الإجارة لو استغرقت السنة الأولى بطلت الوصية لأن الموصى به قد انتقلت وإلا فبقية السنة للموصى له.

الثاني: ما يتعلق بالموصى له:

وفيه مسائل:

الأولى: لو أوصى لحمل فلانة فأتت بذكر وأنثى سوى بينهما، وإن أتت بحي وميت فالكل للحي؛ إذ الميِّت كالمعدوم. وقيل: نصفه، ولو قال: إن كان حملها غلاماً فأعطوه فأتت بذكر وأنثى أو ذكرين لم يستحقها؛ إذ الصيغة للتوحيد، ولو قال: إن كان في بطنها [غلام] <sup>(٣)</sup> خصَّ الذكر ومعين <sup>(٤)</sup> الوارث على الأصح؛ لأنه كالموصي، وقيل: وزع للتسوية / وقيل: وقف إلى المصالحة.

[١٩٢/ن]

(١) في د: (به).

(٢) في د: (لما).

(٣) الزيادة لم ترد في د، ق.

(٤) في ت: (وتعين).

الثانية: «الجيران» أهل أربعين داراً في كل جانب؛ لقوله (عليه السلام): «حَقُّ الجوارِ أربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا»<sup>(١)</sup>، و«قارئ القرآن» حافظُ كلِّه<sup>(٢)</sup>؛ للعرف، والعلماء: العلماءُ بعلومِ الشرع وهي التفسيرُ والحديثُ والفقهُ وأصولُهُ والكلامُ على وجه لا العربية والطب. و«المشائخ» من جاوزَ الأربعين، و«الأرامل» مَنْ لا زوج لها؛ للعرف<sup>(٣)</sup>، وقيل: مَنْ لا زوجةَ لَهُ أيضاً؛ للوضع.

الثالثة: لو أوصى للفقراءِ أو<sup>(٤)</sup> المساكين جاز صرفُهُ إلى القبيلتين

(١) حديث: «حق الجوار...»، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: أخرجه أبو يعلى من حديث أبي هريرة وفيه محمد بن العطار وهو ضعيف. ورواه داود في المراسيل بسند رجاله ثقات إلى الزهري. قال البيهقي: «وروي من حديث عائشة بروايتين وكلتاها ضعيفتان والمعروف المرسل الذي أخرجه أبو داود»، ورواه ابن حبان في الضعفاء وفيه عبد السلام بن أبي الجنوب، وهو متروك، ورواه الطبراني نحو سياق أبي داود، وينظر في سياقه، وأخرجه ابن حجر في زوائد المسانيد الثمانية.

انظر: مجمع الزوائد (١٦٨/٨)، والتلخيص الحبير (٩٣/٣)، والمطالب العالية رقم الحديث (٢٧٢٣).

(٢) في د: (حافظه) مع ذكر ما أثبتناه كنسخة.

(٣) في ق: (الأرمل) بدل (الأرامل). ولم ترد (للعرف) في ت.

(٤) هكذا في د، ظ، ط. وفي ت، ق: (و)، وما أثبتناه أحسن دليل قوله الآتي: (لتشارك اللفظين)، ولأن الكلام في إطلاق لفظ الفقراء على المساكين وبالعكس إجراء على العرف دون ملاحظة اصطلاح الفقه فيهما في باب الوصية. قال النووي: «يدخل في الوصية للفقراء والمساكين وبالعكس». انظر: الروضة (١٧٠/٦).

لتشارك اللفظين عُرفاً، ويجب استيعابُ ثلاثة لا التسوية كما في الزكاة، وكذا لو أوصى للعلويين ونحوهم إن صححناها وهو الأصح، بخلاف ما إذا أمكن عدُّهم واستيعابهم. ولو أوصى لزيد والفقراء فالأصح أنه كأحدهم كما لو أوصى لزيد وأولاد عمرو، ولكن لا سبيل إلى حرمانه؛ للتنصيص.

الرابعة: لو أوصى لزيد وجبرئيل بطل في النصف، وكذا لو قال: [وللريح<sup>(١)</sup>]، وقيل: تلغو الإضافة ويكون الكل لزيد، ولو قال: والله فالنصف لزيد، والباقي للفقراء على الأظهر؛ لأنَّ عامة حقوق الله للفقراء.

الخامسة: لو أوصى لأقارب زيد عمَّت أولاد أقرب أصلي تُعدُّ قبيلةً الوارث وغيره، لا من الأمِّ في وصية العرب<sup>(٢)</sup> لا الأصول والفروع على الأظهر؛ للعرف، بخلاف ما لو أوصى لأقرب الأقارب، والتقديم فيه بالقرب

---

(١) سقطت الزيادة من ط.

(٢) هكذا في ت، ط. وفي ق: (في وصية العرب خلاف الرحم، ولا الأصول). وهي موافقة لعبارة الغزالي في الوسيط حيث رجح أن القرابة من جهة الأم لا تدخل في وصية العرب بأقارب زيد تحكيماً للعرف، وعلى هذا فقد تبعه البيضاوي في هذا ورجحه النووي في المنهاج. وأما العبارة في د فهي كالآتي: (لو أوصى لأقارب زيد دخل فيه القريب، والبعيد والوارث وغيره من جهة الأب، والأم. وقيل: لا من الأم في وصية العرب)، وعلى هذه فقد رجح دخول القرابة من جهة الأم مطلقاً وعبر عن فرق بين العربي وغيره في هذا الحكم بـ: (قيل)، وهذا الترجيح موافق لما قطع به العراقيون ورجحه الرافعي والنووي في الروضة، وموافق لظاهر نص الشافعي في الأم، وفي المختصر قال الشافعي في المختصر: «ولو قال: ثلثي لقرابتي فسواء من قبل الأب، والأم...».

راجع: الأم (٣٨/٤)، والمختصر (١٦٨/٣، ١٦٩)، والوسيط (ق ١٣٥ أ)، وروضة الطالبين (١٧٣/٦، ١٧٤)، ونهاية المحتاج (٨١/٦).

ثم بقوة العصوبة على الأظهر، فيقدّم الابن على الأب والأخ على الجد،  
لا بالذكر، ولأقارب نفسه لا يتناول الوارث.

الثالث: ما يتعلق بالموصى به:

وفيه مسائل:

الأولى: لو أوصى بالحمل وحده صحَّ [إن عُلِمَ وجوده حينئذ] (١)،  
وكذا لو أوصى بالأُمّ دونَه فإنه أطلق فالأظهر دخوله، لأنه كالجزء منها.

[١٩٣/ن] الثانية: لو أوصى بطلٍ / وله طبل الحرب واللهو حُمِلَ على الأول  
تصحيحاً له بخلاف ما لو أوصى بالعود وله عود القوس واللهو على الأظهر؛  
إذ لا يفهم منه عرفاً، فإن لم يكن له إلاّ عود القوس تعيّن.

الثالثة: لو أوصى بقوس حُمِلَ على قوس النبل والناوك، دون الندف  
والبنديق، ولا يستتبع الوتر على الأظهر.

الرابعة: لو أوصى بشاة جاز أن يدفع الصغير والكبير والضأن والمعز  
والذكر والأنثى، والسليم والمعيب، لا السخلة على الأظهر؛ إذ لا تُسمى  
شاةً، ويقع البعير والبقر على الأنثى، لا الجمل والثور، والدابة على الفرس  
والحمار والبغل، وقيل: على الفرس وحده.

الخامسة: لو قال: أعطوه واحداً من أرقائي فماتوا — قبل موته،  
أو تعيين الوارث — غير واحد تعيّن بخلاف ما لو قُتلوا بعده، فإنّ الوارث  
يسلّمه أو قيمة مقتول (٢) وإن ماتوا جميعاً أو قُتلوا قبله سقطت الوصية.

السادسة: لو أوصى أن يُعتَق عنه رقابٌ أعتق ثلاث إن وفّي الثلث

(١) الزيادة لم ترد في ت، ق، ط، ط.

(٢) في د: (مقتوله).

بها<sup>(١)</sup>، وإن<sup>(٢)</sup> لم يف فواحدٌ أو اثنانٍ ولم يشترِ الشقصَ على الأظهر؛ لأنَّه ليسَ رقبَةً، بخلاف ما لو قال: اصرفوا ثلثَ مالي إلى العتق. ويجزىءُ المعيبُ والصغيرُ، وقيل: ينزلُ على ما يجزىءُ في الكفارة؛ فإنَّه — عُرِفَ الشرعُ.

السابعة: تصح الوصيةُ بثمرة الأشجارِ وَغلة الدارِ ومنافع العبد مؤبداً ومؤقتاً، فإنَّ أبَدَ فالرقبةُ للوارث وله العتقُ لا من الكفارة والبيع من الموصى له، دونَ غيره لتعذرِ التسليمِ بخلاف الشاةِ الموصى بتناجها، وعليه نفقتهُ على الأظهر؛ لأنَّها من لوازم الملك. والمنفعةُ المعتادةُ للموصى له، لا النادرةُ كالملتقطِ والمتهبِ، ومهرُ الجاريةِ على الأظهر كوطئها، والأظهرُ أنَّ ولدها كهي<sup>(٣)</sup> [لأنَّه بعضُها]<sup>(٤)</sup> فيورثُ عنه ويستأجرُ منه، ويدهُ كيد المستأجرِ، والمحسوبُ من الثلثِ كلُّ القيمة؛ فإنَّها في مقابلةِ المنافع. وقيل: ما نقصَ منه وهو الأشبهُ.

فرع: لو قُتِلَ العبدُ واقتص سقطت<sup>(٥)</sup> الوصيةُ، وإنَّ / أَخَذَ بدلَه يُشترى [١٩٤/ن] به عبدٌ يقومُ مقامه كما في الوقفِ. وقيل: يُوزَعُ على الرقبةِ والمنفعةِ. وقيل: هي للوارث؛ لأنَّه بدلُ حقِّه، والمنفعةُ زالت بالقتلِ، وقيل للموصى له؛ لأنَّها في مقابلةِ المنافع.

الثامنة: لو أوصى بحجٍّ صحَّ فإنَّ عَيَّنَ المحرم منه تَعَيَّنَ، وإلَّا أَحْرَمَ من

الميقَاتِ.

---

(١) في د: (به).

(٢) ف ق: (فإن).

(٣) هكذا في ت، ق، وهامش د. والعبارة في د: (والمنفعة كمهر الجارية، لا وطؤها للموصى له فيورث).

(٤) الزيادة لم ترد في د، ق، ط، ظ.

(٥) في د: (حبطت).

وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ تُحَسِّبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فَلَا<sup>(١)</sup> تَزَاحِمُ الْوَصَايَا كَالزَّكَاةِ إِلَّا إِذَا أُضِفَ إِلَى الثَّلَاثِ عَلَى الْأَظْهَرِ فَكَأَنَّهُ اسْتَشْنَى، وَكَذَا الْمَنْدُورَةُ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ.

فرع: يجوز للوارث أن يحج عنه وإن لم يأذن، ويكفر ولو بالعتق في كفارة اليمين على الأظهر، ولغيره كقضاء الدين لا بالعتق، لإشكال الولاء، والميت ينفعه الدعاء والصدقة؛ لقوله (عليه السلام): «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله... الحديث»<sup>(٣)</sup>، ولأن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) قال للنبي (عليه السلام): «إن أُمِّي أَصَمْتُ وَلَوْ نَطَقْتُ لَتَصَدَّقْتُ أَيْنَعَهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ (عليه السلام): نعم»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) في د: (ولا).

(٢) في ت: (المنذور).

(٣) تمام الحديث: إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو: «ولد صالح يدعو له»، رواه مسلم في صحيحه والبخاري في الأدب المفرد، والترمذي، وقال: حسن صحيح، وأبو داود والنسائي وأحمد. انظر: صحيح مسلم (١٢٥٥/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٨/٨٦)، والترمذي مع التحفة (٤/٦٢٧)، والنسائي (٦/٢١٠)، وأحمد (٢/٣١٦، ٣٥٠، ٣٧٢)، والفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير (١/١٥٤).

(٤) حديث: «إن أُمِّي...»، رواه البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ وطرق كثيرة تدور حول هذا المعنى، ولفظ البخاري: قال سعد: إن أُمِّي توفيت وأنا غائب عنها. أينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: نعم.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٥/٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٦)، ومسلم (٢/٦٩٦، ١٢٥٤/٣)، وأبا داود مع العون (٨/٨٨)، والنسائي (٦/٢١١)، والموطأ (ص ٤٧٣).

## الباب الثالث في الوصاية

وهي استنابة مضافة إلى ما بعد<sup>(١)</sup> الموت .

مستحبة في قضاء الدين ، وتنفيذ الوصية ، وأمر الطفل .

والنظر في أمور :

### الأول : الصيغة :

ولا بد من الإيجاب<sup>(٢)</sup> مثل : أوصيتُ إليك أو فوّضتُ أمورَ أولادي  
إليك<sup>(٣)</sup> ، وقبولِ بعد الموتِ على الأظهر .

فرعان :

الأول : لو قال : فوّضتُ أو أوصيتُ إليك أمرَ أطفالي ولم يذكر  
التصرفات فالأظهر صحة الوصاية وجواز التصرف ، للعرف .  
الثاني : لو أصمتَ فقريءَ عليه الكتابُ فأشار كفى ؛ لأنّه كالآخرس .

### الثاني : الموصي :

وشرطه الحرية ، والتكليف ، وولاية الأمر ، فلا يصح من الأمّ والوصي  
بغير إذن خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٤)</sup> ؛ لأنّه<sup>(٥)</sup> كالوكيل ويجوز بالإذن على الأصح .

---

(١) سقطت (ما) في ط .

(٢) في د ، ظ : (إيجاب) .

(٣) لم يرد في ط : (أو فوضت . . . ) .

(٤) ذهب الحنفية إلى أن الوصي يملك الإيصاء بناء على أن الإيصاء خلافه بعد الموت .  
انظر : تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/٢٩٣) .

(٥) في ت : (فيه) .



### الثالثُ : الوصيُّ :

[١٩٥/ن] / وشرطُ التَّكْلِيفِ، والحريَّةُ، والعدالةُ، والاهتداءُ إلى ما فوض إليه، والإسلامُ إن كان المولى عليه مسلماً.

#### فروع :

الأول : لو أوصى إلى مدبره صحَّ على الأظهر نظراً إلى حال الموتِ، وجَوَّزَ أبو حنيفة (رضي الله عنه) تفويضها إلى عبده إذا كانت الورثةُ أولاده الصغار<sup>(١)</sup>.

الثاني : لو فسَّقَ انْعَزَلَ ولم يُعَدَّ بَعْدَ التوبة<sup>(٢)</sup> وصيّاً، وكذا القاضي على الأظهر، بخلاف الأب؛ فإنَّ ولايته ذاتيةٌ، وكذا لو جُنَّ ثم أفاقا على الأظهر.

الثالثُ : لو عجز عن الحساب ينصب القاضي من يحسب له ولم ينْعَزَلَ؛ لأنَّ أصلَ الفرضِ باقٍ، ويجوزُ التفويضُ إلى الأعمى على الأظهر؛ لأنَّه يقدر على الضبطِ والتصرفِ بالتوكيلِ.

الرابعُ : التفويضُ إلى الأمِّ أولى لمزيدِ شفقتها. وقيل : هي وليَّةٌ بعد الأبِ والجدِّ في المالِ؛ لأنَّها أحدُ الأصلين.

#### الرابع<sup>(٣)</sup> : في الموصى به :

وهي تصرفاتٌ ماليةٌ يتولاها القاضي لولا الوصيُّ ولا يجوزُ الإيضاءُ في تزويجِ الأولادِ خلافاً لمالك<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ تفويضه إلى مَنْ يختصُّ بقرابةٍ أو مزيدٍ

---

(١) انظر في تفصيل هذه المسألة : شرح العناية مع تكملة الفتح (٨/٤٩٢)، والبحر الرائق (٨/٥٢٤).

(٢) في ق : (ولم يعد بالتوبة).

(٣) في د : (الثالث) سهواً.

(٤) قال مالك : يجوزُ الإيضاءُ في تزويجِ الأولادِ ويقدم الوصي على العاصب حتى أن =

نظر واجتهاد أولى، ولا تجوز الوصية في أمر الأطفال بحضور الجد؛ إذ الولاية بعده له بخلاف الوصية في قضاء الدين وتنفيذ الوصية.

#### الخامس: في أحكامها:

وهي تسليط الوصي على ما دلّ عليه التفويض لفظاً أو عرفاً، فلو أوصى إلى اثنين معاً، أو بالترتيب ولم يُصرّح بعزل الأول لم يستقلا إلا إذا صرّح به، فإن تنازعا عيّن الحاكم ما رآه، وجواز العقد كما في الوكالة. وتصديق الوصي في الإنفاق لعسر البينة لا الردّ على المولى عليه لأنّه لم يَأْتَمَنَّهُ.



---

= من قال: فلان وصيي يعم كل شيء حتى تزويج بناته البالغات بإذنهن وكذا الصغيرة إذا خاف عليها الفساد في مالها أو حالها، وكذا بنيه الصغار، ولو عين الموصي الزوج بنته أو أمر الوصي بالإجبار فله الحق حينئذ في تزويجها ولو بغير إذنهما. راجع: الخرشي وحاشية العدوي (١٩١/٨)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/٤٥١).

## كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

قال الله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال (عليه السلام): «أَدُّ الْأَمَانَةِ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»<sup>(٢)</sup>.

الوديعة: توكيلٌ بحفظِ المالِ. وقد يقال: للمودع.

/ وَسُنَّ قَبُولُهُ لِلْوَائِقِ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ، الْقَادِرِ عَلَى حِفْظِهِ. [١٩٦/ن]

وتعتبرُ فيها شرائطُ الوكالةِ، فلو أودعه صبيٌّ ضَمِنَ، ولو أودَعَ صَبِيًّا فَأَتْلَفَهُ ضَمِنَ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ سَلَطَهُ عَلَى الْحِفْظِ دُونَ الْإِتْلَافِ.

---

(١) الآية (٢٨٣) — سورة البقرة).

(٢) حديث: «أَدُّ الْأَمَانَةِ...»، رواه أبو داود والترمذي، والدارمي والحاكم وأحمد والدارقطني والبيهقي، وصححه الحاكم وابن السكن، وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت. وقال ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وأقر الحافظ المنذري تحسينه. قال الشوكاني: لا يخفى أن وروده بهذه الطرق المتعددة مع تصحيح بعض الأئمة المعتبرين له يجعل الحديث منتزهاً للاحتجاج.

انظر: الترمذي بشرح تحفة الأحوذى (٤/٤٧٩ — ٤٨١)، والدارمي (٢/١٧٨)، وأحمد (٣/٤١٤)، والسنن الكبرى (٦/٨٨)، والدارقطني (٣/٣٥)، وراجع: التلخيص الحبير (٣/٩٧)، ونصب الراية (٤/١١٩)، ونيل الأوطار (٧/٤٨).

وحكمُها: التسليطُ على الحفظِ، والأمانةُ ما لم يَحُنْ .  
ولها أسبابٌ<sup>(١)</sup> :

## الأولُ:

أن يودَعَ غيره بغيرِ إذنيه، لا أن يستعينَ بالحفظِ، أو النقلِ ولو كانَ قاضياً على الأظهرِ؛ إذ لم يَرْضَ<sup>(٢)</sup> به المالكُ ولا ضرورةً، فإن أرادَ السَّفَرَ وَغَابَ المالكُ ونائبُهُ سَلَّمَ إليه، وعليه قبولُهُ على الأظهرِ؛ لأنَّه نائبٌ [عن]<sup>(٣)</sup> كلِّ غائبٍ، فإن لم يجدْهُ فإلى أمينٍ؛ لأنَّه (عليه السلام): «لما أرادَ الهجرةَ سَلَّمَ الودائعَ إلى أُمِّ أَيْمَنَ<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>، أو دَفِنَ بإعلامِ أمينٍ

---

(١) أي لخيانة الأمانة أسباب، جاء في الروضة (٣٢٧/٦): (الحكم الثاني: أنها أمانة، فلا يضمن إلا عند التقصير، وأسباب التقصير تسعة)، ثم ذكر ما ذكر هنا مع زيادات.

(٢) في ط: (يوصي) ولعلها مصحفة.

(٣) الزيادة لم ترد في ط، د، ق.

(٤) هي بركة بنت ثعلبة أم أَيْمَنَ مولاة النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وحاضنته. وكان يقول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «أم أَيْمَنَ أُمِّي بعد أُمِّي» تزوجها زيد بن حارثة، شهدت أحداً وكانت تسقي الماء وتداوي الجرحى، وشهدت خير، توفيت بعد وفاة الرسول بخمسة أشهر. وقيل: في خلافة عثمان. قال النووي: وهذا منكر.

انظر: أسد الغابة (٣٠٣/٧)، والإصابة (١٦٩/٨ - ١٧٣)، وطبقات ابن سعد (٢٢٣/٨ - ٢٢٦)، وتهذيب الأسماء (ق١/٢/٣٥٧).

(٥) ما ذكره المصنف من أن الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) «سلم الودائع إلى أم أَيْمَنَ»، ذكره ابن قدامة أيضاً في المغني (٣٨٢/٦)، لكنني لم أجده في أهم كتب السيرة والحديث، بل تصرّح بأنه لم يتخلف معه بمكة عدا من حبس، أو فتن إلاّ علي بن أبي طالب يسلم الودائع الموجودة عند الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إلى أصحابها وإلاّ أبو بكر حيث صاحبه في الطريق، كما أنه لم تذكر الكتب التي =

يسكنُ ثمة<sup>(١)</sup>، فإنْ فَقَدَهُ استصحَبَ كما إذا وَقَعَ حَرْقٌ أو غَرْقٌ<sup>(٢)</sup>.

الثاني:

أَنْ تحضره الوفاةُ ولم يوص به بحيثُ يَتميزُ عن أمواله ولم يشهدْ عليه<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهُ تَضِييعٌ إِلَّا إذا ماتَ فجأةً.

الثالثُ:

النقلُ إلى حرزٍ دونَه كما إذا نُقِلَ من قريةٍ أهلةٌ إلى غيرها وإنْ لم يكنْ بينهما مسافةٌ تسمَّى سفرًا، فإنْ نُقِلَ إلى مثله، أو أَمِنَ منه جازَ بشرطِ سلامةِ العاقبةِ، فإنْ تَلَفَ بانهدامٍ أو سرقةٍ ضَمِنَ، وإنْ ماتَ فلا.

فرعان:

الأولُ: لو نَهَى عنه عندَ الضرورةِ استحبَّ نقلُهُ؛ لَأَنَّ التضييعَ مكروهٌ، وصدَّقَ فيها إنْ ظَهَرَ سببها.

الثاني: لو نُقِلَ مِنْ ظَرْفٍ إِلَى ظَرْفٍ لِلْمُودَعِ فلا ضَمانَ إِلَّا إذا حَلَّ القُفْلُ أو فَضَّ الختمَ، وإنْ كانَ له فهو كالنقلِ من بيتٍ [إلى]<sup>(٤)</sup> آخر.

---

= ترجمت لأم أيمن — كأسد الغابة والإصابة وطبقات ابن سعد وتهذيب الأسماء — بأن الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سَلَّمَ الودائعَ إليها، والله أعلم.

راجع المصادر المذكورة في الفقرة السابقة وانظر: سيرة ابن هشام مع شرحه روض الأنف (٤/١٨٢)، وسيرة ابن كثير (٢/٢٢٧، ٢٣٤)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٣/٣٣٨)، والاكتفاء في المغازي (١/٤٤٣)، والتلخيص الحبير (٣/٩٧، ٩٨).

(١) في ت: (ثم).

(٢) في ت: (وغرق).

(٣) في ق زيادة: (ضمن)، ولا حاجة إليها؛ لأن الموضوع حول أسباب الضمان.

(٤) الزيادة من ت، ظ، ق، ط.

## الرابع:

أَنْ لَا يَدْفَعَ الْمَهْلَكَ كَأَنْ تَرَكَ نَشْرَ الْخَزِّ وَلُبْسَهُ [بالحاجة] <sup>(١)</sup> لدفع الدود وعلف الدابة، فَإِنْ تركه بِإِذْنِهِ أَثِمَ وَلَمْ يَضْمَنْ، فَإِنْ غَابَ الْمَالِكُ رَاجَعَ الْحَاكِمُ لِيَسْتَقْرَضَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> أَوْ يَبِيعَ مِنْهُ مَا يَنْفِقُ عَلَى الْبَاقِي، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَّ هُوَ بِالْإِشْهَادِ.

فرع: لو أخرج الدابة للسقي والطريق آمِنٌ، أَوْ أَمَرَ غَلَامَهُ بِالْعَلْفِ لَمْ [١٩٧/ن] يَضْمَنْ وَإِنْ أَمَكْنَ سَقِيَهُ فِي الْمَنْزِلِ أَوْ كَانَ يَبَاشِرُ الْعَلْفَ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لَا طَرَادِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ.

## الخامس:

الانْتِفَاعُ مِثْلُ أَنْ يَرْكَبَ الدَابَّةَ لَا الْجُمُوحَ، أَوْ أَخْرَجَ لِيَرْكَبَ، أَوْ لِبَسِ الثَّوبَ، أَوْ أَخَذَ دَرَاهِمًا لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَصْرِفْ خِلَافًا <sup>(٣)</sup> لَهُ أَوْ فَضَّ الْخَتَمَ؛ فَإِنَّهُ يُعَدُّ خِيَانَةً، بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَّ الْعَقْدَ وَأَعَادَهُ، أَوْ نَوَى إِخْرَاجَ الدَابَّةِ، أَوْ أَخَذَ الدَّرَاهِمَ وَلَمْ يَفْعَلْ، بِخِلَافِ الْمَلْتَقِطِ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِنَّهُ أَمِينٌ بِالنِّيَّةِ فَيَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهَا <sup>(٤)</sup>.

فرع: الخيانة في البعض لا تضمن الباقي إلا إذا كان متصلاً به كما لو

---

(١) الزيادة لم ترد في د.

(٢) في د: (منه).

(٣) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث قال بعدم جواز الانتفاع بالوديعة إلا بإذن صاحبها، فلو استعملها بغير إذنها ضمن.

انظر: العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (٧١/٢)، وشرح العناية مع تكملة الفتوح (٩٢/٨)، والبحر الرائق (٢٧٣/٧).

(٤) في د: (بغيره). وفي ق: (بتغييرها).

قَطَعَ ذِرَاعاً مِنْ ثَوْبٍ وَكَانَتْ الْخِيَانَةُ عَمداً عَلَى الْأَظْهَرِ، فَلَوْ أَخَذَ دَرهماً وَرَدَّهُ إِلَى الْكَيْسِ لَمْ يَبِرْأ وَلَمْ يَضْمَنْ الْبَاقِي عَلَى الْأَظْهَرِ؛ إِذْ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ رَدَّ بَدَلَهُ، أَوْ خَلَطَ أَحَدَ كَيْسِيهِ بِالْآخَرِ [عَلَى الْأَظْهَرِ] <sup>(١)</sup>.

#### السادسُ:

أَنْ يَعْدَلَ عَنْ أَمْرِهِ فِيضِيعَ بِهِ كَأَنْ رَقَدَ عَلَى الصَّنْدُوقِ بِنَهْبِهِ فَانْكَسَرَ، لَا إِنْ سَرَقَ مَا فِيهِ، أَوْ سَلَّمَ دَرهماً لِيَرْبِطَهُ فِي الْكُمِّ فَأَمْسَكَهُ فِي يَدِهِ وَضَاعَ لَا إِنْ غَضِبَ، إِذْ الْيَدُ حَرَزُ فِي هَذِهِ الْحَالِ <sup>(٢)</sup>، وَلَوْ أَمْرُهُ بِأَنْ يُمْسِكَ فَرَبَطَ فَبِالْعَكْسِ، وَلَوْ رَبَطَ وَأَخَذَ الطَّرَارَ فَإِنْ جَعَلَ خِيطَ الرِّبْطِ خَارِجاً ضَمِنَ، لِأَنَّهُ إِغْرَاءٌ لِلطَّرَارِ، وَإِنْ جَعَلَهُ دَاخِلاً فَلَا، وَإِنْ ضَاعَ بِالْإِسْتِرْسَالِ فَبِالْعَكْسِ، وَلَوْ قَالَ: ضَعُ فِي الْبَيْتِ وَتَوَقَّفَ بِغَيْرِ عَذْرِ ضَمِنَ.

#### السابعُ:

التَضِيعُ بِأَنْ يَضَعَ فِي مَضِيعَةٍ، أَوْ ضَيَّعَ نَاسِياً، أَوْ سَلَّمَ إِلَى الظَّالِمِ مَكْرَهاً عَلَى الْأَظْهَرِ.

#### الثامنُ:

الْجُحُودُ مَعَ الْمَالِكِ، وَالتَّأْخِيرُ فِي التَّخْلِيَةِ بِلا عَذْرِ.

#### فرعان:

الأولُ: لَوْ قَالَ: مَا أَوْدَعْتَنِي فَبَيَّنَ الْمَالِكُ ثُمَّ ادَّعَى الرَّدَّ، أَوْ التَّلَفَ لَمْ يَصَدَّقْ لَكِنْ تَسْمَعُ بَيْنَهُ لَوْ أَوَّلَ إِنْكَارَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَلَوْ قَالَ: لَيْسَ لَكَ عِنْدِي

(١) الزيادة من ظ، ط.

(٢) في ت، ظ، ق، ط: (أحرز). وفي ق: (... الحالة).

شيء، أو لا يلزمني تسليمه، ثم ادعى الرد، أو التلف صدق؛ لأنه بيان الأول.

الثاني: لو ادعى اثنان وديعة عنده فقال: هي<sup>(١)</sup> لأحدهما ونسيته فإن صدّقه، أو حلف / لم يضمن على المذهب وتكون الخصومة بينهما في مال [١٩٨/ن] هو في يد ثالث؛ إذ لم يثبت لأحدهما يد. وقيل: فيما هو في أيديهما، فإن نكل وحلفا أخذ<sup>(٢)</sup> منه العين أو قيمتها<sup>(٣)</sup> واقتسما.

تنبيه:

صدق الأمين في الرد على من ائتمنه فيبين وارث المودع إن ادعى الرد على المالك والمودع إن ادعى الرد على وارث المالك، أو وكيله [والله أعلم بالصواب]<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) في د: (هو).

(٢) في د: (أخذ).

(٣) في د: (أو قيمته).

(٤) الزيادة لم ترد في ظ، وفي ق زيادة أخرى: (وإليه المرجع والمآب، ثم ربع البيوع وشرعنا في ربع النكاح، والمسؤول من الله التوفيق إلى إتمام).





## كِتَابُ النِّكَاحِ

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾<sup>(٢)</sup>،  
وقوله (عليه السلام): «تَنَاقَحُوا تَكْثُرُوا؛ فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
وَلَوْ بِالسَّقَطِ»<sup>(٣)</sup>.

[وفيه أبواب]<sup>(٤)</sup>:

(١) سقطت (وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى) من ق.

(٢) الآية (٣ — من سورة النساء).

(٣) حديث: «تَنَاقَحُوا...»، أخرجه صاحب مسند الفردوس، وفي إسناده ضعف،  
وذكره البيهقي عن الشافعي بلاغاً. قال الحافظ ابن حجر: وفي الباب عن  
أبي أمامة أخرجه البيهقي، وعن أنس صححه ابن حبان، وعن حرمة بن النعمان  
أخرجه الدارقطني في المؤتلف وأخرجه الحاكم بسند فيه ضعف. وأخرجه الهيثمي  
في مجمع الزوائد، وفي الباب أحاديث بلفظ: «تزوجوا الولود الودود»، فإنني مكاثرت  
بكم الأمم»، رواه أبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه.

انظر: مسند أحمد (١٧٢/٢، ٤١٢/٥)، وسنن أبي داود مع العون (٤٧/٦)،  
والنسائي (٥٤/٦)، وابن ماجه (٥٩٢/١)، وموارد الظمان (حديث رقم ١٢٢٨،  
١٢٢٩)، ومجمع الزوائد (١٠/٣، ٢٥٣/٤)، والتلخيص الحبير (١١٥/٣)،  
(١١٦).

(٤) هذه الزيادة من ق.

## الباب الأول

### في مقدماته

الأولى: في بيان خصائص النبي (صلى الله عليه وسلم) <sup>(١)</sup>.

وهي: واجبات، ومُحرّمات، ومباحات.

أما الأولى <sup>(٢)</sup>: فالضحى؛ لقوله (عليه السلام): «كُتِبَ عليّ ركعتا الضحى وهما لكم سنة» <sup>(٣)</sup>.

والأضحى، والوتر، والسواك؛ لقوله (عليه السلام): «كُتِبَ عليّ ثلاث لم تكتب عليكم — الأضحى والوتر والسواك» <sup>(٤)</sup>.

---

(١) ذكر المؤلف رحمه الله في المقدمة الأولى خصائصه (صلى الله عليه وسلم) بصورة عامة من باب التغليب، مع التنبيه إلى سُنَّته (صلى الله عليه وسلم)، ومنها خصوصيته (صلى الله عليه وسلم) في النكاح وما يتعلّق به من الزيادات على أربع، وغيرها كما سيأتي ص ١٣٧ — ١٣٩.

(٢) في د: (فالأولى).

(٣) حديث: «كتب...»، رواه أحمد، قال ابن حجر: وإسناده ضعيف من أجل جابر الجعفي، ورواه أبو يعلى والبخاري وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد.  
انظر: مسند أحمد (٢٣١/١)، ومجمع الزوائد (٢٨٤/٨)، والتلخيص الحبير (١١٨/٣).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: لم أجده هكذا، لكن رواه الحاكم والدارقطني والبيهقي بلفظ: «ثلاث هن على فرائض، ولكم تطوع النحر، والوتر، وركعتا الضحى»، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، وأما السواك فورد في حديث: «ثلاث هن على فريضة ولكم سنة: الوتر، والسواك، وقيام الليل»، قال الحافظ: وهو واه جداً لا يجوز الاحتجاج به، ويمكن أن يستدل لوجوبه عليه بحديث عبد الله بن حنظلة: «أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر بالوضوء لكل صلاة. فلما شق عليه ذلك أمر بالسواك لكل صلاة»، وإسناده حسن. قال ابن حجر: =

والتهجد؛ لقوله تعالى: ﴿ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾<sup>(١)</sup>.

والمشاورة؛ لقوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد حُمِلَ على

الندب.

وتخييرُ نسائه بينه وبين زينة الدنيا؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا زَوْجَكَ . . . ﴾

الآية<sup>(٣)</sup>.

وطلاق من رغب عنه، وإلا لم يُفَدَّ التخيير.

وإمساكُ الراغبة فيه على وجه؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَيْنَ مَنْ

أَزْوَاجَ ﴾<sup>(٤)</sup>، وطلاق مرغوبته على الزوج؛ لقصة زيد<sup>(٥)</sup>.

---

= الأدلة ظاهرة في الصحيحين على عدم وجوب الضحي عليه.

انظر: مسند أحمد (٢٣١/١)، وسنن الدارقطني (٢١/٢)، ومجمع الزوائد

(٨/٢٦٤)، والتلخيص الحبير (٣/١١٨ - ١٢١).

(١) الآية (٧٩ - من سورة الإسراء). ونافلة - أي: زيادة على الفرائض. التلخيص

الحبير (٣/١١٩).

(٢) جزء من آية (١٥٩ - سورة آل عمران).

(٣) ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّيُّ قُلْ لَا زَوْجَكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أُمْتَعْتَكُمْ

وَأَسْرَحْتُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ الآية (٢٨ - من سورة الأحزاب).

(٤) جزء من آية (٥٢ - سورة الأحزاب).

(٥) هو: زيد بن حارثة بن شراحيل - أو شرحبيل - الكلبي، اشترته خديجة فوهبته

للنبي (صلى الله عليه وسلم) وأعتقه. أمّره على غزوة مؤتة، واستشهد فيها سنة

(٨هـ)، وألف هشام الكلبي كتاباً في أخباره.

انظر ترجمته في: الإصابة (١/٥٦٣)، وصفة الصفوة (١/١٤٧)، والروض الأنف

(١/١٦٤)، وتهذيب الأسماء (ق ١/١/٢٠٢)، والأعلام (٣/٩٦).

وقصة زيد على هذا الوجه الذي ذكره المصنف أوردها الطبري عن يونس، عن =

= ابن وهب عن ابن زيد قال : خرج رسول الله يوماً يريد زيداً وعلى الباب ستر من شعر فرفعت الريح الستر فانكشف وهي في حجرتها حاسرة ، فوقع إعجابها في قلب النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : سبحان الله ، فذكرت ذلك لزيد فكرهها ، فجاء النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : يا رسول الله أريد أن أفارق صاحبتي . . . فقال الرسول : أمسك عليك زوجك . . . . . وهذه الرواية لا تصح سنداً حيث بعض روايتها من الضعفاء ، ولا معنى إذ لا يليق هذا مع عصمة الرسول وموقع الرسول كقدوة ، كما أنها لا تذكرها الكتب المعتمدة من السنة ، فقد أخرج أحمد والبخاري والترمذي وابن منذر والحاكم وابن مردويه والبيهقي عن أنس قال : جاء زيد يشكو زينب إلى رسول الله ، وفي بعض الروايات : « يشكو منها لتعاطفها عليه » . أما قضية الإعجاب فحاشا للرسول أن يطمع أو يرغب في امرأة لا تزال في حبال آخر . كما أنها مخالفة للواقع ، فزينب بنت عمه الرسول (صلى الله عليه وسلم) (وتدخل على الرسول قبل آيات الحجاب فهل يعقل أنه لم يرها إلا هذه المرة ، كما أنها مخالفة لما ورد بطرق صحيحة من أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) هو الذي خطبها لفتاه زيد فاستنكفت وقالت : أنا خير منه حسباً ، وكانت امرأة فيها حدة فنزل قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مِؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ الآية (٣٦ - الأحزاب) . وعلى هذا ، فالقصة الصحيحة المأخوذة من القرآن الكريم نفسه ، ومن الكتب الصحاح - دون الالتفات إلى الإسرائيليات والإفتراءات - هي أن الإسلام قد أبطل - ضمن ما أبطله - ركيزتين أساسيتين من أهم ركائز الجاهلية وهما : أولاً : العصبية الجاهلية القائمة على الفخر بالأنساب والتعالي والتعاطف بها وعدم السماح لمن هو أدنى أن يختلط مع من هو أعلى منه . فأراد النبي هدمها من أساسها ، وتجسيد الأخوة والمساواة الإسلامية وإظهار الميزان الجديد وهو ميزان التقوى - وهو أيضاً عند الله تعالى لا يطلع عليه أحد ، فإذا فلا تفاخر على الإطلاق - أراد الرسول الكريم أن يزيل كل هذه الآثار لهذه النزعة الجاهلية فذهب بنفسه وخطب بنت عمته زينب إلى زيد الذي كان عبداً فعتق - فرفضت زينب -

ولها حق الرفض الذي أعطاه إياها الإسلام — لكن لما كان يتعلق به تشريع عظيم وإبطال لهذه النزعة الجاهلية . . . نزل وحي من السماء: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

فالأمر إذاً ليس مجرد تزويج، بل هو تشريع أساسي، ولهذا نزل به الوحي من السماء. فالتطبيق العملي الذي أجراه الرسول على أقاربه كان في غاية الروعة، حيث زوّج من هي في القمة — بنت عمّة الرسول صاحبة النسب الرفيع — إلى من هو أدنى في عرف الجاهلية وهو العبد.

ثم بعد هذا الزواج كان من الطبيعي أن يحصل سوء التفاهم وعدم الانسجام بينهما، شأنهما في ذلك شأن الغير، فكان يأتي إلى الرسول يشكو إليه أمر زينب كما في البخاري وغيره، لكن الرسول كان يقول له: أمسك عليك زوجك واتق الله. فما كان لزيد أن يرفض أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم)، فبين الله تعالى لرسوله أنه ليس له أن يجبر زيدا على الإمساك، ولا سيما كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) يعرف بأن زينب لم تكن ترضى بهذا الزواج لو لم يكن نزل به أمر من السماء. فبعد أن خضعت زينب لأمر السماء وأدت العملية دورها في عدم النظر إلى الأنساب، وطبقت بالفعل، فكلّا الزوجين حر فيما يراه مناسباً لهما.

ثم قضى زيد حاجته منها وطلقها، فأراد النبي (صلى الله عليه وسلم) بعد ذلك أن يجبر خاطرها، حيث هو الذي أمر بالزواج منه فوقع في قلبه أن يتزوجها، لكنه كان يحسب ألف حساب لمقالات الناس بأن يقولوا تزوج محمد مطلقة متبناه، حيث كان قد تبني زيدا منذ الصغر حتى كان يسمى — كما في البخاري — زيد بن محمد. فاختار الله نبيه نفسه لهدم الركيزة الثانية من الركائز الجاهلية وهي التبني، فقد كانت العرب يجعلون للمتبني جميع أحكام الابن من بينها عدم جواز زواج مطلقة.

قال الحافظ في الفتح: «وأراد الله تعالى إبطال ما كان أهل الجاهلية عليه من أحكام التبني بأمر لا تجد أبلف في الإبطال منه، وهو تزوج امرأة الذي يدعى ابناً له، ووقع ذلك من إمام المسلمين ليكون أدعى لقبولهم».

## وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَالزَّكَاةُ، وَالصَّدَقَةُ، فَإِنَّهُمَا تُنْبِئَانِ عَنْ ذَلِكَ الْآخِذِ<sup>(١)</sup>.

= وهذا ما تصرّح به الآية: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾، فعَلَّ البارِي هذا التزويج فقال: ﴿لِيَكُنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ الآية (٣٧ - الأحزاب)، ثم أكد هذا الجانب فقال: «ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين» للرد على من يقول: إن محمداً تزوج مطلقة ابنه، بعد أن نفى الله تعالى عموماً فقال: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَائَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ...﴾، فالآيات وسياقها بل السورة من بدايتها إلى نهايتها تدور حول هذه المعاني، ولا تشير لا من قريب ولا من بعيد إلى أن طلاق زيد لزينب كان لأجل رغبة الرسول في زينب، مع أنه والحمد لله - لم يرد ذكر هذه الرغبة، ولا إعجابه بها في الكتب الصحيحة، وإنما ورد عن اشتهروا بذكر الإسرائيليات بدافع أو عن بساطة وحسن نية.

والخلاصة: أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) زَوَّجَ زَيْنَبَ مِنْ زَيْدٍ لِحِكْمَةٍ تَشْرِيعِيَّةٍ، وَهِيَ إِبْطَالُ التَّفَاخُرِ، وَالْعَصِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَنَزْعَةُ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. ثُمَّ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا زَيْدٌ عَنْ رَغْبَتِهِ، وَانْتَهَتْ عِدَّتُهَا زَوَّجَهَا الْبَارِي تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ لِإِزَالَةِ آثَارِ جَاهِلِيَّةٍ أُخْرَى لِلتَّبْنِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

انظر لتحقيق هذه القصة: تفسير الطبري (٩/٢٢ - ١١)، وتفسير النيسابوري بهامش الطبري (١٢/٢٢ - ١٤)، والدر المنثور (٥/٢٠٠ - ٢٠٥)، وراجع: صحيح البخاري مع فتح البارِي (٨/٥٢٣ - ٥٢٤، ١٣/٤٠٣ - ٤١٠)، وصحيح مسلم (٢/١٠٤٨)، والترمذي مع تحفة الأحوذِي (٩/٦٩ - ٧٦)، والنسائي (٦/٥٢)، ومسنند أحمد (٣/١٤٩، ١٩٥)، وسيرة ابن هشام (ص ١٠٠٤)، وطبقات ابن سعد (٨/٧١، ١٥٧).

(١) فالرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَانَ لَا يَقْبَلُ الزَّكَاةَ وَلَا الصَّدَقَةَ، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ أَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

راجع: صحيح البخاري مع الفتح (٣/٣٥٠، ٣٥٤)، وصحيح مسلم (٢/١٥٤)، وأبا داود مع العون (٨/٢٠٨)، والترمذي مع التحفة (٣/٣٢٣)، والنسائي (٧/١٢٢).

وكان لا يأكلُ الثُّومَ والكُراثُ<sup>(١)</sup> وقال: «لا آكل متكئاً»<sup>(٢)</sup>، فقليل: كان ذلك للحرمة، وقيل: للتنزه. وإمسأك كارهته؛ لقصة المستعيذة<sup>(٣)</sup>.

(١) روى البخاري ومسلم وغيرهما النهي عن أكل الثوم والبصل والكراث لمن أراد حضور المساجد، وروى مسلم عن أبي سعيد قال: قال الناس: حرمت — أي: الثوم — فقال النبي: «أيها الناس إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها».

قال الحافظ: وظاهر الأحاديث أن أكل ذلك لم يكن بحرام عليه على الإطلاق. بل في أبي داود والنسائي أن آخر طعام أكله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) طعام فيه بصل. زاد البيهقي: أنه كان مشوياً في قدر، ويؤيده حديث ابن عمر عند مسلم: «فمن أكلهما فليمتهما طبخاً» ولأبي داود والترمذي بلفظ: «نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخاً».

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٢/٣٣٩، ٩/٥٧٥)، ومسلم (١/٣٩٣ — ٣٩٧)، وأبي داود مع العون (١٠/٣٠٤)، والترمذي مع التحفة (٥/٥٢٥)، والدارمي (٢/٢٨)، والموطأ (ص٣٧)، وأحمد (٤/١٩٤)، والتلخيص الحبير (٣/١٢٤ — ١٢٥).

(٢) حديث: «لا آكل متكئاً»، أخرجه البخاري وأصحاب السنن. انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٩/٥٤٠)، وأبا داود مع العون (١٠/٢٤٣)، والترمذي مع التحفة (٥/٥٥٧)، وابن ماجه (٢/١٠٨٦)، والدارمي (٢/٣٢)، وأحمد (٤/٣٠٨، ٣٠٩)، والتلخيص الحبير (٣/١٢٥).

(٣) وقصة المستعيذة كما في البخاري: أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك، فقال لها: «لقد عذت بعظيم، الحقّي بأهلك».

واختلف في اسمها، فقليل اسمها: أسماء بنت نعمان بن الحارث، وقيل: أسماء بنت أبي الجون الأسود بن شراحيل الكندي. وقيل: بتعدد المستعيذة. وقال =



ونكاح الكتابية على الأظهر؛ لأنها تكرهه غالباً، والأمة ولو لم يجد حرة؛ لقوة تقواه.

[١٩٩/ن] وأما الثالثة: / فالوصال؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) «نهى عنه، فقليل له: إِنَّكَ تُوَاصلُ، فقال: لست كأحدكم؛ أبيت عند ربِّي يُطعمني ويسقيني»<sup>(١)</sup>.

وصفي المغنم<sup>(٢)</sup> وكانت من صفاياه صفيّة بنت حبي<sup>(٣)</sup>.  
والاستبدال بخمس الخمس وأربعة أخماس الفيء ودخول مكة بغير

= النووي وابن حجر: والصحيح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل كما ورد اسمها في البخاري عن سهل وأبي أسيد.  
انظر لتفصيل ذلك: صحيح البخاري مع الفتح (٣٥٦/٩، ٣٦١)، والتلخيص الحبير (١٣١/٣)، وطبقات ابن سعد (١٠٢/٨، ١٤١، ١٤٣)، والاستيعاب (٤/ت ١٧٨٧)، وأسد الغابة (١٦/٧ - ١٨)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٣٧٢).

(١) حديث: «الوصال» متفق عليه، سبق تخريجه في كتاب الصوم.  
(٢) المراد بصفي المغنم: ما كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) يختاره من الغنيمة قبل القسمة، وقد ورد فيه أحاديث كثيرة أوردها السيوطي في الخصائص (٢/٢٤١، ٢٤٢)، وانظر الحديث في: مسند الشافعي (ص ٨٥)، وسنن أبي داود مع العون (٨/١٨٠)، والنسائي (٧/١٢١)، والبيهقي (٧/٥٥، ٢٣٢)، والتلخيص الحبير (٣/١٣٣).

(٣) هي صفيّة بنت حبي بن أخطب، كانت من ذوات الشرف في الجاهلية، وتدين باليهودية. أسلمت يوم خيبر وتزوجها الرسول (صلى الله عليه وسلم) لها في كتب السنة (١٠) أحاديث. توفيت سنة (٥٢هـ) ودفنت بالبقيع.  
انظر: طبقات ابن سعد (٨/٨)، وصفة الصفوة (٢/٧٢)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢ - ٣٤٨)، والأعلام (٣/٢٩٦).

إحرام، وجعل ميراثه صدقة؛ لقوله (عليه السلام): «إنا معشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة»<sup>(١)</sup>، وأن يشهد ويقبل ويحكم لنفسه لعدم الريبة<sup>(٢)</sup>، والنكاح بالهبة؛ لظاهر الآية<sup>(٣)</sup> وبلا مهر وولي وشهود على الأظهر<sup>(٤)</sup>، والزيادة على أربع<sup>(٥)</sup>.

(١) حديث: «إنا معشر...»، رواه الشيخان وغيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٦/١٩٧)، ومسلم (٣/١٣٧٨)، وأبي داود مع العون (٨/١٨٢ - ٢٠١)، والترمذي مع التحفة (٥/٢٣٤)، والنسائي (٧/١٢٠)، والموطأ (ص ٦١٤)، وأحمد (١/٤، ٦، ٩، ١٠، ٢٥، ٢/٤٦٣).

(٢) في ق: (وعدم الريبة).

(٣) والآية: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ جزء من آية (٥٠ - الأحزاب). قال الشافعي: «خاصلة بهبة ولا مهر، فاعلم أنها للنبي دون المؤمنين».

انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/١٩٩)، والأم (٥/٥١، ٥٢).

(٤) راجع لاختصاص الرسول (صلى الله عليه وسلم) بجواز النكاح بلا مهر: الخصائص للسيوطي (٢/٢٤٦)، والأحكام للشافعي (١/١٩٩)، والأم (٥/٥١، ٥٢)، ونصب الراية (٣/١٩٩)، ونيل الأوطار (٦/١٤٥)، والسمط السمين (ص ١٢٣، ١٢٤)، ومسند الشافعي (ص ٨٥)، والمستدرک (٣/٤٩، ٤/٣٣).

(٥) وكان يجوز للرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يتزوج بأكثر من أربع حتى توفي عن تسع نسوة. قال ابن حجر: وهو أمر مشهور. والحكمة في جواز ذلك كثيرة منها: نقل الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال. ونقل محاسنه الباطنة ومنها: إزالة أوهام الكفار في كونه ساحراً حيث يتطلع على أحواله الباطنة أكبر عدد ممكن. ومنها: التجسيد والتطبيق العملي لبعض الأحكام كزواجه بزینب، فهو تطبيق عملي لإبطال التبني، وجواز زواج زوجة المتبنى بعد طلاقها. ومنها: تأليف القلوب كتزويج من فقدت زوجها مع كثرة أولادها.

## الثانية: في الترغيب فيه :

سنَّ النكاح لمن تاقَتْ نفسه وَوَجَدَ أهْبَتَهُ والتخلي للعبادة لغيره ؛ لقوله (عليه السلام) : «يا معشرَ الشبابِ مَنْ استطاعَ منكم الباءةَ فليتزوّجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ للبصرِ وأحصنُ للفرجِ ومنْ لم يستطعْ فعليه بالصوم ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجاءٌ»<sup>(١)</sup>.

وُنْدَبَ أَنْ يتزوّجَ : بكراً ، لقوله (عليه السلام) لجابر : «هَلَّا بَكَراً تَلَاعِبُهَا وتلاعبك<sup>(٢)</sup>؟».

ولوداً ؛ لقوله (عليه السلام) : «تَزَوَّجُوا الولودَ الودودَ ؛ فَإِنِّي مَكَاثِرُ بكم الأُمَمَ يَوْمَ القيامةِ»<sup>(٣)</sup>.

---

= انظر: التلخيص الحبير (١٣٧/٣)، ومسند الشافعي (ص ٩٠)، والسنن الكبرى (٥٤/٧).

(١) حديث: «يا معشر...» متفق عليه، ورواه غيرهما أيضاً. والمراد بالباءة مؤن الزواج مع القدرة على الجماع – والوجاء، أي: قاطع.  
انظر: البخاري مع فتح الباري (١٠٦/٩)، ومسلم (١٠١٨/٢)، والنسائي (٤٧/٦)، وابن ماجه (٥٩٢/١)، وأبا داود مع العون (٤٠/٦)، والدارمي (٥٧/٢)، والتلخيص الحبير (١٤٤/٣).

(٢) حديث: «هَلَّا بَكَراً» متفق عليه، ورواه أصحاب السنن وغيرهم.  
انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٢١/٩)، ومسلم (١٠٨٧/٢، ١٠٩٠)، وأبا داود مع العون (٤٤/٦)، والترمذي مع التحفة (٢٢٥/٤)، والنسائي (٥١/٦)، وابن ماجه (٥٩٨/١)، والدارمي (٧٠/٢)، وأحمد (٢٩٤/٣، ٣٠٣، ٣١٤).

(٣) حديث: «تَزَوَّجُوا...»، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد، وصححه ابن حبان.

انظر: سنن أبي داود مع العون (٤٧/٦)، والنسائي (٥٤/٦)، وموارد الظمان رقم =

نسبية؛ لقوله (عليه السلام): «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

بعيدة؛ لقوله (عليه السلام): «لا تنكحوا القرابة القريبة فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِيًا»<sup>(٢)</sup>.

### الثالثة: في النظر إليها:

سُنَّ بعد الرغبة فيها؛ لقوله (عليه السلام): «مَنْ أَرَادَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُوَدَّمَ بَيْنَهُمَا»<sup>(٣)</sup> فيقتصر على وجهها وكفيها، ولا يشترط رضاها خلافاً لمالك<sup>(٤)</sup>؛ فإن رضا الشرع كاف.

---

= (١٢٢٨)، وابن ماجه (٥٩٢/١)، ومسنند أحمد (٤١٢/٥)، والتلخيص الحبير (١١٦/٣).

(١) حديث: «تخيروا لنطفكم»، رواه ابن ماجه والدارقطني. قال الحافظ ابن حجر: مداره على أناس ضعفاء.

انظر: سنن ابن ماجه (٦٣٣/١)، والدارقطني (٢٩٩/٣)، والتلخيص الحبير (١٤٦/٣).

(٢) حديث: «لا تنكحوا...»، قال ابن الصلاح: «لم أجد له أصلاً معتمداً»، قال ابن حجر: وقد وقع في غريب الحديث لابن قتيبة قال: جاء في الحديث: «أغربوا ولا تضووا»، والمراد «أنكحوا في الغرباء ولا تنكحوا في القريب». والمراد ب (ضاوياً)، أي: نحيف الجسم. راجع: التلخيص الحبير (١٤٦/٣).

(٣) حديث: «من أراد...»، رواه الترمذي وحسنه وابن ماجه والنسائي والدارمي وابن حبان عن مغيرة أنه (صلى الله عليه وسلم) قال له: «انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

انظر: الترمذي مع التحفة (٢٠٦/٤)، وابن ماجه (٦٠٠/١)، والنسائي (٥٧/٦)، والدارمي (٥٩/٢)، والتلخيص الحبير (١٤٦/٣).

(٤) قال مالك: إنما يجوز له النظر إذا كان الخطاب يرجو أنها ووليها يجيبانه إلى =

والأصلُ تحريمُ نظر الرجل البالغ أو المراهق<sup>(١)</sup> إلى الأجنبية الحرائر مطلقاً، وإلى ما بين الشَّرة والرُّكبة من الرجال والإماء، والسيدة [٢٠١/ن] ونساء المحارم. وقيل: / إلى ما يبدو منهنَّ حال الخدمة، وإلى الأمر بالشهوة، ونظر المرأة والممسوح إلى ما تحت الإزار من الرجال والنساء، والعمدة في ذلك مَظَنَّةُ الشهوة وخوف الفتنة، وينظر الرجل إلى زوجته وأُمته حتى السَّوأة بكَرِه، وإلى ما عدا الفرج من الصبية.

فرعان:

الأول: يجوزُ النظرُ إلى المُبانِ في المرأة إن لم يتميز كالقلامة والشَّعر لا العضو والعقيصة<sup>(٢)</sup>.

الثاني: يجوزُ النظرُ مطلقاً للحاجة ولمولِّدها إلى السَّوأة، والأظهر أنَّه لا يجوزُ لتحمل شهادة الزنا؛ لأنَّ ستر الفواحش مقصودٌ أيضاً، بل يختصُّ بما لو رآه اتفاقاً.

الرابعة: الخطبةُ:

وهي سنَّة؛ لفعله (عليه السلام)<sup>(٣)</sup> واعتياد الناس إياها، ولتكن بعدَ

= ما سأل مع علمها. فالمشروط عند مالك هو رجاء الاستجابة، وعلم المرأة.

انظر: الخرشني مع حاشية العدوي (٣/١٦٥)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢١٧)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/٢١٥).

(١) في ت، ق بدل «الرجل»: (الفحل)، وبدل «أو»: (و).

(٢) القلامة — بضم القاف — هي المقلومة من طرف الظفر.

والعقيصة للمرأة: الشعر الذي يلوى ويدخل أطرافه في أصوله.

انظر: المصباح (٢/٧٢، ١٧٤).

(٣) وقد دلت أحاديث كثيرة على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) خطب لنفسه ولغيره.

النظر، ويحرم التصريح للمعتدة والتعريض للرجعية، وتجوز للبائنة على الأظهر؛ لقوله (عليه السلام) لفاطمة بنت قيس<sup>(١)</sup>: إذا حللت فأذنيني، فلما حللت قال: أنكحي أسامة<sup>(٢)</sup> فقالت: خطبني أبو جهم<sup>(٣)</sup> ومعاوية<sup>(٤)</sup> فقال

= منها ما رواه البخاري وغيره أنه (صلى الله عليه وسلم) خطب حفصة (٢٠١/٩)، ومنها رواه البخاري أيضاً: هذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جاء ليخطبك (٩٨/١٠)، ومنها ما رواه النسائي وغيره: (خطب رسول الله فاطمة بنت قيس لأسامة) (٥٨/٦).

راجع: التلخيص الحبير (١٥٠/٣).

(١) هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية صحابية من المهاجرات الأول، اجتمع في بيتها أصحاب الشورى بعد مقتل عمر. توفيت سنة (٥٠هـ).  
انظر ترجمتها في: أسد الغابة (٢٣٠/٧)، وتهذيب التهذيب (٤٤٣/١٢)، وطبقات ابن سعد (٢٠٠/٨)، والجمع بين رجال الصحيحين (٦١١/٢)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٣٥٣)، والأعلام (٣٢٩/٥).

(٢) هو: أسامة بن زيد بن حارثة — من كنانة — حب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وابن حبيبه، أمره الرسول قبيل وفاته على كبار الصحابة وهو دون العشرين، ونفذه الصديق. له في كتب الحديث (١٢٨) حديثاً. توفي بالمدينة سنة (٥٤هـ).  
انظر ترجمته في: الإصابة والاستيعاب (٥٧، ٣١/١)، وطبقات ابن سعد (٦١/٤)، وأسد الغابة (٦٤/١)، والبداية والنهاية (٦٧/٨)، وتهذيب الأسماء (١١٣/١).

(٣) هو: عامر (أو عمير أو عبيد) بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي أحد المعمرين، اشترك في بناء الكعبة مرتين: في الجاهلية، وفي عهد ابن الزبير توفي سنة (٧٠هـ) تقريباً.

انظر ترجمته في: نسب قريش (ص ٣٦٩)، وسمط اللآلي (ص ٥٣٩)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٢٠٦)، والأعلام (١٧/٤).

(٤) هو: معاوية بن أبي سفيان: صخر بن حرب الأموي، أسلم يوم الفتح، وشهد =

(عليه السلام): «أَمَّا معاويةٌ فصعلوكٌ لا مالَ لَهُ، وأَمَّا أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه»<sup>(١)</sup>، فاستدلَّ به على جواز الغيبة لمصلحة الغير.

### الخامسة: الحُطْبَةُ عند الخِطْبَةِ والعقد:

لقوله (عليه السلام): «كُلُّ كَلَامٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ»<sup>(٢)</sup> فيخطُبُ العاقدان أو ثالثٌ، فلو صَدَّرَا كلاميهما بها جازاً، ولا يقدح فيه هذا التخلل اليسير<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

= حِينًا. وهو أحد العظماء الفاتحين، ولد سنة (٢٠ق هـ)، وتوفي سنة (٥٩هـ). له (١٦٣) حديثاً.

انظر: أسد الغابة (٢٠٩/٥ - ٢١٢)، والإصابة (٤٣٣/٣)، وتهذيب الأسماء (ق ١٠٢/١ - ١٠٤)، وطبقات ابن سعد (٤٠٦/٧)، والطبري (١٨٠/٦)، وتهذيب التهذيب (٢٠٧/١٠)، والأعلام (١٧٢/٨).

(١) حديث فاطمة بنت قيس هذا رواه مسلم ومالك والشافعي وأحمد وأبو داود، والنسائي وابن ماجه. والمراد بقوله: «فلا يضع عصاه عن عاتقه»، أي: كثير الضرب للنساء، وهذا أصح لوروده في رواية عند مسلم وهي: «وأما أبو جهم فضرَّاب للنساء». وفسره بعض بأنه كثير الأسفار.

راجع: صحيح مسلم (١١١٤/٢)، والموطأ (ص ٣٥٩)، والرسالة (ص ٣١٠)، وأحمد (٣١٢/٦، ٣٢٠، ٤١٢، ٤١٤)، وسنن أبي داود مع العون (٣٧٨/٦ - ٣٨٧)، والنسائي (٦٢/٦)، وابن ماجه (٦٠١/١)، والتلخيص الحبير (١٥١/٣).

(٢) حديث: «كل كلام...»، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعند أبي داود وابن ماجه بلفظ: «كل أمر ذي بال... فهو أقطع».

انظر: مسند أحمد (٢٥٩/٢)، وسنن أبي داود (١٨٤/١٣)، وابن ماجه (٦١٠/١).

(٣) في ط زيادة: (والله أعلم).

## الباب الثاني في شرائطه

/ والنظر في أمور:

[٢٠١/ن]

### الأول:

#### في صورته

وهي الإيجاب والقبول الصريحان من غير تعليق وتأقيت، كزوّجْتُ، وأنكحتُ، وزوّجني على الأظهر، وتزوجتها وقبلتُ نكاحها، أو تزويجها<sup>(١)</sup>، لا قبلتُ وحدهُ على الأظهر؛ لأنّه يحتاجُ إلى الإضمار فيكونُ كالكنياتِ ولا ينعقدُ بها؛ لأنّه مقيّدٌ بالشهادة؛ لقوله (عليه السلام): «لا نكاحَ إلّا بوليٍّ مرشدٍ وشاهدي عدلٍ»<sup>(٢)</sup> والشهود لا يطلعون على النية.

(١) في ق: (تزوجها).

(٢) حديث: «لا نكاح...»، رواه بهذا اللفظ الشافعي والبيهقي وقال: والمحفوظ الموقوف»، لكن رواه أحمد والدارقطني، والطبراني، والبيهقي بدون لفظ «مرشد». وفي إسناده عبد الله بن محرر وهو متروك، ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلًا. وأما بلفظ «لا نكاح إلّا بولي» — أي: بدون: «وشاهدي عدل»، فرواه أحمد، وأبو داود والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، وأطال في تخريج طرقه، وقد اختلف في وصله وإرساله. قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي: عائشة، وأم سلمة وزينب، ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً. وترجم البخاري له باباً لكنه لم يروه. انظر: مسند أحمد (١/٢٥٠، ٤/٤١٣، ٦/٢٦٠)، والترمذي مع التحفة (٤/٢٢٦ — ٢٣٢)، وأبا داود ومع العون (٦/١٠٢)، وابن ماجه (١/٦٠٥)، والدارقطني (٣/٢١٩ — ٢٢٦)، وراجع: فتح الباري (٩/١٨٢ — ١٨٤)، والسنن =



وقنَعَ مالكٌ بالإعلان، وصَحَّحَ أبو حنيفةَ بشهادة رجل وامرأتين<sup>(١)</sup>.

ويشترطُ فيهما ظهورُ الإسلام والحريَّة، لا ظهورُ العدالةِ على الأظهر<sup>(٢)</sup> لخفائها، فلو بانَ فسُقُّ أحدهما ببَيِّنَةٍ، أو توافق من الزوجين — لا بإقراره — ظهرَ فسادُ العقد، وإن ادَّعى الزوجُ فُرَّقَ بينهما لإقراره ولزمه المهر، ويستحبُّ الإشهادُ برضا المرأة.

= الكبرى (٥٦/٧، ١٠٤، ١٠/١٤٨)، والمستدرك (١٦٩/٢)، ونصب الرأية (١٨٣/٣)، والتلخيص الحبير (١٥٦/٣ — ١٦٢).

(١) اختلف الفقهاء في هذه المسألة: فذهب الجمهور — منهم الحنفية والشافعية وأحمد في المشهور عنه — إلى اشتراط الشهادة في النكاح، وروي عن أحمد عدم اشتراطها. وذهب مالك والزهرى إلى أنه يكفي بالإعلان. وتوضيح مذهب مالك — كما يقول الخرشي والعدوي — هو أن أصل الشهادة على النكاح واجب، أما على العقد فمستحب — أي: إن حصل الإشهاد عند العقد فقد تحقق الواجب والمستحب، وإن لم يوجد عند العقد فلا بد من وجوده عند الدخول، وإن لم يوجد قطعاً فسخ العقد، كما يفسخ نكاح السر وهو الذي تواصى فيه الزوج بكتمه، ولو شهد فيه الشهود.

واختلفوا أيضاً في الاكتفاء بشهادة رجل وامرأتين في النكاح، فقال الشافعي وأحمد في أظهر روايته والأوزاعي: لا ينعقد بهذه الشهادة، وذهب الحنفية إلى الاكتفاء بها.

انظر في تفصيل هذه المسألة: فتح القدير مع شرح العناية (٣٥٢/٢)، وحاشية ابن عابدين مع الدر (٢٢/٣)، والخرشي مع حاشية العدوي (١٦٧/٣، ١٩٤)، وقوانين الأحكام (ص ٢١٨)، وروضة الطالبين (٤٥/٧)، ومغني المحتاج (١٤٤/٣)، والقلوبي وعميرة مع شرح المحلى (٢١٩/٣)، والمغني لابن قدامة (٤٥٢/٦).

(٢) في د: (والعدالة، لا ظهورها...).

## الثاني : [في] <sup>(١)</sup> الزوج

ويستبدُّ بالتزويج : المكلفُ، الحرُّ، الرشيدُ.

وَأَمَّا غَيْرُهُ فَفِيهِ أبحاثٌ :

الأولُ : يقبلُ الأبُّ والجدُّ لصبيٍّ ما شاءَ بالمصلحةِ، وللمجنون <sup>(٢)</sup> واحدةً بالحاجةِ، فلا يقبلُ له قبلُ البلوغِ على الأظهر؛ لأنَّه خَرَجَ عن مِظَنَّةِ الاستصلاح.

الثاني : العبدُ يتزوّجُ بإذنِ السيدِ، ولا يجبُ عليه إجابتهُ على الأظهر، لتشوشِ الملكِ به، وليس له إجبارهُ على الأصحَّ، إذ لا حقَّ له في مستمتعته بخلافِ الأمةِ.

فرع : للولي، أن يأذنَ لرقيقِ الطفلِ، ويُزوّجُ أُمَّتَهُ على الأظهر؛ لأنَّه من مصالحِ المالكِ، وكذا للقيِّمِ على وجه.

الثالثُ : السفيةُ يتزوّجُ [واحدةً بالحاجة] <sup>(٣)</sup> بإذنِ الوليِّ، أو <sup>(٤)</sup> الوليِّ بإذنه، فإنَّ أبا الوليِّ <sup>(٥)</sup> نابَ عنه السلطانُ / فإنَّ فَقْدَ فِفي الاستقلالِ خلافُ، [٢٠٢/ن] والأظهر المنعُ.

فرع : لو عيَّنَ الوليُّ المهرَ والمرأةَ تعيَّنَتْ <sup>(٦)</sup> ولم يزدْ عليه، وإنَّ عيَّنَ

---

(١) الزيادة لم ترد في د.

(٢) في د: (والمجنون).

(٣) الزيادة من ت، ط، ق، وهامش د كنسخة.

(٤) في ت: (و)، أي: يزوجه الولي بإذنه — أي: إذن السفية.

(٥) في د: (فإن أبا أحدهما).

(٦) في هامش د كنسخة: (تعينا).

المرأة لم يزد على مهر مثلها<sup>(١)</sup> فإن زاد صحَّ العقد وسقط الزائد، لأنَّ ظاهرَ حاله يُشعرُ به، بخلاف الوكيل<sup>(٢)</sup>، وإن عيَّن المهر تزوج بالآقل من المعين، ومهر مثلها<sup>(٣)</sup> وإن أطلق فالأصحُّ صحة الإذن، وتقيد باللائقة.

### الثالثُ:

### في الوليِّ

وفيه مباحثُ:

#### الأولُ: في أسبابِ الولاية:

وهي: العصبوبةُ بنسب سوى النبوة؛ فإنَّها لا توجبُ ولا تمنعُ، أو ولاءٍ بترتيب الإرث، غير أنَّ جدَّها لمزيد شفقتة مقدم على إختوها، والأعيان لا تقدِّم على العلَّات في وجه؛ لعدم اعتبار الأمومة في الولاية<sup>(٤)</sup>. وردَّ بأنَّ عدم الإيجاب لا يستلزم عدم الترجيح.

والسلطنة عند عدم العصبية، وغيبته مسافة القصر؛ وعضله، وإحرامه، وتزوجه، فلو أراد الحاكم أن يتزوج مَنْ لا وليَّ لها زَوَّجَ منه نائبه أو مستنبيه.

---

(١) في د: (تعين مهر مثلها) مع وجود ما في بقية النسخ بالهامش كنسخة.

(٢) أي: بخلاف الوكيل حيث لو زاد بطل العقد، لأن الوكيل عاقد لغيره والسفيه عاقد لنفسه.

(٣) هكذا في ظ، ق، ط، وفي ت: (منه ومهر) مثلها، وهذا مخالف لقواعد النحو حيث لا يعطف على الضمير المجرور إلَّا مع إعادة الجار. وفي د: (تزوج من لا ينقص عنه مهر مثلها).

راجع: كافية ابن الحاجب (ص ٤٩)، وشرح المفضل لابن يعيش (٣/ ٧٨).

(٤) في د: (في الولاء).

## وفيه مسائل :

الأولى : الإِجبار : إِنَّمَا يَكُونُ لِلأَصْلِ عَلَى الْبَكَرِ ؛ لِقَوْلِهِ (عليه السلام) :  
«الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»<sup>(١)</sup> ، وَأُثْبِتَهُ أَبُو حَنِيفَةَ لِلْجَمِيعِ عَلَى الصَّغِيرَةِ ثِيْباً  
كَانَتْ أَوْ بَكَراً<sup>(٢)</sup> . وَحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَى الإِذْنِ يَكْفِي مَرَاجَعَةُ الْبَكَرِ ، وَصُمَاتُهَا  
عَلَى الْأَظْهَرِ ؛ لِقَوْلِهِ (عليه السلام) : «وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا» ، وَلِإِشْعَارِهِ عَلَى  
الرِّضَا<sup>(٣)</sup> .

الثانية : المَجْنُونَةُ يَزَوِّجُهَا الْأَصْلُ بِالمَصْلَحَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيْباً وَبَلَغَتْ  
عَاقِلَةً ثُمَّ جُنَّتْ ؛ لِأَنَّ تَفْوِضَ البُّضْعِ إِلَى الْقَاضِي مَعَ الْأَبِ قَبِيحٌ ، ثُمَّ السُّلْطَانُ  
عِنْدَ الْحَاجَةِ بِمَشَاوِرَةِ الْأَقْرَابِ عَلَى مَا رُجِّحَ ؛ لِأَنَّهُ الْوَلِيُّ لِأَمْرِهَا ، وَالْأَظْهَرُ

---

(١) حَدِيثٌ : «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكَرُ تَسْتَأْذِنُ فِي نَفْسِهَا ، وَأَذْنُهَا  
صُمَاتُهَا» ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ (الْأَيْم . . . ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٣٧/٢) ، وَمَالِكٌ فِي  
الْمَوْطَأِ (ص ٣٢٥) ، وَأَحْمَدُ (١/٣٤١ ، ٢/٢٥٠ ، ٢٧٩ ، ٤٢٥ ، ٤٣٤) ، وَالدَّارِمِيُّ  
(٢/٦٢) ، وَالنَّسَائِيُّ (٦/٦٩) ، وَابْنُ مَاجَهَ (١/٦٠١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ مَعَ التَّحْفَةِ  
(٤/٢٤٠) ، وَنَصَبُ الرَّايَةِ (٣/١٩٣) ، وَالتَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (٣/١٦٠) .

(٢) أَيُّ : أُثْبِتَ أَبُو حَنِيفَةَ وَلَايَةَ الإِجْبَارِ لِكُلِّ الْأَوْلِيَاءِ — أَيُّ : سَوَاءٌ كَانَ أَبَاً أَوْ جَدًّا  
أَوْ غَيْرَهُمَا — عَلَى الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ بَكَراً أَوْ ثِيْباً ، غَيْرَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ  
الْأَبِ وَالْجَدِّ وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا ، هُوَ أَنَّهُ إِذَا زَوَّجَهُمَا الْأَبُ وَالْجَدُّ فَلَا خِيَارَ لَهُمَا — أَيُّ :  
لِلصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ . وَإِذَا زَوَّجَهُمَا غَيْرَهُمَا فَلَهُمَا الْخِيَارُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، إِنْ شَاءَ أَقَامَا  
النِّكَاحَ وَإِنْ شَاءَ فَسَخَا . هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا خِيَارَ  
لَهُمَا اعْتِبَاراً بِالْأَبِ وَالْجَدِّ .

رَاجِعْ : فَتْحُ الْقَدِيرِ وَشَرْحُ الْعِنَايَةِ (٢/٤٠٧) ، وَالدَّرُ الْمُخْتَارُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ  
(٣/٥٥) ، وَالمَبْسُوطُ (٤/٢١٢) .

(٣) فِي ق : (بِالرِّضَا) . وَالحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩/١٩١) ، وَمُسْلِمٌ (٢/١٠٣٦) .

عكسُهُ؛ لَأَنَّ الْوَلَايَةَ ثَابِتَةٌ، وَالْمَوْقُوفَ عَلَى الرِّضَا هُوَ التَّصَرُّفُ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ نَاب الْقَاضِي عَنْهَا، وَأَمَّا وَلَايَةُ الْمَالِ مَعَ وَلَايَةِ الْبُضْعِ - فغَيْرُ مَطْرُودَةٍ.

الثالثة: المرأة لا تزوج نفسها خلافاً لأبي حنيفة مطلقاً، ولمالك في الدنية<sup>(١)</sup>؛ لقوله (عليه السلام): «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنَكَاحُهَا

(١) اختلف العلماء في تزويج المرأة نفسها: فذهب فريق - منهم الشافعية، والمالكية والحنابلة وجماعة من الصحابة والتابعين - إلى أن النكاح لا يصح إلا بولي، وأن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا التوكيل فيه.

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف في ظاهر الرواية إلى أن الحرة البالغة لها الحق في تزويج نفسها وتزويج غيرها مطلقاً، أي: سواء كان من كفء أو غيره. وروي عنهما اشتراط الكفء، كما روي عنهما عدم انعقاده مطلقاً. وقال محمد يعقده موقوفاً.

راجع: فتح القدير حيث ذكر لعلمائهم سبع روايات (٣٩١/٢)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٥٥/٣)، والمبسوط (١٩٦/٤)، وروضة الطالبين (٥٧/٧)، والمغني لابن قدامة (٤٤٩/٦) غير أن ما ذكره المصنف من خلاف مالك في الدنية لم أجده في كتب المالكية بل رأيت عكس ذلك، قال خليل والخرشي وغيرهما: «وركنه ولي وصادق وصيغة»، ثم قال شرّاح ومُحَسِّو مختصر خليل عند التعليق على قوله: «ووكلت مالكة ووصية ومعتقة»: لما ذكر أن الولاية مسلوقة عن المرأة وأنها لا تصح لها مباشرتها العقد على الأنثى بَيَّنَّ أن لها التوكيل في مسائل ثلاث فقط وهي: المرأة المالكة والوصية والمعتقة، حيث لهن الحق في توكيل الرجال في تزويج من تحت أيديهن. وقد صرح بعض كتبهم بأوضح من هذا وهو: «أن المرأة لا تعقد النكاح على نفسها ولا على غيرها بكرة كانت أو ثيباً شريفة أو ذنية رشيدة أو سفيهة...».

انظر: شرح الخرشي مع حاشية العدوي (١٧٣/٣، ١٨٧)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢٢١)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٣٠/٢).

باطلٌ، باطلٌ، باطلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا،  
فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسلطانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(١)</sup> فلا تُزَوَّجُ غيرها، ويُزَوَّجُ  
مَوْلِيَتِهَا فِي حَيَاتِهَا مَنْ يَلِيهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى رِضَاهَا عَلَى الْأَظْهَرِ؛ إِذْ لَا  
وَلَايَةَ لَهَا. /

[٢٠٣/ت]

## الثاني : في سوابب الولاية :

وهي الرِّقُّ، واختلالُ العقلِ بصبي أو جنون، أو سفه، أو خبل،  
أو خَرَف، واختلاف الدين؛ لعدم الموالاة والشفقة. وفسقٌ يشهد على خِسَّةِ  
النفس، وعدم الغيرة، لإخلاله بمقصود الولاية، لا غيرُ على النَّصِّ؛ لعدم  
نكير الأولين على الظلمة، ولا العمى على الأظهر؛ لأنَّ أَمْرَ النِّكَاحِ غيرُ منوط  
بالبصر، فمهما وُجِدَ شيءٌ منها في الأقرب فالولاية للأبعد، والإغماءُ  
والجنونُ المتقطعُ<sup>(٢)</sup> كالسفر على الأظهر؛ لأنَّ زوالَهُما منتظرٌ، فيزَوَّجُ  
الحاكمُ بعدَ أَنْ ينتظرَ الإفاقةَ ثلاثةَ أيامٍ.

فرع: المسلمُ يزَوَّجُ أُمَّتَهُ الْكَافِرَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يَزَوِّجُ بِالْمَلِكِ  
لَا بِالْوَلَايَةِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ<sup>(٣)</sup>، [لَا الْكَافِرُ أُمَّتُهُ الْمُسْلِمَةُ؛ لضعفِ الملكِ،

(١) حديث: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ...»، رواه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه

والبيهقي، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ورواه ابن حبان.

انظر الحديث في: مسند أحمد (٢/٢٤٦، ٤٤٧)، والترمذي مع التحفة

(٤/٢٢٨)، وابن ماجه (١/٦٠٥)، وأبي داود مع العون (٦/٩٨)، والمستدرک

(٢/١٦٨)، ونصب الراية (٣/١٨٤)، والأم (٥/١١)، والتلخيص الحبير

(٣/١٥٦).

(٢) في ت: (المنقطع).

(٣) في ت، وهامش د كنسخة: (على الأظهر).

لوجوب الإزالة أو التفريق<sup>(١)</sup>.

### الثالث: في الازدحام:

إذا اجتمع الأولياء، فالأولى أن يعقد الأفقه ثم الأسن، فإن تراحما أقرع بينهم، فإن بادر غيره وعقد صح.

فرع: لو أذنت لولين فعقدًا مع شخصين، فإن علم السابق صح، وإن علم التقارن اندفعا، وكذا إن احتمل؛ إذ لم يستيقن صحة أحدهما، والأصل براءة المرأة عن العلقه، وإن علم السبق والتبس السابق يوقف العقد بينهما إلى البيان، وتوزع النفقة عليهما على الأظهر؛ لأنها محبوسة بسببهما دون المهر، وكذا إن جهل [السابق]<sup>(٢)</sup> على الأصح؛ للعلم بصحة أحدهما. وهل للمرأة إذا أيسر عن البيان أن تفسخ؟ فيه خلاف.

ثم إن تنازعا، فإن ادعى أحدهما على الآخر أولاً لم تسمع، إذ ليس لأحدهما أولوية بالدعوى، ولا في يده شيء فيدعى عليه، وإن ادعى عليها سُمع، فإن أقرت لأحدهما قبل، وللآخر تحليفها على الأصح ليغرمها بحلفه إن نكلت، والأظهر أنه يسمع على الولي المجبر لاستقلاله بالعقد.

### الرابع: في<sup>(٣)</sup> التوكيل:

وهو جار في طرفيه، نعم غير المجبر إنما يوكل بعد الاستئذان، [٢٠٤/ن] إذ ليس له / العقد قبله، ثم إن عيّن الزوج فذاك، وإلا زوجهما من

(١) ما بين القوسين من ظ، ط.

(٢) الزيادة لم ترد في د.

(٣) سقطت (في) من د، ت.

كفء، ويقول للخاطب: زَوَّجْتُ مِنْكَ، والوليُّ لوكيل الخاطب: زوجتُ من موكلِكَ فلان فيقول: قبلتُ له.

### الخامس: في الكفاءة<sup>(١)</sup>:

وهي حقُّ المرأة والأولياء، فإن رضوا جميعاً بغير كفءٍ جاز التزويج؛ لأنَّه (عليه السلام): «زَوَّجَ بَنَاتَهُ مِنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَأَبِي الْعَاصِ<sup>(٢)</sup>، وفاطمة بنت قيس القرشية من مولاه أسامة»<sup>(٣)</sup>.

وليس للأبعد الاعتراض؛ إذ لا حظَّ له في الولاية، ولا للمسلمين على مَنْ لا وليَّ لها، فإن عقد بعض الأولياء بغية الباقيْنَ قال الشافعي<sup>(٤)</sup>

---

(١) في ق: (الكفاءة).

(٢) في ق: (عثمان، وعلي...)، وأبو العاص هو: لقيط — وقيل: اسمه: هشيم — ابن الربيع بن عبد العزي بن عبد الشمس بن عبد المناف القرشي، أمه هالة أخت خديجة أم المؤمنين (رضي الله عنها)، زَوَّجَه الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أكبر بناته: زينب، أسلم قبل الفتح بيسير، وسار مع علي إلى اليمن وتوفي سنة (١٢هـ).

انظر: أسد الغابة (٦/١٨٥، ١٨٥)، والإصابة (٧/٢٤٨ — ٢٥٢)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٢٤٨).

(٣) تزويج بناته من هؤلاء الثلاثة أشهر من أن يحتاج إلى تخريج، وأما تزويج فاطمة بنت قيس من أسامة فقد سبق تخريجه في (ص ١٤٤).

(٤) قال الشافعي في الأم والمختصر: «فأيهم — أي: الأولياء المتساوين درجة — زوجها بإذنها كفأً جاز وإن سخط ذلك من بقي من الولاة، وأيهم زوج بإذنها غير كفء فلا يثبت النكاح إلّا باجتماعهم عليه، وكذلك لو اجتمعت جماعتهم على تزويج غير كفء وانفرد أحدهم كان النكاح مردوداً بكل حال حتى تجتمع الولاية معاً».



(رضي الله عنه): العقد مفسوخٌ - أي باطل - وفُسِّرَ بأنه على صدد فسحهم<sup>(١)</sup> وهو مع التجوز يُفضي إلى لحوق العار بالوطء قبل إعلامهم.

وخصالُ الكُفَاءِ<sup>(٢)</sup> السلامةُ من مثبتِ الخيارِ، والحريةُ، والنسبُ إلى الرسولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) والعلماءُ والمشهورينَ بالصلاحِ، وشرفُ الحرفةِ كالتجارةِ بالنسبةِ إلى الخياطةِ، والعِفَّةُ، لا اليسارُ، والجمالُ.

### تنبيهات:

الكفاءةُ تعتبرُ في تزويجِ البناتِ، لا الأبناءِ - ؛ إذ لا يلحقُهُم عارٌ - غيرُ السلامةِ عن العيبِ، والحريةِ؛ إذ لا يخافُ من العنتِ في الصغرِ، ولا تجبرُ نقيصةُ بفضيلةٍ، ومهما عَيَّنَتْ كَفَاءً والمجبرُ غيرُهُ أُجِيبَتْ على الأظهر؛ إذ المنعُ عن المحبوبِ وإلزامُ المكروهِ إضرارٌ.

### السادسُ: في الإجابة:

تجبُ على الوليِّ إذا دَعَتْهُ إلى التزويجِ وإن لم يتعينْ؛ إذ الإهمالُ فيه خطرٌ، وظهورُ حاجةِ المجنونةِ كالطلبِ.

= انظر: الأم (١٣/٥)، ومختصر المزنّي (٣/٢٦٤).

(١) أي: اختلف في قول الشافعي هذا، فذهب بعض الأصحاب وهو الأصح أن معناه باطل، وقيل: أي: لهم حق الفسخ مع أن النكاح صحيح، فأجاب عنه المصنف بأنه مع كونه مجازاً يفضي إلى لحوق العار بهم. ولم يرد (أي باطل) في ق.

راجع: الروضة (٧/٧٤)، والنهاية (ق ١٩٢).

(٢) هكذا في ت، ق، ظ، والكفاءة جمع كفاء. وفي د: (الكفاءة).

## الرابع<sup>(١)</sup>

### في الزوجة

وشرطها العراء عن الموانع وهي ثمانية:

الأول: نكاح الغير، وعدته.

الثاني: الكفر:

والكفار<sup>(٢)</sup> ثلاثة أصناف: مَنْ لَهُ كِتَابٌ وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَنَقَرُّهُمْ بِالْجَزْيَةِ، وَنَتَزَوَّجُ نِسَاءَهُمُ الْإِسْرَائِيلِيَّةَ، وَالِدَاخِلَ فِي الدِّينِ أَوَّلُ آبَائِهِنَّ قَبْلَ التَّحْرِيفِ وَالنَّسَخِ.

وَمَنْ لَهُ شِبْهُ كِتَابٍ كَالْمَجُوسِ وَالْمَتَمَسِكِ / بِالصَّحْفِ، نَقَرُّهُمْ، [٢٠٥/ن] وَلَا نَنَاحُجُ؛ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي الْمَجُوسِ: «سُتُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أي: النظر الرابع: وفي د، ت: (السابع) وهو سهو.

(٢) في د: (والكفرة).

(٣) حديث: «سنوا بهم...»، رواه بمعناه عبد الرزاق في مصنفه وابن أبي شيبة والبيهقي عن طريق الحسن بن محمد بن علي قال: كتب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم قبل، ومن أصر ضربت عليه الجزية على أن لا تؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة»، وفي رواية عبد الرزاق: «غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم». قال ابن القطان وهو مع إرساله فيه قيس بن الربيع وهو ضعيف. ورواه ابن سعد مرفوعاً وفي إسناده الواقدي وهو متكلم فيه. قال البيهقي: وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده. ورواه مالك والشافعي موقوفاً على عمر وبدون الاستثناء.

انظر: الموطأ (ص ١٨٧)، وطبقات ابن سعد (٢/١٩)، ونصب الراية (٤/١٨١)، والتلخيص الحبير (٣/١٧١، ١٧٢).

ومن لا كتاب له ولا شبهة [له] <sup>(١)</sup> كَعَبْدَةِ الْمَلِكِ والصنم، لا نقرُّ ولا نناكح؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ...﴾ <sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وهنا مسائل:

الأولى: الأظهر أنه لا تنكح يهودية تهوّد أول آبائها بعد مبعث عيسى (عليه السلام)، بناءً على أنه ناسخ؛ لأنها غير متتمية إلى مُحَقٍّ ليستصحب حرمة.

الثانية: السامرة من اليهود، والصابئة من النصارى إن خالفتم في الأصول لم يجز مناكحتهم، وإلا جاز.

الثالثة: لو تنصر وثني لم يقرّر؛ إذ العصمة لا تحصل بباطل لا أصل له، وكذا لو تنصر يهودي على الأصح؛ لزوال العصمة السابقة، ولظاهر قوله (عليه السلام): «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» <sup>(٤)</sup>، ولا يقنع منه بالرجوع؛ لأنّه كابتداء دين.

(١) هكذا في ت، وفي د بدون: (له)، وفي ق: (ولا شبهته).

(٢) جزء من آية (٥ - سورة التوبة). ووجه الاستدلال بها هو أن المشركين إذا كانوا مستحقين للقتل بسبب شركهم فكيف يصح زواجهم الذي هو سبب الحياة.

(٣) جزء من آية (٢٢١ - سورة البقرة).

(٤) حديث: «من بدل دينه...» صحيح ورد بألفاظ وطرق كثيرة.

انظر: مسند الشافعي (ص ١٠٧)، والموطأ (٢/٢١١)، وأحمد (٣/٢٦٥)، وصحيح البخاري (٤/١٦)، وسنن أبي داود (٤/١٢٦)، والترمذي (١/٢٧٥)، والمستدرک (٣/٥٣٨)، والسنن الكبرى (٨/١٩٥، ٢٠٢)، والتلخيص الحبير (٤/٤٨)، ونصب الراية (٣/٤٥٦)، والدارقطني (٢/٣٣٨).

فرع: لو انتقلت زوجة المسلم تنجزت الفرقة قبل الدخول، وتوقفت على العدة بعده<sup>(١)</sup>، كما إذا أسلم أحد الزوجين، أو ارتد.

الرابعة: المتولدة<sup>(٢)</sup> من كتابي وغيره محرمة تغليباً للحرمة، وفي قول النظر إلى الأب؛ إذ النسب منه.

الخامسة: الكتابية كالمسلمة في القسم، والنفقة والطلاق، والعدة، وعليها غسل الحيض، والنفاس؛ إذ التمكين لا يتم إلا به، بخلاف غسل الجنبية على الأصح<sup>(٣)</sup>.

### الثالث: المحرمية:

بنسب أو رضاع، أو مصاهرة.

أما الأولان: فيحرمان الأصول والفروع وفروع أول الأصول<sup>(٤)</sup>، وأول فروع الأصول<sup>(٥)</sup>، وهن الأمهات والبنات وإن كانت منفية باللعان على الأظهر؛ لا ولد الزنا، والأخوات وبنات الإخوة، والأخوات وإن سفلت، والعمات، والخالات وإن علت؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ الآية<sup>(٦)</sup>، وقوله (عليه السلام): «يحرّم من

(١) في ت كنسخة: (وبعدة توقفت...).

(٢) في د: (المتولد).

(٣) في د: (على الأظهر).

(٤) في د: (لأصوله).

(٥) في ظ، د، ق: (أصوله).

(٦) قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلْفَى أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرُّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ أَلْفَى فِي حُبُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ =

الرضاع ما يحرم من النسب»<sup>(١)</sup>.

وأما الثالث<sup>(٢)</sup>: فيحرم بمجرد العقد زوجة الأصول والفروع، وأصول الزوجة، وبالوطء فصولهما؛ لقوله تعالى: ﴿... مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup> / والوطء بملك أو شبهة يوجب المصاهرة أيضاً، لا الزنا، وسائر الاستمتاع فمهما طرأ في أثناءه العقد انفسخ كالرضاع.

فرع: لو اشتبهت محرماً بأجنبيات منحصرات عادة لم يجز نكاحهن، بخلاف ما إذا لم ينحصرن فإنه إذا غصبت<sup>(٤)</sup> شاة في بلد لم تحرم اللحوم.

الرابع: الجمع بين أختين<sup>(٥)</sup>:

فلو نكح امرأة لم ينكح أختها حتى تبين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا

بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِّنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَّحِيمًا﴾ الآية (٢٣ - سورة النساء).

(١) حديث: «يحرم من الرضاع...» متفق عليه ورواه غيرهما.

انظر: البخاري مع الفتح (٩/١٤٠، ١٦٠)، ومسلم (٢/١٠٦٨)، وسنن أبي داود (٦/٥٣)، والنسائي (٦/٨٢)، والترمذي (٤/٣٠٢)، وابن ماجه (١/٦٢٣)، والدارمي (٢/٧٩)، والموطأ (ص ٣٧٢)، وأحمد (١/٢٧٥، ٢٩٠، ٣٢٩، ٤٤/٦)، والتلخيص الحبير (٣/١٦٦).

(٢) في د: (الثاني).

(٣) جزء من آية (٢٣ - سورة النساء).

(٤) في د، ت، ط: (غصب).

(٥) في ق: (الأختين).

بَيِّنَ الْأُخْتَيْنِ<sup>(١)</sup>، وكذا لو ملكها ووطئ<sup>(٢)</sup> إحداهما لم تحلَّ له الأخرى، حتى يزول ملكه عنها، أو عن بُضْعِهَا كَأَن كَاتِبَهَا، أو زَوَّجَهَا، لا إن أحرمت أو حاضت أو رهنَّت على الأظهر، وألحق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالأخت العمَّة، والخالة فقال (عليه السلام): «لا تُنكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»<sup>(٣)</sup> فَفُهِمَ مِنْهُ الْحَذَرُ مِنْ وَقُوعِ الْمَعَادَاةِ بَيْنَ الْمُحَارِمِ، فَمُنِعَ الْجَمْعُ بَيْنَ كُلِّ امْرَأَتَيْنِ لَوْ فَرَضْتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْأُخْرَى بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ لَا مِصَاهَرَةٍ<sup>(٤)</sup>.

الخامسُ: الزيادةُ على أربع للحرِّ، وثلثين للعبدِ:  
ولم يفرِّق مالك<sup>(٥)</sup>.

(١) جزء من آية (٢٣ - النساء).

(٢) في ق: (أو).

(٣) حديث: «لا تنكح...»، رواه الشيخان وأصحاب السنن والدارمي وأحمد.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٦٠/٩)، ومسلم (١٠٢٨/٢)، وسنن أبي داود مع العون (٧١/٦ - ٧٣)، والترمذي مع التحفة (٣٧٢/٤)، والنسائي (٧٩/٦)، وابن ماجه (٦٢١/١)، والدارمي (٩١/٢)، وأحمد (٧٨/١)، ٣٧٢، ١٧٩/٢، ٢٢٩)، والتلخيص الحبير (١٦٧/٣).

(٤) أي: فيجوز الجمع بين المرأة وأم زوجها وبنت زوجها، فإن هذا الجمع غير محرم، وإن كان يحرم النكاح بينهما لو كان أحدهما ذكراً لكنه ليس بقربة، ولا رضاع بل مصاهرة، وليس فيها رحم يحذر قطعها.  
انظر: الروضة (١١٨/٧).

(٥) المشهور عند مالك هو عدم الفرق بين الحر والعبد في عدد الزوجات حيث لكل منهما أربع، لأن النكاح عبادة والعبد والحر فيهما سواء بخلاف الطلاق.  
وقال ابن وهب أن العبد ليس له أكثر من ثنتين.

فرع: لو نكح خمسا في عقدٍ بطلَ فيهنَّ جميعاً، فإن كانت فيهنَّ أختانِ بطلَ فيهما وفي الباقياتِ قولاً تفريق الصفقة.

### السادسُ: البينونة بالطلقة الثالثة للحرِّ والثانية للعبدِ:

حتى يصيبها زوجٌ آخرُ في نكاحٍ صحيح بتغيب قدر الحشفة وانتشار الآلة؛ إذ المقصودُ منه حصولُ الغيرة لتمنعهُ عن الطلاق، ثمَّ العودُ إليها، ولذلك لعنَ المُحلَّلَ له<sup>(١)</sup>.

وإنَّما لعنَ المحلَّلَ، لأنَّه يطؤها ليعرضها لوطء الغير، ولذلك شبَّههُ (عليه بالسَّلام) بالتيسِ المستعار<sup>(٢)</sup>.

= راجع: شرح الخرخشي مع حاشية العدوي (٣/٢١٠٠)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص٢٣٢).

(١) روى الترمذي والنسائي عن ابن مسعود قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «لعن الله المحلل، والمحلل له»، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وقال: على شرط البخاري وله طرق أخرى أخرجهما عبد الرزاق كما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه و الترمذي من حديث علي. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (٦/٨٨)، والترمذي مع التحفة (٤/٢٦٢)، وابن ماجه (١/٦٢٢)، والدارمي (٢/٨١)، وأحمد (١/٤٥١، ٤٥١، ٣٢٣/٢)، والتلخيص الحبير (٣/١٧٠).

(٢) روى ابن ماجه عن عقبة بن عامر: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل، لعن المحلل والمحلل له». قال الهيثمي في مجمع الزوائد: فيه مشرح بن همام ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء ويخالف. والصواب ترك ما انفرد به. انظر: سنن ابن ماجه (١/٦٢٣)، ومجمع الزوائد (٤/٢٦٧).

السابعُ: كونُها مِلاعةً أو مُحَرَّمَةً.

الثامنُ: الرِّقُّ:

فالحُرُّ لا يتزوَّجُ مملوكةَ نفسِهِ وِفرعِهِ؛ لأنَّ مِلكَهُ كِملِكِهِ ومِكاتِبَتُهُ، لأنَّه على صِددِ مِلكِهِ ولو بعضاً، ومملوكةَ الغيرِ إنْ وِجدَ طولَ الحِرةِ؛ / لمفهوم [٢٠٧/ن] قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ...﴾ الآية<sup>(١)</sup>.

وفُهِمَ منه رِعايةُ الولدِ<sup>(٢)</sup> من الرِّقِّ، فقيسَ عليه ما إذا وِجدَ سِريَةً أو حِرةً مِسامحةً أو كِتابيَةً، لا راضيةً بِمهرٍ مؤجلٍ؛ لأنَّه يَتعَجَّلُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ وَخافَ العَنَتَ لِقوَةِ الشَّهوَةِ وَضَعُفِ التَّقْوَى حَلَّ لَهُ تَزْوِيجُ<sup>(٣)</sup> أمةٍ مؤمنةٍ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فُتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(٤)</sup>، وإنْ كانتَ لِكافرٍ على الأَظهرِ.

فروع:

الأولُ: لو طرأ الغنى في دوام العقد لم يضرَّ، كما إذا أَمِنَ العَنَتَ.

الثاني: لو عَقَدَ على حِرةٍ وأمةٍ فَسَدَ نِكاحُ الأَمةِ، وفي الحِرةِ — القولانِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ﴾ الآية (٢٥ — سورة النساء).

(٢) في ت، د: (عن).

(٣) في ت، ط، ق: (تزوج).

(٤) سورة النساء: الآية ٢٥.

(٥) في ق: (قولان).



الثالث: من بَعْضُهُ رقيقٌ كالقِنْ، فيتزوج المبعوض<sup>(١)</sup> الأمةَ مطلقاً،  
والمتبعضة لا يتزوجها الحرُّ إلا بالشروطِ المذكورةِ.

\* \* \*

## الباب الثالث في نكاح المشركات

وفيه فصول:

### الأول: في حكم أنكحتهم:

وهي صحيحةٌ على الأصحِّ لاعتبارها في التحليل والإحصان وإثباتِ  
المسمَّى وإن خلت عن الشرائطِ واقتربت بالموانع، مقررَةٌ في الإسلام  
للكتابية والمسلمة معه، والمدخول بها المجتمعُ إسلامُها بإسلامِها في العِدَّةِ.  
والأصلُ فيه أنَّ فيروزَ الديلمي<sup>(٢)</sup> أسلمَ على أختين. فقال  
(عليه السلام): «اختر إحداهما وفارق الأخرى»<sup>(٣)</sup>،

---

(١) في ط: (المتبعضة).

(٢) هو: فيروز الديلمي: أبو عبد الله، وأبو ضحاك اليماني، الفارسي، قاتل الأسود  
العنسي الذي ادعى النبوة قبل وفاة الرسول. كان صحابياً حازماً، ولاه معاوية على  
صنعاء، وتوفي بها سنة (٥٣هـ).

وقيل: توفي في خلافة عثمان.

انظر ترجمته في: أسد الغابة (٤/٣٧١)، والكامل لابن الأثير (٢/٢٢٧ - ٢٣١)،  
وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٥٢)، والأعلام (٥/٣٧١).

(٣) حديث: «أن فيروز...»، رواه الترمذي وقال: حسن غريب، وأخرجه الشافعي  
وأبو داود وابن ماجه وأحمد وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي  
وأعله البخاري.

وَأَنَّ غِيلَانَ<sup>(١)</sup> [أَسْلَمَ]<sup>(٢)</sup> عَلَى عَشْرِ فَقَالَ لَهُ: أَمْسِكْ أَرْبَعاً، وَفَارَقْ سَائِرَهُنَّ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ<sup>(٤)</sup>: إِنْ اشْتَمَلْتَ عَلَى الشَّرَائِطِ قَرَرْتُ وَإِلَّا فَلَا، وَأَوَّلَ الْحَدِيثِ بِالِاسْتِثْنَاءِ. وَيَدْفَعُهُ أَنَّهُ (عَلَيْهِ السَّلَام) قَالَ: «أَمْسِكْ . . .» وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ. نَعَمْ لَوْ دَامَ الْمَانِعُ إِلَى الْإِسْلَامِ كَمَا لَوْ<sup>(٥)</sup> أَسْلَمَ عَلَى مَحْرَمٍ

= انظر: الأم (١٤٧/٥)، والترمذي مع التحفة (٢٧٩/٤)، وأبا داود مع العون (٣٣٠/٦)، وأحمد (٢٤٦/٢، ٢٤٧)، وابن ماجه (٦٢٧/١)، ونصب الراية (١٦٩/٣)، ونيل الأوطار (٣٤٠/٧)، وسبل السلام (١٣١/٣).

(١) هو: غيلان بن سلمة الثقفي حكيم شاعر، أسلم يوم الطائف، كان أحد وجوه ثقيف، توفي سنة (٢٣هـ).

انظر ترجمته في: أسد الغابة (٣٤٣/٣)، والإصابة والاستيعاب (١٨٦/٣)، واليعقوبي (٢١٤/١)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٤٩).

(٢) الزيادة من ظ، ن، ط، ق.

(٣) حديث غيلان هذا، رواه الشافعي والترمذي وابن ماجه وأبو داود وأحمد ومالك. انظر: الأم (١٣٣/٥)، والموطأ (ص ٣٦٢)، والترمذي مع التحفة (٢٧٨/٤)، وأبا داود مع العون (٣٢٧/٦)، وابن ماجه (٦٢٨/١)، والتلخيص الحبير (١٦٨/٣)، ونيل الأوطار (٣٤٠/٧ - ٣٤٣).

(٤) ما أسنده المصنف إلى أبي حنيفة في هذه المسألة ليس قولاً له وإنما هو لبعض أصحابه، لأن رأي الإمام هو أن كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه - كعدم الشهود، وعدم تمام العدة من كافر - وكان ذلك جائزاً في دينهم يقرون عليه بعد الإسلام. وخالفه في ذلك زفر وقال: لا يقرون عليه، وأما أبو يوسف ومحمد فمع الإمام في إقرار نكاحهم بدون شهود - ومع زفر في عدم إقرار نكاحهم في العدة. راجع: فتح القدير وشرح العناية (٥٠٢/٢ - ٥٠٤)، وابن عابدين على الدر المختار (١٨٥/٣).

(٥) في ق كنسخة: (كما لو دام المانع).

أَوْ نَكَحَ فِي الْعِدَّةِ وَأَسْلَمَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا لَمْ يُقَرَّرْ، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَرَأَ، أَوْ<sup>(١)</sup> قَارَنَ الْإِسْلَامَ، لَا الْيَسَارَ الْمَقَارَنَ لِإِسْلَامِ الزَّوْجِ وَالْأَمَةِ؛ فَإِنَّهُ أَشْبَهُ بِنِكَاحِ الْحَرَّةِ، وَلِأَنَّ الْمَانِعَ إِرْقَاقُ الْوَلَدِ وَلَيْسَ لَهُ أَمْدٌ يُتَرَقَّبُ فِي شِبْهِ الرِّضَاعِ الطَّارِئِ.

## فروع:

الأول: للمندفع<sup>(٢)</sup> نكاحها المدخول بها تمام المسمى الصحيح، أو مهر المثل، ولغيرها النصف إن انفسخ العقد بإسلامه<sup>(٣)</sup>.

[٢٠٨/ت] / الثاني: لو كَانَ الْمَهْرُ فَاسِداً وَقَبِضْتُ، ثُمَّ أَسْلَمَا فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ، وَإِنْ قَبِضْتُ بَعْضَهُ فَقَسَطُ الْبَاقِي مِنْهُ، فَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْأَجْنَاسُ وَزَعَّ بِحَسَبِ الْقِيَمَةِ. وَقِيلَ: بِحَسَبِ الْعَدَدِ.

الثالث: لو تَرَفَعَ الذَّمُّونَ إِلَيْنَا أَلْزَمْنَا الْحُكْمَ بِالْحَقِّ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّا التَّزَمْنَا الذَّبَّ عَنْهُمْ فَيَجِبُ انتِصَارُ الْمَظْلُومِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فَلَيْسَ فِي أَهْلِ الذَّمِّ.

## الفصل الثاني: فيما إذا أسلم على عددٍ يمتنع جَمْعُهُنَّ:

وله صور:

الأولى: أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْعَدَدِ الْجَائِزِ فَيَخْتَارُ الْحَرَّ أَرْبَعاً وَالْعَبْدَ ثَنَتَيْنِ وَتَنْدَفِعُ الْبَاقِيَاتُ.

(١) فِي ق: (وَقَارَنَ).

(٢) فِي د: (لِلْمَنْدَفِعَةِ) وَهِيَ خَطَأً، لِأَنَّ «نِكَاحَهَا» فَاعِلُهُ وَهُوَ مُذَكَّرٌ.

(٣) فِي ظ زِيَادَةً: (بِتَخْلُفِهِ)، وَفِي د: (بِتَخْلُفِهِ) بَدَلَ «بِإِسْلَامِهِ» مَعَ وَجُودِ مَا فِي بَقِيَّةِ النِّسْخِ كَنَسْخَةٍ.

(٤) ﴿إِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ الْآيَةُ (٤٢) — سُورَةُ الْمَائِدَةِ.

الثانية: أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى امْرَأَتَيْنِ لَا تُجْمَعَانِ لِلْقِرَابَةِ، فَإِنْ<sup>(١)</sup> كَانَتَا مَتَوَالِدَتَيْنِ حَرَمَتَا إِنْ دَخَلَ بِهِمَا أَوْ بِالْأُمِّ وَحَدَّاهَا بِنَاءً عَلَى تَصْحِيحِ نِكَاحِهِنَّ وَتَعَيَّنَتْ الْبِنْتُ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ، أَوْ دَخَلَ بِهَا<sup>(٢)</sup> وَحَدَّاهَا وَإِلَّا فَالْاخْتِيَارُ.

الثالثة: أَنْ يُسَلِّمَ مَعْسَرًا<sup>(٣)</sup> عَلَى إِمَاءٍ اخْتَارَ وَاحِدَةً، فَإِنْ عَتَقَتْ وَاحِدَةً ثُمَّ أَسْلَمَتْ [أَوْ أَسْلَمَ]<sup>(٤)</sup> تَعَيَّنَتْ، كَمَا إِذَا أَسْلَمَ عَلَى حُرَّةٍ وَإِمَاءٍ، وَإِنْ<sup>(٥)</sup> عَتَقَتْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ دَفَعَتْ نِكَاحَ الْمُتَخَلِّفَةِ عَنْ عَتَقِهَا؛ لِأَنَّهَا تُسَلِّمُ وَتَحْتَ زَوْجِهَا حُرَّةً، وَإِنْ عَتَقَتْ<sup>(٦)</sup> قَبْلَ الْإِسْلَامِ التَّحَقَّنَ بِالْحَرَائِرِ الْأَصْلِيَّةِ.

### الفصل الثالث: في الاختيار:

وفيه مسائل:

الأولى: الاختيارُ يحصلُ بلفظ يدلُّ عليه صريحاً منجزاً كاخترتك أو أمسكتك، أو التزاماً كالطلاق ولو معلقاً، فَإِنَّ الاختيارَ يحصلُ بنفسِ التعليقِ، لا الظهارِ والإيلاءِ؛ إِذْ الْأَجْنِيَا تُيَخَاطَبُنَ بِهِمَا، وَالْوِطْءُ<sup>(٧)</sup> عَلَى وَجْهِهِ، وَلَفْظُ الْفَسْخِ لِلْفِرَاقِ فَإِنْ فَسَّرَ بِالطَّلَاقِ قُبِلَ.

الثانية: يَوْمَرُ الزَّوْجُ بِالْاخْتِيَارِ وَيُحْبَسُ لَهُ وَيَطَالِبُ بِنَفَقَتِهِنَّ لَزْمَانِ

---

(١) فِي د: (وَإِنْ).

(٢) سَقَطَتْ (دَخَلَ) مِنْ د.

(٣) بَنَصَبَ (مَعْسَرًا) فِي ت، د، ظ، ط، ن، عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يُسَلِّمُ»، وَفِي ق بَرَفَعَ: (مَعْسَرٌ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ «يُسَلِّمُ».

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ ت، ظ، ق، ط، ن.

(٥) فِي د: (فَإِنْ).

(٦) فِي د: (أَعْتَقَن).

(٧) أَي: يَحْصُلُ الْاخْتِيَارُ بِالْوِطْءِ.

التوقف كنفقة مدة رده وتخلّفه، لا ردّها وتخلّفها؛ لأنّها مسيئة.

[٢٠٩/ن] / الثالثة: لو مات قبل الاختيار تعتدّ المدخول بها بأقصى الأجلين وغيرها بأربعة أشهر وعشر احتياطاً، ويوقف فرض الزوجة إلى الصلح إن تحقق الإرث، بخلاف ما لو أسلم على أربع كتابيات وأربع مسلمات إذ كان يحتمل أن يختار الكتابيات.

\* \* \*

### الباب الرابع في موجبات الخيار

الأول: العيوب:

والأصل فيه أنّه (عليه السلام) تزوج امرأة فرأى بكشحها وضحاً فردّها إلى أهلها، وقال: «دَلَسْتُمْ عَلَيَّ»<sup>(١)</sup>.

والمتفق عليها سبعة — ثلاثة مشتركة: البرص المستحكم، والجذام، والجنون؛ تُخَيَّرُهما مطلقاً والأولياء إن قارنت العقد؛ لما فيها من العار.

---

(١) حديث: «تزوج...»، رواه أبو نعيم في الطب، والبيهقي من حديث ابن عمر، ورواه الحاكم في المستدرک وابن عدي. وقد اختلف في اسم هذه المرأة فقال الحاكم: اسمها أسماء بنت النعمان وعقب عليه الحافظ ابن حجر فقال: والحق أنها غيرها.

وقال ابن سعد في الطبقات: أن الرسول تزوج امرأة يقال لها عمرة بنت يزيد بن عبيد بن رواح ابن كلاب فبلغه أن بها بياضاً فطلقها». وقال النووي في التهذيب: اسمها العالية بنت ظبيان قاله ابن باطيش.

انظر: التلخيص الحبير (٣/١٣٩، ١٧٧)، وطبقات ابن سعد (٨/١٤٣)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٣٧٢).

واثنان يختصان بالنساء — الرَّتْقُ والقرْنُ<sup>(١)</sup>.

وآخران يختصان بالرجال: الجَبُّ والعُنَّةُ<sup>(٢)</sup>، ولو عنها فقط،  
ويُخَيَّرَانِها وحدها قبل الدخول [لأنَّه إذا دَخَلَ]<sup>(٣)</sup> بها وتقرر<sup>(٤)</sup> المهر لم يبقَ  
لها المطالبة.

ولا بُدَّ في العُنَّةِ مِنْ أَنْ تُرْفَعَ إلى الحاكم، وتُثَبَّتَها بإقراره، أو البيِّنَةِ<sup>(٥)</sup>  
عليه، أو بحلفها بعد نكوله ليُضْرَبَ بالتماسِها سنة؛ إذ ربَّما يتغيَّرُ الطبعُ في  
فصل، ولذلك يستوي فيها<sup>(٦)</sup> الحرُّ والعبدُ، ثم تَرْفَعُ ثانياً، فإن ادَّعى الإصابة  
صُدِّقَ بيمينه؛ لتعذر البيِّنَةِ إِلَّا أَنْ تُقِيمَ البيِّنَةُ على البكارة فتحلَّفُ، وإلاَّ  
فسخت على الفور، فإن رضيت أو أمهلت بطل الخيارُ كما في البيع.

فرع: لو غاب الزوج في السنة حسبت مدة الغيبة وإن غابت فلا.

(١) الرتق: انسداد مدخل الذكر من فرج المرأة فلا يستطيع جماعها، والقرن — بفتح  
فسكون — العفلة. وهو لحم ينبت في الفرج في مدخل الذكر كالغدة الغليظة وقد  
يكون عظماً.

انظر: المصباح المنير (١/٢٣٤، ٢/١٥٨).

(٢) الجب — بفتح الجيم — هو القطع، واستئصال الخصية. والعنة — بضم العين — هي  
عدم القدرة على إتيان النساء، أو لا يشتهي النساء.

انظر: القاموس (١/٤٤، ٢/٢٥١)، والمصباح (١/٧، ٢/٨٤)، وتهذيب اللغات  
(٢/٤٨).

(٣) الزيادة لم ترد في ق.

(٤) سقطت الواو من ن.

(٥) في ن: (بالبينة).

(٦) أي: في السنة. وفي د، ق، ن، ط: (فيه)، أي: في الفصل.



## الثاني : التغيرير :

وهو أن يشترط في العقد صفة مقصودة كإسلام ونسب وحرية ولم تكن فيصح العقد ويثبت الخيار على الأصح كالبيع ، ولا يؤثر الظن المجرد ، وقد فرّق الشافعي<sup>(١)</sup> بين الإسلام والحرية [فيهما]<sup>(٢)</sup> . ووجهه بأن الكفر منفرد فيلحق بالعيوب ، وبأن خفاءه لا يخلو عن تلبيس . وقيل : فيهما قولان ، منشؤهما التردد في كونها من العيوب .

[٢١٠/ن] مسألة : إنَّما يُتصورُ التغيريرُ بالحرية من الأمة ووكيل السيد / ثمَّ إنَّ أحبلها فالولد حرٌّ لظنه وإن كان الزوج عبداً خلافاً له<sup>(٣)</sup> . ولزمه غرمه إن ولد حياً ، أو سقط بجناية ؛ لأنَّه أُلْفِه على السيد ورجع على الغارر ؛ لأنَّه المسيَّب .

## فرعان :

الأول : القيمة تتعلق بذمة الزوج كالمهر حراً كان أو عبداً على الأصح ، وقيل : برقبته كأروش الجنايات ، وقيل : بكسبه كمؤن النكاح وجوابهما منع العلة في الفرع .

(١) قال الشافعي في الأم : ولو أن امرأة غرّت الرجل بأنها حرة فإذا هي أمة ، وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح إن شاء . ولو أن عبداً انتسب لامرأة حرة حراً فنكحته وقد أذن له سيده ، ثم علمت أنه عبد . . . كان فيها قولان : أحدهما : أن لها الخيار . . . والثاني : أن النكاح مفسوخ .

انظر : الأم (٥/٧٤ - ٧٧) .

(٢) الزيادة لم ترد في ظ ، ن ، ق .

(٣) أي : خلافاً لأبي حنيفة حيث إنما يكون الولد حراً إذا كان الزوج حراً .

انظر في تفصيل هذه المسألة وروايتها : المبسوط (٦/١٥٨ - ١٧٠) .

الثاني: لو انفصل الولد حياً فغرّمه قيمته<sup>(١)</sup> يوم الانفصال، وإن سقط بجنابة فالأقل من عشر قيمة الأم وقيمة الغرة على الأظهر؛ إذ الغرم ثبت بسببها؛ لأن الميت لا يضمن فلا<sup>(٢)</sup> يزيد عليها، فلو جنى السيد غرم عاقلته الغرة للورثة والمغرور أقل الأمرين له.

### الثالث: العتق:

كل أمة عتق [كلها]<sup>(٣)</sup> تحت عبد فلها الخيار؛ لأنه (عليه السلام): «لما عتقت بريرة خيرها»<sup>(٤)</sup> وهو على الفور على الأصح كخيار العيب. وقيل: يمتد ثلاثة أيام؛ لأنه يحتاج إلى ترو، وقيل: يبقى إلى الإسقاط، أو التمكين فإن أخرت للجهل بالعتق أو ثبوت الخيار به لم يسقط.

### فروع:

الأول: لو عتق العبد قبل علمها ففي الخيار<sup>(٥)</sup> وجهان كما في البيع والأظهر المنع لزوال المعنى.

الثاني: لو طلقها طلاقاً رجعيّاً فلها الفسخ دفعاً للرجعة [والإنظار

(١) في ق، ط: (قيمة يوم).

(٢) في ت، ط: (ولا).

(٣) في د: (عتقت).

(٤) حديث تخيير بريرة ثابت صحيح، رواه الشيخان وغيرهما.

انظر الحديث في: البخاري مع الفتح (٣٢٤/٥، ٣٢٦)، ومسلم (١٢٤١/٢)، والترمذي مع التحفة (٤٦٧/٤)، وأبي داود مع العون (٣١٥/٦)، والتلخيص الحبير (١٧٧/٣).

(٥) في هامش د: (ففي ثبوت الخيار).



إليها<sup>(١)</sup> دون الإجازة؛ إذ لا فائدة لها في الحال .

الثالث: لو عتق العبد لم يستحق الفسخ، لأنه دخيل فيه فلا يتجاوز عن المأثور .

تنبيه:

حكمُ الفسخِ رفعُ العقدِ من حينه، وسقوطُ المهرِ قبلَ الدخولِ، والعدولُ إلى مهرِ المثلِ إن كان السببُ قبْلَهُ اعتباراً له وإلا فالمسمّى مُقرَّرٌ.

\* \* \*

### خاتمة الكتاب

وفيها<sup>(٢)</sup> فصولٌ متفرقة:

#### الأول: في الإعفاف:

يجب إعفاف كلِّ أصل [حر]<sup>(٣)</sup> فَقَدَ المهرَ وخافَ العَنَتَ [أو أَضَرَ به الصبر]<sup>(٤)</sup> على الأصحَّ صيانةً له عن عقوبة الدنيا والآخرة

(١) الزيادة من ت، ظ، ن، ق، أي: لها الفسخ، ولها الانتظار إلى وقت الرجعة — والمقصود لا يسقط خيار الزوجة التي عتقت في العدة إلى الرجعة حتى لو راجعها فلها الخيار .

انظر: النهاية (ق ١٩٧) .

(٢) في د: (وفيه) .

(٣) سقطت (حر) في د .

(٤) الزيادة لم ترد في د، أي: يجب على الفرع إبناً كان أو بنتاً أن يهَيِّءَ للأب أو الجد جارية لاستمتاع بها بالشروط المذكورة .

انظر: الروضة (٧/ ٢١٤)، والقلوبي وعميرة على المحلي (٣/ ٢٦٩) .

خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

ويخالف الفرع؛ لاختصاصه باستحقاق الترحيب ومزيد الرعاية، ولذلك مُنِع الفرع عن الاقتصاص منه / دون العكس، وذلك أن يهيىء [٢١١/ن] مستمتعاً بنكاح أو ملك ومؤنها، ويجدد إذا ماتت<sup>(٢)</sup> أو انفسخ العقد أو طلقها بعذر، وليس له تعيين النكاح ولا امرأة رفيعة المهر.

نعم لو اتفقا على المهر فالتعيين إليه ويصدق في دعوى الحاجة بغير يمين.

مسألة: لو وطىء الأب جارية الابن لم يجب الحد للشبهة ولزمه مهر المثل، فلو أحبلها ملكها بالعلوق على النص رعاية لحرمة وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> فتصير مستولدة إن لم يستولدها الابن، وتلزمه قيمتها لا قيمة الولد على الأظهر؛ لأنّ العلوق قارن ملكه؛ إذ العلة والمعلول معاً في الزمان، والترتيب في العقل.

تنبيه:

إذا وطىء الأب جارية الابن حرمت عليه<sup>(٤)</sup>، وإن كان قد وطئها الابن حرمت عليهما.

---

(١) حيث لا تجب - عند أبي حنيفة - على الولد إلا النفقة.

راجع: فتح القدير وشرح العناية (٣/٣٤٧)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/٦٢٣).

(٢) في د: (مات).

(٣) راجع لتفصيل هذه المسألة عند الحنفية: شرح العناية مع فتح القدير (٢/٤٩٨)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/١٧٩).

(٤) سقطت الواو في د.

## الفصل الثاني : في نكاح العبد<sup>(١)</sup> :

الجديدُ أَنَّ السَّيِّدَ لَا يَضمُنُ المَهْرَ والنَّفَقَةَ بِالْإِذْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي غَيْرَ تَمَكِينِهِ مِنْ تَحْصِيلِ المَوَاجِبِ وَأَدَائِهَا<sup>(٢)</sup> فَيَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ وَرَبْحِ مَالِ تِجَارَتِهِ دُونَ أَصْلِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ السَّيِّدُ لَزَمَهُ الْأَقْلُ مِنَ المَوَاجِبِ<sup>(٣)</sup> وَأَجْرُ المِثْلِ عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يَغْرَمُ أَكْثَرَ مِمَّا يَغْرَمُ [بِهِ]<sup>(٤)</sup> الْأَجْنَبِيُّ .

فِرْعَ : لَوْ ضَمِنَ السَّيِّدُ المَهْرَ ثُمَّ بَاعَهُ بِهِ مِنَ الزَّوْجَةِ لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَسَقَطَ المَهْرُ وَخَلَا الْعَقْدُ عَنِ الْعَوْضِ إِلَّا إِذَا قِيلَ : الْمَلِكُ الطَّارِئُ لَا يُسْقِطُ الدَّيْنَ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ بَاعَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَسَدَ فِي النِّصْفِ وَفِي البَاقِي خِلَافٌ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُشْطَرَّ فِرَاقٌ بِسَبَبِهِ أَوْ لَا بِسَبَبِهَا ، وَأَنْ مَسَبَّبَ الْجَزْءُ كَمَسَبَّبِ الكُلِّ وَأَنَّ فَسَادَ البَعْضِ هَلْ يُوجِبُ فَسَادَ البَاقِي<sup>(٥)</sup> ؟

ثُمَّ لِلدَّوْرِ الحَكْمِي نِظَائِرُ<sup>(٦)</sup> :

(١) فِي ن : (فِي حَكْم) .

(٢) فِي د : (وَأَدَائِهِ) .

(٣) فِي ق ، ط : (مِنَ المَوَاجِبِ) .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ ط ، ت ، ق ، ط ، ن .

(٥) انْظُرْ فِي تَفْصِيلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَفْرِيعَاتِهَا : رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٧/٢٢٤ - ٢٣٢) ،

وِغَايَةُ الْغُورِ فِي دِرَايَةِ الدَّرَرِ لِلْغَزَالِيِّ مَخْطُوطَةٌ - د (ق ٢) ، وَقَلِيُوبِي وَعَمِيرَةُ عَلَى

شَرْحِ المَحَلِّي عَلَى المَنْهَاجِ (٣/٢٧٢ - ٢٧٥) ، وَنَهَايَةُ المَحْتَاجِ (٦/٣٢٨) ،

وَتَحْفَةُ المَحْتَاجِ (٧/٣٦٧) .

(٦) لَمَّا كَانَتِ الصُّوْرَةُ السَّابِقَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الدَّوْرِيَةِ أَوْرَدَ المَصْنِفُ صُورًا أُخْرَى لِلدَّوْرِ

الحَكْمِي ، وَالدَّوْرُ هُوَ تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ . قَالَ النُّوْي : وَالمَسَائِلُ الَّتِي يَقَعُ

فِيهَا الدَّوْرُ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : يَنْشَأُ الدَّوْرُ فِيهِ مِنْ مَحْضِ حَكْمِ الشَّرْعِ . وَهَذَا يُسَمَّى

الدَّوْرَ الحَكْمِي وَقَدْ ذَكَرَ المَصْنِفُ لَهُ خَمْسَ صُورٍ . وَالثَّانِي : هُوَ مَا يَنْشَأُ الدَّوْرُ فِيهِ =

منها أَنَّ المريض إذا أعتق أمته هي ثلث ماله وتزوجها لم تستحقَّ المهر، وإلاَّ لم تُعتق بأسرها ويفسد العقد.

ومنها / أَنَّهُ لو زَوَّجَ أمته عبداً وأتلف مهرها ثم أعتقها قبل الدخول لم [٢١٢/ن] تستحقَّ الفسخ وإلاَّ يلزم ردُّ المهر ويبطل عتق الجميع والفسخ.

ومنها: أَنَّهُ لو اشترى أباه عتق ولم يرث، إذ لو ورث لكان الشراء تبرعاً للوارث.

ومنها: أَنَّ رجلاً لو مات وخَلَفَ أخاً وعبدین فأعتقهما فشهدا بآبن للمیتِ ثَبَّتَ النسبُ دون الإرث وإلاَّ يبطل العتق والشهادة.

ومنها: أَنَّهُ لو أوصى له بآبنه فمات وقَبِلَ أخوه عتق ولم يرث وإلاَّ [لما] <sup>(١)</sup> صَحَّ القبول <sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثالث: في حكم الإماء:

وفيه مسألتان:

الأولى: يحرم على السيّد استمتاع المزوجة دون الاستخدام؛ فَإِنَّ مَنْعَهُ ينفر عن التزويج ويجب تسليمها <sup>(٣)</sup> إلى الزوج ليلاً، وتجاوز المسافرة بها، وللزوج مصاحبته.

= من لفظة يذكرها الشخص كما في مسألة دور الطلاق، وهذا يسمى الدور اللفظي وسيأتي في الطلاق إن شاء الله.

انظر: الروضة (٧/٢٣٣ - ٢٣٨)، والنهاية (ق ١٩٨).

(١) سقطت (لما) في د.

(٢) في ن زيادة (والله أعلم).

(٣) في د: (تسليمه).

الثانية: المهرُ للسيد حتى لو باعها بقي له، ولو قتلها قبلَ الدخولِ سَقَطَ على النَّصِّ؛ لأنَّ استحقاقَهُ بالملكِ فشابهَ ما إذا أتلَفَ البائعُ المثلَّمن<sup>(١)</sup>، بخلاف<sup>(٢)</sup> ما لو قَتَلَهَا الأجنبيُّ أو قَتَلَتْ<sup>(٣)</sup> الحرةُ نفسها.

فرعان:

الأول: لو زَوَّجَ أُمَّتَهُ عَبْدَهُ لم يَثْبُتَ المهرُ؛ إذُ المَالُ لا يَثْبُتُ له عليه.

الثاني: لو أعتق أُمَّتَهُ على أَنْ تنكحه احتاج إلى قبولها؛ لأنَّه معلقٌ بعوضٍ مقصودٍ، ويلزمُها قيمَتُها دون الوفاءِ، فإنَّ تزويجها بها<sup>(٤)</sup> قبلَ التقويمِ فَسَدَ الصداقُ على الأظهر لجهالته.

#### الفصل الرابع: فيما يُباح للزوج:

يجوزُ له أنواعُ الاستمتاعِ ما عدا الإتيانَ في غيرِ المأتَيِّ به، وهو<sup>(٥)</sup> كإتيانِ المأتَيِّ لا في التحليلِ والإحصانِ، وفيئَةِ الإيلاءِ ونفيِ العُنَّةِ وفاقاً، والاستنطاقِ<sup>(٦)</sup> بالإذنِ، واستفراشِ الأَمَةِ على الأظهرِ،

---

(١) في د، ت: (الثلث).

(٢) سقطت (ما) في د.

(٣) في د: (قتل) وهو خطأ لوجوب التأنيث. وفي ق: (أجنبي).

(٤) في د: (به).

(٥) أي: الإتيان في الدبر كالإتيان في القبل في بعض الأحكام كوجوب الغسل وإكمال المهر، وثبوت حرمة المصاهرة على أصح الوجهين، وليس كالإتيان في الفرج في تحليل المطلقة ثلاثاً، والإحصان، ولا في فيئَةِ الإيلاءِ ونفيِ العنة بالاتفاق، لكن ليس كالاستنطاق بالإذن، بالنسبة للبكر المصابة في دبرها حيث سكوتها يكفي على الأظهر، وقال البعض: لا يكفي، بل حكمها حكم الثيب. انظر: النهاية (ق ١١٩ أ).

(٦) وفي د: (وهي).

واختلفَ في العزل والأظهر جوازه مطلقاً؛ لما روى جابرٌ (رضي الله عنه):  
«كُنَّا نَعِزُّ الْقُرْآنَ يَنْزِلُ»<sup>(١)</sup> [والله أعلم]<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

- 
- (١) حديث جابر هذا متفق عليه ورواه غيرهما.
- انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٣٠٥/٩)، ومسلم (١٠٦٥/٣)،  
والترمذي مع التحفة (٢٨٩/٤)، وأبي داود مع العون (٢١٦/٦)، وابن ماجه  
(٦٢٠/١)، وأحمد (٣٠٩/٣)، والموطأ (ص ٣٦٧)، والتلخيص الحبير  
(١٨٨/٣).
- (٢) الزيادة من ن.

## كِتَابُ الصَّدَاقِ

قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾<sup>(١)</sup>

وفيه أبواب:

### الباب الأول

#### في صحته وفساده

[٢١٣/ت]

إِنَّمَا يَصِحُّ إِصْدَاقُ مَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِهِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْدَيْنِ وَالْمَنْفَعَةِ كَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ؛ لقوله (عليه السلام): «أَزَوُّجُكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>.

ولا ضبطاً لقدره. وقال أبو حنيفة: أقله نصابُ السرقة<sup>(٣)</sup>.

وَسُنَّ أَنْ لَا يَغَالَى فِيهِ، لقوله (عليه السلام): «خَيْرُ النِّسَاءِ أَرْخَصُهُنَّ

---

(١) جزء من آية (٤ - سورة النساء).

(٢) حديث: «أزوجك...» متفق عليه ورواه غيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١٣١/٩)، ومسلم (١٠٤١/٢)،  
والترمذي مع التحفة (٢٤٥/٤)، والنسائي (١٠١/٦)، وأبي داود مع العون  
(١٤٥/٦)، والتلخيص الحبير (١٩٢/٣).

(٣) أقل المهر عند الحنفية عشرة دراهم فضة وزنها سبعة مثاقيل.

راجع: فتح القدير وشرح العناية (٤٣٥/٢)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين  
(١٠١/٣).

مهوراً وأحسنهنَّ وجوهاً»<sup>(١)</sup>.

ولا يجوزُ للأب أن يجاوزَ مهرَ المثلِ لابنه، ولا أن ينقصَ عنه لابتته المجبرة، فإنَّ فعَلَ صَحَّ العقدُ على الأصحِّ بمهرِ المثل؛ فإنَّ ظاهرَ الحالِ مُنبِّهٌ على تعيينه، بخلافِ ما إذا خالفَ الوكيلُ ولا يضرُّ عدمُ الرضا<sup>(٢)</sup> به كما إذا أصدقَ خمرأً أو مجهولاً، وإنما لم يؤثرْ فسادُ الصداقِ في النكاح؛ لعدمِ اشتراطه فيه لجوازِ إخلائه عنه.

تنبيه:

لو أصدقَ صحيحاً وفاسداً خيَّرتْ بينَ أخذِ الصحيحِ وحصةِ الفاسدِ من مهرِ المثلِ وبينَ الرجوعِ إلى كلِّه.

مسألة: لو شرطَ في العقدِ ما ينافي مقصوده - كعدمِ الحلِّ وثبوتِ الخيارِ فيه، والطلاق. وتركِ الوطءِ - أفسدهُ، ولو شرطَ ما يخالفُ

---

(١) زيادة «وأحسنهن وجوهاً» من ظ، د، رواه مع هذه الزيادة الديلمي بلا إسناد وأبو عمر النوقاني. ورواه الطبراني بإسنادين فيهما ضعف بلفظ: «خيركن أيسركن صداقاً»، ورواه أحمد والبيهقي والقضاعي والطبراني في الأوسط وفي الصغير عن عائشة (رضي الله عنها) مرفوعاً بلفظ: «إن أعظم النساء بركة أيسرهن صداقاً»، ورواه ابن حبان بلفظ: «من يمن المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها». كما روى أحمد وأصحاب السنن الأربعة أن عمر كان ينهى عن المغالاة في المهر، ويقول: ما تزوج رسول الله، ولا زوج بناته بأكثر من اثنتي عشر أوقية، فلو كانت مكرمة كان أحقكم، وأولاكم بها رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم)».

انظر: مسند أحمد (١/٤٠، ٤٨، ٦/٧٧، ٩١)، والترمذي مع التحفة (٤/٣٥٥)، والنسائي (٦/٩٦)، وأبا داود مع العون (٦/١٣٥)، والدارمي (٢/٦٥)، وراجع: المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٢٠٤ - ٢٠٥).

(٢) في د: (عدم رضاهم).



الإِصْدَاق - كعدم ثبوته، والخيار<sup>(١)</sup> فيه بناءً على الأصح، أو يتعلق به غرض لا يثبت مثل أن لا يقسم لها. أو يكون لأبيها كذا - فَسَدَ الصَّدَاقُ؛ لَأَنَّ الشرط - كعوض مجهول - مضاف إلى المسمى، وتَعَيَّنَ الرجوعُ إلى مهر المثل؛ لتعذر التقسيط، وكذا<sup>(٢)</sup> لو أَصْدَقَ أَلْفًا عَلَى أَنْ يُعْطَى أَبَاهَا أَلْفًا آخَرَ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ أَصْدَقَهَا أَلْفَيْنِ وَشَرَطَ تَسْلِيمَ أَلْفٍ إِلَيْهِ نِيَابَةً، إِذْ الْقَرِينَةُ تُشْعِرُ بِهِ.

فرع: لو أَصْدَقَ عَبْدًا بَأَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَائَةٌ صَحَّ إِصْدَاقًا وَبَيْعًا عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّهَا عَلِمَتْ قَدْرَ عَوْضٍ مَا بَذَلَتْ جَمَلَةً وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْهُ مَفْصَلًا، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَصْدَقَ نِسْوَةً بَعْدَ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ حَصَّةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَجْهُولَةٌ. إِذْ التَّوْزِيعُ بِحَسَبِ مَهْرِهِنَّ كَمَا فِي الْبَيْعِ.

\* \* \*

## الباب الثاني

### في أحكام الصَّدَاقِ والصَّحِيحِ<sup>(٣)</sup>

#### الأول: الضمان:

[٢١٤/ن] / الْأَصَحُّ أَنَّ الْمَعْيَنَ فِي يَدِهِ مَضْمُونٌ ضَمَانُ الْعَقْدِ كَالْمَبِيعِ؛ فَإِنَّهُ انْتَقَلَ

(١) هكذا في ت، ظ، د، ط، ن، وعلى هذا مثل بمثاليين وهما:

١ - ما شرط عدم ثبوت المهر أصلاً.

٢ - وما شرط ثبوت الخيار من المهر ثلاثة أيام مثلاً. وفي ق: (كعدم ثبوت الخيار) وهو خطأ، ولعله سقط منها الهاء والواو.

(٢) في د: (وأما).

(٣) في ظ: (... صدق الصحيح)، وهذا لا يصح إلا من باب جواز إضافة الموصوف إلى الصفة.

منه عوضاً بالعقد، بخلاف المستام والمستعار، فلو تلف أو أتلّفه الزوج انفسخ الإصداق، ولزم مهر المثل، ولا يجب عليه ضمان المنافع وإن استوفّاها أو آخر تسليمه كالبائع.

### الثاني: التسليم:

مهما تنازعا في البداية، فالأصح أن كلاً منهما كالبائع من وجه فيؤمر الزوج بتسليمه إلى عدل، ثم المرأة بالتمكين، فإن بادرت وامتنع<sup>(١)</sup> عن الأداء فلها الحبس ثانياً ما لم يدخل بها، فإن المهر في مقابلة الوطأة الأولى، وإن بادر وامتنعت فله الاسترداد، وتمهل المرأة ثلاثة أيام للتنظيف لا للحيض، ولا تسلم الصغيرة ولا المريضة حتى تطيق، ولا يجب تسليم مهرها على الأصح.

### الثالث: التقرير:

كمال المهر إنما يتقرر بالوطء وموت أحد الزوجين؛ لأنهما غاية<sup>(٢)</sup> العقد وانتهائه فهو كاستيفاء المعقود عليه، لا الخلوة على الجديد؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿وَأِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ...﴾ الآية<sup>(٣)</sup>، وقال أبو حنيفة: تقرر الخلوة بالرتقاء، لا الحائض، والصائمة فرضاً، وعكسه

(١) في د: (فامتنع).

(٢) في د: (نهاية العقد).

(٣) ﴿وَأِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ الآية (٢٣٧ — سورة البقرة).

راجع: أحكام القرآن للشافعي تحقيق أستاذنا الشيخ عبد الغني (١/١٣٩).

أوجه<sup>(١)</sup>. ولا تؤثر في تصديقها إن ادّعت الإصابة خلافاً لمالك<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### الباب الثالث في التفويض

وهو إخلاء النكاح عن المهر بإذن من إليه الأمر<sup>(٣)</sup>.

(١) حسب ما ذكره المصنف أن أبا حنيفة يقول: إن المهر يتقرر كله بالخلوة ولو بالرتقاء ولا يتقرر بالخلوة بالحائض والصائمة فرضاً، ثم رده المصنف فقال: وعكسه أوجه - أي: على فرض القول بتأثير الخلوة بتقرير المهر بالخلوة بالصائمة والحائض أوجه، لأن المانع في الرتقاء حسي في حين أن المانع فيهما شرعي. لكن بالرجوع إلى كتب الحنفية المعتمدة نرى أن الرتق أيضاً مانع من الخلوة التي تقرر المهر حيث قالوا: «والخلوة بلا مانع حسي وطبعي وشرعي كإحرام وصوم فرض كالوطء، ومن الحسي الرتق والقرن...». راجع: فتح القدير وشرح العناية (٤٤٦/٢)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (١١٤/٣).

(٢) أي: لا تؤثر الخلوة في تصديق المرأة - وعلى هذا لو اتفقا على الخلوة وادعت الإصابة لم يترجح جانبها، بل القول قوله بيمينه، هذا على الجديد، وفي القديم الخلوة مؤثرة وفي أثرها قولان: أظهرهما أنها كالوطء، والثاني: أنها تؤثر في تصديق المرأة إذا ادعت الإصابة. وقال مالك: الخلوة تؤثر في تصديقها حيث تصدق في دعواها الإصابة حتى ولو كان الزوج غير صالح، وتحلف إن كانت كبيرة.

راجع: الخرشي مع حاشية العدوي (٢٦٠/٣، ٢٦١)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢٢٦)، والمدونة (٣/٥)، وانظر: روضة الطالبين (٢٦٣/٧)، وقليوبي وعميرة على شرح المحلي (٢٧٨/٣).

(٣) في د: (المهر).

وذلك بأن تأذن البالغة للولي فينفي، أو يسكت عنه أو يعقد السيد هكذا، ولا عبرة بنفي السفينة<sup>(١)</sup>.

وله أحكام:

### الأول:

أنه لا يجب بالعقد شيء على المذهب خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٢)</sup>؛ إذ لو وجب مهر المثل لتشطر بالطلاق ولما استحققت طلب الفرض. قيل: لو لم يجب بالعقد لما وجب بالوطء كوطء السيد أمتة، وجوابه النقض بوطء الشبهة وإبداء المانع في الأصل، ولا بالموت على الأصح لأن إلحاقه بالطلاق أولى من إلحاقه بالوطء / وما روي أن [٢١٥/ن] ابن مسعود (رضي الله عنه) «اجتهد فيه شهراً ثم حكم بمهر المثل فقام معقل<sup>(٣)</sup> وقال: أشهد أنه (عليه السلام) قضى في بروع بنت واشقي<sup>(٤)</sup>»

---

(١) في ت، د: (السفينة).

(٢) مجرد العقد عند الحنفية يوجب مالاً، فإن تزوجها على أن لا مهر لها، أو أن يخلو العقد من المهر فلها مهر المثل إن دخل بها أو مات عنها، وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة.

راجع: فتح القدير وشرح العناية (٢/٤٤١)، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار (٣/١٠٨).

(٣) هو: معقل بن يسار بن عبد الله أبو عبد الله وأبو علي المزني البصري، صحابي شهد بيعة الرضوان وإليه ينسب نهر معقل بالبصرة، وتوفي بها سنة (٦٥هـ).

انظر ترجمته في: أسد الغابة (٥/٢٣٢)، والإصابة (٦/١٨٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/٢٣٥)، وطبقات ابن سعد (٧/١٤)، والأعلام (٨/١٨٨).

(٤) هي بروع بنت واشق الرواسية الكلابية، أو الأشجعية زوج هلال بن مرة، حيث أنها =

بمثل قضائك»<sup>(١)</sup>، اختلف فيه أن القائل معقل بن يسار أو سنان<sup>(٢)</sup>، أو بعض بني الأشجع<sup>(٣)</sup>، ولذلك قال الشافعي (رضي الله عنه): لو صحَّ حديث بروء فلها مهر المثل<sup>(٤)</sup>.

= أنكحته، وفوضت إليه فتوفي قبل أن يجامعها فقضى لها رسول الله بصداق نسائها. رواه أصحاب السنن وأحمد.

انظر: الإصابة (٥٣٤/٧)، وأسد الغابة (٣٧/٧).

(١) حديث: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قضى في بروء بنت واشق — وقد نكحت بغير مهر، فمات زوجها — بمهر نسائها والميراث»، رواه أحمد وأصحاب السنن، وابن حبان والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وصححه ابن مهدي، والترمذي. وقال ابن حزم: لا مغمز فيه لصحة إسناده. وقال البيهقي: جميع رواياته صحيحة.

انظر الحديث في: مسند أحمد (٢٧٩/٤، ٢٨٠)، والترمذي مع التحفة (٢٩٩/٤)، وأبي داود مع العون (١٤٧/٦ — ١٤٩)، والنسائي (١٠٠/٦)، وابن ماجه (٦٠٩/١)، والمستدرک (١٨٠/٢)، والسنن الكبرى (٢٤٤/٧)، ونصب الراية (٢٠١/٣، ٢٠٢)، والتلخيص الحبير (١٩٩/٣).

(٢) وهو معقل بن سنان بن مظهر الأشجعي: أبو عبد الرحمن، صحابي جليل من القادة الشجعان، كانت معه راية قومه يوم فتح مكة وحنين، واستشهد يوم الحرة صبراً سنة (٦٣هـ).

انظر ترجمته في: أسد الغابة (٢٣٠/٥)، والإصابة (١٨١/٦)، وتهذيب التهذيب (٢٣٣/١٠)، والأعلام (١٨٧/٨).

(٣) بنو الأشجع من القيس — نسبة إلى جدهم: أشجع بن ريث بن غطفان بن سعد — ابن قيس غيلان.

انظر: أسد الغابة (٣٧/٧)، وجمهرة أنساب العرب (ص ٢٨٧).

(٤) قال الشافعي في الأم: «وقد روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قضى في بروء بنت واشق، ونكحت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها =

## الثاني :

أنها تستحق<sup>(١)</sup> قبل الوطاء طلب الفرض لتعلم ما سيثبت لها ويتشطر،  
والحبس له، لا لتسليم المفروض على الأظهر؛ لأنها أبطلت حقها، ولا بد  
من التراضي دون العلم بمهر المثل والتساوي والتجانس له، والحلول  
كالإصداق فإن أبى أو تشاحاً فرضه الحاكم باجتهاده من نقد البلد حالاً،  
ولا يزيد على مهر المثل [ولا ينقص]<sup>(٢)</sup> ولا يجوز<sup>(٣)</sup> أن يتبرع به الأجنبية

= بالميراث»، فإن كان ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فهو أولى الأمور بنا  
ولا حجة في قول أحد دون النبي وإن كثر، وإن كان لا يثبت عن النبي لم يكن  
لأحد أن يثبت عنه ما لم يثبت، ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله، وهو مرة يقال  
عن معقل بن يسار، ومرة عن معقل بن سنان، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى،  
وإن لم يثبت فإذا مات أو ماتت فلا مهر لها، وله منها الميراث إن ماتت، ولها منه  
الميراث إن ماتت ولا متعة لها».

بهذا الأدب العظيم وقف الإمام الشافعي أمام هذا الحديث الشريف، وبني قوله على  
أن الحديث مضطرب، وأنه لم يبلغه عن طريق صحيح. لكن ثبت الحديث وبلغ  
غيره بطرق صحيحة.

قال البيهقي: قد سمي فيه معقل بن سنان وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه  
لا يضر، فإن جميع الروايات فيه صحيحة، والكل أصحاب عدول. قال النووي:  
الراجح ترجيح وجوب مهر المثل في هذه المسألة، لأن حديث بروع صحيح رواه  
أحمد وأصحاب السنن، ولا اعتبار بما قيل في إسناده.

انظر: الأم (٦١/٥)، وروضة الطالبين (٢٨٢/٧)، والسنن الكبرى (٢٤٤/٧)،  
والتلخيص الحبير (١٩١/٣، ١٩٢).

(١) في د: (لا تستحق)، وهو خطأ.

(٢) الزيادة لم ترد في د.

(٣) في د: (ويجوز للأجنبي...)، وهذه أيضاً صحيحة موافقة لقول من =

[على الأظهر]<sup>(١)</sup> ثم هو كالصداق في التقرير - والتشطير<sup>(٢)</sup>.

فرعان:

الأول: لو أبرأت المهر قبل الفرض لم يصح بناءً على أن مجرد سبب الوجوب غير كاف في الإبراء وهو الأصح، ولو أسقطت حقها عن طلب الفرض لغا؛ إذ السبب باق كما في الإيلاء.

الثاني: لو فرض فاسد كخمر لم يتشطر؛ لضعفه، بخلاف المسمى.

الثالث:

أنه يثبت بالميسر مهر المثل إن لم يفرض، وهو ما يرغب به في مثلها، ويعتبر في المماثلة النسب من الأب وسائر الصفات المقصودة فيهن كالسن، والعقل، [والجمال]<sup>(٣)</sup>، والبكارة، واليسار، والمسامحة المعتادة للعشيرة.

فرع: لو كان مهر مثلها ألفاً مؤجلاً حط عنه ما يقتضيه العدول إلى الحال؛ فإن عوض المتلفات لا يقبل التأجيل.

تنبيه:

الوطء بالشبهة كالوطء في نكاح فاسد يوجب مهر المثل باعتبار يوم الوطء متعدد بتعدد الشبهة، لا المرات كالوطء في نكاح صحيح، لكن

= قال من الأصحاب بهذا.

راجع: الروضة (٧/٢٨٤).

(١) الزيادة لم ترد في د.

(٢) أي: ثم المفروض بعد التعيين حكمه كالمسمى في التقرير.

(٣) الزيادة لم ترد في د.

المعتبر أعلاها، فلو وطىء الأب جارية الابن مراراً فعليه مهرٌ واحدٌ؛ لشمول الشبهة.

\* \* \*

## الباب الرابع في التشطير

وفيه فصول: /

[٢١٦/ن]

### الأول: في مُوجبه

وهو كلُّ فراق [في الحياة] <sup>(١)</sup> لا يكون بسببها قبل المسيس كالطلاق واللعان وإسلام الزوج، وردته وطريان الرضاع بغير فعلها. والأصل فيه <sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ...﴾ <sup>(٣)</sup>.

وما كان بسببها كالفسخ بعيه، أو بعيها يُسقط الجميع؛ لأنه الأصل. والتشطير إنما ثبت <sup>(٤)</sup> جبراً لإيحاش الفراق. وليس للولي عفو الصداق على الجديد، وأول قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾ <sup>(٥)</sup> بالزوج؛

(١) سقطت الزيادة من د.

(٢) في د: (فيها).

(٣) جزء من آية (٢٣٧) — سورة البقرة.

(٤) في ن: (يثبت).

(٥) جزء من آية (٢٣٧) — سورة البقرة.

قال الشافعي في أحكام القرآن: قال عز وجل: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ يعني: النساء... وقوله: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾ يعني الزوج: وذلك أنه إنما يعفو من له ما يعفوه. ورواه عن أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب =



لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup>، وهو أَنْ يَدَعَ شَطْرَهُ<sup>(٢)</sup>.

### الفصل الثاني: في حكمه:

وهو عودُ النصفِ إلى الزوجِ بالفراقِ. وقيلَ: بثبوتِ الخيارِ له في الشطرِ.

والنظرُ في أمرين:

الأولُ: فيما يمنعُ الرجوعَ في العينِ.

وهو زوالُ ملكِ المرأةِ عنها بتلف أو عتق أو انتقالٍ.

وفيه مسائل:

الأولى: لو دَبَّرَتِ العبدُ فالأظهرُ ثبوتُ الخيارِ لها؛ إذ التدبيرُ قرينةٌ مقصودةٌ تعلقَتْ<sup>(٣)</sup> به فيكونُ كزيادةٍ متصلةٍ لا تؤثرُ في القيمةِ.

الثانية: لو وهبتُ منه<sup>(٤)</sup> عَيْنُ الصداقِ وسلمتُ إليه، ثم طَلَّقَهَا فالأصحُّ أَنَّهُ يرجعُ عليها بالقيمةِ كما إذا وهبتُ من غيره، ووجه المنع جَعْلُ الهبةِ تعجيلاً، وهو ضعيفٌ، لأنَّه لو صَرَّحَ به لم يَصِحَّ.

= (رضي الله عنه) وجبير بن مطعم وابن سيرين، وشريح، وابن المسيب وسعيد بن جبیر، ومجاهد.

انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/١٣٩، ٢٠٠)، والسنن الكبرى (٧/٢٥١، ٢٥٢)، والأم (٥/٦٦)، ومسند الشافعي بهامش الأم (٦/٢١١)، ومختصر المزني (٤/٣٤).

(١) جزء من آية (٢٣٧ - سورة البقرة).

(٢) في ق: (يدفع...)، والمؤدَّى واحد. يراجع: تفسير الطبري (٢/٧٣١).

(٣) في د: (تعلق).

(٤) لم ترد (منه) في ق.

فروع:

الأول: لو وهبت منه النصف فالأصح أنه يستحق نصف الباقي وربع القيمة؛ إذ لا بد من الإشاعة.

الثاني: لو كان الصداق ديناً فأبرأت لم يرجع على الأصح؛ لأنها ما أخذت شيئاً حتى تغرمه.

الثالث: لو تخالعا قبل الدخول فينبغي أن تقول اختلعت بالنصف الذي يبقى لي، فإن أطلقت<sup>(١)</sup> فعلى قول الشيوخ يفسد نصف العوض، وفي الباقي قولان<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: لو أصدق تعليم / القرآن وطلق قبله فلها نصف مهر [٢١٧/ن] المثل، كما إذا ألفت عين الصداق قبل القبض، وإن طلق بعده فلها نصف الأجرة.

الثاني: فيما يوجب الخيار:

وهو الزيادة والنقصان، أما الزيادة فالمنفصلة تسلم لها كما في البيع والهبة، والمتصلة تُخَيَّرُها؛ لأنها حصلت في ملكها فلها أن [لا]<sup>(٣)</sup> تسلمها وتعطى قيمتها غير زائدة، ويُخالف المبيع المردود من حيث أن سببه متجدد، والرد مستند إلى العقد.

---

(١) في ت، ط، ظ: (أطلق).

(٢) ومقابل هذا القول: قول بصحة الخلع في نصف الصداق كما لو صرحت، فينحصر في النصف.

راجع في تفصيل هذه المسألة: روضة الطالبين (٣١٩/٧، ٣٢٠).

(٣) سقطت (لا) من د.

وأما النقصانُ فيخيرهُ بَيْنَ نصفِ المعيبِ بلا أرش ونصفِ البدلِ، فإنَّ اجتماعهما كما إذا أحبلت الأمةُ، وكبرت الشجرةُ، وترعرع العبدُ وتعلم حرفةً ونسي أخرى وانكسر الحلِيُّ وأعيدَ... ثبت الخيارُ لهما.

### تنبيهات:

الزرعُ نقصانٌ محضٌ وإطلاعُ الحديقةِ زيادةٌ، فإن كان مؤبّرةً فلها، ولها إبقاؤها فيتخيرُ إلّا أن تقطعها، أو تهَبَ منه نصفها ولا خيارَ لها على الأظهر، وحيثُ نحكمُ بالقيمةِ فالواجبُ أقلُّ قيمتي<sup>(١)</sup> يوم الإصداقِ والقبضِ؛ إذ الزائدُ لها، وغرْمُ النقصانِ لا يلزمُها.

### الفصل الثالث: في المتعة

قال الله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ أَلْسِنَةٍ قَدَرُهُمْ وَعَلَىٰ أَلْمَمَةٍ قَدَرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وهي واجبةٌ عندنا سنةٌ عند مالك<sup>(٣)</sup> بفراق لا يكون مشطراً ولا مسبباً عنها كطلاق

---

(١) في دوق: (قيمة).

(٢) الآية (٢٣٦) — سورة البقرة).

(٣) المتعة: اسم للمال الذي يدفعه الرجل إلى امرأته لفرقة في الحياة كالطلاق، واختلف العلماء في حكمها، فذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد إلى وجوب المتعة فيما إذا حصلت الفرقة لمفوضة — أي: لم يسم لها مهر — قبل الوطء، وعند أبي حنيفة وقبل الخلوة أيضاً. أما إن دخل بها — أو خلا بها عنده — فلا تجب المتعة عند أبي حنيفة والقديم من الشافعي وإحدى الروایتين عن أحمد، وإنما يجب المسمى أو مهر المثل لكنها تستحب. وقال الشافعي في الجديد وأحمد في رواية تجب المتعة لكل مطلقة بعد الدخول. وقال مالك: المتعة سنةٌ وليست واجبة مطلقاً والمفوضة تستحق مهر المثل بالوطء فقط لا بموت أو طلاق حتى لو ماتت أو طلقت قبل الدخول أو الفرض فلا صداق لها.

راجع: فتح القدير مع شرح العناية (٢/٤٤١)، والدر المختار مع حاشية =

المفوضة قبل الفرض، والمدخول بها على الجديد؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ مَتَعٌ بِالْمَعْرِوفِ﴾، ولأنَّ المهرَ في مقابلةِ البضعِ فلها المتعةُ جبراً لإيحاشها بالطلاق، ثم إن اتفقا على شيءٍ فذاك، وإن اختلفا قَدَّرَ القاضي ما يليق<sup>(١)</sup> بهما على الأظهر، والأحبُّ أن لا ينقصَ عن ثلاثين درهماً، ولا يزيدُ الحاكمُ على نصفِ مهرِ المثل على الأظهر كالفرض، وينقص عنه إن كان مدخولاً بها. وقال أبو حنيفة: ينقص مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

## خاتمة الكتاب

### في بيان التنازع<sup>(٣)</sup>

مهما اختلف الزوجان أو وليُّ الصغيرة والزوج في قدر المهر، أو كيفيته تحالفاً وفسخَ الصِّداقُ ولزمَ مهرُ المثل. وقيل: / الأقلُّ من [٢١٨/ن] المدعى ومهر<sup>(٤)</sup> المثل؛ فإنَّها لا تستحقُّ أكثرَ منه، ورُدَّ بأنَّ المدعى

= ابن عابدين (١١٠/٣)، وانظر: شرح الخرشي مع حاشية العدوي (٢٧٣/٣)، (٢٧٤)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢٢٧)، والمدونة (١٤/٥)، وانظر: روضة الطالبين (٣٢١/٧)، وحاشيتي القليوبي وعميرة (٢٩٠/٣)، ومغني المحتاج (٢٤١/٣)، والمهذب (٦٣/٢)، والمغني لابن قدامة (٧١٤/٦).

(١) في د: (على ما يليق).

(٢) في ق: (ينتقص مطلقاً). قال الحنفية: المتعة هي درع وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل، ولا تنقص عن خمسة دراهم، وتعتبر المتعة بحالهما كالنفقة. انظر: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (١١٠/٣ - ١١١)، وفتح القدير مع شرح العناية (٤٤١/٢).

(٣) الزيادة من ظ.

(٤) ؟؟؟

سَقَطَ بالفسخ، وإن اختلفا في التسمية تحالفاً أيضاً على الأظهر؛ لأنَّه خلافُ [في] <sup>(١)</sup> كيفية [عقد] <sup>(٢)</sup> النكاح.

### فروع:

الأول: لو اعترف بالنكاح وأنكر قدرَ المهرِ كُلِّفَ تقديرُهُ. وقيل: إن ادَّعت قدرَ مهرِ المثل حلفت؛ إذ الظاهرُ معها، ولو قال: هذا ابني من فلانة فلها مهرُ المثل؛ لأنَّ استدخالَ الماءِ بعيدٌ.

الثاني: لو قال: أصدقتك أباك فقالت: بل أمِّي تحالفاً ورجعتُ إلى مهرِ المثل، وعُتِقَ الأبُّ بإقراره ووقف ولاؤُهُ [وإن حلفتُ دونه عُتِقاً] <sup>(٣)</sup>.

الثالث: لو ادَّعت ألفين في عقدين فبيَّنت لزماً، وإن قال: لم أصبها في الأول سَقَطَ شَطْرُ الأول.

### تذنيب:

الوليمة <sup>(٤)</sup> سُنَّةٌ؛ لأنَّه (عليه السلام) «ما تركها قطُّ في حضر

---

(١) سقطت (في) من د.

(٢) الزيادة من ن، ظ.

(٣) الزيادة لم ترد في د.

(٤) الوليمة اسم لطعام العرس خاصة، حكاه ابن عبد البر عن ثعلب وغيره من أهل اللغة، وقال الشافعي وبعض الفقهاء: الوليمة تقع على كل طعام لسرور حادث كالختان والولادة وغيرهما. لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح، وفي غيره تقييد فيقال: وليمة الختان... والأصح أن لكل منها اسماً خاصاً. كالعذيرة اسم لدعوة الختان، والعقيقة لدعوة الولادة، ولقدوم السفر نقيعة، وإلحادات البناء وكبرة، ولسلامة المرأة من الطلق الخرس.

ولا سفر<sup>(١)</sup>، وأولم على صفية بسويق وتمر في السفر<sup>(٢)</sup>،  
وقولُه (عليه السلام) لعبد الرحمن بن عوف<sup>(٣)</sup>:

= انظر: القاموس المحيط (١٨٩/٤)، والمغني لابن قدامة (١/٧)، والروضة  
(٣٣٢/٧)، وانظر: مختصر المزي بهامش الأم (٣٩/٤).

(١) بعد التبع والاستقراء ثبت بأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يترك الوليمة لا في سفر ولا في حضر على كل زوجاته، وقد روى البخاري وغيره عن أنس قال: «ما رأيت النبي أولم على أحد من نسائه ما أولم على زينب، أولم بشاة». قال الحافظ في الفتح: وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لأولم بها. غير أنه (صلى الله عليه وسلم) أولم على بعض نسائه بسويق وتمر وعلى بعضها بمدين من شعير، كما أنه لم يتركها في السفر حيث أولم على صفية في سفر. قال الشافعي: «لا أعلمه أنه (صلى الله عليه وسلم) ترك الوليمة». ولهذه المواظبة قال بعض أصحاب الشافعي: الوليمة واجبة، ولقوله: أولم ولو بشاة، رواه البخاري وغيره. انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري (٢٣٢/٩ - ٢٣٥ - ٢٤٠)، وأبا داود بشرح عون المعبود (٢٠٨/١٠)، وروضة الطالبين (٣٣٢/٧)، والمغني لابن قدامة (١/٧)، ومختصر المزي بهامش الأم (٣٩/٤).

(٢) حديث: «أولم على صفية»، رواه أحمد وأصحاب السنن بهذا اللفظ، ورواه الشيخان عن أنس: «أقام النبي (صلى الله عليه وسلم) بين خيبر والمدينة ثلاثاً يني عليه بصفية بنت حيي، فدعوت المسلمين إلى وليمته فما كان فيها خبز ولا لحم، أمر بالانطاع فألقي فيها من التمر والأقط والسمن - فكانت وليمته...».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٢٦/٩)، ومسلم (١٠٤٤/٢)، وأحمد (١١٠/٣)، وأبا داود مع العون (١٠٨/١٠)، والنسائي (١٠٨/٦)، والترمذي مع التحفة (٢١٩/٤)، وابن ماجه (٦١٥/١)، والتلخيص الحبير (١٩٤/٣)، وراجع: مختصر المزي بهامش الأم (٤٠/٤).

(٣) هو: عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف أبو محمد الزهري القرشي، من أكابر الصحابة، وأحد العشرة المبشرة، وأحد الستة أصحاب الشورى، شهد بدرًا =

«أولم ولو بشاة»<sup>(١)</sup> محمولٌ على الندب، وقولُ الشافعيّ (رضي الله عنه):  
«مَنْ تَرَكَ دَعْوَةَ لَمْ يَبْنِ لِي أَنَّهُ عَاصٍ كَمَا يَبْنِي لِي فِي وَلِيمَةِ الْعَرَسِ»<sup>(٢)</sup>.

يريدُ به الإجابة وهي واجبة على الأظهر في اليوم الأول؛ لقوله  
(عليه السلام): «مَنْ لَمْ يُجِبْ الدَّاعِيَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»<sup>(٣)</sup> بشرطِ أَنْ يَعْمَ

= والمُشَاهِد كلها، له في كتب السنّة (٦٥) حديثاً. ولد سنة (٤٤٤ هـ)، وتوفي  
بالمدينة سنة (٣٢ هـ).

انظر ترجمته في: أسد الغابة (٣/ ٤٨٠ - ٤٨٤)، والإصابة (٢/ ٤١٦)، وتهذيب  
التهذيب (٦/ ٢٤٤)، والرياض النضرة (٢/ ٣٧٦)، والبدء والتاريخ (٥/ ٨٦)،  
والجمع بين رجال الصحيحين (ص ٢٨١)، وطبقات ابن سعد (٢/ ٢٤٠)  
و (٣/ ١٢٧)، والأعلام (٤/ ٩٥).

(١) حديث: «أولم ولو بشاة» متفق عليه وله طرق في الصحيحين، ورواه غيرهما.

راجع: صحيح البخاري مع الفتح (٩/ ١١٦)، ومسلم (٢/ ١٠٤٣)، والترمذي مع  
التحفة (٤/ ٢١٧)، وابن ماجه (١/ ٦١٥)، الدارمي (٢/ ٦٧)، والموطأ  
(ص ٣٣٨)، وأحمد (٣/ ١٦٥، ١٩٠، ٢٠٥، ٢٧١)، والنسائي (٦/ ١٠٥)،  
والتلخيص الحبير (٣/ ١٩٠).

(٢) تنمة نصه: «... لأنني لا أعلم أن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ترك الوليمة على  
عرس، ولا أعلمه أولم على غيره».  
انظر: مختصر المزني بهامش الأم (٤/ ٣٩).

(٣) حديث: «من لم يجب...»، ورد بألفاظ وطرق صحيحة، ولفظ الشيخين: «إذا  
دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها»، وبلغظ: «من لم يأت الدعوة فقد عصى الله  
ورسوله» وفي بعض الروايات عند أصحاب السنن: «ومن لم يجب فقد عصى الله  
ورسوله».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٩/ ٢٤٠ - ٢٤٤)، ومسلم (٢/ ١٠٥٢)،  
وسنن أبي داود مع العون (١٠/ ٢٠٥)، والترمذي مع التحفة (٤/ ٢٢٢)، =

الأقارب والجيران من غير خوف وطمع وحضور مؤذٍ ومنكر لا يرفعُ بحضوره كفرشٍ حرير وصورِ إنسانٍ أو حيوانٍ على منتصبٍ كوسادة؛ لِأَنَّهُ (عليه السلام) رأى في داره سترَةً عليها صورٌ وكان يدنو منها وينصرفُ، فعَلَّ ذلك مراراً، ثم قال لعائشة: «حُطِّيها واتخذِي منها نمارقَ»<sup>(١)</sup>.

ويكرهُ الدخولُ، ويحرّمُ تصويرُ الحيوانات؛ لقوله (عليه السلام): «يُحْبَسُ المصوِّرون يومَ القيامةِ، ويقالُ لهم: انفخوا الروحَ فيما خلقتُم - وما هم بنافخين، فلا يخفَّفُ عنهم العذابُ»<sup>(٢)</sup>.

= وابن ماجه (١/٦١٦)، والدارمي (٢/٦٧)، وأحمد (٢/٢٠، ٢٢، ٣٧)، والتلخيص الحبير (٣/١٩٤).

(١) حديث: «حطّوها...»، ورد معناه في أحاديث كثيرة وليس فيها (حطّوها)، فقد روى الشيخان وغيرهما عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: «قدم من سفر وقد سترت بسهولة لي بقرام فيه تماثيل، فلما رآه هتكه وتلون وجهه». وفي رواية لهم أيضاً: عن عائشة أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهة. ثم قالت: فقطعتها وسادتين، وفي لفظ: وحشوتها ليفاً. وفي رواية: فأخذتها فجعلتها مرفقتين فكان يرتفق بهما. وفي رواية عند البخاري: فكانتا في البيت يجلس عليهما. والحديث يدل على أن الصورة والتمثال إذا غُيِّرَا لم يكن بهما بأس، وجاز افتراشهما والارتفاق عليهما. راجع: صحيح البخاري مع الفتح (٤/٣٢٥ و ٩/٢٤٩ و ١٠/٣٨٧)، ومسلم (٣/١٦٦٤ - ١٦٧٢)، والموطأ (ص ٥٩٨)، والترمذي مع التحفة (٥/٤٢٧)، وأبا داود مع العون (١١/٢٠٨)، وابن ماجه (٢/١٢٠٤)، وأحمد (٦/٢٤٦)، ونيل الأوطار (٢/١٩٣)، والتلخيص الحبير (٣/١٩٦).

(٢) حديث: «يحبس المصورون...»، رواه الشيخان وغيرهما بألفاظ وطرق كثيرة. انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٠/٣٨٢)، ومسلم (٣/١٦٦٤ - ١٦٧٢)، والنسائي (٨/١٨٩ - ١٩١)، والتلخيص الحبير (٣/١٩٧).



[٢١٩/ن] والصائمُ يحضرُ ويفطرُ في النفلِ إن شَقَّ على الداعي، ويأْكُلُ / الضيفُ  
بالقرينة، ولا يتصرفُ بوجهٍ آخرَ إلا برضا المضيفِ.

ويجوزُ النَّثرُ واللقطُ<sup>(١)</sup>، لأنَّ جابراً قال: إنَّه (عليه السلام) حَضَرَ  
إملاكاً وقال: أَيْنَ طباقُكم؟ فَأُتِيَ بطباقٍ فيها<sup>(٢)</sup> جوزٌ ولوزٌ وتمرٌ فنثرتُ فقبضنا  
أيدينا فقال (عليه السلام): ما لكم لا تأخذون؟ فقال: لَأَنَّكَ نهيتنا عن  
النهي، فقال (عليه السلام) «إنما نهيتكم عن نهى العساكرِ، خذوا على  
اسمِ الله تعالى، فجاذبنا وجاذبناه»<sup>(٣)</sup>.

فرع: مَنْ وَقَعَ فِي ذِيْلِهِ شَيْءٌ مُلْكُهُ إِنْ بَسَطَ لَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ أَوْلَى بِهِ.

\* \* \*

---

(١) المقصود بالنثر واللقط: ما ينثر ويرمى متفرقاً من الجوز، أو اللوز، أو التمر، إبان  
الفرح كالولائم، ثم يلتقطه من يقع عليه أو حوله.  
انظر: القاموس (١٤٣/٢).

(٢) في د: (فيه).

(٣) حديث جابر: «أنه حضر إملاكاً — أي: نكاحاً — وقال...»، قال الحافظ: هذا  
لا نعرفه من حديث جابر، لكن رواه البيهقي عن معاذ بن جبل، وفي إسناده ضعف  
وانقطاع، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة عن معاذ نحوه، وفيه  
بشر بن إبراهيم ذكره الذهبي في الضعفاء، وقال ابن عدي: هو عندي ممن يضع  
الحديث. ولهذا أورد هذا الحديث في الموضوعات، وقال ابن حبان: كان يضع  
الأحاديث على الثقات.

انظر: التلخيص الحبير (٣/٢٠٠، ٢٠١)، والمغني في الضعفاء (ص ١٠٤)،  
وميزان الاعتدال (١/٣١١ — ٣١٣).

# كِتَابُ الْقِسْمِ وَالنُّشُوزِ

وفيه فصولٌ:

## الأول:

### فِيمَنْ يَسْتَحِقُّهُ

وهي الزوجاتُ دونَ المستولداتِ؛ إذ الاستمتاعُ بهنَّ من قبيلِ الانتفاعِ، وإنْ كانَ الأولَى أَنْ يسوي<sup>(١)</sup> بينهما باتَ عند زوجةٍ استحقَّتْ الأخرى وإنْ كانت مريضةً، أو حائضاً، أو رتقاءً؛ إذ المقصودُ هو الأنسُ والنصفةُ، إلّا أَنْ تكونَ ناشزةً. وله أَنْ يعرضَ عنهنَّ بكرهه.

فرع: لو سافرتُ بغيرِ إذنه سقطَ حقُّها، وكذا إنْ سافرتُ بإذنه لغرضِها على الجديد؛ إذ المانعُ منها، بخلافِ ما لو أرسلها لغرضِهِ.

## الفصل الثاني

### فِي مَكَانِهِ وَزَمَانِهِ

أمّا المكانَ فينبغي أَنْ لا يجمعَ بينَ ضَرَّتَيْنِ فِي مَسْكَنِ لَمْ تَنْفَصِلْ المرافقُ إلّا برضاهما، وله أَنْ يدورَ عليهنَّ، وَأَنْ يدعوهُنَّ إِلَى مَنْزِلِهِ.

---

(١) فِي د: (يستوي).

وَأَمَّا الزَّمَانُ فَأَصْلُهُ اللَّيْلُ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ يَعْمَلُ فِيهِ كَالْآتُونِيِّ<sup>(١)</sup>  
والحارس .

وَالْأَوَّلَى أَنْ يَنْوَبَ لَيْلَةً لَيْلَةً وَيَجُوزُ إِلَى الثَّلَاثِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي نَوْبَةِ  
إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ لَيْلاً وَحَاجَةً نَهَاراً، فَإِنْ فَعَلَ عَصَى وَقَضَى  
بِقَدْرِهِ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ، وَإِنْ قَصَرَ فَلَا، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ وَقِيلَ: أَفْسَدَ اللَّيْلَةَ  
عَلَيْهَا فَيَقْضِيهَا بِالْكَلِيَّةِ. وَقِيلَ: يَلْزَمُ قِضَاءُ الْوَقَاعِ فِي نَوْبَتِهَا.

### الفصل الثالث

#### في التَّفْضِيلِ

وله سببان :

الأولُ : الحَرِيَّةُ :

قال (عليه السلام) : «لِلْحُرَّةِ ثَلَاثُ الْقَسَمِ، وَلِلْأَمَةِ الثُّلُثُ»<sup>(٢)</sup> .  
[٢٢٠/ن] / والسببُ نقصانُ الأَمَةِ والحدُّ عن رِقِّ الولدِ، وقال مالكٌ : يُسَوَّى  
بَيْنَهُمَا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الآتون على وزن حلوب، قال الأزهرى : هو للحمَّام والجصَّاصة .

انظر : المصباح (٦/١) .

(٢) حديث : «للحرة . . .» ، رواه البيهقي من حديث سليمان بن يسار ، ورواه أبو نعيم  
في المعرفة مرفوعاً لكن في إسناده علي بن قرين . قال الذهبي : كذبه غير واحد ،  
وتركه أبو حاتم ، وقال العقيلي : كان يضع الحديث .  
انظر : التلخيص الحبير (٢٠٢/٣) ، والمغني في الضعفاء (ص ٤٥٣) ، وميزان  
الاعتدال (١٥١/٣) .

(٣) وقال مالك : يسوي بين الحرة والأمة المزوجة لأن المقصود هو الأنس .  
راجع : شرح الخرشي مع حاشية العدوي (٢/٤ ، ٣) ، وقوانين الأحكام الفقهية  
(ص ٢٣٥) .

فرع: طريان العتق في نوبتها يلحقها بالحرائر الأصلية، وبعد تمامها يؤثر في الدور الآخر<sup>(١)</sup> حتى لو بدأ بها وبات ليلة ثم عتقت استحقت الحرة ليلتين.

الثاني: تجدد النكاح للجديدة البكر سبع، وللثيب ثلاث: فإن سبّع بطلبها قضى الجميع؛ لأنه (عليه السلام) تزوج أم سلمة فبات عندها ثلاثاً فلما انقضى وأراد الخروج تعلقت به، فقال: «ليس على أهلك هوان، إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن، وإن شئت ثلثت عندك ودُرْتُ»<sup>(٢)</sup>.

فرع: الأمة كالحرّة في ذلك؛ لأن المقصود حصول الألفة وهو أمر يتعلق بالطبع كمدة العنة.

## الفصل الرابع في الظلم والقضاء

لو كان له ثلاث نسوة فبات عند ثنتين عشرين ليلة<sup>(٣)</sup> استحقت الثالثة عشرًا ولأى؛ لأنها اجتمعت في ذمته فيجب تعجيل الأداء، فإن نكح جديدة قدّم حقّها ثم يبيت عند المظلومة ثلاثاً والجديدة ليلة ثلاث نوب، ثم ليلة عند المظلومة وثلاثاً عند الجديدة.

---

(١) في د: (الأخير).

(٢) حديث أم سلمة هذا — رواه مسلم ومالك وأحمد وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه والدارمي.

انظر: صحيح مسلم (١٠٨٣/٢)، والموطأ (ص ٣٢٨)، وأبا داود مع العون (١٥٩/٦)، وابن ماجه (٦١٧/١)، والدارمي (٦٨/٢)، والترمذي مع التحفة (٢٩٢/٤)، وأحمد (٢٩٢/٦، ٢٩٥، ٣٢٠)، والتلخيص الحبير (٢٠٢/٣).

(٣) في د: (يوماً)، وفي ت: (ليلاً).

فرع: لو طَلَّقَ المَظْلُومَةُ أو التي ظلم بها قبلَ القِضاءِ تَعَدَّرَ، فإن راجعها أو جَدَّدَ نكاحَها وَجَبَ القِضاءُ فيتَجَهُّ إيجابُ الرجعة؛ للقضاءِ.

## الفصل الخامس

### في الهبة

ليس لها أن تبذُلَ من أخرى إلا برضاها، فإن رضي استحققت نوبتها إلى أن ترجع، فإنَّ سودة<sup>(١)</sup> وهبت نوبتها من عائشة فبات (عليه السلام) عندها ليلتين<sup>(٢)</sup>. وإن وهبت منه جاز على الأظهر، وله أن يخصص بنوبتها من شاءَ منهن<sup>(٣)</sup>، وإن وهبت منهنَّ جميعاً، أو أسقطت حقها فرضت كأن لم تكن.

## الفصل السادس

### في المسافرة بهن

مَنْ سافرَ للنقلة لم يَجُزْ له أن يستصحبَ بعضاً ويدعَ الباقيات؛ لأنَّه

---

(١) هي: سودة بنت زمعة بنت قيس بن عبد شمس من لؤي من قريش أم المؤمنين تزوجها الرسول (صلَّى الله عليه وسلَّم) بعد وفاة خديجة (رضي الله عنها)، وتوفيت بالمدينة سنة (٥٤هـ).

انظر: طبقات ابن سعد (٨/٣٥)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٣٤٨)، والجمع بين رجال الصحيحين (ص ٦٠٧)، والأعلام (٣/٢١٤).

(٢) حديث: «إنَّ سودة» متفق عليه، ورواه غيرهما أيضاً.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٩/٣١٢)، ومسلم (٢/١٠٨٥)، وأبا داود مع العون (٦/١٧٦)، وابن ماجه (١/٦٣٤)، وأحمد (٦/١١٧)، والتلخيص الحبير (٣/٢٠٣).

(٣) أي: وهبت نوبتها من الزوج، فحينئذ يكون للزوج الخيار في إعطاء نوبة الواهبة لمن شاء من زوجاته. وفي د: (وهب منهن).

إعراضٌ كليٌّ، ولغيرها يستصحِبُ واحدةً بالقرعة / ولا يقضي كما كان يفعلُ [٢٢١/ن]  
 رسولُ الله (صَلَّى الله عليه وسلَّم) <sup>(١)</sup>، لكن بشرطِ أَنْ يطولَ السفرُ ولا يتوقفَ  
 بعدَ إنجازِ الحاجةِ، فإنْ أقامَ <sup>(٢)</sup> قضى أيامَ الإقامةِ دونَ الرجوعِ على الأظهر؛  
 إذ الإقامةُ لا تؤثرُ في غيرِ أيامها.

فرع: لو نكحَ جديدتينِ فسافرَ بواحدةٍ منهما اندرجَ حقُّها في صحبةِ  
 السفرِ، ويبقى حقُّ المخلفَةِ على الأظهر؛ إذ الموجبُ هو التوحُّشُ القائمُ.

## الفصل السابع في الشقاق

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ شُرُوهُكُمْ...﴾ الآيتان <sup>(٣)</sup>، إذا نشزتِ  
 المرأةُ وعظَّمها فإنْ لم تتعظَّ هَجَرَ مضجعها، فإنْ لم ينفعَ ضربها ضرباً غيرَ

(١) أي: كان رسول الله (صَلَّى الله عليه وسلَّم) يقرع بين أزواجه إذا أراد السفر فأيتهن  
 خرج سهمها خرج بها. هذا الحديث أخرجه الشيخان وغيرهما.  
 وأما أنه (صَلَّى الله عليه وسلَّم) كان لا يقضي، قال ابن حجر في التلخيص: هذا  
 لا يعرف.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٣١٠/٩)، ومسلم (١٨٩٤/٤)، وابن ماجه  
 (٦٣٣/١)، والدارمي (٦٨/٢)، وأحمد (١١٤/٦، ١١٧، ١٩٧، ٢٦٩).

(٢) في ن: (قام).

(٣) الآيتان هما: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ حَسِبْتُمْ أَنْفَكْتُمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ وَلَا تُنْفِقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَإِنْ أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَإِنْ أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَإِنْ أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ...﴾  
 شُرُوهُكُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾  
 (سورة النساء ٣٤، ٣٥).

مبرح، فإن<sup>(١)</sup> مَنَعَ حَقَّهَا أَلْزَمَهُ الْحَاكِمُ، وَإِنْ<sup>(٢)</sup> آذَاهَا وَأَسَاءَ الْخُلُقَ بِهَا نَهَاها،  
فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَزَّرَهُ وَحَالَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ أَشْكَلَ الْحَالُ بَعَثَ حَكَمِينَ مِنْ أَهْلِهِمَا  
وَكِيلَيْنِ لِهِمَا فَيَصَالِحَانِ بَيْنَهُمَا أَوْ يَخْتَلِفَانِ بِإِذْنِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ  
عَلَى الطَّلَاقِ بَعِيدَةٌ.

\* \* \*

---

(١) فِي ظ، د، ق: (وَإِنْ).

(٢) فِي ظ: (فَإِنْ).

## كِتَابُ الْخُلْعِ

وهو رفعُ النكاح بعوضٍ .

والأصلُ فيه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وإنَّما قَيَّدَهُ بالشقاقِ إجراءً على الغالب .

ومخالعةُ ثابتِ بنِ قيسِ بنِ شماس<sup>(٢)</sup> في عصره (عليه السلام)<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الآية (٢٢٩) من سورة البقرة .

(٢) هو : ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك بن امرئ القيس كان خطيب الأنصار وخطيب النبي (صلى الله عليه وسلم) شهد معه أحداً وما بعدها . واستشهد يوم اليمامة سنة (١٢هـ) .

انظر : أسد الغابة (١/ ٢٧٤ - ٢٧٦) ، وصفة الصفوة (١/ ٢٥٧) ، وتهذيب الأسماء (ق ١/ ١/ ١٣٩) .

(٣) روى أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي : «أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أتردين عليه حديقته؟ قالت : نعم ، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : «اقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة» .

وامرأة ثابت هي حبيبة بنت سهل بن ثعلبة الأنصارية . قال النووي : وهو الصحيح ، وكذا ثبت اسمها في رواية الحفاظ ، وكذا ذكرها مالك في الموطأ والشافعي في المختصر ، وأبو داود والنسائي والبيهقي وغيرهم .



والإجماع على حصولِ الفرقةِ به، وإنَّما الخلافُ في كونه طلاقاً، أو فسخاً إذا جرى لفظُ الخلع، والجديدُ هو الأولُ، ووجههُ أنَّه فُرْقَةٌ تصدرُ عن رَوِيَّةِ الزوجِ، وتَشَطَّرَ قَبْلَ الميسسِ، ولا يقاسُ عى شراءِ الزوجةِ لحصولها بالمعاوضةِ؛ فإنَّه منقوضٌ بما إذا أتى بلفظ الطلاق. وفيه بابان<sup>(١)</sup>:

## الباب الأول في شرائطه

والنظرُ في أمور:

### الأولُ: الصيغةُ:

وصرائحُها صرائحُ الطلاقِ، ولفظُ الخُلعِ على الأصحِّ؛ لشيوعه بين [٢٢٢/ن] أربابِ الشرعِ، والمفاداةُ على الأظهر؛ لأنَّه وردَ في القرآن<sup>(٢)</sup>؛ / فإن لم يذكر المال مع الخلع فالأظهر أنَّه يثبتُ مهرُ المثل، وإن نفى فهو كنايةٌ عن طلاق رجعيٍّ ويحتاجُ<sup>(٣)</sup> إلى قبولها كخلع السفينة<sup>(٤)</sup> نظراً إلى اللفظِ.

= انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٣٩٥/٩)، والترمذي مع التحفة (٣٦٤/٤)، وأبا داود مع العون (٣٠٨/٦ - ٣١١)، والنسائي (١٥٣/٦)، وابن ماجه (٦٦٣/١)، والدارمي (٨٥/٢)، وأحمد (٣/٤)، وراجع: التلخيص الحبير (٢٠٤/٣، ٢٠٥)، وتهذيب الأسماء (ق/١/٣٧٥).

(١) هكذا في ن، وفي ت، ظ، ق، د، ط: (أبواب).

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿فِيَا أَفْنَدَتْ بِهِ﴾ (سورة البقرة - ٢٢٩).

(٣) في ت: (يحتاج)، والمعنى: إن قال: خالعتك على أن لا عوض لي - أي: نفى المال - فهو كناية عن طلاق رجعي ويحتاج إلى قبولها ولو لم يكن هناك عوض مراعاة للفظ.

(٤) في ت: (كالخلع مع السفينة).

ثم إنَّه من طرفِ الزوجِ معاوضةٌ تشبهُ التعليقَ، أو بالعكسِ، ومن طرفها معاوضةٌ تشبهُ الجعالةَ.

### وبيانهُ في مسائلَ:

الأولى<sup>(١)</sup>: لو قال: خالعتك أو طلقتك على ألفٍ؟ فله أن يرجع قبل قبولها كالبيع<sup>(٢)</sup> بخلاف ما لو قال: إن أعطيتني، أو التزمت لي ألفاً؛ فإنه صريحٌ تعليقٍ لا يقبل الرجوع.

الثانية<sup>(٣)</sup>: لا بدَّ من اتصالِ القبولِ بخطابه وموافقته له وإن أتى بلفظ التعليق؛ لقريئة العوض إلا إذا قال: «مهما» فإنه صريحٌ في تجويز التأخير. ولو قال: طلقتك ثلاثاً بألف فقبلت واحدةً بثلاثة فسَدَ وإن قبلت به صحَّ؛ إذ العددُ ليس إليها بخلاف البيع.

الثالثة<sup>(٤)</sup>: لو سألت أو علقت الالتزام؟ فلا بدَّ من اتصال الجواب وإن أتت بلفظ «مهما»؛ لقوة المعاوضة من جانبها، لكن لا تجب الموافقة، حتى لو قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلق واحدةً استحقَّ ثلث الألف، كما إذا قيل: إن رددت عبيدي الثلاثة فردَّ واحداً؛ ولأنَّ<sup>(٥)</sup> معظم مقصودها البينونة وقد<sup>(٦)</sup> حصلت، فلو لم يبق إلا طلبة استحقَّ الجميع؛ إذ هي

---

(١) في ن: (المسألة الأولى).

(٢) في ن، وهامش د كنسخة: (فرجع قبل قبولها لغا كالبيع).

(٣) في ن: (المسألة الثانية).

(٤) في ن: (المسألة الرابعة).

(٥) في ت: (لأن).

(٦) في ظ: (فقد).

المقصودُ لا غيرُ، ولو قالتُ: زوجتاه: طلقنا فطلق<sup>(١)</sup> إحداهما صح واستحق نصفَ المالِ، وإن قال: خالعتكما فقبلتُ إحداهما لم يصحَّ كالبيع، بخلافِ ما إذا قال: خالعتك وضرتك فقبلتُ؛ لأنَّها العاقدةُ فتمامُ المالِ يلزمُها.

الثاني: العاقدُ، وهو المطلقُ والقابلُ:

أما المطلقُ: فشرطُه وقوعُ طلاقه فيصحُّ من كلِّ مكلفٍ حتى السفیه والمفلس والعبدِ ويكونُ العوضُ للسيدِ ككسبه، ولا حجرَ عليهم في تقديرِ العوض؛ لنفاذِ طلاقهم<sup>(٢)</sup> مجاناً.

وأما القابلُ: فشرطُه أهليَّةُ التصرفِ الماليِّ.

وفيه مسائل:

[٢٢٣/ن] / الأولى<sup>(٣)</sup>: لو اختلعتُ الصبيَّةُ لم يقعَ على الأظهر؛ لفسادِ عبارتها.

الثانية: اختلاُعُ الأمةِ صحيحٌ، فإنْ أذنَ فيه السيّدُ وعيّنَ العوضَ فذاك، وإنْ لم يعيّنْ تعلقَ بذمتها مهرُ المثلِ إنْ كانَ عيناً والمسمّى إنْ كانَ ديناً<sup>(٤)</sup>. وقيلَ: مهرُ المثلِ كما إذا اشترى العبدُ وأتلف. قلنا: فسادُ الشراءِ لامتناعِ موجبهِ، والمكاتبَةُ كالأمة؛ لتعلقِ حقِّ السيّدِ بمالها.

(١) في د: (وطلق).

(٢) في د: (عليه) و (طلاقه).

(٣) في ن زادت المسألة مع: (الأولى) و (الثانية).

(٤) هكذا في ت، ظ، ن، ط، وهامش د كنسخة، وفي د: (وإن لم يأذن تعلق المسمى بذمتها). وفي ق: (وإن لم يعين تعلق بكسبها، وإن لم يأذن تعلق بذمتها مهر المثل...).

الثالثة: اختلاّع المريضة صحيحّ والعوضُ محسوبٌ من رأس مالها ما لم يتجاوزَ مهرَ المثل، كما إذا تزوج المريضُ أبكاراً بمهور أمثالهنّ؛ إذ له صرفُ المالِ إلى أغراضِهِ، والزائدُ من الثلث. وقال أبو حنيفة: يحسبُ الكلُّ منه<sup>(١)</sup>.

الرابعة: تصحّ مخالعة الأجنبيّ كجعالته، ولأنّه التزامٌ مالٍ على وجهِ الفداء، والأب كغيره، فإنّ اختلَعَ بمالها بغير إذنِها وأضافَ العقدَ إليها بطلَ، وإنّ أضافَ إلى نفسه لزمه مهرُ المثل، كما إذا اختلَعَ بمغصوب، وكذا إن أطلقَ وذَكَرَ أنّه من مالها<sup>(٢)</sup> على الأقيس، والمشهورُ أنّه يقعُ الطلاقُ رجعيّاً كالخلع مع السفهية؛ لتعذر التزام مالها<sup>(٣)</sup>، ولو اختلَعَ بأنّه ضامنٌ براءته عن الصداق يقعُ الطلاقُ رجعيّاً؛ لأنّ ضمانَ البراءةِ مُحالٌ فيكونُ كالخلع بما لا يقصدُ.

### الثالث: المعقودُ عليه، وهو البضعُ والعوضُ:

أما البضعُ: فشرطُهُ أن يكونَ في ولايةِ المُطلّقِ بنكاحٍ أو استحقاقٍ

(١) قال أبو حنيفة وأصحابه: يحسب عوض خلع المريضة مرض الموت وماتت من الثلث، لأنه تبرع فللزوجة الأقل من بدل الخلع وإرثه والثلث مثلاً لو كان إرثه منها خمسين وبدل الخلع ستين والثلث مائة فله الأقل وهو ميراثه منها — أي: خمسو — هذا إذا ماتت في العدة وبعد الدخول، أما إذا ماتت بعد العدة، أو قبل الدخول فله البدل إن خرج من الثلث.

انظر: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٤٦٠/٣)، وفتح القدير وشرح العناية (٢١٨/٣).

(٢) لم ترد الزيادة من د.

(٣) في د: (المال).

رجعة، وفي الرجعية قولُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ مَخَالَعُهَا لَعَدَمِ الْحَلِّ، وَأُجِيبَ بَأَنَّ المقصودَ دفعَ سلطنةِ الرجعة.

وأما العوضُ: فشرطُهُ أَن يكونَ متمولاً معلوماً، فَإِنْ كَانَ مقصوداً غيرَ متمولٍ كخمرٍ وميتة، أو مجهولاً كأحدِ العبيدِ يجبُ مهرُ المثل كما في الصداق، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مقصوداً كالدِّمِ يَقَعُ الطَّلَاقُ رجعيّاً وكأَنَّهُ <sup>(١)</sup> طَلَّقَ مجاناً.

[٢٢٤/ن] فرع: لو خالع بَأَن ترضع ولده، أو تنفق عليه مدةً معينةً / وعين جنسها وقدرها وصفتها جاز، ثم إِنْ كَانَ الولدُ زهيداً أو رغبياً فالزيادةُ له أو عليه.

مسألة: وكيلُ الزوجِ يخالعُ بالمعِينِ ومهرِ المثلِ إِنْ أَطْلَقَ، أو بالأكثر، فَإِنْ نَقَصَ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ، وفي الإِطْلَاقِ <sup>(٢)</sup> حكى قولُ أَنَّهُ يَقَعُ وَيَجِبُ مهرُ المثل.

وقيل: يتخَيَّرُ بين المسمَّى ومنعِ الطَّلَاقِ، وقيل: بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَعْلِهِ رجعيّاً <sup>(٣)</sup>، وقيل: بَيْنَهُ وَبَيْنَ مهرِ المثلِ، فَإِنْ زَادَ وَكَيْلُهَا وَأَضَافَ إِلَيْهَا، أو عَقَدَ بعين مالها تحصلُ البينونةُ على النصِّ؛ إِذِ الطَّلَاقُ لَيْسَ إِلَيْهَا لِتَوَثُّرِ مَخَالَفَتِهَا فِيهِ، وَيَجِبُ مهرُ المثلِ على الأصحِّ؛ لَأَنَّ الإِزَامَ السِّفِيرَ الزَّائِدَ بَعِيدٌ، وَإِنْ <sup>(٤)</sup> أَضَافَ إِلَى نَفْسِهِ فَعَلِيهِ الْكُلُّ، وَإِنْ أَطْلَقَ <sup>(٥)</sup> فَعَلَيْهَا مَا سَمَّتْ عَلَى الْأَصَحِّ،

(١) في ق، ظ: (فكأنه).

(٢) في ن: (الطلاق) وهو مصحف.

(٣) في د: (رجعية) والتاء زيادة لا تصح هنا.

(٤) في ن: (فإن).

(٥) في ن: (أطلقت)، والمقصود أطلق الوكيل فعلى امرأة ما سمته.

والأكثر من المسمّى ومهر المثل على قول ثان، والزائد عليه، ويتجه أن يوجب الكلّ عليه كما في الشراء.

تنبيه:

ليس للوكيل تولي طرفيه كما في البيع، وفرّق بأنّه قد ينعقد بلفظ من طرف، وردّ بأنّه لا بدّ من المقابلة بقول أو فعل. والأظهر جواز توكيل المرأة في الخلع والطلاق، إذ التفويض إن كان توكيلاً فذاك، وإلا فمن يملك شيئاً يتوكّل فيه.

\* \* \*

## الباب الثاني

### في أحكامه<sup>(١)</sup>

وهي البيونة، وثبوت المسمّى أو مهر المثل على ما مرّ.

فلو اشترط الرجعة يقع الطلاق رجعيّاً ولا يجب المال على الأصح؛ لمنافاة الشرط له. قيل: يرجع ذكر العوض؛ فإنّ دفع الرجعة أهون من دفع البيونة. قلنا: بل الرجعة، فإنّها الأصل، والعوض دخيل.

ثم النظر في أحكام تنور عن الألفاظ.

وفيها مسائل:

الأولى: لو قال: طلقتك أو أنت طالق! ولي عليك ألف؟ وقَعَ الطلاق رجعيّاً قبلت أو لم تقبل؛ لأنّ ذكر المال إخبار مستأنف، بخلاف ما لو قالت: ولك عليّ ألف؛ فإنّه التزام صريح، فإنّ أوّل بالعقد صدّقته أو سبق

---

(١) في ن: (في حكمه).

[٢٢٥/ن] الطلبُ به / أو قال: على أن لي عليك ألفاً قبلَ على الأظهر.

الثانية<sup>(١)</sup>: لو قال: أنت طالق إن ضمنت لي ألفاً! فضمنت في المجلس؟ بانت ولزم المأل. وكذا لو قال: طلقني نفسك إن ضمنت! فقالت: ضمنت وطلقت، أو بالعكس. وفي اشتراط التعجيل خلاف مبني على أنه تمليك أو توكيل.

الثالثة: لو قال: إن أعطيتني ألفاً! فوضعت بين يديه؟ بانت وملكه على الأظهر. ولو قال: إن أقبضتني؟ لم تطلق حتى يأخذ ويكون رجعيًا؛ لأن الإقباض لا ينبىء عن التمليك.

#### فروع:

الأول: لو أعطت ألفين؟ طلقت؛ لاشتمالهما على ألف وملك ألفاً، بخلاف ما لو طلق على ألف فقبلت بألفين؛ لأنه صريح عقد فيشترط فيه الموافقة.

الثاني: لو أتت بغير الغالب أو بالمعيب؟ بانت؛ لعموم اللفظ وعليها الإبدال؛ لأن تملك العوض من قبيل المعاملات فيؤثر فيه العرف. وقيل: يجب مهر المثل.

الثالث: لو كان دراهم البلد ناقصة أو مغشوشة؟ لم ينزل التعليق عليهما كالإقرار [إلا]<sup>(٢)</sup> إذا فسر بهما بخلاف البيع على الأظهر؛ فإن مبناه على العرف.

الرابع: لو علّق بإعطاء عبد، فإن عيّنت بانت بإعطائه. فإن خرج معيياً

(١) في ن: (المسألة الثانية).

(٢) في د سقطت: (إلا).

أو مستحقاً؟ رَجَعَ إلى مهرِ المثلِ على المختارِ، وإلَّا فإنَّ وصفه بصفات السلم بانْتِ باعطاءِ عبد كذلك وملكه، وإن أبهم فباعطاءِ أيَّ كان، وله مهرُ المثلِ؛ لجهالةِ العوضِ.

الرابعةُ: لو قالت: طَلَّقَنِي بِأَلْفٍ، فقال: طَلَّقْتُ، وادَّعى الاستئناف؟ قُبِلَ، بخلافِ اشتريتُ ونعمَ لجوابِ بعْتُ منك بكذا، واطَّلَقْتُ؛ لعدمِ استقلالهما<sup>(١)</sup>.

الخامسةُ: لو قالت: أَبَيْي، فقال: أَبَيْتُكَ، فإنَّ نَوِيًّا؟ نُفِذَ، وإنَّ نَوِيَّ ولم يجر ذكرُ المالِ، أو ذكرتُ وحدها، ولم يَرُدَّ الزوجُ جوابها طَلَّقْتُ طَلْقَةً رجعيةً، وإلَّا لم يقع.

السادسةُ: لو قالت: إن طَلَّقَتْنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ من الصداقِ فَطَلَّقَ<sup>(٢)</sup> يقع رجعيًّا؛ / لَأَنَّ تعليقَ الإبراءِ لغوٌ<sup>(٣)</sup>.

[٢٢٦/ن]

السابعةُ: لو قالت: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، فقال: طَلَّقْتُ واحدةً به وثنيتين مجاناً لم تقع الأولى؛ لَأَنَّهَا صِغَةُ عَقْدٍ مُسْتَأْنَفَةٍ<sup>(٤)</sup> لم تُقْبَلْ. وقيل: تَقَعُ بثلثِ الألفِ، ولم تقع الأخرى. ولو قالت: طَلَّقَنِي واحدةً [بألف] <sup>(٥)</sup> فَطَلَّقَ ثَلَاثًا استحقَّ الألفَ. وقال أبو حنيفة: لا يستحقُّ شيئاً، وفي عكسه يستحقُّ الثُلُثَ<sup>(٦)</sup> وعكسه أوجه.

(١) لم ترد (لعدم استقلالها) في ن.

(٢) في ت، د، ن: (وطلق).

(٣) في د: (لاغ).

(٤) في ت، ق: (مستأنف).

(٥) الزيادة من ظ، ق.

(٦) وقال أبو حنيفة... إلخ، ذكر مسألتين خالف فيهما الإمام أبو حنيفة وهما: =



الثامنة: لو قالت: طَلَّقَنِي<sup>(١)</sup> نصفَ طَلِّقَةٍ، أو نصفِي<sup>(٢)</sup>، فأجاب،  
بانَتْ ولزِمَ مهرُ المثلِ لفسادِ الصيغةِ والمسمَّى في وجه؛ لأنَّه منزَّلٌ — منزلةَ  
الكاملِ.

التاسعة: لو قالت: طَلَّقَ غداً، فأخَّرَ عنه نفذ رجعيّاً، وإنْ طَلَّقَ فيه،  
أو قبلَه على قصدِ الإجابةِ بانَتْ بمهرِ المثلِ؛ لفسادِ صورةِ المعاوضةِ  
بالتعليقِ، وكذا لو قالت: طَلَّقُ من اليومِ إلى شهرٍ فأجاب قَبْلَ مُضِيِّهِ. بخلاف  
«مهما» فإنَّه نصٌّ في التخييرِ وجوازِ التأخيرِ ولو قال: أَنْتِ طالق غداً على ألف  
فقبلتُ في الحال بانَتْ أولَ الغدِ ولزم المسمَّى، كما إذا قال: مَهْمَا أعطيتني.  
وقيل: مهرُ المثلِ للتعليقِ المنافي للمعاوضة. ومُنِعَ المنافاةُ فيما لم تكن  
محضَةً.

= الأولى: لو قالت: طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً فإن قال: بألف وقبلت وقعن،  
وإن لم تقبل لا يقع شيء، وإن لم يذكر في جوابها طلقت عنده ثلاثاً بلا شيء  
وخالفه أصحابه فقالوا: يستحق الألف وتقع الثلاث.  
الثانية: عكسها بأن تقول: طلقني ثلاثاً بألف أو على ألف فطلقها واحدة، فقال  
أبو حنيفة: تقع بائنة ويستحق ثلث الألف في «بألف» وتقع رجعية ولا يستحق شيئاً  
في «على ألف»، أي: الفرق بين — «على» والباء حيث «على» للشرط والمشروط  
لا يتوزع على أجزاء الشرط، بخلاف الباء فهي للعوض. وقال أصحابه بعدم الفرق  
بينهما فتستحق الثلث في الاستعمالين.  
راجع: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٤٤٨/٣، ٤٤٩)، وفتح القدير مع  
شرح العناية (٢١٠/٣).

(١) في د، ت: (طلق).

(٢) هكذا في ت، ظ، ق، أي: النصف مضاف إلى نفسها، وفي د: (نصفِي طليقة)  
وما أثبتناه أحسن لدلالته على حكيم.

## فصل:

إن اختلفا في ذكر العوضِ صُدِّقَ المنكِرُ وبانتِ المرأةُ بإقراره، وإن اختلفا في جنسه، أو قدره، أو عددِ الطلاقِ، تحالفا ولزمَ مهرُ المثلِ وَوَقَعَ ما اعترفَ به.

مسألة: لو اتفقا على جريانِ الخلعِ بألفِ درهمٍ واتفقا على إرادةِ الفلوسِ، فالمشهور<sup>(١)</sup> قبولُهُ بخلافِ البيعِ، فإنَّ أمرَ العبارةِ فيه آكدُ، وبخلافِ ما لو أطلقا<sup>(٢)</sup> الألفَ وفَسَّراه بنوعٍ، فإنَّ اللفظَ لم يشعرْ بالذاتِ أصلاً، فعلى هذا لو اتفقا على إرادةِ أحدهما إياه وحده لم تَبِنْ، والمنقولُ خلافه<sup>(٣)</sup> نظراً إلى توافقي اللفظين، وإن اختلفا فقال: أردنا الدراهمَ، وقالت: بل الفلوسَ تحالفاً؛ لأنَّه اختلافٌ في الجنسِ.

وقيل: / يُصَدَّقُ الزوجُ باليمينِ؛ إذ الظاهرُ معه، ولو قالت: أردتُ [٢٢٧/ن] الفلوسَ ولم تدَّعِ إرادته صُدِّقَتْ وبانتَ بقوله.

\* \* \*



(١) في ن لم ترد: (فالمشهور).

(٢) في ق: (أطلق) بدل (أطلقا).

(٣) راجع: الأم (١٨٨/٥).

## كِتَابُ الطَّلَاقِ

وهو رفعُ قيدِ النكاحِ .

والأصلُ فيه قوله تعالى : ﴿ اَطْلُقْ مَرَّتَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وأَنَّهُ (عليه السلام) طَلَّقَ حفصةَ <sup>(٢)</sup> ثم راجعَهَا <sup>(٣)</sup> .

---

(١) جزء من آية (٢٢٩) — سورة البقرة).

(٢) هي حفصة بنت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: أم المؤمنين تزوجها الرسول (صَلَّى الله عليه وسلَّم) سنة (٢ أو ٣ هـ) لما في الصحيحين (٦٠) حديثاً. توفيت بالمدينة سنة (٤١ أو ٤٥ هـ).

انظر: الإصابة (٤/٢٧٣)، وطبقات ابن سعد (٨/٨١)، والبداية والنهاية (٨/٣٠)، وتهذيب الأسماء (٢/٣٣٨).

(٣) حديث: «طلق حفصة ثم راجعها»، رواه أبو داود والنسائي، وابن ماجه والدارمي وابن سعد والحاكم، لكن روى البخاري ومسلم بأكثر من طرق والترمذي عن عمر في قصة سورة التحريم.

قال عمر: سمعت الأنصاري يقول: «طلق النبي نساءه، ثم دخل عمر على حفصة فوجدها تبكي، فقال لها: أطلقكن (صَلَّى الله عليه وسلَّم)؟ قالت: لا أدري، ها هو ذا معتزل في المشربة — ثم دخل عمر على رسول الله (صَلَّى الله عليه وسلَّم) فقال: يا رسول الله أطلقنت نساءك؟... فقال: لا، فقلت: الله أكبر، وكان النبي قد اعتزل نساءه تسعاً وعشرين ليلة من أجل ذلك الحديث حين أفشته حفصة إلى عائشة، وكان قال: ما أنا بداخل عليهن شهراً، من شدة موجدته عليهن حين =

وفيه أبواب :

## الباب الأول

### في شرائطه

والنظر في أمور :

#### الأول : الصيغة :

وهي كلُّ لفظ يدلُّ عليه صريحاً : كطلقتُ وسرَّحتُ، وفارقتُ؛  
لتكررها في القرآن<sup>(١)</sup>.

= عاتبه الله عزَّ وجلَّ — فلما مضى دخل عليهن ثم أنزل الله تعالى آيات التخيير .  
وفي رواية لمسلم : «قلت : يا رسول الله أطلقتهن؟ قال : لا ، قلت : يا رسول الله  
إنني دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى يقولون : طلق رسول الله  
(صَلَّى الله عليه وسلَّم) نساءه ، أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن؟ قال : نعم إن  
شئت» .

فهذه الروايات الصحيحة تنص على أن الرسول (صَلَّى الله عليه وسلَّم) لم يطلق  
حفصة ، وأما ما رواه البعض من أن النبي (صَلَّى الله عليه وسلَّم) طلق حفصة  
فمبناه — كما قال الحافظ ابن حجر : على الإشاعة التي تناقلها الناس حينما رأوا  
النبي (صَلَّى الله عليه وسلَّم) قد اعتزل نساءه شهراً أو أن معنى : طلق نساءه —  
رواية بالمعنى ، أي : اعتزل ، وبهذا تبين لنا أن الرسول (صَلَّى الله عليه وسلَّم)  
لم يطلق حفصة (رضي الله عنها) والله تعالى أعلم .

راجع لتحقيق هذه القضية : صحيح البخاري مع الفتح (٢٧٨/٩ — ٢٩٣) ،  
وصحيح مسلم (١١٠٥/٢ — ١١١٣) ، والترمذي مع التحفة (٢٢٤/٩ — ٣٣٢) ،  
وأبا داود مع العون (٣٧٧/٦) ، والنسائي (١٧٨/٦) ، وابن ماجه (٦٥٠/١) ،  
والدارمي (٨٣/٢) ، وطبقات ابن سعد (٨٤/٨) .

(١) ورد لفظ الطلاق ومشتقاته في القرآن الكريم عشر مرات ، بلفظ : «طلقتم» في =

والقديم ورأي أبي حنيفة أن الصريح هو: الطلاق؛ لأنه الشائع وحده<sup>(١)</sup>. وكذا المشتق منها: كَأَنْتِ طَالِقٌ، ومطلقةٌ وفاقاً<sup>(٢)</sup> ومسرحةٌ. ومفارقةٌ — [لا أَنْتِ الطلاق] <sup>(٣)</sup> على الأظهر —. وترجمتها، وحلالُ الله عليَّ حرامٌ على الأظهر<sup>(٤)</sup>؛ لشيوعه فيه عرفاً، و «نعم» لجواب أَطَلَقْتَ؟ على معنى طلب الإنشاء على الأصح<sup>(٥)</sup>؛ إذ الخطابُ معادٌ في الجواب و [داذم] لجواب

= (٢٣١، ٢٣٢، ٣٣٦ — من البقرة) وفي (١ — سورة الطلاق)، وبلغظ: «طلقتموهن» في (٢٣٧ — سورة البقرة)، وفي (٤٩ — الأحزاب)، وبلغظ: «طلقكن» في (٥ — التحريم)، وبلغظ: «طلقها» في (٢٣٠ — البقرة) وبلغظ: «فطلقوهن» (١ — الطلاق). وأما لفظ: «السراح»، ومشتقاته، فقد ورد في القرآن ثماني مرات، بلفظ: «أسرحكن» في (٦ — النحل) وفي (٢٨ — الأحزاب)، وبلغظ: «سرحوهن» في (٢٣١ — البقرة)، وفي (٤٩ — الأحزاب)، وبلغظ: «سراحاً» في (٢٨، ٤٩ — الأحزاب)، وبلغظ: «تسريح» في (٢٢٩ — البقرة). وأما الفراق فقد ورد مرة واحدة بلفظ: «فارقوهن» «فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف» (٢ — الطلاق)، وبلغظ: «وإن يفرقا» (١٣٠ — النساء).

(١) ذهب أبو حنيفة وصاحبا، والشافعي في القديم — على ما نقله العبادي عنه — إلى أن الصريح هو لفظ الطلاق كأنْتِ طَالِقٌ، ومطلقة وطلقتك، دون السراح والفراق فهما من الكناية.

راجع: فتح القدير (٤٤/٣)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢٤٧/٣)، وتنقيح الفتاوى الحامدية (٤٥/١). وانظر: روضة الطالبين (٢٣/٨)، ومغني المحتاج (٢٨٠/٣)، وحاشيتي قليوبي وعميرة على شرح المحلى (٣٢٤/٣).

(٢) في د: (اتفاقاً). راجع: المصادر السابقة.

(٣) سقطت الزيادة من د.

(٤) في ت: (على الأصح).

(٥) في ق: بلفظ (الأظهر).

(طلاق ده)<sup>(١)</sup>، وأما «لا» في جواب: ألك زوجة؟ فصريح إقرار.

أو كناية بنية تقترن بأولها، كَأَنْتِ خَلِيَّةٌ وَبَرِيَّةٌ وَبَتَّةٌ، وَبَائِنَةٌ،  
وَاعْتَدِّي، وَاسْتَبْرَيْ رَحِمَكِ، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ، وَاعْزَبِي وَاعْزَبِي وَادْهَبِي  
وَدْعِينِي، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَجَازاً، فَأَلْفَاظُ الْعَتَقِ كَنَائِيَةٌ فِي الطَّلَاقِ،  
وَبِالْعَكْسِ لَا الظَّهَارِ وَالطَّلَاقِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ إِذَا صَادَفَ مُورَدَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ  
عَنْ ظَاهِرِهِ<sup>(٢)</sup>، وَأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ أُريدَ بِهِ الطَّلَاقُ أَوْ الظَّهَارُ، أَوْ التَّحْرِيمُ  
فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّحْرِيمِ فَيَجِبُ كَفَارَةُ الْيَمِينِ<sup>(٣)</sup>؛

---

(١) وَلَفْظُ: (دَاذِمٌ) فَارْسِي مَعْنَاهُ، طَلَّقْتُهَا فِي جَوَابِ (طَلَّاقٌ دِهْ)، أَيِ: طَلَّقْتُهَا، فَهَذَا  
صَرِيحٌ لِإِعَادَةِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فِي الْجَوَابِ.  
انظر: النهاية العظمى (ق ٢٠٨).

(٢) أَيِ: لَا الظَّهَارُ فِي الطَّلَاقِ وَلَا الطَّلَاقُ فِي الظَّهَارِ، لِأَنَّ كِلَا صَادَفَ مُورَدَهُ فَلَا يَنْصَرَفُ  
إِلَى بَابٍ آخَرَ وَفَاءً بِالقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ: «إِنَّ اللَّفْظَ الصَّرِيحَ إِذَا وَجَدَ نَفَاذاً فِي  
مَوْضُوعِهِ لَا يَنْصَرَفُ إِلَى غَيْرِهِ بِالنِّيَّةِ».  
راجع: الروضة (٢٨/٨).

(٣) قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْوَسِيطِ: «وَإِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ كَانَ يَمِيناً وَتَلَزَمَهُ كَفَارَةٌ»، قَالَ النَّوَوِيُّ  
مَعْقِباً عَلَيْهِ: «وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ هَذَا غَلَطٌ بَلِ الصَّوَابُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْأَصْحَابِ:  
أَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ، لَكِنْ فِيهِ كَفَارَةٌ، لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تَنْعَقِدُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ».  
راجع: الوسيط (ق ١٧٦ - أ)، وَالرَّوْضَةُ (٢٩/٨). لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ قَوْلُ  
الْغَزَالِيِّ لَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ بَلِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ بِالْيَمِينِ مِنْ حَيْثُ تَلَزَمَ مِنْهُ الْكَفَارَةُ.  
وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْآثَارِ فَمَا دَامَ يَتَرْتَبُ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ كَفَارَةُ الْيَمِينِ صَحَّ أَنْ  
يُطْلَقَ عَلَيْهَا الْيَمِينُ، وَأَكْثَرُ مَنْ ذَلِكَ فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يَكْفُرُهَا، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ أَيْضاً:  
إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا. رَاجِعُ: صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢/١١٠٠)،  
كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ وَجوبِ الْكَفَارَةِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ.

لأنَّها وردت فيه . وقيل : يلغو للإجمال ، ويعضده العرفُ إلى الطلاق بالنية ، وترجمته كما شاعت<sup>(١)</sup> في بلادنا فيه عدّها<sup>(٢)</sup> مولانا الإمام<sup>(٣)</sup> من الصرائح<sup>(٤)</sup> .

والكتابة من الناطق غير صريح وإن قرأها على الأظهر؛ لكنَّها [٢٢٨/ن] كناية على أصحِّ الأقوال ، وثالثها الفرق<sup>(٥)</sup> / بين الغائب والحاضر للعرف ، بخلاف الإشارة منه ، [على الأظهر]<sup>(٦)</sup> ، وأمّا من الآخرس فصريح إن فهمها الكلُّ ، وكناية إن لم<sup>(٧)</sup> يفهمها غير الفطن ، وكذا غيره من العقود والفسوخ .

وأما شرطها : فالقصد إلى اللفظ والمعنى ، فلو سبق به لسانه أو تفوّه نائماً ، أو لقن غير لغته ولم يفهم ، أو قال : يا طالق للمسمّاة به لا على قصد الطلاق لم يقع ، ويدين في دعواه ويقبل بالقرينة ، وكذا لو أكره بمحذور ظنّ

(١) في د : (شاع) . وفي ق : (لما) بدل (كما) .

(٢) في د : (عده) .

(٣) ربما يقصد بمولانا الإمام : والده — بقرينة إطلاقه هذا اللقب عليه في المقدمة ، وإن قصد به إمام الحرمين يصح أيضاً لأنه قال : إن الشيوع والاشتهار يجعل اللفظ صريحاً . قال النووي : يصير اللفظ بالاشتهار صريحاً وأنه يتعين للطلاق . . . قال الإمام : لا يمنع ذلك صرف النية إلى التحريم الموجب للمكفارة . راجع : الروضة (٢٩/٨) .

(٤) في د : (الصريح) .

(٥) العبارة في د بعد قوله : (وإن قرأها) ، (وفي كونها كناية أقوال : ثالثها الفرق بين . . .) مع وجود ما في بقية النسخ بهامش د كنسخة .

(٦) الزيادة في ظ ، ق ، ط ، وفي د : (وكذا الإشارة منه) .

(٧) في ق : (إن لا يفهمها) .

تحقيقه ما لم يخالف المكره كأن أكره بثلاث فوحد، أو صريح فكفى، أو منجز فعلق، أو معينة فأبهم؛ فإنه يشعر باختياره، وقال أبو حنيفة: يعتبر طلاقه دون إقراره<sup>(١)</sup>، وقيل: إن قدر على التورية ولم يفعل وقع وهو متجه.

ولا يشترط قصد الإيقاع حتى لو خاطبها في ظلمة ولم يعرفها أو هزل به وقع؛ لقوله (عليه السلام): «ثلاث جدّهن جدّ وهزلهن جدّ: الطلاق والعناق والنكاح»<sup>(٢)</sup>، ونُقِلَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَصِحُّ بِهِ.

(١) ذهب الحنفية إلى أن طلاق المكره واقع قياساً على الهازل، أما لو أكره على الإقرار فأقر بالطلاق مكرهاً فأقراره لغو.

راجع: فتح القدير وشرح العناية (٣/٣٩)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/٢٣٥).

(٢) حديث «ثلاث جدّهن». رواه الطبراني عن حديث فضالة بن عبيد بلفظ: «ثلاث لا يجوز اللعب فيهن: الطلاق والنكاح والعناق»، وفيه ابن لهيعة، قال الذهبي: ضعيف، وقال ابن وهب: صدوق — وقال بعض: ما روي عنه مثل ابن وهب وابن المبارك فهو أجود وأبقى.

ورواه الحارث في مسنده لكن منقطع، وفي الباب أحاديث أخرجها عبد الرزاق بسند منقطع، ورواه موقوفاً على عمر، وعلى هذا ما يتعلق باللفظ المذكور في الكتاب، أما بلفظ: «... الطلاق، والنكاح والرجعة»، فرواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني، قال الترمذي: حسن، وقال الحاكم: صحيح وأقره صاحب الإلمام ورجح ابن حجر أنه حسن.

انظر: سنن أبي داود مع العون (٦/٢٦٢)، والترمذي مع التحفة (٤/٣٦٢)، وابن ماجه (١/٦٥٨)، والدارقطني (٤/١٩)، وراجع: التلخيص الحبير (٣/٢٩٠ — ٢١٠)، والمغني في الضعفاء (ص ٣٥٢)، وميزان الاعتدال (٢/٤٧٥ — ٤٨٣).



## الثاني<sup>(١)</sup>: المطلق:

وشرطه التكليف فيصح طلاق المريض، ويقطع الإرث إن كان بائناً على الجديد؛ لأنه رفع سببه، والمتعدي بالسكر كالصاحي؛ لبقاء التكليف عليه. وقيل: فيما عليه فقط تغليظاً، وكذا المتعدي بتناول المجتن على الأظهر لا غير.

مسألة: تفويض الطلاق إلى<sup>(٢)</sup> المرأة جائز - وهو تمليك على الأصح؛ لارتباط غرضها به، فلا بد من التعجيل ليتنزل منزلة القبول، وتوكيل على القول الآخر كالتفويض إلى غيرها فلا يضر التأخير.

## فرعان:

الأول: لو ذكر كناية ونويا وقَعَ، وإلا فلا، فلو قال: اختاري فاخترت نفسها. طلقت رجعية، فإن<sup>(٣)</sup> اختارته فلا؛ لأنه (عليه السلام): «خير نساءه فاخترته، فأمسكهن»<sup>(٤)</sup>.

[٢٢٩/ت] الثاني: لو ذكرا، أو نويا عدداً واحداً فذاك، وإن / اختلفا يقع الأقل؛ إذ الزائد لم يفوض، أو لم يقبل. وقال أبو حنيفة: لو زادت لم يقع

(١) في د: (في المطلق).

(٢) في ق: (على).

(٣) في د، ط، ق: (فإن).

(٤) حديث: «خير نساءه فاخترته». متفق عليه ورواه غيرهما أيضاً.

انظر: البخاري مع الفتح (٢٧٨/٩، ٣٦٧)، ومسلم (١١٣/٢)، وسنن أبي داود مع العون (٢٨٧/٦)، والترمذي مع التحفة (٢٤٩/٤)، والنسائي (٤٦/٦)، وابن ماجه (٦٦١/١)، والتلخيص الحبير (٢٠٩/٣).

شيء؛ إذ العبارة إذا فسدت في البعض لزم فسادها مطلقاً<sup>(١)</sup>، وإن ذكرَ وأطلقت قيدَ قولها بقوله، وإن نوى وأطلقت طلقاً واحدةً على الأظهر، وكذا إن أطلق وقيدت.

### الثالث: المطلقة:

وشرطها أن تكون في ولاية المطلق بنكاح أو رجعة فلا ينفذ طلاق المختلعة، وتعليق طلاق الأجنبية بالنكاح خلافاً — لأبي حنيفة<sup>(٢)</sup> — كتعليق العتق بالشراء، ويفارقه تعليق العبد المطلقة<sup>(٣)</sup> الثالثة بالعتق، أو صفة حصلت بعده على الأظهر؛ لاقتترانه بسبب الولاية.

فرع: لو علّق فزالت الولاية ثم عادت وجددت الصفة لم يقع على الأصح؛ إذ النكاح الثاني غير الأول فلا يؤثر فيه ما سبق عليه.

### تنبيه:

لا بدّ من إضافة الطلاق إليها، أو إلى جزء أو عضو منها كنصفك أو شعرك، أو ما به قوام البدن كالدم، لا المنيّ وسائر الفضلات، والصفة كالحسن والعضو المفقود، فلو فقد بعد التعليق فوجهان بناءً على أن ذكرَ

---

(١) راجع في تفصيل هذه المسألة: فتح القدير مع شرح العناية (١٠١/٣)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣١٩/٣).

(٢) تعليق طلاق الأجنبية بالنكاح صحيح عند الحنفية، فلو قال: إن نكحت امرأة أو إن نكحتك فأنت طالق، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق انعقد ووقع طلاقه إن تزوجها.

راجع: الدر المختار ورد المحتار (٣٤٤/٣)، وفتح القدير مع شرح العناية (١٣١/٣).

(٣) في د: (المطلقة).

الجزء كذكر الكل، أو الحكم ثبت له فيسري. والأول أظهر؛ لأنَّ الحكم لا يتصور تجزئته، فلو أضاف إلى نفسه، كما إذا قال: أنا منك طالق فهو كناية؛ إذ النكاح قيد عليه أيضاً، فلو قال: أنا منك بائن يحتاج إلى نيتين، ولو قال: استبرئي منك رحمي لغا.

## فصل:

الطلاق: سُنِّي لا يحرم إيقاعه.

وبدعيّ يحرم، وهو: أَنْ يُطْلَقَ المدخول بها حائضاً أو طاهراً طهراً جامعها فيه أو في حيض قبله.

والأصل فيه أَنَّ ابنَ عمر (رضي الله عنه) طَلَّقَ امرأته حائضاً فسألَ عمرُ (رضي الله عنه) رسولَ الله (صَلَّى الله عليه وسلَّم) فقال له: «مُرْهُ فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أَنْ يمسَّ، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أَنْ تطلق النساءَ لها».

وفي رواية: «مُرْهُ فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً»<sup>(١)</sup>.

[٢٣٠/ن] / وإنما أمر بالصبر إلى الطهر الثاني كيلاً<sup>(٢)</sup> تكون الرجعة للطلاق،

(١) هذا الحديث متفق عليه، وله ألفاظ وطرق كثيرة ورواية: «مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً»، قال صاحب المنتقى: رواه الجماعة إلا البخاري. انظر الحديث في: صحيح البخاري (٣٤٥/٩)، ومسلم (١٠٩٣/٢)، وسنن أبي داود (٢٢٨/٦)، والترمذي مع التحفة (٣٤٠/٤)، والنسائي (١١٢/٦) — (١١٥)، وابن ماجه (٦٥١/١)، والدارمي (٨٣/٢)، والموطأ (ص ٣٥٦)، والتلخيص الحبير (٢٠٦/٣)، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (٥/٨).

(٢) في ط، د، ق: (لثلا).

واستثنى الخلع في الحيض؛ لأنَّه (عليه السلام) «أَمَرَ زَوْجَةَ ثَابِتٍ  
بِالْإِفْتِدَاءِ»<sup>(١)</sup> ولم يستفصل.

وعُلِّلَ بِأَنَّ الْمَحْذُورَ تَطْوِيلُ الْعِدَّةِ وَقَدْ رُضِيَ، وَقِيلَ: الْإِفْتِدَاءُ  
إِنَّمَا يَصْدُرُ عَنْ ضَرُورَةٍ فَلَا يُؤَخَّرُ. فَعَلَى الْأَوَّلِ يَحْرُمُ خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ  
وَالْمَوْطُوءَةِ؛ إِذِ الْمَانِعُ لَطَلَاقِهَا احْتِمَالُ أَنْ يَنْدَمَ بِظَهْوَرِ الْعُلُوقِ فَلَا يُوَثِّرُ فِيهِ  
الرِّضَا.

### وهنا مسائل :

الأولى: لو قال للحائض: أنتِ طالقٌ للبدعة طَلَقْتُ في الحال  
ولو قال: للسَّنة لم تطلق حتى تطهر، ولو قال للطاهرة، فإن كان قد جامعها  
تنجزَ البدعي وتوقف السنيُّ على ظهورِ الحال، وإلَّا تنجز السنيُّ وتوقفَ

---

(١) حديث الافتداء لزوجة ثابت صحيح تخريجه في كتاب الخلع (ص ٢٠١)،  
وجه الاستدلال أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أطلق الإذن لثابت بن قيس في  
الخلع من غير بحث ولا استفصال عن حال الزوجة وفيه نظر لأنه في  
رواية الشافعي وغيره أنه (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت  
سهل عند بابه في الغلس «قال الحافظ: وبابه الذي يخرج منه إلى المسجد يلزم  
من يجيء إليه أن يدخل المسجد، ففي دخولها المسجد دليل على كونها غير  
حائض».

ثم قال الحافظ: «بل لا يلزم إطلاق الإذن بالنسبة إلى زمن السنة والبدعة  
عمومه في الحالتين، وأيضاً فإطلاق الإذن في الاختلاع يعارضه إطلاق  
المنع من طلاق الحائض، فبينهما عموم وخصوص وجهي فتعارضاً»،  
فيمكن أن يجمعاً بأن يخص العام بالخاص، أي: أن الخلع في الحيض  
حرام كالطلاق فيه.

راجع: الأم (١٧٩/٥)، والتلخيص الحبير (٢٠٦/٤، ٢٠٧).

البدعيُّ على الحيضِ أو الوطءِ؛ إذ اللامُ للتأقيتِ فيما يشبهُ الوقتَ كما في الوقتِ وهو كلُّ مترقب كالقرءِ وقُدومِ الحاجِّ لا الدخولِ.

الثانيةُ: لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً بعضهنَّ للسنةِ وبعضهنَّ للبدعةِ، فإنْ أطلقَ، أو أراد التشطيرَ طَلَقَتْ في الحالِ، ثنتين<sup>(١)</sup> وتوقفتِ الثالثةُ<sup>(٢)</sup>. وإلاَّ وُزَّعَ على حسبِ قصدهِ.

الثالثةُ: لو قال: أنتِ طالقٌ أحسنَ الطلاقِ وأفضلهِ أو أقبحه وأسمجهِ، كان كما لو<sup>(٣)</sup> قال: للسنةِ، أو البدعةِ، ولو قال: طَلَقْتُ قَبِيحَةً حَسَنَةً<sup>(٤)</sup>، أو بدعيةً سنيَّةً، تَنَجَّزُ ولغا الوصفانِ؛ لتناقضهما.

الرابعةُ: لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً للسنةِ، وفَسَّرَ بالتفريقِ لم يقبلَ ظاهراً؛ إذ لا سُنَّةَ عندنا فيه إلاَّ إذا رأى الجمعَ [فيه]<sup>(٥)</sup> بدعةً فيديْنُ على الأظهر، وكذا إنْ لم يقلْ للسنةِ، أو أطلقَ وادَّعى قَصْدَ التعليقِ؛ [٢٣١/ن] لأنه نوى ما لو صرَّح به لانتظم الكلامُ كما لو قال: / نسائي طوالقُ وخَصَّ بعضهنَّ بالنيةِ، أو قال: إنْ دخلتِ الدارَ، ثم قال: أردتُ شهراً، ويقبلُ مع القرينةِ.

\* \* \*

---

(١) في د: (ثنان) والأصح ما أثبتناه، لأن «ثنتين» معناها طلقتين اثنتين — أي: مفعول مطلق.

(٢) في د، ق: (وتوقف الثالث).

(٣) في ت: (فكان)، وزيادة (لو) من ق، ظ.

(٤) في د: (وحسنة).

(٥) الزيادة من ظ، ق.

## الباب الثاني في عدد الطلاق وما يتعلق به

وهو ثلاث للحر، وثنان للعبد:

وفيه فصول:

### الأول: في نيّة العدّد:

فلو قال: أنتِ الطلاق<sup>(١)</sup> ونوى الثلاث وقع؛ لأنّ المصدر جنسٌ يحتملُ العدّد، وكذا لو قال: طالق<sup>(٢)</sup> أو طلقتك خلافاً له<sup>(٣)</sup> لأنّ المصدر مضمّنٌ فيه<sup>(٤)</sup>، وقال<sup>(٥)</sup>: لو قال: أنتِ بائنٌ ونوى الثلاث وقّع، وإن نوى ثنتين وقعت واحدة، والفرق بين<sup>(٦)</sup>.

### فروع:

الأول: لو قال: أنتِ طالقٌ واحدةً ونوى الثلاث وقعت على الأظهر

---

(١) في بعض النسخ وردت: (طالق)، وهو سهو.

(٢) في د: (أنت طالق).

(٣) أي: خلافاً لأبي حنيفة في (أنت طالق أو مطلقة أو طلقتك)، حيث قال هو وأصحابه: لا يقع بهذه الألفاظ الثلاثة إلّا واحدة، وإن نوى أكثر من ذلك. انظر: فتح القدير وشرح العناية (٤٨/٣)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢٥٠/٣).

(٤) في د، ت: (مضمّر فيه)، أي: أن «الطلاق» مضمّن في لفظ «طالق» أو «طلقتك» وهو جنس يحتمل الواحد وأكثر فصح إرادة أكثر من واحد كأنّك الطلاق.

(٥) (وقال)، أي: وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا قال: أنتِ الطلاق أو أنتِ بائنٌ ونوى الثلاث وقع الثلاث، وإن نوى واحدة أو اثنتين فطلقة واحدة. راجع: فتح القدير وشرح العناية (٤٩/٣، ٨٩)، والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢٥٠/٣).

(٦) راجع لتفصيل هذا الفرق: النهاية العظمى (ق ٢١١ أ).

كما لو قال: وحدك، وكذا لو قال: أنتِ واحدةٌ ونوى توحدَها بالثلاثِ .

الثاني: لو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً فاقترنَ ثلاثاً بموتِها وَقَعَ؛ لَأَنَّهُ تفسِيرُ لِمَا قارَنَ حَيَاتِهَا، وقيل: تقع واحدةٌ، وقيل: لا يقع شيءٌ، إذ الكلامُ لم يتمَّ. قلنا: أنتِ طالقٌ بنيةِ الثلاثِ مستقلاً بإيقاعها، وثلاثاً دليلاً عليها فيكونُ كما لو طَلَّقَ فاعترفَ بقصدِ الثلاثِ بعدَ موتِها .

الثالثُ: لو قال: أنتِ طالقٌ أكثرَ الطلاقِ طلقتُ ثلاثاً، وإن قال: أعظمَ، وملءَ الأرضَ، والعالمَ لم يقع إلا واحدةٌ؛ لَأَنَّهُ لا يُنبِئُ عن العددِ، بخلافِ ما لو قال: ملءَ السمواتِ والبيوتِ<sup>(١)</sup> .

الرابعُ: لو قال: أنتِ طالقٌ هكذا، وأشار بأصابعه الثلاثِ وَقَعَ الثلاثُ، وتكونُ الإشارةُ تفسيراً وإن لم يقل هكذا لم تؤثر الإشارةُ .

### الفصل الثاني: في التكرار:

فلو كرَّر بلا فصلٍ وعطف، وَقَصَدَ التأكيدَ؟ اتحدَ، وكذا إن أطلقَ على الأظهر؛ لَأَنَّهُ المعتادُ في الكلامِ. فإن استأنفَ الثاني وأكدَه بالثالثِ؟ وقعتُ ثنتان. وإن أكدَ به الأولَ وقعَ الثلاثُ<sup>(٢)</sup>؛ لتعذُّره بالفصلِ. وإن عطفَ تعدَّدَ [٢٣٢/ن] المعطوف، والمعطوفُ عليه، والثالثُ يصلحُ تأكيداً / للثاني إن ساواه في حرفِ العطفِ، فأنْتَ طالقٌ وطالقٌ وثلاثٌ أو ثنتان، وأنْتَ طالقٌ وطالقٌ أو طالقٌ، أو بل... ثلاثٌ، ونصَّ فيما لو قال: عليَّ درهمٌ فدرهمٌ، أو بل عليَّ: أَنَّهُ يلزمُهُ درهمٌ؛ لَأَنَّ الإخبارَ أُلِيقَ بالتكرارِ والاستدراكِ<sup>(٣)</sup>، هذا في

(١) في ق، ط: (أو البيوت).

(٢) في د: (ثلاث).

(٣) أي: بخلاف الإنشاء فإنه بعيد عن التكرار والاستدراك، والطلاق إنشاء، لذلك =

المدخول بها، أما غيرها فتبين بالاول فلا يقع بعده شيء. نعم لو قال: أنت طالق طلقة مع طلقة طلقت ثنتين على الأظهر. ويكون كما لو قال: أنت طالق طلقتين، وكذا لو قال: أنت طالق وطالق إن<sup>(١)</sup> دخلت الدار، فإن وقوعهما معاً، وأنت طالق طلقة قبل طلقة، ثنتان للمدخول بها، وكذا أنت طالق طلقة قبلها طلقة<sup>(٢)</sup>، والواقع أولاً هو الأولى أو الثانية اعتباراً لترتيب اللفظ أو مدلول القبل؟ وجهان، فيقع لغير المدخول بها واحدة أو ثنتان.

### الفصل الثالث: في الحساب:

وله صور:

الأولى: لو قال: أنت طالق طلقة في طلقتين احتمل الظرفية والحساب والمعينة، فواحدة أو ثنتان، أو ثلاث حسب نيته، فإن أطلق فالأصح أنه يُحمَلُ على الواحد تنزيلاً على المستيقن وإجراءً على الحقيقة.

فرع: الجاهل بالحساب لو قال: أردتُ به مراد الحساب لم يحمل عليه على الأظهر؛ لأنَّ إرادة ما لم يفهم محال، وكذا لو قال: طَلَّقْتُ مثل ما طلق به فلان جاهلاً به.

الثانية: لو بَعَضَ الطلاق كُمِّلَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَجَزَأُ، فيكون ذكر الجزء كذكر الكل<sup>(٣)</sup>، فلو ذكر أبعاضاً جمعت وحُمِلَ التعداد<sup>(٤)</sup> على التأكيد، فنصفي

= اختلف حكمه في هذه المسألة عن (علي درهم فدرهم أو بل درهم)، وانظر لنص الشافعي في هذه المسألة: الأم (٦/ ٢٣٠).

(١) في د: (إذا).

(٢) كذا في ط، ق، وفي د، ت: (أنت طالق قبلها).

(٣) مثل أن يقول: أنت طالق بعض طلقة أو نصف طلقة أو ربعها... يجب تكميل الطلاق.

(٤) في ق، ط: (التعدد).



طلقة أو طلقتين، أو نصفَ وثلثَ وسدسَ طلقةً واحدةً<sup>(١)</sup>، وثلاثةَ أنصافٍ طلقةً طلقتان، وقيل: واحدةً؛ لوحدةِ المضافِ إليه.

الثالثةُ: لو أشركَ نسوةً في عددٍ أو<sup>(٢)</sup> أوقعَ بينهما زُرعَ؛ قضية [٢٣٣/ن] للاشتراكِ وكُمِّلَ الناقِصُ / فوقعتُ لكلِّ واحدةٍ من الأربعِ واحدةً من الواحدةِ إلى الأربعِ، وثلثانٍ من خمسِ طلقاتٍ إلى ثمانٍ، وثلثٌ من تسعٍ، فلو ادَّعى تخصيصاً أو إضماماً ففي قبوله وجوهٌ، والأظهرُ أنَّه يُدَيَّنُ ولا يقبلُ لمخالفتهِ الظاهرَ.

فرع: لو قالَ لثلاث: أوقعْتُ عليكنَّ ثلاثاً، ثم قالَ للرابعة: أشركُك، فإن نوى ولم ينوِ كيفيةَ الاشتراكِ طلقتُ واحدةً؛ لأنَّ مقتضى الشركةِ مساواةَ الشركاء. وقيل: ثنتان؛ لأنَّها شريكُهنَّ جُمعَ، فيكونُ لها نصفُ ما لهنَّ [وإن لم ينوِ لم يقع شيء؛ لأنَّه كناية]<sup>(٣)</sup>.

#### الفصل الرابع: في الاستثناء:

وشرطه ما ذكرنا في الإقرار<sup>(٤)</sup>.

وفيه مسائل:

الأولى<sup>(٥)</sup>: لو قال: أنتِ طالق ثلاثاً إلاّ ثنتين وواحدةً تلغو واحدةً

---

(١) أي: لو قال: أنت طالق نصفي طلقة أو نصفي طلقتين، أو قال: أنت طالق نصف وثلث وسدس طلقة... تقع طلقة واحدة؛ لأن نصفي طلقة أو طلقتين واحدة فتقع طلقة واحدة، وكذلك مجموع النصف والثلث والثلث واحد فتقع واحدة. راجع: النهاية (خ ق ٤٢٣).

(٢) سقطت (أو) من د.

(٣) ما بين الحاصرتين لم يرد في د، ط، ق.

(٤) انظر: (ص ٦٨٣).

(٥) في ن: (المسألة الأولى).

لاستلزامها الاستغراق فتقع واحدة، وقيل: ثلاث؛ إذ العطف كالجمع. قلنا: الإنشاءات مترتبة ترتب اللفظ، ولذلك فُرّقَ بَيْنَ قوله لغير المدخولة أنتِ طالقُ طلقتين، وقوله: أنتِ طالق و طالق، فعلى الأول لو قال: ثنتين وواحدةً إلاً واحدةً تقع ثلاث، وعلى الثاني ثنتان، وفي أنتِ طالقُ واحدةً وواحدةً وواحدةً إلاً واحدةً وواحدةً وواحدةً ثلاث وفاقاً<sup>(١)</sup>.

الثانية: الاستثناء من الاستثناء جائزٌ ويكونُ على خلافه، فمن النفي إثباتٌ وبالعكس، فلو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً إلاً ثلاثاً إلاً واحدة تقع واحدة على الأظهر؛ إذ الكلامُ بآخِرِهِ.

الثالثة: لو قال: أنتِ طالق خمساً إلاً ثلاثاً طلقت ثنتين، إذ الاستثناء باعتبار اللفظ. وقيل: الخمسُ كالثلاث فيفسدُ الاستثناء.

الرابعة: لو قال: ثلاثاً إلاً نصفاً وقعت ثلاث؛ لأنّه أبقى ثنتين ونصفاً فيكمل.

الخامسة: الاستثناء بالمشيئة يدفع الطلاق والعتق أيضاً خلافاً

---

(١) أي: وفاقاً بين الوجهين في المسألة ومبنى الخلاف في أنه: هل العطف في المفردات كالجمع؟ فأظهر الوجهين أنه ليس كالجمع. والثاني أنه كالجمع، فلو قال: أنتِ طالق ثلاثاً إلاً ثنتين وواحدة طلقت واحدة لاستثناء ثنتين، وإلغاء (واحدة) لأنها لا تضم إلى ثنتين لاستلزامها الاستغراق، وعلى الوجه الثاني تضم واحدة إلى ثنتين فتكون ثلاثة فيدخل في الاستثناء المستغرق فتقع ثلاث، أما في أنتِ طالق واحدة واحدة وواحدة إلاً واحدة وواحدة فتقع ثلاث عند الوجهين، لأن من فُرّقَ فُرّقَ من الجانبين، ومن جمع جمع من الجانبين فهو استثناء مستغرق على كلا التقديرين. انظر: النهاية (ق ٢١٢).



[٢٣٤/ن] لمالك<sup>(١)</sup>؛ فإنَّها غير معلومة<sup>(٢)</sup> الحصول، والنَّصُّ أنَّه لا يؤثرُ في: / الظهار، وفُرِّقَ بأنَّه إخبارٌ. وقيل: يدفعه، والإقرار أيضاً، واختلف في النداء مثل يا طالق إن شاء الله، ثم المانعون اختلفوا في مثل: أنت طالق<sup>(٣)</sup> ثلاثاً يا طالق إن شاء الله، ولعلَّ الأظهرَ تعميمُه؛ لانتظام اللفظِ والمعنى، وكذا التعليقُ بعدمِ المشيئةِ إلَّا أنَّه تعليقٌ دوريٌّ فَمَنْ نَجَّزَه لم يمنع الوقوعَ [به]<sup>(٤)</sup>.

### الفصل الخامس: في الشكِّ:

وهو إما في أصلِ الطلاق، أو عدده، أو محلِّه.

أما الأولُ: فلا يؤثرُ في الحلِّ؛ إذ الأصلُ عدمُه، فلو علَّق اثنان بنقيضين محتملين لم يحكم بطلاقٍ واحدٍ منهما؛ لعدم التيقن بالنسبةِ إلى معيَّن، وإنْ علَّقَ بهما طلاقَ امرأَتَيْهِ مُنِعَ عنهما إلى البيان، كما لو نَسَى المعينةَ، وكذا العتقُ حتى لو علَّقَ اثنان فاجتمع العبدان في ملكٍ واحدٍ حجر عليه فيهما، وليس الترددُ بسببِ اختلافِ الأئمةِ من هذا القبيل؛ فإنَّ وجوب اتباعِ اجتهادهِ ثم اجتهادِ مقلِّدهِ والحاكمِ عند التنازعِ متيقنٌ.

---

(١) ذهب مالك إلى أن الاستثناء بمشيئة الله، أو الملائكة أو الجن لا يؤثر فلا يدفع الطلاق، فلو قال لزوجته أنت طالق إن شاء الله أو إلَّا شاء الله، أو شاء الملائكة أو الجن تنجز عليه الطلاق، أما لو قال: إن شاء فلان فلا يقع إلَّا أن يشاء.  
راجع: الخرشي مع حاشية العدوي (٥٧/٤)، وقوانين الأحكام (ص ٢٥٦)، والمدونة الكبرى (١٦/٦).

(٢) في د، ط: (غير معلوم).

(٣) في د: (طالق أنت ثلاثاً...).

(٤) الزيادة لم ترد في د.

وأما الثاني: فيقتضي طرَحَ المشكوك، والاقتصارَ على المتيقن.

وأما الثالث: فكما إذا طَلَّقَ مُعَيَّنَةً فَنَسِيَ، أو أبهم، مثل: إحدكما طالق، حُسِرَ عنهما إلى أن يتذكر أو يعيِّن، ويطالبُ به على الفور، وتلزمه نفقةُ مدةِ التوقف، فإذا عَيَّنَ تَبَيَّنَ وقوعُهُ بالإبهام، وقيل: بالتعيين؛ إذ ليس له قبله متعلقٌ. قلنا: لو كان كذلك لما طولَبَ بالتعيين، وأيضاً فمتعلِّقُهُ إحداهما<sup>(١)</sup> كما في الكفارة.

### فروع:

الأول: لو أبهم بين الزوجة<sup>(٢)</sup> والأجنبية لم تتعينَ على الأظهر؛ لإبهام اللفظ وإمكانِ خطابِ الأجنبية بالطلاق.

الثاني: لو أبهم بين زوجتيه ثم قال: عينتُ هذه وهذه، أو بل هذه تعينتُ الأولى وحدها على الأظهر؛ إذ المفسرُ لا يفسرُ.

الثالث: لو عَيَّنَ ونَسِيَ فادَّعتْ واحدةً أَنَّها المعَيَّنَةُ حُلِّفَ على البتِّ؛ لأنَّه يحلفُ على قولِ نفسه.

الرابع: لو ماتَ قبلَ التعيينِ عَيَّنَ الوارثُ في الطلاق، وأقرَّعَ في [٢٣٥/ن] العتق، فإنَّ علَّقَ طلاقاً وعتقاً بنقيضين ومات. قيل: تَعَيَّنَ الوارثُ. وقيل: يقرَّعُ ويؤثِّرُ في العتق وحده.

\* \* \*

---

(١) في د: (أحدهما).

(٢) في د: (المزوجة).

## الباب الثالث في التعليقات

وفيه فصول:

### الأول:

#### في أدوات التعليق

وهي: «إن»، والمتضمنُ معناه:

فإن عَلَّقَ بمثبت؟ وَقَعَ متى وَجَدَ المَعْلُقَ به إِلَّا إذا عَلَّقَ بمشيتها،  
أو إعطاء مالٍ بلفظٍ لا<sup>(١)</sup> يُشعرُ بالتراخي.  
وإن عَلَّقَ بمنفيٍّ بـ «إن»؟ يَقَعُ إذا أُوسِسَ، و «بإذا»؟ إذا مَضَى زمانٌ يَسَعُ  
فعله؛ إذ المعنى أيُّ زمان لا يَقَعُ فيه كذا فأنتِ طالق فيه، إِلَّا إذا أَوَّلَه بآن،  
و «متى»؟ كـ «إذا»، إِلَّا أَنَّهَا تَفِيدُ التراخي كـ «مهما» و «كلما» للتكرار<sup>(٢)</sup> في  
المثبت.

فلو قال لأربع: إن — أو إذا — طَلَقْتُ واحدةً فَعَبْدٌ حرٌّ، وثنيتين فاثنتان  
إلى الآخر، فطلقهنَّ؟ عَتَقَ عشرةً.  
وإن قال: «كلما»<sup>(٣)</sup> عَتَقَ خمسةَ عَشَرَ؛ لَأَنَّ فيها أربعةَ آحاد. وثنيتي

---

(١) في د: (لم).

(٢) هكذا في ت، ط، ق، ن، ط، وفي د: (إلَّا أَنَّهَا تَقِيدُ التكرار في المثبت ككلما)،  
وما في د مخالف لما عليه جمهور الأصحاب من أن أدوات التعليق لا تفيد التكرار  
إلَّا «كلما». انظر: النهاية على المنهاج (١٩/٧)، وقلوبى وعميرة على المحلى  
(٣٥٢/٣).

(٣) هكذا في ت، ظ، ق، ن، ط، وفي د زيادة: (أو مهما أو متى)، وهذه الزيادة  
مخالفة للمراجع عند أصحاب الشافعي. راجع: المصادر السابقة.

ثنتين وثلاثاً وأربعاً. وقال أبو حنيفة: ستة عشر؛ إذ الأربعة تشمل على واحد آخر<sup>(١)</sup>؛ لأنها ثلاثة وواحدة.

ورُدَّ بأنه داخل في الآحاد الأربع، وبأنه يلزمه عدُّ الثلاثة أيضاً فيكون تسعة عشر. وقيل: سبعة عشر وعدَّ ثنتان ثلاث مرات ويلزمه عدُّ الثلاث مرتين.

و «أن» بالفتح للتعليل فيتنجز من اللغوي.

### الفصل الثاني: في التعليق بالزمان:

وله صور:

الأولى<sup>(٢)</sup>: التعليق بمجيء الوقت، فلو قال: أنت طالق أول رجب، أو فيه طلقت إذا رُئي الهلال ولو قال: آخره طلقت في آخر جزء منه. وقيل: أول الليلة السادسة عشرة؛ لأنه أول آخره وآخر أوله آخر اليوم الأول. وقيل: آخر الليلة الأولى. وقيل: آخر<sup>(٣)</sup> النصف الأول. وسلخ الشهر آخر جزئه؛ إذ به الانسلاخ. وقيل: أول اليوم الأخير.

/ الثانية<sup>(٤)</sup>: التعليق بالمضي، فلو قال: إذا مضى يومٌ فأنت طالق فإن [٢٣٦/ت] قاله<sup>(٥)</sup> ليلاً طلقت بغروب الغد، وإن<sup>(٦)</sup> قاله نهائراً طلقت في مثل وقته منه.

---

(١) راجع لتفصيل هذه المسألة: فتح القدير وشرح العناية (٣/١٣٤)، والدر المختار مع ابن عابدين (٣/٣٥٢).

(٢) في ن (الصورة الأولى).

(٣) سقطت (آخر) في د.

(٤) في ن: (الصورة الثانية). وفي ق: (الثاني).

(٥) في د: (قال).

(٦) في ق: (فإن).

ولو قال: إذا مضت السنة طلقت باستهلال المحرم. ولو قال: سنة، فإذا مضى اثنا عشر شهراً هلالياً، ولو قال: أنت طالق ثلاثاً في كل سنة طلاقاً طلقت واحدة في الحال، وأخرى أول المحرم إن أراد السنين العربية، والثالثة أول السنة الثالثة.

الثالثة: التعليق بالزمان الماضي كما لو قال: أنت طالق بالأمس طلقت في الحال على الأظهر، ومرجع الخلاف إلى أن الوصف بالمحال يلغى الوصف، أو الأصل، وقد سبق الكلام فيه<sup>(١)</sup> وهو يخالف التعليق بالإحياء والصعود إلى السماء على الأظهر<sup>(٢)</sup>؛ لأنه صريحٌ تعليقٌ يُذكرُ للاستبعاد كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾<sup>(٣)</sup>، فلو ادّعى الإخبار عن طلاق سابق في نكاح آخر صدق بيمينه. ولو قال: إذا متُّ فأنت طالق قبله بشهر فمات قبل شهر لم تطلق؛ لأنه لا يسبق اللفظ.

(١) فإذا قلنا: إن الوصف بالمحال يلغى الوصف فقط وهو الأظهر، تطلق في الحال، أي: فكأنه لم يذكر الوصف بالمحال، وإذا قلنا: إن الوصف بالمحال يلغى الأصل أيضاً فلا يقع الطلاق فكأنه لم يطلق لأن الكلام كله قد أصبح لاغياً. وقد سبق مثل هذا في: فصل، الطلاق سني، أو بدعي — حيث قال: ولو قال: طلاق بدعية سنية تتنجز ولغا الوصفان (ص ٢٢٠).

(٢) أي: التعليق بالزمان الماضي يخالف التعليق بالإحياء والصعود إلى السماء، فلو قال: إن أحيت فلاناً فأنت طالق، أو إن صعدت إلى السماء فأنت طالق فلا يقع طلاقه في الحال، لأن هذا صريح تعليق أريد به الاستبعاد... وهذا مبني على العرف السائد في زمانهم، أما لو تغير العرف وأصبح الصعود إلى السماء أمراً ميسوراً لا يكون ذلك للاستبعاد بل يكون حكمه حكم التعليق بأمر ممكن. راجع: النهاية (ق ٢١٤).

(٣) جزء من آية (٤٠ — سورة الأعراف).

ولو قال: أنت طالق أمس غد، أو غداً أمس طلقت في الحال؛ لأن اليوم كذلك.

### الفصل الثالث: في التعليق بالحمل:

فلو قال: إن كنت حاملاً فأنت طالق وقد ظهر الحمل طلقت في الحال، وإلا فلا؛ إذ الطلاق لا يقع بالشك، ولا يجب الاستبراء على الأظهر؛ إذ الأصل بقاء النكاح، نعم لو ولدت قبل ستة أشهر علم وقوعه عند اليمين، وكذا إن ولدت بعدها، وقبل أربع سنين ولم يباشرها بعد على الأصح؛ لثبوت النسب المستلزم لوجود الحمل، ولو قال: إن كنت حائلاً وظهر الحياء طلقت، وإلا فلا فإن مضت ثلاثة أقراء ولم يظهر الحمل بان وقوعه، ثم إن ولدت قبل ستة أشهر تيقناً أنه لم يقع.

#### وهنا مسألتان:

الأولى<sup>(١)</sup>: لو قال: إن كنت حاملاً بذكر فأنت طالق طلبة واحدة، وبأنثى فطلقتين / فولدتهم طلقت ثلاثاً؛ لتحقيق الوصفين. ولو قال: إن كان حملك ذكراً، وإن كان أنثى؛ لم تطلق؛ إذ المجموع لا ذكر ولا أنثى، ولو أتت بذكرين أو أنثيين فوجهان، ووجه الوقوع أن المفهوم حصر الحمل في جنس واحد.

الثانية: لو قال: إن ولدت ولداً - فولدت ولدين طلقت بالأول؛ وانقضت عدتها بالثاني، ولا تطلق به إن قال: «كلما» على الجديد. ولو قال: إن ولدت فطلقة، وذكراً فطلقتين فولدت ذكراً طلقت ثلاثاً، ولو قال: إن ولدت أنثى، وإن ولدت ذكراً فولدت خنثى طلقت في الحال واحدة؛ لأنه المتيقن.

(١) في ن: (مسائل: المسألة الأولى).



فرع<sup>(١)</sup>: لو قال لأربع: كلما ولدت واحدة فصواحبها [أو هن]<sup>(٢)</sup> طوالق، فولدَنَ على التعاقب طَلَقْتُ الأولى والرابعة ثلاثاً والثانية واحدةً والثالثةُ ثنتين، وعدةُ الأولى بالأقراء، والأخرياتِ بوضعهنَّ، ولو ولدت ثنتانِ ثنتين<sup>(٣)</sup> طَلَقْتُ الأوليانِ ثلاثاً، والأخريانِ ثنتين، وإن ولدَنَ معاً طُلَّقْنَ ثلاثاً.

### الفصل الرابع: في التعليق بالحيض

فلو قال: أنتِ طالق إن كنتِ حائضاً، وترى الدمَ فُرَّقَ بينهما وحكم بالوقوع إن استمر يوماً وليلة، ولو قال: إن حضتِ لم تطلقِ إلاً بحيض مستأنفٍ، وتُصَدَّقُ بيمينها في حقها؛ لخفائه لا في حق غيرها كما إذا علَّقَ به طلاقَ ضررتها؛ للثمةِ وتعذرِ التحليف. فلو قال: إن حضتِما فأنتُما طالقانِ فقلتا: حضنا، وكذب إحداهما فحلفت طَلَقْتُ دونَ المصدقة، ولو قال لأربع: كلما حاضتِ إحداكنَّ فصواحبها طوالق فادَّعَيْنِ الحيضَ وصدَّقهنَّ طَلَقْتُ كُلُّ واحدةٍ ثلاثاً، وإن صدَّق واحدةً طَلَقْتُ الباقيات طَلَقَةً، وإن صدَّق اثنتين طَلَقْتُا طَلَقَةً والأخريانِ طَلَقْتين / وإن صدَّق ثلاثاً طَلَقْنَ ثنتين والمكذبة ثلاثاً.

### الفصل الخامس: في التعليق بالمشيئة

فإن علَّقها بمشيئتها في ضررتها اقتضى الجواب على الفور؛ لأنَّه يشبه التملك، وإن علَّقَ في غيبتها، أو بمشيئة غيرها فالأظهر أنَّه لا يقتضي

(١) في ن: (المسألة الثالثة).

(٢) الزيادة من ت، ظ، ق، ط، ن.

(٣) في ظ: (ولو ولدت ثنتين ثنتين) وسقطت في ق.

الفور؛ إذ التملك بعيد ههنا، ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء أبوك واحدة فشاء لم يقع على الأظهر؛ لاحتمال عود الاستثناء إلى أصل الطلاق، والعبارة باللفظ حتى لو قالت: شئت كارهةً باطناً طلقْتُ على الأظهر؛ إذ لو كان التعليق بالمشيئة الباطنة لما صدق - الأجنبى فيها.

ولا عبارة بعبارة المجنونة كالمهملة؛ لأنها غير مُعَرَّبَةٍ<sup>(١)</sup> عن الضمير، وفي عبارة الصبية المميزة<sup>(٢)</sup> خلاف، [والأظهر أنه لا يقع بها]<sup>(٣)</sup>.

### الفصل السادس: في التعليق بالتطبيق

ولو<sup>(٤)</sup> قال: إن طلقْتُك أو وقعَ عليك طلاق<sup>(٥)</sup> فأنت طالقُ فطلقها<sup>(٦)</sup> طلقةً رجعيةً طلقْتُ ثنتين، وإن قال: كلما وقع طلقْتُ ثلاثاً، فإن خالعتها أو طلقها غير ممسوسة لم يقع المعلق لمصادفته البينونة في وقوعه.

وفيه مسألان:

الأولى: التعليق مع الصفة إيقاع وتطبيق، والصفة وحدها وقوع والتعليق ليس بإيقاع ولا وقوع، فلو قال: إن طلقْتُ امرأةً فحفصة طالق وبالعكس فطلق حفصة طلقْتُ ثنتين و امرأةً واحدةً، وإن طلق<sup>(٧)</sup> امرأة طلقَتا واحدةً، بخلاف ما لو قال: لو وقع.

(١) في د: (لأنه غير معرب).

(٢) في ن: (الصبى المميز).

(٣) ما بين الحاصرتين من ت، ظ، ق، ط، ن، ولم يرد في د.

(٤) في د: (لو)، وفي ق: (فلو).

(٥) في د: (طلاقي).

(٦) في ظ، د، ق: (وطلقها).

(٧) في د: (طلقْتُ).

الثانية: لو قال: إن طلقتك، أو وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً فهو تعليقٌ دوريٌّ يمنع الطلاق على وجه، ويلغو على وجه وهو الأظهر؛ لأنَّه تعليقٌ بمحال. وقيل: يلغو قبله<sup>(١)</sup>؛ إذ الخلل منه وكذا الخلاف فيما لو قال: إن آليت، أو ظاهرت، أو فسخت، ولو قال: إن وطئت مباحاً فأنت طالق قبله فوطيء لم يقع وفاقاً، [٢٣٩/ن] والفرق دقيق<sup>(٢)</sup>. /

## الفصل السابع: في تحقيق الصفات

وفيه مسائل:

الأولى: الحلف ما فيه حثٌ أو منعٌ أو تحقيقٌ خبر، فلو علّق به وقع بالتعليق على محتملٍ كدخول الدار لا طلوع الشمس على الأظهر نظراً إلى المعنى.

(١) في د، ن: (وقيل بلغو التعليق فيتنجز).

(٢) أي: الفرق دقيق بين هذه المسألة، أي: التعليق بالوطء مباحاً — حيث يقع الطلاق وفاقاً، وبين الأمثلة المذكورة في المسألة الثانية — أي: مسائل الدور في التعليق بالطلاق — حيث فيها خلاف بين أصحاب الشافعي على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: لا يقع الطلاق فلو قال: إذا طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلقها فلا يقع الطلاق، وهذا ما اختاره ابن سريج والغزالي وغيرهما.

الوجه الثاني: يقع المنجز فقط وهذا ما رجحه الرافعي واختاره البيضاوي.

الوجه الثالث: تقع ثلاث تطليقات المنجز، وطلقتان من المعلق. والفرق دقيق، حيث في المسألة المتفق عليها ولو طلقت لم يكن الوطء مباحاً. قال الإمام وغيره، ولا خلاف في هذه الصورة، بل موضع الخلاف إذا انحسم بتصحيح اليمين الدائرة في باب الطلاق أو غيره من التعريفات الشرعية، وهنا لا تنحسم — أي: لا تفسد. الروضة (٨/١٦٢-١٦٦).

الثانية: لو قال: **إِنْ بَدَأْتُكَ بِالْكَلامِ فَأَنْتِ طالقٌ** فقالت: **إِنْ بَدَأْتُكَ** به فعبدني حرّاً، فكلمها<sup>(١)</sup> فأجابت<sup>(٢)</sup> **لَمْ تَطْلُقْ وَلَمْ يَعْتَقْ**؛ **لَأَنَّ كَلامَ كُلِّ مَسْبُوقٍ** بكلام الآخر.

الثالثة: لو قال: **إِنْ بَشَرْتَنِي بِكَذا فَأَنْتِ طالقٌ** فأخبرته بعدما أخبر به لم تطلق؛ **إِذِ الْبَشارةُ صِدْقٌ يَسْرُهُ**<sup>(٣)</sup> وهو الأول، بخلاف ما لو قال: **إِنْ أَخْبَرْتَنِي**.

الرابعة: لو **عَلَّقَ بِأَكْلِ رمانةٍ فتركت<sup>(٤)</sup> حبةً** لم تطلق؛ **لَأَنَّهَا أَكَلْتُ** بعضها، لا إياها<sup>(٥)</sup>.

ولو **عَلَّقَ بِأَكْلِ النصفِ أيضاً<sup>(٦)</sup> فأكلت<sup>(٧)</sup> رمانةً** طلقتُ ثنتين، وإن ذكرَ «كلما» طلقتُ ثلاثاً؛ **لَأَنَّهَا أَكَلْتُ رمانةً وَأَكَلْتُ نصفين**.

الخامسة: إذا<sup>(٨)</sup> قال: **أَنْتِ طالقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ فلانٌ فَقَدِمَ ليلاً** لم تطلق، وإن قَدِمَ نهاراً طلقتُ أوْلَه. وقيل: **حَالَ القَدومُ**؛ **إِذِ التعلُّيقُ** به. قلنا: **باليوم، والقَدومُ يَعْرِفُهُ**.

السادسة: لو قال: **إِنْ لَمْ تَخْبِرْنِي بَعْدَ حَباتِ هذه الرمانةِ [قبل**

---

(١) في د: (وكلمها).

(٢) في ق: (وأجابت). وفي ظ: (وأحاديث).

(٣) في د: (إِذِ الْبَشارةُ ما بشره)، وفي ن: (صدق ما يسره).

(٤) في د، ق: (فترك).

(٥) في د، ن: (لا هي).

(٦) سقطت (أيضاً) من ت.

(٧) في ق: (فأكل).

(٨) في ت: (لو)، وفي ن زادت: (المسألة) على (الأولى) إلى (الخامسة).

كسرها<sup>(١)</sup> فأنت طالق فطريقُها أن تذكر الأعداد الممكنة، ولو قال: إن لم تعرفيني... لم يكف ذلك، ولو قال: إن لم تميزي نوى ما أكلت من نوى ما أكلت، فبددت كفى، ولو كان في فمها تمرّة فعلق بقذفها وابتلاعها وإمساكها<sup>(٢)</sup> فلتنصف.

السابعة: لو ذكرته بمكروهٍ مثل: يا خسيس، فقال: إن كنت كذا وأراد المكافأة تنجز، وإلا تعلق على كونه خسيساً وهو تعاطي ما لا يليق به<sup>(٣)</sup>.

الثامنة: لو علق بمخالفة الأمر فخالفت<sup>(٤)</sup> النهي لم تطلق، وكذا عكسه، وفرّق بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده. وردّ بأن الأمر يتضمن معناه، وبأن النهي يتضمن الأمر بالضد<sup>(٥)</sup>.

(١) الزيادة من د، ولا بد منها كما في الروضة (٨/١٨٣).

(٢) في ق: (فإمساكها).

(٣) لم ترد (به) في ق.

(٤) في د: (مخالف).

(٥) اختلف الأصوليون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الأمر بالشيء هو نفس النهي عن ضده، فإذا قال مثلاً تحرك معناه: لا تسكن، وحينئذ اتصافه بأنه أمر ونهى باعتبارين كاتصاف الذات الواحدة بالقرب والبعد بالنسبة إلى شيئين.

والثاني: أن الأمر بالشيء غير النهي عنه، ولكنه يدل عليه بالالتزام، وعلى هذا فالأمر بالشيء نهى عن جميع أضداده بخلاف النهي عن الشيء، فإنه أمر بأحد أضداده. وهذا المذهب نقله صاحب الإفادة عن أكثر أصحاب الشافعي، واختاره الآمدي والإمام وأتباعه ومنهم البيضاوي، لكنه عبر عن الأمر بالوجوب فقال: وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه، لأنها جزؤه، فالدال عليه يدل عليها بالتضمن.

والثالث: أنه لا يدل عليه البتة، وهذا ما ذهب إليه جمهور المعتزلة وكثير من =

التاسعة: إذا قال: أنت طالق إلى حين أو زمان، فمضت لحظة طلقت؛ لأنها حين وزمان، وحمل عليه ما لو قال: إذا مضى حُقْبٌ، أو عَصْرٌ وهو بعيدٌ / وتوقف أبو حنيفة فيه<sup>(١)</sup>. ولو قال: أنت طالق اليوم إذا جاء الغد تبين [٢٤٠/ن] في الغد الوقوع في اليوم كما إذا قال: إن متُّ فأنت طالق قبله بيوم.

العاشرة: لو علّق بقدم زيد فقدّم به ميتاً لم تطلق؛ إذ لا يقال أنه قدّم، بخلاف ما لو علّق بقذفه، أو مسّه أو رؤيته فوجد بعد موته.

الحادية عشرة: لو قال: إن كلمت زيدا فكلمته ولم يسمع لذهول طلقت. وإن لم يسمع لهدوء الصوت أو بُعد المسافة لم تطلق، وكذا إن كان لصمم على / الأظهر؛ إذ الكلام معه ما يفهمه لو أصاح<sup>(٢)</sup> إليه، وكذا إن بعدت المسافة وحمله الريح.

= أصحاب الشافعي. ولهذا الخلاف ثمة تظهر في الفروع الفقهية منها مسألتنا هذه. انظر: منهاج الوصول مع شرح الإسنوي عليه (١/١٠٥ - ١٠٩)، والأحكام للآمدي (٢/٣٥)، وجمع الجوامع مع حاشية البناني (١/٣٨٥). (١) ذكرت كتب الحنفية المسائل التي توقف فيها الإمام أبو حنيفة فذكر بعضها: أربع عشرة مسألة. وقال ابن أبي شريف: تسع مسائل ومن بين هذه المسائل لفظ «دهر» منكراً فقال الإمام: لا أدري ما هو؟ وقال صاحبه: هو كالحين والزمان حيث يحملان على ستة أشهر عندهم معرفين أو منكرين، وذلك عند عدم النية. وأما «الدهر» معرفاً فيحمل على العمر، أي: مدة حياة الحالف عند عدم النية. كما أنها لم تذكر من ضمنها لفظ «حقب» و«عصر»، فعلى هذا لا يتمشى كلام المصنف إلا إذا قصد بحقب، وعصر: دهرًا، فالتوقف في «دهر». انظر: فتح القدير مع شرح العناية (٤/٧٢ - ٧٥)، والدر المختار مع ابن عابدين (٣/٨٠٠).

(٢) في ت: (فهمه). وأصاح، أي: استمع. القاموس (١/٢٧٣).

الثانية عشرة: لو قال: إن رأيت الهلالَ فرأى غيرها طَلَقْتُ للعرف،  
وإن فَسَّرَ بمعانيها قَبِلَ على الأظهر؛ لظاهر اللفظ.

الثالثة عشرة: لو عَلَّقَ طلاقَ أمةٍ مورثه بموته لم تطلق؛ لأنَّ وقوعه  
صادفَ الانفساخَ. وقيل<sup>(١)</sup>: صَادَفَ الملكَ المتقدمَ على الانفساخِ. قلنا:  
الكلُّ مقارنٌ، والتقدمُ عقليٌّ، ويبتني على الوجهين رجعةُ المدبرِ إذا عَلَّقَ  
طلقتين بموتِ السيدِ.

الرابعة عشرة: لو عَلَّقَ بفعلٍ نفسهِ ففعلٌ مكرهاً، أو ناسياً أو مجنوناً<sup>(٢)</sup>  
لم تطلق على الأصح كما لو طَلَّقَ، وكذا لو عَلَّقَ بفعلٍ مَنْ يراقبه وقد علمَ.

\* \* \*

---

(١) في ق: (قيل).

(٢) في د زيادة: (أو شاكاً).

## كِتَابُ الرَّجْعَةِ

وهي ردُّ الزوجة إلى نكاحٍ سبق :  
والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وقوله (عليه السلام) في حديث ابن عمر : « فليراجعها »<sup>(٣)</sup> .  
والإجماع .  
وفيه بابان :

### الباب الأول

#### في شرائطها

والنظرُ في أمور :

#### الأولُ : الصيغةُ :

وهي [كلُّ]<sup>(٤)</sup> لفظٍ منجزٍ صريحٍ كرجعتُ، وارتجعتُ وراجعتُ،

---

(١) ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ (الآية ٢٢٨ — من البقرة).

(٢) ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (سورة البقرة : آية ٢٣٠).

(٣) حديث ابن عمر هذا متفق عليه سبق تخريجه في : (ص ٢٢٠).

(٤) الزيادة لم ترد في ت، د، ظ، ق، ط .



ورددتها إليّ أو إلى نكاحي وأمسكتها، وقيل: هما كنيّتان؛ لعدم تكررها في القرآن.

أو كنايةً مقترنةً بالنية على الجديد؛ لاستقلال الزوج بها، وعدم [٢٤١/ن] / اعتبار الإشهاد فيها، كتزوّجت على الأظهر؛ لدلالته على استحلال البضع، وعدم شيوعه فيها، وأعدت الحل، ورفعَت التحريم<sup>(١)</sup>، ولا تحصل بالوطء خلافاً لأبي حنيفة وإن قصَدَ الرجعة خلافاً لمالك<sup>(٢)</sup>.

### الثاني: المراجعُ:

وشروطه أهلية النكاح، فإن طَلَّقَ ثُمَّ جَنَّ رَجَعَ مَنْ قَبْلَ النِّكَاحِ له بالمصلحة.

(١) في ت، ق، ط زيادة: (ليس بصريح) ولا حاجة إليها لسبق «أو كناية».

(٢) لا خلاف بين الفقهاء في أن القول: كراجعتك وأمثالها تحصل به الرجعة، وإنما الخلاف في حصول الرجعة بالفعل كالوطء واللمس والتقبيل...

١ - فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الرجعة تحصل بالوطء وبمقدماته كاللمس والتقبيل ولو اختلاسا أو نائماً. وهذا قول الثوري وإحدى الروايتين عن أحمد.

٢ - وذهب مالك إلى أن الرجعة إنما تحصل بالفعل إذا نوى الرجعة.

٣ - وذهب الشافعي إلى أن الرجعة لا تحصل بالفعل مطلقاً.

انظر: فتح القدير وشرح العناية (٣/١٦١)، والدر المختار مع رد المحتار (٣/٣٩٩)، والمبسوط (٦/٢١)، والخرشي وحاشية العدوي (٤/٨١)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢/٤١٧)، وبداية المجتهد (٢/٨٥)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢٥٩)، وروضة الطالبين (٨/٢١٧)، ونهاية المحتاج (٧/٦٣)، والمحلي مع القليوبي وعميرة (٤/٣)، والمغني لابن قدامة (٧/٢٨٣).

### الثالثُ : المراجعُ إليها :

وشرطُها الخلؤُ عن موانعِ النكاحِ حتى لو ارتدتْ فراجعَها، ثم عادتْ لزِمَ الاستئنافُ على النصِّ كالاختيار، وكونُها في عدةٍ طلاقٍ [قابلٍ للحلِّ] <sup>(١)</sup> خالٍ عن العوضِ، فإنْ ادعتْ الانقضاءَ بالوضعِ أو القرءِ وأمكنَ صدَّقَتْ لخفائها، وإنْ ادعتْ بالأشهرِ صدَّقَ <sup>(٢)</sup>؛ إذ القولُ له في الطلاقِ ووقتهِ وإمكانِ الولادةِ بستةِ أشهرٍ ولحظتين، والمضغةِ بثمانينَ ولحظتين <sup>(٣)</sup>، وتنقضي به <sup>(٤)</sup> العدةُ ولا يثبتُ الاستيلاءُ على النصِّ؛ لأنَّه دليلُ براءةِ الرحمِ، والمضغةُ لا تسمَّى ولدًا. وقيل: فيهما قولان. ومضيُّ الأقراءِ إنْ طُلِّقَ في الطهرِ بيومينِ وثلاثينَ ولحظتين للحرِّ وستةَ عشرَ ولحظتين للأمةِ، وفي الحيضِ بسبعةِ وأربعينَ ولحظتين [للحرِّ] وواحدَ وثلاثينَ ولحظتين [للأمةِ] <sup>(٥)</sup>.

فرع: لو وطئَ الرجعيةَ لزمها عدةُ الشبهةِ وتندرجُ فيها بقيةُ عدةِ الطلاقِ <sup>(٦)</sup>، فراجعُ في أيامِ الاندراجِ، فإنْ أحبلَها وأدرجنا البقيةَ في مدةِ الحبلِ على الأظهرِ نظرًا إلى وحدةِ المستحقِّ، فالأظهرُ جوازُ الرجعةِ فيها لوقوعِها عن العدتينِ.

\* \* \*

---

(١) الزيادة لم ترد في د، ظ.

(٢) في د: (صدقت) وهذا سهو من الناسخ وبقرينة «له».

(٣) في د: (لحظة) وهي مصحفة، لأنه لا بد من لحظتين مع ثمانين يوماً لحظة لإمكان الوطء ولحظة للولادة، أو الإسقاط.

انظر: الروضة (٢١٨/٨)، وراجع: الأم (٢٢٧/٥)...

(٤) أي: وتنقضي بإمكان الولادة العدة، وفي ت: (بها).

(٥) للحرِّ، و «للأمة» أثبتناها من هامش د كنسخة بعد التصحيح.

(٦) في ق: (النكاح).



## الباب الثاني في الأحكام

وفيه فصلان:

### الأول: في أحكام الرجعية<sup>(١)</sup>:

الطلاق الرجعيّ يحلّ بالملك ولا يزيله، ولذلك حرّم الشافعيّ (رضي الله عنه) وطأها وبنى عليه عدم حصول الرجعة به؛ لأنّه [سبب]<sup>(٢)</sup> لا يحلّ نفسه، ولم يوجب الحدّ، وأثبت مهر المثل، وضاهت المزوجة في الإرث والخلع والظهار والإيلاء واللعان / واستحقاق النفقة والدخول فيما لو قال: زوجاتي طوالق<sup>(٣)</sup> ..

فرع: لو اشتراها الزوج لزّم الاستبراء؛ لأنّها محرّمة، بخلاف ما لو اشترى المنكوحه على الأظهر.

### الفصل الثاني: في التنازع:

لو اختلفا في وقت الرجعة، واتفقا على وقت انقضاء العدة فالقول قولها؛ إذ الأصل بقاء الفرقة، وقيل: القول قوله؛ إذ الرجعة إليه وهو منقوض بدعوى الطلاق لإسقاط النفقة، وإن كان بالعكس صدّق على الأظهر؛ إذ الأصل بقاء العدة وهي وإن كانت مصدقة فيه إلا أنها تبغي به إبطال الرجعة فلا يُسمع، وإن اختلفا فيهما فالأظهر أنّه يصدّق البادي إلى الدعوى؛ إذ الشرع صدّقه والآخر يريد تكذيبه، ولو ادّعى والعدة باقية

---

(١) في ق: (الرجعة).

(٢) الزيادة من د، ن.

(٣) راجع نص الشافعي على هذه الأحكام في: الأم (٢٢٦/٥).

صُدِّقَ؛ لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْإِنشَاءِ وَلَوْ ادَّعَى الدَّخُولَ قُبْلَ قَوْلِهَا، فَإِنْ حَلَفْتَ لَمْ  
يَسْتَرِدَّ شَطَرَ الْمَقْبُوضِ؛ لَأَنَّهُ أَقَرَّ لَهَا بِكَمَالِ الْمَهْرِ.

\* \* \*

## كِتَابُ الْإِيلَاءِ

وهو حلفُ الزوجِ على الامتناعِ من وطءِ المنكوحَةِ فوقَ أربعةِ أشهرٍ أو مطلقاً<sup>(١)</sup>.

والأصلُ في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.  
وفيه بابان:

### الباب الأول في كيفيته

والنظرُ في أمور:

#### الأولُ: الحلفُ:

وأصله اليمينُ، وألحقَ به في الجديدِ تعليقُ العتقِ، والنذرِ والطلاقِ بالوطءِ، لاشتراكهما في المنعِ عنه.

وفيه مسائلُ:

الأولى<sup>(٣)</sup>: لو علّقَ به عِتْقَ معيّنٍ فماتَ، أو زالَ عنه ملكُهُ انحلَّ

---

(١) سقطت من ن: (أو مطلقاً).

(٢) قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الآية ٢٢٦ / سورة البقرة).

(٣) في ن: (المسألة الأولى).

الإيلاء. ولو قال: إن جامعتك فعبدني حرّ قبله بشهر يكون مولياً بعد شهر؛ إذ الوطء لا يؤثر قبله، ثم لو باع العبد ولم يجمع حتى انقضى شهر من البيع انحلّ الإيلاء، وإن جامع قبله بان فساد العقد.

الثانية: لو قال: إن وطئتك فعبدني حرّ عن ظهاري، وكان قد ظاهر<sup>(١)</sup> صار مولياً بالتزامه عتق المعين وتعجيله، وإلا فلا، لكنّه يؤخذ بهما / ولو قال: إن ظاهرته... يصير مولياً بالظهار، ثم لو وطئ عتق [٢٤٣/ن] ولم يحسب عنه؛ لسبق التعليق.

الثالثة: لو علّق بوطئها طلقاتها وأبانها انحلّ الإيلاء، وإلا فيؤمر بالطلاق أو التغيب والنزع عقيبه. وقيل: النزع في الحال إن أمكن فمماسه محرمة لا نفع فيها فتعين الطلاق وهو أوجه.

الرابعة: لو قال: إن جامعتك فلله عليّ صوم، أو صلاة، وجامع، ففيما<sup>(٢)</sup> يلزمه ثلاثة أقوال نذكرها في يمين اللجاج<sup>(٣)</sup>، ولو قال: فعليّ صوم هذا الشهر لم يصّر مولياً؛ إذ المطالبة بعد مضيّ الشهر وانحلال اليمين.

الخامسة: لو حلف أن لا يجمع زوجاته الأربع، فالجديد أنّه إنّما يصير مولياً عن الرابعة بوطء ثلاث منهن؛ إذ المحذور يتبع وطأها، فلو بانّت واحدة لم يطأها انحلّ، ولو<sup>(٤)</sup> حلف لا يطأ كلّ واحدة يصير مولياً عنهنّ

(١) في ق: (وكان مظاهراً).

(٢) في د: (فيما).

(٣) اللجاج — بفتح اللام — الخصومة. قال ابن فارس: اللجاج تماحك الخصمين وهو تماديهما. انظر: القاموس (١/٢١٢)، والمصباح (٢/٢١١)، وسيأتي تفصيل يمين اللجاج.

(٤) في ق: (وإن).

جميعاً، وكذا لو حلف لا يطأ واحدة وأراد كل واحدة، وإن أراد معينة أو مبهمه، أو لم يرد شيئاً أمر بالبيان أو التعيين.

السادسة: الإيلاء<sup>(١)</sup> لا ينعقد بالكناية كاليمين، بخلاف الظهار على الأظهر؛ فإنه بالطلاق أشبه، ويقبل التعليق، فلو علّق بمشيئتها لم يقتض التعجيل على الأظهر<sup>(٢)</sup>، ويثبت حكم الإيلاء خلافاً لمالك<sup>(٣)</sup>؛ لأنها ربما رضى طمعاً في طلاقه، أو توقعاً لفيئته.

الثاني<sup>(٤)</sup>: الحالف:

وهو الزوج المكلف.

الثالث: المحلوف عليه:

وهو الوطاء الممكن، ولا بدّ وأن<sup>(٥)</sup> يذكر لفظاً يدل عليه صريحاً كالوطء، والنيك، وتغيب الحشفة، واقتضاض البكر. أو كناية كالمباضعة، والملامسة، والمباشرة، والقربان، والغشيان فإنها مجازات عنه، واحترزنا

---

(١) في ن كنسخة: (لم ينعقد).

(٢) قوله على (الأظهر)، قال النووي: الأصح يقتضي الفور، فلو قال: والله لا أجامعك إن شئت، وأراد تعليق الإيلاء على مشيئتها اشترط في كونه مولياً مشيئتها على الفور.

انظر: الروضة (٢٤٤/٨).

(٣) قوله: (خلافاً لمالك).

انظر في تفصيل هذه المسألة عنده: شرح الخرشي مع حاشية العدوي (٩٠/٤)،

(٩١)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤٢٧/٢، ٤٢٨).

(٤) في ن: (النظر الثاني)، وهكذا: (النظر الثاني، والثالث).

(٥) في ق: (أن).

بالممكن عما إذا كانت المرأة رتقاءً، أو قرناءً، أو الزوجُ مجبوباً، بخلاف ما لو كان مريضاً أو خَصِيّاً أو عَنِيناً.

#### الرابعُ: المدةُ:

وشرطُها أن تزيدَ على أربعة أشهر؛ لأنَّه تعالى رَبَّتْ الْفَيْثَةُ وَالطَّلَاقُ عَلَى تَرْبِصِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، كأنَّ أَطْلُقَ<sup>(١)</sup> / أو أَجَلَ بما لا يتوقَّعُ قبله كالصَّعُودِ [٢٤٤/ن] إلى السَّمَاءِ ونزول عيسى (عليه السلام) [وموت أحدِ الزوجين أو موتِ ثالثٍ على الأَظْهَرِ]<sup>(٢)</sup>، أو بمَحْتَمَلٍ فمضتِ المدة ولم يَقَعْ على وجه أو حَلَفَ أَنْ لا يجامعها في السَّنةِ غيرَ مرَّةٍ فَجَامَعَ قَبْلَ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ على الجَدِيدِ.

فرع: لو غَيَّبَ الحَشْفَةَ فنزع فأولج لم يحنث على الأَظْهَرِ؛ لأنَّه من الوَطْأَةِ الأُولَى.

\* \* \*

### الباب الثاني في أحكامِها

#### الأولُ: ضربُ المدة:

يمهلُ المُولِي أربعةَ أشهرٍ من وقْتِ الإِيلَاءِ والرجعةِ في الرجعيةِ وإنْ كان عبداً خلافاً لمالك، أو المرأةُ أمةً خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> ولا حاجةَ إلى

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (٢٢٦ / البقرة).

(٢) الزيادة من ت، ق، ظ، ن، ط.

(٣) لا خلاف بين الفقهاء في أن المدة التي تضرب للمولي هي أربعة أشهر إذا كان الزوج والزوجة من الأحرار، وإنما الخلاف فيما إذا كان الزوج =



القاضي؛ إذ القرآن ورد فيه<sup>(١)</sup>، وينقطع بالطلاق الرجعي؛ لأنها حرمت به فإن راجعها استأنفت، وألحق به رده وهو ضعيف، وردتها وإحرامها وجنونها ومرضاها ونشوزها وهو الأظهر، لا حيضها وموانعها.

## الثاني: المطالبة بالفيئة أو الطلاق:

إذا مضت المدة ولم يباشرها رفعت إلى الحاكم متى شاءت ليلزمه الفيئة أو الطلاق، فإن أبى طلق القاضي طلاقاً، وإن امتنع الوطء لعائق طبيعي فيهما أو في أحدهما فاء بالوعد، وإن امتنع لمانع شرعي فإن كان منه ألزم بالطلاق، فإن تأثم سقطت المطالبة، وإن كان منها كحيضها وإحرامها لم تستحق المطالبة إلى زوالها، فإن غاب أرسل إليه من يطالبه بالطلاق أو الرجوع، فإن صبر حتى مضت مدة الإمكان ألزم بالطلاق، فإن<sup>(٢)</sup> جُنَّ

= المولي عبداً، أو الزوجة أمة.

١ - فذهب أبو حنيفة إلى أن مدة إيلاء الأمة - ولو كانت تحت حر - شهران، فالعبرة في ضرب المدة عند الحنفية بالنساء لا بالرجال وأنها تنصف بالرق.

٢ - وذهب مالك وعطاء والزهري وأحمد في رواية إلى أن مدة إيلاء العبيد شهران، أي: العبرة بالرجال.

٣ - وذهب الشافعي وأحمد في أظهر روايته إلى أن مدة الإيلاء أربعة أشهر في حق الأحرار العبيد مسلمين أو ذميين.

انظر: فتح القدير وشرح العناية (٣/١٩٥)، والدر المختار ورد المختار (٣/٤٢٤)، وشرح الخرشي مع العدوي (٤/٩٠)، والشرح الكبير مع الدسوقي (٢/٤٢٨)، وبداية المجتهد (٢/١٠٣)، وقوانين الأحكام (ص ٢٦٦)، وروضة الطالبين (٨/٢٥١)، ونهاية المحتاج (٧/٧٧)، والمغني لابن قدامة (٧/٣١٨).

(١) وهو قوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ (آية ٢٢٦ / البقرة).

(٢) في د: (وإن).

انتظر إفاقة؛ لتعذر المطالبة، فلو وطئ في جنونه حصلت الفیئة وانحلَّ اليمينُ على النص<sup>(١)</sup> ولا مطالبةً للسيدِ وولي المجنونة؛ إذ لاحظ لهما فيه، والولاية<sup>(٢)</sup> لا تتطرق إليه.

### فروع:

الأول: لو نزلت على الزوج لم تحصلِ الفیئةُ على الأظهر؛ / إذ اليمينُ [٢٤٥/ن] لم تنحلَّ به.

الثاني: لو وطئ مكرهاً ولم نوجبِ الكفارةَ عليه وهو الأظهر، ففي انحلالِ اليمينِ به وجهان، الأظهر انحلالُها<sup>(٣)</sup>.

الثالث: لو تنازعا في الوطءِ صدَّق الزوجُ بيمينه؛ للضرورة كما في العنة، ثم لو طلق لم يراجع؛ إذ اليمينُ للدفع لا للإثبات.

\* \* \*

---

(١) راجع نص الشافعي في: الأم (٥/٥٦١).

(٢) في د، وهامش ن كنسخة: (والنيابة).

(٣) في ت، د، ق: (انحلاله).



## كِتَابُ الظَّهَارِ

وهو تشبيه المنكوحة بجزءٍ مَحْرَمٍ بنسب، أو رضاع، أو مصاهرة.  
والأصل فيه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ...﴾ الآية<sup>(١)</sup>.  
وفيه أبواب:

### الباب الأول في كَيْفِيَّتِهِ

والنظرُ في أمور:

الأول: الصيغة:

وفيه مسائل:

الأولى<sup>(٢)</sup>: صرائحُ الظهارِ أَنْ يقولَ أَنْتِ عَلَيَّ، أو عندي، أو معي  
كظهر أُمِّي، وكذا لو قال: أُمِّي أو ظهرها<sup>(٣)</sup> عَلَيَّ مثلكِ، أو أَنْتِ كبطنها،  
أو ظهرُكِ كظهرها على الجديد؛ نظراً إلى المعنى؛ دون استعمال الجاهلين،  
أو أَنْتِ كَأُمِّي، أو روحها، وما تُذكرُ للكرامةِ فكناياتُ.

---

(١) أول آية ٢ / سورة المجادلة.

(٢) ذكرت المسألة مع الأعداد.

(٣) في ق: (وظهرها).

الثانية: الظهار كالطلاق في قبول التعليق، فلو علّق بظهار أجنبية وتزوجها فظاهر<sup>(١)</sup> عنها يصيرُ مظاهراً عن الأولى، لا إن خاطبها به أجنبية؛ فإنه ليس بظهار شرعاً، وكذلك<sup>(٢)</sup> لو قال: إن ظاهرتُ عنها أجنبيةً لغا، بخلاف ما لو قال: عن فلانة الأجنبية على الأظهر؛ إذ الصفة لا تقيّد الفعل.

الثالثة: لو ظاهرَ امرأةً وأشركها أخرى ناوياً للظهار، ففيه وجهان بناءً على أن المذهب عليه مُشابهة الطلاق أو اليمين، والأول أظهر.

الرابعة: لو قال: أنتِ عليّ حرامٌ كظهر أمّي ونوى الطلاق بالأول والظهار بالثاني نفذ الطلاقُ والظهار للرجعية، وإن عكس حصلَ الظهار وحده؛ لأنّ الصريح إذا صادف محله لم تؤثر النية فيه، وكذا إن نوى الظهار [٢٤٦/ت] بالأول وتأكيده بالثاني، والطلاق إن نواه بالأول وبالثاني تأكيده / كما لو قال: أنتِ طالقٌ كظهر أمّي ونوى ذلك، وإن نواهما بالأول تعذر الجمعُ فرجح الطلاقُ لقوّته. وقيل: الظهار؛ لاقتراح لفظه به<sup>(٣)</sup>. وردّ بأنّه يصيرُ تأكيداً للأول، ويلغى قصد الطلاق بالكلية والأصل عدم ذلك. وقيل: يتخير. وأجيب بأنّه حيث لا ترجيح.

الخامسة: التشبيه بالمطلقة الثلاثة والملاعنة ليس بظهار؛ لأنّها حرمتا بسبب عارض وقيس عليهما محارم المصاهرة والرضاع. وقيل: لا عبرة بغير الأمّ لعادة الجاهلية.

(١) في د، ت: (وظاهر).

(٢) هكذا في ظ، ق، وفي د، ت، ق: (ولذلك).

(٣) لم ترد (به) في د.

الثاني والثالث : المظاهرُ والمظاهرُ منها :

كُلُّ مَنْ يَصِحُّ طلاقُهُ، وَمَنْ يَلْحَقُهَا<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

## الباب الثاني

### في حكمه

وهو وجوبُ الكفارة بعدَ العودِ، وهو أنْ يمسكها قدرًا أمكنه مفارقتها، وحرمة الاستمتاع بها إلى التكفير.

وفيه مسائل :

الأولى<sup>(٢)</sup> : لو ظاهرَ وماتَ عقيبه أو انفسخ العقدُ بشراءٍ، ولعان لم تجبِ الكفارة؛ لأنَّه لم يتمكن من الفرقة، أو ما أمسك، فلو ارتدَّ، ثم عاد لم يصِرْ عائداً به؛ إذِ الحلُّ غيرُ مقصود منه ظاهراً بخلاف ما لو طلق، ثم راجع، وقيل : يعودُ بالشراء؛ لاستمرارِ الحل. قلنا : زال المصادفُ للظهار وتجدد آخر<sup>(٣)</sup> كما إذا أبانها وجدَّ نكاحها.

الثانية : لو علّق بفعل غيره عاد بالتوقف بعد الوقوف على فعله، ولو ظاهر الرجعية عاد بالمرجعة؛ لأنَّ الحلَّ يعود بها.

---

(١) أي : المظاهر هو كل من يصح طلاقه، أي : بأن يكون مكلفاً مسلماً أو كافراً، والمظاهر منها هو كل من يلحقها الطلاق سواء فيه الحرة وغيرها والصغيرة والمجنونة...

انظر : الروضة (٨/ ٢٦١)،

(٢) في ن : (المسألة الأولى) وكذلك مع بقية الأعداد.

(٣) في د : (أخرى).



الثالثة<sup>(١)</sup>: لو أَقَّتَ الظَّهَارَ ونفذناه إلحاقاً بالأيمان فالتَّصُّ أَنَّهُ يَعودُ بالجماع في المدَّة، لا بالتوقُّفِ؛ لترقب الأمد.

الرابعة: لو ظاهرَ أربعاً معاً وأمسكهنَّ لزمه أربعُ كفارات على الأظهر اعتباراً للمحلِّ وتشبيهاً بالطلاق، ولو طلقهنَّ على الترتيب عاد عما عدا الأولى، ولو ظاهرهنَّ على التعاقب يكونُ عائداً عن الثلاثِ الأول.

الخامسة: لو كرر مؤكداً اتحدَّ ولم يصِرْ عائداً؛ إذ الثاني تنمة للأول، بخلاف ما إذا استأنف.

[٢٤٧/ن] / السادسة: ترددُ الشافعي<sup>(٢)</sup> (رضي الله عنه) في مقدماتِ الجماع؛ لعدم إشارة الآية بها، والأقيسُ تحريمُها؛ لأنَّه يُخلُّ بالملك فيكونُ كالطلاقِ الرجعي، وعدة الغير، وتزويج الأمة، والمشهورُ خلافة<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) في ت: (الثانية).

راجع: مختصر المزني (١١٦/٤ - ١٢٧).

(٢) قال الشافعي في المختصر: «إذا منع الجماع أحببت أن يمنع القبل والتلذذ احتياطاً حتى يكفر، فإن مس لم تبطل الكفارة».

انظر: مختصر المزني بهامش الأم (١٢٤/٤).

(٣) أي: اختلف أصحاب الشافعي في حكم مقدمات الجماع بالنسبة للمظاهر، فقال المصنف: الأقيس تحريمها، والمشهور جوازها. وقال النووي: الأظهر عند الجمهور الجواز وهو منسوب إلى الجديد. ويشهد له نص الشافعي في مختصر المزني.

انظر: المختصر (١٢٤/٤)، والروضة (٢٦٩/٨).

## الباب الثالث<sup>(١)</sup>

### في الكفارة

وهي أحدُ أمورٍ ثلاثةٍ مرتبةٍ: العتق، والصيام، والإطعام.

#### الأولُ: العتق:

ولا يجزىءُ إلاَّ عتقُ رقيةٍ مسلمةٍ سليمةٍ كاملةٍ الرقِّ مجاناً.

#### وفيه مسائل:

الأولى: لم يعتبر الحنفيةُ إسلامَ الرقيةِ لورودها مطلقةً<sup>(٢)</sup> وحملهُ الشافعيُّ<sup>(٣)</sup> (رضي الله عنه) على كفارةِ القتلِ قياساً.

الثانيةُ: الضابطُ عندهم<sup>(٤)</sup> في السلامةِ أنَّ يسلمَ عما يزيلُ جنسَ المنفعةِ، وعندنا عما يُخلُّ بالعملِ؛ لأنَّ غرضَ الإعتاقِ أنَّ يستقلَّ ويسعى

---

(١) في ق، ن: (الباب الثاني).

(٢) قال الحنفية تجزىء في العتق الرقية المؤمنة والكافرة.

انظر: فتح القدير وشرح العناية (٣/٢٣٤)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/٤٧٣)، والمبسوط (٣/٧).

(٣) راجع: الأم (٥/٢٦٦).

(٤) قوله: «الضابط عندهم»، أي: عند الحنفية في السلامة... إلخ. وثمرة الخلاف تظهر في أنه يجوز عند الحنفية الرقية المقطوعة إحدى اليدين وإحدى الرجلين من خلاف ومقطوع إبهام واحد أو أنملة واحدة لأن الضابط هو أن لا يفوت جنس المنفعة، أما إذا اختلت المنفعة — كالذي ذكرناه — فهو غير مانع ولا يجوز ما ذكر عند الشافعية لأن الضابط عندهم عدم الإخلال بالعمل.

راجع: فتح القدير وشرح العناية (٣/٢٣٥)، والدر المختار مع رد المحتار (٣/٤٧٤)، والمبسوط (٧/٢).



لنفسه فيجزيءُ الخصي والأعور، والأصم، لا الأقطع، ومقطوعُ الإبهام، أو المسبحة أو الوسطى، أو الخنصر والبصر من يد، وأنملة من الإبهام أو ثنتين من الأخرى، ولا يؤثر العرج، وفقد أصابع الرجل، والمرض المرجو، بخلاف الزمانة والعمى والجنون المطبق، والغالب على الأظهر.

الثالثة: لا تجزيء المستولدة والمكاتب لنقصان الرق واستحقاق العتق بسبب آخر، ولا شراء القريب بنيته، ويجزيء المرهون والجاني والمغصوب والغائب، لا منقطع الخبر؛ لأنَّ نفس<sup>(١)</sup> البراءة لا تحصل به.

فرع: لو أعتق نصفني عبد بدفتين كفى، بخلاف ما لو أعتق نصفني عبيدين؛ إذ الرقبة لا تطلق عليهما. قيل: الأشقاص تجمع في الزكاة فكذا ههنا، قلنا: المجموع ثمة نصاب، وأيضاً فالمقصود هنا<sup>(٢)</sup> الاستقلال، ولهذا اختير الجواز فيما إذا كان باقيهما حرّاً، ولو أعتق عبيدين نصف كلٍّ منهما عن كفارة صحَّ ولغا التجزأة، ولو أعتق الموسر شرك عبد عنها أجزاءه على الأظهر؛ لأنَّ عتق الباقي بعثقه فيكون كعتق شقص من عبد بخلاف عتق القريب.

الرابعة: / لو أعتق بعوض عتق ولم يجزيء، وكذا لو قيل له: [٢٤٨/ت] أعتق عبدك عن كفارتك على ألف فأعتق<sup>(٣)</sup>؛ لأنه أعتق طامعاً، وفي لزوم المال وجهان، منشؤهما أنَّ الفداء هل يجوز مع إمكان الشراء ورجح جوازه.

(١) في ت، ق، ن، ط: (لأن يقين).

(٢) في ق، ط: (ههنا).

(٣) في د، ت: (فعتق) مع أن عتق يتعدى بالهمزة.

## قاعدة:

لو قال: أعتق مستولدتك على ألف فأعتق<sup>(١)</sup> استحق ويكون فداءً، ولو قال: عني، فلا؛ لأنه التزمه بشرط الوقوع عنه، ولو قال: أعتق عبدك عني فأعتق<sup>(٢)</sup> عنه وقع عنه ولزم المال إن ذكر ويكون مستلزماً للبيع، وإلا فلا على الأظهر كما لو قال: مجاناً.

وقال أبو حنيفة: لا ينفذ<sup>(٣)</sup>؛ إذ الملك في الهبة مشروط بالإقباض، وأجيب بأن العتق بدله، ولو قال: إذا جاء الغد فعبدي حرّ عنك بألف<sup>(٤)</sup> فقبل يثبت المسمى أو القيمة فيه وجهان جاريان في الخلع المعلق. فإن قيل: العتق متصلٌ بآخر أعتقت، فالملك إما معه أو بعده وهو محال؛ لأنه شرطه، أو قبله فيكون سابقاً أو مقارناً للفظ الموجب له. قلنا: فيه وجوه والحق أنهما معاً؛ إذ العلة مع المعلول، والشرط مع المشروط، والتقدم في العقل لا في الخارج. الخامسة: يشترط فيه نية الكفارة<sup>(٥)</sup> كما في العبادات، ويصح من الذمي لما فيه من شائبة الغرامة، ولا يشترط تعيين الجهة كما لا يشترط تعيين المزكي عنه خلافاً له<sup>(٦)</sup>.

(١) في د، ت: (فعتق) مع أن عتق يتعدى بالهمزة.

(٢) في د، ت: (فعتق) مع أن عتق يتعدى بالهمزة.

(٣) راجع في تفصيل هذه المسألة عند الحنفية: فتح القدير مع شرح العناية (٢٣٨/٣)،

والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٤٧٥/٣)، والمبسوط (٧/٧، ٩).

(٤) في ق، ط: (بكذا).

(٥) في د: (النية).

(٦) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث قال باشتراط تعيين الجهة إذا اختلف جنس الكفارة كما لو كان عليه كفارة ظهار، وكفارة قتل، وكفارة يمين فأعتق عبداً عن الكفارات لا يجزئه عن الكفارة بل لا بد من تعيين الجهة عند عتق كل واحد.

## الثاني : الصيام :

يصومُ بدله شهرين متتابعين مَنْ لم يجدْ وقتَ الأداءِ رقبَةً صالحةً لها فاضلةً عن حاجتهِ كمسكن وخادمٍ، وضيعةٍ ورأسِ مالٍ يتمسكنُ بفقدِهما<sup>(١)</sup> فلو كان له مسكنٌ [متسعٌ]<sup>(٢)</sup> يقدر على بيع بعضه بها، أو عبد نفيس يساوي عبيدين لزمه ذلك إلا إذا كان مألوفاً فإنَّ الفطامَ عن المألوفِ شديدٌ.

وفيه مسائل :

الأولى<sup>(٣)</sup> : يجبُ تبييتُ النيةِ والتعرضُ للكفارةِ لا لجهتها، والتتابعُ على الأظهر .

[٢٤٩/ن] الثانيةُ : لا ينقطعُ التتابعُ / بالحِيضِ و [لا]<sup>(٤)</sup> بالفطرِ بمرضٍ أو سفرٍ على الأصحِّ ؛ لأنَّه لا يزيدُ على وصفِ رمضانَ، ولا بوطءِ المظاهرِ عنها ليلاً خلافاً له<sup>(٥)</sup> ؛ إذُ التتابعُ قائمٌ وتقديمُ الكفارةِ قد فات .

= راجع : الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٤٨١/٣)، والمبسوط (٩/٧)، وفتح القدير مع شرح العناية (٢٤٥/٣).

(١) وفي د : (بفقدِها)، أي : يصير مسكيناً بفقد الضيعة ورأس المال .

(٢) الزيادة من ظ، ن، ط .

(٣) ذكرت ن : (المسألة) مع الأعداد .

(٤) الزيادة لم ترد في ت .

(٥) أي : خلافاً لأبي حنيفة حيث ذهب إلى أن جماع المظاهر عنها خلال الشهرين ولو كان في الليل يقطع التتابع فيوجب الاستئناف . وتبعه في ذلك محمد، وخالفه أبو يوسف فذهب إلى أنه لا يقطع إذا لم يكن في النهار .

انظر : فتح القدير مع شرح العناية (٢٣٩/٣)، والدر المختار مع رد المحتار (٤٧٧/٣)، والمبسوط (١٤/٧) .

الثالثة: إنّما يعتبر الإعسارُ وقتَ الأداءِ على أصحِّ الأقوالِ تشبيهاً بالعباداتِ، فعلى هذا لو أيسر بعدَ الشروعِ استمرَّ عليه على الأظهرِ كالمقيم خلافاً له<sup>(١)</sup>.

### الثالثُ: الإِطعامُ:

يَعْدَلُ إليه العاجزُ عن الصومِ لهرمٍ أو مرضٍ يدوم غالباً ولو شهرين على الأظهرِ<sup>(٢)</sup>، وليس توقُّعُ الصَّحَةِ بعدُ كتوقُّعِ حضورِ المالِ الغائبِ؛ لأنَّه أوثقُ وأمنعُ لاسمِ العجزِ، وشبقي مفرطٍ على الأظهرِ؛ لحديثِ الأعرابيِّ<sup>(٣)</sup>، لا سفرٍ؛ فإنَّه باختيارِهِ فَيُمَلِّكُ ستينَ مسكيناً كلَّ واحدٍ مُدّاً<sup>(٤)</sup> مِنَ المُخْرَجِ في الفطرةِ، ولا تكفي الضيافةُ [والله أعلم]<sup>(٥)</sup>.



---

(١) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث ذهب إلى أنه إذا أيسر قبل الفراغ من الصوم يبطل صومه وعليه العتق. انظر: المبسوط (١٢/٧).

(٢) هكذا في ت، ظ، ق، ط، ن، وهامش د كنسخة بعد التصحيح، وفي د: (أو مرض يدوم شهرين غالباً وليس).

(٣) حديث الأعرابي سبق في كفارة الجماع في نهار رمضان.

(٤) في د: (ستين مدّاً).

(٥) الزيادة من ن.

## كِتَابُ اللَّعَانِ

وهي أيمانٌ يذكر فيها اللعنُ إثباتاً للزنا، أو دفعاً للحدِّ الثابت به .

رُحِّصَ فيها للزوج صيانة للنسب، ولعسر بيّنة الزنا .

وَالْأَصْلُ فِيهِ <sup>(١)</sup>: أَنَّ هَلَالَ بْنَ أُمِيَّةَ <sup>(٢)</sup> قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ السَّحْمَاءِ <sup>(٣)</sup>،  
فَقَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «لَتَأْتِيَنِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، أَوْ لِأَجْلَدَنَّ ظَهْرَكَ»، فَاغْتَمَّ؛  
فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(٤)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾ الآية <sup>(٥)</sup>.

(١) أي: في اللعان، وفي ت، د، ظ، ق: (فيها)، أي: في هذه الأيمان.

(٢) هو: هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأنصاري الواقفي شهد بدرأ وما بعدها، أحد  
الثلاثة الذين خلفوا وتاب الله عليهم، كما نزلت في حقه آية اللعان.  
انظر ترجمته في: الإصابة (٥٤٦/٦)، وأسد الغابة (٤٠٦/٥)، والاستيعاب  
(ت ١٥٤١)، وانظر: تفسير ابن كثير (١٣/٦)، وفي تفسير سورة النور، وتهذيب  
الأسماء (ق ١٣٩/٢/١).

(٣) هو: شريك بن سحماء — وهي أمه — واسم أبيه عبدة بن مغيث البلوي حليف  
الأنصار، يقال: أنه شهد مع أبيه أحداً، وبعثه أبو بكر إلى خالد وهو باليمامة، وهو  
أول من لاعن في الإسلام.

انظر: الإصابة (٣٤٤/٣ — ٣٤٥)، وأسد الغابة (٥٢٢/٢، ٥٢٣).

(٤) في ظ، ق: (فنزلت هذه الآية).

(٥) الآية هي: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدُهَا أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ  
لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعَنْتُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ ﴿٦﴾ سورة النور. =

وفيه بابان :

## الباب الأول في سببه

وهو قَذْفُ المنكوحَةِ .

وفيه فصلان :

### الأول : في حقيقة القَذْفِ :

وهو نسبةُ الشخصِ إلى فعلٍ ممكنٍ يوجبُ حدَّ الزنا .

وصرائحُه : زنيْتُ ، وزني فرجُك<sup>(١)</sup> ، ونكتِ ، وأولجتِ بوصفِ الحُرْمَةِ ، ولطتِ .

وكناياتُه : زناْتُ<sup>(٢)</sup> ، وزني عَيْنُك ، ويا فاجرة ، ويا خبيثة<sup>(٣)</sup> ،

= وحديث لعان هلال هذا رواه البخاري بهذا اللفظ ، وروى مسلم نحوه وفيه كان أول من لاعن .

ورواه أحمد وأصحاب السنن .

انظر الحديث في : صحيح البخاري مع الفتح (٢٨٣/٥ ، ٤٤٥/٩) ، ومسلم (١١٣٤/٢) ، وسنن أبي داود مع العون (٣٤١/٦ - ٣٤٧) ، والترمذي مع التحفة (٢٦/٩) ، والنسائي (١٤١/٦ ، ١٤٢) ، وابن ماجه (٦٦٨/١) ، وأحمد (٢٧٣/١ ، ١٤٢/٣) ، والتلخيص الحبير (٢٢٤/٣) .

(١) في ق : (زوجك) وهو مصحَّف مقلوب .

(٢) قوله : «زناْتُ» بالهمزة يقال : زنا في الجبل ، يزناً زناً وزنؤوا بمعنى صعد في الجبل ، فهو كناية لاحتماله هذا المعنى .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات (ق ٢ / ١ / ١٣٦) ، والمصباح (٢٧٤/١) .

(٣) في د : (ويا فاجر ، ويا خبيث) ، أي : سقط منها التاء سهواً .

ويا نبطي<sup>(١)</sup> للعربي، ولم أجذكِ عذراء، ونحو «يا ابن الحلال»، و «أما أنا فلست بزان» تعريض<sup>(٢)</sup> لا عبرة به؛ لأن رجلاً من فزارة قال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، مُعرّضاً بزناها، فقال (عليه السلام): «لعلَّ عرقاً نزع...»<sup>(٣)</sup>، ولم يجعله قاذفاً.

(١) النبطي: هو المتولد من العرب والعجم، أي: بأن كان الأب غير عربي والأم عربية. لكن كان يستعمل في عرف الجاهلية للتعريض بأنه ليس له أب شرعي، فإذا استعمل بهذا المعنى ودلت القرائن على ذلك يكون كناية في القذف. لكن الأولى أن ذلك تعريض لا عبرة له فلا يكون قذفاً لا سيما إذا صدر عن المسلم لأن الإسلام قد أزال هذه الفوارق فلا فخر بالأنساب، ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه. راجع لأحكام ذلك: الروضة (٨/ ٣٢٠)، والمصباح المنير (٢/ ٢٥٧).

(٢) التعريض هو كما قال الراغب: كلام له وجهان ظاهر وباطن، فيقصد قائله الباطن وتظهر إرادة الظاهر، ولم يعتد الإمام الشافعي بالتعريض بالقذف فقال في الأم: ظاهر كلام الأعرابي — لما قال إن امرأتي ولدت غلاماً أسود — أنه اتهم امرأته، لكن لما كان لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه بحكم القذف، فدل ذلك على أنه لا حد في التعريض، ومما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم التصريح الإذن بخطبة المعتدة بالتعريض، مع أن التصريح بها لا يجوز.

راجع: الأم للإمام الشافعي (٥/ ١١٨)، وفتح الباري (٩/ ٤٤٢).

(٣) في «د» ذكر الحديث كاملاً: فقال (عليه السلام): «هل لك إبل؟ فقال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمر، قال: فهل فيها أسود؟ قال: نعم، قال: فلم ذلك؟ قال: لعل عرقاً نزع».

قال الحافظ ابن حجر: والمراد بالعرق هنا الأصل في النسب شبهه بعرق الشجرة، وأصل النزاع الجذب، وقد يطلق على الميل، والحديث دليل على أن لون الولد لا تأثير له في نفيه وأن التعريض بالقذف لا يأخذ حكم التصريح به واسم هذا السائل هو ضمضم بن قتادة، وهذا الحديث متفق عليه، =

وهنا مسائل :

الأولى<sup>(١)</sup>: لو قال لامرأته: زنيْتُ بكِ فإقرارٌ وقذفٌ، ولو قال:  
يا زانيةً فقالت: أنت أزني مني، أو زنيْتُ بك / فقله صريحٌ وقولُها كنايةً، [٢٥٠/ن]  
فلو نوتٌ لم يتقاصَّ الحدان؛ لبعده في العقوبات<sup>(٢)</sup>؛ لتفاوت مواقعها في  
النفوس.

الثانية: زنيْتُ<sup>(٣)</sup> وأنت أزني مني إقرارٌ وقذفٌ، ومنْ زيد قَذَفُ إن ثبت  
زناه، وعُلِمَ، وإلا فلا إلا إذا قال: وهو زان.

= ورواه غيرهما أيضاً وله طرق وألفاظ كثيرة.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٩/٤٤١، ١٢/١٧٥)، ومسلم  
(٢/١١٣٧)، وأبي داود مع العون (٦/٣٥٠)، والترمذي مع التحفة (٦/٣٢٦)،  
وابن ماجه (١/٦٤٥)، والتلخيص الحبير (٣/٢٢٦).

(١) في ن: (المسألة الأولى) وكذلك مع بقية الأعداد.

(٢) إذا نوت القذف يجب على كل واحد منهما حد القذف ولا يسقط أحدهما بالآخر،  
لأن التقاص – أي: مقابلة الشيء بالشيء وسقوط أحدهما بالآخر – بعيد في  
العقوبات، لأن التقاص إنما يكون عند اتحاد الجنس والمقدار والوصف، وهذا  
المعنى منتف في العقوبات إذ الآلام ومواقعها تتفاوت في النفوس.

انظر: الروضة (٨/٣١٤)، والنهاية العظمى (ق ٢٢٣ أ)، والمصباح (٢/١٦٤).

(٣) هكذا في ت، ط، ن، ق، ط، وهذا أحسن لكون العبارة تدل على حكم ما إذا  
قالها الزوج أو الزوجة. وفي د: (لو) قالت – أي: لو قال لزوجته: يا زانية –  
فقالت: زنيْتُ وأنت أزني مني، فهذا إقرار منها بالزنا وقذف ويسقط حد القذف  
على الزوج. ولو قالت في الجواب: أنت أزني من زيد... فهذا قذف إن ثبت زناه  
وعلمت وهكذا الأمر فيما لو قال الزوج لزوجته: زنيْتُ وأنت أزني مني فهذا إقرار  
وقذف، ولو قال: أنت أزني من زيد فهذا قذف إن ثبت زناه وعلم به...  
انظر: روضة الطالبين (٨/٣١٤، ٣١٥)، والنهاية (ق ٢٢٣).



الثالثة: لو قال للمرأة<sup>(١)</sup>: يا زاني، قَذْفٌ، وكذا لو عكس اعتباراً بالمواجهة<sup>(٢)</sup>. كما لو قال: زنيتِ خلافاً له<sup>(٣)</sup>.

الرابعة<sup>(٤)</sup>: «لست بابني» كنايةٌ على النص؛ إذ يراد به: لست على طريقي، وكذا لست بابن زيدٍ للملاعِن عنه؛ إذ يقصدُ به تصديقُ النافي، وتقريرُ النفي شرعاً.

### الفصل الثاني: فيما يبيح قذف الزوجة واللعان عنها:

وهو أن يتيقنَ أو يغلبَ على ظنِّه بقولِ عدلٍ شاهد، أو شيوعه<sup>(٥)</sup> بمخيلةٍ كرويتها<sup>(٦)</sup> مع أجنبيٍّ في خلوة، أو تحت شعار.

ويجبُ نفيُّ الولدِ إن اتَّت به قبلَ الدخولِ، أو منذُ أكثرَ من أربعِ سنينَ، أو أقلَّ من ستةِ أشهرٍ من الوطءِ، ويباحُ إن استبرأ بحیضةٍ مع مخيلةٍ؛ فإنَّه يدفعُ النسبَ شرعاً، لا إن عزل أو تيقن الزنا.

\* \* \*

---

(١) في ن سقطت: (لو قال). وفي ق: (لامرأة).

(٢) في ق: (للمواجهة).

(٣) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث ذهب إلى أنه إذا قالت امرأة، أو رجل لرجل: يا زانية، أي: مع تاء التأنيث فلا حد على القائل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف استحساناً، وقال محمد: عليه الحد وهو القياس، ولو قال لامرأة: يا زاني، فعليه الحد بالاتفاق لأن تاء التأنيث تحذف للترخيم. فإذاً فالخلاف بين الشافعية ومحمد، وبين أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله للرجل «يا زانية» فقط.

راجع: المبسوط (١١٤/٩)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٥٤/٤).

(٤) في د زيادة: (لو قال). راجع في هذه المسألة: الأم (٢٨٦/٥).

(٥) في ن، ظ، د، ط، ق: (شيع).

(٦) في ت: (كرويتها)، وفي ن: (أو رؤيتها).

## الباب الثاني في كيفية اللعان وحكمه

وفيه فصلان:

### الأول: في كيفيته:

[إنما يلاعن الزوج ليدفع عقوبة القذف حداً كان أو تعزيراً، أو لينفي ولداً لحقه<sup>(١)</sup>، فلا يلاعن عن مولود قبل ستة أشهر من العقد، أو في المشرق وهو في المغرب، ولا للقذف بعفوٍ على الأظهر؛ لأنه حجة شرعت للضرورة، ولا ضرورة هنا.

وكيفيته: أن يقول أربعاً: «أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به». وفي الخامسة: ﴿أَنَّ لَعَنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾، وينفي الولد كل مرة إن شاء.

وتقول: «أشهد بالله إنه لمن الكاذبين» أربعاً، وفي الخامسة: ﴿أَنَّ عَذَابَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، ولا يجوز الفصل وتغيير النظم، ويستحب أن يغلظ بأن يؤخر إلى عصر الجمعة ويقاما في أشرف الأماكن وهو ما بين الركن والمقام بمكة، والمنبر والمدفن بالمدينة / وعند الصخرة في [٢٥١/ن] بيت المقدس، ومقصورة جامع غير، وبابه للحائض [والكنيسة]<sup>(٢)</sup> والبيعة، وبيت النار للذمي، لا بيت الصنم، ويحضر جمع، ويخوفاً<sup>(٣)</sup> خصوصاً في الخامسة، ويغلظ في حق الزنديق ليناله شؤمه.

(١) الزيادة سقطت من ن.

(٢) الزيادة من ظ، ط، ق، ن، أي: وفي الكنيسة للنصارى، وفي البيعة لليهود.

(٣) في ن: (ويخوفان) لكن يجب حذف النون لوقوعه معطوفاً على ما بعده «أن» الناصبة.

الفصل الثاني : في أحكامه :

وهي أربعة — ثلاثة للعانه :

الأول : حصول الفرقة وتأييد الحرمة<sup>(١)</sup> .

الثاني : سقوط عقوبة قذف أسنده إلى زمان النكاح .

فلو قذفها فترزوجها لم يلاعن ، وكذا لو قذفها ثم أبانها وجدد نكاحها ، وقال أبو حنيفة : لو عيّن الواطىء لم يسقط به عقوبة قذفه ؛ لأنه لم يثبت عليه<sup>(٢)</sup> وحكى مثله فيما إذا لم يذكره في لعانه ، ووجه المذهب حصول الشبهة ، وأن هلالاً ذكر شريكاً في الرمي دون اللعان ولم يحد .

الثالث : نفى النسب .

واللعان له على الفور ؛ لأنه دفع الضرر إلا إذا كان جنيئاً وجوزنا نفيه وهو الأصح ، إذ الحمل مظنون والتأخير خطر<sup>(٣)</sup> .

فروع : الأول : لو نفى أحد التوأمين لم ينتف ؛ لأنّ لحقوق الآخر يستلزم لحوقه ، ولو أراد أن ينفي أولاداً أجزأه لعان واحد .

الثاني : لو مات الولد بقي اللعان لبقاء النسب ، ومنعه أبو حنيفة حيث لم يكن له ولد حي<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في ت ، ظ ، ق : ( حصول الفرقة المؤبدة ) والمؤدى واحد .

(٢) انظر في تفصيل مذهبه : فتح القدير مع شرح العناية (٣/٢٥٧ ، ٤/١٩٠ — ٢٠٤) ، والدر المختار مع رد المحتار (٣/٤٨٢ ، ٤/٢٦) ، والمبسوط (٨/٣٩) .

(٣) في ن : ( وللتأخير ) .

(٤) مذهب الحنفية في هذه المسألة هو أن اللعان إنما يقطع النسب إذا كان الولد حياً وقت قطع النسب ، فلو جاءت بولد فمات ثم نفاه الزوج يلاعن ويلزمه الولد ، لأن =

الثالث: اللعانُ كما يُبطلُ الأبوةَ يُبطلُ كلَّ قرابةٍ متفرعةٍ عليها على الأظهر بتبعيتها.

الرابعُ: لو استلحقهُ بعدَ النفي لِحَقَّهُ كما إذا قيل له: متعك الله بولدك، فقال: آمين، لا «جزاك الله خيراً»، ولو استلحقَ قبلَهُ لم يلاعَنَّ<sup>(١)</sup>.

الرابعُ<sup>(٢)</sup> للعانها:

وهو درءُ الحدِّ المتوجِّهِ عليها بلعانه.

\* \* \*

---

= النسب يتقرر بالموت فلا يحتمل الانقطاع، ولكنه يلاعن لوجود القذف.  
انظر: بدائع الصنائع (٥/٢١٦٢).

(١) أي: لو استلحق الولد قبل اللعان لا يجوز له النفي بعد ذلك باللعان، لثبوت نسبه منه بالاستلحاق صريحاً، فلو نفاه يكون ناقضاً لإقراره فلا يقبل. راجع: النهاية (ق ٢٢٥ أ).

(٢) أي: الحكم الرابع يتعلق بلعان المرأة وهو درء الحد عنها.

## كِتَابُ الْعِدَّةِ

وهي مدةٌ تتربصُ فيها المرأةُ تفجُّعاً على الزوج، أو تبيناً لبراءةِ الرحم .  
والأصلُ فيها آياتٌ، نذكرها في أبوابها:

### الباب الأول في عدّة الوفاة

وفيه فصلان:

#### الأول: في قدرها

[٢٥٢/ن] تعتدُّ الحائِلُ الحرّةُ وإن لم تكن ممسوسة / أربعة أشهر وعشرًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(١)</sup> والامةُ نصفها، والحاملُ بوضع الحمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَتُحَمِّلْنَ الْأَحْمَالَ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>.

فرع: لو أبهم الطلاق ومات اعتدَّ كلُّ واحدة بأقصى الأجلين احتياطاً.

مسألة: حكم عمرُ (رضي الله عنه) في المفقودِ زوجها: بأن تتربصَ

(١) أول آية ٢٣٤ / سورة البقرة.

(٢) جزء من آية ٤ / سورة الطلاق.

أربع سنين، ثم تعتد عدة الوفاة<sup>(١)</sup> وقلده الشافعي (رضي الله عنه)، ثم رجع إلى القياس، وحبس أمرها إلى ظهور موته أو طلاقه<sup>(٢)</sup>، فلو تربصت ونكحت، ثم تبين موته قبل العدة ظهر صحته على الأظهر.

## الفصل الثاني: في كيفيتها:

وهي: الحداد:

والأصل فيه قوله (عليه السلام): «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»<sup>(٣)</sup>،

(١) حكم عمر (رضي الله عنه) في امرأة المفقود... رواه مالك في الموطأ والشافعي عنه، ورواه عبد الرزاق وأبو عبيد عن محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري، عن سعيد، عن عمرو وعثمان به، ورواه البيهقي من طرق أخرى عن عمر، وأخرجه الدارقطني أيضاً.

انظر: الموطأ (ص ٣٥٥)، والأم (٢٢١/٥ - ٢٢٣)، والتلخيص الحبير (٢٣٤/٣).

(٢) قال الشافعي في الأم: «... فكذلك عندي امرأة الغائب، أي: غيبة كانت - بأسار عدو، أو بخروج الزوج، ثم خفي مسلكه، أو بهيام من ذهاب عقل أو خروج فلم يسمع له ذكر، أو بمركب في بحر فلم يأت له خبر، أو جاء خبر: أن غرقاً كان. ويرون أنه قد كان فيه ولا يستيقنون أنه فيه... لا تعتد امرأته، ولا تنكح أبداً حتى يأتيها يقين وفاته...»، ثم روى الإمام الشافعي بسنده عن علي (رضي الله عنه) أنه قال في امرأة المفقود: أنها لا تتزوج.

انظر: الأم (٢٢١/٥ - ٢٢٣).

(٣) حديث: «لا يحل...» متفق عليه، ورواه غيرهما أيضاً، وله طرق كثيرة.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٤٩٠/٩)، ومسلم (١١٢٣/٢)، وسنن أبي داود مع العون (٤٠٠/٦)، والترمذي مع التحفة (٣٧٧/٤)، والنسائي =

وَأَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَيْهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَقَالَتْ: إِنَّ ابْنَتِي تُوْفِي زَوْجَهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا أَفَنُكْحِلُهَا؟ فَقَالَ: لَا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعِشْرًا<sup>(١)</sup> وَلَا يَجِبُ فِي سَائِرِ الْعِدَّةِ عَلَى الْأَصْح؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِغَيْرِ الْمَتَفَجِّعَةِ.

وهو: أَنْ لَا تَلْبَسَ الْحَرِيرَ وَالْمَصْبُوعَ لِلزَّيْنَةِ كَالْتُوزِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَلَا تَتَحْلَى بِالذَّهَبِ وَاللَّالِئِءِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا تَسْتَعْمَلَ مَا فِيهِ طِبُّ حَتَّى الطَّعَامِ وَالْكُحْلِ، فَإِنْ رَمَدَتْ اِكْتَحَلَتْ لَيْلاً وَمَسَحَتْهُ نَهَاراً، كَمَا أَمَرَ أُمُّ سَلَمَةَ<sup>(٣)</sup>؛ وَلَا الْخَضَابَ

= (١٦٧/٦)، وابن ماجه (١/٦٧٤)، والدارمي (٢/٨٩)، والموطأ (ص ٣٦٨، ٣٦٩)، وأحمد (٦/٣٧، ١٨٤)، والتلخيص الحبير (٣/٢٣٨).

(١) حديث: «إِنَّ امْرَأَةً...»، رواه الشيخان وغيرهما. قال الحافظ ابن حجر: اسم هذه المرأة عاتكة بنت نعيم وزوجها هو المغيرة المخزومي.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٩/٤٨٤)، ومسلم (٢/١١٢٤)، وسنن أبي داود مع العون (٦/٤٠٢)، والترمذي مع التحفة (٤/٣٧٧)، والنسائي (٦/١٦٧)، والموطأ (ص ٣٦٩)، والتلخيص الحبير (٣/٢٣٩).

(٢) التوزي يقال: ثياب توزية، أي: منسوبة إلى بلدة التوز وهي من بلاد فارس يقال: إنها كثيرة النخل شديدة الحرارة. انظر: المصباح المنير (١/٨٧).

(٣) روى مالك بلاغاً والشافعي منه، وروى أبو داود والنسائي مسنداً عن أم سلمة قالت: دخل علي (رسول الله صلى الله عليه وسلم) حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبراً - أي: دواء مرّاً - فقال: ما هذا يا أم سلمة؟ فقلت: إنما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب. قال: «إنه يشب الوجه فلا تجعليه إلا بالليل، وتنزعينه بالنهار» وعند مالك: «اكتحلي بكحل الجلاء بالليل وامسحيه بالنهار».

انظر: الموطأ (ص ٣٧٠، ٣٧١)، والأم (٥/٢١٣)، وسنن أبي داود مع العون (٦/٤١٤)، والنسائي (٦/١٧١)، والتلخيص الحبير (٣/٢٢٩).

ونحوه، ولا بأس بلبس اللين من القطن، والكتان، والتجمل في الفرش والأثاث والتنظيف والترحيل والتدهين بما ليس فيه طيب.

\* \* \*

## الباب الثاني في عدة الفراق

المفارقة: إن لم تكن ممسوسة؟ لم تلزمها العدة؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾<sup>(١)</sup>، وذلك لأن المقصود ظهور فراغ الرحم فربط بسبب الشغل مطلقاً وهو المس واستدخال الماء، ولذلك تجب بوطء الصبي ومجرد تغيب الحشفة، وعلى المعلق طلاقها بيقين براءة الرحم.  
/ وإن كانت ممسوسة؟ فلها ثلاث<sup>(٢)</sup> أحوال:

[٢٥٣/ن]

### الأولى: أن تحيض ولا تتوقع الحمل:

فتعتد المرأة بثلاثة أقراء؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٣)</sup> وهي الأطهار؛ لقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) جزء من آية ٤٩ / سورة الأحزاب.

(٢) في د: (ثلاثة) وكلاهما جائزان لكن الأولى التأنيث. راجع: مصباح المنير (١/١٧٠).

(٣) جزء من آية ٢٢٨ / من سورة البقرة، وكان الكتاب حسب النسخ الست — قد ذكر العبارة هكذا: لقوله تعالى: (فعدتهن ثلاثة قروء) مع أنه لا توجد آية في القرآن الكريم بهذه الصورة لأن لفظ «قروء» ورد مرة واحدة في القرآن الكريم، وهو في الآية التي أثبتناها داخل النص.

(٤) جزء من آية ١ / من سورة الطلاق.



والطلاق لأيام الحيض محرّم يمتنع الأمر به، والأمة بقرّئين؛ إذ القرء لا ينصف، فلو عتقت في الأثناء فأصح الأقوال أن الرجعية تكمل عدة الحرائر؛ لأنّها - كالمنكوحه، بخلاف البائنة، والعبرة بالطهر المحتوش بالدم على الجديد فتحسب البقية لا السابق على حيض المبتدأة، ويتبين كمال الثالث بالشروع في الحيض الذي بعده. وقيل: بأن ترى الدم يوماً وليلة، وقيل: إن تعجل الحيض، وإلا فبالشروع.

#### تنبيه:

المتحيرة تعتد بثلاثة أشهر؛ إذ الغالب أن لها حيضاً في كل شهر، والقياس أن تتم المنكسر ثلاثين إن زاد على النصف؛ لجواز أن يكون الطلاق في الحيض، والمشهور أنه يحسب قرءاً؛ إذ الغالب أن يكون الحيض في أول الشهر، وإلا لم يحسب لاحتمال أن يكون الكل حيضاً.

الثانية: أن لا تحيض لصغرها أو بلوغها سنّ يأس عشرينها:

فتعتد الحرة بثلاثة أشهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي بَلَغَتْ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَفْسِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ<sup>(١)</sup>﴾، والأمة بشهر ونصف على الأصح؛ لقبول التجزئة. والشابة المنقطع<sup>(٢)</sup> حيضها تنتظر الحيض

(١) جزء من آية ٤ / سورة الطلاق.

(٢) هكذا في ن كنبسخة بعد التصحيح، وفي بقية النسخ: (المنقطعة حيضها) وهذا غير صحيح. لأن اسم الفاعل ونحوه يتبع فاعله في التذكير والتأنيث وإن كان يتبع موصوفه من حيث الإعراب، وفي مسألتنا هذه: حيضها فاعل للمنقطع وهو مذكر فيجب أن يكون «المنقطع» بدون تاء.

راجع: شرح المفصل (٣/ ٥٥)، وكافية ابن حاجب (ص ٤٧).

أو السِّنَّ، كما إذا ظَهَرَ سَبَبُ انْقِطَاعِهِ [لمرض أو رضاع]<sup>(١)</sup>، وفي القديم أَنَّهَا تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَحَكَى أَرْبَعُ سِنِينَ لِيُظْهَرَ فَرَاغُ الرَّحِمِ، ثُمَّ تَعْتَدُّ بِالْأَشْهُرِ.

فرع: لو حاضَتْ الْآيِسَةُ فِي الْأَثْنَاءِ عَادَتْ إِلَى الْأَقْرَاءِ [كالمبتدأة]<sup>(٢)</sup> وَيَحْسَبُ مَا سَبَقَ حَيْضُهَا قَرَاءً، وَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَهَا فَأَحَدُ<sup>(٣)</sup> الْأَقْوَالِ أَنَّهَا لَا تَسْتَأْنَفُ نَكْحَتَ أَوْ لَمْ تَنْكَحْ؛ إِذْ الْحُلُّ حَصَلَ فَلَا يَزُولُ كَالْتِي لَمْ تَحِضْ، وَالْأَصَحُّ الْفَرْقُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّهَا غَيْرُ آيِسَةٍ لَكِنَّهَا إِذَا نَكَحَتْ شَرَعَتْ فِي الْمَقْصُودِ فَلَا تَسْتَأْنَفُ كَالْمَتِيمِ بَعْدَ الشُّرُوعِ . /

[٢٥٤/ن]

الثالثة: أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهَا مَخَايِلُ حَبَلٍ مِنْهُ وَلَوْ احْتِمَالًا كَحَبْلِ الْمَلَاعِنَةِ: فَعَدَّتْهَا بِوَضْعٍ تَامٍّ.

وفيه مسائل:

الأولى<sup>(٤)</sup>: لو مات الصَّبِيُّ أَوِ الْمَمْسُوحُ فَوَلَدَتْ زَوْجَتُهُ لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا خِلَافًا لَهُ<sup>(٥)</sup>، إِذْ الْحَمْلُ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُمَا، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُمْكِنُ مِنْ

(١) الزيادة لم ترد في د، ظ، ق، ط، ن.

(٢) الزيادة من د، ظ، ط، ن، ق.

(٣) في ن: (فأشهر).

(٤) في ن: ذكرت المسألة مع الأعداد.

(٥) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث قال هو ومحمد: إذا مات الصبي عن امرأته وهي حبلى فعدتها أن تضع حملها، والخلاصة: كل حمل موجود في أثناء فوت الزوج تعتبر العدة بوضعه سواء كان الحمل ثابتاً نَسَبُهُ مِنْهُ أَوْ غَيْرِهِ كَمَرَأَةِ الصَّغِيرِ وَالْمَمْسُوحِ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِذَا أَلْمَأَزَمُوا أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وَخَالَفَهُمَا فِي ذَلِكَ أَبُو يُوسُفَ.

انظر: فتح القدير وشرح العناية (٢٧٣/٣)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٥١٢/٣).



المجبوب كما يمكن بالاستدخال، لا الخصي؛ إذ لو أمكن منه لأمكن من  
الممسوح فتعتد بالأشهر، ويحسب زمان الحمل، إن كان من الزنا، فلو  
طلقت حامل من الزنا وهي تحيض اعتبر أقرأؤها على الأظهر؛ إذ الحمل  
لا أثر له.

فرع: لو علق الطلاق بالولادة فولدت ولدين بينهما أكثر من ستة أشهر  
لم تنقض عدتها بالثاني؛ لأنه منفي عنه بخلاف المنفي باللعان؛ فإنه لحقه،  
ويلحقه إذا استلحقه.

الثانية: لو خرج<sup>(١)</sup> بعض الولد أو أحد<sup>(٢)</sup> التوأمين لم تنقض العدة؛ إذ  
الرحم مشغول بعد، وأقصى ما يكون بين التوأمين ستة أشهر، والخارج<sup>(٣)</sup>  
بعضه، كالجنين في الغرة، ونفي الإرث، والتبعية في العتق والتملك إلا إذا  
استهل في وجهه.

الثالثة: لو أجهضت جنيناً ظهرت صورته فهو تام، وإن كانت بحيث  
لا يدركها إلا القوابل نص<sup>(٤)</sup> على انقضاء العدة به. ونفي الاستيلاد  
والغرة. وفرق بأنه حمل وليس بولد فتعلق به العدة دونهما، وقيل فيهما  
قولان.

الرابعة: المعتدة بالأقراء لو رابت لم تتزوج، فإن نكحت وتبين أن  
لا حمل صح العقد على الأصح؛ لأنه بني على سبب ظاهر تبين صحته.

---

(١) في د، ن: (لو انفصل).

(٢) في ق: (و).

(٣) في د: (والمنفصل).

(٤) أي: نص الشافعي. انظر: الأم (٢٠٣/٥).

فرع: لو ولدت الممسوسة قبل أربع سنين من الطلاق لحقه إلا إذا أنكحت وأمكن علوقه من الثاني فيلحق به إن جرى العقد على الصحة؛ لأنه نسخ الفراش الأول، وإلا فيعرض على القائف؛ لاختصاص كل منهما بمزية، وتحسب مدة الإمكان من العقد إن لم يظهر فسادُه، وإلا فمن الوطء؛ إذ العقد لا يثير غير شبهة، فلا تؤثر بنفسه، وعلى هذا فابتداء العدة من الوطأة الأخيرة / لا من التفرق على [٢٥٥/ن] الأظهر.

الخامسة: لو تنازعا في وقت الطلاق أو الولادة صدق في الطلاق، والمرأة في الولادة، وإن اشتبه عليهما فالأصل بقاء العدة.

\* \* \*

### الباب الثالث<sup>(١)</sup>

#### في عدة وطء شبهة

وهي كعدة الطلاق من غير فرق، وإنما<sup>(٢)</sup> الكلام في اجتماع العديتين، وذلك إما من شخص كأن جامع الرجعية استأنفت واندرجت فيها عدة الطلاق وإن اختلفتا على الأظهر؛ نظراً إلى وحدة المستحق، وله الرجعة في أيام الحمل وبقية أقرء الطلاق، أو شخصين قُدم الحمل؛ لتعذر تأخيرهِ، ثم الطلاق وإن تأخر على الأظهر؛ لأن حق الزوج أكد، ويراجع ويستأنف في عدته وإن تقدمت؛ إذ لا مانع<sup>(٣)</sup>.

(١) في ظ: (الباب الثاني) وهو سهو لسبق الباب الثاني قبله.

(٢) في ت، ق: (إنما) بدون واو.

(٣) في هامش د: (إذ لا مانع سواه).

قيل<sup>(١)</sup>: لزوم العدة كوجودها؛ لأنَّهما يحرمان الوطء، ونوقض بالرجعة والحيض؛ لا قبلها، لوجود المانع، وقيل: يراجع؛ لأنَّها بعرض<sup>(٢)</sup> الرجعة فلا تكون بائنة، ونوقض بارتدادها، ونص<sup>(٣)</sup> على التداخل فيما إذا كانا حربيين، ووُجِّه بأنَّ أهل الحرب كواحد، وبأنَّ حقوقهم تنقطع بالاستيلاء.

### فروع:

الأول: معاشرته المعتدة قيل: تقدح في العدة مطلقاً، وقيل: إن كانت رجعية؛ لأنَّها مَظَنَّةُ الوطء، وزَيَّفَهما<sup>(٤)</sup> المحققون بأنَّ مقصود العدة ظنُّ براءة الرحم، وذلك يحصل بمضيَّ المدة وعدم الوطء فلا تقدح فيها المخالطة كترك الحداد.

الثاني: لو نكح معتدة بظنِّ الصحة انقطعت بالوطء لا بالنكاح على الأصح، ولا تحرم على الواطئ مؤبداً وحكي فيه قول تأكيداً للعدة.

الثالث: لو راجعها وطلَّقها قبل المسيس استأنفت العدة على الأصح؛ لأنَّها مردودة إلى نكاح صادفه المسيس بخلاف ما لو طلقها من غير رجعة أو جدد نكاح المختلعة.

\* \* \*

---

(١) في د: (وقيل).

(٢) في ق: (يعرض).

(٣) أي: نص الشافعي - راجع اجتماع العدتين في: الأم (٥/٢١٤ - ٢١٦)، وراجع: روضة الطالبين (٨/٣٩٣).

(٤) في ت: (زيفها).

## الباب الرابع في حقوق المعتدة

وهي النفقة، وسيأتي ذكرها<sup>(١)</sup>، والسكنى، والنظر في أمرين:

### الأول: المستحقة:

وهي<sup>(٢)</sup> كل معتدة عن طلاق / لقوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup> أو فسخ قياساً على المطلقة.

وقيل: فيهما<sup>(٤)</sup> قولان كما في المتوفى عنها زوجها، ووجه المنع في المتوفى عنها بانتهاء العقد، ونوقض بالمطلقة البائنة.

وعورض بما روي أن فريعة<sup>(٥)</sup> بنت مالك قُتِلَ زوجها فسألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن ترجع إلى أهلها فأذن فيه، ثم دعاها فقال: «أُمَكِّي في مسكنك حتى يبلغ الكتاب أجله»<sup>(٦)</sup>، لا المعتدة عن

---

(١) في د: (ذكره).

(٢) في د، ت، ق: (المستحق وهو)، والتذكير باعتبار الشخص.

(٣) جزء من آية ١ / سورة الطلاق.

(٤) في ق: (فيها).

(٥) في بعض النسخ ك، د: (فريعة) وهو تحريف، وإنما اسمها فريعة بتقديم الفاء على الراء كما في ظ، ق، كما أن سند هذا الحديث من فريعة، وهي فريعة بنت مالك بن سنان — أخت أبي سعيد الخدري — صحابية جلييلة شهدت بيعة الرضوان. انظر ترجمتها في: أسد الغابة (٢٣٥/٧)، والإصابة (٧٣/٨)، وطبقات ابن سعد (٢٧٧/٨)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٣٥٣).

(٦) حديث فريعة هذا رواه مالك في الموطأ (ص ٣٦٥)، وأبو داود في سننه بشرح عون المعبود (٤٠٥/٦)، والترمذي في سننه بشرح تحفة الأحوزي، وقال: حسن =

الوطء، والمستولدة إذا عتقت، والأمة المطلقة إن قلنا: ليس للزوج تعيين مسكنها في صلب النكاح، والناشزة على وجه كالنفقة.

### الثاني: في المسكن:

وهو مسكن الفراق فلا تخرج ولا تخرج<sup>(١)</sup> إلا بتوافق أو ضرورة كرجوع المعير، وانقضاء مدة الإجارة، وعدم لياقة المسكن، فلو خرجت قبل الطلاق ناشزة عادت إليه، وإن خرجت مأذونة لازمت الثاني إلا إذا طلقها في الطريق فتكون مخيرة على أظهر الوجوه؛ للتعارض، وإن أذن وطلق قبل الخروج لم تخرج، وإن أذن في السفر ففارقت العمران فطلق لم<sup>(٢)</sup> يلزمها الانصراف؛ لأنه ضرر، وإن أحرمت [بالإحرام]<sup>(٣)</sup> بإذنه لم يجب التأخير على الأظهر.

### فروع:

الأول: لو اختلفا في الإذن فهو المصدق، وإن نازعها الورثة فهي، لأن الظاهر يشهد لها.

الثاني: لو لم تكن للميت تركة فللوارث أن يتبرع بها رعاية لمورثه.

الثالث: لو أفلس فلها المضاربة بأجرة الأشهر، أو زمان عاديها

---

= صحيح (٣٩٠/٤)، والنسائي (١٦٥/٦)، وابن ماجه (٦٥٤/١)، كما ذكروا أن عثمان قضى به، أي: بدون مخالف. قال ابن عبد البر: هذا حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق. وراجع: التلخيص الحبير (٢٣٩/٣، ٢٤٠)، وسبل السلام (٢٠٣/٣).

(١) سقطت (ولا تخرج) من ن.

(٢) الزيادة من ظ، ق، ط، ن.

(٣) الزيادة لم ترد في ت، ظ.

المطرودة، أو الأقلّ من المختلفة، أو [أقل] <sup>(١)</sup> مدة الحبل على اختلاف مراتبها.

الرابع: يجوز بيع السكنى بناءً على جواز بيع المستأجر إن كانت تعتدّ بالأشهر، وإلا فلا لجهالة أمدّها.

\* \* \*

### الباب الخامس في الاستبراء

والأصل فيه أنّ منادى رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) نادى بعد سبي أوطاس: «ألا لا توطأ حاملٌ حتى تضع، ولا حائلٌ حتى تحيض» <sup>(٢)</sup>.  
/ والنظر في أمرين:

[٢٥٧/ ن]

الأول <sup>(٣)</sup>: في الموجب:  
وله سبيان:

الأول: حصول ملك أمة تحلّ له ولم تكن زوجته على الأظهر؛ إذ الحلّ فيها مستمرٌّ، ولو بإقالة أو فسخ بعبٍ لا شرط؛ إذ الملك لم يزُل،

(١) الزيادة لم ترد في ق، ظ.

(٢) حديث: ألا لا توطأ — رواه أحمد وأبو داود والحاكم والدارقطني والدارمي، وأخرجه النسائي والترمذي، وأوطاس واد في بلاد هوازن، وبه كانت غزوة النبي (صلى الله عليه وسلّم) هوازن يوم حنين سنة ثمان.

انظر: سنن أبي داود مع العون (١٩٤/٦)، ومسنند أحمد (٦٣/٣، ٨٧، ١٠٨/٤)، والدارمي (٩٢/٢)، وسنن النسائي (٢٦٥/٧)، والترمذي مع التحفة (١٨١/٥)، والتلخيص الحبير (١٧١/١)، وتهذيب الأسماء (ق ١٩/١/٢).

(٣) في هامش د كنسخة: (أحدهما).



وأوجب بتعجيز المكاتبه نفسها؛ فإنه كتجدد ملكٍ ولذلك تستحق المكاتبه المهر بوطئه.

فرع: لو اشترى معتدة أو مُحَرَّمَةً أو مَرْجُوعَةً استبرأ بعد ذلك، كما لو طلق الحامل عن شبهة.

الثاني: زوال فراش السيد كأن أعتق الموطوءة، أو قصد تزويجها؛ ليؤمن خلط الماء.

فرعان:

الأول: لو استبرأ للتزويج فأعتق أو باع فأعتق المشتري أو<sup>(١)</sup> أراد تزويجها وجب الاستئناف على الأظهر؛ قضية للسبب الطارىء، بخلاف ما لو اعتدت المستولدة للزوج فعتقت على الأصح؛ بناءً على أنها لم تعد مُسْتَفْرَشَةً، وهذا يظهر<sup>(٢)</sup> فيما إذا أعتقها في النكاح أو عدته.

الثاني: لو أعتق الموطوءة فله أن يتزوجها قبل الاستبراء على الأظهر، كما لو وطئ بالشبهة.

الثاني: في كفيته:

وهي أن تتربص الحامل حتى تضع والحائل حتى تحيض، والآيسة شهراً، وحكى ثلاثة أشهر، وقال أبو حنيفة: تستبرأ المستولدة بثلاثة أفرأ أو أشهر؛ لأنها حرة<sup>(٣)</sup>. وليس للمشتري أن يستمتع بها بخلاف السابي؛

---

(١) في د: (و).

(٢) في ظ، د، ن، ط: (أظهر). وفي ق: (متفرشة) بدل (مستفرشة).

(٣) عدة المستولدة إذا مات مولها عند الحنفية — ثلاثة أفرأ إذا كانت ممن تحيض، وبوضع الحمل إن كانت حاملاً، وإلا فثلاثة أشهر.

فإنَّ ملكه محققٌ واستبراءُه لصيانةِ نسبه .

فرعان :

الأولُ : يجزىءُ [الاستبراء] <sup>(١)</sup> الواقعُ قبل القبضِ في البيع ؛ لوقوعه في ملكه ، بخلافِ الهبة .

الثاني : القولُ قولُها في الحيض ، وقولُ السيدِ في دعوى إخبارها <sup>(٢)</sup> به ؛ لعسر البينة .

مسألة : الأمةُ تصيرُ مستفرشةً بالوطء ، فإنْ أتَتْ بعدهُ بولدٍ لزمانٍ الإمكانِ لحِقَّه ، فإنْ ولدَتْ بعدَ الاستبراءِ ونَفَى ؛ صُدِّقَ بيمينه ، ولا حاجةُ إلى اللعانِ على المذهبِ ؛ لضعفِ فراشِها ، ولا ينفي بمجرد العزلِ ؛ إذ الماءُ سَبَّاقٌ <sup>(٣)</sup> .

/ فرع : لو اشترى زوجته فأَتَتْ بولدٍ يحتملُ علوقه في النكاحِ والملكِ [٢٥٨/ن] لم تصرْ مستولدةً على الأظهر ؛ إذ الأصلُ عدمه .

\* \* \*

---

= انظر : فتح القدير مع شرح العناية (٣/٢٨٠) ، والدر المختار مع رد المحتار (٣/٥٠٥) .

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) في ن كنسخة (إقرارها) .

(٣) في هامش د كنسخة : (سابق) .

## كِتَابُ الرِّضَاعِ

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضْعَةِ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَام): «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(٢)</sup>.

وفيه أبواب:

### الباب الأول<sup>(٣)</sup>

#### في شرائطه

والنظرُ في أمور:

#### الأول: المرضعة:

وشرطها أَنْ تكونَ امرأةً حيَّةً يُمْكِنُ ولادتها<sup>(٤)</sup>، فلو درَّ<sup>(٥)</sup> اللبنُ لرجلٍ،

---

(١) الآية ٢٣ / سورة النساء.

(٢) حديث: «يحرم من الرضاع...» متفق عليه، سبق تخريجه في كتاب النكاح.

(٣) في د: (الأول).

(٤) العبارة في د، وهامش ن كنسخة: (وشرطها الأنوثة، والحياة وإمكان الولادة). والمؤدى واحد.

(٥) في د: (درت) ولعل التاء من قلم الناسخ، والمقصود: لو در اللبن من ثدي رجل، أو من امرأة لكنها ميتة... لم يؤثر.

أو ميتة، أو صبية، أو ارتضع طفلان من بهيمة لم يؤثر؛ لتعذر إثبات الأمومة، بخلاف ما لو درّ اللبن<sup>(١)</sup> لبنت تسع لم تلد، أو حلب لبن حية فأوجر بعد موتها نظراً إلى الانفصال على الأظهر.

## الثاني: اللبن:

والمعتبر وصول عينه إلى جوف محيل إلى الغذاء؛ لقوله (عليه السلام): «الإرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم»<sup>(٢)</sup>، وإن حمض أو اختلط ولو بغالب ما لم يستهلكه وشرب الكل على الأصح، أو جبن؛ لحصول التغذية به، خمس مرات متفصلة بالعادة؛ لقول عائشة (رضي الله عنها): «كان فيما أنزل عشر رضعات محرّات فسُخنَ بخمس

= انظر: النهاية (ق ٢٣٠ أ)، والقاموس (٢/٢٩).

(١) لم ترد (اللبن) في ق.

(٢) رواه أبو داود بلفظ: «لا رضاع إلا ما أنشز العظم، وأنبت اللحم»، وأخرجه البيهقي من وجه آخر.

وفي الباب أحاديث تدل على أن الرضاعة إنما تؤثر إذا كان الطفل صغيراً وإن المصة أو المصتين لا تؤثر. فروى البخاري: «فإنما الرضاعة من المجاعة»، ومسلم والترمذي — بلفظ: «لا تحرم الرضعة أو الرضعتان، أو المصة أو المصتان»، وعند مالك بلفظ: لا رضاعة إلا ما كان في المهد، وإلا ما أنبت اللحم والدم، وروى الترمذي وابن ماجه: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل العظام».

انظر: سنن أبي داود مع العون (٦/٦١)، وراجع: صحيح البخاري مع الفتح (٩/١٤٦ — ١٤٨)، ومسلم (٢/١٧٠٤)، والترمذي مع التحفة (٤/٣٠٧ — ٣١٣)، وابن ماجه (١/٦٢٦)، والدارمي (٢/٧٩)، والموطأ (ص ٣٧٤)، والتلخيص الحبير (٤/٤).

رَضَعَاتٍ»<sup>(١)</sup>. ومرةً عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>، فإن شك<sup>(٣)</sup> فالأصل بقاء الحلّ.

فرع: الأصح أنه لو أوجر حلبات ولو من مراضع دفعةً فرضعةً ولو أوجر حلبةً بدفعات فرضعات؛ إذ الرضع بالإيجار دون الحل<sup>(٤)</sup>.

### الثالث: المرتضعُ:

فشرطه أن يكون حياً لم يستكمل حَوْلَيْنِ بالأهْلَةِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ...﴾ الآية<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

---

(١) قول عائشة: «كان...»، رواه مسلم ومالك وأبو داود والنسائي والدارمي.

انظر: صحيح مسلم (٢/ ٢٠٧٥)، وسنن أبي داود مع العون (٦/ ٦٧)، والنسائي (٦/ ٦٧)، والدارمي (٢/ ٨٠)، والموطأ (ص ٣٧٦)، والتلخيص الحبير (٥/ ٤).

(٢) قال السادة الحنفية: الحرمة تثبت بالرضاع ولو كان مرة، فقليل الرضاع وكثيره عندهم سواء لعموم النصوص الواردة فيه.

راجع: فتح القدير وشرح العناية (٣/ ٣)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/ ٢٠٩)، وبدائع الصنائع (٥/ ٣١٧٨).

(٣) في زيادة: (في شيء من ذلك).

(٤) أي: العبرة بالدفعات دون النظر إلى الحلبات، أو كونها من مرضعة واحدة أو أكثر، فما دام قد أوجر الطفل — أي: صب في حلقه — دفعة واحدة تعتبر رضعة واحدة ولو كان الحليب كثيراً ومن أكثر من مرضعة، أما لو صب حلبة واحدة في حلق الطفل بدفعات متقطعة فتعتبر بعدد الإيجار، أي: الصب. راجع: النهاية (ق ٢٣٠)، والمصباح المنير (٢/ ٣٢٣).

(٥) جزء من آية ٢٣٣ / البقرة.

## الباب الثاني فيمن يحرم بالرضاع

كما تصيرُ المرضعةُ أُمَّ الرضيعِ يصيرُ أبُ الطفلِ الذي درَّ عليه أباه ويسري الحكمُ إلى أصولهما وفروعهما وأطرافهما من النسبِ والرضاعِ لما مرَّ، ولأنَّ عائشةَ (رضي الله عنها) احتجبتُ من أفلح<sup>(١)</sup> فقال (عليه السلام): «لِيلَجَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمُّكَ»، وكانتُ قد ارتضعتُ من زوجةِ أخيه<sup>(٢)</sup>.

[٢٥٩/ن]

/ وهنا مسائل :

**الأولى<sup>(٣)</sup>:** لو أرضعتُ<sup>(٤)</sup> خمسُ مستولَداتِ رجلٍ أو أربعُ زوجاتٍ ومستولدةً بلبنه طفلاً صار أباه على الأظهر؛ لأنَّه أصلُ حصلَ العددُ في حقِّه بخلافِ ما لو أرضعتُ بناتُهُ الخمسُ؛ فإنَّ الجدودةَ<sup>(٥)</sup> تبعُ أو زوجاتُهُ وبنْتُ؛ إذ المجموعُ لا يحصلُ قرابةً.

(١) هو: أفلح أخو أبي القعيس كما في الصحيحين وغيرهما عن طريق مالك عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: «أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعدما أنزل الحجاب» الحديث. وهكذا في أكثر الروايات، ووقع رواية لمسلم: أفلح ابن أبي القعيس. انظر: الإصابة (١/٩٩، ١٠٠)، وأسد الغابة (١/١٢٦).

(٢) حديث: «لِيلَجَ عَلَيْكَ...» متفق عليه، ورواه مالك وأصحاب السنن. انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٩/٣٣٨)، ومسلم (٢/١٠٦٩)، والموطأ (ص ٣٧٢)، ومسند أحمد (٦/١٩٤)، وسنن أبي داود مع العون (٦/٥٨)، والترمذي مع التحفة (٤/٣٠٥)، والنسائي (٦/٨٥)، وابن ماجه (١/٦٢٧)، وراجع: التلخيص الحبير (٤/٥).

(٣) في ن: (المسألة الأولى) وهكذا مع الثانية، والثالثة.

(٤) في ت، ق: (ارتضعت).

(٥) في د: (تتبع).

الثانية: لا تثبت الحرمة لمن لا ينسب إليه الولد الذي درَّ عليه كالزاني واللاعن<sup>(١)</sup>، بخلاف الواطيء بالشبهة<sup>(٢)</sup>.

فرع: لو أمكن الولد من اثنين ألحق الرضيع بمن ينسب إليه القائف أو الولد بطبيعته لا الرضيع على الأظهر؛ لأنَّ الرضاع لا يوجب الميل الطبيعي.

الثالثة: لا ينقطع نسبة اللبن ما لم تلد، وإن انقطع وعاد لا يحمل<sup>(٣)</sup> على الأصح؛ فإنه سبب ظاهر للإدراك.

\* \* \*

### الباب الثالث<sup>(٤)</sup>

#### في الرضاع القاطع للنكاح

وهو كل رضاع مُحَرَّم طارئ.

والمقصود بيان أمرين:

الأول: ما يقطع المصاهرة:

وله صور:

الأولى<sup>(٥)</sup>: لو تزوج كبيرة وصغيرة فأرضعتها بلبنه حرمتا إذ صارت الصغيرة بنته والكبيرة أم زوجته، وإن أرضعت بلبن غيره اندفعتا وحرمت

---

(١) في د: (والملاعن).

(٢) لم ترد (بالشبهة) من ن.

(٣) في د، ن: (للحمل).

(٤) في ت: (الثاني) سهواً.

(٥) في ن: (الصورة الأولى) وهكذا الثانية والثالثة.

الكبيرة، والصغيرة أيضاً إن دَخَلَ بها<sup>(١)</sup>.

الثانية: لو تزوجَ كبيرةً وصغائرَ فأوجرنَ لبنها في وقتٍ واحدٍ فالحكمُ ما سَبَقَ، وإنْ أرضعتْهُنَّ غيرُ مدخولٍ بها على الترتيبِ اندفعتِ الأولى بارتضاعِها والأخريان بارتفاعِ الثالثة؛ لأنَّه صيرهما أُختين ولا تخصيصَ لها بالاندفاع كما قيل.

الثالثة: لو أرضعتُ أُمُّ إحدى الصغائرِ الباقياتِ دفعةً اندفعن، وكذا بنتُها على الأصح، وإنْ أرضعتْهُنَّ أخواتُ كلِّ واحدةٍ واحدةً فلا؛ لأنَّهنَّ بناتُ الخالاتِ، ولو أرضعتُ الرابعةَ أُمُّ المرضعاتِ اندفعتُ هي، والأولياتِ على الأصح؛ لأنَّها صارتْ خالتهنَّ، وإنْ<sup>(٢)</sup> أرضعتُ غيرها اندفعتُ بالتي قبلها. /

[٢٦٠/ن]

#### الثاني: في الغرم:

إذا انقطعَ النكاحُ قبلَ المسيسِ يجبُ على الزوجِ نصفُ المسمَى ويُغرَّمُ المرضعةُ بنصفِ مهرِ المثلِ على النَّصِّ<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ هذا القطعَ لا يوجبُ إلَّا النصفَ، ونَصَّ<sup>(٤)</sup> في شهودِ الطلاقِ إذا رجعوا أنَّهم يغرُمونَ بالكلِّ؛ لأنَّهم حالوا بينه وبينَ حقِّه فيلزمهم بدُّه. وقيل: فيهما قولان بالنقلِ والتخريجِ.

وإنْ كانتِ المرضعةُ من المندفعاتِ غرِّمتْ مهرَ الصغيرةِ وسَقَطَ مهرُها قبلَ المسيسِ؛ لأنَّها المفارقةُ واستقرَّ المسمَى بعده ولزمها مهرٌ مثلُها على الأصح غرماً لتفويتها، بخلاف ما لو ارتدتْ؛ فإنَّ قطعَ النكاحِ لا يقصدُ به

(١) في د: (دخلت بها) والتاء من قلم الناسخ.

(٢) في د، ق، ن: (ولو).

(٣) انظر: نص الشافعي لهذا الحكم في: الأم (٢٨/٥).

(٤) وراجع: نص الشافعي في هذا الحكم: مختصر المزني بهامش الأم (٢٥٩/٥).



غالباً، فلو دَبَّت الصغيرةُ وارتضعتُ منها نائمةً سقط مهرُها وثبتَ غرْمُ الكبيرةِ  
في مالِها.

\* \* \*

### الباب الرابع في التنازع

والنظرُ في أمرين:

#### الأولُ: في الدعوى:

فلو ادَّعى أحدهما رضاعاً سابقاً على العقدِ وصدَّقه الآخرُ بان فسادهُ،  
وإلاً طولب المدَّعي بالبينة، فإنَّ عَجَزَ حَلَفَ المنكرُ بنفي العلم؛ لأنَّه فعلُ  
غيره، فإنَّ كان الزوجُ حرمتُ بدعواه ولها المسمَّى أو نصفه، وإنَّ كانت  
المرأةُ استمرَّ العقدُ وسقط المهر، فلو قبضته لم يستردَّ؛ لأنَّها مستحقةٌ في  
زعمه، ولا تقبلُ دعوى الراضيةِ بالعقدِ إلاَّ إذا أوَّلَتْ. وقيل: تُصدَّقُ المجبرةُ  
باليمين؛ لخفائه. وردَّ بأنَّه يكونُ طريقاً للفاسقاتِ إلى تخليصهنَّ.

#### الثاني: في الشهادة عليه:

إنما تقبلُ شهادةُ رجلين أو رجلٍ وامرأتين أو أربع نسوةٍ عليه،  
أو شهادةُ رجلين على إقرارِ المنكرِ، والمرضعةُ كغيرها ما لم تطلب الأجرة؛  
إذ ليست<sup>(١)</sup> تقصدُ إثباتَ فعلها.

وليفصلُ الشاهدُ؛ إذ المذاهبُ<sup>(٢)</sup> فيه مختلفةٌ، وليكتفِ في التحملِ  
بمشاهدةِ القرائنِ كالنظامِ الثدي، وتحريكِ الحنجرةِ؛ فإنَّ الظنَّ - الغالبُ كالعلمِ.

\* \* \*

---

(١) في د: (ليس).

(٢) في ق: (المذهب).

## كِتَابُ النِّفَقَاتِ

والموجبُ لها: الزوجية، والقربة، وملكُ اليمين.  
وفيه ثلاثة أبواب:

### الباب الأول في نفقة الأزواج<sup>(١)</sup>

والأصل فيه<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ...﴾ الآية<sup>(٣)</sup>.

[٢٦١/ن]

/ وفيه فصول:

الأول: فيما يجبُ على الزوج:  
وهو ستة:

الأول: القوت:

ويجبُ مِنْ غالبِ قوتِ البلدِ ثم اللاتقِ به حبًّا، مُدٌّ على المعسرِ،  
ومُدَّان على الموسرِ، ومُدٌّ ونصفٌ على المتوسطِ؛ لأنَّه تعالى شَبَّهَ الْمُخْرَجَ

---

(١) في ق: (الأولاد) وهو سهو من قلم الناسخ.

(٢) أي: الأصل في هذا الباب، وفي ن: (فيها)، أي: في نفقة الأزواج.

(٣) قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ، وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَاءً أَتَنَّهُا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (آية ٧/ سورة الطلاق).

في الكفارة بنفقة الأهل [حيث قال: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>] مع أَنَّهَا تُشَارِكُهُ فِي أَنَّهَا طَعَامٌ يَسْتَقَرُّ فِي ذِمَّتِهِ<sup>(٢)</sup>، وفرق بين الموسع والمقتِر فيجبُ على المعسرِ أدنى ما يصرفُ في الكفارةِ إلى أحدٍ وهو مُدٌّ، وعلى الموسرِ أقصاه وهو مدان؛ لأنَّه (عليه السلام) «أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عَجْرَةَ<sup>(٣)</sup> فِي كَفَارَةِ الْأَذَى بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِفَرْقِ طَعَامٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ»<sup>(٤)</sup> وعلى المتوسطِ ما بينهما. وقدرُ كفايتها عندهما<sup>(٥)</sup> كنفقة

(١) ما بين الحاصرتين من ظ، ولم يرد في النسخ الخمس، والآية ٨٩/ من سورة المائدة.

(٢) في د: (بالذمة).

(٣) هو: كعب بن عجرة بن أمية حليف الأنصار، شهد مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) بيعة الرضوان، وغيرها. وفيه نزلت آية: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مُسْلَى﴾. له في كتب الحديث (٤٧) حديثاً، توفي سنة (٥١هـ)، وقيل (٥٢هـ)، وقيل (٥٣هـ).

انظر ترجمته في: أسد الغابة (٤/ ٤٨١، ٤٨٢)، والإصابة (٥/ ٥٩٩)، وتهذيب الأسماء (ق ١/ ٢/ ٦٨)، والأعلام (٦/ ٨٣).

(٤) حديث كعب في الكفارة — رواه الشيخان وغيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٤/ ١٦)، ومسلم (٢/ ٨٦٠)، وسنن الترمذي مع التحفة (٤/ ٢٥، ٢٦)، والفرق — بفتح الراء وإسكانها — فسرهُ مسلم في رواية ثانية بأنه ثلاثة أصع. وهو مكيال معروف — بالمدينة.

انظر: صحيح مسلم (٢/ ٨٦١)، والمصباح (٢/ ١٢٥).

(٥) اختلف الفقهاء في مقدار الواجب من القوت للزوجة، وفي أنه هل تعتبر حال الزوج أو الزوجة أو كليهما؟

أما مقدار الواجب فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى أنه غير مقدر بمقدار معين، بل حسب كفاية المرأة، مستندين إلى آيات كريمة وأحاديث شريفة: منها قوله =

القريب، وفُرِّقَ بَأنَّها شرعتُ للحاجة فيقدَّرُ بما يسدُّها، وتجبُ مؤنُّ الطَّحنِ والخبزِ وإمتاعُ آلاتِ الأكلِ والشربِ.

تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢٣٣/ البقرة)، وقوله (صلى الله عليه وسلّم) لهند: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف» متفق عليه، وذهب الشافعي إلى أن الواجب مقدر وهو مدان على الموسر، ومد ونصف على المتوسط. ومد على المعسر، قياساً على الواجب في الكفارة.

والذي يبدو رجحانه هو القول الأول، وذلك لقوة الأدلة التي ذكرناها، ولحديث: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» أخرجه مسلم، كما أن قياسه على الكفارة يمكن أن يجاب عنه بأنه قياس مع الفارق، لأن الكفارة لا تختلف باليسار والإعسار في حين أن النفقة تختلف بهما، كما أن ذات المدفوع إليها غير متعينة في الكفارة في حين أنها متعينة في النفقة كما أنه يضعف مسلك الشافعية مذهبهم في نفقة القريب حيث لم يحدوها بل قالوا حسب الكفاية.

وحكى الشيخ محمد قولاً في المذهب الشافعي وهو: أن نفقة الزوجة تعتبر فيها الكفاية كنفقة القريب. كما حكى صاحب (التقريب) قولاً آخر إن المعتبر ما يفرضه القاضي حسب اجتهاده.

وأما اعتبار حال الزوج أو الزوجة أو كليهما. فذهب الحنفية — حسب اختيار الخصاف — والمالكية والحنابلة: إلى أن المعتبر حال الزوج والزوجة معاً وحسب اختلاف الأمكنة والأزمنة والأحوال.

وقال الشافعي، والكرخي من الحنفية: أن المعتبر حال الزوج فقط، والراجح الأول لحديث هند «خذي ما يكفيك»، وللجمع بين الأدلة.

راجع في تفصيل الأدلة: بدائع الصنائع (٢٢١٣/٥)، وفتح القدير والعناية (٣٢٢/٣)، والدر المختار (٥٨٣/٣)، والخرشي مع العدوي (١٨٤/٤)، والشرح الكبير والدسوقي (٥٠٩/٢)، وقوانين الأحكام (ص ٥٤٥)، وبداية المجتهد (٥٤/٢)، وروضة الطالبين (٤٠/٩)، ونهاية المحتاج (١٨٨/٦)، والمغني لابن قدامة (٥٦٤/٧)، وراجع: نصب الراية (٢٧١/٣).

فرعان:

الأول: أَنَّهُ يجوزُ التعويضُ عنه بغير جنسِه على الأظهر؛ لأنَّه لم يثبت عوضاً لا بالخبز؛ فإنَّه يفضي إلى الربا.

الثاني: لو أكلتُ مع الزوج كفى على الأظهر؛ للعادة وحصول المقصود.

الثاني: الإدام الغالبُ المناسبُ:

فإنَّ الصبرَ عنه شديدٌ، واللحمُ في كلِّ أسبوعٍ مرةً أو مرتينِ بحسبِ<sup>(١)</sup> العرف.

فرع: لها أن تأخذَ الإدامَ ولا تأكلَ كالطعام، ولا تصبرَ على إدام واحد.

الثالثُ: الكسوةُ:

لقوله تعالى: ﴿وَكِسُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup>، فيجبُ ما يكفيها مما يليقُ بها، ثُمَّ ما تسعُهُ مقدرةُ الزوج، وفرشُ كلِّ فصلٍ، واختلف في أنَّ الواجبَ فيهما التمليكُ أو الإمتاعُ حملاً على النفقة، أو المسكنِ، ولعلَّ الثاني أشبهُ، إذ يقصدُ بهما<sup>(٣)</sup> الانتفاعُ دونَ العينِ بخلافِ الطعام، فعلى هذا لو تلفَ في أثناءِ الفصلِ أُبدلَ، وإنْ حالتَ الفرقةُ بينهما استردَّ.

---

(١) في د: (حسب).

(٢) جزء من آية ٢٣٣ / سورة البقرة.

(٣) أي: بالكسوة والفرش، وفي ت: (بها).

#### الرابعُ: آلهُ التنظيفِ، ومُؤْنُهُ:

كالمِشْطِ والدهنِ والغسولِ، والمَرْتَكِ<sup>(١)</sup>، وأجرُهُ الحمامِ لغيرِ الحيضِ والاحتلامِ، لا التزيينِ<sup>(٢)</sup> / كالطيبِ والكحلِ؛ قضيةٌ للعرفِ، والمریضةُ [٢٦٢/ت] تستحقُّ الطعامَ دونَ الدواءِ.  
وله منعُها عن السمومِ المهلكةِ والأطعمةِ المنتنةِ، وكذا المؤذيةُ على الأظهر<sup>(٣)</sup>.

#### الخامسُ: تهيئةُ مسكنٍ لائقٍ: ولو بإعارةٍ، أو إجارةٍ<sup>(٤)</sup>.

السادسُ: استخدامُ الشريفةِ بحرةٍ، أو أمةٍ، أو الإنفاقِ على خادمتِها<sup>(٥)</sup>:  
إذ التكليفُ بالقيامِ على أمرِ نفسها لا يكونُ معاشرَةً — بالمعروفِ،

---

(١) المرتك — على وزن جعفر — ما يعالج به الصنان والروائح الكريهة. مثل معجون الأسنان ومزيل الروائح الكريهة في عصرنا.

(٢) أي: لا تجب على الزوج آلة التزيين. وفي ق: (التزيين).

(٣) هكذا في ت، ظ، ق، ط، والعبارة في د: (وله منعها عن السموم المهلكة لا الطعوم المؤذية على الأظهر)، ولا يخفى الفرق بين مؤدى العبارتين، وما أثبتناه موافق لما عليه كثير من المحققين.

قال الرافعي والنووي: «للزوج منعها من تعاطي الثوم وما له رائحة مؤذية على الأظهر، وله منعها من تناول السموم بلا خلاف»، وعلى هذا يقاس عليه بأن للزوج الحق في منع زوجته من التدخين. ثم إن عبارة د موافقة لمقابل الأظهر، فعلى ضوء د رجع المصنف غير ما رجحه غيره، والله أعلم.

راجع: روضة الطالبين (٥٠/٩).

(٤) في ق: (وإجارة).

(٥) في د: (جاريتها).

وغيرها في أيام المرض فقط للحاجة. وقد فرض الشافعي (رضي الله عنه)<sup>(١)</sup> للخادمة مِداً على المقتِر<sup>(٢)</sup> ومِداً وثلاثاً على الموسر بالإدام والكسوة، والمتوسط كالمقتِر<sup>(٣)</sup> على الأظهر. وليس لها آلة التنظيف إلا إذا تأذت من الوسخ.

#### تنبيه:

للمرجعية ما للمنكوحة غير آلة التنظيف، وللبائنة السكنى لا غير، لزوال العلقَةِ إلا إذا كانت حاملاً<sup>(٤)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٥)</sup>، والنفقة لها على الأصح؛ لتقدرها<sup>(٦)</sup>. وقيل للحمل إذ لو كانت لها لوجبت لغيرها. قلنا: حقها أكد لتحقيق الشغل فعلى هذا ليس للحامل عن الشبهة شيء كالمعتدة عنها بالأقراء لعدم الزوجية الموجبة.

#### الفصل الثاني: في موجب النفقة ومسقطها:

##### أَمَّا الْأَوَّلُ:

فالجديد أنها تجب بالتمكين لا بالعقد، وإلا لما سقطت بالنشوز كالمهر، ولأنه أوجب المهر فلا يوجب النفقة؛ إذ العقد الواحد لا يقتضي

(١) راجع: الأم (٧٨/٥)، (٧٩).

(٢) في ظ، وهامش ن كنسخة: (على المعسر).

(٣) في ظ، ن: (كالمعسر).

(٤) في ق: (حاملة) وهي أيضاً جائزة. قال صاحب القاموس وغيره. يقال: حملت المرأة تحمِل، وهي حامل وحاملة.

انظر: القاموس المحيط (٣/٣٧٢)، والمصباح المنير (١/١٦٤).

(٥) جزء من آية ٦/ سورة الطلاق.

(٦) في ن: (لتعذرها) ولعله مصحف.

عوضين مختلفين . قيل : لو كَانَ الموجبُ هو التمكين لما استحققتها الرتقاء .  
قلنا : إِنَّهَا تستحقُّها بالتمكين من سائر الاستمتاعِ .

فروع :

الأولُ : تمكينُ المجنونةِ والمراهقةِ بأنَّ يطالبَ الوليُّ الزوجَ بالزفافِ .  
الثاني : الغائبُ زوجها ترفعُ الأمرُ إلى الحاكمِ ليكتبَ إلى قاضي بلده  
فيعلمه .

الثالثُ : لو اختلفا في التمكينِ صدَّقَ يمينه ؛ إذ الأصلُ عدمُهُ .

وأما الثاني : فأربعٌ<sup>(١)</sup> :

[ ٢٦٣ / ن ] / الأولُ : النشورُ :

مثلُ أنْ تمتنعَ عن الاستمتاعِ ولو مجنونةً أو مراهقةً لا بالعدرِ كمرضٍ ،  
أو تخرجَ بغيرِ إذنه ، لا لضرورةِ كانهدامِ الدارِ ، أو لزيارةِ الأبوين في غيبته  
ما لم ينهها الزوجُ<sup>(٢)</sup> .

فرعان :

الأولُ : [ لو خرجتُ بغيرِ إذنه فهي ناشزة ]<sup>(٣)</sup> ، وإن<sup>(٤)</sup> خرجتُ بإذنه

---

(١) أي : وأما مسقط النفقة فأربع صور ، لكن هذا التقدير لا يتناسب مع «الأول» حيث  
كان ينبغي على هذا التقدير أن يكون (الأولى) ، أي : الصورة الأولى . وعلى أي  
حال لا بد أن يختلف التقدير بالنسبة لأربع حيث لا بد أن نقدر المؤنث ، وبالنسبة  
للأول — لا بد أن نقدر المذكر ، أي : المسقط الأول .

(٢) في ق سقطت : ( ما لم ينهها الزوج ) .

(٣) ما بين الحاصرتين لم يرد في ط ، ط ، ن .

(٤) في ق : ( ولو ) .



لحاجته استحققت النفقة، ولو خرجت لحاجتها فلا<sup>(١)</sup>؛ بناءً على أن الوجوب بالتمكين.

الثاني: لو نشزت فتأبّت في غيبته رفعت إلى الحاكم ليكتب إلى قاضي بلده فيعلمه كالممكنة.

الثاني<sup>(٢)</sup>: صغر المرأة:

بناءً على الجديد؛ لعدم التمكين، وليس هو كالرتق الذي لا آخر له، لا صغره، فإن المانع منه، وإن اجتمعاً فالإحالة إلى صغرها أولى.

الثالث: العادة:

فلو أحرمتم بحجّ فرض<sup>(٣)</sup> ولم تخرج بعد لم تسقط على الأظهر؛

---

(١) هكذا في ت، د، ق، ظ، ط، والعبارة في ن، وهامش د كنسخة: (لو خرجت بغير إذنه لحاجته استحققت النفقة).

وبين العبارتين فرق من حيث الحكم وما أثبتناه من النسخ الخمس متفق عليه بين أصحاب الشافعي ومصرح به، أما في ن، وهامش د: فتدل على أن خروجها لحاجة الزوج ولو كان بغير إذنه، لا يسقط النفقة — أي: جعلت حاجته ومصلحته مقام الإذن. فهذا الحكم ما رأيت مصرحاً به، بل ظاهر عباراتهم يدل على أنه يسقط النفقة. قال النووي: والخروج من البيت بغير إذن من الزوج نشوز يسقط النفقة، لكن الرافعي وغيره أخذوا من كلام الإمام أن للزوجة الاعتماد على العرف الدال على رضا أمثاله، فعلى هذا يمكن أن يدخل الخروج لمصلحة الزوج ولو بغير إذنه في هذا الباب فصح الحكم، والله أعلم.

راجع: نهاية المحتاج شرح المنهاج (٢٠٦/٧، ٢٠٧)، وحاشيتي قلوبوي وعميرة على شرح المحلي (٧٨/٣).

(٢) في ن: (الثالث) سهواً.

(٣) في ق زيادة (أو عمرة).

لأنَّها تحتَ يدهِ، فله أنْ يحللها، وإنْ خرجتْ كانت مسافرةً لغرضها.  
وله المنعُ من صومِ التطوعِ، والقضاءِ الموسعِ، لا من الرواتبِ  
والفرضِ أوَّلِ الوقتِ.

**الرابعُ: الاعتدَادُ عن الغيرِ على وجهٍ:**  
والأوجهُ أنَّها لو مكنتِ الواطىءَ بظنٍّ سقطتْ؛ إذِ الظنُّ لا يؤثِّرُ في  
الغراماتِ، ولو كانت مكرهَةً أو نائمةً فلا.

**الفصل الثالثُ: في الإِعراسِ:**  
مهما تمسكَن الزوجُ وعَجَزَ عما يمكنُ القناعتُ به كنصفِ مُدٍّ، أو غابَ  
مالُه مسافةَ القصرِ فلها الفسخُ؛ لأنَّه سُئِلَ ابنُ المُسَيَّبِ؟ فقال: يُفَرِّقُ بينهما.  
ف قيل له: بِسَنَّةٍ، قال: بِسَنَّةٍ<sup>(١)</sup>. وكذا إنْ أعسرَ عن المهرِ قبلَ الدخولِ على

---

(١) في ن: (سَنَّة). روى ابن وهب بسنده عن أبي الزناد أنه قال: خاصمت امرأة زوجها إلى عمر بن عبد العزيز وأنا حاضر، فذكرت أن زوجها لا ينفق عليها، فدعاه عمر فقال: أنفق عليها وإلاَّ فرقت بينك وبينها، وقال عمر: سل لي سعيد بن المسيب عن أمرهما، قال: فسألته عن أمرهما قال: يضرب له أجل... فإن لم ينفق عليها إلى ذلك الأجل فرق بينهما، قال - أي: أبو الزناد - : فأحببت أن أرجع إلى عمر في ذلك بالثقة فقلت: يا أبا محمد أسنَّة هذه؟ فقال سعيد: نعم سَنَّةٌ.

ورواه الشافعي مختصراً وقال: والذي يشبه قول سعيد: سَنَّة أن تكون سَنَّة رسول الله. ورواه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه والبيهقي في سننه. هذا وقد روى الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة أنه (صلى الله عليه وسلم) قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما.

وقد روي التفريق بالإعسار عن عمر وعلي، وأبي هريرة، وهو قول الحسن وربيعة وحمام، ويحيى القطان، وإليه ذهب مالك وأحمد والشافعي على الأظهر. =

الأصح، كما إذا أعسرَ عن الثمن، وكذا إذا عَجَزَ عن الكسوة والمسكن على الأظهر، لا الإدام، والخادم لتبعيتهما؛ [لأنَّ النفسَ تبقى دونهما]<sup>(١)</sup> ولا إن امتنع أو غاب قادراً. وطريقه أن يُثَبَّتَ إعساره عند الحاكم فيمهلُه ثلاثة أيام ويمكنها منه صبيحة الرابع.

### فروع:

الأول: لو سلَّم النفقة في اليوم الثالث وعَجَزَ في الرابع بَنَتْ على ما مضى من المدة؛ فإنَّها تتضرر بالاستئناف.

الثاني: لو رضيت لم يسقط حقُّها؛ لأنَّ استحقاقها يتجدد، بخلاف [٢٦٤/ن] ما لو أَدِنَتْ عالمة بإعساره عن المهر، واستأنفت المدة؛ / لتعدد السبب، بخلاف الإيلاء.

الثالث: لا يفسخ قِيمُ المجنونة والمراهرة للإعسار كما لا يفسخ للعيب<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

= انظر الحديث في: مصنف عبد الرزاق (٩٦/٧)، والأم (٩٦/٥)، والتلخيص الحبير (٨/٤)، والسنن الكبرى (٤٦٩/٧، ٤٧٠)، وراجع قول مالك في: المدونة (١١٢/٤)، ورأي الشافعي في الأم (٩٦/٥)، ونهاية المحتاج (٢١٢/٧)، وحاشيتي قليوبي وعميرة (٨١/٣)، وتحفة المحتاج (٣٣٥/٨)، ورأي أحمد في المغني لابن قدامة (٥٧٣/٧)، وراجع: فقه سعيد بن المسيب جمع الأستاذ هاشم جميل (٢٣٥/٣)، وسبل السلام (٢٢٤/٣).

(١) الزيادة من د. وفي ق زيادة: (ونفقة الماضي).

(٢) في د، وهامش ن كنسخة: (للعنة).

## الباب الثاني في نفقة الأقارب

وفيه فصول:

الأول: في شرائط الاستحقاق:

والنظر في أمور:

الأول: فيمن تجب له:

وهو كل أصل، أو فرع لا يتموّل ولا يكسب ما يكفيه.

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(١)</sup>،

وقوله (عليه السلام): «أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسبهم»<sup>(٢)</sup>،

وأن أعرابياً قال: إنَّ أبي يجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(٣)</sup>،

---

(١) جزء من آية ٢٣٣/ سورة البقرة. راجع: أحكام القرآن للشافعي (١/٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) حديث: «أولادكم...»، رواه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث عائشة، وله ألفاظ كثيرة تدور حول هذا المعنى. والحديث صححه أبو حاتم وأبو زرعة.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (٩/٤٤٤ - ٤٤٦)، والترمذي مع التحفة (٤/٥٩٢)، والنسائي (٧/٢١٢، ٢١٣)، والدارمي (٢/١٦٢)، وأحمد (٦/٤١، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٢٠)، وراجع: التلخيص الحبير (٩/٤).

(٣) حديث: «أنت ومالك...»، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وابن خزيمة و ابن جارود.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «إسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري».

=

وَفَسَّرَهُ الصَّدِيقُ بِالنَّفَقَةِ . وَالْقِيَاسُ عَلَى نَفَقَةِ نَفْسِهِ ؛ فَإِنَّهُ كَالْبَعْضِ مِنْهُ ، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ لِكُلِّ مُحْرَمٍ <sup>(١)</sup> .

الثاني : فيمن تجب عليه :

وهو كلُّ أصلٍ أو فرعٍ موسرٍ غيرِ الأمِّ والجَدِّ عند مالِك <sup>(٢)</sup> ،  
ويستكسبُ <sup>(٣)</sup> المعسرُ لها استبقاءً لبعْضِهِ كنَفْسِهِ . وقيل : لا كالمديونِ على الأَظْهَرِ <sup>(٤)</sup> .

---

= انظر الحديث في : سنن أبي داود مع العون (٤٤٦/٩) ، وابن ماجه (٧٦٩/٢) ،  
وأحمد (٢٠٤/٢ ، ٢١٤) ، وراجع : مجمع الزوائد (١٥٤/٤ ، ١٥٥) ، والمطالب  
العالية (حديث ١٠٣٨) ، والتلخيص الحبير (٩/٤) .

(١) وأوجب أبو حنيفة وأصحابه النفقة لكل ذي رحم محرم فقيراً: أنثى ولو كانت بالغة  
أو ذكراً، إذا كان صغيراً أو بالغاً عاجزاً عن الكسب .  
راجع : بدائع الصنائع (٢٢٢٩/٥) ، والدر المختار مع رد المحتار (٦٢٧/٣) ،  
وفتح القدير مع شرح العناية (٣٥٠/٣) .

(٢) قال مالِك : لا تجب نفقة الولد الصغير أو العاجز أو أنثى لم يدخل بها إلا على  
أبيه الحر الموسر بما فضل عن قوته وقوت زوجته ، ولا تجب على الأم  
ولا الجد .

انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٥٢٤/٢) ، والخرشي مع حاشية العدوي  
(٢٠٤/٤) ، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢٤٦) .

(٣) هكذا في ت ، ظ ، ط ، ن ، ق ، والعبارة في د : (ولا يستكسب) ، وهي أيضاً صحيحة  
لأن في هذه المسألة وجهين ، فكل مجموعة أخذت وجهاً .  
راجع : النهاية (ق ٢٣٥ أ) ، والروضة (٨٤/٩) .

(٤) لم ترد في ق : (على الأظهر) .

### الثالث: الواجب<sup>(١)</sup>:

وهو ما يكفيه من النفقة والكسوة، ويسقط بالمضي إلا إذا استقرض عليه بأمر الحاكم، وفرضه؛ لغيبته أو امتناعه، ولا تأخذ الأم من ماله على الأظهر، وقوله (عليه السلام) لهند<sup>(٢)</sup>: «خذي من مالي ما يكفيك وولدك»<sup>(٣)</sup> محمولٌ على القضاء، وعليها إرضاع اللبأ<sup>(٤)</sup>؛ لما قيل إنّه لا يعيش دونهُ، واللبن إن لم توجد مرضعةً، وهي أولى من غيرها إن رضيت<sup>(٥)</sup> بأجرة المثل؛ لمزيد شفقتها، وله منعها للاستمتاع.

---

(١) في ق: (الثالث في الواجب).

(٢) هي: هند بنت عتبة بن ربيعة، زوج أبي سفيان والدة معاوية، اختلف في تاريخ وفاتها، فقال بعض: توفيت في خلافة عثمان، وقال آخرون: في خلافة عمر، والراجح سنة (١٤هـ).

انظر: الاستيعاب بهامش الإصابة (١٧٢/٢، ١٨٣)، وأسد الغابة (٢٩٢/٧)، وطبقات ابن سعد (١٧٠/٨)، والروض الأنف (٢٧٧/٢)، والأعلام (١٠٥/٩)، والإصابة بتحقيق الجاوي (١٥٥/٨).

(٣) حديث: «خذي...»، رواه الجماعة إلا الترمذي.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٥٠٨/٩)، ومسلم (١٣٣٨/٣)، والرسالة (ص ٥١٧)، ومسند أحمد (٣٩/٦، ٥٠، ٢٠٦)، وسنن ابن ماجه (٧٦٩/٢)، وسنن أبي داود مع العون (٤٤٧/٩)، والنسائي (٢٤٦/٨)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤٧٧/٧)، ونيل الأوطار (٢٧٤/٦)، والتلخيص الحبير (٦/٤).

(٤) اللبأ: مهموز على وزن عتب — هو أول اللبن عند الولادة، قال أبو زيد: وأكثر ما يكون ثلاث حلبات وأقله حلبه.

انظر: المصباح المنير (٢١٠/٢).

(٥) في دزيادة: (لم تتبرع).

## الفصل الثاني : في ترتيب الأقارب :

يقدم في الإعطاء الفرع ؛ لأنه بالخدمة أليق والذكر ، ثم المدلى به ، والأقرب ، ثم الوارث ، ويوزع على المتساويين بالسوية . وفي الأخذ الطفل ، ثم الأصل والأنتى<sup>(١)</sup> : الأقرب فالأقرب ، ويوزع للمتساويين إن تيسر وإلا أقرع ، ويقدم على نفقة القريب نفقة نفسه ؛ لقوله (عليه السلام) : «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول»<sup>(٢)</sup> والزوجة ، لإطلاقها ولزومها<sup>(٣)</sup> .

## الفصل الثالث : في الحضانة :

والنظر في أمرين :

[٢٦٥/ت] / الأول : في صفات الحاضن والمحضون :

أمّا الحاضن فشرطه : العقل ، والحرية ، والأمانة ، والإسلام للولد المسلم ؛ إذ لا ثقة بمن لا يتصف بها .

وفي المحضون أن لا يستقل بحفظ نفسه كالصبي والمجنون والذي لا رشد له .

---

(١) هكذا في النسخ الخمس ، وفي د : (وفي الأخذ الأصل والأنتى والطفل) ،

وما أثبتناه موافق لما هو الراجح في المذهب الشافعي .

انظر تفصيله في : الروضة (٩٤/٩ ، ٩٥) .

(٢) حديث : «ابدأ بنفسك . . .» ، رواه مسلم والنسائي .

راجع : صحيح مسلم (٦٩٣/٢) ، والنسائي (٢٦٧/٧) .

(٣) في ق : (لا طلاق لزومها) .

أي : تقدم نفقة الزوجة على القريب لأن نفقتها واجبة ولازمة مطلقاً سواء كان الزوج موسراً أم معسراً ، أما نفقة القريب فلا تجب إلا على الموسر .

انظر : الروضة (٨٣/٩) .

فرع: للأب والجدَّ أن يُسكِنَ البكرَ كما يُجبرُها على النكاح،  
وللعصبة<sup>(١)</sup> برية كالثيب.

### الثاني: في اجتماع الحواضن:

فإن تدافعوا فعلى من عليه النفقة وإن تراحموا قدمت<sup>(٢)</sup> من الأصول  
الأمُّ ما لم تنكح أجنبياً، ثمَّ الجدة ثم المدلية بها؛ لأنَّها بالإناث أليق، ثم  
الأب ثم المدلية به، ثم الجد ثم المدلية به<sup>(٣)</sup>، ثم الأخت ثم الأخ، ثم  
الخالات، ثم بنت الأخت، ثم بنت الأخ، ثم ابنه، ثم العُم ثم ابنته، ثم ابنه،  
وتسلَّم المراهقة إلى ثقة وقُدِّم ولد الأبوين ثم الأب، ثم الأم<sup>(٤)</sup>، ثم أبو الأم،

---

(١) في د، ن، ظ: (ولغيره)، أي: أن للأب أو الجد ولاية إسكان البكر عندهما  
والإجبار على ذلك قياساً على أن لهما إجبارها على النكاح. وهذه الولاية مطلقة  
للأب أو الجد، أما لغيرهما من العصبة فإنما يكون لهم الولاية على إسكان البكر  
عندهم عند وجود ربية وشك في إسكانها بوحدها غير مأمون.  
وقوله: «كالثيب»، أي: كما للعصبة هذا الحق على البكر عند الربية، فكذاك للأب  
أو الجد ولاية إسكان الثيب عندهم عند الربية.  
راجع: الروضة (١٠٢/٩، ١٠٣).

(٢) في د، ظ، ن: (قدم).

(٣) في ق: بدون (ثم)، وهي أيضاً صحيحة.

(٤) هكذا في ت، ط، ق، ن، وفي د، ظ: (وقدم ولد الأبوين، ثم الأم، ثم  
الأب...)، وبين ما أثبتناه من النسخ الأربع وبين ما في د، ظ فرق، والكل صحيح  
حيث اتجهت كل مجموعة إلى وجه من وجهي المذهب، لكن الأصح ما أثبتناه، قال  
النووي: وأما الأخت من الأب والأخت من الأم فأيهما تقدم على صاحبها؟  
وجهان، الصحيح المنصوص في الجديد والقديم: تقديم الأخت من الأب، وقال  
المزني وابن سريج: تقدم الأخت من الأم.  
انظر: الروضة (١٠٩/٩).



ثم الخال. وقيل: لا حقّ لهما ولا لابن ولد الأم؛ لعدم الأنوثة والإرث.

فرع: يخير المُمَيَّزُ بين أمّه وأبيه، فإن اختاره فلها الزيارة، وإن اختارها فله البعثُ إلى المكتبِ والحرفةِ والمسافرةِ به للنقلةِ إن أمنَ المسلكَ والمقصدَ، وإن اختارهما أقرع بينهما.

\* \* \*

### الباب الثالث

#### في نفقة الممالك

يجبُ عل السيدِ كفايةُ مملوكِهِ ولو مستولدةً — لا مكاتبُهُ؛ لتموُّله — من قوتٍ وإدام، وكسوةٍ لاثقةٍ بأمثاله؛ لقوله (عليه السلام): «للمملوكِ طعامُهُ وكسوتُهُ بالمعروفِ»<sup>(١)</sup>، ويباعُ ماله لها، فإن لم يكن أمرٌ بإزالة ملكِهِ، ويستحبُّ أن يُجلِسَهُ على طعامِهِ، أو يروِّغَ له لقمةً؛ لقوله (عليه السلام): «إذا كفى أحدكم طعامَهُ خادِمُهُ حرَّهُ ودخانَهُ فليُجلِسْهُ معه فإن أبى فليروِّغَ له لقمةً»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) حديث: «للمملوك...»، رواه الشافعي ومسلم وأبو داود والترمذي.

انظر: صحيح مسلم (٣/١٢٨٤)، وسنن أبي داود مع العون (١٤/٦٩)، والترمذي مع التحفة (٦/٧٦)، وانظر: التلخيص الحبير (٤/١٣).

(٢) حديث: «إذا كفى...» متفق عليه، وفي رواية عند مسلم بلفظ: «إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه، ثم جاءه به، وقد ولي حره ودخانه فليقعد معه — الحديث. ومعنى: وقد ولي حره ودخانه»، أي: من حق من ولي حر شيء وشدته أن يلي قوته وراحته، فقد تعلق به نفسه وشم رائحته.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٥/١٨١)، ومسلم (٣/١٢٨٤)، والدارمي (٢/٣٣)، وابن ماجه (٢/١٠٩٤)، والتلخيص الحبير (٤/١٣).

وفيه مسائل :

الأولى : له إجبارُ أمته بإرضاع ولدها وغيره بفضله بلا ضرر، ولو بعدَ الحولين، كالفطام قبله بخلاف المنكوحه.

الثانية : يكلفُ العبدُ ما يسعهُ جهده، / ولا يتعينُ عليه ما ضرَّ به [٢٦٦/ت] خراجاً.

الثالثة : يجبُ علفُ الدابةِ وسقيها محافظةً لحياتها، فإنْ أبى مالُكها أُجبرَ بالبيع، أو ذبح المأكول، ويجوزُ غَضْبُ العلفِ عند الاضطرار، ولا تجبُ عمارةُ الأملاك، ويكرهُ تضييعُها<sup>(١)</sup>.

\* \* \*



---

(١) في د، ق، زيادة: (تم الربع الثالث بحمد الله وحسن توفيقه)، وفي ق: زيادة أخرى (ويتلوه الرابع، وتوفيق الله تتم الأمور ويتأتى به كل ميسور)، ومثل هذه العبارات أكثر الظن فيها بأنها من الناسخ.



## كِتَابُ الْجِرَاحِ

القتلُ بغيرِ حقٍّ كبيرةٌ يتعلّقُ به القصاصُ والديةُ والكفارةُ؛ لقوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

وفيه أبواب:

### الباب الأول

#### في القصاص

والنظرُ في الوجوب والاستيفاء:

#### [القسم الأول: في الوجوب]

والوجوبُ: إمّا في النفسِ، أو في<sup>(٣)</sup> الطرفِ.

#### [النوع الأول: في وجوب قصاصِ النفسِ]

وفيه فصلان:

---

(١) جزء من آية ١٧٨ / من سورة البقرة.

(٢) جزء من آية ٩٢ / من سورة النساء.

(٣) لم ترد (في) من ن.

الأول: في موجهه وهو إزهاقُ الروح عمداً عدواناً:

\* أما الإزهاقُ فكلُّ فعلٍ يوجبُ الزهوقَ بلا وَسْطٍ كحزِّ الرقبةِ، أو بهِ كُجْرَحِ سَرَى، ويسمَّى: مباشرةً وعلةً، أو يُؤلِّدُ في الفاعلِ داعيةً جازمةً إلى ما يوجبُ الزهوقَ حساً كالإكراه على القتلِ، أو شرعاً كتعمدِ كذبِ الشهادةِ بموجبِ القتلِ، أو عرفاً كضيافةِ صبيٍّ أو مجنونٍ بمسمومٍ ويسمَّى تسبباً.

\* وأما الشرطُ فهو ما يتوقفُ عليه تأثيرُ المؤثرِ كالحفرِ للترديةِ، وإمساكِ الهاربِ عن القاتلِ، فتتعلّقُ به الديةُ دونِ القصاصِ، وضيافةُ العاقلِ بالشروطِ أشبهُ؛ لأنَّ داعيةَ التناولِ من نفسه.

وهنا مسائل:

الأولى<sup>(١)</sup>: لو جرى سببٌ مهلكٌ وقَدَرَ المقصودُ به على ما يدفعُهُ يقيناً فلم يفعلْ كأنْ أُلْقِيَ في مغرِقٍ فلم يسبَحْ، أو نارٍ فمكثَ بلا مانعٍ فلا قصاصَ ولا ديةَ على الأظهرِ؛ لأنَّه الذي أهلك نفسه، بخلافِ ما لو جرح فلم يعالجْ؛ إذ العلاجُ عَسِرٌ والبرءُ غيرُ يقينٍ.

الثانية: لو جرحه اثنان، فإنْ أنهاه الأولُ إلى حركةِ المذبوحين اقتص منه وعزر الثاني، وإلاَّ فإنْ اتفقا كجائفتينِ اقتصَّ منهما، وإنْ ذَفَفَ الثاني وحده كما لو حَزَّ بعدَ الجرحِ فمنه.

[٢٦٧/ت] / الثالثة: لو اجتمعتِ المباشرةُ والتسببُ، فإنْ غلبتِ المباشرةُ كأنْ أُلْقِيَ من شاهقٍ فَقَدَّ بنصفينِ فالقصاصُ على المباشرِ؛ إذ التسببُ صارَ كالشرطِ، وإنْ غلبَ السببُ كما إذا لم تكن المباشرةُ عمداً أو عدواناً،

---

(١) في ن: ذكرت المسألة مع الأعداد.

كَأَنَّ أَكْرَهَ جَاهِلًا بِأَنَّهُ أَدْمِيٌّ، أَوْ تَعَمَّدَ كَذِبَ الشَّهَادَةِ بِجَهْلِ الْوَلِيِّ، أَوْ أُلْقِيَ فِي بَحْرٍ<sup>(١)</sup> فَالْتَقَمَهُ الْحَوْتُ . . . فَبِالْعَكْسِ، وَإِنْ تَعَادَلَا فَعَلَيْهِمَا كَالْمَكْرِهِ وَالْمَكْرَهَةِ. وَفِي قَوْلٍ: لَا يَجِبُ عَلَى الْمَكْرَهَةِ، كَقَاتِلِ الصَّائِلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٢)</sup>. وَفُرِّقَ بَأَنَّ الصَّائِلَ ظَالِمٌ مُهْدَرٌ.

فرعان:

الأول: لو أَكْرَهَ بَقَلَ نَفْسِهِ فَلَا قَصَاصَ وَلَا دِيَّةَ؛ إِذِ الْمَحْذُورُ لَا يَكُونُ أَعْظَمَ مِنْهُ.

الثاني: لو خَيْرَ بَيْنَ شَخْصَيْنِ فَلَا قَصَاصَ عَلَى الْمَخِيرِ؛ إِذِ الْقَاتِلُ عَيْنُهُ بِاخْتِيَارِهِ.

\* وَأَمَّا الْعَمْدُ:

فَقَصْدُ الشَّخْصِ بِمَا يَقْصُدُ بِهِ الزَّهْوُ غَالِبًا، فَإِنْ لَمْ يَقْصُدِ الْفِعْلَ أَوْ الشَّخْصَ كَأَن زَلَقَ رَجُلُهُ فَسَقَطَ عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ إِنْسَانًا

---

(١) فِي زِيَادَةِ: (مَغْرَق).

(٢) إِذَا أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ إِنْسَانٍ مَعْصُومٍ الدَّمُ وَتَحَقَّقَ فِيهِ شُرُوطُ الْإِكْرَاهِ فَقَتْلُهُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُمَا أَثْمَانٌ لَكِنِ الْخِلَافُ فِي ثُبُوتِ الْقَصَاصِ عَلَيْهِمَا.

١ — فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ إِلَى أَنَّ الْقَصَاصَ عَلَى الْمَكْرَهَةِ بِكَسْرِ الرَّاءِ.

٢ — وَذَهَبَ زُفَرٌ إِلَى أَنَّ الْقَصَاصَ عَلَى الْمَكْرَهَةِ بِالْفَتْحِ: لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْهُ حَقِيقَةٌ وَحَسًّا.

٣ — وَذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ أَنَّهُ لَا قَصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ جُودَ الشَّبَهَةُ فِي الطَّرْفَيْنِ.

٤ — وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى وَجُوبِ الْقَصَاصِ عَلَيْهِمَا، وَعَلَيْهِ مَالِكٌ.

رَاجِعْ: شَرْحُ الْعِنَايَةِ مَعَ تَكْمِلَةِ الْفَتْحِ (٣٠٢/٧)، وَالدَّرُ الْمُخْتَارُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ (١٣٦/٦)، وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ (٨٤/٨)، وَانْظُرْ: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (١٣٥/٩)، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (٢٥٣/٧)، وَالْخُرُشِيُّ مَعَ الْعُدُويِّ (١٠/٨).

فخطأ، وإن قصده بما لا يقتل غالباً كأن غرز الإبرة في متألم غير مقتل<sup>(١)</sup>، ولم يتورم فشبه عمداً على الأظهر وإن تورم فعمداً.

وهنا مسائل:

الأولى: لما خفي القصد وعسر ضبطه عول أبو حنيفة على الجرح ولم يوجب بالمثل<sup>(٢)</sup> ولزمه عدم القصاص بالتغريق والتخنيق.

الثانية: لو حبسه عن الطعام مدة يموت مثله فيها غالباً وجب - القصاص وكذا لو حبسه جائعاً بعلمه، فإن جهل فلا؛ لأن ما قصده<sup>(٣)</sup> غير مهلك لكنه تجب كل الدية، وقيل: نصفها<sup>(٤)</sup>؛ لأنه مات بالجوعين.

الثالثة: لو أنهسه حية أو عقرباً قاتلاً<sup>(٥)</sup> وجب القصاص، بخلاف ما لو جمعه بحية؛ فإنها<sup>(٦)</sup> تهرب، أو أغرى عليه سباعاً في صحراء؛ فإنه يتوحش إلا إذا كان ضارياً وتعذر الهرب.

[٢٦٨/ن] / \* وأما العدوان:

فكون القتل محرماً وهو أن يكون القتل ذا إيمان أو أمان، ولم يستحق القاتل قتله.

(١) في ت، ط: (في غير مقتل متألم) والمؤدى واحد.

(٢) قال الحنفية: العمد ما تعمد ضربه بسلاح أو ما أجرى مجرى السلاح، لأن العمد هو القصد ولا يوقف عليه إلا بدليله وهو استعمال الآلة القاتلة.

انظر: تكملة فتح القدير مع العناية على الهداية (٨/٢٤٥، ٢٤٦)، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار (٦/٥٧٧).

(٣) في د: (ما قصد).

(٤) في د، ظ، ق، ن: (نصفه).

(٥) في ق: (قاتلة) بدل (قاتلاً).

(٦) في د: (فإنه) مع وجود ما أثبتناه بالهامش كنسخة.

وفيه مسائل :

الأولى : لو قتل الزاني المحصن مسلم فلا قصاص على الأظهر ؛ لأنه شرع قتله صيانةً لأنساب المسلمين ، فكأنهم استحقوه<sup>(١)</sup> وناب الإمام عنهم بخلاف الذمي ؛ فإنه لا حق له كغير الولي إذا قتل القاتل ، [و]<sup>(٢)</sup> بخلاف ما لو قتل الذمي المرتد ؛ فإنه مهدرٌ .

الثانية : لو رأى مسلماً على زي الكفار في دارهم فظنه<sup>(٣)</sup> كافراً فقتله تجب الدية على الأصح ، دون القصاص ؛ لأنه معذورٌ ، بخلاف ما إذا قتل من عهده مرتداً ، أو ظنه قاتل أبيه .

الثالثة : لو جرح حربياً<sup>(٤)</sup> فأسلم فلا شيء عليه ، وإن أسلم بين الرمي والإصابة وجب دية خطأ المسلم كما إذا رمى كافراً فأصاب مسلماً ، وإن جرح مسلماً فارتد ثم سرى أهدرت السراية ، وإن عاد على الأظهر ؛ لأن أثره سقط بالارتداد ولزم الأقل من أرش الجراحة ودية النفس ، أو قصاصها إن أثبتنا قصاص من لا وارث له .

## الفصل الثاني : في شرائط وجوبه :

وله شرطان :

الأول : أن يكون القاتل ملتزماً للأحكام ، فلو ادعى جنوناً يوم القتل وقد عهد له صدق بيمينه ؛ إذ الأصل عدم القصاص ، ولو ادعى أنه صغير بعد

---

(١) في ت : (وكانه استحق) .

(٢) لم ترد (و) في ظ ، ت ، ن ، ق .

(٣) في د ، ت : (وظنه) .

(٤) في د : (كافراً) .



لم يحلّف؛ إذ الأصلُ يصدّقه فلا يكلفُ، ويجبُ على الذميّ والسكرانِ إن شبهناه بالصاحي .

الثاني: أن لا يفضلَ المقتولَ بإحدى خصال ثلاث:

الأولى: الدين: فلا يقتلُ مسلمٌ بدميٍّ خلافاً له<sup>(١)</sup> لنا قوله (عليه السلام): «لا يقتلُ مسلمٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهده»<sup>(٢)</sup>، ويقتلُ الذميُّ بالمسلمِ والذميُّ وإن اختلفا ملةً.

الثانية: الحرية: فلا يقتلُ حرٌّ بعبدٍ كما لا تقطعُ يده بيده وفاقاً<sup>(٣)</sup>،

---

(١) أي: خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه حيث ذهبوا إلى أن المسلم إذا قتل ذمياً يقتل .

انظر: شرح العناية مع تكملة الفتح (٨/٢٥٥)، والبحر الرائق (٨/٣٣٧).

(٢) حديث: «لا يقتل مسلم . . .»، رواه البخاري والشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي والبيهقي .

وهذا الحديث ورد عن صحيفة علي، وعن خطبة الرسول يوم الفتح ولفظ البخاري عن أبي جحيفة قال: سألت علياً (رضي الله عنه) هل عندكم شيء مما ليس في القرآن - وقال ابن عيينة مرة: ما ليس عند الناس - فقال: «والذي خلق الحبة، وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»، وعند أبي داود وابن ماجه والنسائي زيادة: «ولا ذو عهد في عهده».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/٢٤٦، ٢٦٠)، ومسند الشافعي (ص ٦٦، ٧٠، ١١٤)، ومسند أحمد (١/٧٩، ٢/٣٦، ٢١١، ٢١٣)، وسنن أبي داود مع العون (١٢/٢٦٠)، والترمذي مع التحفة (٤/٦٦٨)، والدارمي (٢/١١١)، والنسائي (٨/٢١)، وابن ماجه (٢/٨٨٧)، والبيهقي (٨/٣٠ - ٣٤)، ونبيل الأوطار (٧/٨)، ونصب الراية (٤/٣٣٤)، والتلخيص الحبير (٤/١٦).

(٣) قوله: «وفاقاً»، أي: لا تقطع يد الحر بيد العبد: بدون خلاف بين الفقهاء، قال =

ولمفهوم قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾<sup>(١)</sup> ولا المتبعض بمثله؛ إذ التوزيع يُفْضَى إلى استيفاء الحرِّ بالرقيق.

/ فرع: الحرية لا تجبر الإسلام ولا تنجبرُ به؛ لاختلافِ الجهة. [٢٦٩/ن]

الثالثة: السببية: فلا يقتلُ أصلُ بفرع؛ لقوله (عليه السلام): «لا يقتلُ والدٌ بولده»<sup>(٢)</sup> ولا بمن يرثه؛ إذ لا يناسبُ أن يُعَدَمَ سببٌ وجوده، ولذلك مُنِعَ أن يُقْتَلَ أباهُ الحربيّ والزاني المحصن.

فرع: لو قتل أحدُ المستلحقين مجهولاً يوقَفُ القصاصُ إلى البيان ولو بالقائف.

= صاحب المغني: لا تقطع طرف الحر بطرف العبد بغير خلاف علمناه بينهم حتى الذين قالوا: يقتل الحر بالعبد كالحنفية ذهبوا إلى أنه لا يقطع طرفه بطرفه. راجع: البحر الرائق (٣٤٨/٨)، وشرح العناية مع تكملة الفتح (٢٧١/٨)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٣٨١)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٥٠/٤)، وروضة الطالبين (١٧٨/٩)، والمغني لابن قدامة (٦٥٩/٧). (١) جزء من آية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ...﴾ الآية ١٧٨ / سورة البقرة.

(٢) حديث: «لا يقتل والد...»، وفي بعض الروايات: «لا يقاد...». قال الحافظ الزيلعي: روي من حديث عمر، وابن عباس، وسراقة، وعمرو بن شعيب، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصحيح سنده، لأن رواته ثقات. وقال الشافعي: «حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد».

انظر: سنن الترمذي بشرح التحفة (٦٥٦/٤)، وابن ماجه (٨٨٨/٢)، وأحمد (٢٢/٤٩)، والمستدرک (٣٦٨/٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٣٨/٨)، وسنن الدارقطني (٣/١٤١ - ١٤٣)، وراجع: نصب الراية (٣٣٩/٤ - ٣٤١)، والتلخيص الحبير (١٦/٤).

وهنا مسائل :

**الأولى :** لا عبرة بالذكورة وفاقاً ، والعدد حسماً للذريعة إلى إراقة الدماء ، وقيل : يقتل واحد وتؤخذ حصة الباقيين في الدية ، فإن اختص أحدهم بما يمنع القصاص وجب على الباقيين كشركاء الأب والأم وولي الدم والسيد وقاتل نفسه ؛ إذ القتل من حيث هو موجب والمنع مفقود في حقهم ، بخلاف شريك الخاطيء والجراح عمداً بعدما جرح خطأ أو عدواناً بعدما جرح مُهدراً .

ولو قتل واحد جماعة على الترتيب قُتل بالأول ثم بمن خرجت له القرعة وأخذ من تركته دية الباقيين .

**الثانية :** حدوث الفضل بعد الموت أو الجرح لا يؤثر ، وارتفاعه بين الجرح والموت إنما يؤثر في الدية ؛ لأن ما صدر عنه كان في حال لم يوجب القصاص .

**فروع :**

**الأول :** لو أسلم قاتل الذمي اقتصر الإمام بمطالبة وارثه لئلا يتسلط الكافر عليه .

**الثاني :** لو قُطِع يد عبد فعُتِق ثم سرى وجب كمال الدية ، وللسيد الأقل مما لزم الجاني آخرًا بالجناية على الملك أولاً وأرشد الجناية وهو الأقل من كل<sup>(١)</sup> الدية ونصف القيمة ؛ لأن ما جرى في ملكه لم يقتض إلا ذلك ، وما زاد فبالعتق . وقيل : الأقل مما لزم آخرًا بالجناية على الملك أولاً ، ومثل نسبته من القيمة وهو الأقل من كل الدية والقيمة<sup>(٢)</sup> نظراً إلى السراية .

---

(١) في ق : (من الدية) .

(٢) في د : (وكل القيمة) .

الثالث: لو جرح حرُّ عبداً وعُتِقَ، ثم جرحه آخرُ وماتَ بهما وجَبَ على الأول نصفُ الديةِ وعلى الثاني القصاصُ.

الثالثة: لو قتلَ أخوان من الأبوين أحدهما الأب والآخرُ الأمَّ معاً؟ [٢٧٠/ن] اقتص من خرجت له القرعةُ أولاً، ثم اقتص منه وارثُ الآخر، وإن قُتلا على التعاقب، والنكاحُ باقٍ سَقَطَ القصاصُ عن الأول؛ لأنَّ شيئاً منه كان لمورثه فانتقلَ إليه، وله القصاص على الثاني.

النوع<sup>(١)</sup> الثاني: قصاصُ الطرف:

وهو كقصاصِ النفسِ إلّا في أمور:

الأول: أَنَّهُ لا يجبُ بالسرايةِ في الأجسام:

لأنَّه يمكنُ قَصْدُ تفويتها بالجناية عليها أولاً فلا يلتفتُ إلى قصدِ ما يسري إلى تفويتها بخلافِ الروح؛ فإن الجناية عليها من حيثُ هي غيرُ ممكن.

الثاني: أَنَّهُ مشروطٌ بضبطِ الجناية:

والجنايات ثلاثُ: جُرْحٌ، وإبانةٌ، وإزالةٌ منفعة.

أمَّا الأولى<sup>(٢)</sup>: فلا يجبُ فيها<sup>(٣)</sup> إلّا إذا كانَ إيضاحاً في الوجه أو الرأسِ لعدم انضباطِ غيره، وفي الباضعةِ والمتلاحمةِ<sup>(٤)</sup> قولٌ، وفي سائر

---

(١) سقط (النوع) من ت.

(٢) هكذا في ت، ق: أي: الجناية الأولى وهي الجرح، وفي د، ظ، ن: (الأول)، أي: باعتبار الأول هو الجرح.

(٣) في ن: (فيه).

(٤) الباضعة: هي الشجة التي تشق اللحم ولا تبلغ العظم، ولا يسيل منها دم. فإن سال فهي الدامية.

الموضحات<sup>(١)</sup> وجهه، ويؤيد المنع عدم وجوب الدية فيها.

فرع: لو قطع بعض المارن<sup>(٢)</sup> أو الأذن ولم يفصل وجب القصاص على الأصح؛ لأنه يحتاج إلى التقدير من طرف واحد وهو سهل.

وأما الثانية<sup>(٣)</sup>: فما كان من مفصل وأمكن استيفاؤه بلا إجافة<sup>(٤)</sup> وجب فيه القصاص وكذا ما تيسر ضبطه كبعض المارن والشفة واللسان، والذكر والخصية، والشفرة والألية، وفيها وجه قياساً على الفخذ لقربها من الانبساط، وما كان بكسر عظم فإن كان قبله مفصل اقتصر منه وأخذ أرش الباقي وإلا لزم أرش الجميع.

فرعان:

الأول: لو أوصح وهشم<sup>(٥)</sup> أوصح وأخذ ما زاد للهشم من الدية، ولو كسر عظم العضد وأبان قطع من المفرق أو الكوع وأخذ حكومة

= والمتلاحمة هي من الشجاج التي تشق اللحم ولا تصدع العظم، ثم تلتحم بعد شقها. وقال في مجمع البحرين: هي التي أخذت من اللحم ولم تبلغ السمحاقه. انظر: المصباح المنير (١/٥٨، ٢/٣١٣)، والقاموس (٣/٥).

(١) الموضحة هي: الجرح الذي كشف العظم، يقال: أوضحت الشجة بالرأس، أي: كشفت العظم.

انظر: القاموس (١/٢٦٤)، والمصباح (٢/٢٩٩/٣٢٩)،

(٢) المارن هو ما دون قصبه الأنف وهو ما لان منه.

انظر: القاموس المحيط (٤/٢٧٢)، والمصباح (٢/٢٣٤).

(٣) في د: (الثاني).

(٤) قوله: بلا إجافة، أي: دون الوصول إلى الجوف. المصباح (١/١٢٥).

(٥) قوله: «وهشيم»، أي: كسر العظم والهاشمة هي الشجة التي تهشم العظم. انظر: المصباح المنير (٢/٣١٢).

ما فوق المرفق لا الكوع؛ إذ الجمع بين القصاص والدية؛ للضرورة.

الثاني: لو قطع من الكوع لم تلتقط الأصابع؛ لأنه مزيدٌ تعذيب، فإنَّ فعلَ عَزَّرَ ولا غرم عليه، وله قطع الكف؛ لأنه استحقَّ الجميع.

وأما الثالثة<sup>(١)</sup>: / فيجبُ القصاص فيها، فلو أوضح رأسه فذهب بصره [٢٧١/ن] أوضح، فإنَّ ذهب فذاك، وإلاَّ أذهب بإبقاء الحدقة مثل أن يُقَرَّبَ إليها حديدة محماة، ولو لطمه فأعماه<sup>(٢)</sup> لطم، فإنَّ لم يؤثر أزيل بالمعالجة، وكذا الكلام في سائر الحواس والقوى كقوة البطش، والمشى.

الثالث: أنه يجبُ رعاية التماثل في أربعة أشياء:

\* الأول: المحلُّ:

فلا تقطع اليمنى باليسرى ولا أنملةً بأخرى، ولا زائدةً بأصلية، ولا زائدةً لا تساويها في الحكومة، ولا عبرة بالقوة والضعف والصغر والكبر.

\* الثاني: القدرُ:

فيوضحُ مثلاً بقدر ما أوضح طولاً وعرضاً، ولا عبرة بالسَّمَكِ لأنَّ مردَّ الاسم هو الوصولُ إلى العظم.

فروع:

الأول: لو أوضح جميع الرأس، ورأسه أكبرُ—لم يستوعب، وإنَّ كان أصغر لم يكمل بالجهة والقفا، وأخذ قسط الزائد من الدية، بخلاف ما لو قطع يداً أطول؛ لأنَّ القدرَ الناقص لا يسمَّى يداً،

(١) في د: (الثالث).

(٢) في د، وهامش ت كنسخة: (فأفقاه).

وتُكْمَلُ الناصيةُ بما في الرأسِ، وبالعكسِ، وقيل: لا؛ لاختلافِ الاسمِ.

الثاني: لو زادَ المقتصص على ما أوضح خطأ لزمه قسطُ الزائدِ من الدية؛ لأنَّ الكلَّ موضحة أو كمالُ الدية؛ لأنَّه موضحةٌ تامةٌ؟ وجهان الأظهرُ الثاني<sup>(١)</sup>.

الثالثُ: لو أوضحَ جمعٌ معاً اقتصرَ مِنْ كُلِّ بقدره على الأشهرِ، وقيل: بقسطه، لإمكان التوزيع.

### \* الثالث: الصفة:

فلا تقطعُ الصحيحةُ بالشلاءِ، والذكرُ السليمُ بالأشل: وهو الذي لا ينقبضُ ولا ينبسطُ، ويقطعُ بذكرِ العنَّين<sup>(٢)</sup>؛ فإنَّ خلله في القلب أو الدماغ، وفي عكسه خَيْرُ المستحقِّ بَيْنَ القطع والأرشِ، وتستوفي الأذنُ السميعةُ<sup>(٣)</sup> بالأصمِّ والأنفُ الصحيح بالأخشم؛ إذ الحاسةُ ليستَ فيهما، بخلافِ الحَذَقَةِ العَمِيَاءِ واللسانِ الأخرس<sup>(٤)</sup>، ولا تقلعُ سنُّ البالغِ بسنَّ مَنْ لم يثغر<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّه كالزائدِ إلَّا إذا أفسد المنبتَ على الأصحِّ، ولا عبرةً بتغيير الأظفار ولا بعدمِها على الأظهر.

---

(١) هكذا في ت، ظ، ط، ن، والعبارة في د، وهامش ت: (لأنَّ الكلَّ موضحة باسمه، وقيل كمال الدية، لأنَّه موضحة تامة وجهان الأظهر الثاني).

(٢) في ق: (أو لا ينبسط، ولا يذكر العنَّين).

(٣) في د: (السميع).

(٤) في د: (الناطق)، والأخشم هو الأنف الذي أصابه داء فأفسده. المصباح (٨٣/١).

(٥) هكذا في د. وفي ت، ظ: (ولا تقلع سن مثغر بسن لا يثغر). وفي ق: (بسن لم

يثغر). وما أثبتناه أوضح كما أنه لا يحتاج إلى تكلف لأن لفظ (سن) مؤنث. قال في

المصباح: أنغر الصبي — إذا نبتت سنه بعد السقوط. انظر: المصباح (٩٠/١).

فلا تقطع الكاملة بالناقصة بإصبع، بل تُلْقَطُ<sup>(١)</sup> الأربع: ويؤخذ أرشُ الباقي على الأظهر، وإنْ نقصتْ يدُ الجاني ضُمَّ إليه أرشُ المفقود. وَخَيْرَ أبو حنيفة بينَ القصاصِ وتَمَامِ الأرشِ في جميع صورِ النقصان<sup>(٢)</sup>.

### فروع:

الأول: لو كانَ في يدِ الجاني إصبعٌ شلاءُ قنعَ بالقطع، أو لقطِ الأربع وأخذِ الديةَ للخامسة<sup>(٣)</sup> دونَ حكومةِ الكف على الأظهر<sup>(٤)</sup>؛ لاندراجها تحتِ القصاصِ على وجه<sup>(٥)</sup>.

الثاني: لو زادتْ يدهُ بإصبع ولمْ يتميزْ لقطتْ خمسٌ وأخذَ سدسٌ ديةِ اليدِ بحطٍّ شيءٍ بالاجتهاد؛ لأنَّه استوفى خمسةَ أسداسٍ هي<sup>(٦)</sup> في صورةِ خمسٍ كوامل.

الثالث: مَنْ قطعَ أنملةً وسطى مِنْ إصبع<sup>(٧)</sup> لا عليها لها وإصبعةُ

(١) في ن: (يقطع).

(٢) مثلاً لو كانت يد المقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الأصابع، فالمقطوع بالخيار عند الحنفية، إن شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وإن شاء أخذ الإرش كاملاً.

انظر: شرح العناية مع تكملة الفتح (٢٧٣/٨)، والبحر الرائق (٣٥١/٨).

(٣) في د: (وأخذ به للخامسة).

(٤) في د، ن: (على وجه).

(٥) في ق: زيادة (والديه على وجه).

(٦) لم ترد (هي) في ت.

(٧) في د: (من إصبع من لا عليها لها).



سليمة، فعليه الدية؛ لتعذر القصاص، فإن سقطت بآفة أو جناية  
عُدِلَ إلى القصاص، وليس لوليِّ الدم طلبُ الدية عن<sup>(١)</sup> الحامل  
للحيلولة، ولا لقيِّم الصبي؛ لأنَّ أمدَّ الوضع والصبي مترقب،  
بخلاف الجنون.

تذنيب:

وفيه مسائل:

الأولى: لو قَدَّ ملفوفاً وادَّعى موته طولب بالبينّة على الأصحّ؛  
إذ الأصلُ حيّاته.

الثانية: لو ادَّعى نقصاناً خلقياً صدّق على الأظهر؛ إذ الأصلُ يُصدّقه  
بخلاف ما لو ادعى نقصاناً حادثاً.

الثالثة: لو قطع الأطراف وادعى السراية لَيَتَّحَدَ الدية، أو أنكرها فراراً  
عن القصاصِ صدّق من يشهد له ظاهرُ الحال، ثم المنكرُ.

الرابعة: لو أوضح موضحتين ثم رفع الحاجزَ واختلفا في تقدم  
الاندمال حلف المجني عليه؛ إذ الأصلُ لزومُ الأرشين، ولا يثبتُ به الأرشُ  
الثالث؛ لأنَّه لا يثبتُ ابتداءً.

\* \* \*

---

(١) في ق: (من).

## القسم الثاني: في الاستيفاء والعفو

وفيه فصلان<sup>(١)</sup>:

### [الفصل الأول: في الاستيفاء:]

[وفيه مبحثان:]

#### الأول: في المستوفى:

القصاصُ للورثة بحسب الإرثِ فرضاً وتعصياً، فإن كان أحدهم غائباً أو مجنوناً أو صبيّاً انتظرَ حضورُهُ أو كمالُهُ، خلافاً له<sup>(٢)</sup>، وإن كانوا حاضرين كاملين استوفى بتوافقهم، فإن تزاحموا أقرع بينهم فإن خرجت لعاجز أناب.

/ فرع: لو بادرَ أحدهم فلا قصاص عليه على الأصح؛ لأنَّ بعضَهُ مهدرٌ [٢٧٣/ن] في حقِّه، بخلاف ما لو قتل عالماً بعفو وارثٍ آخرَ وأخذَ منه غُرْمَ الفاضل من نصيبه لورثة الجاني على الأظهر، وقسُطُ الديةِ لباقي الورثة من تركَةِ الجاني [على الأصح] <sup>(٣)</sup>.

---

(١) في هامش د كنسخة بعد المقابلة: ( . . . في الاستيفاء، والنظر في أمرين).

وهكذا في ق.

(٢) أي: خلافاً لأبي حنيفة في أنه لا ينتظر بلوغ الصغير وإفاقة المجنون فللرشد الحق في استيفاء القصاص دون انتظار كماله.

وخالف الإمام في هذا صاحبه، فقال: يجب الانتظار وليس لهم حق الاستيفاء حتى يبلغ الصبي أو يفيق المجنون.

أما انتظار الغائب فواجب حتى عند الإمام.

راجع: شرح العناية مع تكملة الفتح (٨/٢٦٥)، والبحر الرائق (٨/٣٤٢)، وتبيين الحقائق (٦/١٠٩)، والمبسوط (٢٦/١٧٤ - ١٧٧)، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/٢٤٤).

(٣) لم ترد الزيادة في ت.

مسألة: لا بدّ من الرفع إلى الحاكم فإنّ وجد الطالب أهلاً فوّض إليه قصاص النفس لا الطرف على الأظهر؛ إذ ربما يردّد الحديد ويعدّبه، وعيّن له طريقة، فإن خالف عمداً عزّر ولم يعزّل، وإن ادعى خطأ ممكناً فبالعكس.

فرع: أجره الجلاد على المقتص منه على الأصح؛ بناءً على أنّه يبرأ بالتسليم لا بالتّمكن.

## الثاني<sup>(١)</sup>: في كيفية الاستيفاء:

وفيه مسألان:

الأولى<sup>(٢)</sup>: حقّ القصاص على الفور، فلو لاذ بالمسجد الحرام أخرج منه لئلا يتلوّث، وقال أبو حنيفة: ضيق الأمر عليه حتى يخرج<sup>(٣)</sup>، ولا يؤخّر قصاص النفس إلّا للحمل، ويصدق فيه احتياطاً، وإرضاع اللبّاء، واللبن إن لم توجد مرضعة؛ لقصة الغامدية<sup>(٤)</sup>، والإمام يحبس

(١) في الأصل: الفصل الثاني، ولم يرد في ق، وهو الأنسب.

(٢) في ن: ذكرت المسألة مع الأعداد.

(٣) لا خلاف بينهم في أنه إذا قتل في الحرم يقتل فيه، وإنما الخلاف بين الشافعية والحنفية فيما لو قتل خارج الحرم ثم لاذ بالحرم، فعند الحنفية يضيق عليه حتى يخرج من الحرم بحيث لا يبيع ولا يؤاكل ولا يجالس، ولا يؤوى إلى أن يخرج منه فيقتص منه.

راجع: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢/٦٢٥).

(٤) قصة الغامدية: هي ما روى مسلم عن عمران بن الحصين: أن امرأة من جهينة — هي المعروفة بالغامدية — أتت النبي (صلى الله عليه وسلم) وهي حبلى من الزنى فقالت: يا نبي الله، أصبت حدّاً فأقمه عليّ، فدعا رسول الله ﷺ وليها فقال: أحسن إليها، فإذا وضعت فأنتي. ففعل، وفي رواية أخرى: قال لها الرسول (صلى الله عليه وسلم) =

القاتل بغية الولي؛ لأنَّ القتلَ عدوانٌ على حقِّ الله تعالى.

فرع: لو اقتصَّ من الحاملِ عُزَّرَ ولزمت<sup>(١)</sup> عاقلته غرة الجنين، وكذا إنَّ أذنه عالمين<sup>(٢)</sup> به على الأظهر؛ لقوة المباشرة.

الثانية: خَيْرَ مستحقِّ القصاص بين الحزَّ والإهلاكِ بمثلِ فعلِهِ إلا إذا كان مُحَرَّمًا في نفسه كالسحر واللواط<sup>(٣)</sup>، وإيجار الخمر، فلو ماثله بفعله ولم يمتَّ حَزَّ ولم يزد على الأظهر؛ لأنَّه مزيدٌ تعذيبٍ لم يفعله.

فروع:

الأول: لو قطع اليمنى من الكوع واليسرى من المرفق فمات بهما لم

= عليه وسلم): حتى تضعي ما في بطنك، قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت. قال: فأتى النبي فقال: قد وضعت الغامدية، فقال: إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه، فقام رجل من الأنصار فقال: إلي رضاعه يا نبي الله، قال: فرجمها. وفي رواية أخرى صحيحة أيضاً أنها رجمت بعد أن فطمت ولدها وأتت به وفي يده كسرة خبز.

قال النووي بعد ذكر الروایتين لمسلم ظاهرهما الاختلاف فيجب حمل الأولى — أي: رواية رجمها بعد الوضع — على الثانية، أي: على أن رجمها بعد الفطام — فيكون قوله في الرواية الأولى: «قام رجل من الأنصار فقال: إليّ رضاعه، إنما قال بعد الفطام، وأراد برضاعه كفالته وتربيته، وسماه رضاعاً مجازاً.

انظر: صحيح مسلم (٣/ ١٣٢٢ — ١٣٢٤)، ونيل الأوطار (٨/ ٣١٦)، وسبل السلام (١١/ ٤).

(١) في ت، ق: (ولزم).

(٢) قوله: (عالمين) حال من الفاعل والمفعول مجتمعين، أي: وكذا تلزم الغرة ويعزر المستحق ولو أذن له الإمام وكانا — أي: المستحق والإمام — عالمين بالحمل، أي: لا يؤثر هذا ويجب الغرة مطلقاً. انظر: النهاية (ق ٢٣٤ أ).

(٣) في ق: (واللواط).

يعكس كما لو لم يمت. قيل: النفس مهדרَةٌ فكيف بالأطراف، ونوقض بسائر الأطراف.

الثاني: لو استحقَّ يمينه فأخرج يساره إباحةً فلا قصاص ولا دية على الأظهر، كما لو أباح وبقي قصاصُ اليمين، وإن أخرجها إبدالاً لم يقع [٢٧٤/ن] قصاصاً / وعلى المستوفي الدية<sup>(١)</sup> للشبهة، وكذا إن غلط وجهل المستوفي غلطه، وإلا لزمه القصاص.

الثالث: لو سرى القطع بعدَ القصاصِ فللوارثِ القصاصُ أو نصف الدية؛ إذ المورث استوفى ما هو في مقابلة نصفها، وإن كان قد قطع اليدين فلا دية، وإن سرى القصاصُ أهدرت<sup>(٢)</sup>؛ لأنها ناشئة عن مستحق وإن ماتا بالسراية معاً أو<sup>(٣)</sup> الجاني آخرًا حصل القصاصُ.

### الفصل الثاني: في العفو:

مقتضى العمدِ القود، والديةُ خَلَفَتْ عنه على الأصح؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله (عليه السلام): «الْعَمْدُ قَوْدٌ»<sup>(٥)</sup>،

(١) في ق زيادة: (فقط).

(٢) في ت: (أهدر).

(٣) في ت: (و).

(٤) جزء من آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ من سورة البقرة/ ١٧٨.

(٥) حديث: «العمد قود»، رواه الشافعي وأبو داود والنسائي، وابن ماجه من حديث ابن عباس. قال الحافظ في التلخيص: واختلف في وصله وإرساله، وصحح الدارقطني في العلل الإرسال.

انظر الحديث في: سنن النسائي (٣٥/٨)، وابن ماجه (٨٨٠/٢)، وسنن =

وَلَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّمَانِ هُوَ الْمَجَانَسَةُ.

وقوله (عليه السلام): «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ . . .»<sup>(١)</sup> لا يقتضي أصالتها، فعلى هذا لو عفى عن القود ولم يذكر المال لم يجب، كما لو عفى عن مثل المثلي، ولو عفى عن الدية وحدها لغا؛ لأنها<sup>(٢)</sup> لم تجب بعد، ولو عفا بغير الدية أو بأكثر منها وقبِلَ لزم<sup>(٣)</sup>، وإلا لغا.

وهنا مسائل:

الأولى<sup>(٤)</sup>: لو جرحه فعفا عنه ثم سرى فلا قصاص؛ لأنها نتيجة معفو عنه<sup>(٥)</sup> ويجب من الدية ما زاد على أرش الجراحة، ولو<sup>(٦)</sup> عفى عن السراية، وقلنا: سبب الوجوب لا يكفي للإبراء وهو الأصح — بطل، بخلاف ما لو أوصى له بالدية — وقلنا يتلقاها الوارث من المقتول وهو الأصح.

الثانية: لو قطع فسرى وعفا الولي قصاص النفس سقط قصاص الطرف؛ لأن استقلاله زال بالسراية، وإن عكس فله الحز على الأظهر؛ لأنه استحق إهلاكه بطريقين فترك أحدهما فبقي له الآخر.

= الدارقطني (٩٤/٣)، ومجمع الزوائد (٢٨٦/٦)، وراجع: التلخيص الحبير (٢١/٤).

- (١) حديث: «من قتل . . .»، رواه البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه.
- انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٢٠٥/١٢)، والترمذي مع التحفة (٤/٦٦٠ — ٦٦٣)، وأبا داود مع العون (١٢/٢٢٣ — ٢٢٥)، وأحمد (٣٨٥/٦).
- (٢) في د: (لأنه).
- (٣) في ت: (لزوم).
- (٤) في ن: ذكرت المسألة مع الأعداد.
- (٥) سقطت (عنه) من د.
- (٦) في ق: (وإن).

الثالثة: لو اقتصر الوكيل بعد عفو الموكل جاهلاً به فلا قصاص ويجب عليه الدية والكفارة على الأصح، والأظهر أنه لا يرجع على الموكل؛ لأنه محسن فلا يغرم.

الرابعة: لو تزوج الجانية بالقصاص صح وسقط، فإن طلقها قبل الدخول رجع إلى نصف الدية فكأن الصداق تلف في يدها.

\* \* \*

## الباب الثاني في الدية والكفارة

/ أما الدية ففيها فصول :

[٢٧٥/ت]

### الأول

#### في موجب الدية

وهو ما يحصلُ الهلاكُ عقيبهُ على وجه يتوقف عليه وكان عدواناً سواءً كانَ علةً أو سبباً أو شرطاً كما لو حدد حاملاً فأجهضت جنيناً، وقد وقع ذلك لعمر (رضي الله عنه) فشاوَرَ الصحابةَ فقال ابنُ عوف: إنكَ مؤدَّبٌ فلا شيءَ عليك، فَخَطَّاهُ عليٌّ وقال: «أرى عليك الدية»<sup>(١)</sup>.

أو صاحَ على طفلٍ فخرَّ من علوّ، لا إن مات، ولا إن صاحَ على بالغٍ فجَنَّ على الأظهر<sup>(٢)</sup>.

والنظرُ في أمور:

الأوّل: في اجتماع العِلَّةِ والشرطِ:  
كالحفْرِ والتردية.

---

(١) روي أن عمر أرسل إلى امرأةٍ ذُكرت عنده بسوء فأجهضت ما في بطنها، فقال عمر للصحابة: «ما ترون؟ فقال عبد الرحمن...»، رواه البيهقي عن سند فيه انقطاع بين الحسن البصري، وعمر، ورواه عبد الرزاق، وذكره الشافعي بلاغاً عن عمر مختصراً.

انظر: التلخيص الحبير (٣٦/٤).

(٢) العبارة في ن: (أو صاحَ على طفلٍ فجَنَّ، أو خرَّ من علوّ لا إن مات ولا إن صاحَ على بالغٍ فجَنَّ، أو خرَّ على الأظهر).



فإن كانت العلة عدواناً فحوالة الضمان عليها، وإلا فعلى الشرط إن كان عدواناً، كما لو حفر غصباً أو في شارع ضيق، أو لمصلحة نفسه؛ فإنه مشروط بسلامة العاقبة، وإلا أهدر.

### فروع:

الأول: لو نقل صبيّاً إلى مسبعة فافترس<sup>(١)</sup>، فإن قدر على الانتقال فلا ضمان كما لو قصد فلم يسده المقصود وإلا لزم على الأظهر؛ لأنه يعدّ إهلاكاً.

الثاني: لو اتبع إنساناً فهرب إلى نار [أو ماء]<sup>(٢)</sup> فلا ضمان؛ إذ غايته أنه أكرهه على قتل نفسه، بخلاف ما لو كان أعمى فإن مباشرة ساقطة.

الثالث: لو علّم السباحة صبيّاً فغرق ضمن؛ لأنه مضاف إلى تقصيره.

### الثاني: في اجتماع الشروط:

فإن اشترط تأثير أحدهما بالآخر فحوالة الضمان على الشرط الأول؛ إذ الهلاك من نتيجته، وإلا فعليهما، فلو حفر في الشارع ووضع آخر حجراً على طرفه فتعثر به ماشٍ فالضمان على الواضع، وإن وضع اثنان حجرتين فتعثر بهما فالضمان عليهما.

### فروع:

الأول: لو قعد في طريق ضيق فتعثر به ماشٍ وماتا انهدر، ولزم عاقلته دية الماشي، وإن وقف فبالعكس؛ لأن الطريق يتعارف فيه الوقوف دون القعود.

---

(١) في ت: (وافترس).

(٢) الزيادة من ظ، ن، ط، ق.

/ الثاني : لو تردى في بئر وتردى آخر عليه وماتا ضمِنَهُمَا الحافرُ؛ فَإِنَّ [٢٧٦/ ن] سقوط الثاني على الأول مشروطٌ بالحفر .

الثالث : لو تزلق رجلُهُ فتعلقَ بآخر وهو بثالثٍ ووقعوا في البئرِ بعضهم على بعض : فموتُ الأولِ بالتردي وثقلِهما، فثلثُ ديته على الحافرِ، وثلثُ الثاني مُهْدَرٌ؛ لَأَنَّهُ جذبهُ، وثلثُ الثالثِ على تركَةِ الثاني لجذبهِ إياه وموتُ الثاني بجذبِ الأولِ وثقلِ الثالثِ المسبب من فعله فيهدرُ نصفُ ديتِهِ، وموتُ الثالثِ بجذبِ الثاني فكمالُ ديته عليه .

الثالثُ : في التساوي، والتشارك :

وله صورٌ :

الأولى<sup>(١)</sup> : لو اصطدمَ حُرَّان وماتا فكلُّ واحدٍ شريكُ الآخرِ في قتلهِ وقتلِ نفسِهِ، ففي تركته كفارتان ونصفُ ديةِ الآخرِ إن عمداً، وإلاَّ فعلى عاقلَتِهِ، وإن كانا حاملين فأربعُ كفاراتٍ ونصفا غرةً، ونصفُ ديةٍ، وكذا إن كانا راكبين على الأصحَّ؛ لَأَنَّ اصطدامَ المركوبينِ مشروطٌ بركوبهما فيزيدُ نصفُ قيمةِ المركوب .

فرع : لو أركبَ أجنبيُّ طفلين أو مجنونين فحوالةُ الضمانِ عليه ؛ لَأَنَّهُ نشأ عن تعديه بخلافِ القيم .

الثانية : لو اصطدمَ عبدان أهدرا؛ إذ لا رقبةَ ولا بدلَ يتعلق به الضمانُ بخلاف ما لو اصطدم حرٌّ وعبدٌ أو مستولدتان؛ فَإِنَّ أَرشَ جنايتهما على السيدِ، وكأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> بالاستيلاءِ مُنِعَ البيعُ والتزمَ الفداءُ، فلو تفاوتتا قيمةً فليسيد

(١) في ن : (الصورة الأولى) .

(٢) في ن : (فكأنه) .

النفيسة ما بين نصفَي قيمتيهما .

الثالثة<sup>(١)</sup> : لو اصطدمت سفينتان فضماماً ما فيهما على الملاحين كراكبي الدابة .

فرع<sup>(٢)</sup> : لو أشرفت السفينة على الغرق جاز إلقاء الأمتعة منها ، ووجب عند رجاء النجاة ، والغرم إن لم يرض به مالكها ، فلو قال : ألق متاعك وعليّ ضمانه ، فألقى ؛ استحق ما لم يختص به نفعه للحاجة ، وإن أمر مطلقاً لم يضمن على الأظهر .

الرابعة<sup>(٣)</sup> : لو رموا حجر المنجنيق إلى خصومهم فإن قصدوا مَنْ أصابه على التخصيص فعمد وإلا فخطأ ، فإن<sup>(٤)</sup> عاد إلى أحدهم أهدر قسطه ولزم الباقي عاقلة الآخرين .

## الفصل الثاني<sup>(٥)</sup> في الواجب

وهو أربعة أقسام :

الأول : دية النفس :

مائة إبل من إبله ، ثم غالب البلد<sup>(٦)</sup> للذكر الحرّ المسلم .

---

(١) سقطت (الثالثة) من ت .

(٢) لم يرد (فرع) من ت .

(٣) في ت : (الثالثة) .

(٤) في ظ ، ق : (وإن) .

(٥) في ت : (الثالث) سهواً .

(٦) في د : (ثم الغالب) .

وثلثها للكتابي؛ لأنه ثابت اتفاقاً، والزائد منفي بالأصل، ولأنه على [٢٧٧/ن] قياس قوله (عليه السلام): «دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم»<sup>(١)</sup>، وقضائه (عليه السلام) في دية المسلم بألف دينار، أو اثني عشر ألف درهم<sup>(٢)</sup> وهو المرجع حيث لا إيل، أو بيع بالغبن على القديم، وعلى

(١) حديث: «دية اليهودي...»، ما رأيته مرفوعاً إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) بل نص عليه علماء الحديث بأنه قول لسيدنا عمر. قال الترمذي وغيره: وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: «دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف»، أخرج هذا الأثر الشافعي والدارقطني عن سعيد بن المسيب قال: «كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف»، وقال الحافظ ابن حجر: لم أجده إلا من أثر عمر. وعلى خلاف هذا الأثر رويت أحاديث تدل على أن دية أهل الكتاب نصف دية المسلم، رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة وابن الجارود، وحسنه الترمذي.

قال الصنعاني: «ولا يخفى أن دليل القائل بنصف الدية أقوى لا سيما وقد صحح الحديث إمامان من أئمة السنة».

ويمكن الجمع بين حديث النصف المرفوع وبين أثر عمر بعد التسليم بوجود المعارضة بينهما «أن أثر عمر محمول على أن نصف الدية كان وقت قضائه هذا أربعة آلاف درهم بدليل ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «كانت الدية على عهد رسول الله ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين».

انظر: سنن أبي داود مع العون (٣٢٣/١٢)، والترمذي مع التحفة (٦٧١/٤)، والنسائي (٤٠/٨)، والدارقطني (١١١/٣)، ومسند أحمد (١٨٠/٢)، (٢١٥)، وراجع: نيل الأوطار (٢٥٠/٨ - ٢٥٣)، وسبل السلام (٢٥١/٣)، والتلخيص الحبير (٢٥/٤)، ونصب الراية (٣٦٤/٤).

(٢) روى النسائي والدارمي بسندهما أن الرسول كتب إلى أهل اليمن كتاباً — وفيه: «وعلى أهل الذهب ألف دينار». قال ابن حجر: الحديث هذا أخرجه ابن خزيمة =

الجديد أنه جرى على سبيل التقويم، وأنَّ المرجعَ القيمة؛ لقوله (عليه السلام): «تُقَوِّمُ الْإِبِلُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْىِ»<sup>(١)</sup>.  
 وقيل: نصفُها، وقال أبو حنيفة: كُلُّها<sup>(٢)</sup>.  
 وثَلُثُ خُمْسِهَا للمجوسِيّ؛ لاشتِهَارِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ (رضي الله عنهم)  
 ذائِعاً<sup>(٣)</sup> ولِذِي أَمَانٍ مِنْ . . . . .

- = وابن حبان وابن الجارود والحاكم والبيهقي موصولاً. وقد صححه جماعة من أئمة الحديث منهم أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي، وأما قضاؤه بأن الدية اثنا عشر درهماً فرواه أصحاب السنن الأربعة.
- راجع: الموطأ (ص ٥٣٠)، وسنن أبي داود مع العون (٢٨٥/١٢ - ٢٩٠)، والترمذي مع التحفة (٦٤٦/٤)، والنسائي (٣٩/٨، ٥٢)، والدارمي (١١٣/٢)، وابن ماجه (٧٨٨/٢)، وراجع: نيل الأوطار (٢٤١/٨، ٢٧١)، وسبل السلام (٢٤٥/٣)، والتلخيص الحبير (٢٣/٤)، ومسند الشافعي بهامش الأم (٢٥٩/٦).
- (١) حديث: «تقوم الإبل . . .»، رواه الشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه أبو داود والنسائي.
- انظر الحديث في: الأم (١٠٠/٦)، وسنن أبي داود مع العون (٣٠٣/١٢)، والنسائي (٣٨/٨)، والتلخيص الحبير (٢٤/٤).
- (٢) قال أبو حنيفة وصاحبه: دية المسلم والذمي سواء.
- راجع: شرح العناية مع تكملة الفتح (٣٠٧/٨)، والبحر الرائق (٣٧٥/٨).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر: ورد حديث وأثار عن عمر وعثمان وعلي بأن دية المجوسي ثمانمائة درهم وهو ثلث خمس دية المسلم، أما الحديث فرواه ابن حزم في الإيصال، ورواه الطحاوي وابن عدي والبيهقي، وإسناده ضعيف. وأما أثر عمر فرواه البيهقي والدارقطني، وأما أثر عثمان فرواه ابن حزم. كما روى البيهقي عن ابن مسعود القول به، وقال الرافعي: ولم يخالفوا فصار إجمالاً.
- انظر: التلخيص الحبير (٣٤/٤)، والسنن الكبرى (١٠٠/٨)، ونصب الراية (٣٦٥/٤).

غيرهم<sup>(١)</sup>، ولمن لم تبلغه دعوتنا وبدل دينه على الأظهر.

ودية دينه لمن لم يُبدله، وقيل: دية المسلم.

وللأنثى والمشكل نصف ما للذكر.

مؤجلة إلى ثلاث سنين، يُعطى كل سنة قدرُ ثلثها لكل شخص على الأظهر، مخمسة: بنتُ مخاض، وبنتُ لبون، وابنُ لبون وحقّة وجذعة إن كان القتل خطأ؛ لأنّه رواه ابن مسعود (رضي الله عنه) في دية المسلم<sup>(٢)</sup>.

ومثلثة: أربعين<sup>(٣)</sup> خلفه، والباقي حقّة وجذعة [مناصفة<sup>(٤)</sup>] إن كان شبه عميد؛ لحديث ابن عمرو<sup>(٥)</sup> (رضي الله عنه) أو مصادقاً للمحرّم،

---

(١) أي: ثلث خمس الدية لذي أمان من غير المجوس كالبوذية والبراهمة وغيرهما. وفي د: (وكذا من له أمان...) والمؤدى واحد.

انظر التفصيل في: الروضة (٢٥٨/٩).

(٢) روى الدارقطني عن ابن مسعود عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال: دية الخطأ أخماساً: عشرون حقّة وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون وعشرون بني لبون. قال الحافظ: وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر موقوفاً والموقوف أصح من المرفوع، وأخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة لكن بدل «بني لبون»: «وعشرون بني مخاض».

راجع: سنن الدارقطني (١٧١/٣)، وبلوغ المرام مع شرح سبل السلام (٢٤٨/٣)، ونيل الأوطار (٢٦٧/٨)، والتلخيص الحبير (٢١/٤).

(٣) في د: (أربعون).

(٤) الزيادة من ت، ظ، ق.

(٥) في النسخ الست الموجودة عندنا «ابن عمر»، لكن الصواب كما يقول ابن حجر في التلخيص هو: (عبد الله بن عمرو بن العاص)، ولعل الواو سقطت من الناسخ، لأن هذا الحديث لم يرو عن ابن عمر وإنما روي عن ابن عمرو بن العاص، حيث =

أو الحرم، أو الشهر الحرام؛ لأنه اشتهر عن عمر وعثمان وابن عباس [رضي الله عنهم] ولم ينكر عليهم<sup>(١)</sup>.

ومعجلةٌ مثلثةٌ إن كان عمداً.

وللرقيق قيمته كسائر الأموال، ودية الحر بنقص عشرة دراهم عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

= روى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: «ألا إن دية الخطأ وشبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها» وصححه ابن حبان. وقال ابن القطان هو صحيح ولا يضره الاختلاف. انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (٣٣٢/١٢)، والنسائي (٣٦/٨)، وابن ماجه (٨٧٧/٢)، وراجع: التلخيص الحبير (١٥/٤، ٢٢)، وسبل السلام (٢٤٩/٣)، وراجع: الأم (٩١/٦)، ومسند الشافعي بهامش الأم (٢٥٩/٦).

(١) أي: تغليظ دية الخطأ عن كونها مخمسة إلى المثلثة بأحد الأسباب الثلاثة:

١ - قتل القريب المحرم.

٢ - القتل في الحرم.

٣ - القتل في الأشهر الحرام. . . اشتهر عن عمر - رواه البيهقي - وعن عثمان - رواه الشافعي والبيهقي وابن حزم - وعن ابن عباس - رواه البيهقي.

راجع: الأم (٩٩/٦)، والتلخيص الحبير (٣٣/٤).

(٢) ذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أن من قتل عبداً خطأ فعليه قيمته لا تزداد على عشرة آلاف درهم، أي: دية الحر - فإن كانت قيمته عشرة آلاف درهم أو أكثر قضى له بعشرة آلاف إلا عشرة واستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ ٩٢/ النساء، وجه الاستدلال أن هذه الآية عامة لدية الحر والعبد غير أنه روعي أيضاً جانب المالية. وذهب أبو يوسف إلى ما ذهب الشافعي. راجع: شرح العناية مع تكملة الفتح على الهداية (٣٦٨/٨).

## الثاني : دية الأعضاء :

ففي كلِّ من<sup>(١)</sup> فقء العينين وقطع الأذنين ، والأجفان الأربعة والمارن ، والشفيتين إلى المرتق طولاً والشدقين عرضاً<sup>(٢)</sup> ولسان لم يظهر خرسه<sup>(٣)</sup> ولو ألكن ، واللحيين واليدين ، وحلمتي ثدي المرأة ، والحشفة<sup>(٤)</sup> ولو لخصي أو عنين ، والأنثيين ، والأليتين ، والقدر الناتيء من الشفرتين والرجلين ، والإفضاء ، وسلخ الجلد دية النفس<sup>(٥)</sup> ، وفي واحد من المثني نصفها ، والمثلث ثلثها ، والمربع ربعها كعين وطبقة مارن وجفن ، وفي سن ثابتة مشغورة نصف العشر وفي الشاغبة [وغير المشغورة]<sup>(٦)</sup> . الحكومة ، وفي إصبع أصلية<sup>(٧)</sup> العشر وفي أنملة الإبهام نصفه ، وفي أنملة غيره ثلثه .

- 
- (١) هكذا في ت ، ط ، ق ، ن ، وفي د : (ففي كل فقء) ، أي : بدون (من) .  
(٢) أي : تجب دية كاملة إذا قطع الشفتين إلى ما يستر اللثة من حيث الطول وإلى الشدقين — أي : جانبي الفم من حيث العرض .  
انظر : نهاية المحتاج (٣٢٧/٧) ، والمصباح (٣٢٨/١) .  
(٣) العبارة في ت : (ولسان ظهر تمكنه من النطق) ، وفي هامش ت كنسخة زيادة : (من النطق) .  
(٤) في ن : (وقدر الحشفة) .  
(٥) قوله : (دية النفس) مبتدأ مؤخر خبره (ففي كل . . . ) .  
(٦) الزيادة لم ترد في د ، والشاغبة هي السن الزائدة على الأسنان وخالف منبتها منبت غيرها . وقال الأزهري : للسن الشاغبة معنيان أحدهما أن تكون زائدة ، والثاني أن تكون أطول أو أكبر ، أو مخالفة لمنبت التي تليها . والمراد بغير المشغورة السن التي لم تسقط بعد ، أي : سن الأطفال المعرضة للسقوط ثم تنبت . راجع : المصباح المنير (٣٣٩ ، ٩٠/١) .  
(٧) في د : (أصلي) وهذا لا يصح ، لأن الإصبع مؤنث ، وكذلك سائر أسمائها كالخنصر والبنصر . انظر : المصباح (٣٥٥/١) .



/فروع:

الأول: لو كان في عينه بياض ينقص الضوء، فإن أمكن ضبطه حُطَّ قسطه، وإلا لزمَت الحكومة.

الثاني: لو قَلَعَ لحييه مع الأسنان لزمه ديتها على الأظهر؛ لاستقلالهما.

الثالث: يجب في العضو الأشل والكف المجرد الحكومة؛ إذ لا منفعة فيهما، والدية تنوط بها وتندرج حكومة الكف في دية الأصابع<sup>(١)</sup>.

الثالث: دية القَوَى:

يجب كمالُ الدية لإبطالِ قوةٍ تامةٍ كالعقل وحاسةٍ من الخمس، وقوةِ النطق والصوت، والمضغ، والإمضاء والإحبال، والبطش والمشي ولذة الجماع<sup>(٢)</sup>. وقسطها للبعض إن ضُبطَ، فلرؤية عين وبطش يد نصفها، وإبطال حرفٍ ربعُ سُبُعِهَا.

(١) في د: (الإصبع).

(٢) في ن زيادة: (وافترض) البكر فيكون المعنى: تجب دية كاملة في افتراض البكر، وليس هذا صحيحاً لأنه لا خلاف بين الشافعية في أن افتراض البكر لا يوجب دية كاملة، قال النووي: لبكارة المرأة حالان: أحدهما أن يزيلها من لا يستحق افتضاها، فإن أزالها بغير آلة الجماع لزمه أرش البكارة، وإن أزالها بآلة الجماع فإن طاعته المرأة فلا أرش كما لا مهر وإن كانت مكرهة، أو كان هناك شبهة نكاح فاسد، أو غيره فوجهان أصحهما أنه يجب مهر مثلها ثيباً وأرش البكارة، فعلى هذا يمكن أن تكون هذه الزيادة من ن محرفة من إفضاء البكر، أي: المرأة، وإفضاء المرأة يوجب كمال الدية وهو رفع الحاجز بين مسلك الجماع والدبر على الأصح.

انظر: روضة الطالبين (٩/٣٠٣، ٣٠٤).

وهنا مسائلُ:

الأولى<sup>(١)</sup>: لو لم يحسنَ بعضَ الحروفِ فأبطلَ نطقَهُ لزمَ كمالُ الديةِ على الأظهرِ؛ لأنَّ كلامَهُ مُفْهِمٌ فلا يُوْثِرُ ضَعْفُهُ كسائرِ القوى، وإنَّ أَبْطَلَ بعضَ الحروفِ لزمَ قسْطُ ما يحسنُ من ثمانيةٍ وعشرينَ؛ إذ الكلامُ يتركبُ منها، ولو قطعَ بعضَ لسانِهِ فأبطلَ بعضَ كلامِهِ لزمَ<sup>(٢)</sup> أكثرُ الديتينِ.

الثانيةُ: لو ادَّعى المجني عليه زوالَ قوةٍ، فَيُمْتَحَنُ العقلُ في الخلواتِ، والحواسُّ بصوتِ هائلٍ، وتقريبِ سنانٍ أو عقربٍ، وروائحٍ حادةٍ وإطعامٍ مُرٍّ، أو حرِّيفٍ<sup>(٣)</sup>، وحُلْفٍ لا للعقلِ.

الثالثةُ<sup>(٤)</sup>: لو جنى جُنَايَاتٍ توجبُ دِيَاتٍ فماتَ سرايةً أُنْدرجتْ في ديةِ النفسِ، وكذا لو حرَّزَ الجاني قبلَ الاندِمَالِ واتحدا وصفاً على الأصحِّ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في ن: ذكرت (المسألة) مع الأولى.

(٢) في ن: (لزمه).

(٣) هذه الأمور التي ذكرها المصنف مبنية على العرف السائد في عصرهم. أما في عصرنا الحاضر فتخضع للمختبرات العلمية لتبين سلامة إحدى القوى أو عدمها، ويصدق خبيران عدلان في الإدلاء بالنتيجة. قال النووي في المنهاج: (وإن ادعى المجني عليه زواله، وأنكر الجاني سئل أولاً أهل الخبرة)، أي: اثنان منهم. انظر: المنهاج مع شرح نهاية المحتاج (٣٣٦/٧).

(٤) أي: المسألة الثالثة، وفي ق: (الثالث).

(٥) هكذا في ت، ظ، د، ق، ط، وهامش ن كنسخة، وفي ن، وهامش د كنسخة: (على النص) وعبر عنه الرافعي والنووي: (بالأصح المنصوص). والقول الثاني أخرجه ابن سريج وبه قال الأصبخري، واختاره الإمام وهو أنه تجب ديات الأطراف مع دية النفس. انظر: الروضة (٣٠٧/٩).



## الرابع<sup>(١)</sup>: أرش الجراحات:

ففي موضحة الرأس والوجه نصف عشر الدية، وفي الهاشمة العشر، وفي المنقلة بنصف، وفي المأمومة والجائفة ثلثها<sup>(٢)</sup>، وفي غيرها كالخارصة [٢٧٩/ن] والمتلاحمة، وموضحة سائر البدن الحكومة / وهي جزء من الدية باعتبار ما نقص من القيمة بفرض الرق بعد الاندمال إن بقي نقص، وإلا فقبله، فإن زادت<sup>(٣)</sup> على دية العضو نقص الحاكم باجتهاده<sup>(٤)</sup>.

وفيه مسائل<sup>(٥)</sup>:

الأولى<sup>(٦)</sup>: لو أوضح واحد وهشم آخر، ونقل ثالث، وأم رابع فعلى كل من الأولين نصف العشر، وعلى الرابع تمة الثلث.  
الثانية: تتعدد الموضحة والجائفة بالصورة بأن يكون بينهما حاجز جلد، أو لحم عل الأظهر، والفاعل كأن رفع الحاجز آخر، والمحل كما إذا أوضح

---

(١) في ت، ق: (الرابعة) لكن الكلام في الأقسام الأربعة للواجب، أي: القسم الرابع.

(٢) الهاشمة هي: الشجة التي تكسر العظم، والمنقلة هي: الشجة التي تخرج منها العظام، والمأمومة هي: الشجة التي تصل إلى أم الدماغ وهي أشد الشجاج، والجائفة هي الشجة التي وصلت إلى الجوف، فلو وصلت إلى جوف عظم الفخذ لم تكن جائفة.

انظر: القاموس المحيط (٤/١٩٢)، والمصباح المنير (١/٢٧، ١٢٥، ٢/٢٩٤، ٣١٢).

(٣) في د، ق: (ساوت).

(٤) راجع لتفصيله: الروضة (٩/٣٠٨)، ونهاية المحتاج (٧/٣٤٤).

(٥) في ق، ن، ط، ط: (وهنا مسائل).

(٦) في ن: (المسألة الأولى) وكذا مع الثانية.

الرأسَ بالجبهة<sup>(١)</sup> على الأظهر، والحكم كما إذا كان البعض عمداً والباقي خطأً أو قصاصاً وعدواناً.

الثالثة: لو خاطَ الجائفةَ فقطعَ الخيطَ آخرُ وأجافَ فلو لم يلتحمَ عزَّز، ولو التحمَ ولم يندملَ لزمه الحكومةُ، وإن اندملَ فديةُ الجائفةِ.

## الفصل<sup>(٢)</sup> الثالث

### فِيمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ

ديةُ العمدِ على الجاني كأصلِها وغيرها من الغراماتِ.

وديةُ الخطأ وشبهِ العمدِ على عاقلته؛ لأنَّ هُذَيْلِيَّةً ضربتُ أخرى بعمودٍ فسقطت فماتتُ فقضى رسول الله (صَلَّى الله عليه وسلَّم) بالديةِ على العاقلة<sup>(٣)</sup> فإن لم تكن فعليه.

---

(١) في ن: (بالوجه) كنسخة بالهامش.

(٢) في ت: (فصل).

(٣) حديث: «أن هذيلية...» متفق عليه من حديث أبي هريرة والمغيرة ورواه غيرهما. وله ألفاظ وطرق. وفي بعض الروايات: «فرمت إحداهما الأخرى بحجر...»، أما ذكر العمود فهو عند مسلم والنسائي، وأبي داود. وعند أبي داود أيضاً بلفظ مسطح. والمراد بعمود فسقاط: عمود الخيام. قال النووي: العمود معروف. والفسقاط بيت من شعر.

انظر الحديث واختلاف العلماء في أسمى المرأتين في: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/٢٥٢)، ومسلم (٣/١٣١٠)، وسنن أبي داود مع العون (١٢/٣١١)، والنسائي (٨/٤٣)، وسنن ابن ماجه (٢/٨٨٢)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/٣٧٠، ٢/٧٢)، والتلخيص الحبير (٤/٣٠).

والنظرُ في أمورٍ:

الأول: في تفصيلها:

العاقلة: مَنْ يرثُ بالتعصيبِ المحضِ، وهم ثلاثة:

\* الأول<sup>(١)</sup>: عصباتُ النسبِ من الأطرافِ بترتيبِ الإرثِ دونَ الأبعاضِ خلافاً لهما<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّهم كالقاتلِ؛ ولأنَّه (عليه السلام) «أبرأ زوجِ القاتلةِ وولدها»<sup>(٣)</sup>، بل لو كان ابنُ القاتلةِ ابنَ ابنِ عمها لم تضربَ

---

(١) في د: (الأولى).

(٢) قوله: «عصباتُ النسبِ... إلى... خلافاً لهما» بعد ما فسر المصنف العاقلة

بالعصبة ذكر لنا بأن المراد بالعصبة هنا من كان على حاشية النسب وهم الإخوة والأعمام وبنوهم دون الأبعاض وهم أصول وفروع الجاني.

ثم ذكر لنا خلاف أبي حنيفة ومالك في هذه المسألة فلنفصل الخلاف فيها:

١ - ذهب الحنفية و المالكية وأحمد في إحدى روايتيه إلى أن الآباء والأولاد يدخلون في العاقلة ويتحملون أقساطهم لما رواه أبو داود «قضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن عقل المرأة بين عصبته من كانوا لا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها وإن قتلت فعقلها بين ورثتها».

٢ - وذهب الشافعي وأحمد في رواية أخرى إلى أن الأصول والفروع لا يدخلون في العاقلة ولا يتحملون منها شيئاً واستدلوا بأحاديث منها الحديث الذي ذكره المصنف.

انظر في تفصيل أدلتهم: شرح العناية مع تكملة الفتح (٨/٤٠٥)، والبحر الرائق (٨/٤٥٦)، وشرح الزرقاني (٤/٢٠٠)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص٣٧٦)، وروضة الطالبين (٩/٣٤٩)، ونهاية المحتاج (٧/٣٧٠)، والمغني لابن قدامة (٧/٧٨٤).

(٣) حديث: «أبرأ الزوج...»، رواه أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بلفظ:

«أبرأ...»، وصححه النووي في الروضة.

=

عليه<sup>(١)</sup> على الأظهر.

\* الثاني<sup>(٢)</sup>: من يرث بالولاء، إلّا أصل المعتق وفرعه<sup>(٣)</sup> على الأشهر<sup>(٤)</sup> كأصل القاتل وفرعه، والفرق بين، والمعتقة<sup>(٥)</sup>؛ لأنّها لا تلي بل يتحمل عنها وليها.

فروع:

الأول: المعتقون كواحد فعليهم سهم واحد.

الثاني: الفاضل عن المعتق لا يضرب على عصبته؛ فإنّهم كالبدل له، بخلاف الإخوة والأعمام.

الثالث: لا يتحمل المعتق على الأصح؛ فإنّه في مقابلة الإرث.

/ \* الثالث<sup>(٦)</sup>: بيت المال، للمسلم بفقد الفريقين، أو إيسارهما [٢٨٠/ن] أو عدم<sup>(٧)</sup> وفاء التوزيع عليهما.

الثاني<sup>(٨)</sup>: في صفاتهم:

وهو أن يكونوا ذكوراً مكلفين من الفعل إلى الفوت، موسرين؛

---

= انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (٣١٦/١٢)، وابن ماجه (٨٨٤/٢)، والتلخيص الحبير (٣٠/٤).

(١) في زيادة: (أيضاً).

(٢) أي: النوع الثاني من العاقلة، وفي د: (الثانية).

(٣) وفي ط، ق زيادة: (أيضاً)، وفي د: (واستثنى أصل)، وفي ن: (لا أصل).

(٤) لم ترد (على الأشهر) في ق.

(٥) في ط، ق: (والمعتقة على الأشهر).

(٦) أي: النوع الثالث من العاقلة. وفي ت: (الثانية) سهواً.

(٧) في ت: (وعدم).

(٨) أي: النظر الثاني.

فَإِنْ تَحْمُلُهَا تَبْرُعُ فَلَا يَلِيقُ بِغَيْرِهِمْ .

ويتحمل اليهودي من النصراني بناءً على توارثهما .

والموسرُ مَنْ يجدُ فاضلاً عن حاجته وقت الأداء ، فَإِنْ وَجَدَ نصاباً فغني وإلاً فمتوسط .

### الثالث : في كيفية الضرب :

يضربُ على الغني نصفُ دينار ، وعلى المتوسطِ ربعُهُ ، أو حصةُ القليلِ آخرَ كلِّ سنةٍ إلى ثلاثِ سنين [سواءً كملتِ الديةُ أو نقصت] <sup>(١)</sup> وكذا قيمةُ العبدِ ، وديةُ العضوِ ما لم تزدْ على ديةِ النفسِ إن زادتْ على ثلثيها ، وإلاً فالى سنتين إلاً إذا كان ثلثاً أو أقل منه فيوزعُ آخرَ السنةِ <sup>(٢)</sup> ،

(١) ما بين الحاصرتين من ن ، ظ .

انظر : الروضة (٣٥٥/٩) .

(٢) قوله : (وكذا قيمة العبد ودية العضو . . . إلى السنة) هكذا في ت ، ط ، ن ، ظ ، ق ، والعبارة في د : (وكذا قيمة العبد ودية العضو ما لم تنقص عن ثلثي الدية ، فإن نقص فالى سنتين إلاً إذا نقص عن نصفها فيوزع الكل آخر السنة) .

وتوضيح هذه العبارة ، أن قيمة العبد ودية الأطراف على العاقلة مؤجلة إلى ثلاث سنوات ، لكن بشرط أن لا تزيد على دية النفس ، فإن زادت بأن كانت قيمة العبد قدر ديتين ، ودية الأطراف أصبحت تساوي ديتين كاملتين تؤجل إلى ست سنوات . هذا وجه . وأما الوجه الثاني فهو أنه في ثلاث سنوات مطلقاً . ويشترط أن تزيد قيمة العبد ودية الأطراف على ثلثي الدية بأن كان الواجب قدر الثلثين أو أقل لكن أكثر من الثلث تضرب إلى سنتين ، أما إن كان الواجب قدر ثلث الدية أو أقل منه فيوزع في آخر السنة على العاقلة ويؤخذ منهم — أي : في سنة واحدة . هذا على ضوء ما أثبتناه . أما العبارة في د ففيها فرق لا يخفى .

راجع لتفصيل هذه المسألة : روضة الطالبين (٣٥٨/٩ — ٣٦٠) ، ونهاية المحتاج =

فإن فضلت<sup>(١)</sup> ولم يف به بيت المال أخذ من الجاني؛ لامتناع التعطيل،  
كما إذا أقر وأنكرت العاقلة.

فروع:

الأول: لو قتل جمعٌ واحداً ضربت الدية على عاقلتهم في ثلاث سنين،  
وكأنهم عاقلة واحد، وكذا عكسه على الأظهر.

الثاني: من مات أو أعسر آخر الحول فكأنه لم يكن بخلاف الغائب؛  
لإمكان مطالبته.

الثالث: إذا جنى العبد تعلق الأرض برقبته وخير السيد بين أن يسلمه  
ليباع، أو يفديه بأقل من قيمته والأرض، فإن أتلفه تعين الفداء، ولو مات  
أو أبق لم يضمن إلا إذا طالبه فمنع، والمستولدة متعينة للفداء، فلو فدى  
فجنت ثانياً استرد من الأول بالحصّة إن لم تف القيمة بهما.

## الفصل الرابع

### في دية الجنين

والنظر في أمرين:

الأول: في الموجب:

وهو جناية على حيّة تسقط جنيناً ميتاً ظاهر التخطيط، ولا عمد  
فيها، فلو انفصل حياً ومات منها لزم<sup>(٢)</sup> دية النفس، ولو

---

= (٣٧٣/٧، ٣٧٤)، وشرح المحلي مع حاشيتي القليوبي وعميرة (١٥٦/٤)،

والوسيط (ق ٢٣٤ ب).

(١) في د: (فضل).

(٢) في ت، د: (لزم).



ضربت<sup>(١)</sup> ميتةً فأَلْقَتْ ميتاً فلا ضمانَ؛ لأنَّ موتَهُ يحالُ على موتها، وكذا لو ضربتُ حيَّةً فماتتْ ولم تسقط؛ لأنَّ وجودَه غير متيقن، بخلاف ما لو خرج رأسُه على الأظهر؛ لأنَّ المقصودَ ظهورُه لا انفصاله.

### فرعان:

الأول: لو أَلْقَتْ أربعةَ أيديٍّ ورأسين لزمه غرةٌ واحدة<sup>(٢)</sup>، لاحتمال [٢٨١/ت] الزيادة / وكذا لو أَلْقَتْ يداً ثم جنيناً بلا أثر؛ لجواز انمحاقه، فلو كان حياً لزمَتِ الحكومةُ، ولو أَلْقَتْ بدنين لزمه غرَّتَانِ.

الثاني: لو ادَّعى الوارثُ انفصاله حياً صُدِّقَ الجاني، وكذا إذا ادَّعى موته بسبب الطَّلُقِ ولم يظهر عليه أثرُ الجناية، وإنَّ ظَهَرَ صُدِّقَ الوارث.

### الثاني<sup>(٣)</sup>: في الواجب:

قَضَى رسولُ الله (صَلَّى الله عليه وسلَّم) فيه بغرةَ عبدٍ، أو أمةٍ على العاقلة<sup>(٤)</sup>، وهذا للجنين المسلم الحرِّ، وللكافر قسطُها كالدية على الأظهر، وتَقَوُّمُ الغرةِ بعُشْرِ ديةِ الأمِّ؛ فإنَّه المرجعُ عند فقدها، وللرقيق عُشْرُ قيمةِ الأمِّ يومَ الجنايةِ على الأظهر باعتبار سلامة الجنين وإسلامه ورقَّه؛ لأنَّه المقصودُ

(١) في ت: (ضرب).

(٢) في ق: (واحد).

(٣) أي: النظر الثاني.

(٤) حديث: «قضى رسول الله . . .» متفق عليه من حديث المغيرة، ورواه غيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/٢٤٧ - ٢٥٢)، ومسلم (٣/١٣٠٩)، وسنن أبي داود مع العون (١٢/٣١٣)، والترمذي مع التحفة (٤/٤٦٦)، والنسائي (٨/٤٥)، وابن ماجه والدارمي (٢/١١٧)، والموطأ (ص ٥٣٣)، وأحمد (١/٣٦٤، ٢/٢١٦، ٢٣٦، ٤١٨، ٨٠/٤، ٢٤٤).

بالتقويم لا نقصانه<sup>(١)</sup> على الأظهر لأنه قد يكون أثر الجنابة، وَلْتَكُنِ الْغُرَةُ  
مُمِيزاً سَلِيماً عَنْ هَرَمٍ وَضَعْفٍ وَعَيْبٍ مُوجِبٍ لِلرَّدِّ تُسَاوِي خَمْسَ إِبِلٍ عَلَى  
الْأَظْهَرِ.

تنبيه:

لو بقي على الأمّ شينٌ لم تندرج الحكومة في الغرة لاختلاف المجني  
عليه.

أما الكفارة فتجب في كلِّ قتلٍ مُحَرَّمٍ، لا قتلِ الصَّائِلِ والْبَاغِي والزَّانِي  
المُحَصَّنِ ونحوه<sup>(٢)</sup> وهي كفارة الظَّهَارِ إلَّا في العدولِ عن الصَّيَامِ إِلَى  
الْإِطْعَامِ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) في هامش د كنسخة: (لاعيه).

(٢) في هامش د كنسخة زيادة: (كالقصاص).

(٣) في ط زيادة: (والله أعلم).

## الباب الثالث<sup>(١)</sup>

### في دعوى الدم والقسامة<sup>(٢)</sup>

وفيه فصلان :

#### الأول

#### في الدعوى

والنظر في أمرين :

#### الأول في شرائطها<sup>(٣)</sup> :

الأول : تعيين المدعى عليه ، فلو قال الولي : قَتَلَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يُسْمَعْ لِلإِبْهَامِ . وقيل : يُسْمَعُ لِلْحَاجَةِ . قلنا : فلا تتأتى البَيِّنَةُ والتحليف فلا يفيدُ .

الثاني : أن يفصلَ بالعمدِ ، والخطأ ، والانفرادِ ، والاشتراكِ ، فإن أجملَ استفصلَ القاضي على الأظهر .

فرع : لو ادَّعى أَنَّهُ قَتَلَهُ فِي جَمْعٍ وَلَمْ يَذْكُرْ عِدَّتَهُمْ سُمِعَ لِلْقَصَاصِ ، لا للدية ؛ لإِبْهَامِ نَصِيْبِهِ .

الثالث : كَوْنُ الْمُتَدَاعِيَيْنِ مُكَلِّفَيْنِ مُلْتَزِمِي الْأَحْكَامِ ، وَتَصَحُّ دَعْوَى الْقَصَاصِ عَلَى السَّفِيهِ دُونَ الدِّيَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

[٢٨٢/ن] / الرابع : أَنَّ لَا تَتَكَادَبَ دَعْوَاهُ ، فَلَوْ ادَّعَى انْفِرَادَ زَيْدٍ ، ثُمَّ ادَّعَى شَرَكَةَ عَمْرٍو لَمْ تَسْمَعْ ، وَلَوْ ادَّعَى عَمْدًا وَفَسَّرَ بِمَا لَيْسَ بِعَمْدٍ لَمْ تَبْطُلْ دَعْوَى الْقَتْلِ عَلَى

(١) في ظ : (الفصل الثالث).

(٢) في ق : (في الدعوى والقسامة).

(٣) في د : (شرائطه).

الأظهر؛ إذ العمد ليس من المشهورات، وعدم المقيد لا يستلزم عدم المطلق.

### الثاني: في الإثبات:

إنما يثبت موجب القصاص بإقرار أو شهادة رجلين مقبولي الشهادة شهادة متوافقة مفصحة عن المدعى به، وموجب المال بهما، وبشهادة رجل وامرأتين، أو يمين وبالقسامة كما سنذكرها.

### فروع:

الأول: لو شهد الوارث بالجرح<sup>(١)</sup> لم يقبل؛ لأنه سبب استحقاقه بخلاف ما لو شهد لمورثه المريض بمال، فلو شهد محجوبان فمات الحاجب قبل السراية، أو بالعكس فالعبرة بوقت الشهادة على الأظهر.

الثاني: لو شهد رجل وامرأتان على تعمد إيضاح فهشيم، فالنص<sup>(٢)</sup> أنه لا يثبت الهشيم كالأيضاح؛ لاتحاد الجنائية، بخلاف ما لو شهدوا أنه رمى إلى زيد فمرقه وأصاب عمرو خطأ؛ لتفاصل القتلين<sup>(٣)</sup>.

الثالث: لو ادعى على اثنين وشهد آخران فشهدا عليهما<sup>(٤)</sup>، فإن أصر المدعي ثبت مدعاه، وإن تحوّل بطل حقه؛ لتناقض قوله.

الرابع: لو اختلف الشهود في الوقت؛ أو المحل أو الآلة لم يثبت؛ لأنهم لم يشهدوا على شيء واحد، وكذا لو اختلفوا في الكيفية على الأظهر، ولو شهد واحد بإقراره بالقتل وحده وآخر به وبالعمد [يثبت القتل مطلقاً

(١) في هامش د: (بما يجرح).

(٢) في د: (وهشيم). وانظر: الأم (٦/٦٧).

(٣) أي يثبت الخطأ هنا، لأن قتل كل واحد منهما منفصل عن الآخر، لأنهما جنائتان لا تتعلق إحدهما بالأخرى. يراجع: النهاية العظمى، ورقة ٢٥١.

(٤) في ت: (عليه).

والقول لنا في العمدِ إلّا إذا ظهرَ لوْثُهُ<sup>(١)</sup> فتثبتَ القسامةُ.

الخامس: لو قال الشاهد: جرحَ وأنهرَ الدمَ<sup>(٢)</sup> وماتَ، ولم يقل: منه، لم يقبل؛ إذ ربما ماتَ بسببِ آخر، وكذا لو قال: أوضح حتى يصرحَ بالجرح إيضاحَ العظم، فإن لم يعيّن المحلَّ تعذر القصاصُ ولزم الأرش على الأظهر.

## الفصل الثاني في القسامة

والنظرُ في أمور:

الأول: في محلّها:

وهو قتلُ كلِّ معصوم حتى العبدِ على الأصح في محلِّ اللوث: وهو [٢٨٣/ن] أمانةٌ تُغلبُ صدقُ المدّعي / كأنَّ وجدَ القتيلُ في محلّةِ أعدائه، أو وجدَ في صفٍّ لأهله قبلَ الالتحام وللاّخرين بعده، أو تفرّقَ عنه جمعٌ محصور، أو شهد به مقبولُ الرواية أو شاهدان على أنَّ القاتلَ أحدهما، فإنَّ<sup>(٣)</sup> اختلفتِ الورثةُ فيه سقطَ أثرُهُ على الأصح؛ لضعفه، أما لو ادّعى أحدُ الابنين<sup>(٤)</sup> على زيد والآخِرُ على عمرو، وترددا في الانفرادِ والاشتراكِ فلا تكاذبَ،

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من ت.

والمراد باللوث: البيئة الضعيفة غير الكاملة. قاله الأزهرى، أو شبه الدلالة.

انظر: المصباح المنير (٢/٢٢٣)، والقاموس (١/١٨٠).

(٢) يقال: أنهر الدم إذا سال. انظر: المصباح (٢/٢٩٩)، والقاموس (٢/١٥٧).

(٣) في ظ، د، ق: (فلو).

(٤) في د: (أحدهما).

فَيُقْسَمُ كُلُّ وَاحِدٍ وَيَأْخُذُ رِبْعَ الدِّيَةِ<sup>(١)</sup>، فَلَوْ ادَّعَى الْمَدَّعَى عَلَيْهِ غِيْبَتَهُ عِنْدَ الْقَتْلِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ.

الثاني: فِي مَنْ يُقْسَمُ:

وهو كُلُّ مَعِيْنٍ يَسْتَحِقُّ بَدَلَ الدَّمِ، حَتَّى السَّيِّدُ؛ وَلَا قِسَامَةَ فِي قَتْلِ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، لِأَنَّ تَحْلِيْفَ بَيْتِ الْمَالِ غَيْرُ مُمْكِنٍ.

فروع:

الأول: لو أوصى بقيمة المقتول<sup>(٢)</sup> لمستولدته ومات قبل القسامة أقسم وارثه لينفذ وصية مورثه، فإن نكل لم تحلف [على الأظهر]<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لا تثبت لها<sup>(٤)</sup> ما لم تثبت للسيد، ولا تثبت له<sup>(٥)</sup> بيمينها [وكذا الغريم]<sup>(٦)</sup>.

الثاني: المكاتب يقسم لعبده، فإن عجز نفسه حلف السيد لو لم ينكل؛ لأنه كالوارث.

الثالث: لو ارتدَّ المستحق وحلف مرتدًّا، وقلنا: ببقاء ملكه أو توقفه وعاد صحَّ وإلا فلا.

---

(١) والسبب أنه نتيجة لتردهما في الانفراد والاشتراك لا يثبت الانفراد، فعلى هذا يثبت نصف الدية بزعم كل واحد منهما على ما عينه ونصيبه من النصف الربع. انظر: النهاية (ق ٢٥٢)، والروضة (١٠/٢٠).

(٢) أي: لو أوصى السيد بقيمة عبده المقتول.

(٣) الزيادة من ت، وفي ق، ظ: (على الأصح).

(٤) لم ترد (لها) في ت.

(٥) في ت: (لها)، ولا يصح لأن المقصود أن القيمة لا تثبت للمرأة ما لم تثبت للسيد ولا تثبت للسيد بيمينها. انظر: الروضة (١٠/٢٦).

(٦) في د لم ترد: (وكذا الغريم).

### الثالث: في كيفية القسامة:

وهي أن يحلف المدعي خمسين يميناً على ما ادّعاه ولو متفرقاً على الأظهر كالبينة، فلو مات في أثنايه لم يَبْنِ عليه<sup>(١)</sup> وارثه، فإن تعدّد وزّع عليهم بحسب استحقاقهم على الأصحّ؛ لاتحاد المدعى به، فإن نكل أو غاب بعضهم حلف الطالب خمسين (يميناً)<sup>(٢)</sup> وأخذ حصة نفسه، فلو كانوا ثلاثة وغاب اثنان حلف الحاضر خمسين وأخذ الثلث، فإذا حضر الثاني حلف خمسة وعشرين، لاحتمال نكول الثالث، فإذا حضر الثالث حلف سبعة عشر<sup>(٣)</sup>.

ولو ادّعى على حاضرٍ وغائبين وحلف خمسين وأخذ الثلث، ثم قدما فإن ذكرهما في الأيمان لم يستأنف؛ لأنّ الحجة قامت عليهما في دعوى صحيحة.

فرع: لو خلف المقتول بنتاً وولداً خنثى خلفت البنت نصفاً؛ لاحتمال أنّ الخنثى أنثى، والخنثى أربعة وثلاثين: لاحتمال أنه ذكر وأخذ كلّ الثلث<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هكذا في ت، ط، ق، ط، ن، والعبارة في د: (بني عليه)، والفرق بين النسخ الخمس، ونسخة د واسع لكن كلاً منهما صحيح وإن كان ما أثبتناه أصح. قال النووي: «ولو مات الولي المقسم في أثناها نص في المختصر أن وارثه يستأنف الإيمان. وقال الخضري: يبنى عليها والصحيح الأول، ولو مات بعد تمامها حكم لوارثه» فعلى هذا فنسخة د تتفق مع ما قاله الخضري، وأما غيرها فقد اتجهت نحو نص الشافعي في المختصر.

(٢) الزيادة من ت.

(٣) هكذا في د، ط، ق، ط، ن، وفي ت: (خمس عشرة)، وما في ت سهو.

انظر: الروضة حيث نص على أن الثالث يحلف سبعة عشر قسماً (١٩/١٠)، وتذكير العدد باعتبار تقدير القسم لا تقدير اليمين.

(٤) في د: (وأخذ الثلث).

/ مسألة: نُقِلَ قولان في تعدد سائر أيمانِ الدم كيمين المنكِرِ، [٢٨٤/ن] والردِّ، واليمين مع الشاهد، مَنْشَوْهُمَا أَنَّ تعدد القسامة لحرمة الدم، أو لكونها مثبتة ابتداءً، والأول أقوى [وكذا الحكم في الأطراف على الأظهر] (١).

#### الرابع: في حكمها:

وهو ثبوت الدية على الجاني عمداً، أو العاقلة خطأ، لا القصاص على الجديد؛ لضعفها؛ ولأنَّه (عليه السلام) لم يتعرض له (٢)، والقياس على

(١) ما بين الحاصرتين سقط من د، وراجع: الأم (٦/٨١، ٨٢).

(٢) روى البخاري في صحيحه عن أبي قلابة قال: «إن عمر بن عبد العزيز أبرز سريرته يوماً للناس ثم أذن لهم فدخلوا. فقال: ما تقولون في القسامة؟ قالوا: نقول: القسامة القود بها حق، وقد أقادت بها الخلفاء، قال: ما تقول يا أبا قلابة؟ قلت: يا أمير المؤمنين عندك رؤوس الأجناد، وأشراف العرب، أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بحمص أنه سرق أكنت تقطعه ولم يروه؟ قال: لا... قلت: فوالله ما قتل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحداً قط إلا في إحدى ثلاث خصال: رجل قتل بجريرة نفسه فقتل، أو رجل زنى بعد إحصان، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام...»

فقال عنبسة بن سعيد: والله لا يزال هذا الجند بخير ما عاش هذا الشيخ بين أظهرهم. قلت: وقد كان في هذا سنة من رسول الله: دخل عليه نفر من الأنصار فتحدثوا عنده فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل، فخرجوا بعده فإذا هم بصاحبهم يتشخط في الدم، فرجعوا إلى رسول الله فقالوا: يا رسول الله صاحبنا يتشخط في الدم... ونرى أن اليهود قتلته، فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال: أنتم قتلتم هذا؟ قالوا: لا... قال (صلى الله عليه وسلم): أفتستحقون الدية بأيمان خمسين منكم؟ قالوا: ما كنا لنحلف فوداه الرسول (صلى الله عليه وسلم) من عنده». = هذا ما رواه البخاري باختصار، لكن روى مالك ومسلم، وأبو داود، والترمذي، =



ثبوت الحدِّ باللعان ضعيفٌ؛ لأنَّه أهونُ، والمرأةُ تقدِرُ على دفعه.

مسألة: لو نكل عنها حلفَ المدعى عليه، فإن لم يحلف ردًّا إلى المدعي على الأظهر؛ لأنَّه غيرُ ما نكل عنه<sup>(١)</sup>، وقد ينوطُ به ما لا ينوطُ بالقسامةِ كالقصاصِ.

\* \* \*

= والنسائي، والدارمي قصة الأنصاري بلفظ: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم»، وفي رواية: دم قاتلكم»، وفي رواية أخرى عند مسلم: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته»، أي: يسلم إليكم بحبله الذي شد به لثلا يهرب. فاستدل مالك وأحمد والشافعي في القديم وإسحاق بهذه الروايات على أن القسامة تثبت القود، كما استدلوا بما روى النسائي وغيره أن القسامة في الجاهلية تثبت القود — ثم روى مسلم والنسائي أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية.

انظر الحديث مع رواياته والتفصيلات في: صحيح البخاري مع فتح الباري (٢٢٩/١٢ — ٢٤٣)، ومسلم (١٢٩١/٣ — ١٢٩٥)، وسنن أبي داود مع العون (٢٤٦/١٢)، والنسائي (٤/٨)، والترمذي مع التحفة (٤٨٣/٤)، والدارمي (١١٠/٢)، والموطأ (ص ٥٤٧)، وسبل السلام (٣/٢٥٣ — ٢٥٧)، ونيل الأوطار (٢٠٨/٨)، والأم (٨٤/٦)، والمغني لابن قدامة (٦٤/٨).

(١) في ق: (غير ناكل).

# كِتَابُ الْجَنَائَاتِ الْمُوجِبَةِ لِلْعُقُوبَاتِ



وهي [سَبْعٌ] <sup>(١)</sup>: البغي، والردة، والزنا، والقذف، والشرب،  
والسرقة، وقطع الطريق.  
[وفيه أبواب] <sup>(٢)</sup>:

## الباب الأول في البغي

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وهو أن يخالف الإمام ذو شوكة بتأويل لا يقطع بفساده.  
ويشترط نصب مطاع لا إمام على الأظهر؛ لأنَّ أهل الجمل <sup>(٤)</sup>

---

(١) لم ترد (سبع) في د.

(٢) سقطت الزيادة من د.

(٣) جزء من آية ٩ / من سورة الحجرات.

(٤) أهل الجمل هم الذين حاربوا مع أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) في خلاف علي (رضي الله عنه) سنة (٣٦هـ).

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١/ ٥٥).

والنهروان<sup>(١)</sup> كانوا بغاةً، وما كان لهم إمام، ولأنهم ربما لم يصادفوا مستعداً فيحكمون في القضايا.

وشبهة الخوارج مقطوع الفساد فهم كالمرتدين وإن لم نكفرهم.

وحكمهم<sup>(٢)</sup> أَنْ يُنْذَرُوا بِرَسُولٍ فَطَنِ أَمِينٍ مُصْلِحٍ مُحَقِّقٍ يَزِيحُ عَنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَعْ قُوتِلُوا تَأْدِيًّا، وَرَدًّا إِلَى الطَّاعَةِ فَلَا يَوْقَدُ وَلَا يَنْصَبُ الْمُنْجَنِقُ عَلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup> [إِلَّا إِذَا خِيفَ اصْطِلَامُهُمْ]<sup>(٤)</sup> وَلَا يُتَّبَعُ مِنْهُمْ وَإِنْ خِيفَ اجْتِمَاعُهُمْ، وَلَا يَذْفَقُ جَرِيحُهُمْ، وَيَحْبَسُ أَسِيرُهُمْ إِلَى أَنْ تَزُولَ شَوْكَتُهُمْ وَنَسَائُهُمْ وَذَرَارِيُّهُمْ بِالْحَاجَةِ لِكَسْرِ قُلُوبِهِمْ وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَسْلِحَتَهُمْ وَخِيْلَهُمْ بَعْدَ الطَّاعَةِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْقِتَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٥)</sup>، وَعِنْدَنَا لِلضَّرُورَةِ، وَلَا يُسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِالْكَفَرَةِ وَالْمَجُوزِ قَتْلَ الْمُدَبَّرِ، فَلَوْ اسْتَعَانُوا بِحَرْبِيٍّ

---

(١) أهل النهروان هم الخوارج الذين خرجوا عن حكم علي بعد التحكيم، والنهروان — بفتح النون والراء وإسكان الهاء — بلدة قديمة بقرب بغداد.

انظر: تهذيب الأسماء (ق ٢/٢/١٧٨)، ومراسد الاطلاع (٣/١٤٠٧).

(٢) في د: حكم البغاة مطلقاً.

(٣) أي: لا تستعمل ضدّهم المدافع والأسلحة الثقيلة. والمنجنيق: آلة ترمى بها الحجارة. انظر: القاموس المحيط (٣/٢٣٥).

(٤) الزيادة من ت، ظ، ق، ط، ن، يقال اصطلمتها — أي: استأصلتها قطعاً — أي: ألا إذا خيف أن البغاة هم يستأصلوننا فحينئذ جاز استعمال المنجنيق دفاعاً عن النفس. انظر: القاموس (٤/١٤١)، والمصباح (١/٣٧١).

(٥) أجاز الحنفية أن تستعمل أسلحة البغاة في القتال إن احتاج عسكر الإمام إليها، وكذلك يجوز استعمال خيولهم للحاجة.

انظر: فتح القدير مع شرح العناية (٤/٤١٢)، والبحر الرائق (٥/١٥٣)، والدر المختار مع حاشية رد المحتار (٤/٢٦٦).

لم يعتبر أمانهم وإن أعانهم ذمي انتقض عهده إلا إذا ظن أنهم على الحق فيكون منهم .

/ وتسمع شهادة البغاة، ويقرر للضرورة قضاء قضائهم وسائر [٢٨٥/ن] تصرفاتهم الشرعية كأخذ الزكاة والجزية وصرف سهم المرتزقة ولو إلى جيشهم على الأظهر؛ لأنه جند المسلمين .

\* \* \*

## الباب الثاني في الردة

وهي الخروج عن الإسلام بقول أو فعل ينافيه اعتقاداً أو عناداً، أو استهزاءً، فالقول: كإنكار الصانع والنبوة، وما علم كونه من الدين ضرورة كوجوب الصلاة وحرمة الزنا .

والفعل كعبادة الصنم، وسجود الكواكب، وإلقاء المصحف في القاذورات، وسحر يستلزم<sup>(١)</sup> عبادة كوكب، وذلك إنما يعتبر من مكلف مختار، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> .

وحكمها أن يستتاب ثلاثة أيام [على الأصح]<sup>(٣)</sup>، فإن تاب قبلت توبته

---

(١) هكذا في ط، ق، ن، ط، وفي ت، د: (لا سحر لا يستلزم عبادة . . .) والمؤدى واحد .

(٢) الآية الكريمة هي: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الآية ١٠٦ / سورة النحل .

(٣) الزيادة من ط، ق .

وإن كَانَ زنديقاً<sup>(١)</sup> على الأظهر؛ احتياطاً؛ ولقوله (عليه السلام) لأسامه: «هلاً شققت عن قلبه»<sup>(٢)</sup>.

وإن<sup>(٣)</sup> أَصَرَ قُتِلَ، والأصحُّ أَنَّ أمواله موقوفةٌ، فلو قُتِلَ أَوْ مَاتَ عليها ظَهَرَ زوالُ ملكه، وانتقاله برَدَّتِهِ إلى بيت المال، كالعبادة والنكاح.

قيل: ينتقل بالموت؛ إذ المُنْقَلُ استحالة التوريث عنه، لا الكفر، وإلا لما عادَ بالعود، ولم يتملكُ الحربى. قلنا: بل الكفر الطارىء المتصل بالموت تغليظاً فلا نقض.

---

(١) الزنديق هو الملحد الطعان في الأديان — أي: داعية الكفر والإلحاد.  
انظر: المصباح (١/٢٧٥).

(٢) حديث: «هلاً شققت...» متفق عليه، ورواه غيرهما أيضاً وله ألفاظ وطرق كثيرة. وفي إحدى الروايات عند البخاري ومسلم: قال أسامة: بعثنا رسول الله في سرية فصباحنا الحرقات — موضع — من جهينة فأدركت رجلاً فقال: لا إله إلا الله فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي فقال رسول الله ﷺ: «أقال لا إله إلا الله وقتلته؟»، قلت: يا رسول الله قالها خوفاً من السلاح. قال: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا».

وفي رواية أخرى عند مسلم أيضاً قال (صلى الله عليه وسلم): «لم قتلته؟»، قال أسامة: يا رسول الله أوجع في المسلمين وقتل فلاناً وفلاناً — وسمى له نفراً — وأني حملت عليه، فلما رأى السيف قال: لا إله إلا الله.

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «أقتلته؟»، قال: نعم، فقال: «فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة».

انظر الحديث برواياته في: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/١٩١)، ومسلم (١/٩٥) — (٩٨)، وسنن أبي داود مع العون (٧/٣٠٢)، وابن ماجه (٢/١٢٩٦)، ومسند أحمد (٣/٣٢٠، ٤/٤٣٩)، والسنن الكبرى (٨/١٩٦)، والتلخيص الحبير (٤/٤٩).

(٣) في د: (فإن).

وقيل: يزول بالردة، ويعود بالإسلام كالنكاح، ومُنِعَ أصله<sup>(١)</sup>. فعلى الأول يحجر القاضي عليه ويؤدي ديونَه، ولو بإتلاف<sup>(٢)</sup> في الردة، ويتوقف تصرفاته القابلة له كالعق والوصية، ويفسد غيرها، وولده مسلم وإن انعقد وانفصل في الردة على أصح الأقوال؛ لبقاء علقته الإسلام.

## فروع:

الأول: لو شهد برّدته عدلان لم ينفعه التكذيب، فلو ادّعى الإكراه وأمكن صدق بيمينه، ليفصل الشاهد على الأظهر، لاختلاف المذاهب.

الثاني: لو اعترف أحد بنيه برّدته أبيه استفصل، فإن ذكر ما هو كفر صرف نصيبه إلى بيت المال، وإلا صرف إليه، ولعل ما نُقل من القولين محمول على هذين الاحتمالين<sup>(٣)</sup>.

(١) أي قيل: يزول ملكه بالردة، ويعود بالإسلام قياساً على النكاح بجامع كونهما ملكاً له ويدل على ذلك أنه لا يجوز للمرتد وطء زوجته، فدل ذلك على رفع النكاح أثناء الردة. فأجاب المصنف بالمنع، أي: أننا نمنع ثبوت الحكم للأصل وهو النكاح، فإن النكاح لا يرفع بنفس الارتداد بل هو أيضاً موقوف إلى انقضاء العدة. وأما حرمة الوطء فلا تدل على ارتفاع النكاح كما في عدة الشبهة وفي زمن الحيض. انظر: النهاية (ق ٢٥٤ أ).

(٢) في د، ظ: (بالإتلاف).

(٣) توضيح هذا الفرع كما في الروضة: مات معروف بالإسلام عن ابنين فقال أحدهما: مات مسلماً، وقال الآخر: كفر بعد إسلامه ومات كافراً، فإن بين سببه كأن قال: سجد لصنم فلا إرث له ويصرف نصيبه إلى بيت المال، وإن أطلق ففي قول يصرف نصيبه إليه ولا أثر لإقراره، وفي قول ثان لا يصرف إليه، وفي قول ثالث وهو الأظهر الذي رجحه المصنف والنووي أنه يستفصل، فإن ذكر ما هو كفر صرف نصيبه إلى بيت المال، وإن ذكر ما ليس بكفر صرف إليه. ثم جمع المصنف فقال: =

/ الثالث: لو ارتدَّ أسيرٌ كرهاً وأفلت<sup>(١)</sup> أمرٌ بالتجديد، فإنَّ أبى بانَ ارتداده اختياراً.

\* \* \*

## الباب الثالث في الزنا

قال الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

وهو إيلاجُ فرجٍ في فرجٍ محرَّمٍ لعينه قطعاً مشتهى طبعاً من غيرِ شبهةٍ وإكراه.

فدخلَ فيه اللواطُ<sup>(٣)</sup> وخرجَ الوطءُ المحرَّمُ لإحرامِ وحيضٍ وعدةٍ على الأصح، والمقارنُ لشبهةٍ ككنكاحِ صحَّحه مجتهدٌ، وظنُّ الزوجية والملك في المحرَّم، وجهلٍ قريبِ الإسلام، لا الخرس، وجنونٍ الآخر وإنكاره خلافاً له<sup>(٤)</sup>.

= ولعل القولين الأولين محمولان على هذا التفصيل.

راجع: الروضة (١٠/٧٤).

(١) في ق: (فأفلت). وفي د: (أسير الكفار وأفلت).

(٢) تنمة الآية: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ آية ٢ / سورة النور.

(٣) في ظ، ت: (الواط).

(٤) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث إن إنكار الطرف الآخر في الإقرار يكون شبهة تسقط الحد عند أبي حنيفة، فلو أقر بالزنا بفلانة فكذبته درىء الحد عنه، وهكذا لو أقرت بالزنا بفلان وكذبها فلا حد عليها وخالفه في ذلك صاحباه.

انظر: فتح القدير وشرح العناية (٤/١٥٨)، والدر المختار مع رد المحتار (٩/٤)، =

وحكمه: وجوب جلد الحرّ غير المحصن مائةً، وتغريبه عاماً إلى مسافة القصر؛ لقوله (عليه السلام): «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام»<sup>(١)</sup>، والعبد خمسين ولا يُغرب على الأصحّ نظراً للسيد.

ورجم المحصن: وهو الذي أصاب امرأة في نكاح صحيح مكلفاً حراً، ويكفي تغيب قدر الحشفة.

وسنّده أنّه (عليه السلام) رَجَمَ ماعزاً ويهودياً، والغامدية<sup>(٢)</sup> وأنّ الصحابة أجمعوا عليه.

---

= والبحر الرائق (٢٠/٥).

(١) حديث: «البكر بالبكر...»، رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي.

انظر الحديث في: صحيح مسلم (١٣١٦/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٩٣/١٢)، والترمذي مع التحفة (٧٠٥/٤)، وابن ماجه (٨٥٣/٢)، والدارمي (١٠١/٢)، والتلخيص الحبير (٥١/٤)، ونصب الراية (٣٣٠/٣).

(٢) أما حديث: «رجم ماعز» فقد سبق تخريجه في (٦٨٢/١).  
وأما حديث: «أنه (عليه السلام) رجم يهودياً»، فرواه مالك والشافعي وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأبو داود وغيرهم.  
وأما رجم الغامدية فرواه مسلم والترمذي وقال: حديث صحيح، وأبو داود وأحمد ومالك وابن ماجه.

انظر هذه الأحاديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١٢٨/١٢، ١٦٦)، ومسلم (١٣١٨/٣ - ١٣٢٧)، والموطأ (ص ٥١٢، ٥١٣)، وأحمد (٩٣/١، ١٠٧، ٧/٣، ٦٣، ٧٦، ١٢٦، ٣٥٥/٤)، والرسالة للشافعي (فقرة ٦٩٣)، وسنن أبي داود مع العون (١٢٢/١٢، ١٣١ - ١٤٥)، والترمذي مع التحفة (٧٠٨/٤، ٧٠٩)، ابن ماجه (٧٥٢/٢ - ٨٥٥)، والنسائي (٥١/٤)، وراجع: نصب الراية (٣١٧/٣، ٣٢٠، ٣٢٦)، والتلخيص الحبير (٥٢/٤)، وسبل السلام (٣/٤).



## ثم في الاستيفاء مسائل:

الأولى: إقامة الحد للإمام، وللمالك استصلاحاً؛ ولأنه (عليه السلام) قال: «إذا زنت أمة أحدكم فليحدّها»<sup>(١)</sup>.

الثانية: إنّما يقام بعد ثبوت الزنا بإقرار<sup>(٢)</sup> ولو مرةً خلافاً له<sup>(٣)</sup>، أو شهادة أربعة عدول، فإن اختلفوا في الاختيار والإكراه، أو الزوايا، أو عارضتهم أربع بالبكرة لم يجب الحد، ويحد للقدف شهود الزوايا والاختيار على الأصح؛ لأنه لم يكمل عددهم، لا المعارضون؛ لجواز عود البكرة.

الثالثة: يرمم المحصن بأحجار معتدلة لا تتخن ولا تطول التعذيب ويؤخر الجلد إلى البرء واعتدال الهواء، والرمم إن ثبت الزنا بإقراره على وجه فلعله يرجع إذا مسته الحجارة، ويموت بما مسّه، ومن لا يرجع برؤه

---

(١) حديث: «إذا زنت...» متفق عليه، لكن بلفظ: «فليجلدها»، ورواه غيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/١٦٢)، ومسلم (٣/١٣٢٨)، وسنن أبي داود مع العون (١٢/١٦٥)، والترمذي مع التحفة (٤/٧١٧)، والموطأ (ص ٥١٦)، وأحمد (٤/٣٤٣، ٢/٤٣١)، والأم (٦/١٢١)، وسبل السلام (٨/٤)، ونيل الأوطار (٨/٣٣٠).

(٢) في زيادة: (بمشاهدة أو بإقرار)، وفي ت: (بإقراره).

(٣) خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه حيث اشترطوا أن يكون الإقرار أربع مرات في أربعة مجالس، استناداً إلى حديث ماعز حيث أخر (صلى الله عليه وسلم) إقامة الحد إلى أن تم الإقرار منه أربع مرات في أربعة مجالس كما ورد في أكثر روايات الحديث.

انظر في تفصيل روايات الحديث وبقية الأدلة: فتح القدير مع شرح العناية (٤/١١٧ - ١٢٠)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٩/٤)، والبحر الرائق (٥/٦)، وراجع: نصب الراية (٣/٣١٢).

يجلدُ بعثكالٍ عليه مائةُ شَمَراخٍ<sup>(١)</sup> بحيثُ ينالُ ألمَ الجميعِ .

/ فرع: لو عَجَّلَ الإمامُ نص<sup>(٢)</sup> على أَنَّهُ لا يضمنُ، وفي ختانِ الممتنع [٢٨٧/ن] بخلافِهِ، إذ الختانُ ليس إليه في أصله، فيشترطُ بسلامةِ العاقبةِ . وقيل: فيهما قولانِ بالنقلِ والتخريجِ، وسُنَّ حضورُ الحاكمِ والشهودِ [وبدؤهم بالرمي]<sup>(٣)</sup> .

الرابعة: لا تغرَّبُ المرأةُ إلَّا بمحرم، ولا الغريبُ إلى وطنه، ولا يجوزُ العدولُ عما عيَّنه الإمامُ على الأَظهرِ<sup>(٤)</sup> .

فرع: لو عادَ غرَّبَ ثانياً واستؤنفتِ المدةُ على الأَظهرِ؛ لأنَّ في التوالي تنكيلاً كتوالي الجلدِ .

---

(١) العثكال بالكسر هو العذق، والشمراخ: غصن دقيق في أصل العثكال، والمراد هنا بالعثكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان صغار، وهو للنخل كالعنقود للعنب وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخاً. ولقد روى أحمد والنسائي وابن ماجه بإسناد جيد عن سعيد بن سعد بن عبادة: قال: كان بين أبياتنا ورويجل ضعيف فخبث بأمة من إمائهم، فذكر سعيد لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: اضربوه حدّه، فقالوا: يا رسول الله إنه أضعف من ذلك، فقال: «خذوا عثكالا فيه مائة شمراخ ثم اضربوه ضربة واحدة ففعلوا». انظر: سبل السلام شرح بلوغ المرام (١٢/٤)، وسنن أبي ماجه (٨٥٩/٢)، وأحمد (٢٢٢/٥). وانظر: القاموس المحيط (١٢/٤)، والمصباح (٤٠/٢).

(٢) أي: نص الشافعي. راجع: الأم (١٢٢/٦)، قال في الروضة: لو جلد الإمام في مرض أو شدة حر أو برد فهلك المجلود بالسراية، فالنص أنه لا يضمن. ونص أنه لو ختن أكلّف في شدة حر أو برد فهلك ضمن. قال النووي: الأصح القول بظاهر القولين، لأن الجلد ثبت بالنص، والختان بالاجتهاد. انظر: الروضة (١٠١/١٠).

(٣) سقط الزيادة من د.

(٤) في د: (على وجه).

## الباب الرابع في القذف

وقد تكلمنا في حقيقته<sup>(١)</sup>.

والنظرُ في حكمِهِ: وهو أن يُجلدَ كلُّ مكلفٍ حرٍ ملتزمٍ لأحكامنا كالذميِّ - ولو شاهداً على الأصح؛ لقصةِ عمر وأبي بكر<sup>(٢)</sup> - إذا قَذَفَ مسلماً حرّاً مكلفاً عفيفاً ثمانينَ جلدةً لكل شخصٍ وإن كرر<sup>(٣)</sup>، لقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٤)</sup>، والعبدُ نصفه، فإن قَذَفَ غيره عَزَّرَ. وله تحليفُ

(١) راجع: (ص ٢٦٣).

(٢) قال الحافظ في الفتح: وردت قصة المغيرة من طرق كثيرة، محصلها أن المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر... فاجتمع أبو بكره الثقيفي الصحابي المشهور، ونافع بن الحارث - وهو معدود في الصحابة -، وشبل بن معبد - وهو معدود في المخضرمين -، وزيايد بن عبيد الذي ألحقه أبو سفيان وسمي زيايد بن أبي سفيان، فرأوا المغيرة متبطن المرأة - وهي الرقطاء أم جميل -، فرحلوا إلى عمر فشكوه، فعزله وولى أبا موسى الأشعري، وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا، وأما زيايد فلم يبت الشهادة، وقال: رأيت منظراً قبيحاً، وما أدري أخالطها أم لا. فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف. وروى هذه القصة ابن جرير في تفسيره، وسليمان بن كثير، وعمر بن شبة، والطبراني، والبيهقي بإسناد صحيح، ورواها الحاكم في المستدرک. وأخرج البخاري معلقاً بلفظ: «وجلد عمر أبا بكر...»، ووصله الشافعي في الأم.

انظر: فتح الباري (٥/٢٢٥ - ٢٥٨)، والأم (٦/٢١٤).

(٣) هكذا في د، ظ، ق، ط، والعبارة في ت بعد «لأحكامنا»: (قذف مسلماً حرّاً مكلفاً عفيفاً ولو شاهداً على الأصح؛ لقصة عمر وأبي بكر ثمانينَ جلدة، لقوله تعالى: (...)).

(٤) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِإِثْبَاتٍ شُهُدَاءُ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ =

المقذوف، فإن نكل حلف القاذف وسقط الحد.

ولا يجب به حد الزنا؛ لأنه حق الله تعالى، وكذا لو ثبت أنه زنى بعد القذف.

فرع: لو مات المقذوف ورث منه الحد كغيره، وقيل: ورث من يرث بالنسب. وقيل: بعصوبة النسب استقلالاً، وقال أبو حنيفة: لا يورث ولكن لو قذف ميتاً استحق وارثه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### الباب الخامس في السرقة

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٢)</sup>.

السرقة: أخذ المال خفية عن حرز، فخرج عنه الاختلاس، والانتهاب وجحد الوديعة<sup>(٣)</sup>، فيؤخذ السارق برده، وبذله إن تلف.

\* وتقطع يميناه من الكوع، ثم رجله اليسرى من الكعب، ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى.

= شَهْدَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٠٠﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٠١﴾  
الآيتان ٤، ٥ / سورة النور.

(١) قال الحنفية: إن حد القذف لا يورث، ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القدح في نسبه وهو الأب والجدة وإن علا، والولد وولد الولد وإن سفل.

راجع: فتح القدير مع شرح العناية (٤/١٩٥)، والدر المختار مع رد المحتار (٤/٥٠ - ٥٢)، والبحر الرائق (٥/٣٧ - ٣٩).

(٢) جزء من آية ٣٨ / من سورة المائدة.

(٣) في د: (وجحد العارية).

\* بشروط:

الأول: أن يساوي<sup>(١)</sup> المسروق ربع دينار خالص مضروب<sup>(٢)</sup>:  
لقوله (صلى الله عليه وسلم): «لا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ»<sup>(٣)</sup>، وديناراً  
أو عشرة دراهم عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>، ولا يشترطُ علمُهُ به حتى لو أخرج دراهم  
ظَنَّهَا فلو ساء أو ثوباً في جيبه دينارٌ ولم يشعرْ به قطعتْ على الأظهر خلافاً له<sup>(٥)</sup>. / [٢٨٨ ن]

فروع:

الأول: لو اشترك اثنان في الإخراج لزم أن تكون حصّة كل واحد نصيباً  
لا ما أخرجه.

الثاني: لا يقطع بإخراج الخمر والملاهي إلا إذا ساوى الظرف

---

(١) في د: (أن يكون).

(٢) في ت: (مضروب خالص).

(٣) حديث: «لا قطع...»، متفق عليه ورواه غيرهما. وله ألفاظ وطرق كثيرة.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٩٦/١٢)، ومسلم (١٣١٢/٣)،  
وسنن أبي داود مع العون (٥١/١٢)، والنسائي (٦٩/٨)، والموطأ (ص ٥٢٠)،  
والترمذي مع التحفة (٣/٥)، والآم (١١٥/٦).

وراجع: التلخيص الحبير (٦٤/٤)، وسبل السلام (١٨/٤).

(٤) قال أبو حنيفة وأصحابه: إن أقل ما يقطع فيه عشرة دراهم أو ما تبلغ قيمته عشرة  
دراهم مضروبة من حرز.

راجع: البحر الرائق (٥٤/٥)، وفتح القدير مع شرح العناية (٢٢٠/٤)، والدر  
المختار مع ابن عابدين (٨٣/٤).

(٥) أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث ذهب إلى أن أخذ الدراهم العشرة أو قيمتها لا بد وأن  
يكون مقصوداً، ولهذا لو سرق ثوباً قيمته دون العشرة وفيه دينار لا يقطع.  
انظر: الدر المختار مع رد المحتار (٨٤/٤)، والبحر الرائق (٥٥/٥).

والرضاضُ نصاباً<sup>(١)</sup>، ولم يقصد كسرَها على الأظهر؛ لأنَّه أخرجَ لا على وجه جائز.

الثالثُ: لو أخرج بدفعاتٍ اطلَّعَ المالكُ في تضاعيفِها على النقب لم يقطع<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه لم يُخرجَ الجميعَ من الحرزِ، بخلاف ما لم يطلَّعْ وإن طال الفصلُ على أظهرِ الوجوه؛ فإنَّه [يكون]<sup>(٣)</sup> كما إذا فتحَ الكندوج فانصبَّ منه بالتدريج<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن لا يكونَ للشارقِ فيه ملكٌ ولا شبهته<sup>(٥)</sup>:

فلا يُقطعُ بإخراج ما رهنه أو أجره، أو كان لوالديه أو ولده، أو بيت المال على الأظهر؛ لأنَّه مرصودٌ حاجاته، ولا يؤثرُ طريانه.

فروع:

الأولُ: لو ادَّعى أنَّه ملكه أو ملكُ السيدِ لم تقطعْ [على النص]<sup>(٦)</sup>؛ لإمكانِ صدقه، وإن ادَّعى أنَّه ملكٌ رقيقه فكذبُه توجهَ القطعِ على الرقيقِ دونه على الأظهر؛ لأنَّه ادَّعى مسقطاً محتملاً.

---

(١) في ق كنسخة زيادة: (ولم يقصد نصاباً)، والرضاض هي أجزاء الشيء.

(٢) في د (لا يقطع)، وفي د كنسخة زيادة: (على النص).

(٣) الزيادة من ت، ط، ق.

(٤) قوله: «في تضاعيفها»، أي: في أثناء الدفعات. و «النقب» هو الخرق، يقال:

نقب الحائط، أي: خرقة. و «الكندوج» هو شبه المخزن. قال صاحب القاموس: معرب من كندو.

انظر: النهاية (ق ٢٥٦)، والقاموس (١/ ٢١٢).

(٥) أي شبهة الملك، وفي ص، ق: (شبهة).

(٦) في د لم ترد: (على النص). انظر: نص الشافعي في المختصر بهامش الأم

(٥/ ١٧١)، وراجع: الأم (٦/ ١٤١).

الثاني: لو أَخَذَ مَالٌ مَدْيُونَهُ الْمَمَاطِلَ لَمْ يَقْطَعْ وَإِنْ أَخَذَ غَيْرَ جَنْسٍ حَقَّهُ؛ لَجَوَازِهِ فِي الْجُمْلَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَمَاطِلًا.

الثالث: هَتَكَ حِرْزَ الزَّوْجِ يَوْجِبُ الْقَطْعَ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ شَرْعًا؛ وَلَا يَعَارِضُهُ الْإِتِّحَادُ الْعَرَفِيُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا.

الرابع: الْأَظْهَرُ تَعْلُقُ الْقَطْعِ بِإِخْرَاجِ الْمَسْتَوْلِدَةِ نَائِمَةً، أَوْ مَجْنُونَةً، وَالْمَوْقُوفِ عَلَى مَعَيِّنٍ؛ لِأَنَّهُ مَلِكٌ، وَقِنَادِيلُ الْمَسَاجِدِ وَفَرَشُهَا كإِخْرَاجِ جَذْوَعِهَا وَأَبْوَابِهَا.

الثالث: أَنْ يَكُونَ الْمَخْرُجُ مُحَرَّزًا بِالْعَادَةِ:

وذلك بَأَنْ يَكُونَ فِي حِصْنٍ مِثْلِهِ كَالِإِصْطَبْلِ لِلدَّوَابِّ، وَعَرِصَةِ الدَّارِ لِلْأَوَانِي وَثِيَابِ الْبَذَلَةِ، وَالْبُيُوتِ لِلْحُلِيِّ وَالنَّقُودِ، وَعَلَيْهِ رَقِيبٌ قَوِيٌّ مَتِيقِظٌ، أَوْ نَائِمٌ<sup>(١)</sup> أَغْلَقَ الْبَابَ، أَوْ حَانُوْتُ يَلْحِظُهُ الْجِيرَانُ أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ صَحْرَاءَ وَيَلْحِظُهُ دَافِعٌ أَوْ مُسْتَغِيثٌ أَوْ فِي خِيْمَةٍ مَرْسَلَةٍ الْأَذْيَالِ مُشْدُودَةِ الْأَطْنَابِ بِحَافِظٍ، وَالْمَوَاشِي مَسْوَقَةً أَوْ مَرْكُوبَةً أَوْ مَقْطَرَةً سَبْعَةً سَبْعَةً بِقَائِدٍ، وَالْقَبْرِ فِي مَقْبَرَةِ الْبَلَدِ أَوْ بَيْتٍ مُحَرَّزٍ.

[٢٨٩/ت] / فروع:

الأول: لو نَقَبَ وَاحِدٌ وَأَخْرَجَ آخَرَ لَمْ يَقْطَعْ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ نَقَبَا وَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا قَطَعَ الْمَخْرُجُ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ حِرْزِ أَبْطَلِهِ، وَكَذَا لو نَقَبَ وَرَمَى مِنْهُ.

الثاني: لو أَلْقَى فِي مَاءٍ جَارٍ أَوْ وَضَعَ عَلَى دَابَّةٍ فَارْجَعَهَا، أَوْ كَانَتْ سَائِرَةً قُطِعَ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ مُسْتَلْزِمَ الْإِنْتِقَالِ نَقْلٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَارَتْ

(١) هَكَذَا فِي د، ظ، ط، ق. وَفِي ت: (مَجْنُونَةٌ أَوْ نَائِمَةٌ).

(٢) هَكَذَا فِي ظ، ط، ق. وَفِي ت، د: (لَمْ يَقْطَعْ)، أَي: لَمْ يَقْطَعْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

بعده بنفسها<sup>(١)</sup>؛ فإنه منسوبٌ إلى اختيارها.

الثالثُ: لو نَقَلَ ولم يُخْرِجْ من الحرزِ فلا يقطعُ؛ وكذا إذا أخرجَ من بيتٍ غيرِ مغلقٍ إلى الصحن، بخلافِ ما إذا كان مغلقاً على الأظهر؛ لأنَّه حرزٌ مستقلٌّ.

الرابعُ: لو سَرَقَ من بيتٍ غُصِبَ<sup>(٢)</sup> منه أو من غيره لم يقطعُ؛ لأنَّه ليس بحرزٍ للغاصبِ بخلافِ ما إذا كان مستعاراً منه على الأظهر؛ إذ الدخولُ على هذا الوجه محرَّمٌ.

الخامسُ: لو غُصِبَ منه متاعٌ فدَخَلَ وأخذَ غيره لم يقطعُ على الأظهر؛ لأنَّه مرخصٌ في الدخول، وكذا لو أخرجَ المغصوبُ غيره؛ إذ ليس للغاصبِ إحرازه.

الرابعُ: تكليفُ السارقِ والتزامه:

فيقطعُ المعاهدُ إن شرط في عهده على الأصحَّ<sup>(٣)</sup>.

## فصل:

السُّرْقَةُ تثبِتُ للضمان بما يُثبِتُ المالَ، وللقطع بإقراره وشهادة عدلين، واليمينِ المردودةِ على الأظهر [كالقصاص]<sup>(٤)</sup> فلو أقرَّ ثمَّ رَجَعَ، فالقياسُ أن لا يقبلَ كما في القذف؛ لأنَّه حقُّ الآدميِّ، وكذلك<sup>(٥)</sup> لو أقرَّ

(١) في د: (بنفسه).

(٢) في د: (في دار غصبت).

(٣) في د: (على الأظهر).

(٤) في دلم ترد: (كالقصاص).

(٥) في ق، ط: (ولذلك).



لغائبِ انتظرناه، إلا أنه (عليه السلام) حملهُ على الرجوع فقال: «ما إخالكَ سرَقْتَ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

## الباب السادس في قطع الطريق<sup>(٢)</sup>

وهو أخذُ المالِ مكابرةً اعتماداً على الشوكةِ والبعدِ عن الغوثِ، فخرج اختلاسُ الهاربِ، والضعيفِ الذي استسلم له القويُّ، والغصبُ.

وجزاؤه ما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> وَفَسَّرَهُ عليه السلام<sup>(٤)</sup> بِأَنْ يُقْتَلُوا إِنْ قَتَلُوا، وَيُصْلَبُوا إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا

---

(١) حديث: «ما إخالكم...»، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني والحاكم والبيهقي، والحديث روي مرسلاً، وموصلاً فرجح ابن خزيمة، وابن المديني وغير واحد إرساله، وصحح ابن القطان الموصول. وقال الحافظ: رجاله ثقات.

و «إخالك» بكسر الهمزة وفتحها، والكسر أفصح — أي: ما أظنك. انظر الحديث في: مسند أحمد (٢٩٣/٥)، وسنن أبي داود مع العون (٤٤/١٢)، والنسائي (٦٠/٨)، وابن ماجه (٨٦٦/٢)، والدارمي (٩٥/٢)، والتلخيص الحبير (٦٦/٤)، وبلوغ المرام مع سبل السلام (٢٣/٤).

(٢) في ت سقطت: (في قطع الطريق) سهواً.

(٣) تنمة الآية: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الآية ٣٣/ سورة المائدة.

(٤) قول المصنف: «وفسره عليه السلام... إلخ»، والواقع أن هذا الذي ذكره المصنف هو أثر موقوف على ابن عباس فلم أر من رفعه، كما أن الحافظ ابن حجر =

المال، وتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إذا قنعوا بأخذ المال، ويطلبوا  
ليُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ إِنْ تَرَصَدُوا وَأَرْعَبُوا وَلَمْ يَتَسِيرْ لَهُمْ.

/ وقال مالك: يقطع الشاب، ويقتل الشيخ الحازم، وينفى [٢٩٠/ن] غيرهما<sup>(١)</sup>.

### وهنا مسائل:

الأولى: اختلف في كيفية الصلب، والأشبه أن يقتل ويغسل ويصلّى  
عليه ثم يصلب ثلاثة أيام؛ إذ التنكيل يحصل به، وقيل: إلى أن يتهرى ويسيل

= وغيره أسندوا هذا التفسير إلى ابن عباس، قال ابن حجر؛ وفسر ابن عباس هذه  
الآية، فيما رواه الشافعي عنه على مراتب والمعنى: «أن يقتلوا إن قتلوا»، وهذا  
الأثر رواه الشافعي، والبيهقي.

انظر: مسند الشافعي بهامش الأم (٢٥٥/٦)، والتلخيص الحبير (٧٢/٤)، ونيل  
الأوطار (٢٣/٩).

(١) في مذهب مالك (رضي الله عنه) تفصيل وهو أن المحارب إذا قتل فلا بد من قتله  
بدون تخيير، وإنما التخيير في قتله أو صلبه، أما إذا أخذ المال ولم يقتل، أو خاف  
الناس فالإمام مخير بين هذه الحدود الأربعة المذكورة في آية المحاربة حسب  
المصلحة في حق الرجال الأحرار، وأما المرأة فلا تصلب ولا تنفى، وإنما حدها  
القتل أو القطع من خلاف، وخالفه في ذلك الشافعي وغيره من الأئمة ومبنى  
الخلاف على أن «أو» في الآية للتخيير عند مالك، فللإمام الحق في اختيار الجزاء  
المناسب، وللترتيب عند الشافعي وغيره.

ثم قال مالك: وندب للإمام النظر بالمصلحة، وأن المعتمد عنده أن يقتل ذا التدبير  
ويقطع ذا البطش وجوباً وينفى ويضرب غيرهما.

انظر في تفصيل هذه المسألة عنده: شرح الخرشي مع حاشية العدوي (١٠٦/٨)،  
والشرح الكبير مع الدسوقي (٣٥٠/٤)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢٩٠)،  
وبداية المجتهد (٤٥٥/٢).

وَدُكُّهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الصَّلِيبِ وَهُوَ الْوَدُكُ إِذَا سَالَ<sup>(١)</sup>.

الثانية: المقتصرُ على الأخذِ إنْ ساوى ما أَخَذَهُ رِبْعَ دِينَارٍ قَطَعَتْ يَدُهُ اليمنى ورجلُه اليسرى، ثم الأخرى ثانياً أو فقدتا<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: لو تابَ قَبْلَ الظفرِ [عليه]<sup>(٣)</sup> سَقَطَ حَقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى كَالْقَطْعِ وَالصَلْبِ وَتَحْتَمُ الْقَصَاصُ، لَا جَوَازَهُ.

الرابعة<sup>(٤)</sup>: لو اجتمعَ عقوباتٌ قُدِّمَ حَقُوقُ الْعِبَادِ: الْأَخْفُ فَاَلْأَخْفُ، فَيَجْلَدُ ثُمَّ يَقْطَعُ، ثُمَّ يَقْتُلُ، وَلَا يَتَوَالَى وَإِنْ رَضِيَ بِهِ وَلِيَ الدَّمِ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِتَوَقُّعِ الْعَفْوِ.

\* \* \*

## الباب السابع في الشُّربِ

يُضْرَبُ كُلُّ مُلْتَزِمٍ شَرِبَ مُسْكراً – وَإِنْ قَلَّ – بِاخْتِيَارِهِ بِلا عذرٍ أَرْبَعِينَ ضَرْبَةً وَإِنْ كَانَ حَرّاً؛ لِأَنَّهُ (عليه السلام) أَمَرَ بِهِ<sup>(٥)</sup> وَإِلَّا نَصَفَهُ.

---

(١) في ق: لم يرد (إذا سَالَ). و (يتهرى)، أي: يتفتت. و (الودك): دسم اللحم والشحم – أي: إلى أن يسيل الدسم. قال صاحب القاموس: يقال: اصطلب الرجل إذا جمع العظام. واستخرج صليبيها وهو الودك. انظر: القاموس المحيط (٩٦/١)، ومصباح المنير (٣٧٠/١).

(٢) أي: تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى في المرة الثانية أو فقدت اليد اليمنى والرجل اليسرى في المرة الأولى. انظر: الروضة (١٥٦/١٠).

(٣) الزيادة من د، ظ، ط، ق.

(٤) في ت: (فرع)، وفي ظ: (الرابع).

(٥) عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أتى برجل قد =

فلا يحدُّ بالحقنة والاستعاط ولا المكره، ومُسَبَّغ اللقمة إذا فَقَدَ غَيْرُهُ، والمتداوى به وإن عصى؛ لقوله (عليه السلام) فيه: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أُمَّتِي فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup> وَخُصَّ بِهِ تَغْلِيظًا، وَجَاهِلُ سُكْرِهِ وَحَرَمَتِهِ إِذَا

= شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين. قال أنس: وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر. متفق عليه. ورواه أحمد والبيهقي بلفظ: «فأمر قريباً من عشرين رجلاً فجلده كل واحد جلدتين بالجريد والنعال، «وهناك روايات أخرى صحيحة تدل على مطلق الضرب دون التقييد بأربعين، أو ثمانين منها ما رواه البخاري ومسلم أن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أتى برجل وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال».

ولهذه الروايات قد اختلف الفقهاء في عدد الجلدات فذهب الشافعي وأحمد في إحدى روايته إلى أن قدر الحد أربعون جلدة وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد في رواية إلى أن قدره ثمانون جلدة.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/٦٣ - ٧٥)، ومسلم (٣/١٣٣٠)، وسنن أبي داود مع العون (١٢/١٧٤)، والترمذي مع التحفة (٤/٧١٩)، وراجع: التلخيص الحبير (٤/٧٥)، وبلوغ المرام بشرح سبل السلام (٤/٣٠)، ونصب الراية (٣/٣٤٦)، والمغني لابن قدامة (٨/٣٠٧)، وفتح القدير (٤/١٨٥)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٣٩١)، والروضة (١٠/١٦٨).

(١) حديث: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ...»، رواه مسلم وأحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وابن حبان والبيهقي بالفاظ متقاربة. ورواه البخاري تعليقا. وعند مسلم بلفظ: «أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجَعْفِي سَأَلَ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ الْخَمْرِ؟ فَهَآءُ أَوْ كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ. فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ».

انظر: صحيح مسلم (٣/١٥٧٣)، وسنن أبي داود مع العون (١٠/٣٥٤)، والترمذي مع التحفة (٦/٢٠٠)، وقال: حسن صحيح، وسنن ابن ماجه =

كان قريبَ [العهد]<sup>(١)</sup> بالإسلام.

تنبيه:

لا يضربُ المقتلُ، والوجهُ<sup>(٢)</sup>، ولا يعرَى، ولا يعوّلُ على السكر،  
والنكهة، وإنما يُحدُّ إذا أقرَّ أو شهدَ عليه رجلان.

### خاتمة الكتاب

شُرِعَ التعزيرُ في كلِّ معصية لا حدَّ فيه ولا كفارةً بزاجر يستصوبه  
الحاكمُ كلوم أو حبسٍ أو جلدات تنقص عن أقلِّ حدِّه، وقيل: حدُّ شربِ  
العبد<sup>(٣)</sup>.

---

= (٢/١١٥٧)، والدارمي (٢/٣٨)، البخاري مع الفتح (١٠/٧٨)، والتلخيص  
الحبير (٤/٧٤، ٧٥).

(١) لم ترد (العهد) في د.

(٢) هكذا في ت، ط، ق، وفي د: (ولا يضرب المقتل، والأعضاء البادية)، وبين  
نسخة د وبقية النسخ فرق حيث تدل نسخة د على أنه لا يجوز في إقامة الجلد أن  
يضرب الأعضاء البادية كالوجه، والرأس. وأما بقية النسخ فتدل على أن منع  
الضرب من الوجه فقط وهي أصح وإن كانت نسخة د أيضاً صحيحة. قال النووي:  
«وهل تجتنب الرأس؟ وجهان أصحهما عند الجمهور: لا، لأنه مستور بالشعر  
بخلاف الوجه».

انظر: الروضة (١٠/١٧٢).

(٣) وهو عشرون جلدة. قال الإمام النووي: وأما قدر التعزير فإن كان من غير جنس  
الحد كالحبس تعلق باجتهاد الإمام، وإن رأى الجلد فيجب أن ينقص عن الحد،  
وفي ضبطه أوجه:

أحدها: أنه يفرق بين المعاصي، وتقاس كل معصية بما يناسبها من الجنائية الموجبة  
للحد، فيعزَّر في الوطاء المحرم الذي لا يوجب حداً، وفي مقدمات الزنا... دون =

وهو حقُّ الله تعالى ؛ لأنَّه زجرٌ عن محارمِهِ ، فلا يسقطُ بعفوٍ مَنْ ثَبَتَ بسببِهِ ، ولو عفى المقدوف حدَّه لم يعزَّر ؛ لأنَّ قذْفَهُ لا يوجبُهُ .

\* \* \*

---

= حد الزنا . وفي الإيذاء والسب بغير قذف دون حد القذف وفي إدارة كأس الماء على الشرب تشبيهاً بشاربي الخمر دون حد الخمر ، وفي مقدمات السرقة دون حد السرقة .

والوجه الثاني : أن جميع المعاصي سواء ولا يزداد تعزير على عشر جلدات للحديث الصحيح أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد» .

والوجه الثالث : تجوز الزيادة على عشر بحيث ينقص عن أدنى حدود المعزَّر فلا يزداد تعزير الحر على تسع وثلاثين جلدة .

قال الإمام : وعلى الإمام أن يراعي الترتيب والتدرج كما يراعيه دافع الصائل . فلا يرقى إلى مرتبة وهو يرى ما دونها مؤثراً كافياً فيجتهد ويعمل ما يراه من مجرد التوبيخ ، أو الحبس أو الضرب ، أو الجمع بينها .  
راجع : روضة الطالبين (١٠/١٧٤) .

## كِتَابُ مُوجِبَاتِ الضَّمانِ

والمقصود<sup>(١)</sup> ضمان الولاية، وضمان الصائل وما أتلفته البهيمة.  
وفيه أبواب<sup>(٢)</sup>:

### الباب الأول في ضمان الولاية

الصادر عن الإمام إما حدٌ ولا ضمان فيه إلا إذا جاوز الواجب فيجب  
قسط الزائد؛ إذ التلف بالمجموع، ونصف الأرش على قول نظراً إلى الحق  
والباطل.

وإما تعزيرٌ: وهو مضمونٌ؛ لأنَّه باجتهاده فيشترط فيه سلامة العاقبة،  
كتأديب القيم والزوج.

[٢٩١/ن] / وأما استصلاح - كفصد وختان وقطع سلعة ويد متأكلة إبقاؤهما  
أخطر فلا يضمن على الأظهر؛ لأنَّه كيف يضمن وتجويزه مع الخطر،  
فإن علم أن قطعه أخطر ففقطعه لزمه دية العمد دون القود على الأصح؛  
للشبهة.

(١) في د: (فالمقصود).

(٢) في د سقط: (وفيه أبواب).

فرع: مَنْ به أَلَمٌ لا يطيقُهُ لیس له إهلاكُ نفسه إِلَّا إذا تيقنَ الهلاكَ به كما إذا كانَ في سفينةٍ مشتعلة.

مسألة: الإمامُ كغيره فيما يتعاطاه عمداً وخطأً<sup>(١)</sup>.

وحكي أَنَّهُ لو<sup>(٢)</sup> أَمَعَنَ النظرَ فضمَّائِهِ على بيتِ المالِ؛ لَأَنَّهُ عرضةُ الخطأِ فلا يستهلكُ مالَهُ ومالَ عاقلته.

فرعان:

الأولُ: لو حَكَمَ بِشَهَادَةِ عَبِيدٍ أَوْ فُسَّاقٍ، فالأَظْهَرُ أَنَّهُ لا يَرْجِعُ عليهم؛ إذ ليس عليهم إفشاءُ حالِهِمْ ولا إخفاءُ ما علموه.

الثاني: فعلُ الجَلَادِ فعلُهُ<sup>(٣)</sup> وهو كالآلة فلا يضمنُ إِلَّا إذا عِلِمَ حرْمَتُهُ وَوَجَدَ محيصاً عنه.

\* \* \*

## الباب الثاني

### في الصائِل

يجوزُ دفعُ ما يخافُ منه على نفسه أو مالِهِ مكلفاً أو غيره؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

ويجبُ إذا كانَ بهيمةً أو كافراً قَصَدَ النَّفْسَ [أو الطرفَ]<sup>(٥)</sup> أو البُضْعَ،

(١) في ظ، وهامش د كنسخة: (أو خطأ).

(٢) في د: (أن).

(٣) أي: فعل الجَلاد يعتبر فعل الإمام.

(٤) جزء من آية ١٩٤ / من سورة البقرة.

(٥) الزيادة من ظ، ق، ط. راجع: الروضة (١٠/١٨٦).



وإن كان مسلماً فلا؛ لقوله (عليه السلام): «كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلَ»<sup>(١)</sup>، بالتدريج، فيهرب إن تيسر ثم يضرب باليد، فإن علم أنه لا يفيد يضرب بالسوط ثم بالسيف، ولا ضمان؛ لأنه مسبب عن فعله، وقيل لجوازه شرعاً، فيضمن الجرة الهابطة عليه على الأول؛ لاستحالة الإحالة إلى فعلها، دون الثاني.

### فرعان:

الأول: لَوْ عَصَّ يَدَ إِنْسَانٍ وَلَمْ يَقْدِرْ فَكَ لَحْيَيْهِ وَضَرَبَ شِدْقَيْهِ وَلَمْ يَتْرُكْ<sup>(٢)</sup> فَشَلَّ يَدَهُ فَتَنَرَتْ أَسْنَانُهُ لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ.

الثاني: لو نَظَرَ إِلَى حَرَمٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ هُنَاكَ مُحَرَّمٌ أَوْ زَوْجَةٌ لَتَكُونَ شَبْهَةً فَرُمِيَتْ عَيْنُهُ فَعَمِيَتْ لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ رَجُلًا نَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حَجْرَتِهِ مِنْ صَيْرِ<sup>(٣)</sup> الْبَابِ، فَخَرَجَ وَكَانَ فِي يَدِهِ مَدْرَى، فَقَالَ (عليه السلام): «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ إِلَيَّ لَطَعَنْتُ بِهِ عَيْنَكَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث: «كن عبد الله...»، رواه أحمد والطبراني والحاكم والدارقطني، وابن أبي خيثمة. وأول الحديث: «تكون فتن فكن عبد الله المقتول...»، والحديث له طرق وإن كان في بعضها مقال، لكن بعضها يشد من أزر البعض.  
انظر: مسند أحمد (١١٠/٥، ٢٩٢)، وسنن الدارقطني (١٣٢/٣)، والتلخيص الحبير (٨٤/٤)، وسبل السلام (٣٩/٤).

(٢) الزيادة من ت، ظ، ط، ق.

(٣) صير الباب: أي: ثقب الباب.

(٤) حديث: «أن رجلاً...» متفق عليه، رواه غيرهما أيضاً وله ألفاظ.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٢٤٣/١٢)، ومسلم (١٦٩٨/٣)، وسنن الترمذي مع التحفة (٤٨٩/٧)، والنسائي (٥٤/٨، ٥٥)، والدارمي (١١٨/٢)، وأحمد (١١٢/٣، ١٩٨)، والتلخيص الحبير (٨٥/٤).

\* \* \*

### الباب الثالث في إتلاف البهيمة

وله صورتان :

الأولى: أن يكونَ معها صاحبُها فيلزمُه ضمانُ ما يمكنُ حفظُها عنه كالخبطِ والعَضِّ، لا انتشارُ الغبارِ، ورشاشُ الوحلِ إلَّا إذا رَكَضَ أو سَاقَ الإبلَ غيرَ مقطرةٍ في الأسواقِ .

فرع<sup>(١)</sup>: لو تحرق بالحطب ثوبُ إنسانٍ فإن رأى أو نُبَّهَ وَوَجَدَ منحرفاً لم يجبِ الضمانُ وإلَّا وَجَبَ .

الثانية<sup>(٢)</sup>: أن لا يكونَ<sup>(٣)</sup> معها فيضمنُ ما أتلَفَتْه ليلاً، لا نهاراً، هكذا حكم (عليه السلام)<sup>(٤)</sup> ولأنَّ العادةَ تقتضي حفظَ الدوابِ ليلاً، والمزارعِ نهاراً .

(١) في ت: (الثانية)، وفي ق: (فروع).

(٢) في د: (الثالثة) سهواً.

(٣) سقطت (لا) من د سهواً لأنه سبق حكم ما كان صاحب الدابة معها.

راجع: روضة الطالبين (١٠/١٩٥).

(٤) روي عن حرام بن سعد بن محيصة: «أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل — أي: بستانه — فأفسدته عليهم فقضى رسول الله على أهل الأموال حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل»، وفي رواية: «فقضى أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها»، رواه مالك في الموطأ والشافعي عنه، ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم والبيهقي . وقال الشافعي: أخذنا به لثبوته واتصاله =

## فروع:

الأول: لو دخلت مزرعة فأخرجت ودخلت مزرعة أخرى لم يجب الضمان على المخرج إلا إذا كانت مزرعته محفوفة بالمزارع فليصبر، وليضمن صاحب.

الثاني: لو دخلت ليلاً في بستان لم يغلّق أو مزرعة فيها صاحبها فلا ضمان؛ إذ التقصير منه.

الثالث: الهرة المملوكة لا يضمن متلفها؛ إذ لا يعتاد ربطها، وقيل: يضمن؛ لإمكان سد الباب عليها، ويقتل الضارية بالطيور كالفواسق<sup>(١)</sup>.



= ومعرفة رجاله.

انظر الحديث في: الموطأ (ص ٤٦٦)، ومسند أحمد (٤/٢٩٥، ٥/٤٣٥، ٤٣٦)، وسنن أبي داود مع العون (٩/٤٨٣)، وابن ماجه (٢/٧٨١)، وراجع: التلخيص الحبير (٤/٨٦).

(١) إلحاق القطة الضارية بالفواسق الخمس، قول للقاضي حسين، وقال القفال: لا يجوز قتلها لأن ضراوتها عارضة والتحرز عنها سهل. اهـ.

والمراد بالفواسق هي الحيوانات الخمسة التي يجوز قتلها، وسميت بالفواسق استعارة لكثرة خبثهن وأذاهن حتى يقتلن في الحل وفي الحرم، وفي الصلاة، ولا تبطل الصلاة بذلك. فقد روى الشيخان: أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «خمس فواسق يقتلن في الحرم: الفأرة، والعقرب، والغراب، والحدأة، والكلب العقور».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٦/٣٥٥)، ومسلم (٢/٨٥٧).

وانظر: المصباح المنير (٢/١٢٨).

## كِتَابُ السَّيْرِ<sup>(١)</sup>

وفيه أبوابٌ :

### الباب الأول

#### في وجوب الجهاد مع الكفار

(وهو)<sup>(٢)</sup> فرضٌ، لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ . . . ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> على الكفاية ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى . . . ﴾<sup>(٤)</sup> ولأنَّهُ مهمٌّ مقصودٌ في نفسه لا باعتبارِ الفاعلِ كإحياءِ الكعبةِ بالحجِّ كلِّ سنةٍ، وإقامةِ الحُجَجِ الدينيةِ، وتعلُّمِ العلومِ الشرعيةِ، والأمرُ بالمعروفِ، والنهي عن المنكرِ،

---

(١) هكذا في د، ط، ق، ط، وفي ت : (كتاب الجهاد)، وسمي بالسير لأن الأحكام المودعة فيه متلقاة من سير الرسول في غزواته .  
انظر : التلخيص الحبير (٤ / ٨٧) .

(٢) لم ترد (وهو) في د، ط .

(٣) جزء من آية ٢١٦ / سورة البقرة .

(٤) جزء من آية ٩٥ / سورة النساء . وجه الاستدلال بهذه الآية أن الله سبحانه وتعالى وعد كلاً من المجاهدين والقاعدين بالحسنَى، ولكل درجة وإن كان قد فضل الله المجاهدين على القاعدين . وهذا دليل على أن الجهاد ليس فرض عين على كل واحد، إلّا إذا غلب الكفار على ديار المسلمين فحينذاك يجب على الكل كما سيأتي .

ودفع الضر عن المسلمين والقضاء، وتحمل الشهادة وأدائها، وما يتم به أمر المعاش من الحرف، وتجهيز الموتى، وجواب السلام [على الجمع]<sup>(١)</sup> وبدؤه سنة لا في الحمام وعلى المصلّى والأكل، وقاضي الحاجة.

كل سنة مرة في أهم الجهات اقتفاءً لأثره (عليه السلام)<sup>(٢)</sup> وينصف

---

(١) الزيادة من د، ظ.

(٢) أي: تبعاً لأثر الرسول (صلى الله عليه وسلم) في الجهاد حيث كان (صلى الله عليه وسلم) يجاهد في كل سنة بعدما أذن الله تعالى له بالجهاد — حينما هاجر إلى المدينة — بقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ يَأْتَهُمْ ظُلُمًا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ آية ٣٩/ سورة الحج. وبعد هذا الإذن والهجرة وتحقق دار قوية للإسلام أذن لأصحابه بالجهاد وبعث سرايا وبدأ هو أيضاً به، فكان أول غزوة اشترك فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) غزوة (ودّان) حيث خرج من المدينة في شهر صفر على رأس اثني عشر شهراً من مقدمه المدينة المنورة. ثم غزا الرسول بدرأ في السنة الثانية من الهجرة، وأحداً في الثالثة، وذات الرقاع في الرابعة، وغزوة الخندق في الخامسة، وغزوة الحديبية في السادسة، وفتح خيبر في السابعة، وفتح مكة في الثامنة، وغزوة تبوك في التاسعة، مع خلاف في تاريخ بعضها.

وروى البخاري عن أبي إسحاق قال: سألت زيد بن أرقم (رضي الله عنه): كم غزا النبي (صلى الله عليه وسلم)؟ قال: تسع عشرة غزوة». وذكر ابن سعد أن الغزوات التي اشترك فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) سبعاً وعشرين غزوة، وأن الغزوات تزيد على سبعين. وقال الحافظ ابن حجر: مجموع الغزوات والسرايا مائة في حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم).

انظر: البخاري مع فتح الباري (٧/٢٧٩ — ٢٨٢ و ٨/١٥٣، ١٥٤)، وطبقات ابن سعد (٢/٥ إلى ص ١٨٩)، والتلخيص الحبير (٤/٨٩ — ٩١)، وسنن الترمذي مع شرح التحفة (٥/٣٢٢).

الإمام في المناوبة. وعلى كل أهل البلد<sup>(١)</sup> إن قصدوه، ومن على دون مسافة  
القصر منه، ثم الأبعدين بالحاجة. / [٢٩٣/ن]

## فصل:

في مسقطات الوجوب، وهو إما العجز الحسي كالصبي، والجنون،  
والأنوثة، وعدم الاستطاعة، والعمى، والعرج، لا خوف اللصوص، فإن  
جهادهم أهم، أو الشرعي كالرق والدّين الحالّ إلا إذا أذن السيد والغريم،  
ومنع الأصل المسلم، فإن أجاز ثم رجع انصرف ما لم يحضر الواقعة، فإن لم  
يقدّر توقف. هذا إذا لم يتخط الكفرة ديارنا، وإلاّ تعيّن على الجميع، فإن  
غشيهم فليدفع كل عن نفسه بما قدر<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: الجهاد فرض عين على كل أهل البلد إن قصد الكفار، فإذا وطىء الكفار بلدة  
للمسلمين، أو أطلوا عليها. ونزلوا بابها قاصدين صار الجهاد فرض عين.  
راجع: الروضة (١٠/٢١٤).

(٢) أي: أصبح الجهاد فرض عين ويكون لدفع الكفار مرتبتان:  
إحداهما: أن الكفار لم يدخلوا المدينة بعد وكان بوسع المسلمين التأهب  
والاستعداد، فحينئذ يجب على كل واحد من الأغنياء والفقراء التأهب بما يقدر  
عليه، حتى لو احتاجوا إلى العبيد ينحل الحجر منهم فلا يأخذون الإذن من  
أسيادهم، والنسوة إن لم تكن فيهن قوة دفاع لا يحضرن، وإن كانت فيحضرن حتى  
لا يحتاج إلى إذن الزوج كما أنه في هذه الحالة لا يجب الاستئذان من الوالدين  
وصاحب الدين.

الحالة الثانية: أن يتغشاهم الكفار ولا يتمكنوا من اجتماع وتأهب، فعلى الجميع  
التحرك ويدفع عن نفسه بما أمكن.

وأما غير تلك الناحية أو البلد من المسلمين فيجب عليهم أن يطيروا لمساعدتهم  
الأقرب فالأقرب، وعلى أي حال كما يقول الإمام النووي: لا يجوز تمكين الكفار =



فرع: لو استولوا على مواتِ الإسلام فوجهان والأظهر<sup>(١)</sup> الوجوب،  
ولو أسروا مسلماً وأمكنَ تخليصُهُ بالمقاتلةِ تعينت [على الأظهر]<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

## الباب الثاني في كيفية الجهاد

والنظرُ في أمور:

الأولُ: في القتالِ:

وفيه مسائلُ:

الأولى: تكرهُ المقاتلةُ بغيرِ إذنِ الإمام، وسُنَّ له أَنْ يؤمَّرَ على السرية،  
وله أَنْ يستعينَ بالمراهق والعبدِ بإذنِ الولي<sup>(٣)</sup> والسيد، والكافرِ إِنْ أَمَنَهُ؛ فَإِنَّهُ  
(عليه السلام): «استعانَ باليهودِ»<sup>(٤)</sup>، ويبدل الأهبة من بيتِ المالِ.

= من الاستيلاء مع إمكان الدفع، فيجب على الجميع السعي والعمل لرد كيدهم إلى  
نحورهم.

راجع: روضة الطالبين (١٠/٢١٤ - ٢١٦).

(١) في د: (والأظهر)، أي: بزيادة الواو.

(٢) الزيادة من د، ظ، ق.

(٣) سقط (الولي) من د.

(٤) أبو داود في المراسيل، والترمذي عن الزهري أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)  
استعان بناس من اليهود في حربه وأسهم لهم، «قال الحافظ ابن حجر والزهري:  
مراسيله ضعيفة»، ورواه الشافعي عن ابن عباس بلفظ: «... ورضخ لهم» بدل  
«وأسهم لهم».

قال البيهقي: لم أجده إلا من طريق الحسن بن عمارة وهو ضعيف، والصحيح =

الثانية: ليس له استتجار الحر المسلم؛ لأنه يقع عن فرضه، بخلاف الكافر والعبد، ولا لغيره مطلقاً على الأصح؛ إذ العمل لا يقع له.

فرع: لو أُخْرِجَ أهل الذمة قهراً استحقوا<sup>(١)</sup> أجرة المثل من الغنيمة،

= ما ورد عن أبي حميد الساعدي قال: خرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى إذا خلف ثنية الوداع، إذا كتيبة، قال: من هؤلاء؟ قالوا: بنو قينقاع رهط عبد الله بن سلام، قال: وأسلموا؟ قالوا: لا، قال: قل لهم فليرجعوا فإننا لا نستعين بالمشركون.

قال الشافعي في الأم: روى مالك رد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مشركاً أو مشركين في غزوة بدر، وأبى أن يستعين إلا بمسلم، ثم استعان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مشركاً أو مشركين في غزوة بدر، وأبى أن يستعين إلا بمسلم، ثم استعان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود قينقاع كانوا أشداء واستعان في غزاة حنين سنة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك، ثم جمع الشافعي بين الحديثين جمعاً لطيفاً فقال: فالرد الأول إن كان، لأن له الخيار أن يستعين بمشرك، أو يرده كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه أو لشدة به، فليس واحد من الحديثين مخالفاً للآخر، وإن كان رده لأنه لم يرد أن يستعين بمشرك فقد نسخه ما بعده من استعانت به بمشركين، فلا بأس أن يستعان بالمشركون على قتال المشركين إذا خرجوا طوعاً، ويوضح لهم، ولا يسهم لهم.

انظر: الأم (١٧٧/٤)، والتلخيص الحبير (١٠٠/٤)، وسبل السلام (٥٠/٤)، وصحيح مسلم (١٤٤٩/٣)، والترمذي مع التحفة (١٧٠/٥)، والدارمي (١٥١/٢).

(١) وفي ت: (استحق) رعاية اللفظ. قال الشافعي: «وإن أكره أهل الذمة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل مخرجهم من أهلهم إلى أن تنقضي الحرب، وإرسالهم إليهم، وأحب إليّ إذا غزا بهم لو استؤجروا». الأم (١٧٧/٤).



وقيل: من بيت المال، فإن لم يدخلوا الصف فلهم أجره الذهاب.

الثالثة: كُره قتل القريب، لا سيما المحرم؛ لأنه (عليه السلام) منع أبا بكر، وحذيفة (رضي الله عنهما) <sup>(١)</sup> عن قتل أبييهما <sup>(٢)</sup>، وحرم قتل مَنْ ليس من المحاربين كالصبي والمجنون والأعمى، والمرأة، والخنثى، والعسيف، والراهب على الأصح؛ لقوله (عليه السلام)

(١) هو: حذيفة بن حسل — أو حسيل — اليمان بن جابر العبسي، أبو عبد الله من الولاة الشجعان الفاتحين صاحب سر الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المنافقين، ولأه عمر على المدائن وبقي بها إلى أن توفي بها سنة (٣٦هـ) له في كتب الحديث (٢٢٥) حديثاً.

انظر: الإصابة (٣١٧/١)، وأسد الغابة (٤٦٨/١)، وطبقات ابن سعد (١٥/٦)، وتاريخ ابن عساکر (٩٣/٤)، وطبقات خليفة (ص ٤٨ و ١٣٠)، وحلية الأولياء (٢٧٠/١)، وصفة الصفوة (٦١٠/١)، وطبقات الشعراني (٢٢/١)، والأعلام (١٨٠/٢).

(٢) قول المصنف أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) «منع أبا بكر وحذيفة عن قتل أبييهما»، وقد تبع في هذا أيضاً الغزالي في الوسيط. قال النووي: «هكذا في نسخ الوسيط وهو غلط صريح، وتصحيف قبيح في الاسمين جميعاً، وإنما صوابه: نهى أبا حذيفة عن قتل أبيه. وأبا بكر الصديق عن قتل ابنه — بالنون — وليس أبييهما، وهذا الذي ذكرناه من صواب الاسمين هو المشهور المعروف الموجود في كتب المغازي والحديث»، وهكذا تعقبه ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر، هذا وحديث: «منع الرسول أبا بكر عن قتل ابنه، وأبا حذيفة عن قتل أبيه»، رواه الحاكم، والبيهقي، وابن أبي بكر، هذا هو عبد الرحمن، ووالد أبي حذيفة هو عتبة بن ربيعة بن عبد شمس.

راجع: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ق/١/٢/٣٢١، ٣٢٢)، والتلخيص الحبير (١٠٢، ١٠١/٤).

لخالد<sup>(١)</sup>: «لا تقتل عسيفاً ولا امرأة»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «لا تقتلوا النساء ولا أصحاب الصوامع»<sup>(٣)</sup>، وكذا الهيم الذي لا رأي له. وقوله (عليه السلام): «اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم»<sup>(٤)</sup>، محمول على

(١) هو: خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي، سيف الله المسلول، كان مظفراً خطيباً فصيحاً. قال أبو بكر: عجزت النساء أن يلدن مثل خالد. توفي بحمص (بسورية) سنة (٢١هـ). له في كتب الحديث (١٨) حديثاً.

انظر ترجمته في: الإصابة (٤١٥/١)، والبداية والنهاية (١١٣/٧)، وتهذيب التهذيب (١٢٤/٣)، وتهذيب الأسماء (١٧٢/١)، وصفة الصفوة (٦٥٠/١)، والأعلام (٣٤١/٢)، وشذرات الذهب (٣٢/١)، ومراة الجنان (٧٦/١)، وقد ألف في سيرته الكثيرون منهم طه الهاشمي، استعرض به حياته العسكرية، وعمر رضا كحالة، وصادق عرجون، ومحمد سعيد العرفي، وأبو زيد الشلبي والعقاد.

(٢) حديث: «لا تقتل عسيفاً...»، رواه بهذا اللفظ أو نحوه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم والبيهقي، وأما النهي عن قتل النساء فمتفق عليه. انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٤٧/٦، ١٤٨)، ومسلم (١٣٦٤/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٣٣٠/٧)، وابن ماجه (٩٤٧/٢)، والتلخيص الحبير (١٠٢/٤)، وأحمد (٤٨٨/٣، ١٧٨/٤).

(٣) حديث: «لا تقتلوا...»، رواه مالك وأحمد ممن وجه فيه مقال، ورواه أبو داود مرسلاً. انظر: الموطأ (ص ٢٧٧)، ومسند أحمد (٣٠٨/١، ٢٢/٢، ٢٣، ١١٥)، وسنن أبي داود مع العون (٣٣٢/٧)، وراجع: التلخيص الحبير (١٠٣/٤)، مجمع الزوائد (٣١٦/٥).

(٤) حديث: «اقتلوا...»، رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح. والشرح - بفتح الشين وسكون الراء - جمع شارخ كركب وراكب، أي: الصبيان الذين لم يثبتوا. وقال الحافظ: الشرخ الشباب، وهكذا في كتب اللغة، والسبب كما قال أحمد: الشيخ لا يكاد يسلم، والشاب أقرب إلى الإسلام، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: المراد بالشيخ في هذا الحديث الرجال المسان أهل الجلد والقوة =

ذوي<sup>(١)</sup> الرأي، والمقاتل، فإنه يقتل ولو كان صبياً أو امرأة.

[٢٩٤/ن] / الرابعة: يجوزُ نصبُ المنجنيقِ وإضرارُ النارِ وإرسالُ الماءِ على حصونهم، وإن كانَ فيهمُ النساءُ والصبيانُ، وسنُّها<sup>(٢)</sup> أنَّه (عليه السلام) نَصَبَ المنجنيقَ على الطائفِ<sup>(٣)</sup>، فلو تترسوا بهم في القتال، فإن قاتلوا من ورائهم لم نبالِ بهم، وإلَّا راعيناهم على الأصح؛ إذ لا ضرورة، وإن كان في القلعة مسلمٌ وخفنا عليه لم نفعلْ ذلك على الأصح؛ لقوله (عليه السلام): «زوالُ الدنيا أهونُ عندَ الله من سفكِ دم مسلم»<sup>(٤)</sup>، وكذا لو تترس كافرٌ به وقاتلَ من ورائه، إذ لا يزيدُ على الإكراه، إلَّا إذا تيقَّن الانهزام.

= على القتال، لا الهرم، بدليل حديث: «لا تقتلوا شيخاً فانياً».

انظر: مسند أحمد (١٢/٥، ٢٠)، وسنن أبي داود مع العون (٣٣٠/٧)، والترمذي مع التحفة (٢٠٧/٥)، والتلخيص الحبير (١٠٣/٤)، والقاموس (٢٧٢/١).

(١) في ق: (ذي الرأي).

(٢) في د: (وسندنا).

(٣) روى أبو داود في المراسيل عن مكحول أن النبي (صلى الله عليه وسلم) «نصب على أهل الطائف المنجنيق»، قال الحافظ: رجاله ثقات ووصله العقيلي بإسناد ضعيف عن علي.

انظر: بلوغ المرام مع سبل السلام (٥٣/٤)، والتلخيص الحبير (١٠٤/٤)، ومختصر المزني بهامش الأم (١٨٥/٥).

(٤) حديث: «زوال الدنيا...»، رواه الترمذي وابن ماجه والنسائي بأكثر من رواية وطريق. قال الهيثمي: إسناده صحيح ورجاله موثقون.

انظر الحديث في: سنن الترمذي مع التحفة (٦٥٢/٤، ٦٥٣)، وابن ماجه (٨٧٤/٢)، والنسائي (٧٦/٧).

الخامسة: لا يجوزُ الخروجُ عن الصفِّ إلّا متحرِّفاً لقتال، أو متحيزاً إلى فئةٍ من غير كسرٍ، أو هارباً عن الزائدِ على الضعفِ، ويجبُ إنْ تحققَ غلبتهم، وأيسرَ عن النكاية فيهم.

السادسة: تستحبُّ المبارزةُ بإذن الإمام، فإن استبدَّ بها نُفِذَ أمانُهُ لقرينه<sup>(١)</sup> على الأظهر.

### الثاني: الاسترقاقُ:

إذا أسَرَ مَنْ لا يقتل رَقَّ منهم العبدُ، والصبيُّ والمرأة<sup>(٢)</sup>. ويُخَيَّرُ الإمامُ في غيرهم<sup>(٣)</sup> بين الفداءِ والمنِّ والاسترقاقِ على الأظهر، لأنَّهم كالكاملين إلّا أنَّ القتلَ حُطَّ عنهم. وَقَدْ نُقِلَ في الكاملين [منهم]<sup>(٤)</sup> الخيرةُ بين الأربع.

---

(١) أي: ينفذ أمانه لقرينه الذي بارزه. انظر: الروضة (١٠/ ٢٥٠).

(٢) سقط (والمراة) من ت، وفي هامش د كنسخة زيادة: (والمجنون).

(٣) أي: يتخير الإمام في غير العبد والصبي والمرأة من الذين لا يجوز قتلهم كالشيخ الفاني والراهب والعسيف بين الفداء بأسير مسلم، أو بمال، والمن، والاسترقاق. لأنهم كالرجال الكاملين غير أن القتل حط عنهم. قال النووي: «وليس هذا التخيير للتشهي. بل ويلزم الإمام أن يجتهد. ويفعل ما هو الحظ للمسلمين، فإن لم يظهر له وجه الصواب في الحال، وتردد حبسهم حتى يظهر». انظر: روضة الطالبين (١٠/ ٢٥١)، والنهاية (ق ٢٦٢).

(٤) الزيادة من ظ، وهامش د، أي: ورد في الرجال الكاملين القول بالخيرة للإمام باجتهد بين القتل، والاسترقاق، والمن والفداء، أما المن والفداء فيدل عليهما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ ٤ / سورة محمد، وأما القتل فكحادثه بني قريظة. كما أن الاختيار بين الأربع رواه البيهقي وغيره. كما يدل على المن والفداء حكم الرسول في أسرى بدر، والحديث في ذلك مشهور. انظر: التلخيص الحبير (٢/ ١٦٠).

## فروع:

الأول: لو أسلمَ الكاملُ قبلَ الاختيارِ اختيرَ غيرُ القتلِ، ولو أسلمَ قبلَ الأسْرِ عَصَمَ نَفْسُهُ وَمَالُهُ، وولَدَهُ الصَّغِيرُ، لا عتيقُهُ وزوجتُهُ على الأصَحِّ؛ لاستقلالِهما ولا يرقَّ حملُها منه<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه مسلمٌ.

الثاني: لو استرقَّ أحدُ الزوجينِ الحربيينِ، أو كلاهما انفسخَ العقدُ؛ لأنَّه (عليه السلام) قال يومَ أوطاس: «لا توطأ حاملٌ حتى تَضَعَ...» الحديث<sup>(٢)</sup>، ولم يفصلْ، وكذا لو استرقَّت<sup>(٣)</sup> زوجةُ الذميِّ على الأظهر أو زوجةُ المسلمِ قَبْلَ الدُّخُولِ إنْ جَوَّزناه، وكذا بعده. وقيل: يتوقَّفُ إلى العدةِ حتى لو أسلمتْ أو عتقتْ فيها استمرَّ كما إذا أسلمَ أحدُ الوثنيين ولعلَّه أظهر... .

الثالث: يقرَّرُ موجِبُ التعاملِ السابقِ على الاسترقاق والإسلام [٢٩٥/ن] كالنكاح ويقضي ديون المسترق من ماله، لا أروش جنائياته؛ لأنَّها مُهْدَرَةٌ. /

## الثالث: الاغتنام<sup>(٤)</sup>:

الغنيمةُ كلُّ ما<sup>(٥)</sup> أَخَذَهُ المَجاهِدُ من الكافر قهراً، وما تركوه رُعباً من غير قتال ففيه، وما أَخَذَ سرقةً أو اختلاساً، أو التقاطاً فلاخذه.

## ثمَّ للغنيمةِ أحكامٌ:

الأول: جوازُ التبسُّطِ للغانمين بقدرِ الحاجةِ فيما يطعم غالباً كالفواكه

(١) في د: (ولدها). ولم يرد في بعض النسخ (منه).

(٢) سبق تخريج الحديث في (ص ٢٨١).

(٣) في د: (استرق).

(٤) أي: الأمر الثالث الاغتنام. وفي ق: (في الاغتنام).

(٥) في د، أ، ن: (مال)، وما أثبتناه أصح؛ لأنه أعم.

والأقوات والأغنام، ويردُّ الجلدُ إلى المغنم، وعلف الدواب قبل القسمة والوصول إلى عمران الإسلام؛ إذ لا يتيسر شراؤها غالباً، والأصل فيه قول ابن أبي أوفى<sup>(١)</sup>: «أصبنا بخير طعاماً، وكان كلُّ أحدٍ منا يأخذ قدر كفايته»<sup>(٢)</sup>. وقول ابن عمر: «كُنَّا نَصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَسَلَ وَالْعَنْبَ فَنَأْكُلُهُ»<sup>(٣)</sup>، فلو تعدَّى ضَمَنَ الزائد، ولو أضاف به غير الغنمين أو أقرضه كان الغاصب.

الثاني: أَنَّهَا تُمْلِكُ بالقسمة<sup>(٤)</sup> أو اختيار التملك على أصح الأقوال؛ لجواز الإعراض قبلهما بخلاف السلب، وثالثها: الوقف كالمملك زمان الخيار، وفرَّق بأنَّ التفرق ومضي المدة لا يكون مملكاً، ولا جزءاً منه، إذ

---

(١) هو: عبد الله بن أبي أوفى: علقمة بن خالد بن الحارث، الصحابي ابن الصحابي شهد بيعة الرضوان وخبير، وما بعدهما من المشاهد مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولم يزل بالمدينة حتى توفي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم تحول إلى الكوفة فتوفي بها سنة ست وثمانين، وقيل: سنة سبع وثمانين، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة، له في كتب الحديث (٩٥) حديثاً.

انظر: الإصابة (٨/٥)، وطبقات ابن سعد (٢١/٦)، وتهذيب الأسماء (ق ١/١/٢٦١).

(٢) حديث ابن أبي أوفى هذا رواه أبو داود والحاكم والبيهقي. انظر: سنن أبي داود مع العون (٣٧١، ٣٧١/٧)، والتلخيص الحبير (١١٣/٤).

(٣) قول ابن عمر هذا رواه البخاري في صحيحه. راجع: صحيح البخاري مع فتح الباري (٢٥٥/٦)، والتلخيص الحبير (١١٣/٤).

(٤) في ت: (و).

المعتبرُ ثمةَ هو العبارةُ بخلافٍ ما نحن فيه<sup>(١)</sup>.

فرعان:

الأول: لو وَقَعَ في المغنم مَنْ يَعْتَقُ على بعضِ الغانمين لم يُعْتَق عليه،  
بخلافٍ ما لو استولدها؛ فَإِنَّهُ اختيَارٌ.

(١) هذا الفرع في بيان وقت ملك الغانمين الغنيمة، وفي هذا خلاف داخل المذهب الشافعي على ثلاثة أوجه. فقال المصنف والنووي وغيرهما: إن الغنيمة تملك بالقسمة، وكذلك تملك باختيار الغانم التملك بأن يقول بعد الحيازة وقبل القسمة اخترت ملك نصيبي فتملك بذلك، واستدل على صحة هذا القول بجواز الإعراض قبل القسمة أو الاختيار، لأنهم لو ملكوا لم يصح إعراضهم.

وثاني الأقوال: أنها تملك بمجرد الحيازة والاستيلاء التام، لأن الاستيلاء على ما ليس بمعصوم من المال سبب للملك، ولأن ملك الكفار زال بالاستيلاء، ولو لم يملكوا لزال الملك إلى غير مالك وقياساً على السلب. ورد بأنهم لو ملكوا لما يصح الإعراض عنها، ولما جاز للإمام أن يخص كل طائفة بنوع من المال مع أن ذلك جائز. كما أن القياس على السلب قياس مع الفارق، لأن القاتل يملكه بمجرد الاستيلاء، ولهذا لا يجوز الإعراض عنه، ولا يجوز للإمام أن يعطيه لغيره.

وثالث الأقوال: أن الملك موقوف، فإن سلمت الغنيمة إلى القسمة بان ملكهم بالاستيلاء، وإن تلفت، أو أعرضوا عنها تبين عدم الملك قياساً على توقف الملك في البيع زمن خيار الشرط أو المجلس. فأجاب المصنف عن هذا القياس بالفرق حيث إن تفرق المتبايعين في خيار المجلس، ومضي المدة في خيار الشرط ليس كل واحد منهما مملكاً، ولا جزءاً من التملك، لأن التملك في البيع يكون بالصيغة، والمعتبر فيه العبارة، بخلاف الغنيمة حيث إن المعتبر فيها هو القسمة أو الاختيار فحصل الفرق وبطل القياس.

انظر: روضة الطالبين (٢٦٧/١٠)، ونهاية المحتاج (٧٦/٨)، والنهاية (ق ٢٦٣).

الثاني : للمفلس أَنْ يُعْرِضَ عنها<sup>(١)</sup> وَإِنْ أَفْرَزَ الخمسُ ، كما لو وهبت<sup>(٢)</sup> منه فلم يقبل ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّفْوِيتِ فقط .

الثالثُ : الأَرْضِي المَأْخُودَةُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> مِنَ المَغَانِمِ ، وَأَمَّا أَرْضِي الْعِرَاقِ فَقَسَّمَهَا عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، ثُمَّ اسْتَطَابَ قُلُوبَهُمْ بِعَوْضٍ ، وَوَقَفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَأَجَّرَهَا مِنْ سَكَانِهَا بِالْخِرَاجِ إِجَارَةً مُؤَبَّدَةً بِالمَصْلَحَةِ<sup>(٤)</sup> .

وَمَكَّةُ فَتَحَتْ صُلْحًا فَهِيَ لِمَالِكِهَا .

\*\*\*

### الباب الثالث

#### فِي الْأَمَانِ<sup>(٥)</sup>

رُخِّصَ فِيهِ لِلْمَصْلَحَةِ وَتَوَقَّعَ الْإِسْلَامَ ، وَصَحَّ مِنْ مُسْلِمٍ مَكْلَفٍ مُخْتَارٍ حَتَّى الْعَبْدِ ، وَالْمَرْأَةِ ، لِوَاحِدٍ أَوْ عِدَدٍ مُعْدُودٍ ، وَمِنْ الْإِمَامِ لِغَيْرِهِ بِلَفْظٍ : كَأَجْرَتُكَ ، وَلَا تَخَفْ ، وَإِشْعَارُ مَنَّهُ بِقَبُولِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَسَنَةٍ فِي قَوْلٍ .

[٢٩٦/ن]

/ وفيه مسائل :

الأولى<sup>(٦)</sup> : المذهبُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ مِنَ الْأَسِيرِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُكْرَهِ لَكِنَّهُ

---

(١) أي : عن الغنيمة . وفي د : (عنه) .

(٢) في د : (وهب) .

(٣) أي : أخذت بالقهر والقوة . انظر : المصباح (٨٥/٢) .

(٤) في د : (وأجر) . وراجع في تفصيل القول في تقسيم العراق والآثار الواردة في : الأم (٤/١٩٢ ، ١٩٣) ، ونصب الراية (٣/٤٣٨) ، والتلخيص الحبير (٤/١١٥) .

(٥) سقط (في الأمان) من ت .

(٦) في ظ ، د : (الأول) سهوًا .



لو أَطْلَقَ عَلَى أَمَانٍ مِنْهُ<sup>(١)</sup> لَمْ يَغْتَلِبْهُمْ وَدَفَعَ تَابِعَهُ.

الثانية: أنه يتعدى إلى ما معه من الأهل والمال، وإن أطلق على الأظهر؛ لأنه ترك ما يؤذيه، ولأنهما كالتابع، ولهذا قيل: لا يصح أمان نسوة في قلعة بلا رجل، ولعل الأصح صحته؛ إذ لا يبعد أن يفرد التابع لمصلحة<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: لو أشار إلى كافر أو كنى ولم ينو وزعم الكافر أنه فهمه منه<sup>(٣)</sup> رد إلى مأمنه، والسفير، والقاصد لسماع القرآن مأمون من الشرع بخلاف التاجر؛ فإنه لا يأمن حتى يؤمن.

---

(١) في د: (منهم).

(٢) قال النووي: في جواز عقد المرأة استقلالاً وجهان: وقد رجح المصنف صحته، وهذا هو الظاهر لقوله (عليه السلام): «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم»، رواه الشيخان وغيرهما. وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد: يجبر على المسلمين بعضهم، وللطيالسي بلفظ: «يجبر على المسلمين أدناهم»، وهذه الأحاديث تدل على أن أمان كل مسلم مهما كان: عبداً أو امرأة ينفذ، ويدل على جواز أمان المرأة ونفاذه ما في الصحيحين من حديث أم هانئ: أنها أجارت رجلين من أحمائها، وجاءت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) تخبره بذلك، فقال (صلى الله عليه وسلم): «قد أجرتنا من أجرت».

راجع: صحيح البخاري مع الفتح (٢٧٣/٦)، ومسلم (١١٤٦/٢)، وبلوغ المرام مع شرح سبل السلام (٤/٦٠، ٦١)، والروضة (٢٧٩/١٠)، وسنن أبي داود مع العون (٤٤٤/٧).

(٣) في د، ت: (فهم منه)، أي: لو أشار مسلم إلى كافر، أو كنى بأن قال: كن كيف شئت، ولم ينو الأمان، فزعم الكافر أنه فهم الأمان منه، ودخل في صف المسلمين لم يصبر مأموناً لكن يرد إلى مأمنه. انظر: النهاية (ق ٢٦٣).

الرَّابِعَةُ: للمسلم أَنْ يَسْكُنَ دَارَهُمْ مَا لَمْ يُمْنَعِ عَنْ إظهارِ دينِهِ، وإِلَّا لَزِمَتْ<sup>(١)</sup> الهجرة والهَرَبُ إِنْ قَدَّرَ.

## فصل<sup>(٢)</sup>:

لو عاقدَ الإمامُ عِلْجاً<sup>(٣)</sup> ليدلَّ على قلعةٍ بجاريةٍ منها صحَّ للحاجة، ثمَّ إِنْ فتحت<sup>(٤)</sup> بدلالته استحقَّها إِنْ كانتَ عندَ الظفرِ، إِنْ ماتَتْ أوْ أَسْلَمَتْ وتعدَّرتَ التسليمُ استحقَّ أجرَةَ المثلِ؛ إِذِ الْأَصَحُّ أَنَّ الْجُعْلَ مضمونٌ ضمانَ العقدِ [لا ضمانَ اليَدِ]<sup>(٥)</sup> ولو نزلَ زعيمُ القلعةِ بأمانٍ أَهْلِهَا<sup>(٦)</sup>، ولم يَرْضَ بتسليمِ الجاريةِ رددناه إلى الحصنِ وقَاتلناه رعايةً للشرطِ المتقدمِ، وإِنْ لم يكنْ فلا شيءَ لَهُ وإِنْ كانتَ عندَ العقدِ على الأَظْهِرِ؛ إِذْ لم تدخلْ في يدِ الإمامِ حتى يضمنَهَا، كذا إِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ وَفَتَحَ آخَرُ أوْ فَتَحَ هُوَ بطريقِ آخَرٍ؛ إِذْ لم تنفعْ دلالتُهُ للملتزمِ، ولو استنزلَ الإمامُ أَهْلَ قلعةٍ بحكمِ شخصٍ جازٍ ووجِبَ اتِّباعُهُ؛ لِأَنَّهُ (عليه السلام) استنزلَ بني قريظةَ على حكمِ سعد بن معاذ<sup>(٧)</sup>.

---

(١) هكذا في ظ، ق. وفي ت، د، ط: (لزم)، وهي أيضاً صحيحة، وما في ظ و ق أحسن، مراعاةً لتأنيث (الهجرة) وإن كان غير حقيقي.

(٢) هكذا في د، ظ، ط، وفي ت: (فرع).

(٣) العِلْج: الرجل الضخم من كفار العجم.

انظر: المصباح المنير (٢/٧٥).

(٤) في ظ، د، ق (فتح).

(٥) الزيادة لم ترد في ت، ظ، ق، ط. وراجع في هذه المسألة: الأم (٤/١٩٧).

(٦) في د: (أهله).

(٧) حديث: «استنزل قريظة...»، رواه الشيخان وغيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٧/١٢٣)، ومسلم (٣/١٣٨٨)، =

## الباب الرابع في الجزية وعقد الذمة

وهو أَنْ يَأْذَنَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ لِمُسْتَقِلٍّ<sup>(١)</sup> لَهُ كِتَابٌ، أَوْ شَبَهُتُهُ كَالْمَجُوسِ  
وَالْمَتَمَسِكِ بِالصَّحْفِ وَالزُّبُورِ إِقَامَةَ دَارِ الْإِسْلَامِ بِمَالٍ مُقَدَّرٍ يُؤَدِّيهِ كُلَّ سَنَةٍ.

وفيه مسائل:

الأولى: لا بدَّ من لفظ يدلُّ عليه.

والأظهر أنَّه<sup>(٢)</sup> لا حاجة إلى شرط الاستسلام وغيره من مقتضيات  
العقد<sup>(٣)</sup>، وفي جواز شرط التأقيت خلاف، فإنَّ منعه جاز أن يقول: أُقِرُّكُمْ  
مَا شِئْتُمْ؛ لَأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ، بخلاف ما شِئْتُ.

[٢٩٧/ت] / الثانية: لو تعاطاه مسلمٌ بغيرِ إذنِ الإمامِ فسَدَ؛ لَأَنَّهُ مِنْ الْأُمُورِ

= وسنن أبي داود مع العون (١٢٥/١٤)، والترمذي مع التحفة (٢٠٦/٥)،  
والدارمي (١٥٦/٢)، ومسنند أحمد (٢٢/٣)، وراجع: التلخيص الحبير  
(١١٩/٤).

وقريظة: هي إحدى قبائل اليهود التي سكنت يثرب.

راجع: تهذيب الأسماء (ق ١/٢/٢٩٢).

(١) في د: (لمن له...)، والمراد بالمستقل: العاقل البالغ الحر الذكر، فلا جزية على  
المجنون، لأنه محقون الدم، ولا على الصبي حتى يبلغ ولا على عبد، ولا على  
امرأة وخنثى.

انظر في تفصيل ذلك: روضة الطالبين (١٠/٢٩٩ - ٣٠٢).

(٢) هكذا في د، ظ، ط، ق، وفي ت: (يدل عليه على الأظهر)، والصحيح هو

ما أثبتناه. انظر: الروضة (١٠/٢٩٧)، والنهاية (ق ٢٦٣).

(٣) في د: (العهد).

العظيمة المنوطة بالاجتهاد، لكنّه لا يفتال؛ لأنّه تضمن الأمان، ثم إن مكث سنة لزمته<sup>(١)</sup> الجزية على الأظهر، كما في سائر العقود الفاسدة ولأنّها في مقابلة الإقامة آمناً، ويجب على الإمام إجابتهم عند الأمن.

الثالثة: لا يقرّر الوثني وإن كان عجمياً خلافاً له<sup>(٢)</sup>؛ إذ لا حرمة لمعتقده، وكذا الصابئة والسامرة<sup>(٣)</sup> إن كفرهم النصارى واليهود، ويقرر من أحد أبويه كتابي على المذهب، ولا تؤخذ الجزية من الصبي والمرأة والخنثى؛ لأنّ دماءهم محقونة، ومن المتقطع جنونه حصّة أيّامه<sup>(٤)</sup>.

الرابعة: يقرّر الذمي في كلّ البقاع سوى الحجاز؛ لأنّه (عليه السلام)

---

(١) في د: (لزمه).

(٢) أي: خلافاً لأبي حنيفة وصاحبيه، حيث ذهبوا إلى أنه توضع الجزية على عبدة الأوثان من العجم، أما عبدة الأوثان من العرب فلا يقرون ولا توضع الجزية عليهم بل يقاتلون حتى يسلموا أو يقتلوا، لأن كفرهم أغلظ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم فالمعجزة في حقهم أظهر، أما غير العرب ولو كانوا وثنيين فإنهم يقرون وتوضع الجزية عليهم عسى أن يدخلوا في الإسلام بعد أن فهموا القرآن.

انظر: فتح القدير مع شرح العناية (٤/٣٧١)، والبحر الرائق (٥/١٢٠)، والدر المختار مع حاشية رد المحتار (٤/١٩٨).

(٣) راجع نص الشافعي في: أحكام القرآن (٢/٥٨)، ومختصر المزني (٥/١٩٧)، والأم (٤/١٨٦).

السامرة: فرقة من اليهود وتخالفهم في أكثر الأحكام. والصابئة: فرقة تنسب إلى النصرانية في الظاهر وهم يدعون أنهم على دين صابىء بن شيث بن آدم.

انظر: اعتقادات الفرق للرازي (ص ٨٣، ٩٠)، وتفسير البيضاوي (١/١٧٢)، ٦/٢٢١ مع حاشية شهاب، والمصباح (١/٣٠٨، ٣٥٦).

(٤) في د: (إفاقة) ولعلها مصحفة.

قال: «لو عشتُ لأخرجتُ اليهود والنصارى من جزيرة العرب»، ثم لم يَعِش ولم يتفرغ لهم الصديق وأجلاهمُ الفاروق<sup>(١)</sup>.  
وفسّر الشافعيّ (رضي الله عنه) الجزيرة بالحجاز: مكة والمدينة، ويمامة، ومخاليفها كالطائف، والوج وخيبر<sup>(٢)</sup>، ومالك بأراضي العرب من فارس إلى الروم<sup>(٣)</sup>.

(١) ورد هذا الحديث بالفاظ وطرق كثيرة، رواه بهذا اللفظ — الذي ذكره المصنف — أحمد والبيهقي، وعند مسلم بدون: «لو عشت»، وأخرجه الشيخان من حديث ابن عباس أنه (صلى الله عليه وسلم) أوصى عند موته بثلاث: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب». وهذا الحديث يدل أيضاً على أن الرسول قاله قرب موته، ولم يتمكن من إجلائهم. وأما إجلاء سيدنا عمر لهم فهو مشهور، رواه مالك وغيره.  
انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري (٦/٢٧٢)، ومسلم (٣/١٣٨٨)، والدارمي (٢/١٥١)، والموطأ مع شرح الزرقاني (٤/٢٣٣)، ونيل الأوطار (٩/٣١٩)، والتلخيص الحبير (٤/١٢٦، ١٢٧)، وسبل السلام (٤/٦١).  
(٢) انظر نص الشافعي في: الأم (٤/١٠٠)، وراجع: مختصر المزني بهامش الأم (٥/١٩٩)، وجزيرة العرب سميت بالجزيرة لإحاطة الأنهار والبحار بها من جميع أقطارها حيث إن بحر فارس وبحر الحبش ودجلة والفرات قد أحاطت بها، وقد اختلف في تحديدها فقد رأينا تفسير مالك والشافعي لها، ولكن قال في معجم البلدان: وأحسن ما قيل فيها ما ذكره أبو المنذر مسنداً إلى ابن عباس قال: اقتسمت العرب جزيرتهم على خمسة أقسام وهي: تهامة، والحجاز، ونجد، والعروض، واليمن، وقال الأصمعي هي أربعة: اليمن ونجد والحجاز وتهامة.  
راجع: معجم البلدان (٣/١٠٠)، وتهذيب الأسماء (ق ٢/١/٥٠)، ومراصد الاطلاع (١/٣٣٢).

(٣) قوله: «وفسر مالك... إلخ»، وهذا أحد التفسيرات الموجودة داخل مذهب مالك: قال الزرقاني: «جزيرة العرب هي مكة والمدينة واليمامة وقراها. كما روي عن مالك، وسميت جزيرة لإحاطة البحر بها»، وقال ابن الحبيب: «جزيرة العرب من أقصى عدن =

فالكافر لا يدخل مكة مطلقاً؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup> و[لا] غيرها<sup>(٢)</sup> إلا لتجارة أو سفارة، ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام.

فرع<sup>(٣)</sup>: لو مرض في الحرم نُقِلَ وإن خيفَ عليه، وإن مات ودُفِنَ أُخْرِجَ، وكذا في غيره إلا إذا أضرَّ أو تَعَذَّرَ.

الخامسة: أقل ما يؤخذ كل سنة دينار؛ لقوله (عليه السلام) لمعاذ: «إِنَّكَ سَتَرِدُّ عَلَى قَوْمٍ مُعْظَمُهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَأَعْرِضْ الْإِسْلَامَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَأَعْرِضْ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةَ وَخُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً، فَإِنْ امْتَنَعُوا فَاقْتُلْهُمْ»<sup>(٤)</sup>.

= وما والاها من أقصى اليمن كلها إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام ومصر في المغرب، وفي الشرق ما بين المدينة إلى منقطع سماوة، وذكر العدوي تفسيراً آخر قريباً من هذا وهو من بحر القلزم من ناحية المغرب وبحر فارس من ناحية المشرق وبحر الهند من الجنوب. انظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٢٣٣/٤)، والخرشي مع حاشية العدوي (١٤٤/٣)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٠١/٢)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ١٧٦)، وراجع: سبل السلام (٦١/٤).

(١) أول الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا...﴾ من آية ٢٨ / سورة التوبة.

(٢) زيادة (لا) من ق. أي: لا يجوز للكافر الدخول إلى غير مكة من أراضي الحجاز إلا لتجارة.

(٣) في د: (فروع).

(٤) حديث معاذ هذا ورد الجزء الأول منه في الصحيحين - أي دون: «فإن أبوا... إلخ»، وأما الجزية فرواها أحمد وأبو داود، والنسائي، والترمذي والدارقطني، وابن حبان، والحاكم والبيهقي، والدارمي.

انظر الحديث وما يدور حوله في: صحيح البخاري مع الفتح (٣/٢٦١، ٣٢٢)، =

وللإمام أَنْ يَأْخُذَ بِدَلَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا؛ لِقَضَاءِ عَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) <sup>(١)</sup> وَسَنَ الْمَمَاكِسَةِ، وَشَرَطَ الضِّيَافَةَ لِمُسْلِمٍ مُجْتَازٍ عَلَيْهِمْ <sup>(٢)</sup> فَيَقْدِرُ الضَّيْفُ وَالطَّعَامُ، وَالْعَلْفُ، وَيَعَيَّنُ جَنْسَهُمَا، وَالْإِهَانَةُ بِهِمْ عِنْدَ الْأَخْذِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ صَغُرُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>، وَقِيلَ: يَجِبُ، فَلَا يُوَكَّلُ الْمُسْلِمَ بِأَدَائِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ ضَعْفَ زَكَاةِ أَمْوَالِهِمْ عَوْضًا عَنْهَا بِالصَّلَاحَةِ اقْتِدَاءً بِعَمْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ

= وَمُسْلِمٌ (٣/١٣٥٧)، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ (٥/٢٣٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٦/٣)، وَالْأَمُّ (٤/١٠١)، وَرَاجِعٌ: التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (٤/١٢٢)، وَسِبْطُ السَّلَامِ (٤/٦٦)، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٩/٤٩، ٨٥، ١٨٤).

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ عَمْرٍ قَالَ: دِينَارُ الْعِزْيَةِ إِثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَيُرْوَى أَيْضًا بِإِسْنَادٍ ثَابِتٍ تَقْوِيمُ الدِّينَارِ بَعْشَرَةَ دِرَاهِمٍ، فَالْوَجْهُ هُوَ التَّقْوِيمُ بِاخْتِلَافِ السَّعَرِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ: وَقَدْ رَوَى أَنَّ عَمْرَ ضَرَبَ عَلَى مَنْ دُونَ الْأَوْسَاطِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا.

انْظُرْ: الْأَمُّ (٤/١٠٢)، وَالتَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (٤/١٢٧).

(٢) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ: «وَيُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَعَلَ عَلَى نَصَارَى أَيْلَةِ جِزْيَةِ دِينَارٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ، وَضِيَافَةٌ مِنْ مَرَبِّهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ مَرْسَلًا.

انْظُرْ: الْأَمُّ (٤/١٠٢)، وَالتَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (٤/١٢٦)، وَرَاجِعٌ: طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (٣/٢٠٢)، فِي تَرْجُمَةِ عَمْرٍ وَكِتَابِ الْأَمْوَالِ لِأَبِي عُبَيْدٍ (ص ٤٠).

(٣) جُزْءٌ مِنْ آيَةٍ: ﴿فَتِلْكَ الْأَمْثَلُ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَغِيرُونَ﴾ ٢٩ / سُورَةُ التَّوْبَةِ، وَقَدْ فَسَّرَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: وَسَمِعْتُ عَدَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: الصَّغَارُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ.

انْظُرْ: الْأَمُّ (٤/٩٩)، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ (٢/٥٩)، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (٩/١٣٩).

عنه<sup>(١)</sup>.

/ وعشر التجارة إِنَّمَا يُوْخَذُ مِنَ الْحَرْبِيِّ إِذَا دَخَلَ دَارَنَا دُونَ الذَّمِّيِّ . [٢٩٨/ن]

## فصلٌ في أحكامهم :

الأولُ : أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُمْ وَعَنْ أَمْوَالِهِمْ ، فَلَا تَرَاقُ خُمُورُهُمْ ، وَلَا تَقْتُلُ خَنَازِيرَهُمْ مَا دَامُوا يَخْفُونَ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا ضَمَانَ لِعَدَمِ الْمَالِيَةِ خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٢)</sup> . وَيَجِبُ ذَبُّ أَهْلِ الْحَرْبِ عَنْهُمْ وَإِنْ انْفَرَدُوا بِبَلَدَةٍ عَلَى الْأَظْهَرِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ كَالْمُسْلِمِينَ .

الثاني : مَنَعُهُمْ عَنْ إِحْدَاثِ الْكُنَائِسِ فِي بَلَدٍ بَنِيَاهُ أَوْ فَتْحِنَاهُ قَهْرًا ، أَوْ صَلْحًا بِأَنْ يَكُونَ لَنَا . وَنَقَرَّرُ كُنَائِسَهُمُ الْقَدِيمَةَ حَيْثُ أَخَذْنَاهُ صَلْحًا ، وَعَنْ إِعْلَاءِ الْبِنَاءِ عَلَى بِنَاءِ الْجَارِ الْمُسْلِمِ ، وَالْمَشْيِ وَسَطَ<sup>(٣)</sup> الطَّرِيقِ ، وَرُكُوبِ الْخَيْلِ لَا<sup>(٤)</sup> الْبَغْلِ بِرُكَابِ خَشَبٍ ، وَيَتَمَيِّزُونَ بِالْغِيَارِ وَالْجَلَّاجِلِ

---

(١) رَوَى الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا : أَنَّ عُمَرَ طَلَبَ الْجَزْيَةَ مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ : تَنْوُخَ وَبَهْرًا ، وَبَنِي تَغْلَبَ — فَقَالُوا : نَحْنُ عَرَبٌ فَخُذْ مِنَّا مَا يَأْخُذُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ — يَعْنُونَ الزَّكَاةَ — فَقَالَ عُمَرُ : هَذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا : زِدْنَا مَا شِئْتَ فَرَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَضَعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ . فَقَالَ عُمَرُ : هَؤُلَاءِ . . . رَضُوا بِالْأَسْمِ وَأَبَوِ الْمَعْنَى .

انظر : الأم (٤/١٩٤) ، والتلخيص الحبير (٤/١٢٨) .

(٢) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا أَتَلَفَ الْمُسْلِمُ خَمْرَ الذَّمِّيِّ ، أَوْ خَنزِيرَهُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُمَا ، لِأَنَّ التَّقْوَمَ بَاقٍ فِي حَقِّهِمْ .

انظر : شرح العناية مع تكملة الفتح (٧/٣٩٧) ، وتكملة البحر الرائق (٨/١٤٠) .

(٣) فِي ق : (فِي وَسْطٍ) .

(٤) فِي ت : (إِلَّا) أَي : لَا يَمْنَعُونَ مِنْ رُكُوبِ الْبَغْلِ بِرُكَابِ خَشَبٍ دُونَ الْحَدِيدِ وَغَيْرِهِ . =



ونحوه<sup>(١)</sup>.

الثالث: يجبُ عليهم التزامُ حكمِ الإسلام، وإخفاءُ معتقدِهم في عزير، والمسيح (عليهما السلام)<sup>(٢)</sup> والخمرِ والخنزيرِ والناقوسِ، والفطْرِ في بلادِ المسلمين.

تنبيه:

ينتقضُ عهدُهم بالقتالِ، ومنعِ الجزيةِ، والامتناعِ عن أحكامنا، والتعرضِ للرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالسَّبِّ على الأَقْوَمِ؛ لقوله (عليه الصلاة والسلام): «مَنْ سَبَّ نَبِيًّا فَاقْتُلُوهُ»<sup>(٣)</sup>، وإضرارِ المسلمين وإنْ لم يجزِ شرطُ الانتقاضِ على أظهرِ الوجوهِ كدعاءِ المسلمِ إلى دينه، والزنا بالمسلمة، والفحصِ عن سرائرهم، فيقتلُ المقاتلُ، ويلحقُ غيرهُ بالمؤمنِ كالنابذِ عهدَه، ولا ينتقضُ بإظهارِ معتقدِهم وشعائرهم لكنهم<sup>(٤)</sup> يُعزَّرونَ<sup>(٥)</sup>.

= انظر: النهاية (ق ٢٦٥)، وراجع: الروضة (١٠/٣٢٥)، حيث ذكر خلاف ابن في ركوب الخيل وخلاف ابن أبي هريرة في الحديد.

(١) الغيار وهو تغيير اللباس، كأن يخطط فوق أعلى ثيابه كالكتف بما يخالف لونه لونها، ويكفي عنه نحو منديل.

والجلاجل: جمع جلجل: هو الجرس الصغير، ونحوه كالخواتم من الحديد أو الرصاص.

انظر: الروضة (١٠/٣٢٦)، ونهاية المحتاج (٨/١٠٣)، والقاموس (٤/٣٦١).

(٢) بأن لا يظهرُوا القول بأن عزيراً والمسيح (عليهما السلام) أبناء الله.

(٣) رواه الطبراني عن علي مرفوعاً بلفظ: «من سب الأنبياء قتل».

انظر: الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير (٣/١٩٦).

(٤) في د: (لكونهم).

(٥) في ط زيادة: (والله الموفق).

## الباب الخامس في المهادنة<sup>(١)</sup>

وهي مصالحةُ جمع بلا مال كما هادن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أهل مكة أن لا يُقاتلهم عشر سنين<sup>(٢)</sup>.



والنظرُ في شرائطها، وأحكامها:

أما الأول، فأربعة:

الأول: أن يكونَ العقدُ من الإمام أو نائبه لأهل إقليم، أو واليه<sup>(٣)</sup> لأهل بلدة أو قرية؛ لأنَّه خطر.

الثاني: أن يكونَ لمصلحة؛ كضعفنا، أو رجاء إسلامهم.

---

(١) في د سقطت: (في المهادنة) سهواً.

(٢) حديث: هادن رسول الله — رواه أبو داود مع ذكر المدة. وهذه المهادنة اشتهرت بصلح الحديبية وهي متواترة معنى، فروى أصل الصلح الشيخان بدون ذكر المدة. قال الحافظ البيهقي: والمحمفوظ أن المدة كانت عشر سنين، كما رواه ابن إسحاق وأخرجه أبو داود، وروي في الدلائل عن موسى بن عقبة أنها كانت سنتين وهو محمول على أن المدة وقعت هذا القدر، وروى أربع سنوات. وصلح الحديبية هذا وقع في سنة ست من الهجرة بلا خلاف.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٤٥٣/٧)، ومسلم (١٤٠٩/٣ — ١٤١٢)، وسنن أبي داود مع العون (٤٥٢/٧)، ومسند أحمد (٣٤٢/١)، وطبقات ابن سعد (٩٥/٢ — ١٠٥)، وراجع: نصب الراية (٣٨٨/٣)، والتلخيص الحبير (١٣٠/٤)، والمنتقى بشرح نيل الأوطار (٢٧٦/٩ — ٣٠١)، وسبل السلام (٦٩/٤).

(٣) في ظ: (ومن واليه). وفيها زيادة (الشرائط) بعد (الأول).

/ الثالثُ: أَنْ لا يتضمن شرطاً فاسداً، كإبقاء الأسير المسلم، أو ماله معهم، والتزام مالٍ إلّا لخور<sup>(١)</sup> أو خوفٍ، أو لفداءٍ أسيرٍ عجزنا عن إنقاذه.

الرابعُ: أَنْ لا تتجاوز المدة عن عشر سنين؛ لأنّه (عليه السلام) لم يزد عليه<sup>(٢)</sup>. فإن زاد لغاً، وقيل: يجوز للمصلحة<sup>(٣)</sup> وهو متجهٌ، فإن أطلق فسد، لتعذر التأبيد والتأقيت، وقيل: إن كان بنا قوة حُمِلَتْ<sup>(٤)</sup> على الأقل وهو أربعة أشهر، وإلا فعلى الأكثر.

وأما الثاني: [الأحكام]:

فثلاثة<sup>(٥)</sup>:

الأولُ: وجوبُ الكفِّ عنهم<sup>(٦)</sup> ما لم ينقضوا العهد، والرضا بالنقض وال سكوتٍ عليه نقضٌ.

الثاني: جوازُ نبذِ العهدِ إليهم للاستشعار.

الثالثُ: لزومُ الوفاء بالشرط، فلو شرط ردّ من جاءنا منهم صحّ ولزمت التخلية بين الذكر الحرّ البالغ العاقل وبين عشيرته؛ فإنّه (عليه السلام) ردّ أبا جندل بن سهيل<sup>(٧)</sup> وليس عليه الرجوع والكف عنهم؛ لأنّه لم يشترط،

(١) الخور - بالخاء - الضعف. المصباح (١/١٩٧).

(٢) أي: لم يزد على عشر سنين. راجع: المصادر نفسها في الهامش (٢) من الصفحة السابقة.

(٣) في د، ت: (بالمصلحة).

(٤) هكذا في ظ، ط، ق، وفي د، ت (حمل).

(٥) في ت، ط، زيادة: (أيضاً). وزيادة [الأحكام] لم ترد في ق، أ، د.

(٦) في ق سقط: (عنهم).

(٧) روى البخاري بسنده: «لما كاتب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سهيل بن عمرو =

ويجوز إرشاده إلى قتل الطالب تعريضاً؛ لقصة أبي بصير<sup>(١)</sup>

= يوم الحديبية على قضية المدة، وكان فيما اشترط سهيل أنه قال: لا يأتيك منا أحد، وإن كان على دينك إلا رددته إلينا. . . فكاتبه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرد رسول الله أبا جندل بن سهيل يومئذ إلى أبيه، ولم يأت أحد من الرجال إلا رده. . .»، وأخرجه مسلم بما يدل عليه.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٤٥٣/٧)، ومسلم (١٤١٣/٣)، وأبو جندل هو ابن سهيل بن عمر، أسلم قديماً فحبسه أبوه وقيده فهرب يوم الحديبية إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فردّه إلى قريش بسبب العهد الذي جرى، ثم هرب والتحق بأبي بصير ورفقته (رضي الله عنهم) فهددوا طريق تجارة قريش إلى أن اضطرت قريش أن تطلب من الرسول (صلى الله عليه وسلم) سحبهم إلى المدينة، وبذلك قد تنازلت عن أحد بنود المعاهدة، توفي في خلافة عمر بن الخطاب.

انظر: تهذيب الأسماء (ق ٢/١/٢٠٥)، والإصابة (٦٩/٧)، وانظر: صحيح البخاري مع الفتح (٣٣٣/٥).

(١) قصة أبي بصير — هي ما رواه البخاري في قصة صلح الحديبية عن مسور بن مخرمة ومروان قالوا: . . . : «ثم رجع النبي إلى المدينة فجاءه أبو بصير رجل من قريش وهو مسلم، فأرسلوا في طلبه رجلين فقالوا: العهد الذي جعلت لنا فدفعه إلى الرجلين فخرجا به حتى بلغا ذا الحليفة فنزلوا يأكلون من تمر لهم فقال أبو بصير لأحد الرجلين: والله أني لأرى سيفك هذا جيداً فاستله الآخر، فقال: أجل والله إنه لجيد. فقال أبو بصير: أرني أنظر إليه، فأمكنه منه فضرب حتى برد وفرّ الآخر، ثم جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ثم خرج إلى سيف البحر وانضم إليه أبو جندل وغيره حتى اجتمعت منهم عصابة فاعترضوا غير قريش فيقتلونهم ويأخذون أموالهم، فأرسلت قريش إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) تناشده الله والرحم بأن يرسل إليهم وأن من أتاه فهو آمن فأرسل إليهم. . .» الحديث.

= وأبو بصير — بباء موحدة مفتوحة — اسمه عتبة بن أسيد، توفي في حياة الرسول =

ولا يجوز ردُّ المسلمة؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾<sup>(١)</sup> ولا يجبُ غرمُ مهرها، إذ الشرط لم يتناولهن، فإنَّ شرطَ ردِّهنَّ فسد<sup>(٢)</sup>، وإِنَّمَا وَجَبَ عَلَى الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ لِأَنَّهُ عَمَّمَ الشَّرْطَ قَبْلَ الْآيَةِ<sup>(٣)</sup>.

وقيل: يجبُ عليه ردُّ العبدِ والذي لا عشيرةَ له، ومُنِعَ بَأْنُهُ إِهَانَةً وتضييعٌ، ويجبُ [عليهم]<sup>(٤)</sup> ردُّ المرتدِ بشرطه.

\* \* \*

= حتى مات، وكتاب النبي الذي بعثه له في يده. وأما التعريض بقتل الطالب فقال الحافظ في الفتح: وفي رواية أبي المليح من الزيادة»، فقال عمر: «أنت رجل وهو رجل ومعك سيف»، وهذا أوضح في التعريض بقتله. كما روى أحمد أن عمر أشار إلى أبي الجندل بقتل طالبه، تعريضاً.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٣٢٩/٥ - ٣٥٢)، والإصابة (٤٢٣/٤)، وتهذيب الأسماء (ق ١/٢/١٨٠)، والتلخيص الحبير (١٣٣/٤).

(١) جزء من آية ١٠ / سورة الممتحنة. وراجع: أحكام القرآن للشافعي (٦٧/٢).

(٢) في د، ظ: (يفسد).

(٣) حيث كان ينص أحد بنود المصالحة على: «أنه لا يأتيك منا أحد - أي: من قریش - إلاَّ رددته إلينا وخليت بيننا وبينه وإن كان على دينك» . . . ثم جاءت المؤمنات مهاجرات فكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج إلى رسول الله - فجاء أهلها يسألون أن يرجعها إليهم فأنزل الله في المؤمنات ما أنزل وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ . . .﴾ الآية ١٠ / الممتحنة.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٤٥٣/٧).

(٤) الزيادة من ظ، ق.

## الباب السادس في قسم الفياء والغنائم

وفيه فصلان :

### الأول في الفياء

وهو ما يحصل من الكفار من غير إيجاف خيل وركاب  
كالجزية وعشور تجارتهم وخراج عماراتهم، وتركة المرتد، وكافر  
لا وارث له .

وحكمه : أَن يُخَمَّسَ .

ثمَّ يقسَّم أحدُ أخماسه على خمسة أسهم :

واحد : لله ولرسوله ، وكان رسولُ الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) يصرفه  
في مصالحه<sup>(١)</sup> والآن مصروفٌ إلى مصالح المسلمين كسدِّ الثغور، وعمارة  
القناطر، وأرزاق القضاة [والعلماء]<sup>(٢)</sup>؛ لقوله (عليه السلام) : «ما لي مما

---

(١) روى الشيخان وغيرهما عن عمر قال : كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على  
رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت للنبي (صلَّى الله  
عليه وسلَّم) خاصة، فكان ينفق على أهله نفقة سنة، وما بقي يجعله في الكراع  
والسلاح عدة في سبيل الله .

انظر : صحيح البخاري مع الفتح (١٩٨/٦)، ومسلم (١٣٧٦/٣)، وسنن  
أبي داود مع العون (١٨٣/٨، ١٨٦، ٢٤٤، ٢٤٩)، والنسائي (١٢٠/٧)،  
راجع : التلخيص الحبير (٩٩/٣)، ونيل الأوطار (٣٢٨/٩) .

(٢) زيادة (والعلماء) من ق، وهي صحيحة . قال النووي : وخمسة لخمسة أحدها  
مصالح المسلمين كالثغور، والقضاة، والعلماء يقدم الأهم فالأهم . والمراد =

أَفَاءَ اللَّهِ إِلَّا الْخُمْسُ وَهُوَ مُرَدُّدٌ عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup>، وأراد به ما بعدَ الوفاةِ، وقيل:  
إلى الإمام؛ لَأَنَّهُ نَائِبُهُ.

[٣١٠/ن] / الثاني<sup>(٢)</sup>: لذوي القربى، وهم: بنو هاشم<sup>(٣)</sup> وبنو المطلب<sup>(٤)</sup> دون

= بالعلماء المشتغلون بأي علم يفيد المجتمع الإسلامي دينياً ودنياً كعلم القراءة  
واللغة والطب... ومثلهم الأئمة والمؤذنون.

انظر: المنهاج بشرح المحلي مع حاشيتي القليوبي وعميرة (٣/١٨٨)، ومغني  
المحتاج (٣/٩٣).

(١) حديث: «ما لي مما...»، رواه النسائي مرفوعاً بأكثر من طريق، ورواه مالك  
مرسلاً.

انظر: سنن النسائي (٦/٢٢٢، ٧/١١٩)، والموطأ (ص ٢٨٣).

(٢) أي: السهم الثاني من الخمسة. وفي ت، د: (والثاني)، وفي د: (والثاني سهم  
آخر لذوي).

(٣) هو: هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب من قريش أحد من انتهت إليهم السيادة  
في الجاهلية وإليه ينسب بنو هاشم على تعدد بطونهم، ومن بنيه فخر العالم  
رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) وهو أول من سن الرحلتين لقريش للتجارة  
رحلة الشتاء إلى اليمن والحبشة، ورحلة الصيف إلى الشام توفي نحو  
(١٠٢ ق. هـ).

انظر: طبقات ابن سعد (١/٤٣)، وتاريخ ابن الأثير (٢/٦)، والأعلام  
(٩/٤٨).

(٤) هو: المطلب بن عبد مناف بن قصي من قريش جد جاهلي من عمومة النبي  
(صلى الله عليه وسلم) وكان يسمى «الفيض» لسماحته وفضله، وهو جد الإمام  
الشافعي وآخرين.

انظر: جمهرة الأنساب (ص ٦٥، ٦٧)، والأعلام (٨/١٥٧).

بني عبد شمس<sup>(١)</sup> ونوفل<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ (عليه السلام) «مَنَحَ هَؤُلَاءِ وَمَنَعَ أَوْلِيكَ»<sup>(٣)</sup> سواءُ الغنيِّ والفقير؛ لَأَنَّ العباسَ كان يأخذُ منه، ويفضِّلُ الذكرَ ولا يعطى أولادُ البنتِ؛ لَأَنَّهُ مستحقٌّ بالقِربةِ فيكونُ كالإرثِ، وقال أبو حنيفة: سقطَ السهمان بوفاةِ الرسولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَيُتْلَثُّ الخُمُسُ<sup>(٤)</sup>.

(١) هو: عبد شمس بن عبد مناف بن قصي من قريش جد جاهلي كان له من الولد أمية، ونوفل وغيرهما.

انظر: جمهرة الأنساب (ص ٦٧)، والأعلام (٤/ ١٣٢).

(٢) هو: نوفل بن عبد مناف بن قصي من قريش جد جاهلي من الرؤساء.

انظر: جمهرة الأنساب (ص ١٠٦ - ١٠٨)، والأعلام (٩/ ٣٣).

(٣) روى البخاري والشافعي والنسائي وأحمد وأبو داود عن جبير بن مطعم أنه جاء هو وعثمان بن عفان إلى رسول الله فقالا: يا رسول الله أعطيت بني المطلب وتركنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة، فقال رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد»، قال جبير: ولم يقسم النبي لبني عبد شمس ولا لبني نوفل، وهذا لفظ البخاري. وفي رواية زيادة: «إنهم - أي: بني هاشم والمطلب - لم يفارقوني في جاهلية، ولا إسلام، حيث لم يتركوا الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في كل أيام المحنة والمقاطعة، في حين كان بنو عبد شمس، ونوفل يؤذون رسول الله وأصحابه، فدل هذا بأن تكريم الرسول لبني هاشم والمطلب تكريم لخدمتهم للرسول ودعوته بالإضافة إلى نسبهم منه. انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٦/ ٢٤٤)، والأم (٤/ ٧١)، والنسائي (٧/ ١١٩)، والرسالة (ص ٦٨).

(٤) وقال أبو حنيفة: سقط سهم الله ورسوله، وسهم ذوي القربى بوفاة الرسول؛ فإذا ينقسم الخمس إلى ثلاثة أسهم: سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل، ويدخل فقراء ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى أغنيائهم. =



الثالث: لليتامى المحاويج على الأظهر؛ لأنَّ لفظ اليتيم يُنبىء عن الحاجة إلى التعهد.

الرابع: للمساكين<sup>(١)</sup> ويصرفُ إلى الفقراء أيضاً؛ لأنَّهم أحوَجُ.  
الخامس: لأبناء السبيل.

\* والأخماسُ الأربعةُ الباقيةُ: كان<sup>(٢)</sup> رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) يفعلُ فيها ما يشاء<sup>(٣)</sup>، والآن للمصالح العامة كخُمس الخُمس على قول، وللجهات الخمس على قول؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ...﴾<sup>(٤)</sup> ولجند الإسلام على الأصح؛ لأنَّهم بمثابته (صلى الله عليه وسلم) في حفظ الدين وردع المشركين.

= انظر: فتح القدير وشرح العناية (٣٢٨/٤)، والبحر الرائق (٩٨/٥)، والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١٤٩/٤).

- (١) في ت: (للمسلمين) بدل المساكين.  
(٢) هكذا في ظ، د، وفي ت، ق، ظ: (كانت لرسول الله) والمؤدى واحد.  
(٣) قال الحافظ في التلخيص: أما مصرف أربعة أخماس الفيء لرسول الله فبوب عليه البيهقي، واستنبطه من حديث مالك بن أوس عن عمر، وحديث عمر الذي استنبطه منه البيهقي صحيح أخرجه الشيخان.  
انظر: التلخيص الحبير (٩٩/٣)، والسنن الكبرى (٢٩١/٦) — وما بعدها،  
وراجع: الأم (٧٨، ٦٤/٤).

(٤) بقية الآية: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَيْكُمُ الرَّسُولُ فَحُذُّوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ الآية ٧ / سورة الحشر. وراجع: تفسير الطبري (٢٨/٢٥ — ٢٧).

وعلى هذا فليراع الإمامُ أموراً:

الأول: أن يضع ديواناً، ويُحصيهم، وينصب لكلِّ جمعٍ عريفاً.

الثاني: أن يعطي كلَّ واحد ما يسدُّ حاجته وينفق على فرسه وعبدته المحتاج إليهما<sup>(١)</sup> ويشتريهما له، ولا يفضل بسبق الإسلام والسنِّ والنسب وإن قُدِّم بها.

الثالث: أن يقدِّم بني هاشم والمطلب، ثم الأقرب إلى الرسول (عليه السلام) من بطون قريش وهم أولادُ نضر بن كنانة<sup>(٢)</sup>، ثم الأنصار ثم سائر العرب، ثم العجم.

الرابع: أن لا يثبت صبيّاً ولا مجنوناً ولا عبداً، فإن طرأ جنونٌ أو ضعفٌ أيساً أسقط [على قول]<sup>(٣)</sup>، ومن مات لم يقطع رزقٌ ولده وزوجته حتى يستقلَّ، وتزوج<sup>(٤)</sup> على الأظهر؛ إذ لو علم المجاهد أن ورثته مضيعة

---

(١) في ت: (إليه).

(٢) هو: النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة من بني نزار من عدنان جد قريش. كنيته: أبو يخلد.

انظر ترجمته في: الكامل (١٠/٢)، والطبري (١٨٨/٢)، وجمهرة أنساب العرب (ص ١٠ - ١٧٠)، والأعلام (٣٥٨/٨).

(٣) ما بين الحاصرتين من ت، ط، ق، ولم يرد في د، والصحيح ذكره لأنها مسألة خلافية. قال النووي: ولو مرض أو جن ورجي زواله أعطي، فإن لم يرج زواله فالأظهر أنه يُعطى، فمقابل الأظهر هو القول بالإسقاط.

انظر: المنهاج بشرح المحلي مع حاشيتي القليوبي وعميرة (١٩١/٣).

(٤) أي: لا يقطع رزق ولده حتى يستقل الذكور بالكسب، والإناث بالتزويج، ولا يقطع رزق زوجته حتى تتزوج، فإن استقل الأولاد، أو تزوجت زوجته انقطع حقهم. والعبارة على هذا مرتبة على اللف والنشر المرتبان. لكن العبارة في د: =

بعده لاشتغل بالكسبِ عن الجهاد.

[٢٠١/ت] / الخامس: أن يفرق أرزاقهم أوّل كل سنة، ولا يجعلها مشاهرةً إلّا لمصلحة، ومن مات بعد الحول وجمع المال فنصيبه لورثته، وإن مات فيه فقسط المدة.

السادس: أن يقف العقار ويصرف ريعها، لأنه أصلح. وقيل: يقسم كالمنقول. وقيل: يقسم الخمس ويقف الباقي.

السابع<sup>(١)</sup>: أن يصرف ما زاد إلى الثغور وأداة الحرب، أو يوزّع عليهم.

## الفصل الثاني

### في الغنائم

وهي الأموال الحاصلة عنهم بالمحاربة.

وحكمها<sup>(٢)</sup>: أن يعطى السلب القاتل<sup>(٣)</sup>؛ لقوله (عليه السلام): «مَنْ

= (لم يقطع رزق زوجته وولده حتى يستقل وتتزوج...)، وعلى هذا تكون على اللف والنشر غير المرتب؛ وكلاهما بليغ.

راجع للحكم الفقهي: المنهاج مع شرح المحلي (٣/١٩١)، ومغني المحتاج (٣/٩٧، ٩٨)، وذكره أن السبكي استنبط من هذه المسألة أن الفقيه أو المدرس... إذا مات تعطى زوجته وأولاده — ما كان يأخذ — ما يقوم بهم ترغيباً في العلم كالترغيب في الجهاد (٣/٩٨)، وراجع: التلخيص المفتاح — ضمن مجموع المتون — (ص ٦٩٣).

(١) سقط (السابع) من ت.

(٢) في د: (وحكمه).

(٣) وفي ت، ق: (أن يعطى القاتل السلب).

قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»<sup>(١)</sup>.

وَيُخَمَّسُ الْبَاقِي، وَيَقْسَمُ خُمُسٌ بِالْأَسْهَمِ الْمَذْكُورَةِ<sup>(٢)</sup>، وَيَصْرَفُ الْبَاقِي إِلَى الْفَتَّةِ الْمَجَاهِدَةِ، لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهَمٍ، وَلَا يُؤْخَرُ الْقِسْمَةُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «من قتل...»، متفق عليه من حديث أبي قتادة، ورواه غيره الشيخين أيضاً.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٢٤٧/٦)، ومسلم (١٣٧٠/٣)، والموطأ (ص ٢٨١)، وسنن أبي داود (٣٨٦/٧)، وابن ماجه (٩٤٧/٢)، والترمذي مع التحفة (١٧٨١/٥)، وأحمد (١٢/٥، ٢٩٥، ٣٠٦)، والتلخيص الحبير (١٠٥/٣).

(٢) أي: بالأسهم المذكورة في الفيء — حيث يقسم إلى خمسة أسهم.

(٣) أي: قسم الرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الغنيمة وخمَّسَهَا وَأَعْطَى خُمُسَهَا لِلْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْفِيءِ، ثُمَّ أَعْطَى أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهَمٍ وَأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَرْ الْقِسْمَةُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ.

١ — أما تخميس الغنيمة وتقسيمها بالشكل المذكور فرواه الطبراني وابن مردويه، وأبو عبيد، والطبري وغيرهم.

٢ — أما إعطاؤه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الرّاجل سهماً واحداً. والفارس ثلاثة أسهم، فرواه الجماعة إلا النسائي.

٣ — وأما عدم تأخير القسمة إلى دار الإسلام — أي: توزيعها في دار الحرب — أي: بعد الحرب مباشرة — فتدل عليه عدة أحاديث. روى الدارمي في باب قسمة الغنائم في دار الحرب عن أبي وائل: قسم رسول الله غنائم حنين بالجعرانة، وأن الغنائم قسمت في خيبر بعد الحرب مباشرة. كما روى البيهقي بأن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قسم غنائم بدر بشعب من شعاب الصفراء قريب من بدر. كما روى الشافعي بأنه قسم غنائم بني المصطلق على مياهم كما روى البخاري أنه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) =

## وفيه مسائل:

الأولى: مَنْ رَكَبَ الْغَرَرَ وَأَزَالَ مَنَعَةً مَقْبِلَ لِلْحَرْبِ وَلَوْ بِفَقْرٍ<sup>(١)</sup> عَيْنِيهِ أَوْ بَقِطْعِ رَجْلِيهِ<sup>(٢)</sup> أَوْ أَسْرِهِ عَلَى الْأَصْحِ اسْتَحَقَّ مَا مَعَهُ مِنْ ثَوْبٍ وَفَرَسٍ وَسِلَاحٍ [وسوار]<sup>(٣)</sup>، وما معه من الدنانير، وجنيته<sup>(٤)</sup> على الأصح؛ لَأَنَّهُ أَقْبَلَ إِلَيْهِ طَمَعًا فِي جَمَلَتِهِ، لَا الْحَقِيقَةَ الْمَشْدُودَةَ عَلَى فَرَسِهِ، وَمَا فِي الْخِيَمَةِ مِنَ السِّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، وَمَنْ رَمَى مِنْ وَرَاءِ حِصْنٍ، أَوْ قَتَلَ مِنْهَزِمًا، أَوْ مُشْتَغَلًا بِنَحْوِ أَكْلٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ؛ لَأَنَّهُ حَثَّ عَلَى الْهَجُومِ عَلَى الْغَرْرِ، وَكَذَا إِنْ قَتَلَ مُشْتَحَنًا؛ لَأَنَّهُ (عليه السلام)<sup>(٥)</sup> «مَا أُعْطِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) سَلَبٌ

= عليه وسلم) قسم غنائم حنين في الجعرانة واعتمر منها». قال الشافعي: «وأكثر ما قسم رسول الله وأمرأه سراياه ما غنموا ببلاد أهل الحرب».

انظر: الأم (٤/٦٥)، وصحيح البخاري مع الفتح (٦/١٨٢)، وصحيح مسلم (٣/١١٨٣)، والدارمي (٢/١٤٣)، والتلخيص الحبير (٣/١٠٥، ١٠٦)، ونصب الراية (٣/٤١٢ - ٤٢١).

(١) الغرر - الخطر، والمنعة - القوة. وفقاً: بقاء مفتوحة - يقال: فقأ العين إذا كسرها أو قلعها. القاموس (١/٢٤).

(٢) في ق، ظ: (أو قطع).

(٣) لم ترد (وسوار) في ت.

(٤) الجنيبة على وزن فعيلة هي الفرس الذي تقاد ولا تركب.

انظر: المصباح (١/١٢١).

(٥) حديث: «ما أعطى ابن مسعود سلب أبي جهل» وذلك لأنه قد أثخنه فتيان من الأنصار وهما، معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء. هذا الحديث أخرجه الشيخان عن أنس. قال: قال رسول الله: «من ينظر لنا ما صنع أبو جهل؟» فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برك - أي: =

أبي جهل»<sup>(١)</sup>.

الثانية: مستحقُّ المال مَنْ شَهِدَ الوقعةَ، لا مَنْ انهزمَ،  
أو أخذَل، أو لحقَ بعدها وإنْ لَمْ يُجْمَعِ المالُ على الأظهر؛ إذْ لَمْ يُفِدْ  
حُضُورُهُ.

وقال أبو حنيفة: من لحقَ في دارِ الحربِ استحقَّه<sup>(٢)</sup>.

= سقط على الأرض — وفي بعض الروايات — حتى برد — أي: مات — الحديث.  
كما رويَا أنه (صَلَّى الله عليه وسلَّم) أعطى سلبه لمعاذ بن عمرو.  
انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٢٤٦/٦)، ومسلم (١٤٢٤/٣)،  
وراجع: التلخيص الحبير (١٠٤/٣، ١٠٥).

(١) أبو جهل هو عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي أشد الناس عداوة للنبي  
(صَلَّى الله عليه وسلَّم) قتل في وقعة بدر سنة (٢هـ).  
انظر: ابن الأثير (١/٢٣ - ٢٥)، وعيون الأخبار (١/٢٣٠)، والأعلام  
(٢٦٢/٥).

(٢) مبنى الخلاف بين الحنفية والشافعية في هذه المسألة هو أن سبب الاستحقاق عند  
الحنفية هو الخروج بنية القتال والتجهيز له، وعند الشافعية شهود الوقعة، ثم إن  
حق المشاركة إنما ينقطع عند الحنفية بأحد ثلاثة أمور:

١ — وصول الغنيمة إلى دار الإسلام وإحرازها بها.

٢ — قسمة الإمام في دار الحرب.

٣ — بيع الإمام الغنيمة قبل لحاق المدد.

وعند الشافعي ينتهي حق المشاركة بانتهاء الوقعة.

انظر: فتح القدير وشرح العناية (٤/٣١٢)، البحر الرائق (٥/٩٢)، وحاشية  
ابن عابدين على الدر المختار (٤/١٤٢)، وروضة الطالبين (١٠/٢٦٣ - ٢٦٧)،  
وراجع: الأم (٤/٧٠).

ومن ماتَ في أَثنائها<sup>(١)</sup> نصَّ<sup>(٢)</sup> على أَنَّهُ لا شيءَ له، بخلافِ ما لو ماتَ  
الفرسُ، وفرَّقَ بأنَّ المتبوعَ ثمةَ قائمٌ، وقيلَ: فيهما قولان منشؤهما: أَنَّ النظرَ  
إلى شهودِ بعضِ الواقعةِ، أو إلى الآخرِ.

والمرضُ الميئوسُ كالموتِ، ويستحقُّ التجارُ والمحترفةُ إن قاتلوا  
على الأصحَّ؛ لَأَنَّها حصلت بسببهم، وأسيرُ هذا الجيش إذا<sup>(٣)</sup> عاد وإن  
لم يقاتل؛ لَأَنَّهُ كان في مقاساتهم، وكذا أسيرُ غيرهم على الأصحَّ، ومن  
أسلم والتحق بهم؛ لَأَنَّهُ قصدَ به إعزاز الدين.

[٣٠٢/ن] / الثالثةُ: راكبُ الفيل والبغل والناقةِ كالراجل؛ لَأَنَّها لا تصلح  
للكرِّ، وكذا راكبُ الأعجف<sup>(٤)</sup> على الأصحَّ، ولا فرقَ بين العتيقِ  
والبرذون<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في د: (أثنائه).

(٢) أي: نص الشافعي على أنه إذا مات المجاهد في أثناء الحرب لا يسهم له.  
انظر: الأم (٧٠/٤).

(٣) في د: (أن).

(٤) الأعجف: الفرس المهزول يقال: عجف الفرس إذا ضعف فهو  
أعجف.

انظر: المصباح (٤٢/٢).

(٥) العتيق هو الخيار من كل شيء، وفرس عتيق، أي: رائع كريم والبرذون الدابة  
المغلوبة. قال صاحب النهاية: المراد هنا أنه لا فرق بين الخيل العتيق وهو الذي  
أبواه عربيان، وبين الهجين الذي هو أبوه عربي، وأمه غير عربية.

انظر: القاموس (٢٧٠/٣، ٢٠٢/٤)، وتهذيب اللغات (ق ٢/٢/٤)، والنهاية  
(ق ٢٦٧).

## فروع:

الأول: لو أحضر فرسين لم يستحق إلا لواحد؛ إذ لا ضبط بعده.

الثاني: لو كان الحرب على حصن فللفارس سهمه؛ إذ ربما يحتاج إليه.

الثالث: سهم المستعار للراكب، وكذا المغصوب على الأصح؛ لأنه أحضره والنصرة حصلت به.

الرابعة<sup>(١)</sup>: التقل: ما شرطه الأمير برأيه لمتعاطي خطر كتقدم طليعة، ومحلله خمس الخمس<sup>(٢)</sup> ولا يشترط تقديره كما في القراض؛ لأنه<sup>(٣)</sup> (عليه الصلاة والسلام) «شرط الثلث في الرجعة، والرُّبْع في البداءة»<sup>(٤)</sup> ويجوز شرطه من بيت المال؛ لأنه من المصالح، وحينئذ يشترط تقديره؛ لأنه جعالة.

والرضخ سهم ناقص يقدره الإمام لمن لا يدخل في القسمة كالمرأة

---

(١) أي: المسألة الرابعة. وفي ت، ظ: (الرابع).

(٢) أي: محل النفل من خمس الخمس - أي: من السهم المعد للمصالح على أظهر الوجوه لما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: كان الناس يعطون النفل من الخمس. والوجه الثاني أن محله من أصل الغنيمة. انظر: النهاية (ق ٢٦٧).

(٣) في ظ، ق: (ولأنه).

(٤) حديث: «شرط...»، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وابن حبان في صحيحه بلفظ: «نفل في البداءة الربع، وفي الرجعة الثلث». انظر: سنن أبي داود مع العون (٤٢٥/٧)، وابن ماجه (٩٥١/٢)، والترمذي مع التحفة (١٧٦/٥)، والتلخيص الحبير (١٠٣/٣).



والعبد والمراهق والذميّ إن أذنه الإمام ولم يأخذ الأجرة، ومحلّه أصلُ  
الغنيمة كأجرة النقل<sup>(١)</sup>، أو خُمس الخُمس كالنقل، أو سهام المقاتلين، فيه  
أقوال الأصحُّ الثالث.

\* \* \*

---

(١) في ت: (ومحلّه خمس الخمس . . .)، أي: بتقديم وتأخير.

## كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

وفيه فصولان:

الأول:

في الذبائح<sup>(١)</sup>

والنظر في أمور:

الأول: الذبائح:

وشروطه أن يكون مسلماً مميزاً، أو كتابياً؛ لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

فلو شارك المسلم مجوسي في النحر أو الإرسال أو الرمي حرّم إلا أن يُدْفَعَ<sup>(٣)</sup> المسلم، أو أوصله إلى حركة المذبوحين، ولو أثنخه<sup>(٤)</sup> كلب المسلم وقتله كلب المجوسي حرّم ولزمه الضمان، ولا تؤثر الإعانة.

---

(١) في د: (الذبح).

(٢) جزء من آية ٥ / سورة المائدة.

(٣) ذفف: أي: أجهز عليه، يقال: ذففه، أي: أجهز عليه. القاموس (٣/١٤٦).

(٤) أثنخه: أي: غلبه وأوهنه وشل حركته.

انظر: القاموس (٤/٢٠٨).

## الثاني : الذبيحُ :

وهو كلُّ حيوانٍ مأكولٍ لا يحلُّ ميتتهُ. وما تحلُّ هو<sup>(١)</sup> الجرادُ والسمكُ وسائرُ حيوانِ البحرِ؛ لقوله (عليه السلام) : «والحلُّ ميتتهُ»<sup>(٢)</sup> إلا المستخبثات كالضفدع والسرطان، وما له نظيرٌ محرَّمٌ على قول ككلبِ الماءِ وخنزيره، [٣٠٣/ت] فلو<sup>(٣)</sup> صادهُ المجوسيُّ حلَّ وجازَ ابتلاعهُ حياً بكرهه. /

## الثالثُ : الذَّبْحُ :

وهو إزهاقُ حياةٍ مستقرةٍ بقطعِ الحلقومِ والمريءِ<sup>(٤)</sup> في المقدورِ عليه،

(١) أي: وما تحل ميتته هو الجراد... فما مبتدأ و «هو» خبره. وفي د، ظ: (وهو) فعلى هذا يكون «وما تحل» معطوفاً على «لا يحل». و «هو» مبتدأ وخبره ما بعده.

(٢) حديث: «... والحل ميتته»، أخرجه أصحاب السنن الأربعة ومالك، والشافعي عنه، وابن أبي شيبة عن أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال في البحر: «هو الطهور ماؤه، والحل ميتته»، وصححه ابن خزيمة والترمذي وابن عبد البر وابن منده، وابن المنذر، والبغوي.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (١٥٣/١)، والترمذي مع التحفة (٢٢٥/١)، والنسائي (١٤٣/١)، وابن ماجه (١٣٦/١)، والدارمي (١٩/٢)، وأحمد (٢٣٧/٢، ٣٩٣، ٣٩٥/٥)، والموطأ (ص ٤٠)، وراجع: سبل السلام (١٤/١)، والتلخيص الحبير (٩/١).

(٣) في ت: (ولو).

(٤) هكذا العبارة في ت، ظ، ط، وهامش د، وفي د: (الذبح هو قطع الحلقوم واللبة)، أي: بدون: «إزهاق حياة مستقرة»، فعلى د أن هذه الزيادة ليست ضمن تعريف الذبح، وإنما تعرف من خلال الشروط. وفي ق: (والمريء واللبة).

انظر: نهاية المحتاج (١١١/٨)، والحلقوم: هو بعد الفم مجرى النفس دخولاً وخروجاً والمريء مجرى الطعام والشراب. واللبة هو المنحر، أو أسفل العنق. =

كصيدٍ جرحه فأدركه حيًّا، فإن صَبَرَ حتى ماتَ حُرْمَ وإنْ نشبتَ المديةُ  
أَوْ غُصِبَتْ<sup>(١)</sup> منه أو سقطتْ عنه. وَبِجَرَحٍ قَصْدًا فِي غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> كإِنْسِيٍّ تَوْحَشَ،  
وَبَعِيرٍ وَقَعَ فِي بئرٍ وَتَعَدَّرَ نَحْرَهُ.

### فروع:

الأول: لو أَبَانَ عَضْوَ صَيْدٍ وَذَفَّفَ كَأَنَّ قَدَّهُ بِنَصْفَيْنِ حَلََّ الْجَمِيعُ وَإِلَّا  
حَرَمَ الْعَضْوُ وَإِنْ سَرَتْ؛ لِأَنَّهُ انْفَصَلَ عَنْ حَيٍّ.

الثاني: لو نَصَبَ مَدِيَّةً فِي شَبَكَةٍ فَانْجَرَحَ بِهِ صَيْدٌ أَوْ رَمَى إِلَى هَدَفٍ  
فَأَصَابَهُ، أَوْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَحْلَ؛ إِذِ الْمَوْتُ لَمْ يَحْصُلْ بِفَعْلِهِ  
أَوْ قَصْدِهِ، وَكَذَا لَوْ أَغْرَاهُ فَزَادَ عَدُوًّا عَلَى الْأَظْهَرِ.

الثالث: لو رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجَرًا أَوْ خَنْزِيرًا حَلَ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الذَّبْحِ  
وَالْحِلَّ غَيْرَ مَعْتَبَرٍ، وَكَذَا لَوْ قَصَدَهُ<sup>(٣)</sup> غَيْرُهُ مِنَ السَّرْبِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ رَمَى فِي  
ظُلْمَةٍ مَتَوَقِّعًا أَنْ يَصِيبَ صَيْدًا فَأَصَابَ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ عِبْثًا.

= انظر: المصباح (١/١٥٩)، والنهاية (ق ٢٦٨)، ونهاية المحتاج (٨/١١١).  
(١) في د: (أو غصب) والمدية: الشفرة كالسكين وغيره — ونشبت المدية، أي:  
تعلقت به في الغمد ولم تطلع.  
انظر: المصباح (٢/٢٣١).

(٢) أي: الذبح يتحقق بالنسبة لحيوان مقدور عليه بقطع الحلقوم والمريء، ويتحقق  
بالنسبة لحيوان غير مقدور عليه بجرحه قاصداً به الحيوان، وقوله: (في غيره)،  
أي: في غير المقدور عليه. ولفظ (وبجرح) معطوف على (بقطع...).  
وخرج بقوله: (قصدًا): ما لو جرحه بدون قصد حيث لا يحله. والعبارة في د، ق:  
(والإماتة بجرح مزهق). راجع: النهاية (ق ٢٦٨).  
(٣) في د، ظ، ط، ق: (قصد)، أي: بدون ضمير.

الرابع: لو جرحه فمات بسبب آخر كسقوط من شاهق حرّم، لا طيرٍ رماه فانصدم بالأرض، لتعذر الاحتراز عنه، وإن غاب عنه ثم أدركه ميتاً ففيه قولان، رُجِحَ كُلُّ منهما<sup>(١)</sup>: ينظرُ أحدهما إلى ظاهر قوله (صَلَّى الله عليه وسلّم): «إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركته فكل ما لم يتن»<sup>(٢)</sup>، والآخر إلى قوله: «وعلمت أن سهمك قتله»<sup>(٣)</sup>.  
 وذكاة الجنين بذكاة أمه، للحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) في ق، ط: (كل واحد).

وقد رجح القول بحرمة النووي في المنهاج والرافعي في المحرر. ونقله عن الجمهور. وقال البلقيني: وهو المذهب وأما القول بحله فقد اختاره الغزالي وغيره. وقال النووي في الروضة أنه أصح دليلاً وفي المجموع أنه الصحيح أو الصواب لثبوت أحاديث صحيحة فيه، وعدم معارض صحيح لهما.

انظر: المجموع (١١٧/٩)، والمهذب (٢٥٤/١)، ونهاية المحتاج (١٢٣/٨)، (١٢٤).

(٢) حديث: «إذا رميت . . .»، رواه مسلم وأبو داود والنسائي، وروى نحوه ابن ماجه.

انظر الحديث في: صحيح مسلم (١٥٣٢/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٦٢/٨)، والنسائي (١٦٩/٧، ١٧٠)، وابن ماجه (١٠٧٢/٢)، والمجموع (١١٤/٩)، والتلخيص الحبير (١٣٦/٤).

(٣) حديث: «وعلمت أن . . .»، رواه الترمذي وقال: حسن صحيح، وروى أبو داود نحوه.

انظر: سنن الترمذي مع التحفة (٤١/٥)، وسنن أبي داود (٥١/٨ - ٦٢)، التلخيص الحبير (١٣٦/٤).

(٤) الحديث هو ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني وغيرهم: أن رسول الله (صَلَّى الله عليه وسلّم) قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». =

## الرابعُ: في الآلة:

وهي: كُلُّ محدَّدٍ ليس بِسِنَّ ولا ظفِرٍ ولا عظم، وجارِحٍ مُعَلَّمٌ بأنَّ يسترسلَ بإرساله، وينزجرَ بزجره، ولا يأكل منه<sup>(١)</sup>؛ لقوله (عليه السلام):

= قال الحافظ الزيلعي: روى هذا الحديث من أحد عشر صحابياً.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (٢٥/٨)، والترمذي مع التحفة (٤٨/٥)، وابن ماجه (١٠٦٧/٢)، والدارمي (١٢/٢)، والدارقطني (٢٧٤/٤)، ومجمع الزوائد (٣٥/٤)، ونصب الراية (٤/١٨٩ - ١٩٢)، والمستدرک (١١٤/٤)، وأحمد (٣٩/٣، ٤٥).

(١) هكذا في د، وفي ت، ظ، ق، ط: (ولا يأكل منه مراراً)، أي: بزيادة مراراً، وبين د وغيرها فرق حيث على ضوء د لا بد وأن لا يأكل هذا الجارح المعلم. كالكلب - من الصيد مطلقاً، فإن أكل منه لا يحل. وهذا أحد قولي الشافعي، ورجحه المحاملي والقاضي أبو طيب، والبغوي والرافعي، قال النووي: الصحيح من القولين عند جماهير الأصحاب التحريم، لقوله عليه السلام فيما رواه الشيخان في صحيحهما من حديث عدي بن حاتم أن النبي (صلَّى الله عليه وسلَّم) قال: «إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلَ».

وأما بقية النسخ فتدل على أن الكلب المعلم - مثلاً - إنما يضر إذا أكل منه مراراً. أما إذا أكل منه مرة واحدة فلا يضر. وهذا أيضاً صحيح مبني على القول الآخر. قال في المذهب: وإن قتل الكلب الصيد أو أكل منه ففيه قولان: أحدهما يحل لما روى أبو ثعلبة أن رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) قال: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله تعالى فكل ما أمسك عليك وإن أكل منه»، قال النووي: «رواه أبو داود بإسناد حسن، أما إذا أكل منه مراراً وصار الأكل منه عادة حرم الصيد الذي منه أكل بلا خلاف، وفي تحريم الصيد الذي أكل منه وجهان الأصح التحريم». هذا وقد اخترت د لكونها أصح في المذهب ولمناسبتها مع الدليل الذي ذكره المصنف وهو (وإن أكل فلا تأكل) حيث هو دليل لعدم جواز الأكل منه مطلقاً. انظر للحكم: المذهب مع شرحه المجموع (٩/١٠٤ - ١٠٦).

«وإن أكل فلا تأكل»<sup>(١)</sup>، فإن أكل مرة حرم ذلك لا ما قبله وأعيد التعليم، لا أن يلعق الدم للصيد خاصة، لا المثقل، فلو أصابه عرض السهم، أو اختنق بالأحولة<sup>(٢)</sup> أو وقع في بئر حفر له، أو رماه ببندقة ومات به حرم.

## الفصل الثاني

### في تملك الصيد

[٣٠٤/ن] / وهو بإزالة منعه بإثبات اليد أو إثمائه، أو إجماعه إلى مضيق لا يتخلص منه، ووقوعه فيما نصب، لا التوكل بمزرعته، ودخول السمكة في حوضه، وتعشيش الطير في داره، لأنه ليس بقصده، بخلاف ما لو سقى الأرض له، أو<sup>(٣)</sup> ألجأها إليه، أو بنى لأجله على الأظهر، ولا يزول بإفلات الصيد، وإطلاقه وإن قصد التحرير كغيره على الأظهر، وقيس بإعتاق العبد

(١) حديث: «وإن أكل...» متفق عليه من حديث عدي بن حاتم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك وقتل فكل، وإن أكل فلا تأكل وإنما أمسك على نفسه» ورواه أيضاً أصحاب السنن.  
انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٩/٦١٠)، ومسلم (٣/١٥٢٩)، وسنن أبي داود مع العون (٨/٥٠ - ٥٣)، والترمذي مع التحفة (٥/٤٢)، والنسائي (٧/١٦٢)، وابن ماجه (٢/١٠٧٠)، وراجع: المجموع (٩/١٠٤)، والتلخيص الحبير (٤/١٣٦).

(٢) قال النووي: قال أصحابنا: الأحولة - بفتح الهمزة - هو ما ينصب للصيد فيعلق به من جبل، أو شبكة، أو شرك. فإذا وقع صيد فيها فمات لم يحل أكله بلا خلاف.

انظر: المجموع (٩/١١٨).

(٣) في ق: (وألجأها)، أي: بالواو.

لعروض الملك فيهما، وأجيب بأن تملك العبد<sup>(١)</sup> وعتقه تعبد، ولو أعرض عن جلد ميتة فدبغ غير ملكه على الأظهر؛ لأن الملك بالدباغ.

فرع: لو اختلط حمام برجين وتعدّر التمييز لم يتصرفا، فلو باع أحدهما من الآخر جاز للحاجة على الأظهر، وكذا من غيره إن علما<sup>(٢)</sup> العدد والقيمة.

مسألة: لو رمى اثنان صيداً، فإن تساوقا<sup>(٣)</sup> وأزمننا، أو ذففاً أو أزمن أحدهما وذف الآخر فالملك لهما، وإلا فلمن<sup>(٤)</sup> ذفف، أو أزمن وإن أزمن أحدهما ثم ذفف الآخر حرّم؛ لأن ذبحه متعيّن ولزمه قيمته فإن ذبحه ولو بسهم أصاب مذبحه حلّ ولزمه أرش الذبح، فإن لم يذفف ومات بجرحيهما ضمن قيمته زمناً، كما لو جرح شاته الزمنة<sup>(٥)</sup> وقيل قسطه كما في العبد، ولو أزمن أحدهما وذف آخر والتبس السابق حرّم على الأظهر تغليياً للخطر.



---

(١) سقط من ق من: (لعروض . . .) إلى (تملك العبد) سهواً.

(٢) أي: علم البائع والمشتري. وفي د: (علم) بالمفرد — أي: كل واحد.

(٣) أي: إذا وقع الرمي منهما معاً ولم يسبق رمي أحدهما على الآخر. وفي د: (تساويا). انظر: المصباح (٣١٧/١).

(٤) في د بدون الفاء. راجع لتفصيل هذه المسألة: المجموع (٩/١٣١ — ١٤٠) فتجد فيه تفصيلاً شافياً.

(٥) في د: (الزمني).



## كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

التَّضْحِيَّةُ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «عَظَّمُوا ضَحَايَاكُمْ، فَإِنَّهَا عَلَى الصِّرَاطِ مَطَايَاكُمْ»<sup>(١)</sup>.

وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُقِيمٍ مَلَكٌ نَصَابًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٢)</sup>.

وفيه فصلان:

---

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ مُعَلِّقًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: لَمْ أَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ صَاحِبُ مَسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «اسْتَفْرَهُوا ضَحَايَاكُمْ فَإِنَّهَا مَطَايَاكُمْ عَلَى الصِّرَاطِ»، وَفِي سَنَدِهِ يَحْيَى بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنُ مُوَهَّبٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَقَالَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهَا تَكُونُ مَرَكَبَ الْمُضْضِحِينَ. وَتَبِعَهُ الْغَزَالِيُّ فِي الْوَسِيطِ، ثُمَّ تَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ.

انْظُرْ: التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (٤/١٣٨)، وَالْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ (ص ٥٨).

(٢) الْأُضْحِيَّةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُوسِرٍ فِي الْأُضْحَى عَنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغَارِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَزَفَرٍ وَالْحَسَنِ وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «مَنْ وَجَدَ سَعَةً وَلَمْ يَضَحْ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَصَلًّا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةٍ.

انْظُرْ: تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ مَعَ شَرْحِ الْعِنَايَةِ (٨/٦٧ - ٧٠)، الْبَحْرُ الرَّائِقُ (٨/١٩٧).

## [الأول]

### في أطرافها<sup>(١)</sup>

#### الأول: المضحّي<sup>(٢)</sup>:

فيضحيّ الحرُّ والمكاتبُ بإذنِ السيدِ على الأظهرِ لنفسه، ولغيره بإذنه أو وصيته، وتجبُ النيةُ عند الذبح، أو الدفع إلى الوكيل، ويجوزُ توكيلُ الكتابي<sup>(٣)</sup> بالذبح دون النية.

وتستحب مباشرة ثم حضوره، وأن لا يحلق، ولا يقلّم<sup>(٤)</sup> ولا يتطيب في عشرِ ذي الحجة؛ لقوله (عليه السلام): «إذا دخلَ العشرُ وأرادَ أحدُكم أن يضحّي فلا يمسّ من شعره وبشرته شيئاً»<sup>(٥)</sup>. /

[٣٠٥/ن]

#### الثاني: المضحّي<sup>(٦)</sup>:

وهو كلُّ نعم تامّ السنّ سليمٍ عما ينقص اللحمَ ذكراً كان أو أنثى فلا

- 
- (١) ما بين الحاصرتين سقط من ت، ظ، د. ولا بد منه، ولهذا أثبتناه من ق، ط.
  - (٢) في ق: (في المضحّي)، أي: بزيادة (في).
  - (٣) في د: (والكفار)، أي: بدل الكتابي ولا بد أن يحمل ما في د على الكتابي أيضاً. انظر: حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج (١٣٢/٨)، وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج (٣٤٨/٩، ٣٦٢).
  - (٤) في ق: (وأن لا يقلّم)، أي: لا يقلّم أظفاره، أي: لا يقطع ما طال منها. انظر: المصباح (١٧٤/٢).
  - (٥) حديث: «إذا دخل...»، رواه مسلم الترمذي وصحيحه.
  - انظر: صحيح مسلم (١٥٦٥/٣)، وراجع: التلخيص الحبير (١٣٨/٤).
  - (٦) في ق: (في المضحّي)، والمضحّي بفتح الحاء المشددة، أي: ما يضحى به، وهو الإبل والبقر والضأن والمعز.

تجزىء الإبل ما لم تدخل السادسة، والبقر والمعز قبل سنتين، والضأن ما لم يستكمل سنة، لا العرجاء ولا العوراء، والمريضة والعجفاء التي لا نقي لها، والثولاء<sup>(١)</sup>، ومقطوعة الأذن بنص الحديث<sup>(٢)</sup>.

(١) العرجاء هي: التي بها علة لازمة في رجلها، والعوراء هي التي ذهب حس إحدى العينين، والعجفاء هي الضعيفة الهزيلة، والنقي بالياء المخ، والثولاء هي: من الثول وهو داء يصيب الشاة فتسترخي أعضاؤها. قال الحافظ: وهو الجنون. انظر: المصباح (٤٢/٢، ٤٩، ٨٨، و ٩٦/١)، التلخيص الحبير (١٤٠/٤).

(٢) في ق: (للحديث). وقد روى مالك وأحمد وأصحاب السنن الأربعة عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: «أربع لا تجوز في الضحايا: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ظلها، والكسيرة التي لا نقي — أي: لا مخ — لها». قال الترمذي: صحيح حسن، وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين، كما ورد عن علي أنه قال: «أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نستشرف العين والأذن — أي: نشرف عليهما حتى لا يقع نقص أو عيب فيهما — ولا نضحى بعوراء، ولا مقابلة — وهي بفتح الباء. ما قطع من طرف أذنها شيء، ثم بقي معلقاً — ولا مدبرة وهي ما قطع من مؤخر أذنها شيء وترك معلقاً — ولا خرقاء — أي: مشقوقة الأذنين — الحديث»، أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي والحاكم وابن حبان. هذا أما «الثولاء»، فقد قال الحافظ ابن الصلاح الشهرزوري: لم أجد النهي عن الثولاء ثابتاً، وقال الحافظ ابن حجر: وفي النهاية في غريب الحديث عن الحسن: لا بأس أن يضحي بالثولاء — من الثول وهو الجنون.

انظر الحديث في: الموطأ (ص ٣٩٨)، ومسند أحمد (٢٨٤/٤، ٢٨٩، ٣٠٠)، سنن أبي داود مع العون (٥٠٦، ٥٠٨)، والترمذي مع التحفة (٨/٥)، والنسائي (١٨٨/٧، ١٨٩)، وابن ماجه (١٥٠/٢)، والدارمي (٤/٢)، وراجع: التلخيص الحبير (١٣٩/٤، ١٤٠)، وبلوغ المرام بشرح سبل السلام (٩٣/٤) — (٩٥).

والأظهرُ أَنَّهُ يجزىء ما قُطِعَ قدرُ يسيرٍ من أُذُنِهِ، والشرقاء،  
والجلحاء<sup>(١)</sup>، والخصي، والتي لا ضرعَ لها، ولا إليةَ خلقةً، ومكسورةُ القرن  
والساقطُ بعضُ أسنانه؛ لأنَّهُ لا ينقصُ اللحم.

وتجزىءُ الإبلُ والبقرُ عن سبعة، والغنمُ عن واحدٍ، وسبعُ شياه أفضلُ  
من بدنةٍ وهي من بقرة<sup>(٢)</sup>.

### الثالث: في وقتها<sup>(٣)</sup>:

وهو من ارتفاع يوم النحر إلى غروب ثالث أيام التشريق.

---

(١) الشرقاء — هي مشقوقة الأذن، والجلحاء هي التي لا قرن لها  
انظر: القاموس (٢٥٦/٣)، والمصباح (١١٤/١).

(٢) قول المصنف (وهي من بقرة) يدل على أن المصنف يرى أن البدنة لا تطلق على  
البقرة حقيقة وإنما البدنة هي الإبل حدها.  
وهذا إشارة لطيفة واختيار دقيق لما عليه المحققون من أهل اللغة حيث اختلفوا  
فقال بعضهم: البدنة هي ناقة، أو بقرة، وزاد الأزهري أو بعير ذكر، قال: ولا تقع  
البدنة على الشاة.

وقال بعض الأئمة هي الإبل خاصة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا...﴾  
الآية ٣٦/ سورة الحج. ويقولون (عليه السلام): «تجزىء البدنة عن سبعة والبقرة  
عن سبعة»، رواه مسلم وأصحاب السنن وجه الاستدلال به أن النبي (صلى الله  
عليه وسلم) عطف البقرة على البدنة، وهذا يقتضي المغايرة، كما استدلوا بما ورد  
عن جابر قال: اشتركتنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبعة منا في بدنة.  
فقال رجل لجابر: أنشرك في البقرة ما نشرك في الجزور؟ فقال: ما هي إلا من  
البدن والمعنى في الحكم وإلا لما جهلها أهل اللسان.

انظر: المصباح المنير (٤٥/١)، والتلخيص الحبير (١٤١/٤).

(٣) لم ترد (في) في ت، وفي ق: (وقته).

## الفصل الثاني

### في أحكامها

الأول: أنها تجب بالندر، ويتعين، كما إذا قال: جعلت هذا<sup>(١)</sup> ضحية، فإن تلف بنفسه قبل أوانه سقط؛ إذ لا تفريط منه، وإن تلف بجناية اشترى بقيمته بدلاً، فإن لم يف به لم يلزمه التكميل ولو<sup>(٢)</sup> أتلّفه على الأظهر؛ لأنه لم يلتزم غيره، بخلاف ما لو نذر مطلقاً ثم عيّن فيشتري بها<sup>(٣)</sup> شقّصاً؛ لأنه أقرب إلى الأصل.

وقيل: يصرفه<sup>(٤)</sup> مصرف الأضحية. وكذا الخلاف فيما زاد، وإن ذبحه أجنبي في أوانه وقّع الموقع بناءً على أنّ التعيين يُغني عن النية؛ لتعينه لها ولزومه أرش ما نقص بالذبح على الأظهر؛ إذ المباشرة مقصودة، ويكون كبذل الضحية؛ لأنه ثبت بسببها، وقيل: للمضحّي؛ لأنه في مقابلة ما اختص به.

الثاني: أنه لو عيّن ما لا يضحّى جنسه لغا، بخلاف ما لو عيّن معيبة، أو صغيرة على الأظهر؛ نظراً إلى الجنس، ويؤيده ما لو عيّن سليماً فتعيب، فإن أبا سعيد اشترى كبشاً للضحية، فأخذ الذئب أليته فسأل النبي (صلى الله عليه وسلم) (عنه)<sup>(٥)</sup> فقال: «ضح به»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في د: (وهذه).

(٢) في ط، ق، ط، : (وإن).

(٣) في د: (به). وفي ق: (شقّصاً بها).

(٤) في د: (بصرفه).

(٥) لم ترد (عنه) في د.

(٦) حديث أبي سعيد هذا، رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفي إسناده جابر الجعفي هو مختلف في الاحتجاج به، قال الذهبي: وثقه شعبة والثوري وغيرهما، وقال =

الثالث: أَنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُ الْمُتَطَوِّعِ بِهِ وَإِطْعَامُ الْأَغْنِيَاءِ، لَا تَمْلِكُهُمْ،  
وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَاسَ  
الْفَقِيرَ﴾<sup>(١)</sup>. / وَيُسْتَحَبُّ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهِ، وَيَجِبُ فِي الْمَنْدُورَةِ عَلَى [٣٠٦/ن]  
الْأَشْهَرِ<sup>(٢)</sup> كَدَمَاءِ الْجَبْرَانِ، وَالْقِيَاسُ عَلَى الْمُتَطَوِّعِ بِهِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ<sup>(٣)</sup> بِالنَّوْعِ  
أَوَّلَى، وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا أَوْ يَنْتَفَعُ بِهِ.

### تذنيب:

قال (عليه السلام): «الغلامُ مرتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ»<sup>(٤)</sup> يُذْبَحُ عَنْهُ فِي الْيَوْمِ

= أبو داود: «ليس عندي بالقوي» وقال النسائي: «متروك»، وقال ابن معين:  
«لا يكتب حديثه»، قال البيهقي: ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة،  
وهو أيضاً ضعيف.

انظر الحديث في: مسند أحمد (٣/٧٨، ٨٦، ١٤٥/٤)، وسنن ابن ماجه  
(٢/١٠٥١)، وراجع: المغني في الضعفاء (ص ١٢٦)، والتلخيص الحبير  
(١٤٤/٤).

(١) جزء من آية ٢٨ / سورة الحج.

(٢) في د: (على وجه)، أي: يجب التصديق في الأضحية المندورة بجميعها على  
الأشهر، قال في تحفة المحتاج: وبحث الرافعي جواز الأكل من الأضحية المعينة  
بالنذر وسبقه إليه المارودي.  
انظر: التحفة (٩/٣٦٣).

(٣) في ق: (لاتحادهما بالنوع).

(٤) حديث: «الغلام...»، رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والدارمي والحاكم  
والبيهقي، وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (٨/٣٨)، والترمذي مع التحفة  
(٥/١١٣)، والنسائي (٧/١٤٧)، وابن ماجه (٢/١٠٥٧)، والدارمي (٢/٨)،  
ومسند أحمد (٥/٨، ١٢، ١٧، ٢٢)، وراجع: التلخيص الحبير (٤/١٤٦).

السابع، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيَسْمَى، وَقَالَ (عليه السلام): «عَنِ الْغَلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»<sup>(١)</sup>.

يَسْتَحَبُّ أَنْ يَعْقَّ بِمَا يَصْلَحُ لِلضَّحِيَّةِ مِنَ الْغَنَمِ، وَيَطْبَخَ، وَلَا يَكْسِرَ الْعَظْمَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَيَحْلَقُ رَأْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ بِوزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا وَلَدَ يُؤَدَّنُ فِي أُذُنِهِ وَيَحْتَنُكَ بِتَمْرٍ أَوْ نَحْوِهِ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) حديث: «عَنِ الْغَلَامِ . . .»، رواه بهذا اللفظ أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والترمذي والدارمي، قال الحافظ: وله طرق عند الأربعة.  
انظر: سنن أبي داود مع العون (٨/٣٤ - ٣٦)، والنسائي (٧/١٤٦)، وابن ماجه (٢/١٠٥٦)، والترمذي مع التحفة (٥/١٠٣)، والدارمي (٢/٨)، والتلخيص الحبير (٤/١٤٦).

(٢) في د: (بوزنه)، وفي ط: (بوزن الشعر).

(٣) في ط زيادة: (والله أعلم).

# كِتَابُ الْأُطْعِمَةِ

وفيه فصلان :

## الأول

### في حال الاختيار

والأصل<sup>(١)</sup> في المطعوماتِ الحلِّ .

لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾<sup>(٢)</sup> إِلَّا مَا وَرَدَ الْقُرْآنُ بتحريمه كالخمرِ والدمِ والخنزيرِ والميتةِ وهي ما لا يذبحُ ذبحاً شرعياً، واستثنى عنها السمكُ والجرادُ وما ماتَ في بطنِ المذبوحِ؛ لقوله (عليه السلام) : « ذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمِّه »<sup>(٣)</sup> .

أو السُّنَّةُ<sup>(٤)</sup> كالْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ؛ وذواتِ الْأَنْيَابِ والمخالبِ كالْفِيلِ

---

(١) في ق : (الأصل)، أي : بدون واو .

(٢) بقية الآية الكريمة : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الآية ١٤٥ / سورة الأنعام .

(٣) سبق تخريج هذا الحديث في كتاب الصيد والذبائح (ص ٤٢٢) .

(٤) معطوفة على «القرآن»، أي : وإلا ما وردت بتحريمه السُّنَّة . راجع جميع الأحاديث الواردة في هذا الباب في : التلخيص الحبير (٤/ ١٤٩ - ١٦٠) ، ونصب الراية (٤/ ١٩٢ - ٢٠٥) ، والمجموع (٢/ ٩ - ٣٥) .



والدبّ والقرد والصقر والنسر، لا الثعلب والضبع، والضب عندنا؛  
لأحاديث وردت فيها<sup>(١)</sup>. واختلف في إلحاق ابن آوى، وابن العرس،  
والهرة الوحشية بها، والأظهر إلحاق السمور والسنجاب ونحوهما بالثعلب،  
وحرمة الدلدل<sup>(٢)</sup> وما أمر بقتله وهو الغراب [الأبقع]<sup>(٣)</sup>، والحدأة، والفأرة،

(١) أما الحديث في الضبع، فقد رواه الشافعي والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود  
والبيهقي حيث رووا عن جابر أنه سئل عن الضبع أصيد هو؟ قال: نعم. قيل:  
أيؤكل؟ قال: نعم. قيل: أسمعته من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: نعم.  
وأما الحديث في حل الضب فرواه الشيخان في صحيحيهما، ورواه غيرهما أيضاً  
عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيت ميمونة فأتى  
بضب محنوذ فأهوى إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيده... فقالوا: هو  
ضب يا رسول الله، فرفع يده فقالت: أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: لا ولكن لم  
يكن بأرض قومي فأجدني أعافه. قال خالد: فاجتررتة فأكلته، ورسول الله ينظر.  
وأما الثعلب فقد علل الفقهاء حله بأنه لا يدخل في حديث: «نهى عن أكل كل ذي  
ناب من السباع»، رواه الشيخان، لأن نابه ضعيف فيبقى على عموم الحل لغير  
المستثنيات من آية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا...﴾ (١٤٥/ الأنعام) كما  
عللوا بأن الثعلب يفدي في الحرم فيدل هذا على أنه صيد، وإذا ثبت أنه صيد ثبت  
حل أكله.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٩/٦٦٣)، ومسلم (٣/١٥٤٣)، وسنن  
أبي داود مع العون (١٠/٢٦٥ - ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٧)، والترمذي مع التحفة  
(٥/٤٩٣ - ٤٩٩)، وابن ماجه (٢/١٠٧٨ - ١٠٧٩)، ومسنند أحمد (٣/٢٩٧،  
٣١٨)، والدارمي (٢/٢٠)، وراجع: المجموع للنووي (٩/٩)، والتلخيص  
الجدير (٤/١٥٢)، والمغني لابن قدامة (٨/٥٨٨).

(٢) السمور: هو حيوان ببلاد الروس له شبه بالهرة، والسنجاب حيوان شبيه بالثعلب.

والدلدل شبيه بالقنفذ. انظر: القاموس (٣/٣٨٨)، والمصباح (١/٣٠٨).

(٣) الزيادة من ظ، د، ق، قال صاحب القاموس: البقع في الطير كالبلق في الدواب. =

والعقرب، والحية، والأسود كالأبقع على الأظهر، وما نهى عنه، وهو الهدهد والخطاف والنحل والصرذ والنمل<sup>(١)</sup>، وما استخبثته<sup>(٢)</sup> العرب؛ لمفهوم قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾<sup>(٣)</sup> كالحشرات والضفادع والسلحفاة، والوزغ، والسرطان، واختلف<sup>(٤)</sup> في أم الحبين والصرارة لشبههما بالضب والجراد، والقنفذ؛ لأن شيخاً قال: أشهد أنه (عليه السلام) قال: إنه من الخبائث، فقال ابن عمر، إن قال فهو كما قال / (٥).

[٣٠٧/ن]

= انظر: القاموس (٩٦/٣).

(١) ذكر المصنف أن مما حرم أكله ما أمر بقتله، وما نهى عنه. فقد وردت أحاديث صحيحة أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال: خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية والفأرة والغراب الأبقع والكلب العقور والحدأة، أخرجه الشيخان. كما روى أبو داود جواز قتل العقرب والأمر به.

كما وردت أحاديث في النهي عن قتل بعض الحيوانات، فقد روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عباس أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) «نهى عن قتل أربع من الدواب: النملة والنحلة والهدهد والصرذ». رجاله رجال الصحيح. وروى أبو داود في المراسيل أن رسول الله نهى عن قتل الخطاطيف، ورواه البيهقي معضلاً، ورواه ابن حبان في الضعفاء.

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٣٥٥/٦)، ومسلم (٨٥٧/٢).

وراجع: التلخيص الحبير (٢٧٥/٢، ١٥٣/٤)، والمجموع (١٩، ٢/٩).

(٢) في د، ت: (استخبثه)، أي: بدون التاء وهو جائز لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي.

(٣) أولها: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ...﴾ الآية ٥ / سورة المائدة.

(٤) في ق: (وإن اختلف...).

(٥) هذا الحديث رواه أبو داود من حديث عيسى بن نميلة عن أبيه قال: «كنت عند ابن عمر فسئل عن أكل القنفذ؟ فتلا: ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أَوْحَىٰ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية ١٤٥ =

## تنبيه:

روي أنَّه (عليه السلام) سُئِلَ عن كسبِ الحجامِ فنَهى عنه وقال<sup>(١)</sup>:  
«أَطْعِمْ عَبْدَكَ وَنَاضِحَكَ»<sup>(٢)</sup>، وهو محمولٌ على الكراهة؛ لجوازِ التصرفِ

= الأنعام. قال: قال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول: ذكر عند رسول الله فقال:  
خبیثة من الخبائث، فقال ابن عمر...»، قال الحافظ ابن حجر: قال الخطابي:  
إسناده ليس بذلك. وقال البيهقي: إسناده غير قوي، ورواية شيخ مجهول حيث لم  
يعرف اسمه.

انظر: سنن أبي داود مع عون المعبود (١٠/٢٧٢، ٣٧٣)، والتلخيص الحبير  
(١٥٦، ١٥٥/٤).

(١) في ظ، د: (فقال).

(٢) حديث: سئل عن كسب الحجام... رواه مالك وأحمد وأصحاب السنن، لكن  
روى البخاري وغيره عن أنس: «حجم أبو طيبة رسول الله فأمر له بصاع بن تمر»،  
روى البخاري ومسلم عن ابن عباس قال:

«احتجم النبي وأعطى الذي حجمه، ولو كان حراماً لم يعطه»، وفي رواية «ولو علم  
كراهية لم يعطه». ولهذا ذهب الجمهور إلى أن كسب الحجام حلال، لكنه يستحب  
التزهر عنه، وعن أكله، لورود أحاديث تدل على أنه كسب خبيث، منها ما رواه  
مسلم: «كسب الحجام خبيث»، فحملوه على التنزيه. وقد جمع ابن العربي بين  
هذه الأحاديث بأن الخبث فيما لو كانت الأجرة على عمل مجهول، وأن الجواز فيما  
لو كانت على عمل معلوم.

انظر لتفصيل هذه المسألة وأحاديثها: صحيح البخاري مع الفتح (٤/٣٢٤، ٤٥٨،  
٤٥٩)، ومسلم (٣/١٢٠٤)، وسنن أبي داود مع العون (٩/٢٩١، ٢٩٢)،  
والترمذي مع التحفة (٤/٤٩٧ - ٤٩٩)، وابن ماجه (٢/٧٣١)، ومسنده أحمد  
(٢/٣٤٧، ٥٠٠، ٣/١٨١، ٥/٤٣٦)، وراجع: المجموع للنووي (٩/٥٨ -  
٦٢)، والتلخيص الحبير (٤/١٥٨).

والناضح: البعير. المصباح المنير (٢/٢٧٩).

فيه . وَسَبَّبَهَا ما فيه من مخامرة النجاسة ، فكذا كسبُ الكُنَّاسِ والزَّبَّالِ والدَّبَاغِ والقَصَّابِ .

## الفصل الثاني في حال الاضطرار

قال تعالى : ﴿... إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ...﴾ (١) .

يجبُ إذا خافَ الهلاكَ أو مرضاً شديداً تناولَ المحرَّم قدرًا يسدُّ الرمقَ ويقوِّي على السيرِ ؛ لا أزيدَ على الأصحِّ ؛ لزوالِ المرخصِ ، ثم طعامِ الغيرِ الفاضلِ عنه على الأظهر ترجيحاً لحقِ الآدميِّ في غيبته ، أو حضوره بالغرم ، لا إنْ أطعمه بلا شرطٍ ، ويقاقلُهُ إن امتنع ، ويقتلُ الحربيَّ والمرتدَّ ، ويقطعُ فلقة (٢) من فخذِهِ على الأظهر ، كما تُقَطَّعُ اليدُ المتآكلةُ ؛ لحفظِ نفسه .

\* \* \*

---

(١) أول الآية : ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ...﴾ ١٩٩ / سورة الأنعام .

(٢) الفلقة : القطعة ، أي : يقطع قطعة من فخذه . المصباح (١٣٧/٢) .



## كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمْيِ

وفيه بابان :

### الباب الأول في السَّبْقِ

قال (عليه السلام): «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَصْلٍ»<sup>(١)</sup>،  
والنظرُ في أمورٍ:

الأولُ: في المعقودِ عليه:

وهو الفرسُ ؛ لصلوحه للكرِّ والفرِّ.

---

(١) حديث: «لا سبق...»، رواه الشافعي وأحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم من طرق، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد.  
وسبق — بفتح السين والباء أيضاً — على الرواية الفصيحة، أي: ما يجعل للسابق على سبقه من جعل. قاله الخطابي وابن الصلاح.  
والمراد بالأمر من خف... أي: إلا في ذي خف — كالبعير، وإلا في ذي حافر كالخيل، وإلا في ذي نصل كالسهم.  
انظر: مسند الشافعي بهامش الأم (٢٦١/٦)، وأحمد (٢٥٦/٢، ٣٥٨)، وسنن أبي داود مع العون (٢٤١/٧)، والترمذي مع التحفة (٣٥٢/٥)، والنسائي (١٨٨/٦)، وابن ماجه (٩٦٠/٢)، والدارمي (١٣٢/٢)، وراجع: التلخيص الحبير (١٦١/٤).

والإبل على الأظهر؛ لقوله (عليه السلام): «إِلَّا فِي خَفٍّ»<sup>(١)</sup>، وَلَآئِنَّهُ يِقَاتِلُ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>. [والبغل]<sup>(٣)</sup> والحمار على الأصح<sup>(٤)</sup>؛ لإطلاق «أَوْ حَافِرٍ»، وَلَآنَّ رُكُوبَهُمَا مُقَدِّمَةٌ رُكُوبِ الْفَرَسِ. ويشترط تعيين المركوبين، وإمكان سبق كل واحد.

### الثاني: كيفية العقد:

وهو أَنْ يَشْتَرِطَ لِلْسَّابِقِ مِنْ مَبْدَأٍ إِلَى غَايَةٍ مُعَيَّنِينَ يَتَسَاوَى الْعَاقِدُونَ فِيهِمَا... مَا لَا دِينَارَ كَانَ أَوْ عَيْنًا... فلو شرط للمصلي وحده، أَوْ لَهُ مِثْلُ مَا شَرِطَ لِلْسَّابِقِ لَمْ يَجْزُ عَلَى أَظْهَرِ الْوُجُوهِ<sup>(٥)</sup>؛ لَآئِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْمَقْصُودِ، وَوَجْهُ الْجَوَازِ أَنَّ ضَبْطَ الْفَرَسِ يَحْتَاجُ إِلَى جَلَادَةٍ.

### الثالث: العاقدون:

ويشترط أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مُحَلِّلٌ يَغْنَمُ وَلَا يَغْرُمُ لِيَخْرَجَ عَنْ صُورَةِ الْقِمَارِ، فَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً وَسَبَقَ الْمُحَلِّلُ ظَفَرَ بِمَالِ الْمَتْرَاهَنِينَ وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا اسْتَحَقَّ مَالُ<sup>(٦)</sup> الْآخَرِ، وَإِنْ تَسَاوَقَ أَحَدُهُمَا وَالْمُحَلِّلُ اشْتَرَكَا فِي مَالِ الْمُتَخَلِّفِ، وَإِنْ

(١) في د: (أو خف).

(٢) في ت، د: (عليه)، ومما أثبتناه من ظ، ق، ط هو الصحيح، لأن لفظ «الإبل» مؤنث فلا بد أن يكون الضمير الراجع إليها مؤنثاً. انظر: المصباح (٥/١).

(٣) لم ترد (البغل) في ت. قال النووي: «وتصح المسابقة على خيل، وكذا فيل وبغل وحمار على الأظهر».

انظر: المنهاج مع تحفة المحتاج (٣٩٩/٩)، ونهاية المحتاج (١٦٦/٨).

(٤) في د: (على وجه) وعبر عنه النووي وغيره بالأظهر.

انظر: المنهاج مع حاشيتي القليوبي وعميرة (٢٦٥/٤).

(٥) في ق: (على الأظهر).

(٦) في ق: (بمال...)، أي: بزيادة الباء، ولا حاجة لها.

تساوقاً، وتخلّف المحلل فلا شيء لواحدٍ، والاعتبارُ في سبقِ الإبلِ  
بالكتفِ، والفرسِ بالعنقِ لدى الغاية . / [٣٠٨/ن]

\*\*\*

## الباب الثاني في الرّمي

والنظرُ في أمور:

الأولُ: في المعقودِ عليه:

وهو كلّ ما ينفعُ في الحرب كالسهم والمزاريق ورمي الأحجار على  
الأظهر، لا الكرة والصولجان<sup>(١)</sup> والسباحة والشطرنج ونحوها.

الثاني: صورة العقد:

وشرطُها: تقديرُ المالِ، وعددِ الأرشاقِ، والإصابة، وكيفيتها: مرقاً  
وخزقاً<sup>(٢)</sup> وغيرهما، والمسافة، والغرض، وتعيين البادىء، والموقفِ  
بالتساوي، وتبيين الرمي بالمحاطة والمبادرة واتحاد جنس المعقود عليه،  
فلا يجوزُ العقدُ على السهم والمزاريق على الأظهر كالمسابقة على الخيل  
والإبل، ولا بأس باختلاف النوع كقسي العرب والعجم، ويتعين بالتعيين،

---

(١) الصولجان — بفتح الصاد واللام — المجموع — أي: لا تصح على كرة الصولجان  
وهي خشبة منحنية الرأس.

انظر: القاموس (٢٠٤/١)، ونهاية المحتاج (١٦٥/٨).

(٢) المرق: هو أن ينفذ السهم منه ويخرج من الجانب الآخر.

والخزق: — بالخاء والزاء المعجمتين — : هو أن يثقبه ولا يثبت فيه.

انظر: المصباح (١٨١/١)، ونهاية المحتاج (١٧١/٨).



دون الشخص، فإن أطلق نزل على الغالب، فإن لم يكن فسَدَ على الأظهر؛ لتوقع النزاع.

### الثالث: العاقدُ:

وشرطه: التعيينُ ووجودُ المحلل، فلو عَقَدَ حزبان على أن يعيّنَ زعيمهما الراميَ منهما كلَّ نوبةٍ جازَ، لا أن يقرَعَ؛ لأنّها قد تجمعُ الحذاقَ في طرفٍ، فإذا فاز أحدُ الحزبينِ قسموا المالَ بحسبِ الإصابةِ.

### الرابعُ: في حكمه:

وهو الزومُ على الأصحّ، وكذا المسابقةُ واستحقاقُ المالِ عند وجودِ الشرطِ.

### وله صورٌ:

الأولى: لو شرطَ الإصابةَ حسبَ ما يصيبُ بالنصل وإن ارتدَّ، أو انقطعَ الوتر، أو عرضَ له شبحٌ، أو نقله ريحٌ.

الثانية: لو شرطَ الخسَقَ<sup>(١)</sup> وخرقَ طرفَ الهدفِ حسبَ، وإن لم يحصل فيه جميعُ جرمه على الأظهر، وإن نفذ في ثقبه قديمةً فلا على الأظهر؛ لأنّه لم يخرقه.

الثالثة: [الأظهرُ أنّه]<sup>(٢)</sup> لو شرطَ إصابةَ عشرةٍ<sup>(٣)</sup> من مائة مبادرةً

---

(١) الخسق — هو أن يثبت السهم فيه أو في بعض طرفه، وإن سقط بعد.

انظر: نهاية المحتاج (٨/ ١٧١)، والمصباح (١/ ١٨٢).

(٢) لم يرد (الأظهر أنه) والمسألة خلافية. راجع: نهاية المحتاج (٨/ ١٧٠).

(٣) في ت، ظ: (عشر) وهي أيضاً صحيحة لأنه يمكن تقدير التمييز بالسهم فتكون: «عشرة»، أي: مع التاء. ويمكن تقديره بالإصابات أو الرمية فتكون «عشر»، أي: بدون تاء.

فَأَصَابَ مِنْ خَمْسِينَ لَمْ يَجِبِ الْإِتْمَامُ، بِخِلَافِ الْمَحَاطَةِ لِتَوَقُّعِ الْحَطِّ فِي الْبَقِيَّةِ.

الرابعةُ: لو شرطَ اعتبارَ القريبِ وَقَدَّرَ بِالْأَذْرَعِ، أَوْ كَانَ لَهُمْ عَادَةٌ مَطْرَدَةٌ جَازَ، وَكَأَنَّهُ وَسَّعَ الْهَدَفَ وَإِلَّا فَلَا لِلْجَهَالَةِ. / [٣٠٩/ت]

الخامسةُ: لو قال: إِنْ أَصَبْتَ مِنَ الْعَشْرَةِ أَكْثَرَهَا فَلَكَ دِينَارٌ فَأَصَابَ اسْتَحَقُّ، وَلَوْ قَالَ إِرْمْ خَمْسَةً عَنِّي وَخَمْسَةً عَنْكَ، فَإِنْ أَصَبْتَ فِيمَا لَكَ فَلَكَ [دِينَارٌ]<sup>(١)</sup> لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ يُسَعَى لِنَفْسِهِ وَيَقْصُرُ فِي حَقِّهِ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ]<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

(١) لم ترد [دينار] في ت، ظ، ط، ق.

(٢) الزيادة من ت، ط.



# كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالتَّذْوِيرِ

وفيه أبوابٌ :

## الباب الأول

### في اليمين<sup>(١)</sup>

وهو تحقيقُ ما يمكنُ خلافُهُ بذكرِ اسمِ الله تعالى أو صفةٍ من صفاته ماضياً كان أو مستقبلاً، لا في معرضِ اللغو كقولِ العربِ في المحاوراتِ لا والله، وبلى والله، والمناشدةِ كقولك : أقسمُ بالله عليك لتفعلنَّ .

وإنما ينعقدُ بذكرِ ما لا يطلقُ إلا على الله تعالى كوالله والرحمن وربِّ العالمين والحيِّ الذي لا يموتُ، والخالقِ، والربِّ مجرداً، وبما<sup>(٢)</sup> يطلقُ عليه وعلى غيره بالنيةِ كالحيِّ والعالمِ والرحيمِ والموجودِ، وبصفاته إن لم ينوِ مجازاً كقدرةِ الله تعالى وعلمه وحقه .

مُصَدِّراً<sup>(٣)</sup> بفعلِ القسمِ، أو حرفه وهو الباءُ، والواوُ، والتاءُ ظاهراً أو مقدراً، أو ما يكونُ كنايةً عنه بالنيةِ كأشهدُ بالله، ونذرتُ به، وعليَّ عهدُهُ .

---

(١) سقطت (في اليمين) من ت سهواً .

(٢) في د : (وما)، وفي ت، أ : (أو بما) .

(٣) (مصدراً) اسم مفعول حال، أي : إنما ينعقد بذكر ما . . . حال كونه مصدراً بفعل القسم .

فلو قال: أقسمتُ، وادَّعى الإخبار قُبْلَ، ولا ينعقدُ بغيرِ اللهِ وبسبقِ اللسانِ، ويلغو إن فعلتُ<sup>(١)</sup> فأنا يهوديٌّ أو بريءٌ من الإسلامِ.

وحكمُها<sup>(٢)</sup>: إيجابُ الكفارةِ عند الحنثِ، وجازُ التكفيرُ قبلَهُ كالزكاةِ قبلَ الحولِ، وكذا كلُّ كفارةٍ جرى سببُ وجوبها<sup>(٣)</sup> دونَ الشرطِ، لا بالصومِ على المذهبِ؛ لأنَّ العبادةَ البدنيةَ لا تُقدَّمُ على وقتها، ويجبُ الحنثُ إذا حلفَ على فعلٍ منهيٍّ، أو تركٍ مأمورٍ، ويسنُّ في فعلٍ مكروهٍ، أو تركٍ مندوبٍ؛ لقوله (عليه السلام): «مَنْ حلفَ على يمينٍ فرأى غيرها خيراً منها فليكفرْ عن يمينه وليأتِ بالذي هو خيرٌ»<sup>(٤)</sup>.

[٢١٠/ت] / وكفَّارُتُها<sup>(٥)</sup> للحرِّ إطعامُ عشرةِ مساكينَ، أو كسوتُهُم من قميصٍ، أو إزارٍ، أو تحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ سليمةٍ، ثمَّ صومُ ثلاثةِ أيامٍ متتابعاتٍ،

(١) في ت: (فعله).

(٢) في د، ت: (وحكمه)، وما أثبتناه من ظ، ق، ط هو الصحيح، لأن الضمير راجع إلى «اليمين» وهي مؤنث.

(٣) في د: (وجوبه). في ت: (كذا) بدون واو.

(٤) حديث: «من حلف...»، رواه مسلم ومالك وأحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارمي، ورواه البخاري بلفظ: «أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لعبد الرحمن بن سمرة: «وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأتِ الذي هو خير».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٥١٧/١١)، ومسلم (١٢٧٢/٣)، وسنن الترمذي مع التحفة (١٢٦/٥، ١٢٧)، والنسائي (٩/٧ - ١٠)، وابن ماجه (٦٨٢/١)، والدارمي (١٠٧/٢)، والموطأ (ص ٢٩٦)، وأحمد (٢٥٦/٤)، (٣٧٨، ٤٢٨)، والتلخيص الحبير (١٧٠/٤).

(٥) في ت، د: (وكفَّارته).

أو غيرها، وهو للعبد، فإنْ ضَرَّه الصوم<sup>(١)</sup> استأذن السيد إن حلف لا بإذنه.

\* \* \*

## الباب الثاني

### فيما يحصل به الحنث<sup>(٢)</sup>

وهو مخالفة مقتضى الحلف لفظاً أو عرفاً.

ولنفصله في مباحث:

الأول: في لفظ الدخول وما يتعلق به:

وفيه مسائل:

الأولى: لو قال: لا أدخل الدار حنث بدخول تمام البدن ولو في الدهليز<sup>(٣)</sup>، لا طاق<sup>(٤)</sup> الباب، وعرصتها بعد انهدامها، والرقى إلى سطحها وإن كان محوطاً، والإقامة في الدار على الأظهر، كما لو قال: لا أتوضأ، ولا أتزوج فاستدامهما<sup>(٥)</sup> بخلاف ما لو قال: لا أركب، ولا ألبس فإنه يقال لبست شهراً<sup>(٦)</sup> أو ركبت يوماً.

---

(١) لم ترد (الصوم) في ت، ظ، ق.

(٢) سقطت (به) من ت.

(٣) الدهليز: هو المدخل إلى الدار، فارسي معرب.

(٤) أي: لا يحنث بالدخول في طاق الباب. قال صاحب القاموس: الطاق هو ما عطف من الأبنية.

انظر: القاموس (٢٦٩/٣).

(٥) في ت: (فاستدامها).

(٦) في ت، ق: (و) بدل أو.

الثانية: لو قال: «لا أسكن» حنث إن مكث زماناً لم يشتغل فيه بأسباب الخروج وفي: «لا أساكن» إن لم يخرج أحدهما في الحال أو لم يشرع في بناءٍ حائلٍ.

الثالثة: دارُ فلانٍ ملكه إلا إذا أراد المسكنَ حتى لو قال: لا أدخل داره فباع ثم دخل لم يحنث، كما لو قال: لا أكلّم زوجة فلان فطلقها إلا أن يشير إليها.

الرابعة: لو قال: لا أدخل هذا الباب فحوّل إلى منفذ آخر حنث بدخول المنفذ الأول لا الثاني على أظهره الوجه؛ لأنّ الدخول من المنفذ.

الخامسة: البيت يتناول المبنى والخيمة لأهل البدو، لا لغيرهم على الأظهر، لا<sup>(١)</sup> ماله اسمٌ أخصّ كالكعبة والمسجد والحمام.

السادسة: لو قال: لا أدخل على زيد فدخل عليه وعلى غيره حنث وإن استثناه بالنية؛ إذ الفعل لا يخصّص، بخلاف السلام.

## الثاني: في مسائل الأكل والشرب:

الأولى: لو حلف أن لا يأكل السويق أو السمن لم يحنث بشربه، ولو أكله في عصيدة<sup>(٢)</sup> ظهر فيها عينه حنث.

---

(١) في ت: (ولا).

(٢) أي: لو حلف أن لا يأكل السمن ثم أكله في عصيدة — وهي نوع معروف يصنع من السمن وغيره، ثم يقلب ويلوى حتى يصبح كالمرق. قال ابن فارس: سميت بذلك، لأنها تعصد — أي: تقلب وتلوى. انظر: المصباح (٢/٦٤)، والقاموس (٣٢٥/١).

الثانية: لو حلفَ أَنْ لا يأكلَ الرأسَ حَنَثَ بأكل ما يباعُ مفرداً، لا رأس السمك؛ للعرف، ولو قال: «لا آكلُ اللحم» لم يحنثْ بلحم السمك والحشأ والشحم، ولا بالألية والسنام على الأظهر، ولو قال: لا آكلُ الدسم حَنَثَ بها<sup>(١)</sup>.

الثالثة: لو قال: لا آكلُ من هذه البقرة أو الشجرة يحملُ على اللحم أو الثمر لا غير لأنه المتبادر.

الرابعة: لو قال: لا أشربُ ماء<sup>(٢)</sup> هذه الإداوة، أو<sup>(٣)</sup> لا آكلُ هذه [٣١١/ن] التمرة فوقعت في صبرة والتبست<sup>(٤)</sup> لم يحنثْ إلا بتناول الجميع، ولو قال: لأشربنَّ أو<sup>(٥)</sup> آكلنَّ . . . ولم يتناول الكلَّ حَنَثَ.

الخامسة: لو قال: لا آكلُ هذا وذاك فترك أحدهما لم يحنثْ كما لو قال: لا ألبسهما بخلاف ما لو قال ولا ذاك؛ لأنَّ الإعادة تشعر بالاستقلال.

السادسة: لو قال: لا كلنَّ هذا غداً فمات أو تلفَ قبله أو قبل التمكين فات البر<sup>(٦)</sup> بغير اختياره فلا يحنثُ على الأظهر بخلاف ما لو أكلَ قبله.

الثالث: في الكلام:  
وفيه مسألتان<sup>(٧)</sup>:

(١) أي: بالألية، والسنام، والشحم، لأن الدسم يتناولها، وفي د: (بهما).

(٢) في ت: (من ماء . . .) والإداوة: المطهرة أو الوعاء للماء. القاموس (٤/٣٠٠).

(٣) في ظ، ق: (و).

(٤) في ت: (والتبس).

(٥) في د: (و).

(٦) سقط (البر) من ت، ط.

(٧) في ت، د: (مسائل).



الأولى: لو حلفَ أَنْ<sup>(١)</sup> لا يتكلمَ حَنْثَ بالسلام وترديد الشعر، ونحوهما، لا التسييح، والقراءة بقصدهما وإن أفهمت، ولو قال<sup>(٢)</sup>: لا أكلمك فتَنَحَّ عني حَنْثَ، ولم يحنث<sup>(٣)</sup> بأنْ أُرسلَ إليه، أو كتب، بخلاف ما لو قال: لأهاجرنك على وجه؛ لأنه ضدُّ المهاجرة.

الثانية<sup>(٤)</sup>: لو قال: لأُثْنينَ على الله بأحسنِ الثناء، أو لأُحْمِدَنَّه بمجامع<sup>(٥)</sup> الحمدِ فليقل: لا أُحصي ثناءً عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسك، والحمدُ لله حمداً يوافي نعمه، ويكافئُ مزيدَه.

الرابع: [في]<sup>(٦)</sup> العقود:  
وفيه مسائل:

الأولى: لو حلفَ أَنْ<sup>(٧)</sup> لا يبيعَ ولا يزوّجَ حَنْثَ بعقدِهِ أصالةً ونيابةً لا عقدَ وكيلِهِ، وكذا التزويج<sup>(٨)</sup> على الأظهر.

(١) سقطت (أن) من ت.

(٢) في ت: (الثانية: ولو قال...)، أي: بزيادة (الثانية).

(٣) حنث، لأنه كلمه بعد الحلف بجملة «فتنح عني» وهكذا لو قال: «والله لا أكلمك...» اذهب، قم... يحنث لأنه كلمه.

(٤) في ت: (الثالثة) بدل (الثانية).

(٥) في ت: (الجهر) وهو مصحف.

(٦) الزيادة من ق.

(٧) لم ترد (أن) في ت، د.

(٨) هكذا في ت ظ، ق، ط، وفي د: (التزويج). قال النووي: ولو حلف ألا يتزوج أو لا ينكح فوكل من قبل له النكاح فهل يحنث؟ وجهان: أحدهما: لا كالبيع، وبه قطع الغزالي والصيدلاني — والثاني نعم؛ لأن الوكيل هنا سفير محض. انظر: الروضة (٤٨/١١).

الثانية: لو حَلَفَ: لا يهبُ فوهبَ ولم يقبلْ لم يحنثْ وَحَنَثَ<sup>(١)</sup>  
بالصدقةِ والرقبى والعمرى، والوقفِ إن قلنا: يملكه الموقوفُ عليه،  
لا بالعكس، لا الإعارةِ والوصيةِ.

الثالثة: لو قال: لا آكل من طعام اشتراه فلانُ حَنَثَ بما اشتراه مسلماً  
لا بما يصالح<sup>(٢)</sup> به عن دينٍ، وكذا لو قال: لا أدخلُ داراً اشتراها<sup>(٣)</sup> فدخلَ  
ما أخذه شفعةً، فلو اختلط ما اشتراه بغيره فأكلَ لم يحنثْ إلا إذا تيقَّنَ  
أكله. /

[٣١٢/ن]

#### الخامس: في مسائل متفرقة:

الأولى: لو قال: لا أفارقكَ حتى أستوفي حقي فذهب<sup>(٤)</sup> ولم يُلَازمه  
أو أبرأ، أو أحالَ عليه حَنَثَ، لا أن يهرب<sup>(٥)</sup> ولم يقدرْ اتباعه أو أخرج من  
عنده مكرهاً، أو أخذه ناقصاً، أو من غير جنسه جاهلاً.

---

(١) هكذا العبارة في ت، ظ، ق، ط. وفي د: (لم يحنث بالصدقة... ) وبين د  
وغيرها فرق في الحكم الفقهي، وكلاهما صحيحان وإن كان الأصح هو ما في  
غير د.

قال النووي: إذا حلف: لا يهب، حنث بكل تمليك في الحياة خال عن العوض  
كالهبة والصدقة والرقبى، والعمرى، لأنها أنواع خاصة من الهبة. وقيل: لا يحنث  
بما سوى الهبة. وقيل: يحنث بالرقبى والعمرى دون الصدقة. انظر: الروضة  
(٥٠/١١).

(٢) في د: (صالح).

(٣) في د، ظ، ط، ق: (اشتراه)، وما في ن هو الصحيح لأن «الدار» مؤنث.

(٤) في د: (قد ثبت) مع وجود (ذهب) بالهامش كنسخة.

(٥) في ق: (هرب).

الثانية: لو حلف لا يرى منكراً إلا رَفَعَهُ إلى القاضي لم يتعجل، وحمل على من يقضي في البلد، فإن عَيَّن وأراد ما دام قاضياً وتمكَّن ولم يرفع حتى عُزِلَ حَنَثَ، وإن لم يرد حَنَثَ بموته.

الثالثة: لو قال: لأقضيَنَّ حقك عند رأس المحرَّم لزمه أن يقضي عند غروب آخر ذي الحجة، فإن أخذ فيه وفرغ بعد زمان لم يحنث.

الرابعة: المال يتناول الدين والمعلق عتقه والمستولدة والموصى به، لا المكاتب؛ لزوال التسلط في الحال.

الخامسة: اللطم والوكز ضرب، دون العض والخنق، ويشترط فيه المماساة [بعنف] <sup>(١)</sup> دون الإيلاء، ولذلك ينفي [عنه معه] <sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### الباب الثالث

#### في النذور

قال الله تعالى: ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِرِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

إنما <sup>(٤)</sup> يصح بالتزام مكلف مسلم طاعة غير واجبة عليه بالتعيين كالجهاد [ولو] <sup>(٥)</sup> في جهة على الأظهر، وتجهيز الموتى، والصلاة عليهم

---

(١) الزيادة من ظ، ط، ق.

(٢) الزيادة سقطت من د، وفي ت سقطت: (معه).

(٣) جزء من آية ٧/ سورة الإنسان.

(٤) في ت: (وإنما).

(٥) سقطت (لو) في د.

معلقاً أو مطلقاً على الأصح؛ لقوله (عليه السلام): «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه»<sup>(١)</sup>.

وما روي أَنَّ عُمَرَ (رضي الله عنه) نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ، فقال عليه السلام: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»<sup>(٢)</sup> محمولٌ على الندب؛ لِأَنَّ التَّزَامَةَ لَا يَزِيدُ عَلَى إلْزَامِ الشَّارِعِ، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ لَوْ التَّزَمَ مُحَرَّمًا أَوْ مَبَاحًا لَزِمَهُ كَفَارَةُ الْيَمِينِ؛ لقوله (عليه السلام): «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَارَتُهُ كَفَارَةُ الْيَمِينِ»<sup>(٣)</sup> مدفوعٌ<sup>(٤)</sup> بأنه (عليه السلام) رأى رجلاً قائماً فِي الشَّمْسِ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقِيلَ: نَذَرَ أَنْ لَا يَقْعَدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ، فَقَالَ: «مُرُوهُ

---

(١) حديث: «من نذر...»، رواه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه ومالك وأحمد.

انظر الحديث في: صحيح البخاري (٥٨/١١)، وسنن أبي داود مع العون (١١٢/٩)، والترمذي مع التحفة (١٦/٧، ١٧)، والنسائي (١٧/٧)، وابن ماجه (٦٨٧/١)، والموطأ (ص ٢٩٤)، وأحمد (٣٦/٦، ٤١، ٢٢٤)، وراجع: التلخيص الحبير (١٧٥/٤).

(٢) حديث: «أن عمر...» سبق تخريجه في «الاعتكاف» (ص ٥٢٦).

(٣) حديث: «لا نذر...»، رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي، ورواه مسلم بروايتين.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (١٢٢/٩)، والنسائي (٢٤/٧)، والترمذي مع التحفة (١٢١/٥ - ١٢٤)، وابن ماجه (٦٨٦/١)، وانظر: صحيح مسلم حيث روي من حديث عمران بن الحصين: «أنه لا نذر في معصية الله» (١٢٦٣/٣)، وروي من حديث عقبة بن عامر: «وكفارته كفارة اليمين» (١٢٦٥/٣).

(٤) (مدفوع) خبر له (وما قيل...).

[٣١٣/ن] فليتكلم وليستظلل وليقعد وليتم صومُهُ<sup>(١)</sup>. / والحديثُ محمولٌ على يمين اللجاج<sup>(٢)</sup>، مثل أن يقول: إن فعلت كذا<sup>(٣)</sup> فعلي كذا، وحكمُهُ<sup>(٤)</sup> جوبُ الملتزم، لأنَّهُ نذرٌ، أو كفارة اليمين<sup>(٥)</sup>؛ إذ قصد به المنع، أو التخييرَ بينهما؛ لاحتماله لهما... فيه أقوالٌ، والأول أقوى، والثاني أشهر.

### وفيه مباحث:

(١) حديث: «أي رجلاً...» رواه البخاري، لكن ليس فيه لفظ: «في الشمس»، رواه أبو داود وابن ماجه ومالك وابن حبان وأحمد.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٥٨٦/١١)، وسنن أبي داود مع العون (١١٤/٩)، وابن ماجه (٦٩٠/١)، والموطأ (ص ٢٩٤)، وأحمد (١٦٨/٤).

(٢) أي حديث: «ولا نذر...» محمول على يمين اللجاج، واللجاج: تماحك الخصمين وهو تماديهما، والمراد بيمين اللجاج هنا: هي ما ذكره المصنف وهو أن يقول: إن فعلت...

انظر: القاموس (٢١٢/١)، ومصباح المنير (٢١١/٢).

(٣) لم ترد في ت: (فعلى كذا).

(٤) أي: حكم يمين اللجاج، والصحيح (وحكمها)، لأن اليمين مؤنث. لكن باعتبار المضاف إليه. وفي حكم يمين اللجاج ثلاثة أقوال: الأول: وجوب ما التزمه والوفاء به، والثاني: تجب كفارة اليمين، لأنه قصد بهذا القول منع النفس من الفعل، أو الترك فهو كاليمين في معرض المنع. والثالث: التخيير بين الوفاء بما التزمه، أو أداء الكفارة، لاحتمال اللفظ للنذر والكفارة.

راجع: النهاية (ق ٢٧٥).

(٥) في ذ: (إذا).

## الأول: في الصوم:

وفيه مسائل:

الأولى: لو نَذَرَ صَوْماً حُمِلَ عَلَى الْأَقْلَ<sup>(١)</sup> كما لو نَذَرَ صَلَاةً لَزِمَهُ رَكْعَةٌ  
أو ركعتان حملاً على أَقْلٍ جائزٍ أو واجب، ويجبُ التَّيَبُّتُ إِنْ قَلْنَا: إِنَّهُ  
كواجبِ الشرع.

الثانية: لو نَذَرَ صَوْماً أَيَّامَ مَعِينَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَشَرَطَ التَّتَابُعَ لَزِمَهُ، وَإِنْ شَرَطَ  
التَّفَرُّقَ<sup>(٢)</sup> لَزِمَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي التَّمَتُّعِ وَإِنْ أَطْلَقَ تَخَيَّرَ وَيَجِبُ  
قَضَاءُ زَمَنِ الْحَيْضِ وَالْمَرَضِ مَطْلَقاً، وَرَمَضَانَ، وَالْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ إِنْ  
لَمْ يَعَيَّنْ، وَإِنْ<sup>(٣)</sup> عَيَّنَ فَلَا، لِأَنَّهَا كَالْمُسْتَثْنَى، وَلَا يَجِبُ التَّتَابُعُ فِيهِ كَقَضَاءِ  
رَمَضَانَ.

فرع: لو عَيَّنَ يَوْماً مِنَ الْأُسْبُوعِ وَنَسِيَهُ صَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ أَدَّى  
أَوْ قَضَى.

الثالثة: لو نَذَرَ صَوْماً يَوْمٍ مُقَدِّمٍ زَيْدٍ فَقَدِمَ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً<sup>(٤)</sup> لَمْ يَقْبَلْهُ لَغَا،  
وكَأَنَّهُ عَيْنُهُ أَوَّلًا، وَإِنْ قَبْلَهُ وَقَدِمَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَكَانَ مُمْسِكاً وَلَمْ يَجِبِ التَّيَبُّتُ  
لَزِمَ الْأَدَاءُ، وَإِلَّا فَبِالْقَضَاءِ قَوْلَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْيَوْمَ مَحْمُولٌ عَلَى الْيَوْمِ مِنْ  
أَوَّلِهِ أَوْ مِنْ وَقْتِ قُدُومِهِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

فرع: لو تَوَافَقَ نَذْرَانِ صَامَ عَنْ أَحَدِهِمَا وَقَضَى الْآخَرَ.



(١) في ت، ق: (الأول).

(٢) في د: (التفريق).

(٣) في ق: (فإن).

(٤) في د، ق: (يوماً).

## الثاني : في الحج :

وفيه مسألتان :

الأولى : لو نَذَرَ حَجًّا أو عمرة لزمه الإتيانُ بنفسه وبماله إن عَجَزَ كحجة الإسلام .

الثانية : لو نَذَرَ الحجَّ ماشياً لزمه ؛ لأنه أفضلُ على الأصحَّ ؛ لقوله (عليه السلام) : «أفضلُ الأعمالِ أحْمَرُها»<sup>(١)</sup> فيمشي إذا أحرَمَ ، ولو نَذَرَ أن يأتي الكعبةَ ماشياً لزمه من دويرَةِ أهله حجٌّ أو عمرة .

## الثالث : في الهدي والصدقة :

لو<sup>(٢)</sup> نَذَرَ هدياً لزمه بمكة ، ولو عَيَّنَ مكاناً للتصدق تعيَّن كما لو عَيَّنَ المصرفَ ، بخلافِ الصلاةِ ، فإنَّها لا تتأثَّرُ بالأمكنةِ ، نعم لو عَيَّنَ لها أحدَ [٣١٤/ن] المساجدِ [الثلاثة]<sup>(٣)</sup> تعيَّنَ / ويكفي للتصدقِ أقلُّ ما يتمول وللعتي ما يجزىء عن الكفارة إن أطلقَ ، فإن عَيَّنَ غيره تعيَّنَ ، [والله أعلم بالصواب]<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

---

(١) حديث : (أفضل الأعمال... ) ، وفي ق ، ت : (أفضل العبادات...) . قال الحافظ السخاوي : قال المزي : هو من غرائب الحديث ، ولم يرو في شيء من الكتب الستة ، انتهى . وهو منسوب في النهاية لابن الأثير لابن عباس بلفظ : سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، أي : الأعمال أفضل ؟ قال : «أحمرها» ، أي : أشدها . انظر : المقاصد الحسنة (ص ٦٩) .

(٢) في ت : (ولو) .

(٣) سقطت (الثلاثة) من ت .

(٤) الزيادة من ت .

# كِتَابُ أَدَبِ الْقَضَاءِ

وفيه أبواب :

## الباب الأول في التولية والعزل

وفيه فصلان :

### الأول : في التولية :

القيام بمصالح المسلمين من أفضل القربات ، وفروض الكفايات ، قال (عليه السلام) : «ليومٌ واحدٌ من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة»<sup>(١)</sup> ، لكنّه خطرٌ ، وملازمة العدل عسير<sup>(٢)</sup> ، ولذلك ورد فيه : «مَنْ جُعِلَ قاضياً فَقَدْ ذُبِحَ بغير سكين» ونحوه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) حديث : «ليوم . . .» ، رواه الحارث بن أبي أسامة عن أبي هريرة مرفوعاً ورواه إسحاق والطبراني والبيهقي من حديث عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : «يوم من وال عادل أفضل من عبادة الرجل ستين سنة» .  
انظر : المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٣٣٤) .

(٢) هكذا في د ، ط ، وفي ت ، ظ ، ق : (عسر) على وزن فعل بدون ياء وكلاهما فصيحان ورد به القرآن مثل قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ٨ / سورة القمر ، وقوله تعالى : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ٩ / سورة المدثر .

(٣) حديث : «من جعل . . .» ، رواه أصحاب السنن والحاكم والبيهقي . هذا وقد روى =



ولا يستحسنُ طلبُهُ إلَّا لمستعدَّ خاملٍ<sup>(١)</sup>، أو محتاج، أو متعين  
و<sup>(٢)</sup> يجبُ الطلبُ عليه قال (عليه السلام) لابن سمرة<sup>(٣)</sup>: «لا تسألَ الإمارة؛  
فإنَّكَ إنْ أعطيتَها عن مسألةٍ وُكِّلتَ إليها، وإنْ أُعطيتَ عن غير مسألةٍ أُعِنْتَ  
عليها»<sup>(٤)</sup>.

= أحاديث أخرى تدل على خطورة القضاء، وأنه أمانة كبيرة. منها: حديث: «القضاة  
ثلاثة: واحد في الجنة واثان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقصى  
به، واللذان في النار: رجل عرف الحق فجار في الحكم، ورجل قضى في الناس  
على جهل». رواه أصحاب السنن الأربعة.

ومنها: «إنما يجاء بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه  
لم يقص بين اثنين في ثمرة قط»، رواه أحمد وابن حبان والبيهقي، لكن مع ذلك  
فالإمام العادل في ظل العرش يوم لا ظل إلَّا ظله. انظر: مسند أحمد (٢/٢٣٠)،  
٣٦٥، وسنن أبي داود مع العون (٩/٤٨٦)، والترمذي مع التحفة (٤/٥٥٥)،  
والدارقطني (٤/٢١٤)، وابن ماجه (٢/٧٧٤)، والنسائي (٨/١٩٦)، وراجع:  
التلخيص الحبير (٤/١٨٤).

(١) أي: لمستعد غير مشهور. انظر: المصباح (١/١٩٦).

(٢) لم ترد الواو في د.

(٣) هو: عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس القرشي أبو سعيد، من القادة الولاة  
أسلم يوم فتح مكة وشهد غزوة مؤتة، له (١٤) حديثاً في كتب السنَّة، توفي سنة (٥٠هـ).  
انظر: الإصابة (٤/٣١٠ - ٣١٢)، وتهذيب الأسماء (١/٢٩٦)، وتهذيب التهذيب  
(٦/١٩٠)، والجمع بين رجال الصحيحين (ص ٢٨٢)، ونسب قريش (ص ١٥٠)،  
والأعلام (٤/٧٩).

(٤) حديث: «لا تسأل...»، رواه الشيخان وغيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٣/١٢٣، ١٢٤)، ومسلم  
(٣/١٤٥٦)، وسنن أبي داود مع العون (٨/١٤٧)، والترمذي (٥/١٢٦)،  
والنسائي (٨/١٩٨)، والدارمي (٢/١٠٧)، ومسند أحمد (٥/٦٢، ٦٣).

وشرطه أَنْ يكونَ ذكراً مكلفاً حراً عدلاً بصيراً سميعاً ناطقاً كافياً<sup>(١)</sup> مجتهداً بالاستقلال، ثم من مذهب إمام ليتمكن من معرفة أحكام الوقائع مأذوناً عن الإمام أو نائبه، فإن شَغَرَ العصرُ عن الإمام والمأذون عنه واستولى على البلادِ متغلبون، فمن ولَّاهُ حرٌّ ذكرٌ مسلمٌ ذو شوكة نفذ حكمه؛ للضرورة كقاضي البغاة، فإن لم يكن نفذ في كلِّ خِطَّةٍ<sup>(٢)</sup> قضاءً عالمها، فإن كثرَ علماء الناحية فأعلمهم، ثم من أجمعوا عليه، ثم من خرجت له القرعة.

والأصحُّ جوازُ التحكيم سيمًا إذا لم يوجد الإمام ونائبه؛ لقوله (عليه السلام): «مَنْ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَرْضَايَا بِهِ وَلَمْ يَعْدِلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>، ولأنَّ عمر وأبياً<sup>(٤)</sup> تحاكما إلى زيد بن ثابت (رضي الله عنهم) ولم يُنكَرْ<sup>(٥)</sup>.

(١) ذكرت د: (سميعاً ناطقاً كافياً) كنسخة بالهامش. مع وجودها في بقية النسخ.

(٢) الخطة هي: الناحية. وفي الأصل: الخطة المكان المختلط للعمارة.

انظر: المصباح (١/١٨٦)، وتهذيب اللغات (١/٩٤).

(٣) حديث: «من حكم بين اثنين...»، قال الحافظ: ذكره ابن الجوزي في التحقيق، قال: ذكر عبد العزيز من أصحابنا من نسخة عبد الله بن جراد فذكره. لكن تعقبه صاحب التنقيح فقال: هي نسخة باطلة، كما صرح به هو في الموضوعات. انظر: التلخيص الحبير (٤/١٨٥).

(٤) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الخزرجي البخاري الأنصاري أقرأ الناس ومن كتاب الوحي، شهد بداراً وأحداً وغيرهما. وشهد مع عمر وقعة الجابية، وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس - أعاده الله إلينا - واشترك في جمع القرآن، وله في كتب السنة (١٦٤)، توفي سنة (٢١هـ).

انظر ترجمته في: أسد الغابة (١/٦١)، وطبقات ابن سعيد (٣/٥٩)، وغاية النهاية (١/٣١)، وصفة الصفوة (١/١٨٨)، وحلية الأولياء (١/٢٥٠)، وتهذيب الأسماء (١/١٠٨)، والأعلام (١/٧٨).

(٥) أثر «أن عمر وأبياً...»، رواه البيهقي بسنده عن عامر الشعبي قال: «كان بين عمر =

وشرطه رضا كل من يؤثر الحكم في حقه كالعاقلة في القتل الخطأ.

وهنا مسائل:

الأولى: يجوز له الاستخلاف بإذن أو قرينة كما فوض إليه قضاء بلدتين أو بلدة كبيرة.

[٣١٥/ن]

الثانية: / يجوز نصب قاضيين مستقلين في بلد على الأظهر كنصب الوكيلين، ولأته (عليه السلام): «بعث معاذاً وأبا موسى قاضيين إلى اليمن»<sup>(١)</sup>. فإن تنازع المترافعان فيهما أقرع، ولا يجوز شرط الاجتماع؛

=

وأبي خصومة في حائط، فقال عمر: بيني وبينك زيد بن ثابت فانطلقا، فطرق عمر الباب، فعرف زيد صوته، فقال: يا أمير المؤمنين ألا بعثت إلي حتى آتيك. فقال: في بيته يؤتى الحكم».

وجه الاستدلال به بأنه حصل هذا التحاكم ولم ينكر فكان إجماعاً سكوتياً.

انظر: التلخيص الحبير (١٨٦/٤).

وزيد هو أبو سعيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري، كاتب الوحي والمصحف، الحافظ الأمين، شهد أحداً وما بعدها، وأحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن، وأعلم الصحابة بالفرائض، توفي بالمدينة سنة (٥٤هـ).

انظر: تهذيب الأسماء (ق ١/١/٢٠٠)، والإصابة (١/٥٤٣)، وطبقات الحفاظ (ص ٩).

(١) روى البخاري بسنده: «بعث رسول الله أبا موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن قال: وبعث كل واحد منهما على مخالف – أي: إقليم – واليمن مخلافان». قال في الفتح: أي: بعثهما أميرين، وروى الترمذي وأبو داود أنه (صلى الله عليه وسلم) «بعث معاذاً».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (٨/٦٠ – ٦٣)، وسنن أبي داود مع العون (٩/٥٠٩)، والترمذي مع التحفة (٤/٥٥٧)، وراجع بيان في: «اليمن» مرصد الاطلاع (٣/١٤٨٣).

إذ يندُر توافقُ اجتهدَهما .

الثالثة: ينعقد قضاء المفضول على الأظهر؛ لأنَّ الزيادةَ خارجةً عن الشرطِ، ويجوزُ له طلبُهُ بكَرِهٍ .

الفصل الثاني: في العزل:

والنظرُ في أمرين:

الأولُ: في أسبابه:

ينعزلُ القاضي بخروجه عن أهليَّة القضاء، وعزله نفسه، وبلوغ عزل الإمام إليه لا قبله على الأصح؛ لما فيه من الضرر، بخلاف الوكيل، وموت المتغلب المولى أو زوال<sup>(١)</sup> شوكتِه بوجود الإمام أو نائبه؛ لزوال الضرورة الداعية إلى إنفاذ حكمه<sup>(٢)</sup> [لا بموت الإمام]<sup>(٣)</sup> وعزل نائبه؛ لأنَّ خلو الخطة عن الحاكم ضررٌ عظيمٌ، وكذا المأذونُ في أمرٍ خطيرٍ كقيِّم الأيتام، ومتولي الأوقاف على الأظهر .

الثاني: في أحكامه:

وفيه مسألتان:

الأولى: لو قال بعدَ العزلِ أو في غير موضعِهِ حكمتُ بكذا لم يقبل كقول الوكيل المعزول، وكذا إنْ شهدَ مع غيره أني حكمتُ بخلاف ما لو شهدَ أنَّ قاضياً حكمَ على الأظهر؛ لأنَّ تعيين القاضي لا يجب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في أ، ت، د: (و).

(٢) في ت: (نفاذ).

(٣) سقط (لا بموت الإمام) من ت.

(٤) في ت: (لم يجب).

الثانية: مَنْ ادَّعى على المعزولِ رشوةً أو حكماً باطلاً لزمه الغرمُ فله إحضاره، وإنْ أنكرَ صدقَ بغيره يمين على الأظهر؛ إذ يقبح تحليفُ الحكام، ويقضي للقاضي الإمامُ أو خليفته أو قاضٍ آخر [على أظهر الوجهين] <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

## الباب الثاني في مجاميع أدب القضاء <sup>(٢)</sup>

وفيه فصول:

الأول: في آداب متفرقة:

الأول: أن التولية أمرٌ عظيمٌ فلا بدَّ لها من شهادة أو استفاضة أو كتابٍ على وجه.

الثاني: أن يدخلَ يومَ الاثنين وينزلَ وسطَ البلدِ ويتفحصَ عن الأئمةِ والعُدولِ والقوام، والمحبوسين، فمن تظلمَ وخصمه حاضراً أحضره <sup>(٣)</sup> وطالبه بالبيّنة على المدعي <sup>(٤)</sup>، أو حكمَ القاضي به، وإنْ لم يكن حاضراً أطلقه على الأظهر؛ إذ الأصلُ براءة ذمته، والأولى أن يأخذ [٣١٦/ن] منه كفيلاً. /

الثالث: أن يرتبَ كاتباً عدلاً فقيهاً غيرَ طماع <sup>(٥)</sup> ومزكّين أو أكثر،

(١) الزيادة من ت.

(٢) في ت: (القاضي).

(٣) سقط من ت: (حاضر أحضره).

(٤) في ت زيادة: (به).

(٥) في د: (غير مطمع).

ومترجمين إن احتاج، ويتخذ مجلساً فسيحاً لا يتأذى<sup>(١)</sup> فيه الناس.

الرابع: أن لا يعامل بنفسه ووكيل معروف به، لأنَّه يحابى فيكون مرتشياً بقدر المسامحة، ولا يقبل هدية من له مرافعة، أو لم يكن له سبق يد [والأولى أن يثبت عنها]<sup>(٢)</sup>.

الخامس: أن يُسوَّى بين الخصمين في الترحيب، ويرفع المسلم، وإذا ادعى أحدهما سأل الآخر، فإن أنكر طالب المدعي بالبيّنة، فإن طلب تحليفه حلفه، ثم إن أقامها سمعت<sup>(٣)</sup>، وإن قال: لا بيّنة لي، فلعله نسي أو جهل، وعند الازدحام يقدم باستيفاز السفر، ثم بالسبق، ثم بالقرعة.

السادس: أن لا يحكم حال غضبه؛ لقوله (عليه السلام): «لا يقضي القاضي وهو غضبان»<sup>(٤)</sup>، وفي معناه ما يُشوّش فكره، ولا فيما لا يقبل فيه شهادته، ويشاور الأئمة في الحكم ويسجل بعد الطلب ويحفظ نسخته ولا ينقض حكم نفسه، ولا<sup>(٥)</sup> غيره إلا إذا خالف مقطوعاً أو مظنوناً جلياً.

---

(١) من (مزكبين... إلى... فيه) ساقطة من ت.

(٢) الزيادة من ت.

(٣) في د، ق، ظ، ط: (سمع).

(٤) حديث: «لا يقضي...» متفق عليه، ورواه غيرهما، ولفظ البخاري: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان».

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١٣٦/١٣)، ومسلم (١٣٤٢/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٥٠٦/٩)، والترمذي مع التحفة (٥٦٣/٤)، والنسائي (٢٣٧/٨)، والسنن الكبرى (١٠٤/١٠)، ومسند الشافعي (ص ٩٤)، ومسند أحمد (٣٦/٥، ٣٧)، ونيل الأوطار (١٧٧/٩).

(٥) لم ترد (لا) في ت، ظ، ق، ط، وما في د: أحسن حيث أن تكرار لا في المعطوف على المنفي أحسن.

وَيَنْفُذُ<sup>(١)</sup> حَكْمُهُ ظَاهِرًا، لَا بَاطِنًا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

## الفصل الثاني : في مستند قضاائه :

وهو ثلاثة :

الأول : علمه، والأصح<sup>(٤)</sup> أنه يقضي به خلافاً لمالك، وإن علم قَبْلَ التولية خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٥)</sup>؛ لَأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ، لَا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى

---

(١) في د، ت : (ونفذ).

(٢) حيث ذهب أبو حنيفة إلى نفاذ قضاء القاضي ظاهراً وباطناً وذلك في العقود والفسوخ كما لو كان الشهود شهود زور، وخالفه في ذلك الجمهور بما فيهم أصحابه، والحديث الذي ذكره المصنف وغيره من الأدلة ظاهر في ترجيح رأي غير أبي حنيفة.

انظر : فتح القدير مع شرح العناية (٤٩٢/٥)، والبحر الرائق (١٤/٧)، والدر المختار مع رد المحتار (٤٠٥/٥)، وبداية المجتهد (٤٦١/٢)، والشرح الكبير مع الدسوقي (١٣٦/٤)، والمغني لابن قدامة (٥٩/٩).

(٣) حديث : «فمن قضيت . . .» متفق عليه، ورواه غيرهما، وله ألفاظ وطرق. وأول الحديث : «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت - الحديث».

انظر الحديث في : صحيح البخاري مع الفتح (٢٨٨/٥)، ومسلم (١٣٣٧/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٥٠٠/٩)، والترمذي مع التحفة (٥٦٧/٤)، والنسائي (٢٠٥/٨)، والموطأ (ص ٤٤٨)، وأحمد (٢٣٢/٢، ٢٠٣/٦)، وراجع : التلخيص الحبير (١٩٢/٤).

(٤) في ت : (وهو الأصح).

(٥) اختلف العلماء في حكم القاضي على ضوء علمه إذا لم توجد حجة :

١ - فذهب أبو حنيفة إلى أن الحاكم يحكم بعلمه إذا علم في حال قضاائه في =

على الأظهر؛ إذ الحاكمُ مأمورٌ بسترها، ولا يقضي بخلافِ علمه وفاقاً<sup>(١)</sup>، ولا يعتمدُ خطئه وشاهداً شهادة، وكذا الشاهدُ، بخلافِ الراوي؛ فإنَّ في الروايةِ مسامحات.

الثاني والثالثُ: الشهادة<sup>(٢)</sup> واليمينُ ولا يعينُ شهوداً فإنه تضييقٌ، فإنَّ لم يعرفِ الشهودَ استزكى، وذكرَ للمزكي الشاهدَ والمترافعين، والمدعى به، ويُعتبرُ فيه أهليةُ الشهادةِ والخبرةُ بباطنِ حاله، والأظهرُ أنه لا حاجةُ إلى ذكرِ سببِ التعديل؛ لعسره، بخلافِ الجرح، ويقدمُ لما فيه من الزيادةِ إلاَّ أنَّ يشهدَ المزكي بالتوبة، أو حياةٍ مَنْ نُسبَ إليه قتلُهُ. /

[٢١٧/ن]

= المصر الذي هو قاضيه، وفي غير حد خالص لله تعالى.

٢ - وذهب المالكية، وظاهر مذهب أحمد، ومحمد من الحنفية إلى أنه لا يحكم بعلمه لا في حدٍّ ولا في غيره، وهذا قول شريح وإسحاق وأبي عبيد، وأحد قولي الشافعي، وعليه الفتوى في المذهب الحنفي لفساد قضاة الزمان غالباً. ولحصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الحجة في السماع فقال: (إنما أنا أسمع).  
٣ - وذهب الشافعي في أظهر الطريقتين وأحمد في رواية وأبو ثور إلى صحة حكم القاضي بعلمه مطلقاً واستندوا إلى حديث هند حيث حكم لها بأخذ ما يكفيها مستنداً إلى علمه بصدقها، وإلى آثار عن عمر حيث حكم بعلمه وكان بمحضر الصحابة.

انظر في تفصيل أدلتهم: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٤٣٨/٥)، والشرح الكبير مع الدسوقي (١٥٨/٤)، والخرشي مع العدوي (١٦٨/٨)، وبداية المجتهد (٤٧٠/٢)، وروضة الطالبين (١٥٦/١١)، والمغني لابن قدامة (٥٣/٩).

(١) أي: وفاقاً بين الفقهاء.

انظر: بداية المجتهد (٤٧٠/٢)، والمراجع السابقة.

(٢) في ت: (الشاهد).



## الفصل الثالث : في القضاء على الغائب :

وهو جائزُ كسماعِ البيّنةِ عليهِ خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>؛ لقوله<sup>(٢)</sup> (صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم) لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» بغيبةِ زوجها<sup>(٣)</sup>.  
وله شروطٌ<sup>(٤)</sup>:

الأولُ: تعسُّرُ إحضارِ المدَّعي [عليه]<sup>(٥)</sup> بأن امتنع أو اختفى، أو غاب إلى ما فوقَ مسافةِ العدوى، فإن تيسرَ وجبَ للحكم إذ ربما يجدُ طعنًا، لا لاستماعِ البيّنةِ على الأظهر؛ إذ الإنكارُ ليس بشرطٍ واحتمالُ خطأ الشهودِ وخَلَلُهم يندفعُ بحضورِهِ للحكم.

الثاني: أن يكونَ المدَّعي به حقَّ آدميٍّ، فإنَّ حقَّ الله تعالى على المساهلةِ، وفيه قولٌ منقَّاسٌ على حقِّنا.

الثالثُ: أن يُصرَّحَ المدعي بالدعوى ويعيِّن المدعى به قدرًا وجنسًا، فإن أجملَ استفصلَ. وقيل: لا؛ لأنَّه تلقينٌ فيعرض عنه ولا يدعي إقراره ليتمكنَ سماعُ البيّنةِ، لا أن يدَّعي إنكاره على الأظهر؛ لجوازِ

---

(١) قال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز أن يقضي القاضي على الغائب، ولا له لاحتمال الإقرار أو الإنكار منه فيما لو حضر، فيشتبه وجه القضاء حيث يختلف الحكم فيما لو كان يقر، أو ينكر.

راجع: فتح القدير وشرح العناية (٤٩٣/٥)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق (١٧/٧).

(٢) في ت: (ولقوله).

(٣) حديث: «خذي...» متفق عليه، سبق تخريجه في (ص ٣٠٣).

(٤) هكذا في ق، وفي بقية النسخ: (بشروط)، أي: القضاء للغائب جائز بشروط.

(٥) سقط (عليه) من د.

استماعها<sup>(١)</sup> على الساكت .

الرابعُ : أن يقيمَ البينةَ ويحلف على بقاءه على الأظهر ، كما إذا ادَّعى على صبيٍّ أو مجنونٍ ، ويفارق المدعي على الساكت من حيث إنه يُقدرُ على<sup>(٢)</sup> المبادرة إلى دعوى الأداء والإبراء ، ثمَّ إن كان المدعى به عيناً حاضرةً أو ديناً وَوَجَدَ ما يفي به أدَّاه<sup>(٣)</sup> وإلاَّ أنهى الحُكْمَ<sup>(٤)</sup> إلى قاضي بلد الغائب بإشهادِ عدلين أو مشافهته في محلٍّ ولايته ليستوفي ، ويجوزُ أن يقتصرَ على قبولِ الشهادة أو على السماع وينهى ، فيقبلُ ويحكمُ الآخرُ<sup>(٥)</sup> ، والأولى أن يكتبَ اسمَ المحكوم له وعليه ونسبهما وحليتهما<sup>(٦)</sup> واسمَ الشهود ويختَمَ عليه ، ويرسلَ فإن جحدَ المدعى عليه أنه اسمه أو نسبه صدَّق ، وإن ادَّعى أنَّ غيره يشاركه وبيَّن ، بعث الواصلُ إليه إلى المرسل ليميزه<sup>(٧)</sup> .

مسألة : لو غاب المدَّعى به وأمنَ التباسه كالعقارِ سمعتُ بينتهُ ، وحكمَ عليه ، وإن خيفَ كالعبدِ والثوب ، فإن غابَ عن البلدِ سمعتُ بذكرِ وصفه ، ونقلَ ليرسله<sup>(٨)</sup> المنقولُ إليه بكفيل ، فإن قامت البينة على عينه كتبَ ثانياً / لبراءة الكفيل ، وإلاَّ ألزمَ المدعي ردَّه ، وإن كان في البلدِ [٣١٨/ ت]

(١) في ظ ، ق ، ط : (سماعها) .

(٢) سقطت (على) من د .

(٣) في د : (ما بقي أدَّاه) وهي مصحفة .

(٤) سقطت (أنهى) من ت ، و (الحكم) من أ ، ت .

(٥) في ت : (للآخر) .

(٦) في د : (ونسبه وحليته) .

(٧) في ت : (إلى المرسل الكتاب) ، أي : بزيادة (الكتاب) وسقوط (ليميزه) وفي ظ : (ليميز) .

(٨) في د : (ليرسل) .

أحضره<sup>(١)</sup> فإن أنكر المدعى عليه أنه في يده، فللمدعي أن يحلفه وينتقل إلى دعوى القيمة، فإن نكل حلف وحبس المدعى عليه إلى أن يسلم أو يدعي التلف.

فرع: لو أحضر المدعى به ولم يثبت، لزم المدعي مؤن الإحضار والرد، وأجرة مدة الحيلولة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### الباب الثالث

#### في القسمة<sup>(٣)</sup>

والنظر في أمور:

##### الأول: القسّم:

وشرطه أن يكون أهلاً للشهادات<sup>(٤)</sup> عالماً بالحساب والمساحة لا العدد على الأصح؛ لأنه بالحاكم أشبه<sup>(٥)</sup> بخلاف المقوم، ورزقه من بيت المال كالقاضي والمزكي، فإن ضاق عنه فعلى الشركاء أجرته، بقدر الحصص على الأظهر؛ إذ العمل في الأزيد أكثر.

##### الثاني: المقسوم:

إن تشابهت أجزاءه كالمتمثلات والدار المتفقة بنيانها ولم يبطل

---

(١) في ت، ق: (أحضر).

(٢) في ط، ق زيادة: (والله أعلم).

(٣) سقط (في القسمة) من ت.

(٤) في د: (للشهادة).

(٥) من (عالمًا... إلى... بخلاف) ساقطة من ت.

بالقسمة نوعُ المنفعة فلكلٍّ من الشريكين إجبارُ الآخرِ بالقسمة، وإلاَّ فإن اتحدتْ بالنوع كعبيد وأقرحة أو قراح<sup>(١)</sup> مختلفة الأجزاء ولم يحوج التعديلُ إلى ردٍّ، فكَذلك على ما رجحَ؛ إذ لا ضرر فيه<sup>(٢)</sup>، وإلاَّ فلا كعبدَيْن مختلفي القيمة ودار وحنوت؛ لأنَّه<sup>(٣)</sup> بيعٌ فيحتاجُ إلى الرضا، والأولُّ إفرازٌ على الأصحَّ وإلاَّ لما أُجبرَ عليه، ويرد عليه الثاني فإنَّه بيعٌ يحتاجُ إلى لفظ ينبيء عنه.

فرع: من ملك عُشْرَ دار لو انفرد لم يصلح للمسكن فأراد قسمتها<sup>(٤)</sup> لم يجب؛ لأنَّه متعنتٌ، بخلاف الآخر؛ فإنَّه يدفعُ ضررَ الشركة ويتمُّ ملكُهُ.

### الثالث<sup>(٥)</sup>: كيفية القسمة:

يُجزأُ المقسوم على أقلِّ جزءٍ، ويعطيهم بالقرعة، مثاله عرصة نصفها لواحد وثلثها لآخر وسدسها لثالث جعلت ستة أجزاء، ويكتبُ أسماءُهم في رقاع ويدرج في بنادق متساوية، وأمر بإخراجها من لم يرها، ويقفُ القسَّام على الطرفِ ويعطي من خرج اسمه تمام نصيبه [منه]<sup>(٦)</sup>، ثمَّ من خرج اسمه ثانياً.

(١) القراح — بفتح القاف — المزرعة التي ليس فيها بناء ولا شجر، والجمع: أقرحة.

انظر: المصباح (١٥٤/٢).

(٢) في ظ، ق: (فيها).

(٣) في ظ، ق: (لأنها).

(٤) في د: (قسمته).

(٥) في ق: (في كيفية...).

(٦) الزيادة من ظ، ق.

فرعان:

الأول: لو ادّعى أحدهما حيفَ القسّام أو غلَطَهُ في قسمة الإِجبار،  
فإنَّ بَيِّنَ بان فسادُها، وإلّا حلفَ المنكر، وإنَّ ادّعى في قسمة التراضي لم  
تسمعْ كدعوى الغبن؛ لأنَّه رضي به فصارَ كما لو اشترى بغبنٍ وحيفٍ  
[٣١٩/ن] المقوم . /

الثاني: لو استحقَّ بعضُ ما قسمَ شائعاً بطلتْ فيه، وإنَّ استحقَّ ما أفرز  
لأحدهما بطلتْ مطلقاً. [والله أعلم بالصواب] <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الزيادة من ت.

## كِتَابُ الشَّهَادَةِ



قال الله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ . . . (١) .

وفيه أبواب :

### الباب الأول

#### في صفات الشهود

وهي : الإسلامُ ، والتكليفُ ، والحريةُ ، والعدالةُ ، والمرؤةُ ، والبعدُ عن

التهمة .

وَقَبِلَ أَبُو حَنِيفَةَ شَهَادَةَ الْكَافِرِ عَلَى مِثْلِهِ (٢) ، والاستدلالُ بقوله  
(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : « لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ دِينٍ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ دِينِهِمْ إِلَّا  
الْمُسْلِمُونَ ، فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ » (٣) ضَعِيفٌ

---

(١) جزء من آية ٢٨٢ / سورة البقرة .

(٢) قال أبو حنيفة وأصحابه : تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وإن اختلفت  
مللهم ، فتقبل شهادة اليهودي على المسيحي وبالعكس .

انظر : فتح القدير وشرح العناية (٤١/٦) ، والدر المختار مع رد المحتار  
(٤٧٣/٥) ، والبحر الرائق (٩٣/٧) .

(٣) حديث : « لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ . . . » ، رواه البيهقي عن طريق الأسود بن عامر شاذان وفي  
سنده عمر بن راشد وهو ضعیف . قال الذهبي وابن حجر : قال أبو حاتم : وجدت =

لتأوله<sup>(١)</sup>، والأولى قياسُ الشهادةِ على الروايةِ، والكافرِ بالفاسقِ.

= حديثه كذباً وزوراً، وقال العقيلي: منكر الحديث.

انظر: التلخيص الحبير (١٩٨/٤)، وراجع: المغني في الضعفاء (ص ٤٦٦)، وميزان الاعتدال (٣/١٩٥).

(١) قول المصنف: «واستدلال بقوله... ضعيف لتأوله...» لطيف يحتمل أمرين: أحدهما ما ذكره صاحب النهاية العظمى بأنه استدلال للحنفية، ثم ذكر وجه الاستدلال فقال: «فإن النبي (عليه السلام) علق عدم القبول باختلاف الدين، ويعلم من مفهوم الحديث أن الشهادة تقبل من الكافر على الكافر عند انتفاء الاختلاف، والاستدلال بهذا الحديث ضعيف، لأنه مؤول، فإن الكفر ملة واحدة، ولهذا يرث اليهودي من النصراني، وبالعكس، وأيضاً أن مفهوم الصفة ليس بحجة عنده وفيه نظر». اهـ.

ثانياً: ما ظهر لي وهو أن المصنف يقصد: أن استدلال الشافعية بهذا الحديث ضعيف لتأوله، وذلك لوجود قوله: «والأولى قياس الشهادة على الرواية...»، أي: ما دام الاستدلال بالحديث ضعيفاً فنقيس الشهادة على الرواية حيث لا تقبل من الكافر والفاسق.

ووجه الاستدلال به على ضوء هذا أن الحديث يدل على عدم قبول شهادة كافر على غير دينه، وأن الحديث بين بأن المسلم وحده هو الذي تقبل شهادته على غير مسلم.

ووجه ضعف الاستدلال به هو أن الحديث لم ينف قبول شهادة أهل دين على أهل دين مثلهم، كشهادة مسيحي على مسيحي، مع أن النزاع فيه أيضاً، ومن جهة أخرى لا يعتبر وجود اختلاف بين المسيحي واليهودي، لأنهم دون المسلمين ملة واحدة وبدليل التوارث بينهما، فلم يدل الحديث على محل النزاع، ومع كل هذا فالحديث ضعيف لا يحتاج به كما بينا، والله أعلم.

انظر: النهاية العظمى (ق ٢٧٩ ب)، وراجع في أدلة الحنفية: نصب الراية (٨٥/٤).

وأما العدالةُ، فيشهدُ لها قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله (عليه السلام): «لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة»<sup>(٢)</sup>. وهي أن يجتنب الكبائر—وأعني ما أوجب الحد<sup>(٣)</sup>، أو أوعد بالنار عليه في الكتاب، أو السنة—ولا يُصرَّ على صغيرةٍ كلعبِ النردِ على الأظهر؛ لقوله (عليه السلام): «مَنْ لعبَ بالنردِ فقد عصى الله ورَسُولَهُ»<sup>(٤)</sup>، ولأنَّه كالأزلام<sup>(٥)</sup> من حيثُ

(١) جزء من آية ٦/ سورة الحجرات.

(٢) حديث: «لا تقبل شهادة...»، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والدارقطني، والبيهقي، وسنده قوي.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (١٠/٨ — ١٠)، والترمذي مع التحفة (٥٨٠/٦)، وابن ماجه (٧٩٢/٢)، والدارقطني (٢١٩/٤)، وأحمد (١٨/٢)، ٢٠٤، ٢٠٨، وانظر لتفصيل ما قيل في هذا الحديث: نصب الراية (٨٣/٤)، والتلخيص الحبير (١٩٨/٤ — ١٩٩)، والتهذيب (٣٢٨/١١)، وسبل السلام (١٢٨/٤).

(٣) في ط، ق: (و).

(٤) حديث: «من لعب...»، رواه مالك وأحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم، والدارقطني، والبيهقي من حديث أبي موسى الأشعري، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

انظر الحديث في: الموطأ (ص ٥٩٤)، ومسند أحمد (٣٩٤/٤، ٤٠٠)، وسنن أبي داود مع العون (٢٨٣/١٣)، وابن ماجه (١٢٣٨/٢)، والتلخيص الحبير (١٩٩/٤)، وفي ت: (بالنردشير). قال النووي: النرد والنردشير بمعنى واحد. قال في القاموس: النرد معرب: لعبة معروفة وضعها أردشير بن بابك، ولهذا يقال: النردشير.

انظر: القاموس (٣٥٣/١).

(٥) الأزلام هي السهام التي كانت العرب يستقسمون بها في الجاهلية.

انظر: القاموس (١٢٧/٤)، والمصباح (٢٧٣/١).



يعتمد [على] <sup>(١)</sup> خروج الكعبتين، بخلاف الشطرنج، وسماع الأوتار كالطنبور والعود والصنج <sup>(٢)</sup>، وفُسرَ بها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ <sup>(٣)</sup>، والكوبة؛ لقوله (عليه السلام): «إن الله حَرَّمَ على أمتي الخمر والميسر والكوبة والمزمار» <sup>(٤)</sup> لا سماع الدف؛ لأنَّه (عليه السلام) سَمِعَهُ، ورَخَّصَ <sup>(٥)</sup> للناذرة ضربه بين يديه إذا رَجَعَ <sup>(٦)</sup>، ولو فيه

(١) لم ترد (على) في ت، د.

(٢) أي: كسماع الأوتار... والصنج من آلات الملاهي.

انظر: المصباح (١/٣٧٣).

(٣) الآية: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ٦ / سورة لقمان، وقد روى الطبري بسنده أثراً عن بعض الصحابة والتابعين في تفسير «لهو الحديث» فروي عن ابن مسعود قال: بأنه الغناء. ورواه عنه الحاكم والبيهقي كما روي عن مجاهد بأنه الغناء وكل لعب ولهو، كالطبل.

انظر في تفصيل ذلك: تفسير الطبري (٢١/٣٩ - ٤١)، وراجع: التلخيص الحبير (٤/٢٠٠).

(٤) حديث: «إن الله حرم...»، رواه أحمد وأبو داود وابن حبان، والبيهقي من حديث ابن عباس بهذا وزاد: وهو الطبل.

انظر الحديث في: سنن أبي داود مع العون (١٠/١٢٥)، ومسند أحمد (١/٢٧٤، ٢٨٩، ٣٥٠، ١٥٨/٢)، وراجع: التلخيص (٤/٢٠٢).

(٥) في د (ورخصه).

(٦) حديث: «رخص للناذرة...»، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه بلفظ: أن امرأة أتت رسول الله فقالت: يا رسول الله إني أنذرت أن أضرب بالدف بين يديك إن رجعت من سفرك سالماً، فقال (صلى الله عليه وسلم): «أوف بنذرك».

انظر: مسند أحمد (٥/٣٥٣)، وسنن أبي داود مع العون (٩/١٣٨)، وراجع: التلخيص الحبير (٤/٢٠٢).

جلاجلُ على الأشبه، واليراع على الأظهر؛ لأنَّ الصحابة رَخَّصُوا فيه<sup>(١)</sup>،  
وضربَ الطبول والرَّقصِ بلا تكسير. وإنشادِ الشعرِ بلا هجاءٍ، والتشبيب  
بمعَيَّنة، والغناءُ به.

وأما المروءةُ، فهي أنْ يحترزَ مباحاً<sup>(٢)</sup> يستهجنُ<sup>(٣)</sup> من أمثاله عرفاً  
كالأكلِ في الطريقِ والبولِ في الشارعِ / وإدامةِ لعبِ الشطرنجِ، وتطهيرِ الحمامِ [٢٢٠/ن]  
والرَّقصِ والغناءِ وحِرْفِ دنيئةٍ لم تكنْ صنعةَ آبائه — وقيل: مطلقاً — كالدبغِ  
والحجامةِ والكُنسِ والدلكِ، والحيَاكةِ على وجهٍ؛ لأنَّها تشعرُ بخسَّةِ النفسِ،  
ونقصانِ العقلِ<sup>(٤)</sup>.

وأما التهمةُ، فبأنْ تتضمنَ الشهادةُ نفعه، أو دفعَ الضرِّ عنه، فلا تقبل  
لمكاتبه ومديونه المفلس، وموليه، وأصله وفرعه، وعلى عدوه وبراءةِ

---

(١) أي: رخص بعض الصحابة في ضرب اليراع وهو — بفتح الياء — الزمارة التي  
تسميها الناس الشبابة، قال أهل اللغة: اليراع القصب، قال صاحب المحكم: هي  
القصة التي يزمربها الراعي.

قال الحافظ: يذكر فيه — أي: في ترخيص الصحابة لليراع — ما أخرجه أحمد  
وأبو داود وابن ماجه من حديث نافع أن ابن عمر سمع زمماراً فوضع إصبعيه في  
أذنيه، ونأى عن الطريق وقال لي: يا نافع هل تسمع شيئاً؟ قلت: لا. فرفع إصبعيه  
عن أذنيه، وقال: كنت مع النبي فصنع مثل هذا. وجه الدلالة أنه (صلى الله عليه  
وسلم) لم يأمر ابن عمر بأن يصنع ما صنع، وكذلك لم يأمر ابن عمر نافعاً بذلك،  
فدل هذا على الجواز لكنه خلاف الأولى.

انظر: التلخيص الحبير (٢٠١/٤)، وراجع لمعنى (يراع): القاموس المحيط  
(٣/١٠٤)، وتهذيب الأسماء واللغات (ق ٢/٢/١٩٩).

(٢) في ط: (مباحات).

(٣) في د: (يستحق) ولعلها مصحفة.

(٤) هذا من الفقه المتأثر بالعرف والبيئة، وليس عليه دليل صحيح.

أصله، وجرح مورثه ما لم يندمل، وما ردّ فيه شهادته لفسق سبق، لا لصبي؛ فإنه لا يحقُّ به عارٌّ، ومن المبادر لا فيما لله تعالى أو له فيه حقٌّ مؤكّد كالطلاق والعقاق، وعفو القصاص، والعدة، والنسب توفيقاً بين قوله (عليه السلام): «... ثم يفسو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد»<sup>(١)</sup>، وقوله: «ألا أخبركم بخير الشهود؟ فقيل: نعم، فقال: «أنَّ يشهد الرجل قبل أن يُستشهد»<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه<sup>(٣)</sup>:

لو جرح الشاهد بعد الحكم نُقِضَ؛ لأنّه ظهر فساد أصله، والتائب إذا

(١) حديث: «ثم يفسو الكذب...»، رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وابن حبان في صحيحه، ورواه الشيخان وأبو داود والنسائي بلفظ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»، وفي رواية لهم: «يشهدون ولا يستشهدون».

راجع: صحيح البخاري مع الفتح (٥/٢٥٨، ٢٥٩)، ومسلم (٤/١٩٦٢ – ١٩٦٤)، وسنن أبي داود مع العون (١٢/٤١١)، النسائي (٧/١٧)، وابن ماجه (١/٧٩١)، وراجع: التلخيص الحبير (٤/٢٠٤).

(٢) حديث: «ألا أخبركم...»، رواه مسلم ومالك وأحمد وأبو داود والترمذي. انظر: صحيح مسلم (٣/١٣٤٤)، والموطأ (ص ٤٤٨)، وسنن أبي داود مع العون (١٠/٣)، والترمذي مع التحفة (٦/٥٧٨)، ومسند أحمد (٣/٣٠، ٥/٢١٩). هذا وقد ذكر الحافظ ابن حجر طرقاً كثيرة في الجمع بين هذين الحديثين منها هذا الذي ذكره المصنف وهو أنه يحمل الحديث الأول على حقوق الآدميين، والثاني على حقوق الله. ومنها: أن الأول يحمل على شهادة الزور، والثاني على غيرها، فراجعهما في التلخيص الحبير (٤/٢٠٤)، وسبل السلام (٤/١٢٦).

(٣) في ت: (فرع).

اختبرَ وظنَّ<sup>(١)</sup> صدقَهُ قَبْلَ شهادَتِهِ، لا المَغْفَلُ؛ لعدم ضبطهِ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

## الباب الثاني

### في العدد<sup>(٣)</sup>

شُرْطَ<sup>(٤)</sup> لا في هلالِ رمضانَ — أربعةٌ في الزنا واللواطِ إنَّ ألْحَقَ به؛  
لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ...﴾<sup>(٥)</sup> يشهدُ كلُّ واحدٍ أَنَّهُ رأى  
كالمرود في المكحلة.

ورجلانِ في النكاح، وألْحَقَ به ما ليسَ بمالٍ، ويطلعُ عليه الرجلُ  
كالطلاق والعتاق [والكتابة]<sup>(٦)</sup> والوصاية والولاء والوكالة والإعسار  
والشهادة والقصاص والعفو عنه.

ورجلان، أو رجل وامرأتان في الأموال كالبيع والرهن والخيار  
والأجل؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾<sup>(٧)</sup>.

أو<sup>(٨)</sup> أربعُ نسوةٍ فيما يخفى على الرجل غالباً كالولادة والبكارة

---

(١) في د، ق، ظ: (فظن).

(٢) في ط زيادة: (والله أعلم).

(٣) سقط (في العدد) من ت.

(٤) في د: (وهو شرط)، وفي ق: (وشرط).

(٥) جزء من آية ١٣ / سورة النور.

وفي ت: سقط سهواً من أربعة — إلى أربعة شهداء.

(٦) سقط (والكتابة) من ت.

(٧) جزء من آية الدين ٢٨٢ / سورة البقرة.

(٨) في ت: (و).

والرضاع وعيوب النساء، وقال أبو حنيفة: يسمعُ في الولادة قولَ القابلةِ وحدها بالقرينة<sup>(١)</sup>.

### فرعان:

الأول: لو علّق الطلاق بالولادة فشهدت<sup>(٢)</sup> بها النساء لم يقع، لأنها لا تستلزم الطلاق في نفسها، بخلاف النسب، وبخلاف ما لو علّق بها بعد ثبوتها؛ لأنه علّقه على ثابت.

[٣٢١/ن] الثاني: لو شهد واحد على ما يخاف / فوائده لم يثبت به طلب الحيلولة على الأصح؛ إذ الحجة لم تقم، بخلاف ما لو شهد اثنان ولم يعدّلاً بعد؛ إذ التعديل يكشف عنها<sup>(٣)</sup>.

مسألة: المال كما يثبت برجل وامرأتين يثبت برجل ويمين؛ لما روي أنه (عليه السلام): «قضى في المال بالشاهد واليمين»<sup>(٤)</sup>، فإن لم يحلف

---

(١) قال أبو حنيفة وأصحابه: تقبل — في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال — شهادة امرأة واحدة عادلة واستدلوا بما رواه محمد بن الحسن عن عطاء وطاوس مرسلًا أنه قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجل النظر إليه».

راجع: فتح القدير مع شرح العناية (٨/٦)، والبحر الرائق (٦١/٧)، والدر المختار مع رد المحتار (٤٦٥/٥).

(٢) في د: (فشهد).

(٣) في د: (عنهما).

(٤) حديث: «قضى...»، رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي وابن ماجه والحاكم والشافعي وأحمد.

انظر الحديث في: صحيح مسلم (١٣٣٧/٣)، وسنن أبي داود مع العون

(٢٨/١٠)، والترمذي مع التحفة (٥٧٢/٤)، وابن ماجه (٧٩٣/٢)، والموطأ =

المدعي وأراد تحليفه مُكَنَّ، فإن نكلَ فلهُ يمينُ الردِّ.

## فروع:

الأولُ: لو ادعى أنَّ<sup>(١)</sup> العبدَ الذي في يده كانَ لي فأعتقتهُ وأقامَ شاهداً وحلفَ فالأظهر أنه يثبتُ الملكُ [بهما]<sup>(٢)</sup> والعتقُ بإقراره.

الثاني: لو ادعى الورثةُ مالاً لمورثهم وشهدَ واحدٌ وحلفَ بعضهم استحقَّ نصيبه ولم يشاركه<sup>(٣)</sup> الآخرُ وإن كان صبيّاً أو غائباً؛ إذ الحجة لم تقم في حقهم<sup>(٤)</sup>.

الثالثُ: لو ادَّعى موقوفاً عليه وحلفَ مع الشاهدِ استحقَّه، فإن مات يحلفَ البطنُ الثاني أيضاً بناءً على تلقيه من الواقف.

\* \* \*

## الباب الثالث

### في التَّحْمُلِ

سُنَّ لكتبةِ الصَّكوكِ، ويجبُ الأداءُ إذا تحمَّلَ وتوقَّعَ قبولَ شهادتهِ وتعيَّنَ عليه ودُعي إلى ما دونَ مسافةِ العدوى ولم يكنْ له عذرٌ بلا أجرٍ، لأنَّه

= (ص ٤٤٩)، واختلاف الحديث للشافعي بهامش الأم (٣٤٦/٧)، ومسند الشافعي بهامش الأم (١٥٦/٦)، ومسند أحمد (٣١٥/١، ٣٢٣، ٣٠٥، ٣٨٥/٥)، وراجع: التلخيص الحبير (٢٠٥/٤)، وسبل السلام (١٣١/٤).

(١) سقط (أن) من ت، ق.

(٢) الزيادة من ظ، ق، ط، أي: بالشاهد واليمين.

(٣) في د: (ولم يشارك).

(٤) في ت، ق: (في حقه).

التزمه، بخلاف الكاتب، وله أجره المركوب إن بُعدت المسافة [وإن لم يركب] (١).

والأصل في مستند الشهادة العلم بالمشهود به؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (٢)، وقوله (عليه السلام): «على مثل الشمس فاشهدوا» (٣)، وطريقه مشاهدة الفعل (٤)، وسماع القول برؤية القائل؛ فإن الأصوات كثيراً ما تتشابه، فلا تتحمل من متنبه لم يعرفها، وإن عرفها عدلان على الأظهر؛ لأنه يكون شهادة على الشهادة، ولهذا جُوزَ النظر للتحمل، ولا الأعمى إلا أن يتثبت [به] (٥) ويمسكه إلى أن يشهد عليه.

وقال مالك: له أن يطاء بالقرينة فله أن يشهد بها (٦). قلنا: ذاك للحاجة

---

(١) سقطت (وإن لم يركب) من ت.

(٢) جزء من آية ٣٦ / الإسراء.

(٣) حديث: «على مثل...»، رواه العقيلي والحاكم، وأبو نعيم في الحلية، وابن عدي، والبيهقي، وصححه الحاكم، وفي إسناده محمد بن سليمان وهو ضعيف، قال الذهبي: ضعفه، وقال البيهقي: لم يرو هذا الحديث من وجه يعتمد عليه.

انظر: المستدرک للحاکم (٩٨/٤)، والمقاصد الحسنة (ص ٢٩١)، والمغني في الضعفاء (ص ٥٨٨)، والتلخيص الحبير (١٩٨/٤).

(٤) في ت: (أو).

(٥) لم ترد (به) في د.

(٦) قال المالكية: تقبل شهادة الأعمى العدل في الأقوال، أما الأفعال فلا تجوز شهادته فيها ما لم يكن علم الفعل قبل العمي كما في شرح الإرشاد. وذكر الخطاب ما يستفاد منه أنه لا يقبل ذلك على المعتمد لكن علق عليه الشراح والمحشون فقالوا: «اعتماده ضعيف»، والمعتمد ما في شرح الإرشاد.

ويكفي التسامع في النسب، ولو من الأم<sup>(١)</sup> على الأظهر، والموت للحاجة، والملك المطلق، والوقف، والولاء، والعق، والزوجة على وجه؛ لأنها أمور تستفيض بين الناس / ويدوم ذكرها<sup>(٢)</sup> وهو أن يسمع من عدد يبعد [٣٢٢/ن] تواطؤهم على الكذب، وقيل: من عدلين، واليد والتصرف المديد في الملك على الأظهر<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

## الباب الرابع في الشهادة على الشهادة

والنظر في أمور:

الأول: في محلها، إنما تقبل للحاجة فيما ليس بعقوبة، وفيها أقوال أصحها: الفرق بين حقوق الناس، وحدود الله تعالى؛ فإنها تسقط بأدنى شبهة.

الثاني: في التحمل: لا يشهد الفرع إلا إذا رأى الأصل يشهد عند القاضي، أو قال له: أشهدك على شهادتي بكذا أو أشهد أن فلان على فلان كذا بسبب كذا؛ إذ التساهل يكثر فيه، بخلاف الإقرار، ولا يشترط تزكية الفرع، ولو زكاه كفى.

= راجع: شرح الخرشي مع حاشية العدوي (١٧٩/٨)، والشرح الكبير مع الدسوقي (١٦٧/٤)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٣٣٧).

(١) في ق: (الإمام) وهي مصحفة من الأم.

(٢) في د: ذكره.

(٣) في ط زيادة: (والله أعلم).



الثالثُ: في شروطِ السماعِ، وهو تعذرُ الوصولِ إلى الأصلِ، أو عسره، كأنَّ ماتَ أو غابَ غيبةً لا يلزمه الحضورُ، أو مرضَ مرضاً يرخِّصُ تركَ<sup>(١)</sup> الجماعةِ أو عمي أو جنَّ على الأظهرِ، بخلافِ ما لو فسقَ أو خاصَمَ معه، فإنَّه شاهدٌ مردودٌ فلا تقبلُ شهادةُ فرعِهِ، فلو طرأ أحدهما بعدَ حكمِ القاضي لم يؤثر كما لو حَكَمَ بشهادةِ الأصلِ.

الرابعُ: في العددِ لا بدَّ وأنَّ يشهدَ على شهادةِ كلِّ واحدٍ رجلانِ، فلو شهدَ اثنانِ على شهادةِ كلِّ واحدٍ كفى على الأصحِّ.

\* \* \*

## الباب الخامس

### في الرجوع

إذا رجعَ الشهودُ ولم يبقَ العددُ المعتبرُ، فإنَّ رجعوا قبلَ الحكمِ لم يحكمْ كما لو ثبتَ جُرْحُهُمْ، وإنَّ رجعوا<sup>(٢)</sup> بعده ولم يستوفِ الحقَّ [بعدُ]<sup>(٣)</sup> تعذرَ استيفاءُ العقوبةِ على الأظهرِ؛ لأنَّه أورثَ شبهةً واستوفى غيرها ولزمهم الغرمُ للمشهودِ عليه، كما لو استوفى فيجبُ القصاصُ في القتلِ إنَّ تعمدوا الكذبَ، والديةُ بالتعزيرِ إنَّ أخطأوا أو تعمدوا ولم يعلموا أنَّ يقتلَ بشهادتهم على الأظهرِ؛ لأنَّهم لم يقصدوا قتله<sup>(٤)</sup> ولم يفعلوا ما يستلزمُه بخلافِ ما لو ضربَ مريضاً ضرباً يقتلُ مثلهُ جاهلاً بمرضِهِ على الأظهرِ، وفي

(١) في ق، ط: (في ترك).

(٢) سقط في ت من: (رجعوا... إلى رجعوا) سهواً.

(٣) لم ترد (بعد) في ت.

(٤) في ت: (لم يقصد قتله).

المال بدله، ويقسم على رؤوسهم إن رجع الجميع، وقسطُ الفائتِ من  
النصابِ بسببِ رجوعِهِم عل الأصحَّ. / [٣٢٣/ن]

### فرعان:

الأول: لو شهد رجلٌ وأربعُ نسوةٍ على مال فرجعوا جميعاً<sup>(١)</sup>، فنصفُ  
الغرم عليه والباقي عليهنَّ [على الأظهر]<sup>(٢)</sup> فإنه نصفُ البينة، ولو شهدوا في  
رضاعٍ فالثلث، لأنَّهنَّ مستقلات فيه، وإن رجعن دونه<sup>(٣)</sup> فعليهنَّ نصفٌ؛ لأنَّ  
نصفَ البينة باقٍ وكذا إن رَجَعَ وحدهُ في الأولى [على الأظهر]<sup>(٤)</sup>.

الثاني: شهودُ الإحصانِ وحصولِ الصفةِ لا يشاركونَ شهودَ الزَّنا  
والتعليقِ على الأظهر؛ لأنَّهم لم يشهدوا بما يوجبُ حكماً كالزمكين،  
ويشكُلُ عليه تغريمُ شاهدِ الزَّنا وتعليقِ الطلاقِ<sup>(٥)</sup>.

(١) سقط (جميعاً) من ط.

(٢) لم ترد (على الأظهر) في د.

(٣) في ت: (دونهن) سهواً.

(٤) الزيادة من ظ، ق، ط.

(٥) توضيح هذا الفرع: أنه لو شهد أربعة رجال بالزنا، وشهد اثنان بأنه محصن، فرجم  
المشهود عليه، ثم رجعوا جميعاً، فعلى الأظهر، أن الغرامة أو القصاص في حالة  
العمد على شهود الزنا فقط، دون شهود الإحصان لأنهم لم يشهدوا بما يوجب  
— وهو الرجم — لأنه ثبت بالشهادة على الزنا، لا بالشهادة على الإحصان.  
وكذلك لو شهد اثنان على أن فلاناً قال لزوجته: إن دخلت الدار فأنت طالق — ثم  
شهد اثنان آخران على أن زوجته دخلت الدار ثم رجعوا جميعاً، فعلى الأظهر أن  
ما يحصب بسببه على شهود أصل التعليق، دون شهود حصول الصفة — أي دخول  
الدار.

فاعترض المصنف بأنه مشكل، لأنه يلزم على هذا التعليل أن لا يغرم شاهد الزنا، =



= ولا شاهد التعليق، لأنهما لم يشهدا بما يوجب الحكم لأنه كما أن الرجم موقوف على شهود الزنا، فكذلك هو موقوف أيضاً على شهود الإحصان، وكذلك وقوع الطلاق موقوف على حصول الصفة، وعلى هذا يستوي شهود الإحصان، وشهود الزنا، وأن كل واحد منهم لم يكن علة مستقلة للحكم.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن هناك فرقاً بين شهود الإحصان وحصول الصفة، وبين شهود الزنا والطلاق، وهو أن شهود الزنا شهود على السبب نفسه، وأما شهود الإحصان فهم شهود على الشرط، لأن الإحصان شرط في ثبوت الحكم، وكذلك: التعليق نفسه سبب لوقوع الطلاق، وأما حصول المعلق عليه فشرط، ولا شك أن السبب أقوى من الشرط، وإذا اجتمع القوي والضعيف ينسب الشيء إلى الأقوى وهو السبب.

انظر للحكم: النهاية (ق ٢٨٣ أ).

# كِتَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَات

وفيه أبواب :

## الباب الأول في الدعوى

والنظر في أمور :

الأول : فيما تحتاج إليه <sup>(١)</sup> :

تجب المرافعة في العقوبات لخطرها، ويسن في غيرها، وللمستحق أن يأخذ لا من مال مقر مؤد قدر حقه من جنسه، وغيره إن لم يجدّه على الأصح؛ لأنّه (عليه السلام) رخص لهند <sup>(٢)</sup>، ولم يفصل، فيبيع بجنس حقه ويكون في ضمانه حتى يبيع.

فرع : لو ظفر بغير نوعه، فإن كان أردأ فله أن يقنع به، وإلا باع بنقد، واشترى به نوع حقه.

الثاني : في المدعي وكيفية دعواه :

الأصح أن المدعي من يخالف الظاهر، كمن يزعم تقارن إسلام

---

(١) في ت : (إليها).

(٢) سبق تخريج الحديث في (ص ٣٠٣).

الزوجين، ويلزمه أن يعين<sup>(١)</sup> المدعى به ويصف بصفات السلم، ويذكر قيمة المتقوم إن تلف، ويتعرض لما يتوقف عليه لزومه، فيذكر في دعوى النكاح أنه جرى بولي وشهود ورضاء المرأة حيث شرط، وبالعجز<sup>(٢)</sup> وخوف العنت في نكاح الأمة، وفي الهبة والرهن أنه قبضه بإقباضه.

### الثالث: في المدعى عليه وجوابه:

[٣٢٤/ن] / المدعى عليه من يوافق الظاهر، ويُقبل إقراره فيه كالعبد في العقوبة والمتعلق بذمته، فإن أقر فذاك، وإن أنكر بأن نفى المدعى به بالكلية وقال: لا يلزمني شيء، لا العشرة، فلعله لزمه بعضها، ومدعي الكل مدعي الجزء، ولا يستحق الشفعة، أو لا يلزمني<sup>(٣)</sup> تسليم الشقص إليه ولا حاجة إلى تعرض السبب؛ لأن نفي المطلق يستلزم نفي المقيد فيطالب المدعي بالبينة، فإن عجز حلف المدعى عليه، وإن قال: إنه ليس لي، فإن أضاف إلى معين غائب أو حاضر فصدق<sup>(٤)</sup> انصرفت الخصومة عنه وليس له إقامة البينة له إلا أن يدعي لنفسه تعلقاً، وإلا فلا على الأظهر؛ لأن المدعي وجد حقه في يده بلا معارضٍ فله أن يطالبه بالتسليم، أو الجواب، وإن سكت وأصر عليه جعل ناكلاً.

### تنبيه:

حيلة المرتهن والمستأجر إذا عجزا عن بيان العقد أن يقولوا للمالك: لا يلزمننا تسليمه حتى لو حلفا حلفا كذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) في د: (ويلزمه تعيين).

(٢) في ت، د، ظ: (والعجز).

(٣) في ق: (إذ...).

(٤) في ق: (مصدق).

(٥) في ط زيادة: (والله أعلم).

## الباب الثاني في البَيِّنَات

والمقصودُ بيانُ التعادلِ والترجيحِ<sup>(١)</sup>.

مهما تعارضتَ بيئتان؛ فإنَّ ترجحتَ إحداهما حكمَ بها، وإلاَّ فالأصحُّ تساقطُهما؛ لامتناعِ الجمعِ والترجيحِ، وقيل: تستعملانِ فيقسَّم المدعي به أو يقرُّع، أو يوقفُ إلى أن يصطلحا، أو يظهر الترجيحُ، فيه أقوالٌ.

ثم للترجيحِ مداركُ:

الأولُ: قوةُ البَيِّنَةِ:

فترجَّحُ شهادةُ شاهدينِ على شاهدٍ ويمينٍ على الأصحِّ؛ لأصالتها واعتبارها وفاقاً<sup>(٢)</sup>، لا على شهادة رجل وامرأتين، لأنَّ ضعفَ الأنوثةِ مجبورٌ بالتضعيفِ، ولا بزيادةِ العددِ؛ لأنَّ الشارعَ عيَّنه حسماً للخصومة فيلغو الزائد كالوقص، بخلاف الرواية؛ إذ المعتبرُ فيها غلبةُ الظنِّ فيعملُ الأغلبُ.

الثاني: اشتمالها على زيادةٍ:

[٣٢٥/ن]

وله صورٌ: /

الأولى: أن يُطلقَ أحدهما ويؤرخَ الآخرُ، قيل: يرجَّحُ المؤرخُ؛ لخصوصِهِ ومُنْعَ بَأْنِ المطلقِ يحتملُ تقدمَهُ، والمقدَّمُ أرجحُ على الأصحِّ؛ لأنَّه أثبتَّ الملكُ في وقت لا يعارضُهُ المتأخِّرُ فيه فيستصحِبُ فإن كان المقدَّمُ عتقاً أو وقفاً قدَّم قطعاً.

(١) في ت: (التراجيح).

(٢) حيث وردت بقبول شهادة شاهدين الآية: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾

٢٨٢/ سورة البقرة وعليه الإجماع. انظر: المعنى لابن قدامة (١٤٨/٩)،

والروضة (٢٥٣/١١).

الثانية: لو اختلفا<sup>(١)</sup> في قدر المشهود عليه فلا ترجيح على الأظهر؛ لأن زيادته لا توجب إيضاحاً.

الثالثة: لو مات معروف بالتنصير واختلف ابنه فيما مات عليه وبيننا، قُدِّم بينة الإسلام لاشتغالها على الزيادة، إلا إذا شهد شاهد النصراني بأنه نطق بالنصرانية ومات عقيبه فيتعدلان، وإن جهل دينه تعادلتا مطلقاً.

الرابعة: لو تنازع<sup>(٢)</sup> ابنا كافر - أسلم أحدهما - في تقدم إسلامه على موت الأب فإن اتفقا على تاريخ الإسلام، فالأصل عدم موته قبله فيحلف الكافر ويرجح بينة المسلم، وإن اتفقا على [تأريخ]<sup>(٣)</sup> الموت فبالعكس.

الخامسة: لو أطلق أحدهما وبين الآخر سببه قُدِّمَت الثانية<sup>(٤)</sup>، فإن أطلق المدعي وذكر الشاهد سببه<sup>(٥)</sup> سُمِعَ بخلاف ما لو ذكر<sup>(٦)</sup> سببين متنافيين، ولا ترجح إلا إذا أعاد الدعوى بالسبب.

---

(١) في ت: (اختلف).

(٢) في ق: (لو تنازعا)، أي: بضمير التثنية مع وجود فاعل ظاهر، وهذا لا يجوز إلا على لغة (أكلوني البراغيث).

راجع: همع الهوامع في شرح الجوامع في النحو (١/ ١٦٠).

(٣) سقط (تأريخ) من د.

(٤) هكذا في ت، وهو الأصح. وفي د، ظ، ق، ط: (إحداهما... الأخرى)، أي: بتأنيثهما. وضمير «سببه» راجع إلى الملك. والمراد بالثانية، أي: البينة الثانية.

(٥) سقط من ت من: (سببه... إلى بسببه) سهواً.

(٦) أي: بخلاف ما لو ذكر المدعي سبباً والشاهد سبباً آخر منافياً له كأن يقول المدعي: هذا ملكي الذي اشتريته من فلان، وقال الشاهد: هذا ملكه الذي أخذه المالك عن دية - مثلاً - .

انظر: النهاية (ق ٢٨٤ أ).

السادسة: لو شهدَ أجنبيان بوصيةَ عتقِ عبدٍ معيّن، وابنا الميت بالرجوع عنها والوصيةَ بعتقِ غيره، فإن كانا عدلين وكان كلُّ منهما أو الآخرُ ثلثَ مالهِ حكمَ بشهادتهما للزيادةِ وعدمِ التهمةِ، وإن نقص الثاني منه عتق من الأول ما يحتمل الباقي، وإن لم يكونا عدلين عتق الأولُ ومن الثاني ما يوازي ثلثَ الباقي بعدَ الأول، وكأَنَّهُ<sup>(١)</sup> غصب<sup>(٢)</sup> من التركة بزعمهما<sup>(٣)</sup>.

### الثالث: اليد:

تسمعُ<sup>(٤)</sup> بينةُ الداخلِ بعدَ بينةِ الخارجِ، وترجّحُ، لأنَّ اليدَ من أماراتِ الملكِ، وكأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> تمسكُ بحجتين، واستدلَّ بأنَّ البيتينِ تساقطتا والحكمُ لليدِ، ويلزمُهُ تحليفُ الداخلِ، وفي معناه مَنْ صدَّقَهُ صاحبُ اليدِ على الأظهر. وقيل: تسمعُ قبلَهَا لدفعِ اليمينِ / ومن غير دعوى لغرض [٢٢٦/ن] التسجيل<sup>(٦)</sup>.

(١) في ت: (فكأنه)، أي: الأول.

(٢) في د: (غصباً) ولا يصح، لأن ضميره يرجع إلى الأول، وهو مفرد.

(٣) لم يرد في ت: (بزعمهما)، أي: بزعم الابنين، وفي ت زيادة: (فبالعكس).

(٤) في د: (سمع)، والمراد بالداخل — صاحب اليد.

(٥) في ظ، ت: (فكأنه).

(٦) ذكر المصنف الأقوال في وقت سماع بينة الداخل، وتوضيحها:

١ — إما أن يقيم البينة بعد بينة الخارج، فوجهان: أصحهما تسمع ويحكم بها.

٢ — وأما أن يقيمها قبل البينة والدعوى فالصحيح أنها لا تسمع، لأن البينة إنما تقام على خصم. وقيل: تسمع لغرض التسجيل.

٣ — وإما أن يقيمها بعد الدعوى عليه وقبل البينة، فالأصح أنها لا تسمع أيضاً، وقال ابن سريج: تسمع.

٤ — وإما أن يقيمها بعد البينة وتعديلها فقد أقامها في أو ان إقامتها فتسمع.





وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: لا تسمعُ بينتهُ إلا على نتائج نتجت عنده أو منسوج نَسَجَهُ ولا ينسجُ إلا مرةً، أو ملك ادعى شراءه من واحد.

### تنبيهات:

الأول: لو قال الشاهد: كان له ولم يتعرض للحال ولا لعدم العلم بالانتقال لم يسمع على الجديد كالدعوى ويخالف الإقرار؛ لأن المقر لو قال كان له والآن لي لم يسمع.

الثاني: لا بد من تقدم<sup>(٢)</sup> الملك على الإقامة بلحظة فيستحق الزوائد المنفصلة فيها، لا قبلها إن أطلقت كالسابقة على التاريخ.

الثالث: لو قامت بينتان بعقبي عبيدين كل منهما ثلث ماله في المرض، فإن أرختا قدام الأسبق، وإلا تعادلتا فيقرع بينهما.

\* \* \*

= راجع: روضة الطالبين (٥٩/١٢).

(١) في ت: (وقال)، أي: قال أبو حنيفة، أي: بالضمير.

خلاصة رأي الحنفية في هذه المسألة هي: أن اليد لا تثبت في العقار إلا بالبينة أو علم القاضي، قال في الهداية: «وهو الصحيح نفياً لتهمة التواطء بين المدعي والمدعى عليه مع احتمال كون العقار في يد غيرهما، ثم إن بينة الخارج في ملك مطلق مقدمة على حجة الداخل — ذي اليد — إلا إذا كانت البيتان على سبب ملك لا يتكرر كالنتاج بأن نتجت عنده، وكنسج لا يعاد، وغزل وقطن وحلب لبن وجز صوف ونحوها فذو اليد أحق وتقدم بينته على بينة الخارج إلا إذا ادعى الخارج الغصب أو الإجارة وأقام البينة على هذا».

راجع في تفصيلها: تكملة الفتح وشرح العناية (١٤٤/٦ — ١٥٧)، والدر المختار

مع رد المحتار (٥٤٧/٥ — ٥٧٠ — ٥٧٥)، والبحر الرائق (١٩٧/٧ — ٢٠٥).

(٢) في د: (من تقديم).

## الباب الثالث

### في اليمين والنكول<sup>(١)</sup>

اليمينُ مشروعةٌ للنفي؛ لقوله (عليه السلام): «اليمينُ على مَنْ أنكر»<sup>(٢)</sup>، وقد تثبَّت للحاجة.

والنظرُ في أمور:

#### الأول: في كيفية الحلف:

وصورتهُ مشهورةٌ، والتغليظُ جارٍ فيه، لا في دعوى مالٍ دونَ نصابِ الزكاة، بالمكانِ والزمانِ وزيادةِ اللفظِ استحباباً. وقيل: وجوباً.

ويحلفُ المَثْبُتُ والنافي فعلَ نفسه بالبتِّ، والنافي فعلَ<sup>(٣)</sup> غيره بنفي العلم، وفعلُ عبده كفعله على وجه، ويجوزُ البتُّ بالظنِّ الغالب، كما إذا رأى خَطَّ مَنْ يَثِقُ به، واليمينُ على نيةِ المستحلفِ حتى لو حلفَ

---

(١) سقطت (في اليمين والنكول) في ت.

(٢) حديث: «اليمين على مَنْ أنكر»، رواه البيهقي بهذا اللفظ، ورواه الشيخان وأصحاب السنن بلفظ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»، وفي رواية أخرى: «قضى باليمين على المدعى عليه».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٤٥/٥، ٢٨٠، ٢٨٤)، ومسلم (١٣٣٦/٣)، وسنن أبي داود مع العون (٤٧/١٠)، والنسائي (٢١٨/٨)، والترمذي مع التحفة (٥٧١/٤)، وابن ماجه (٧٧٨/٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٥٢/١٠)، وراجع: التلخيص الحبير (٢٠٨/٤)، والراية (٩٥/٤).

(٣) في ت: (ويحلف النافي والمثبت فعل نفسه بالبت غيره) وهذا خبط من الناسخ. انظر: النهاية (ق ٢٨٥ ب).

الشافعي<sup>(١)</sup> في شفعة الجار بتحليف القاضي الحنفي على أنه لا يلزمه تسليمه بتأويل مذهبه فيمينه كاذبة؛ لأن حكمه لزمه ظاهراً.

الثاني: [في]<sup>(٢)</sup> الحالف:

وهو في الأصل كل منكر لو أقرّ لألزم لا القاضي والشاهد ومنكر البلوغ، وأما الوصي ومنكر الوكالة فغير ملزمين.

الثالث: [في]<sup>(٣)</sup> حكمه:

وهو قطع الخصومة حالاً حتى لو أقام البينة بعده سمعت، وإن كانت حاضرة خلافاً لمالك<sup>(٤)</sup>.

فرع: لو ادّعى أنه حلفه مرةً فله أن يحلفه على أنه لم يحلفه على الأظهر، فلو قال: حلفني عليه مرةً فليحلف أنه ما حلفني لم يسمع؛ لأنه [٣٢٧/ن] يتسلسل.

---

(١) في ت: (الشفعي).

(٢) لم ترد (في) في د، ت.

(٣) لم ترد (في) في د، ت.

(٤) قال مالك: إذا حلف المنكر ثم أقام المدعي البينة عليه، فإن كانت حاضرة أو غائبة غيبة قريبة وكان يعلم بها لم تسمع وسقط حقه لأنه ما حلف المدعي المنكر إلا على إسقاطها ولو لم يصرح به. أما إذا لم يعلم بوجود البينة إلا بعد الحلف وأقامها تسمع. وقال أشهب: تسمع مطلقاً.

انظر: شرح الخرشي مع حاشية العدوي (٢٤٠/٨)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٣٢/٤)، وقوانين الأحكام الفقهية (ص ٢٣٥)، وبداية المجتهد (٤٦٦/٢).

## الرابع: [في] <sup>(١)</sup> النكول:

وهو لا يُثبِتُ الحقَّ خلافاً لأبي حنيفة <sup>(٢)</sup> بل يردُّ اليمين؛ لما روى ابن عمر أنَّه عليه السلام «كان يردُّ اليمينَ على طالبِ الحقِّ» <sup>(٣)</sup>، إلَّا إذا تعدَّر الرَّدُّ عليه كالساعي والقيِّم فيحكمُ [عليه] <sup>(٤)</sup>، للضرورةِ على الأظهر.

وقال مالكٌ: لا تُردُّ في غيرِ المال؛ لأنَّه دخيلٌ في الإثبات <sup>(٥)</sup>.

---

(١) لم ترد (في) في د، ت.

(٢) لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، وإنما الخلاف في أنه إذا لم يكن للمدعي البينة، ثم طلب القاضي أن يحلف المدعي عليه فنكل، فهل مجرد النكول يوجب الحكم أم يحتاج إلى إجراء شيء آخر. فذهب الشافعي إلى أنه يحتاج للحكم به إلى أن ترد اليمين على المدعي، وذهب الحنفية إلى أن مجرد النكول يوجب الحكم، ولا ترد اليمين على المدعي، لأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قسم فجعل البينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه، والقسمة تنافي الشركة، وذهب أحمد إلى مثل ما ذهب إليه الحنفية، وأما مالك فقد فرق بين المال وغيره، كما يأتي.

انظر في تفصيل مذهب الحنفية وأدلتهم: تكملة فتح القدير مع شرح العناية على الهداية (١٥٥/٦ - ١٦٣)، وحاشية رد المختار على الدر المختار (٥٤٩/٥ - ٥٥٠)، وراجع: المغني لابن قدامة (٢٣٥/٩)، وبداية المجتهد (٤٦٩/٢).

(٣) حديث: «كان يرد اليمين»، رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي، وفيه محمد بن مسروق وهو لا يعرف، وإسحاق بن الفرات مختلف فيه، لكن قال الحافظ في الميزان: هو صدوق فقيه، وقال عبد الحق عقب هذا الحديث الذي تفرد به هو - أي إسحاق - ضعيف.

راجع: التلخيص الحبير (٢٠٩/٤)، وميزان الاعتدال (١٩٥/١).

(٤) لم ترد (عليه) في ت.

(٥) قال مالك: لا ترد في غير المال - أي: بأن كان موجب توجه اليمين التهمة كما في =

قلنا: ابتداءً، فإن حَلَفَ المدَّعي [كان] كما لو صدَّق على الأظهر<sup>(١)</sup>، وإن لم يحلف بطل دعواه إلا أن يقول: أُقيم البينة أو أنظر<sup>(٢)</sup> في الحساب، فيمهل ثلاثة أيام، وليس للمدعى عليه تحليف المدعي بعد البيان إلا أن يدعي مزيفاً أو خللاً في الشهود، فلو اعترف بكذب الشهود لم تبطل الدعوى على الأظهر؛ لإمكان ثبوته مع جهلهم به<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

## الباب الرابع في دعوى النسب وإحقاق القائف

إذا تداعى رجلان صغيراً ولا ترجيح لأحدهما كما [لو]<sup>(٤)</sup> استلحقا مجهول نسب أو ولد امرأة وطئها بشبهة، أو ملك أو نكاح وشبهة في طهر، أو طهرين والأول بنكاح صحيح؛ إذ الفراش منه كاف عريض على القائف؛ لحديث المدلجي<sup>(٥)</sup>.

= مسألة تضمين الصنّاع حيث توجه إليهم اليمين على المعتمد، فحينئذ لا ترد اليمين على طالب الحق بل يغرم المطلوب بمجرد النكول على المشهور. وأما في المال وما يؤول إليه كالخيار والأجل فترد اليمين على طالب الحق ويستحقه بالنكول مع الحلف.

انظر: شرح الخرشي مع حاشية العدوي (٢٤١/٨)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٢٣٢/٤)، وبداية المجتهد (٤٦٩/٢).

(١) لم ترد (كان) في د. وفي ق: (على الأصح).

(٢) في ت: (وانظر).

(٣) لم ترد (به) في ت، وفي ط زيادة: (والله أعلم).

(٤) سقط (لو) من ت، د.

(٥) المدلجي: هو مجرز بن الأعور بن جعدة... المدلجي الكناني القائف، نسبة إلى =

وشرطه أَنْ يكونَ مقبولَ الشهادة<sup>(١)</sup> مجرباً بعرضٍ ولدٍ ونسوةٍ بلا أمِّه ثلاثاً، وبها مرة لا العدد؛ لأنَّه حاكمٌ، وكونه مدلجياً؛ لأنَّه صنعةٌ يعتمدُ على مَنْ علمها.



= بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة، ذكر ابن يونس: أنه صحابي شهد الفتوح بعد النبي (صلى الله عليه وسلم).

وحديث المدلجي هذا رواه البخاري ومسلم... عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: «دخل على رسول الله ذات يوم مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: ألم تري إلى مجزز المدلجي نظر آنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامه بن زيد، فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض» متفق عليه، والحديث يدل على اعتبار القيافة في ثبوت النسب، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء مستدلين بهذا الحديث، وبما رواه مالك عن سليمان بن يسار: أن عمر قضى بمحضر الصحابة باعتبار القيافة، كما يدل عليه حديث اللعان حيث قال (صلى الله عليه وسلم): «لولا الإيمان لكان لي ولها شأن».

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٨٧/٧)، ومسلم (١٠٨١/٢)، (١٠٨٢)، وسنن أبي داود مع العون (٣٥٧/٦، ٣٥٨)، والترمذي مع التحفة (٣٢٧/٥)، والنسائي (١٥١/٦)، وابن ماجه (٧٨٧/٢)، وأحمد (٨٢/٦)، (٢٢٦)، وراجع: سبل السلام (١٣٦/٤، ١٣٧)، والإصابة (٧٧٥/٥، ٧٧٦)، وأسد الغابة (٦٦/٥)، وجمهرة أنساب العرب (ص ١٧٧).

(١) في ت، ق: (الشهادات).



## كِتَابُ الْعِتْقِ

وهو قرينةٌ يشهدُ له الكتابُ والسنةُ والإجماعُ .

وفيه أبوابٌ :

### الباب الأول

#### في العتق المطلق

وفيه فصلان :

#### الأول :

##### في شرائطه

وهو كونُ المعتقِ مالكاً مكلفاً مطلقَ التصرفِ ، والمعتقُ رقيقاً طلقاً عن حقٍّ يمنعُ العتقَ ، والصيغةُ صريحةٌ<sup>(١)</sup> في إزالةِ الرقِّ ، أو كنايةً مقترنةً بالنيةِ مثل : لا ملكَ لي عليك ، ولا يدَ ، ولا سلطانَ ولا سبيلَ ، ولا خدمةَ ، وأنتَ مولائي ، وألفاظُ الطلاقِ ، فلو فوّضَ إليه فأعتقَ نفسه حالاً صحَّ كالطلاقِ ، وكذا لو أعتقَ بألفِ فقَبِلَ<sup>(٢)</sup> ، أو سألَ به فأجابَ ، أو باعَهُ من نفسه ولزمَهُ الألفُ ، والحملُ تبعٌ ، واستثناؤه لغوٌ ، وإفراذه به جائزٌ . /

[٣٢٨/ ت]

---

(١) في ت : (صريحاً) وهو خطأ .

(٢) في ت : (وقبل) .



## الفصل الثاني

### في خصائصه

#### الأولى : السراية :

من أعتقَ بعضَ عبده، أو شركاً له، أو<sup>(١)</sup> تملكَ بعضَ من يعتق عليه باختياره موسراً عتقَ عليه الباقي، ولزمه قيمةُ نصيب الآخر، والأصلُ فيه قوله (عليه السلام): «مَنْ أعتقَ شركاً من عبدٍ وله مالٌ قُومَ عليه الباقي»<sup>(٢)</sup>، والمعنى: تشوُّفُ الشارعِ إلى تكميل العتق، ثم إنَّه يتعجلُ حذراً عن التبعض ما أمكن، أو يحصلُ بالأداء، رعايةً للشريك أو يتبيَّن به، نظراً إلى المعنيتين، الأصحُّ الأول، لأنَّ إلزامَ القيمةِ مع عدم العتقِ مما لا يجتمعانِ.

#### فروع:

الأولُ: لو استولدَ جاريةً مشتركةً سرى ولزمه قسطُ المهرِ، وقيمةُ الأمِّ دونَ الولدِ بناءً على أنَّ السرايةَ بالعلوق.

الثاني: لو قال لشريكه إنَّ أعتقتَ نصيبك فنصيبي حرٌّ قبله فعتقَ تعذرت السراية، وإنَّ لم يقلْ قبله وعجلنا السراية رجحت؛ لأنها قهرية ولازمةٌ شرعاً، ويتجه ترجيحُ التعليقِ لصدوره عن المالكِ.

الثالثُ: لو أيسرَ بالبعضِ سرى بقدره؛ لأنَّ المحذورَ إذا كان أقلَّ كان

---

(١) في ت: (و).

(٢) حديث: «من أعتق...» متفق عليه ورواه أصحاب السنن أيضاً.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (١٥١/٥)، ومسلم (١١٤٠/٢)، وسنن أبي داود مع العون (٤٧٢/١٠)، والترمذي مع التحفة (٥٧٦/٤)، والنسائي (٢٨١/٧)، وابن ماجه (٨٤٤/٢).

أولى، والمريض معسرٌ بما زاد على الثلث والميتٌ مطلقاً<sup>(١)</sup>.  
الرابع: لو أعتقَ جمعٌ من الشركاء أنصباَهُم معاً قُومَ عليهم الباقي  
بعدد رؤوسهم<sup>(٢)</sup> على الأظهر؛ لأنَّه إِتلافٌ فيشبهه الجراحات.

الثانية: حصوله لمن تملكه - أصله أو فرعُه - :  
إلا إذا كان مريضاً ولم يف به الثلث فلم يُعتَق الزائد.

### الثالثة: القرعة:

وهي تجري فيما إذا أعتق المريض عبداً لم يف بهم الثلث، لما روي  
أنَّ رجلاً أعتق ستة أعبدٍ ولم يكن له سواهم، فأقرع النبي (صلى الله عليه  
وسلم) بينهم، فأرقَّ أربعةً وأعتق اثنين<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يوزع بينهم وهو القياس<sup>(٤)</sup>، وكذا لو أعتق

---

(١) هكذا العبارة في ت، ظ، ق، ط، وهامش د كنسخة مصححة. وفي د: (والمريض والميت معسران بما زاد على الثلث)، وما في د يختلف حكماً عما في غيره حيث يدل على أن الميت كالمرريض في حدود الثلث، وهذا غير صحيح لأن الميت كالمعسر في الكل، قال النووي: المريض في الثلث كالصحيح في الكل، وفيما زاد على الثلث معسر، ولو أوصى أحد الشريكين بإعتاق نصيبه بعد موته فلا سراية وإن خرج كله عن الثلث لأن المال ينتقل بالموت إلى الوارث، ويبقى الميت معسراً.  
انظر: الروضة (١٢/١١٤ - ١١٥)، ونهاية المحتاج (٣٨٩/٨)، وشرح المحلي مع حاشيتي قليوبي وعميرة (٣٥٢/٤).

(٢) في ق: (بعدد الرؤوس).

(٣) حديث: «أن رجلاً»، رواه مسلم وغيره، سبق تخريجه في (ص ١١٣).

(٤) وقال أبو حنيفة: يوزع الثلث بين العبيد، فيعتق من كل ثلثه، ومبنى الخلاف في هذه المسألة على أن الإعتاق والتدبير يتجزآن عند أبي حنيفة ولا يتجزآن عند الشافعي.

ثُلْثٌ<sup>(١)</sup> عبيد لا يملك سواهم على الأظهر؛ لأنَّ عتق البعض كعتق الكلِّ، وكيفيَّتها أنَّ يقسم العبيد أثلاثاً، فمن خرجت له رقعة العتق وساوى قيمته [٣٢٩/ن] الثلث فذاك، وإنْ نقصت<sup>(٢)</sup> أقرع للباقي<sup>(٣)</sup>، فمن خرجت له عتق منه بقسطه، وإنْ زادت<sup>(٤)</sup> فإنْ كان واحداً رَقَّ منه قسط الزائد، وإنْ كان متعدداً أعيدت القرعة له.

مثاله: أربعة أعبد متساوية القيمة وخرجت القرعة لاثنين منهم<sup>(٥)</sup>.

فرع: لو ظهر بعد القرعة مالٌ ووسعهم الثلث عتقوا ولهم ما كسبوا من وقت العتق، وإنْ وفى ببعض أعيدت بين الباقي، فلو أعتق ثلاثة قيمة كل واحد منهم مائة واكتسب واحد مائة ثم أقرع، فإنْ خرجت للمكتسب عتق وتبعه الكسب، وإنْ خرجت لغيره أعيدت، فإنْ خرجت للآخر عتق ثلثه، وإنْ خرجت له عتق منه شيءٌ وتبعه من الكسب مثله غير محسوب من الثلث، فيبقى للورثة ثلاثمائة إلا شيئين يعدل ضعف ما عتق وهو مائتان وشيئان فيجبر ثلاثمائة بشيئين ويسقط المائتان بالمائتين يبقى مائة في مقابلة أربعة أشياء فيكون كل شيء ربع المائة.

= انظر في تفصيلها: فتح القدير وشرح العناية (٣/٣٧٧، ٣٩٢، ٤٠٢)، وبدائع الصنائع (٥/٢٣٣١، ٢٣٥٦، ٢٣٨٦)، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/٦٥٨ — ٦٦٧)، والمبسوط (٧/١٨٥، ١٨٦).

(١) في زيادة: (له)، كأن يقول: أعتقت ثلث هؤلاء العبيد.

(٢) في د: (نقص).

(٣) سقطت من ت من (فمن خرجت — إلى فمن خرجت).

(٤) في د: (زاد).

(٥) في د، ق: (منها).

## الرابعة: الولاء:

قال (عليه السلام): «إنما الولاء لمن أعتق»<sup>(١)</sup>، وفي معناه من يعتق عليه بعوض كالكتابة والبيع منه، وهو لحمه كلحمه النسب؛ لأن المعتق سبب وجوده لنفسه حكماً، كما أن الأب سبب<sup>(٢)</sup> وجوده حساً، ولهذا قيل: «موالي القوم منهم»<sup>(٣)</sup>، وينتقل إلى عصبات المعتق، ويسري إلى أولاد المعتق المنعقدة أحراراً، فلو اجتمع موالي الطرفين، فالولاء لموالي الأب: الأقرب فالأقرب ولو كان أبوه حرّاً الأصل لم يثبت الولاء لموالي<sup>(٤)</sup> الأم على الأظهر؛ لأن عروض حريته يرفع ولأهم فدوامها بأن يدفع أولى، فالولاء لهم إذا مات الأب على الرق، أو كان رقيقاً بعد، فإن عتق انجرّ الولاء إلى مواليه، وكذا لو عتق<sup>(٥)</sup> الجد ثم الأب.

(١) حديث: «إنما الولاء...» متفق عليه، ورواه غيرهما.

انظر الحديث في: صحيح البخاري مع الفتح (٥/٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٦)، ومسلم (٢/١١٤١)، وسنن أبي داود مع العون (١٠/٤٤)، والترمذي مع التحفة (٦/٣٢٠)، وابن ماجه (٢/٨٤٣)، والدارمي (٢/٢٨٧)، والموطأ (ص ٤٨٨)، وأحمد (١/٢٨١، ٣٢١، ٢/١٤٣)، والتلخيص الحبير (٤/٢١٣).

(٢) سقط من ت سهواً من: (سبب - إلى سبب).

(٣) قوله: «ولهذا قيل: موالي القوم منهم» هذا القول حديث شريف، رواه أصحاب السنن وابن حبان، ورواه البخاري وغيره بلفظ: «مولى القوم من أنفسهم».

انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/٤٨)، وسنن أبي داود (٥/٦٨)، والترمذي مع التحفة (٣/٣٢٣)، والنسائي (٥/٨٠)، والدارمي (٢/١٦٠)، ومسند أحمد (٣/٤٤٨، ٥/٣٥، ٦/٣٩٠).

(٤) في ق: (مولى).

(٥) في ت، ط: (أعتق).

## فروع:

الأول: لو اشترى أخ وأخت أباهما فأعتق الأب عبداً أو مات ثم مات العبد فميراثه للأخ؛ لأنَّه عصبه المعتق، ولو مات الأخ وخلف هذه الأخت، [٣٣٠/ن] فلها النصف بالأخوة والربع بالولاء؛ لأنَّها معتقة نصف أبيه. /

الثاني: أختان اشترت إحداهما الأب والأخرى الأم، فكل واحدة مولاة الأخرى، وقيل: مشترية الأب تجر ولاء نفسها فتسقط.

الثالث: أختان اشترتا الأم، والأم<sup>(١)</sup> بأجنبي الأب فأعتقاه فماتت إحداهما عن الأخرى بعد الأبوين فالنصف لها والباقي للأجنبي، ومعتق الأم وهو الحيَّة والميتة ويعود نصيبها إلى الأجنبي ومعتق الأب<sup>(٢)</sup> ويدور، فطريقه أن يقسم الباقي أثلاثاً بين الأجنبي والحيَّة؛ إذ الولاء منحصر فيهما والمال كلما يرجع يكون له ضعف ما هو لها<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

## الباب الثاني في التدبير

وهو تعليق العتق بالموت:

يصح من المكلف الرشيد - وفي الصبي والسفيه خلاف، والأظهر الفرق؛ لعدم العبرة بعبارة الصبي - بلفظ صريح كقولك، دبرْتُكَ، وأنت مدبرٌ وإذا متَّ فأنت حرٌّ، ونحوه، أو كناية بنية مثل أن يعلّق بكنايات العتق.

---

(١) سقط (و) من ت.

(٢) في ظ، ق: (الأم).

(٣) راجع: الروضة (١٢/ ١٨٠ - ١٨٢).

ويجوزُ فيه التعليقُ والتأقيتُ، مثلَ إنْ دخلتَ الدارَ قبلَ موتي أو بعدهُ  
فأنتَ مدبرٌ، وإنْ متُّ في رمضانَ فأنتَ حرٌّ<sup>(١)</sup>، فلو قالَ: إنْ شئتَ اقتضى  
المشيئةَ حالاً على الأظهر، بخلاف ما لو قالَ: متى .

ثم النظر في أحكامه :

الأولُ : حصول العتق بالمعلق به :

فلو علق شريكان بموتهما وماتَ أحدهما لم يعتق، لكن الورثة تمنع  
عن بيعه، كما إذا قالَ، فحرُّ بعدهُ بشهرٍ .

تنبيه :

لو كاتبَ المدبر، أو دبَّرَ المكاتب أو علق العتق بصفة أخرى عتق بما  
يحصلُ أولاً .

الثاني : ارتفاعه :

بإزالة الملك : وتعلق دين مستغرق بالتركة لا إنكار<sup>(٢)</sup> السيد ورجوعه  
عنه على الأصحّ تغليبا لمعنى التعليق .

الثالث : السراية :

والأصحُّ أنه يسري إلى المجتن<sup>(٣)</sup> لدى التدبير أو العتق، لأنَّه كجزء  
دونَ غيره كما في الرهن / ويفارقُ الاستيلاد لضعفه، وكذا سائر التعليقات [٣٣١/ن]  
ومهما سرى إليه استقلَّ .

---

(١) سقط من ت : (فأنت حر) .

(٢) في ط : (بالتركة بإنكار) .

(٣) في ط : (الجنين) .

فرع: صُدِّقَ الوارثُ في وقتِ حدوثِهِ، والعبْدُ في الكسْبِ إنْ كانَ المالُ في يَدِهِ، ورجحت بينتُهُ.

\* \* \*

### الباب الثالث في الكتابة

وهي تعليق العتق بأداء مال مُنَجَّم.

نُدِبَ إِلَيْهَا<sup>(١)</sup> بطلب أمينٍ كسوبٍ؛ لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

والنظرُ في أمور:

الأولُ: في صحتها<sup>(٣)</sup>:

إنما يصحُّ بإيجابِ ككاتبتك، أو<sup>(٤)</sup> بتعليق العتق لفظاً، أو نيةً — من مالكٍ مكلفٍ مطلقٍ التصرفِ، وقبولٍ مكلفٍ غيرٍ مرهونٍ ولا مستأجرٍ كوتبَ بكلِّ ما رَقَّ منه ليستفيدَ استبداداً يمكنه من تحصيل النجم بعوضٍ معين بنجمين [معلومين]<sup>(٥)</sup> أو أكثر اقتداءً بالسلفِ وجوزَ أبو حنيفةٌ تعجيله<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في د: (إليه).

(٢) جزء من آية (٢٣ — سورة النور).

(٣) في د: (صحتها).

(٤) سقط (أو) من ت، ظ.

راجع: الروضة (٢٠٩/١٢).

(٥) لم ترد (معلومين) في ت.

(٦) وجوز أبو حنيفة أن يشترط المال حالاً أو مؤجلاً منجماً أو غير منجم.

## فروع:

الأول: أنه لو كاتبَ المشتركَ سيدهُ معاً<sup>(١)</sup> ولو على تفاوت صحَّ؛ لحصولِ الاستقلالِ، فإنَّ عَجَزَهُ<sup>(٢)</sup> أحدهُما وأرادَ الآخرُ إبقاءَها جازَ<sup>(٣)</sup> على الأقوم!؛ لقوةِ الدوامِ.

الثاني: لو كاتبَ بأن يخدمهُ شهراً أو يعطى ديناراً بعدهُ صحَّ على النصِّ<sup>(٤)</sup>؛ لإمكانِ الوفاءِ بهِ بخلافِ العكسِ.

الثالثُ: لو كوتَبَ عبيدٌ بعوضٍ واحدٍ صحَّ على النصِّ<sup>(٥)</sup>، فإنَّ جملةَ العوضِ معلومةٌ بخلافِ البيعِ، فإنَّ تعدُّدَ العبيدِ تعدُّدَ المعقودِ عليه حقيقةً، فلا يتعدَّدُ العقدُ بتعددِهِمْ، ويوزَّعُ على قيمتهم يومَ الكتابةِ.

## الثاني: في الأداء:

يجبُ على السيدِ أن يحطَّ عنه، أو يدفعُ إليه ما يتمولُّ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، والأولى حطُّ الربعِ في آخرِ النجومِ قبلَ محله، وله أن يفسخَ بعدهُ إن عجز أو غاب هو،

= انظر: فتح القدير وشرح العناية (٢٣١/٧)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق (٤٥/٨)، والدر المختار مع رد المحتار (٩٨/٦)، والمبسوط (٢١٠/٨).

(١) في ظ، د: (ساداته)، وفي ت: (سيديه).

(٢) في د، ط: (عجز).

(٣) أي: إبقاء الكتابة، وفي ت: (إبقاءهما).

(٤) راجع: الأم (١٢٥/٧)، ومختصر المزني بهامش الأم (٢٧٤/٥).

(٥) راجع: مختصر المزني بهامش الأم (٢٧٤/٥) — (٢٨٨).

(٦) جزء من آية (٣٣ — النور).



أو<sup>(١)</sup> ماله مسافة القصر، فإن كان له عروض أمهله<sup>(٢)</sup> ثلاثة أيام لينضها<sup>(٣)</sup>، وإن جنّ وله مال أدى القاضي عنه بالمصلحة.

### الثالث: فيما يحصل به العتق:

وهو فراغ ذمته عن الجميع بأداء أو إبراء، فلو مات وبقي منه شيء مات [٣٣٢/ن] رقيقاً. /

#### فرعان:

الأول: لو استحقّ النجم بان رقه، وإن قال بعد التوفية أنت حرّ، لأنه مبني على الأداء، ولو خرج معيماً بخير، فإن ردّ ظهر أنه لم يعتق وإلا استمرّ عتقه.

الثاني: لو أبرأ أحد الشريكين موسراً أعتق نصيبه وسرى على الأصحّ لأنها أقوى.

### الرابع: في التصرفات:

السيد محجور عنها، فلو وطىء لم يجب الحد ولزم المهر وعتق الولد فإن عجزت سقط المهر وصارت مستولدة، وللمكاتب كل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر، وما يتضمن أحدهما ككتابة ونكاح، وبيع بنسيئة، واتهاب قريب غير كسوب، فله بإذنه، وليس له التسري، فإن فعل فلا حد، ولا استيلاء على الأظهر؛ لضعف الملك؛ والولد نسيب.

---

(١) في ق: (وماله).

(٢) في ت: (أمهل).

(٣) في د: (لينضه)، أي: ليظهر عروضه. القاموس (٢/٣٥٨).

## الخامس : في الجنايات :

إن<sup>(١)</sup> قتله السيد لزمه الكفارة وحدها؛ لأنه صار رقيقاً، وإن قتله غيره؛ فإن كان رقيقاً فللسيد القصاص، أو القيمة وإلا فالقيمة، وإن جنى على السيد اقتص منه، أو<sup>(٢)</sup> طولب بالأرش، فإن عجز عنه جاز الفسخ، وإن جنى على غيره لزمه القصاص، أو الأقل من قيمته والأرش فإن عجز ولم ينفذ السيد باع الحاكم منه ما يفي به بطلب المستحق وبقيت الكتابة في الباقي بناءً على جواز التبعض في الدوام.

فرع<sup>(٣)</sup>: لو أعتقه لزمه الفداء؛ لأنه فوت رقبتة، بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم.

## السادس : في الكتابة الفاسدة :

وهي كالصحيحة في العتق لاشتمالها<sup>(٤)</sup> على التعليق واستقلاله بالكسب واستتباع الولد، وتنسخ بموت السيد وجنونه وفسخه على المشهور نظراً إلى معنى المعاوضة، ولا يملك المأخوذ فيرده<sup>(٥)</sup> ويرجع إلى قيمة يوم العتق؛ لأنه يوم التلف، وقيل يوم العقد<sup>(٦)</sup>.

ونعني بالفاسد: ما لا يكون الخلل في العاقلين؛ وإلا لكان لغواً.

---

(١) في ق، ط: (فإن).

(٢) في ت: (ولو طولب)، وفي ق: (وطولب).

(٣) سقط (فرع) من ت.

(٤) في د: (لاشتماله).

(٥) في د: (فيرد).

(٦) في ت، ق لم يرد: (يوم).

## السابع: في التنازع:

[٣٣٣/ن] صُدِّقَ السَّيِّدُ فِي الْعَقْدِ وَالْأَدَاءِ، ودعوى الجنون، / والحجر إنَّ عهداً  
لَهُ، وقدر الحطِّ ومحلِّهِ، والعبدُ في الفسخ، ويتحالفان في كيفية العقدِ وقدرِ  
النجم.

فرع: لو ادعى الكتابةَ على ورثةِ السيد<sup>(١)</sup> فإنَّ صدقوه عتقَ بأداءِ  
الجميع، لأنهم كواحد: وإن صدق بعضهم أخذ بنصيبه.

\* \* \*

## الباب الرابع في أمهات الأولاد

من المشهوراتِ الذائعةِ امتناعُ بيعِ المستولدةِ، وهبتها لاستحقاقِ العتقِ  
بموتِ السيد<sup>(٢)</sup>.

والأصلُ فيه قوله (عليه السلام): «أُمُّ الْوَلَدِ لَا تَبَاعُ وَتَعْتَقُ بِمَوْتِ  
سَيِّدِهَا»<sup>(٣)</sup>، وهي كل أمةٍ أتت بولد ظاهر التخطيطة علقَتْ به<sup>(٤)</sup> من السيد في  
ملكه.

---

(١) هكذا في ط، د، ق، ط، العبارة في ت، وهامش د كنسخة: (لو نازع ورثة السيد،  
فإن صدقوه).

(٢) في ت: (سيدها)، وراجع: التلخيص الحبير (٢١٩/٤).

(٣) حديث: «أُمُّ الْوَلَدِ . . .»، رواه الدارقطني بهذا اللفظ.

وقد روى في هذا المعنى أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي.

انظر: سنن الدارقطني (١٣١/٤)، وسنن ابن ماجه (٨٤١/٢)، وراجع التلخيص  
الحبير (٢١٧/٤ - ٢١٨).

(٤) في ط: (له).

فلو علقَتْ في ملكٍ غيره بنكاحٍ أو شبهةٍ، ثم اشتراها لم تصرْ مستولدة، ويتبعها الولدُ الحادث بعده، وأرْشُها للسيد؛ إذ الملكُ له.

فرع: لو استولدها شريكان موسران واختلفا في<sup>(١)</sup> التقديم عتق نصيبُ كلٍّ بموته لإقراره، ويوقَّفُ الولاءُ، وإن كانا معسرين فالولاءُ بينهما؛ لأنَّ نصيبَ كلٍّ بموته عتق.

وعلى لفظِ العتق نختمُ كتابنا  
ونرجو الله أن يعتقَ من النار رقابنا، ورقابَ آبائنا، وأُمَّهاتنا  
وجميع المؤمنينَ والمؤمناتِ، والمسلمينَ والمسلماتِ، الأحياء منهم والأموات  
برحمتك يا أرحم الراحمين<sup>(٢)</sup>

---

(١) في ت: (على).

(٢) الخاتمة هكذا في ت، وفي د زيادة: (والحمد لله رب العالمين)، وفي ق، ط، ط: (على لفظ العتق نختم كتابنا ونرجو أن يعتق الله من النار رقابنا).

ثم: إن نسخة ت ذكرت: (تم الكتاب بحمد الله، وحوله وباسط إحسانه وطوله، فرغ من تحريره، والاشتغال من تعليقه العبد المذنب الجاني، المجرم المسيء الراجي إلى رحمة الله تعالى ظافر بن هبة الله بن عبد الله، ضحوة يوم الخميس السابع عشر من صفر - ختمه الله بالخير والظفر - لسنة أربع وتسعين وستمائة، وصلى الله على رسوله المصطفى ونبيه المجتبي محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين).

وفي خاتمة نسخة ط: (وافق الفراغ من نسخه يوم الاثنين ثامن عشر شعبان المبارك سنة سبع وسبعمائة ببغداد بالمدرسة النظامية رحمة الله على منشئها، على يدي الحسن بن سعدي البواب...).

وفي نسخة د: (والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الأكرمين، اتفق الفراغ من كتب هذا الكتاب على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن =



---

= ناصر الهروي بحمد الله وحسن توفيقه يوم الأحد الثاني عشر من ذي الحجة المبارك من سنة عشر وسبعمائة في المسجد الأقصى عمرها الله تعالى، وصانها من الحدثان، والحمد لله رب العالمين . . . ) .

ونسخة ق : (تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه) ولم تذكر التاريخ ولا الكاتب .  
ونسخة ط : (تم كتابة غاية القصوى في دراية الفتوى بتوفيق الله العلي) بدون تاريخ ولا ذكر كاتب .

وتم النسخ والمقابلة على النسخ الست على يدي الفقير إلى الله تعالى ، خادم العلم والعلماء علي محيي الدين القره داغي عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م بالقاهرة المحروسة .

## الفهارس



- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الأعلام .
- ٤ - فهرس الأماكن .
- ٥ - فهرس القواعد الفقهية .
- ٦ - فهرس بأهم المصادر والمراجع .
- ٧ - فهرس الموضوعات بالتفصيل .



## ١ - فهرس الآيات الكريمة

| الآيات   | السورة/ رقم الآية | الصفحة  |
|--|-------------------|---------|
| (١)  |                   |         |
| ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ الطَّيِّبَاتِ ﴾   | المائدة/ ٥        | ٤٣٥/٢   |
| ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴾   | الحجر/ ٤٦         | (٣٦٠/١) |
| ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ | الأحزاب/ ٤٩       | ٢٧٣/٢   |
| ﴿ أَقْرَبَ . . . ﴾   | القمر/ ١          | (٤٣٨/١) |
| ﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾  | الأنعام/ ١١٩      | (٤٣٧/٢) |
| ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾                            | النحل/ ١٠٦        | ٣٥٧/٢   |
| ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾                                     | المجادلة/ ٢       | ٢٥٣/٢   |
| ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ ﴾  | الكهف/ ٧٩         | (٤٨٥/١) |
| ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ﴾  | الحجرات/ ٢        | ٤٧٣/٢   |
| ﴿ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾                         | النور/ ٧          | ٢٦٧/٢   |
| ﴿ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾                          | النور/ ٨          | ٢٦٧/٢   |
| ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾                          | المائدة/ ٣٣       | ٣٧٠/٢   |
| ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ ﴾                | المائدة/ ٩٠       | (٢٨٢/١) |



| الآيات   | السورة/ رقم الآية        | الصفحة   |
|--|--------------------------|----------|
| ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾    | التوبة/ ٦٠ (١/ ٤٨٤، ٤٩١) |          |
| ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ ﴾            | الحديد/ ١٨               | ٦٥/٢     |
| ﴿ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ ﴾                               | المائدة/ ٤٢              | ١٦٤/٢    |
| ﴿ أَوْ لَمْ يَسْتُمْ الْإِنْسَاءَ ﴾                      | النساء/ ٤٣               | (١/ ٢٧٠) |
| ﴿ أَوْ لَمْ يَسْتُمْ الْإِنْسَاءَ ﴾                      | المائدة/ ٦               | (١/ ٢٧٠) |
| ﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ الْإِنْسَاءِ ﴾ | البقرة/ ٢٣٧              | ١٨٥/٢    |

### ( ح )

|  |             |          |
|--|-------------|----------|
| ﴿ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ | الأعراف/ ٤٠ | ٢٣٢/٢    |
| ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ ﴾                | البقرة/ ١٩٧ | (١/ ٥٤٨) |
| ﴿ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ ﴾                        | البقرة/ ١٧٨ | ٣١٥/٢    |

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ  
وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ  
وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ  
الرَّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمُ اللَّائِي فِي  
حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾

النساء/ ٢٣  
١٥٧/٢ ، ١٥٨

### ( خ )

|  |             |          |
|--|-------------|----------|
| ﴿ حُدُّوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ | الأعراف/ ٣١ | (١/ ٣٥٥) |
|--|-------------|----------|

### ( ز )

|  |          |       |
|--|----------|-------|
| ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ | النور/ ٢ | ٣٦٠/٢ |
|--|----------|-------|

| الآيات   | السورة/ رقم الآية | الصفحة       |
|--|-------------------|--------------|
| ( ط )  |                   |              |
| ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ ﴾   | البقرة/ ٢٢٩       | ٢١٢/٢        |
| ( ع )  |                   |              |
| ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾   | هود/ ٢٦           | (٢٥٦/١)      |
| ( ف )  |                   |              |
| ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾   | النور/ ٤          | ٣٦٤/٢        |
| ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَنُوهُبْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾               | البقرة/ ٢٢٢       | (٣١٧/١)      |
| ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾   | التوبة/ ٥         | ١٥٦/٢        |
| ﴿ فَإِنِ اسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾   | النساء/ ٦         | (٦٤٥/١)      |
| ﴿ فَإِنِ ارْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ أَجُورَهُنَّ ﴾                           | الطلاق/ ٦         | ٣١/٢         |
| ﴿ فَإِنِ ابْتَغَىٰ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ ﴾                             | الحجرات/ ٩        | ٣٥٥/٢        |
| ﴿ فَإِنِ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ | البقرة/ ٢٢٩       | ٢٠١/٢        |
| ﴿ فَإِنِ خِفْتُمْ فِرْجَآ أَوْ رُكْبَانًا ﴾                                    | البقرة/ ٢٣٩       | (٤٣٣/١)      |
| ﴿ فَإِنِ طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾                                 | البقرة/ ٢٣٠       | ٢٤١/٢        |
| ﴿ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾                       | الطلاق/ ٦         | ٢٩٦/٢        |
| ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾                               | النساء/ ٣         | ١٣١/٢        |
| ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾                                 | البقرة/ ١١٥       | (٣٤٧، ٣٤٦/١) |
| ﴿ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾   | الإسراء/ ٧٩       | ١٣٣/٢        |
| ﴿ فَارْجُلٌ وَأَمْرَآتَانِ ﴾   | البقرة/ ٢٨٢       | ٤٧٧/٢        |
| ﴿ فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً ﴾   | البقرة/ ٢٨٣       | (٦٣٠/١)      |

| الآيات  | السورة/ رقم الآية | الصفحة  |
|---|-------------------|---------|
| ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾   | الكوثر/ ٢         | (٤٣٨/١) |
| ﴿ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾   | الطلاق/ ١         | ٢٧٣/٢   |
| ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾                                  | النور/ ٣٣         | ٥٠٤/٢   |
| ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾                                   | المائدة/ ٨٩       | ٢٩٢/٢   |
| ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ ﴾                               | الحج/ ٢٨          | ٤٣١/٢   |
| ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾  | الممتحنة/ ١٠      | ٤٠٦/٢   |
| ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾                                     | البقرة/ ٢٣٠       | ٢٤١/٢   |
| ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾                  | التوبة/ ٢٨        | ٣٩٩/٢   |
| ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾   | النساء/ ٤٣        | (٢٩٥/١) |
| ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾   | المائدة/ ٦        | (٢٩٥/١) |
| ﴿ فَلَوْلَا نَفْعُ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾                          | التوبة/ ١٢٢       | (٢١٩/١) |
| ﴿ فَلْيُوْزِلْ أَلَّذِي أُوْتِيَ مِنْ آمْنَتِهِ ﴾                                   | البقرة/ ٢٨٣       | ١٢٤/٢   |
| ﴿ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾  | النساء/ ٢٥        | ١٦١/٢   |
| ﴿ فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ ﴾ | البقرة/ ١٩٤       | ٣٧٧/٢   |
| ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾                                   | البقرة/ ١٤٤       | (٣٤٨/١) |

( ق )

|   |              |         |
|---|--------------|---------|
| ﴿ ق... ﴾  | ق/ ١         | (٤٣٨/١) |
| ﴿ قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾              | الأحزاب/ ٢٨  | ١٣٣/٢   |
| ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ | الأنعام/ ١٤٥ | ٤٣٣/٢   |
| ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ﴾   |              |         |

| الآيات | السورة/ رقم الآية | الصفحة |
|--------|-------------------|--------|
|--------|-------------------|--------|

( ك )

|  |             |            |
|--|-------------|------------|
| ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ | البقرة/ ١٨٠ | ١٠٧/٢      |
| ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾                       | البقرة/ ١٨٣ | (٥٠١/١)    |
| ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾                       | البقرة/ ٢١٦ | ٣٨١/٢      |
| ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾         | البقرة/ ١٧٨ | ٣٢٦، ٣٠٩/٢ |
| ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾  | النساء/ ١٣٥ | (٦٨٢/١)    |

( ل )

|   |             |         |
|---|-------------|---------|
| ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِإِطْلَافٍ ﴾     | النساء/ ٢٩  | (٥٧١/١) |
| ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾                  | الطلاق/ ١   | ٢٧٩/٢   |
| ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ ﴾ | الفتح/ ٢٧   | (٥٥٨/١) |
| ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾                 | البقرة/ ٢٢٦ | ٢٤٦/٢   |
| ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾       | النور/ ١٣   | ٤٧٧/٢   |
| ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾                  | الطلاق/ ٧   | ٢٩١/٢   |

( م )

|  |            |         |
|--|------------|---------|
| ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ | الحشر/ ٧   | ٤١٠/٢   |
| ﴿ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا نَقُولُ ﴾                    | هود/ ٩١    | (٢٠٥/١) |
| ﴿ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾             | النساء/ ٢٣ | ١٥٨/٢   |

( و )

|                          |            |         |
|--------------------------|------------|---------|
| ﴿ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾ | البقرة/ ٤٣ | (٤٥٧/١) |
|--------------------------|------------|---------|

| الآيات   | السورة/ رقم الآية | الصفحة     |
|--|-------------------|------------|
| ﴿وَأَنذَرُوا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ نِحْلَةً﴾                    | النساء/ ٤         | ١٧٦/٢      |
| ﴿وَأَنذَرُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾              | النور/ ٣٣         | ٥٠٥/٢      |
| ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّوَاءَ﴾                 | البقرة/ ٢٧٥       | (٥٧١/١)    |
| ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ﴾                    | النور/ ٥٩         | (٦٤٤/١)    |
| ﴿وَإِذَا حُيِّبْتُمْ إِلَىٰ بِحَيِّهِ فَيَحْيَا بِأَحْسَنِ مِنهَا﴾ | النساء/ ٨٦        | ٦٥/٢       |
| ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾   | المائدة/ ٦        | (٢٥٦/١)    |
| ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾                   | البقرة/ ٢٨٢       | ٤٧١/٢      |
| ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾   | البقرة/ ٤٣        | (٣٢٩/١)    |
| ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾                   | النساء/ ٣٤        | ١٩٩/٢      |
| ﴿وَالَّذِي يَسْنَ مِنَ الْمَيْحِضِ مِّن سَائِكُرٍ﴾                 | الطلاق/ ٤         | ٢٧٤/٢      |
| ﴿وَأَمْرَةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾        | الأحزاب/ ٥٠       | ١٣٩/٢      |
| ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾                                       | المائدة/ ٦        | (٢٥٤/١)    |
| ﴿وَأَمَّهَتْكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾                           | النساء/ ٢٣        | ٢٨٤/٢      |
| ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾     | النساء/ ٢٣        | ١٥٩، ١٥٨/٢ |
| ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾                             | البقرة/ ٢٣٧       | ١٨٦/٢      |
| ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾                      | الفرقان/ ٤٨       | (٢٢٩/١)    |
| ﴿وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ﴾               | البقرة/ ٢٣٧       | ١٨٥، ١٧٩/٢ |
| ﴿وَإِن كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ﴾   | النساء/ ٤٣        | (٢٩٩/١)    |
| ﴿وَإِن كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ﴾   | المائدة/ ٦        | (٢٩٩/١)    |
| ﴿وَأُولَٰئِ الْأَحْمَالُ أَجُوهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾      | الطلاق/ ٤         | ٢٧٠/٢      |

| الآيات  | السورة/ رقم الآية | الصفحة  |
|---|-------------------|---------|
| ﴿وَيُؤَلِّهِنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ﴾                        | البقرة/ ٢٢٨       | ٢٤١/٢   |
| ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾                         | النور/ ٦          | ٢٦٢/٢   |
| ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾   | البقرة/ ٢٣٤       | ٢٧٠/٢   |
| ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾       | المائدة/ ٣٨       | ٣٦٥/٢   |
| ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾                                 | آل عمران/ ١٥٩     | ١٣٣/٢   |
| ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾       | البقرة/ ٢٣٣       | ٣٠١/٢   |
| ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَنِينَتَيْنِ﴾                            | البقرة/ ٢٣٨       | (٣٦٧/١) |
| ﴿وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾                              | البقرة/ ٢٣٣       | ٢٩٤/٢   |
| ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾        | المائدة/ ٥        | ٤١٩/٢   |
| ﴿وَكُلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾                          | النساء/ ٩٥        | ٣٨١/٢   |
| ﴿وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾                   | الأحزاب/ ٥٢       | ١٣٣/٢   |
| ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾                              | البقرة/ ١٨٨       | (٥٧١/١) |
| ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ | البقرة/ ١٨٧       | (٥٢٧/١) |
| ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾                    | الإسراء/ ٣٦       | ٤٨٠/٢   |
| ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ﴾             | البقرة/ ٢٢١       | ١٥٦/٢   |
| ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾              | البقرة/ ٢٦٧       | (٤٦١/١) |
| ﴿وَلَكِنْ لَا تَنْفَقُوهُنَّ لِسَبِيحَتِهِمْ﴾                 | الإسراء/ ٤٤       | (٢٠٥/١) |
| ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ﴾              | الحجر/ ٢٤         | (٤٠٠/١) |
| ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾                    | آل عمران/ ٩٧      | (٥٣٥/١) |
| ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾                   | البقرة/ ٢٤١       | ١٨٩/٢   |



| الآيات  | السورة/ رقم الآية | الصفحة  |
|---|-------------------|---------|
| ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾   | يوسف/ ٧٢          | ٤٦/٢    |
| ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدَرُهُ﴾                                   | البقرة/ ٢٣٦       | ١٨٨/٢   |
| ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾              | البقرة/ ٢٢٨       | ٢٧٣/٢   |
| ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ﴾                             | النساء/ ٩٢        | ٣٠٩/٢   |
| ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾  | النساء/ ٢٥        | ١٦١/٢   |
| ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ﴾                               | لقمان/ ٦          | ٤٧٤/٢   |
| ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾  | البقرة/ ٢١٧       | (٣٣٥/١) |
| ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ <sup>ط</sup> ﴾ | البقرة/ ٢٣٣       | ٢٨٦/٢   |
| ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾   | الماعون/ ٦        | (٧٠١/١) |
| ﴿وَهُمْ صَغِيرُونَ﴾   | التوبة/ ٢٩        | ٤٠٠/٢   |

( ي )

|   |             |         |
|---|-------------|---------|
| ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتْ بِدَيْنٍ﴾       | البقرة/ ٢٨٢ | (٦٢٠/١) |
| ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ | المائدة/ ٩٠ | (٢٨٢/١) |
| ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ﴾               | النساء/ ١١  | ٨٧/٢    |
| ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾  | الإنسان/ ٧  | ٤٥٢/٢   |



## ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

الأحاديث/ الآثار الصفحة

( أ )

- آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر ..... (٣٣١/١)
- أبدأ بنفسك ثم بمن تعول ..... ٣٠٤/٢
- أبرأ ﷺ زوج القاتلة وولدها ..... ٣٤٢/٢
- اتخذ ﷺ خاتماً من فضة ..... (٤٧٣/١)
- أتؤدين زكاة هذا؟ فقالت: لا ..... (٤٧٣ - ٤٧٢/١)
- أثر عمر رضي الله عنه في تأخير الوتر عن التهجد ..... (٤٣٧/١)
- أثره ﷺ في الجهاد كل سنة ..... ٣٨٢/٢
- اجتهد ابن مسعود في المهر لم يسمّى شهراً ثم حكم بمهر المثل ..... ٢٨١/٢
- أجلاهم عمر رضي الله عنه عن جزيرة العرب ..... ٩٨/٢
- احتجم ﷺ وغسل محاجمه وصلى ولم يتوضأ ..... (٢٦٧/١)
- أحججت عن نفسك؟ فقال: لا، فقال: هذه عنك ..... (٥٤١/١)
- اختر إحداهما وفارق الأخرى ..... ١٦٢/٢
- اختصاص الرسول ﷺ بأكثر من أربع ..... ١٣٩/٢
- اختصاص الرسول ﷺ بجواز النكاح بلا مهر ..... ١٣٩/٢
- أخذ عمر ضعف الزكاة من نصارى العرب عوضاً عن الجزية ..... ٤٠٠/٢
- آخر ﷺ يوم الخندق الصلاة ..... (٤٣٤/١)



- أدار ﷺ ابن عباس من يساره إلى يمينه ..... (٣٦٢/١)
- أدرك أبو بكره النبي ﷺ في الركوع فركع ثم خطا ..... (٣٦٢/١)
- أدّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك ..... ١٢٤/٢
- أدّوا صدقة الفطر عمن تمونون ..... (٤٩٣/١)
- إذا اختلف المتبايعان تحالفا وتراذّا ..... (٦١٧/١)
- إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة ..... (٦٤٣/١)
- إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ..... (٣٧٧/١)
- إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ..... (٢٤٠/١)
- إذا جلس الرجل بين شعبها الأربع ..... (٢٧٦/١)
- إذا حللت فأذنيني ..... ١٥٣، ١٤٣/٢
- إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمسه من شعره ..... ٤٢٧/٢
- إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ..... (٢٩٣/١)
- إذا رفع رأسه في آخر السجدة ..... (٣٨١ — ٣٨٠/١)
- إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدر كته فكل ما لم يتتن ..... ٤٢٢/٢
- إذا رميت وحلقتم حلّ لكم كل شيء سوى الجماع ..... (٥٥٩ — ٥٥٨/١)
- إذا زنت أمة أحدكم فليحدها ..... ٣٦٢/٢
- إذا شك أحدكم في صلاته ..... (٣٨٧/١)
- إذا صليتما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم ..... (٣٩٧/١)
- إذا قام أحدكم من مجلسه فهو أحق به إذا عاد ..... ٥٦/٢
- إذا كفى أحدكم طعامه خادمه ..... ٣٠٦/٢
- إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله ..... ١٢٠/٢
- إذا مرّ المارء بين يدي أحدكم ..... (٣٦٣/١)
- إذا وقع الذباب في إناء أحدكم ..... (٢٨٤/١)
- الأذان تسع عشرة كلمة ..... (٣٤٤/١)

- أربع لا تجوز في الضحايا: العوراء البين عورها ..... ٤٢٨/٢
- الإرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم ..... ٢٨٥/٢
- اركع حتى تطمئن راکعاً ..... (٣٧٥/١)
- أزورك بما معك من القرآن ..... ١٧٦/٢
- استخلف ﷺ أبا بكر في مرضه فافتتح بهم، ثم خرج ﷺ ..... (٤٠٣/١)
- استعان الرسول ﷺ باليهود ..... ٣٨٤/٢
- استفاض في صلاة الخسوف فعله ﷺ ..... (٤٣٩/١)
- استقرض ﷺ بكرةً ورد بازلاً ..... (٦٢٨/١)
- استقطع أبيض بن حمال رسول الله ﷺ ملح مأرب ..... ٥٣/٢
- استلف ﷺ من العباس صدقة عامين ..... (٤٨١/١)
- استنزل ﷺ قريظة على حكم سعد بن معاذ ..... ٣٩٥/٢
- أسلم علي وعمره خمس عشرة سنة، أو ستاً، أو ثمانى ..... ٨٢/٢
- أسلم غيلان على عشرة نسوة ..... ١٦٣/٢
- أسلم فيروز الديلمي على أختين ..... ١٦٢/٢
- اشترى أبو سعيد كبشاً للضحية ..... ٤٣٠/٢
- اشترى فضالة بن عبيد قلادة فيها ذهب ..... (٥٨٦/١ — ٥٨٧)
- اشتهار تغليظ الدية بالحرم أو المحرم أو الشهر الحرام عن عمر ..... ٣٣٦/٢
- اشتهار كون دية المجوس ثلث خمس الدية ..... ٣٣٤/٢
- أشهد أنه ﷺ قال: إن القنفذ من الخبائث فقال ابن عمر ..... ٤٣٥/٢
- أصبنا بخير طعاماً وكان كل واحد منا يأخذ قدر كفايته ..... ٣٩١/٢
- أطراد سنته ﷺ وسنة خلفائه من بعده على الجلوس بين الخطبتين
- والقيام منهما ..... (٤٢٦/١)
- أطعم عبدك وناضحك ..... ٤٣٦/٢
- أعتق رجل ستة أعبد ولم يكن له سواهم فأفرع ﷺ ..... ٤٩٩، ١١٣/٢

- اعتق رقبة . . . قاله للأعرابي . . . (٥٢٠/١)
- اعتم العشاء حتى ابهار الليل . . . (٣٣٢/١)
- اعرف عفاصها، ووكاءها ثم عرفها سنة . . . ٧٢/٢
- أعطى الصديق رضي الله عنه عدي بن حاتم ثلاثين بغيراً . . . (٤٨٦/١)
- أعطى ﷺ كل واحد من عيينة بن حصن والأقرع . . . (٤٨٧/١)
- أعطى ﷺ للراجل سهماً، وللفارس ثلاثة أسهم . . . ٩٦٩/٢
- أعلمهم أن عليهم صدقة . . . (٤٩٠/١)
- أغمي على ابن عمر يوماً وليلة ولم يقض . . . (٣٣٦/١)
- أغمي على علي أربع صلوات، وعمار خمساً وقضيا . . . (٣٣٦/١)
- افعلوا كل شيء سوى الجماع . . . (٣١٦/١)
- أفضل الأعمال أحمرها . . . ٤٥٦/٢
- أقام ثمانية عشر يوماً بمكة لا يصلي إلا ركعتين . . . (٤١٠/١ - ٤١١)
- اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم . . . ٣٨٧/٢
- أقر ما عز عند النبي ﷺ فأمر برجمه . . . (٦٨٢/١)
- ألا أخبركم بخير الشهود فقليل: نعم . . . ٤٧٦/٢
- ألا لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائض حتى تحيض . . . ٣٩٠، ٢٨١/٢
- ألحقوا الفرائض بأهلها . . . ٨٩/٢
- الذي يشرب في آنية الذهب والفضة . . . (٢٤٧/١)
- اللهم اغفر للمحلقين . . . (٥٥٨/١)
- اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده . . . (٤٥٠/١)
- أليس في خمس الخمس ما يغنيكم عن أوساخ الناس . . . (٤٩١/١)
- أمر ﷺ أبا طلحة بإراقة خمور اليتامى . . . (٢٨٨/١)
- أمر ﷺ أم سلمة أن تكتحل ليلاً وتمسحها نهراً . . . ٢٧٢/٢
- أمر ﷺ باتخاذ الأنف من الذهب . . . (٤٧٤/١)
- أمر ﷺ بإراقة ما ولغ الكلب فيه . . . (٢٨٣/١)

- أمر ﷺ بأن يجلد شارب الخمر أربعين جلدة ..... ٣٧٢/٢
- أمر ﷺ بأن يغسل دم الحيض بالماء ..... (٢٣٠/١ - ٢٣١)
- أمر بصيام عاشوراء، فلما فرض رمضان تركه وقال: ..... (٥٠٥/١)
- أمر بقتل بعض الحيوانات الضارة ..... ٤٣٥/٢
- أمر ﷺ زوجة ثابت بالافتداء ..... ٢٢١/٢
- أمر ﷺ عائشة بإدخال الحج على العمرة ..... (٥٤٥/١)
- أمر عمر وعلي بعد النتائج مع الأصول ..... (٤٦٥/١)
- أمر ﷺ كعب بن عجرة في كفارة الأذى أن يتصدق ..... ٢٩٢/٢
- أمر ﷺ المرتضى باستنفاق دينار وجدده ..... ٧٧/٢
- أمرت أن أسجد على سبعة آراب ..... (٣٧٨/١)
- أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن ..... ٤٢٨/٢
- أمرنا النبي ﷺ بفاتحة الكتاب ..... (٣٧١/١)
- أمرني جبريل أن أمر أصحابي بالتلبية ..... (٥٥٣/١)
- أمسك أربعاً وفارق سائرهن ..... ١٦٣/٢
- امكثي في مسكنك حتى يبلغ الكتاب أجله ..... ٢٧٩/٢
- أما معاوية فصعلوك ..... ١٤٤/٢
- أمني جبريل عند باب البيت مرتين فصلى بي ..... (٣٢٩/١)
- أم الولد لا تباع ..... ٥٠٨/٢
- أنت ومالك لأبيك ..... ٣٠١/٢
- أنكحي أسامة ..... ١٤٣/٢
- أن أبا هريرة كان يصلي على ظهر المسجد ..... (٤٠٢/١)
- أن رجلاً أغفل لمعة في عقبه فأمر ﷺ بغسلها ..... (٢٦٥/١)
- أن رجلاً سأل عن اللقطة؟ فقال ﷺ: ..... ٧٢/٢
- أن رجلاً من فزارة قال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال ﷺ: ..... ٢٦٤/٢

- أن امرأة جميلة اقتدت بالنبي ﷺ فنزل قوله تعالى : ..... (٤٠٠/١)
- أن امرأة قالت لرسول الله ﷺ : إن أُمِّي ماتت ولم تحج ..... (٥٣٩/١)
- أن امرأة قالت لرسول الله ﷺ : إن فريضة الحج أدركت أبي ..... (٥٤٠/١)
- إن أُمِّي أصمتت ولو نطقت لتصدقت ، فينفعها إن تصدقت عنها؟ ..... ١٢٠/٢
- أن الصحابة صلّوا على الرسول فوجاً فوجاً ..... (٤٥٢/١)
- أن أنساً روى الإبراد في الجمعة ..... (٣٣٤/١)
- أن سودة وهبت نوبتها من عائشة ..... ١٩٨/٢
- أن الصحابة رخصوا في ضرب البراع ..... ٤٧٥/٢
- أن الصحابة صلّوا على يد عبد الرحمن ألقاها طائر بمكة ..... (٤٤٤/١)
- إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ..... (٣٥٩/١)
- أن عمر رضي الله عنه قال : أصبت مالاً لم أصب مثله ..... ٥٧/٢
- أن عمر هدد حاملاً فأجهضت فشاور أصحابه ..... ٣٢٩/٢
- أن الفاروق شرّكهما في الثلث ..... ٩٠/٢
- أن فريضة بنت مالك قتل زوجها فسألت ..... ٢٧٩/٢
- إن كان خيراً فإلى خير تقدمونه ..... (٤٤٨/١)
- أن كان معه شيء من القرآن فليقرأه ..... (٣٧٤/١)
- إنك تحب البادية والغنم ..... (٣٤٢/١)
- إنك سترد على قوم معظمهم من أهل الكتاب ..... ٣٩٩/٢
- إن الله حرم مكة لا ينفر صيدها ..... ٧٨/٢
- إن الله حرم على أمتي الخمر والميسر والكوبة والمزمار ..... ٤٧٤/٢
- إن الله قد أمركم بصلاة وهي خير لكم من حمر النعم ألا وهي الوتر ..... (٤٣٦/١)
- إن الله لا يعبأ بأوساخكم شيئاً ..... (٥٦٤/١)
- إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهم ..... ٣٧٣/٢
- إن الله لم يكل قسم موارثكم إلى نبي مرسل ..... ٨٧/٢

- إن الله يحدث من أمره ما يشاء ..... (٣٥٨/١)
- أن مالكا الأشعري صلى صلاة النبي ﷺ ..... (٣٧١/١)
- أن مريضاً أعتق ستة أعبد لم يملك غيرهم فجزأهم النبي ﷺ ثلاثة أجزاء ... ١١٣/٢
- إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ..... (٤٥٥/١)
- إنا أهل بيت لا تحل لنا الصدقة ..... (٤٩٠/١)
- إنّا معشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة ..... ١٣٩/٢
- إنما الأعمال بالنيات ..... (٢٤٩/١)
- إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقة ..... (٢٩٩/١)
- إنما نهيتكم عن نهى العساكر ..... ١٩٤/٢
- إنما الولاء لمن أعتق ..... ٥٠١/٢
- إنما يغسل من بول الصبية ..... (٢٩٢/١)
- إن هذه أيام طعام وشراب ..... (٥١١/١)
- إنه طعام إخوانكم من الجن ..... (٢٩٤/١)
- إنه ﷺ والخلفاء الثلاثة كانوا يمشون أمام الجنائز ..... (٤٤٨ — ٤٤٧/١)
- إني إذا صائم ..... (٥٠٤/١)
- أهل علي وأبو موسى ياهللال الرسول ﷺ ..... (٥٥١/١)
- أهلّي واشترطي أن محلي ..... (٥٦٨/١)
- أوتر ﷺ من واحدة إلى إحدى عشرة ركعة ..... (٤٣٦/١)
- أوتر ﷺ إلى ثلاث عشرة ..... (٤٣٦/١)
- أوف بنذر، قاله ﷺ لعمر حيث نذر في الجاهلية ..... (٥٢٦/١)؛ ٤٥٣/٢
- أولادكم من أطيب كسبكم ..... ٣٠١/٢
- أول جمعة بعد جمعة المدينة جمعة نجران ..... (٤٢٠/١)
- أولم ﷺ على صفية بسويق وتمر في السفر ..... ١٩١/٢
- أولم ولو بشاة ..... ١٩١/٢

- أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفوهُ ..... (٣٣٣/١)
- أيسرُك أن يسوِّرك الله بهما بسوار من نار ..... (٤٧٣/١)
- أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ..... (١٥٠/١)
- أيما إهاب دبغ فقد طهر ..... (٢٨٩/١)
- أيما صاحب إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي زكاتها ..... (٤٥٨/١)
- أينقص الرطب؟ ... فلا إذن ..... (٥٨٨/١)
- أين طبافكم ..... ١٩٤/٢
- أيما أدركتني الصلاة تيممت وصليت ..... (٣٠٨/١)
- أيها المفرد خلف الصف هلاً اتصلت بالصف ..... (٤٠١/١)

(ب)

- بادروا بالمغرب قبل طلوع النجم ..... (٣٣٣/١)
- بارك الله في صفقة يمينك ..... (٦٧٩/١)
- باع جابر بعيره من الرسول ﷺ وشرط حملانه ..... ٤٥ — ٤٤/٢
- بعث ﷺ ابن رواحة خارصاً ..... (٤٧٠/١)
- بعث ﷺ إلى أهل العوالي في يوم عاشوراء أن من أكل منكم ..... (٥٠٥/١)
- بعث ﷺ معاذاً وأبا موسى قاضيين إلى اليمن ..... ٤٦٠/٢
- البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ..... ٣٦١/٢
- بلوا الشعر وأنقوا البشرة ..... (٢٨٠/١)

(ت)

- الثوب في الصبح ..... (٣٤٤/١)
- تحاكم عمر وأبي إلى زيد فلم ينكر ..... ٤٥٩/٢
- تحلل ﷺ بالحديبية وذبح هناك ..... (٥٦٩/١)
- تحمل قبيصة بحمالة ثم سأل الرسول ﷺ أن يؤديها ..... (٤٨٩/١)
- تحضي في علم الله ستاً أو سبعاً ..... (٣٢٠/١)

- تخيروا لنطفكم ..... ١٤٨/٢
- التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج ..... (٢٩٥/١)
- ترخص ﷺ القصر ثمانية عشر يوماً في حرب هوازن ..... (٤١١/١)
- تزوج ﷺ امرأة فرأى بكشعها ..... ١٦٦/٢
- تزوج ﷺ أم سلمة وبات عندها ثلاثاً ..... ١٩٧/٢
- تزوجوا الولود الودود ..... ١٤٠/٢
- تصدق أبو بكر بجميع ماله ..... (٤٩٨/١)
- تطويل السجدة في صلاة الكسوف ..... (٤٤٠/١)
- تعاد الصلاة من قدر الدرهم من دم ..... (٣٥٥/١)
- تقعد إحداكن شطر عمرها لا تصلي ..... (٣١٢/١)
- تقف إمامهن وسطهن ..... (٣٩٥/١)
- تقوم الإبل على أهل القرى ..... ٣٣٤/٢
- تكلم رسول الله ﷺ في أثناء الخطبة ..... (٤٢٥/١)
- تلك السنة (في عدم اقتداء المسافر بالمقيم) ..... (٤١٥/١)
- تناكحوا كثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ..... ١٣١/٢
- تهادوا تحابوا ..... ٦٥/٢
- توبوا قبل أن تموتوا ..... (٤٤٣/١)
- توضأ ﷺ وقال: ..... (٢٥٥/١ - ٢٥٦، ٢٦١)
- التيمن ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ..... (٣٠٣/١)

(ث)

- ثلاثة أنا خصمهم ..... ٣١/٢
- ثلاث جدهن جد وهزلهن جد ..... ٢١٧/٢
- الثلث والثلث كثير ..... ١٠٨/٢
- ثم يفسو الكذب حتى يشهد قبل أن يستشهد ..... ٤٧٦/٢
- الطيب أحق بنفسها من وليها ..... ١٤٩/٢



## (ج)

- جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ . . . ويقول: هلكت . . . (٥٢٠/١)
- جاءت امرأة إليه ﷺ فقالت: إن ابنتي توفي زوجها أفنكحلها؟ ٢٧٢/٢
- الجار أحق بصقبه . . . . . ٦/٢
- جار الدار أحق بشفعتها . . . . . ٦/٢
- جازت الزيادة على القيامين والركوعين في صلاة الخسوفين . . . . . (٤٤٠/١)
- جعل ﷺ على نصارى أيلة جزية دينار . . . وضيافة من مر بهم ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠
- الجمعة على كل مسلم إلا المرأة والصبي والمملوك . . . . . (٤١٧/١)
- الجمعة على من يسمع النداء . . . . . (٤١٧/١)
- جمع النبي ﷺ في تبوك . . . . . (٤١٦/١)
- جمع النبي ﷺ وما أراه إلا المطر . . . . . (٤١٦/١)

## (ح)

- الحاج أشعث أغبر تفل تفت . . . . . (٥٦٤/١)
- الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وافتدتا . . . . . (٥١٧/١)
- حبس الأصل وسبب الثمرة . . . . . ٥٧/٢
- حججنا مع الرسول ﷺ ومعنا النساء والصبيان . . . . . (٥٣٥/١)
- حجره ﷺ على معاذ لدينه . . . . . (٦٤٦/١)
- حجي عن أمك . . . . . (٥٣٩/١)
- حديث الإبراد في الجمعة . . . . . (٣٣٤/١)
- حديث الاستعانة في الوضوء . . . . . (٢٦٥/١)
- حديث ابن عمرو في أن الدية مثلثة . . . . . ٣٣٥/٢
- حديث أن الشاك يأخذ بالأقل . . . . . (٣٨٧/١)
- حديث أنه لا تكفي في الأضحية عوراء ولا عرجاء ولا . . . . . ٤٢٨/٢
- حديث الثوب في الأذان . . . . . (٣٤٤/١)

- حديث توزيع الماء على الأعلى فالأسفل ..... ٥٤/٢
- حديث فضل إدراك التحريم في الصلاة ..... (٣٩٦/١)
- حديث فضل الجمع الكثير ..... (٣٩٦/١)
- حديث ذي اليمين ..... (٣٥٨/١ - ٣٦٠، ٣٦٢ - ٣٦٣)
- حديث صلاة تحية المسجد أثناء الخطبة ..... (٤٢٧/١)
- حديث في حل الضب ..... ٤٣٤/٢
- حديث في حل الضبع ..... ٤٣٤/٢
- حديث في جواز قتل الفواسق الخمس ..... ٤٣٥/٢
- حديث الزكاة ..... (٤٥٩/١)
- الحديث في سلم الحيوان ..... (٦٢٤/١)
- حديث المدلجي في القيافة ..... ٤٩٤/٢
- حديث المضمضة بغرفة، والاستنشاق بأخرى ..... (٢٦٣/١ - ٢٦٤)
- حضر ﷺ أملاًكاً وقال: أين أطباقكم؟ ..... ١٩٤/٢
- حضر ﷺ جنازة فقال: هل عليه دين؟ ..... (٦٦٤/١)
- حطيتها واتخذني منها نمارق ..... ١٩٣/٢
- حق الجوار أربعون داراً ..... ١١٦/٢
- حكم رسول الله ﷺ بالضمان لما أهلكته الدابة ليلاً ..... ٣٧٩/٢
- حكم عمر في المفقود زوجها بأن تتربص أربع سنين ..... ٢٧١ - ٢٧٠/٢
- حكم ابن مسعود بمهر المثل ..... ٢٨١/٢
- حمى عمر رضي الله عنه لإبل المسلمين ..... ٥٢/٢
- حمى ﷺ النقيع ..... ٥٢/٢
- حمل ﷺ أمامة يضعها إذا سجد ..... (٣٦١/١)
- حمل ﷺ سعد بن معاذ بين العمودين ..... (٤٤٧/١)

## (خ)

- خبر ترك الجمعة للمعذور ..... (٤١٨/١)
- خبر (في الأقط) ..... (٤٩٥/١)
- خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف ..... ٤٨٥ ، ٤٦٦ ، ٣٠٣/٢
- الخراج بالضمان ..... (٦٠٧/١)
- خلع ﷺ نعليه في الصلاة ..... (٣٦٢/١)
- خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ... (٢٣٩/١ - ٢٤٠)
- خياركم أحسنكم قضاء ..... (٦٢٨/١)
- خير ﷺ بريرة عندما عتقت ..... ١٦٩/٢
- خير النساء أرخصهن مهوراً وأحسنهن وجوهاً ..... ١٧٧ - ١٧٦/٢
- خير ﷺ نساءه فاخترته فأمسكهن ..... ٢١٨ ، ١٣٣/٢

## (د)

- دخل ﷺ بعد صبح الأحد وخرج بعد صبح خميسه إلى منى ..... (٤١٠/١)
- دخل ﷺ على عائشة رضي الله عنها فقال: هل من غداء؟ ..... (٥٠٤/١)
- الدعاء المأثور في الوضوء ..... (٢٦٦/١)
- دفع ﷺ ديناراً إلى عروة البارقي ليشتري به شاة فاشترى به شاتين ..... (٦٧٩/١)
- دلستم عليّ ..... ١٦٦/٢
- دم الحيض أسود وله رائحة تعرف ..... (٣١٩/١)
- ذلك ابن عمر بثرة وصلّى ولم يغسل ..... (٣٥٥ - ٣٥٤/١)
- دية الخطأ أخصاً ..... ٣٣٥/٢
- دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ..... ٣٣٣/٢
- الدين يقضى والزعيم غارم ..... (٦٦٣/١)

## (ذ)

- ذكاة الجنين ذكاة أمه ..... ٤٣٣ ، ٤٢٢/٢

- الذكر المأثور عن النبي ﷺ في الصلاة ..... (٣٨٤/١)  
 الذي يشرب في آنية الذهب والفضة ..... (٢٤٧/١)  
 الذهب بالذهب وزناً ..... (٥٨٧/١)  
 الذهب بالذهب وزناً والحنطة بالحنطة كيلاً ..... (٥٨٦/١)

( ر )

- رأى ابن عمر الهلال وحده فشهد عنده ﷺ فأمر بالصوم ..... (٥٠٢/١)  
 رأى ﷺ رجلاً قائماً في الشمس ، فسأل عنه فقيل :  
 نذر أن لا يقعد . . . فقال ﷺ : ..... ٤٥٤ — ٤٥٣/٢  
 رأى ﷺ في داره سترة عليها صور ، وكان يدنو منها وينصرف ..... ١٩٣/٢  
 رأى ﷺ قيس بن قهد يصلي بعد صلاة الصبح ..... (٣٤٠/١)  
 رجم ﷺ ماعزاً بعد إقراره ..... ٣٦١/٢  
 رجم ﷺ الغامدية ..... ٣٦١/٢  
 رجم ﷺ يهودياً ..... ٣٦١/٢  
 رخص ﷺ في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق ..... (٥٨٨/١)  
 رخص ﷺ للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة أيام (في مسح الخف) ..... (٢٥٨/١)  
 رخص ﷺ للناذرة ضرب الدف بين يديه إذا رجع ..... ٤٧٤/٢  
 رخص ﷺ لهند أن تأكل بالمعروف ..... ٤٨٥ ، ٤٦٦ ، ٣٠٣/٢  
 رد ﷺ أبا جندل بن سهيل ..... ٤٠٤/٢  
 رمد ابن عباس فعولج بأن يصلي مضطجعاً ..... (٣٦٨ — ٣٦٧/١)  
 رهن ﷺ درعه عند يهودي ..... (٦٣٠/١)  
 رواية أنه ﷺ كان قارناً ..... (٥٤٧/١)  
 رواية أنه ﷺ كان متمتعاً ..... (٥٤٧/١)  
 رواية أنه ﷺ كان مفرداً ..... (٥٤٧/١)  
 رواية عائشة في عدم تأخير غسل الرجلين ..... (٢٨١/١)

- رواية عمار في أن مسح اليدين إلى الكوعين ..... (٣٠٤/١)  
 رواية عمار في أن مسح اليدين إلى المرفقين ..... (٣٠٤/١)  
 رواية النخعي أنه فُعلَ بجنازته ﷺ كذا ..... (٤٥٤/١)

( ز )

- زادك الله حرصاً ولا تعد ..... (٣٦٢/١)  
 زَوْجٌ ﷺ بناته من علي وعثمان وأبي العاص ..... ١٥٣/٢  
 زَوْجٌ ﷺ فاطمة بنت قيس القرشبة من مولاه أسامة ..... ١٥٣، ١٤٣/٢  
 زوال الدنيا أهون عند الله من سفك دم امرئ مسلم ..... ٣٨٨/٢

( س )

- ساقى ﷺ أهل خيبر على نصف الثمر والزرع ..... ٢٦/٢  
 سئل ابن المسيب عن إفسار الزوج فقال: يفرق بينهما ..... ٢٩٩/٢  
 سئل ﷺ عما يحلّ من الحائض ..... (٣١٦/١)  
 سئل ﷺ عن احتلام المرأة ..... (٢٧٨/١)  
 سئل ﷺ عن بيع الرطب بالتمر؟ فقال: أينقص الرطب ..... (٥٨٧ - ٥٨٨/١)  
 سئل ﷺ عن التتابع في قضاء الصوم فقال: إن شاء ..... (٥١٥/١)  
 سئل عن غلة المبيع تسلم للمشتري ..... (٦٠٦/١)  
 سئل ﷺ عن كسب الحجام فنهى عنه وقال: أطعم عبدك ..... ٤٣٦/٢  
 سئل ﷺ فقيل: أي الكسب أطيب؟ فقال: عمل الرجل بيده ..... (٥٧١/١)  
 سجد ﷺ قبل السلام وبعده في السهو ..... (٣٨٨/١)  
 سجدها أخي داود توبة ونحن نسجدها شكراً (سجدة ص) ..... (٣٩٠/١)  
 سجد وجهي للذي خلقه وصوره ..... (٣٩١/١)  
 سلم ﷺ الودائع - لما هاجر - إلى أم أيمن ..... ١٢٥/٢  
 سمع ﷺ الدف ورخصه ..... ٤٧٤/٢  
 سمع ﷺ رجلاً يلبي عن شبرمة فقال: ..... (٥٤١/١)

سنوا بهم - أي بالمجوس - سنة أهل الكتاب غير ناكحي ..... ١٥٥/٢

( ش )

شبه الرسول ﷺ المحلل بالتيس المستعار ..... ١٦٠/٢

شرط ﷺ الثلث في الرجعة والربع البدأ ..... ٤١٧/٢

شرك عمر الأخوين فأكثر في الثلث ..... ٩٠/٢

شغلونا عن الصلاة ..... (٤٣٤/١)

الشفعة في كل مال لم يقسم ..... ٥/٢

الشفعة كحل العقال ..... ١٧/٢

الشق لغيرنا واللحد لنا ..... (٤٥٣/١)

شكونا حر الرمضاء في وجوهنا ..... (٣٧٦/١)

شمت معاوية بن الحكم في الصلاة ولم يأمره ﷺ بالإعادة ..... (٣٥٩/١)

( ص )

الصائم المتطوع أمير نفسه ..... (٥٢٤/١)

صام ﷺ حتى بلغ كراع الغميم ..... (٥١٤/١)

صح الثوب عن أبي محذورة ..... (٣٤٤/١)

الصدقة على القرابة صدقة وصله ..... (٤٩٦/١)

صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ..... (٣٩٥/١)

صلاة الرسول ﷺ بذات الرقاع في رواية ابن عمر ..... (٤٣٠/١)

صلاة الرسول ﷺ بذات الرقاع في رواية صالح ابن خوات ..... (٤٣٠/١)

صلاته ﷺ والخسوفين ..... (٤٣٩/١)

صلة الرحم تزيد في العمر ..... (٤٩٦/١)

الصلح جائز بين المسلمين ..... (٦٥٢/١)

صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً ..... (٣٦٧/١)

صلّى ﷺ إحدى صلاتي العشي ..... (٣٥٨/١)

صلّى ﷺ ببطن النخل صلاة الخوف ..... (٤٢٩/١)

- صلى ﷺ بعسفان صلاة الخوف ..... (٤٢٨/١)
- صلى ﷺ التراويح جماعة ..... (٤٣٧/١)
- صلى ﷺ ركعتين بعد العصر ..... (٣٩٢/١)
- صلى ﷺ الظهر خمساً ..... (٣٦١/١)
- صلى ﷺ على حمزة فكبر سبعاً ..... (٤٥٢/١)
- صلى ﷺ على قبر المسكينة ..... (٤٥١ - ٤٥٠/١)
- صلى ﷺ على النجاشي ..... (٤٥٠/١)
- صلى ﷺ عند اشتباك النجوم ..... (٣٣٣/١)
- صلى ﷺ للاستسقاء صلاة العيد إلا أنه استغفر ..... (٤٤١/١)
- صلى مالك الأشعري صلاة النبي ﷺ ..... (٣٧١/١)
- صلوا على من قال: لا إله إلا الله ..... (٤٥١/١)
- صليت خلف رسول الله ﷺ فعطس رجل ..... (٣٥٩/١)
- صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ..... (٥٠١/١)

(ض)

- ضح به - أي بالكبش - الذي أخذ الذئب أليته ..... ٤٣٠/٢
- ضربت هذيلية أخرى بعمود فسطاط فماتت فقضى ..... ٣٤١/٢

(ط)

- الطعام بالطعام مثلاً بمثل ..... (٥٨٤/١)
- طلق ابن عمر امرأته حائضاً فسأل عمر الرسول ﷺ ..... ٢٢٠/٢
- طلق ﷺ حفصة ثم راجعها ..... ٢١٢/٢
- الطواف صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام ..... (٢٧٤/١)
- طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة ..... (٥٤٦/١)
- طول ﷺ الاعتدال في تهجدته ..... (٣٨٦/١)
- طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعاً ..... (٢٩١/١)

(ع)

- العادة مستمرة في عهده ﷺ في الاكتفاء ببيع الهدية ..... ٦٦/٢
- عاد ﷺ سعد بن أبي وقاص فقال: أأوصي بجميع مالي؟ ..... ١٠٨ — ١٠٧/٢
- العارية مضمونة مؤداة ..... (٧٠٣، ٧٠١/١)
- عد ﷺ «بسم الله الرحمن الرحيم» آية منها — من الفاتحة — ..... (٣٧٣ — ٣٧٢/١)
- عظموا ضحاياكم فإنها على الصراط مطاياكم ..... ٤٢٦/٢
- على مثل الشمس فاشهدوا ..... ٤٨٠/٢
- على اليد ما أخذت حتى تؤديها ..... (٦٣٥/١)
- علمني رسول الله ﷺ الأذان تسع عشرة كلمة ..... (٣٤٤/١)
- عليها الغسل إذا رأَت الماء ..... (٢٧٨/١)
- العمد قود ..... ٣٢٦/٢
- عمل الرجل بيده (أطيب الكسب) ..... (٥٧١/١)
- عمم رسول الله ﷺ في الهدنة مع أهل مكة شرط الرد ..... ٤٠٦/٢
- عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ..... ٤٣٢/٢
- عورة الرجل ما بين السرة والركبة ..... (٣٥٦/١)
- عورتها — أي الأمة — ما بين معقد إزارها إلى ركبتيها ..... (٣٥٦/١)

(غ)

- الغلام مرتهن بعقيقته ..... ٤٣١/٢

(ف)

- فإذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم ..... (٣٣٤/١)
- فإذا ركع فاركعوا ..... (٤٢٣/١)
- فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر في رمضان صاعاً ..... (٤٩٣/١)
- فرضت الصلاة في السفر والحضر ركعتان فأقرت صلاة ..... (٤١٣/١)
- فسر ﷺ الاستطاعة للحج بالزاد والراحلة ..... (٥٣٦/١)



- فسر ﷺ آية المحاربة بأن يُقْتَلُوا إن قَتَلُوا وأن يَصْلُبُوا ..... ٣٧٠/٢ - ٣٧١
- فضل إدراك التحريمة الأولى ..... (٣٩٦/١)
- فضل الصلاة في الجمع الكثير ..... (٣٩٦/١)
- فضلت سورة الحج بسجدين ..... (٣٩٠/١)
- فضّل ﷺ المخلوق على المقصر ..... (٥٥٨/١)
- فعلت أنا ورسول الله فاغتسلنا ..... (٢٧٧/١)
- فعل الرسول ﷺ تحلية المنطقة والنصل بالفضة ..... (٤٧٣/١)
- فعل الرسول ﷺ التختم بالفضة ..... (٤٧٣/١)
- فعل الرسول ﷺ الخطبة في النكاح ..... ١٤٢/٢
- فعل الصديق في التصديق بجميع ماله ..... (٤٩٨/١)
- فعله ﷺ في دخول مكة ..... (٥٥٤/١)
- فعله ﷺ في الطواف - الرمل ..... (٥٥٦، ٥٥٥/١)
- «فلا إذن» قاله ﷺ لأبيض حينما استقطعه ملح مأرب ..... ٥٣/٢
- فليراجعها ..... ٢٤١/٢
- فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً مَدًّا (فيمن مات وعليه صوم) ... (٥١٨/١ - ٥١٩)
- فمن تلقى الركبان فصاحب السلعة بالخيار ..... (٥٩٦/١)
- فمن قضيت له شيء من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار ..... ٤٦٤/٢
- في الرقة ربع العشر ..... (٤٧٤/١)
- في الركاز الخمس فقل: ما الركاز؟ ..... (٤٧٤/١)
- في سائمة الغنم زكاة ..... (٤٦٦/١)
- فيما سقت السماء والعيون العشر، وفيما سقي بالنضح ..... (٤٦٨/١)
- في نسائنا من تحيض يوماً وليلة (قاله الزهري) ..... (٣١١/١ - ٣١٢)
- قال الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما ..... (٦٧١/١)

## ( ق )

- قام ﷺ إلى خشبة ووضع يده عليها ..... (٣٦٣/١)
- قذف هلال بن أمية زوجته بشريك ..... ٢/٢٦٢
- قرأ ﷺ الأعراف في المغرب ..... (٣٣٢/١)
- قرأ ﷺ الفاتحة وعدّها سبع آيات ..... (٣٦٣/١)
- قسم الرسول ﷺ الغنيمة وخمسها ..... ٢/٤١٣
- قسم عمر أراضي العراق ... ثم وقف على المسلمين ..... ٢/٣٩٣
- قصة أبي بصير ..... ٢/٤٠٥ - ٤٠٦
- قصة أبو جندل بن سهيل ..... ٢/٤٠٤ - ٤٠٥
- قصة بريرة في اشتراط العتق ..... (١/٥٩٢)
- قصة زيد وزينب وتحقيقها من الكتب الصحاح ..... ٢/١٣٣ - ١٣٥
- قصة النبي في استخلافه الصديق في الصلاة ..... ١/٤٠٣ ، ٤٢٣
- قصة عمر وأبي بكر في القذف ..... ٢/٣٦٤
- قصة الغامدية ..... ٢/٣٢٤
- قصة المستعيذة ..... ٢/١٣٧
- قصة معاذ في أنه لا ينفل الزكاة من بلدها إلى آخر ..... (١/٤٩٢)
- قصة معاذ في صلاة الجماعة ..... (١/٤٠٣)
- قصة من قرأ الفاتحة على الملدوغ ..... ٢/٤٦
- قصر ﷺ عشرين يوماً في تبوك ..... (١/٤١١)
- قصر ﷺ وأتم في السفر ..... (١/٤١٣)
- قصة عمر والمرأة التي أرسل إليها فأجهضت ..... ٢/٣٢٩
- قضى ﷺ بالدية على العاقلة ..... ٢/٣٤١
- قضى ﷺ بغرة عبد أو أمة على العاقلة ..... ٢/٣٤٦
- قضى ﷺ على أهل الأموال حفظها بالنهار ، وعلى أهل الماشية حفظها بالليل .. ٢/٣٧٩

- قضى عمر بأخذ اثني عشر درهماً بدل دينار ..... ٤٠٠/٢
- قضى ﷺ في بروع بنت واشق بمثل قضائك (بمهر المثل) ..... ١٨٢ — ١٨١/٢
- قضى ﷺ في دية المسلم بألف دينار، أو اثني عشر ألف درهم ..... ٣٣٣/٢
- قضى ﷺ في المال بالشاهد واليمين ..... ٤٧٨/٢
- القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار ..... ٤٥٨ — ٤٥٧/٢
- قل لا خلافة ولي الخيار ثلاثة أيام ..... (٥٩٨/١)
- قولوا: التحيات لله ..... (٣٧٨/١)
- القنفذ من أخبث الخبائث ..... ٤٣٥/٢

## ( ك )

- كان ﷺ أجود الناس بالخير ..... (٤٩٧/١)
- كان ﷺ إذا اغتسل ..... (٢٨١/١)
- كان ﷺ إذا اشتد البرد بكرّ بالصلاة ..... (٣٣٤/١)
- كان بلال يؤذن قبل الصبح وابن أم مكتوم بعده ..... (٣٤٣/١)
- كان بين سحوره ﷺ وصلاة الصبح قدر خمسين آية ..... (٥١٢/١)
- كان ﷺ يفعل في الأخماس الأربعة ما يشاء ..... ٤١٠/٢
- كان فيما أنزل عشر رضعات محرّقات ففسخن بخمس رضعات ... ٢٨٦ — ٢٨٥/٢
- كان ﷺ لا يأكل الثوم والكراث ..... ١٣٧/٢
- كان ﷺ لا يسأل المريض في اعتكافه إلاّ ما رآ ..... (٥٣٢/١)
- كان ﷺ لا يقبل الزكاة ولا الصدقة ..... ١٣٦/٢
- كان ﷺ لا يقبل الصدقة حتى التطوع ..... (٤٩٦/١)
- كان لقدح رسول الله ﷺ سلسلة من فضة ..... (٢٤٨/١)
- كان ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً، ثم يجلس ..... (٤٢٦/١)
- كان معاذ يصلي خلف الرسول ﷺ ثم يعيدها إماماً ..... (٤٠٥/١)

- كان ﷺ مفرداً في حجة الوداع ..... (٥٤٧/١)
- كان ﷺ يتعوّذ من الفقر ويسأل المسكنة ..... (٤٨٥/١)
- كان ﷺ يحب المسك ..... (٢٨٧/١)
- كان ﷺ يرد اليمين على طالب الحق ..... ٢٩٣/٢
- كان ﷺ يصرف خمس خمس الفية في مصالحه ..... ٤٠٧/٢
- كان ﷺ يصلي على راحلته أنى توجهت به ..... (٣٤٦/١)
- كان ﷺ يصلي مفرداً فجاء أنس واقتدى به ..... (٤٠٤/١)
- كان ﷺ يفصل بين الشفع والوتر ..... (٤٣٦/١)
- كان ﷺ يقول في سجدة التلاوة ..... (٣٩١/١)
- كان ﷺ يقبل نساءه وهو صائم ..... (٥٠٩/١)
- كان ﷺ يقرع بين نسائه ..... ١٩٩/٢
- كانت عائشة ترجل رأسه ﷺ وهو معتكف ..... (٥٢٧/١)
- كانت من صفايه ﷺ صفية بنت حيي ..... ١٣٨/٢
- كبر ﷺ للصبح فكبروا بعده فتذكر جنابة فأومى إليهم ..... (٣٩٨/١)
- كُتب عليّ ثلاث لم تكتب عليكم: الأضحى والوتر والسواك ..... ١٣٢/٢
- كتب عليّ ركعتا الضحى وهما لكم سنة ..... ١٣٢/٢
- كره ﷺ الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ..... (٣٤١/١)
- الكسب فريضة بعد الفريضة ..... (٤٨٥/١)
- كشف ﷺ عن مؤثرهم في فريضة خاصة ..... (٦٤٤/١)
- كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ..... (٤٩٨/١)
- كلّ كلام لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم ..... ١٤٤/٢
- كنت أصليهما بعد الظهر فشغلني عنهما الوفد ..... (٣٩٢/١)
- كنت أفرك المني من ثوب النبي ﷺ ..... (٢٨٦/١)
- كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل ..... ٣٧٨/٢



- كنا لا نعتد بالصفرة والكدره ..... (٣١٣/١)  
 كنا نبيع الإبل في زمن الرسول ﷺ بالدنانير ونأخذ بدلها ..... (٦١١/١ — ٦١٢)  
 كنا نحيض عند رسول الله ﷺ فيأمرنا بقضاء الصوم ..... (٣١٨/١)  
 كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ..... ٣٩١/٢  
 كنا نعد الصفرة والكدره حيضاً ..... (٣١٤/١)  
 كنا نعزل والقرآن ينزل ..... ١٧٥/٢

( ل )

- لا آكل متكئاً ..... ١٣٧/٢  
 لا اعتكاف إلا بصيام ..... (٥٢٨/١)  
 لا . إلا أن تضع جنبك (عن النوم) ..... (٢٦٩/١)  
 لا بأس إذا تفرقتما ..... (٦١٢/١)  
 لا تأخذ الصدقة إلا في هذه الأربعة ..... (٤٦٩/١)  
 لا تبادروني بالركوع والسجود ..... (٤٠٧/١)  
 لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق ..... (٥٨٣/١)  
 لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ..... (٣٦٨/١)  
 لا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة ..... ١١٠/٢  
 لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها ..... ٤٥٨/٢  
 لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ..... (٥٢٦/١)  
 لا تصح الهبة إلا بحوزة مقبوضة ..... ٦٨/٢  
 لا تصروا الإبل والغنم، ومن اشتراها ..... (٦٠٢/١)  
 لا تعمروا ولا ترقبوا ..... ٦٧/٢  
 لا تقبل شهادة أهل دين على غير أهل دينهم إلا المسلمون ..... ٤٧١/٢  
 لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ..... ٤٧٣/٢  
 لا تقتل عسيفاً ولا امرأة ..... ٣٨٧/٢

- لا تقتلوا النساء، ولا أصحاب الصوامع ..... ٣٨٧/٢
- لا تقدموا بين يدي رمضان بيوم أو يومين ..... (٥١٢/١)
- لا تقربوه طيباً فإنه يحشر يوم القيامة مليئاً ..... (٤٤٦/١)
- لا تقض في صورة بحكمين مختلفين ..... (٢٤٥/١ - ٢٤٦)
- لا تكشف فخذك ..... (٣٥٥/١)
- لا تنجسوا موتاكم ..... (٢٨٤/١)
- لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها ..... ١٥٩/٢
- لا تنكحوا القرابة القريبة ..... ١٤١/٢
- لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ..... (٤٢١/١)
- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ..... (٤٦٥/١)
- لا سبق إلا في خف، أو حافر، أو فصل ..... ٤٣٩/٢
- لا صلاة إلا بطهارة ..... (٢٧٤/١)
- لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها ..... (٣٦٨/١ - ٣٦٩)
- لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ..... (٣٤٠/١)
- لا صيام لمن لم يبيت الصيام قبل الفجر ..... (٥٠٤/١)
- لا قطع إلا في ربع دينار ..... ٣٦٦/٢
- «لا» مرتين أو ثلاثاً في جواب: «أفنكحلها» للمعتدة ..... ٢٧٢/٢
- لا مهر لبغية ..... (٧١٦/١)
- لا نذر في معصية وكفارته كفارة اليمين ..... ٤٥٣/٢
- لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ..... ١٤٥/٢
- لا وصية لوأرث ..... ٩٤/٢
- لا يتوارث أهل ملتين ..... ٩٣/٢
- لا يجب في الإبل شيء حتى تبلغ خمساً ..... (٤٥٩/١)
- لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق ..... (٤٦٣/١)

- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت إلا على زوج ..... ٢٧١/٢
- لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب ..... ٦٩/٢
- لا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهر ..... (٢٧٥/١)
- لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه ..... (٢٦١/١ - ٢٦٢)
- لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ..... (٣٦٦/١)
- لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يمكن جبهته بالأرض ..... (٣٧٧/١)
- لا يقبل الله صلاة إلا بطهوره وبالصلاة عَلَيَّ ..... (٣٧٩/١)
- لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده ..... ٣١٤/٢
- لا يقتل والد بولده ..... ٣١٥/٢
- لا يقضي القاضي وهو غضبان ..... ٤٦٣/٢
- لا يموتن أحدكم إلا وهو حسن الظن بالله تعالى ..... (٤٤٣/١)
- لا ينصرفن أحد من الحج حتى يكون آخر عهده الطواف ..... (٥٦١/١)
- لبيك اللهم لبيك ..... (٥٥٣/١ - ٥٥٤)
- لبيك أن العيش عيش الآخرة ..... (٥٥٤/١)
- لتأتينني بأربعة شهداء، أو لأجلدن ظهرك ..... ٢٦٢/٢
- لحم الصيد حلال لكم ما لم تصطادوه ..... (٥٦٦/١)
- لزوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم ..... (٤٩٧/١)
- لست كأحدكم، أبيت عند ربي يطعمني ..... ١٣٨/٢
- لعل عرقاً نزع ..... ٢٦٤/٢
- لعن المحلل والمحلل له ..... ١٦٠/٢
- لعن عليه السلام الواصلة ..... (٣٥٢/١)
- لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ..... (٢١٩/١)
- للحرة ثلثا القسم ..... ١٩٦/٢
- للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ..... ٣٠٦/٢

- لم تقم الجمعة في عصره وعصر الخلفاء في غير دار الإقامة ..... (٤٢٠/١)
- لم يأمرني فيه الرسول ﷺ بشيء ..... (٤٦٩/١)
- لم يتعرض ﷺ للزوجة - أي في حديث الأعرابي - ..... (٥٢٢/١)
- لم يتعرض ﷺ للقصاص في بيان القسامة ..... ٣٥٣/٢
- لم يزد ﷺ في الهدنة عن عشر سنين ..... ٤٠٤/٢
- لم يزل ﷺ يقنت في الصباح حتى فارق الدنيا ..... (٣٨٣/١)
- لم يستكسب النبي ﷺ معاذاً ..... (٦٤٧/١)
- لم يؤخر ﷺ قسمة الغنائم إلى دار الإسلام ..... (٤١٣/١)
- لم ينكر ﷺ على قيس ركعتي الفجر بعد الصبح ..... (٣٤٠/١)
- لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما أدركت غدوتهم ..... (٤٢٠/١)
- لو خرجتم إلى إبلنا فشربتم من أبوالها وألبانها ..... (٢٨٨/١)
- لو عشت لأخرجت اليهود والنصارى من جزيرة العرب ..... ٣٩٨/٢
- لو علمت أنك تنظر إليّ لطعنت به عينك ..... ٣٧٨/٢
- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك وتأخير العشاء ..... (٣٣٤/١)
- لولا صبيان رضع وبهائم رثع ..... ٤٤٢/٢
- ليس على المسلم في فرسه وعبدته زكاة ..... (٤٥٨/١)
- ليس على أهلك هوان ..... ١٩٧/٢
- ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه ..... (٥٢٧/١)
- ليس في البقر العوامل صدقة ..... (٤٦٧/١)
- ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ ..... (٤٦٧/١)
- ليس في الحلي زكاة ..... (٤٧٢/١)
- ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة ..... (٤٧١/١)
- ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ..... (٤٧١/١)
- ليس لها أن تنطلق إلا بإذن الزوج ..... (٥٦٨/١)



- ليج عليك فإنه عمك . قاله ﷺ لعائشة ..... ٢٨٧ / ٢  
ليوم واحد من إمام عادل أفضل من عبادة ..... ٤٥٧ / ٢

( م )

- الماء من الماء ..... (٢٧٧ / ١)  
ما أجد لك عذراً إذا سمعت النداء ..... (٤١٨ / ١)  
ما إخالك سرقت ..... ٣٧٠ / ٢  
ما أعطى ﷺ ابن مسعود سلب أبي جهل ..... ٤١٥ — ٤١٤ / ٢  
ما أمر ﷺ به وما نهى عنه — أي بعض الحيوانات — ..... ٤٣٥ — ٤٣٣ / ٢  
ما أمر ﷺ قطان البوادي بها (أي الجمعة) ..... (٤١٨ / ١)  
ما ترك ﷺ الوليمة قط في حضر ولا سفر ..... ١٩١ — ١٩٠ / ٢  
ما حق امرئ مسلم عنده شيء يوصي فيه يبيت ..... ١٠٨ / ٢  
ما صلى ﷺ على قتلى أحد ولم يغسلهم ..... (٤٤٤ / ١)  
ما فوق الإزار ..... (٣١٦ / ١)  
ما لي مما أفاء الله إلا الخمس وهو مردود عليكم ..... ٤٠٨ — ٤٠٧ / ٢  
ما من ثلاثة في قرية لم تقم فيهم جماعة ..... (٣٩٣ / ١)  
ما نخامتك ودموع عينيك ..... (٢٨٦ / ١)  
المتبايعان كل واحدٍ منهما بالخيار ما لم يتفرقا ..... (٥٩٧ / ١)  
مخالعة ثابت بن قيس في عصر الرسول ﷺ ..... ٢٠١ / ٢  
مدة ترخصه ﷺ في حرب هوازن ثمانية عشر يوماً ..... (٤١١ — ٤١٠ / ١)  
مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ..... ٢٢٠ / ٢  
مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه ..... ٤٥٤ — ٤٥٣ / ٢  
مريها فلتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن ..... (٣٢١ / ١)  
المسافر إذا أقدم من سفره مفطراً أكمل فطره ..... (٥١٦ — ٥١٧ / ١)  
مضت السنة بأن في كل أربعين ومن فوقها جمعة ..... (٤٢٤ / ١)

- المضمضة بغرفة والاستنشاق بأخرى ..... (٢٦٣/١ - ٢٦٤)
- مطل الغني ظلم فإذا أحيل أحدكم على مليء ..... (٦٥٩/١)
- مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير ..... (٣٨٠/١)
- من أحيا أرضاً ميتة فهي له ..... ٥٠/٢
- من أحيا ليلتي العيد لم يمت قلبه ..... (٤٣٩/١)
- من أدرك ركعة من الجمعة فليضفها أخرى ..... (٤٢٤/١)
- من أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد ..... (٣٣١/١)
- من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ..... (٣٣٧، ٣٣١/١)
- من أدرك رمضان فأفطر لمرض ..... (٥١٨/١)
- من أراد نكاح امرأة فلينظر إليها ..... ١٤١/٢
- من أسلف فليسلف في كيل معلوم ..... (٦٢٠/١)
- من اشترى شيئاً لم يره ..... (٥٨٠/١)
- من أعتق شركاً من عبد وله مال ..... ٤٩٨/٢
- من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة ..... (٥٠٩/١ - ٥١٠)
- من أكل ناسياً أو شرب ناسياً وهو صائم ..... (٥٠٩/١)
- من التقط لقطة فليشهد عليها ..... ٧٣/٢
- من باع نخلة بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع ..... (٦١٥/١)
- من بدل دينه فاقتلوه ..... ١٥٦/٢
- من ترك بسم الله فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية ..... (٣٧٣/١)
- من ترك صلاة متعمداً فقد كفر ..... (٣٣٨/١)
- من جاء والإمام يخطب فليركع ركعتين ..... (١٢٧/١)
- من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين ..... ٤٥٧/٢
- من حج ولم يزرني فقد جفاني ..... (٥٦١/١)
- من حكم بين اثنين تراضيا به ولم يعدل فعليه ..... ٤٥٩/٢

- من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر ..... ٤٤٦/٢
- من سب نبياً فاقتلوه ..... ٤٠٢/٢
- من صلى على ميت وانصرف فله قيراط ..... (٤٥٤/١ - ٤٥٥)
- منع ﷺ أبا بكر وحذيفة عن قتل أبيهما ..... ٣٨٦/٢
- من عزى مصاباً فله مثل أجره ..... (٤٥٥/١)
- من غصب شبراً من أرض طوقه الله ..... (٧٠٧/١)
- منع ﷺ المهاجرين عن الإقامة بمكة ..... (٤١٠/١)
- من قاء أظطر ومن ذرعه القيء لم يفطر ..... (٥٠٨/١)
- من قاء أو رعف أو أمدى فليصرف وليتوضأ ..... (٣٥٠/١)
- من قتل قتيلاً فأهله بين خيرتين ..... ٣٢٧/٢
- من قتل قتيلاً فله سلبه ..... ٤١٢/٢ - ٤١٣
- من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يمتنع جاره ..... (٦٥٦/١)
- من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ..... ٤٧٣/٢
- من لم يجب الداعي فقد عصى أبا القاسم ..... ١٩٢/٢
- من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل ..... (٥٦٢/١)
- من مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه ..... (٦٤٨/١ - ٦٤٩)
- من مات وعليه صوم صام عنه وليه ..... (٥١٩/١)
- من مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً ..... (٥١٨/١ - ٥١٩)
- من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً ..... ٥٥/٢
- من مس ذكره فليتوضأ ..... (٢٧١/١)
- من نذر أن يطيع الله فليطعه ..... ٤٥٣/٢
- من وجب عليه جذعة ولم تكن عنده، وعنده حقة ..... (٤٦١/١ - ٤٦٢)
- من وجد طعاماً فليأكله ..... ٧٥/٢
- من ولي يتيماً فليتجر في ماله ..... (٤٧٨/١)

- من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ..... (٢١٩/١)
- منح ﷺ بني هاشم وبني المطلب الخمس ، ومنع بني عبد شمس ونوفل ..... ٤٠٩/٢
- المؤمن لا ينجس ..... (٢٣٢/١ - ٢٣٣)
- مواظبة الرسول ﷺ على القصر ..... (٤١٣/١)
- مواظبة النبي ﷺ على الإمامة ..... (٣٤٥/١)
- موالي القوم منهم ..... ٥٠١/٢
- نادى ﷺ بعد سبي أوطاس : ألا لا توطأ ..... ٢٨١/٢

( ن )

- نادى علي : أن رسول الله ﷺ يقول : إن هذه أيام طعام ..... (٥١١/١)
- نؤديها عنك إذا قدم نعم الصدقة ..... (٤٨٩/١)
- نال مني - أي ﷺ - ما ينال الرجل من امرأته (أم سلمة) ..... (٣١٥/١ - ٣١٦)
- نحل الصديق عائشة رضي الله عنهما عشرين وسقاً من التمر
- وقال : ..... ٦٨/٢ - ٦٩
- نذر عمر في الجاهلية أن يعتكف ..... (٥٢٦/١) ؛ ٤٥٣/٢
- نصب ﷺ المنجنيق على الطائف ..... ٣٨٨/٢
- نظر رجل إلى رسول الله ﷺ في حجرته ..... ٣٧٨/٢
- نعم إذا كان الدرع سابغاً (يغطي ظهر قدميها) ..... (٣٥٦/١)
- «نعم» في جواب امرأة تحجّ عن أبيها ..... (٤٠/١)
- «نعم» في جواب سعد : أن أمي أصمتت أينفعها إن تصدقت عنها؟ ..... ١٢٠/٢
- نقل خبر في الأقط ..... (٤٩٥/١)
- نهى ﷺ أن يدخل الكفين في إناء قبل الغسل ..... (٢٦٢/١)
- نهى ﷺ أن يغتسل الجنب في الماء الراكد ..... (٢٣٤/١)
- نهى ﷺ عن الاحتكار ..... (٥٩٦/١)
- نهى ﷺ عن الاستنجاء بالعظم ..... (٢٩٤/١)

- نهى ﷺ عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة ..... (٦١٦/١)
- نهى ﷺ عن بيع الصبرة من البر لا يعلم مكيلها ..... (٥٨٥/١ - ٥٨٦)
- نهى ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ..... (٦٠٧/١)
- نهى ﷺ عن بيع الغرر ..... (٥٧٨/١)
- نهى ﷺ عن بيع ما لم يقبض ..... (٦١٠/١)
- نهى ﷺ عن ثمن عشب الفحل ..... (٥٩١/١)
- نهى ﷺ عن قرض جر منفعة ..... (٦٢٧/١ - ٦٢٨)
- نهى ﷺ عن قتل بعض الحيوانات ..... ٤٣٤/٢
- نهى ﷺ عن الصلاة حين تطلع الشمس بازغة حتى ..... (٣٣٩/١)
- نهى ﷺ عن الصلاة على سطح الكعبة ..... (٣٤٨/١)
- نهى ﷺ عن الصلاة في سبعة مواضع ..... (٣٥٣/١)
- نهى ﷺ عن الصلاة في المقبرة ..... (٣٥٣/١)
- نهى ﷺ عن صيام هذين اليومين ..... (٥١١/١)
- نهى ﷺ عن قفيز الطحان ..... ٣٦/٢
- نهى ﷺ عن كل شرط جر نفعاً ..... (٦٢٧/١)
- نهى ﷺ عن المخابرة ..... ٢٧/٢
- نهى ﷺ عن النجش ..... (٥٩٦/١)
- نهى ﷺ عن الوصال ..... (٥١٣/١) ؛ ١٣٨/٢
- النهى عن الحمر الأهلية وبعض الحيوانات ..... ٤٣٤ ، ٤٣٣/٢

(هـ)

- هاذن الرسول ﷺ أهل مكة أن لا يقاتلهم عشر سنين ..... ٤٠٤ ، ٤٠٣/٢
- هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ..... (٢٦١/١)
- هذا وضوئي وضوء الأنبياء من قبلي ..... (٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، ٢٦١)
- هلاً بكمراً تلاعبها وتلاعبك ..... ١٤٠/٢

- هلاً شققت عن قلبه ..... ٣٥٨/٢  
 هل هو إلا بضعة منك ..... (٢٧١/١)

## ( و )

- الواهب أحق بهيته ..... ٧٠/٢  
 وإذنها صماتها ..... ١٤٩/٢  
 واظب عمر على التراويح جماعة ..... (٤٣٧/١)  
 والحل ميتته (البحر) ..... ٤٢٠/٢  
 وإن أكل فلا تأكل ..... ٤٢٤/٢  
 وجد المرتضى ديناراً فذكره للنبي ﷺ فأمره ..... ٧٧/٢  
 وددت لو مدّ لي الشهد مدّاً ..... (٥١٣/١)  
 الوضوء من كل دم سائل ..... (٢٦٧/١)  
 وعلمت أن سهمك قتله ..... ٤٢٢/٢  
 وقت الظهر ما لم يحضر وقت العصر ..... (٣٣٠/١)  
 وكَلَّ ﷺ حكيم بن حزام في شراء شاة ..... (٦٧٦/١)  
 وكَلَّ ﷺ عمرو بن أمية في نكاح أم حبيبة ..... (٦٧٥/١)  
 الولاء لمن أعتق ..... (٥٩٣/١)  
 ويل للأعقاب من النار ..... (٢٥٦/١)

## ( ي )

- يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة ..... (٤٠٩/١)  
 يأتي أحدكم بماله كله ويتصدق به ثم يجلس ..... (٤٩٨/١)  
 يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً ..... (٣٤١/١)  
 يا حميراء لا تفعلني هذا فإنه يورث البرص ..... (٢٣٨/١)  
 يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ..... ١٤٠/٢  
 يحل من الحائض «ما فوق الإزار» ..... (٣١٦/١)

- يؤمكم أقرؤكم فإن لم يكن فأعلمكم بالسنة ..... (٣٩٩/١)
- يتعوذ ﷺ من الفقر ويسأل المسكنة ..... (٤٨٥/١)
- يتصدق بدينار أو نصفه ..... (٣١٧/١)
- يحبس المصورون يوم القيامة ويقال لهم ..... ١٩٣/٢
- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ..... ٢٨٤ ، ١٥٨ – ١٥٧/٢
- يطعم عنه – أي عن الميت – مكان كل يوم مسكيناً مدّاً من حنطة ..... (٥١٩/١)
- اليمين على من أنكر ..... ٤٩١/٢



### ٣ - فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

|   |  |
|---|--|
| ابن المسيب: (٢١٠/١)؛ ٢٩٩/٢  | (أ)  |
| ابنة جحش: (٣٢٠/١)   | ابن أبي أوفى: ٣٩١/٢  |
| أبو إسحاق المروزي: (٢٢٢/١)  | ابن أم مكتوم: (٣٤٣/١)  |
| أبو أمامة: (٣٠٣/١)  | ابن جريج: (٢٢٥، ٢٤١/١)   |
| أبو بصير: ٤٠٥/٢   | أبو جهم: ١٤٤، ١٤٣/٢  |
| أبو بكر الصديق: (١/٢٤٥، ٤٠٣، ٦٨/٢، ٤٥٩، ٤٨٦، ٤٩٨)؛ ٦٨/٢   | ابن رواحة: (٤٧٠، ٤١٩/١)  |
| ٣٩٨، ٣٨٦  | ابن سريج: (٢٢٣/١)؛ ٩/٢   |
| أبو بكر: (١/٢٤٥، ٢٥٧، ٣٦٢)؛ ٣٦٤/٢   | ابن سمرة: ٤٥٨/٢  |
| أبو جندل بن سهيل: ٤٠٤/٢   | ابن عباس: (١/٢٢٥، ٣٢٩، ٣٦٢، ٤٩٧، ٣٦٧، ٤١٥، ٣٢٠، ٤٩٧، ٥٢٧، ٥٦٤)؛ ٦٩/٢                         |
| أبو جهل: ٤١٥/٢  | ابن عمر: (١/٢٢٧، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٥٤، ٤٩٣، ٤٤٧، ٤٣٦، ٤٣٠، ٤٩٣، ٥٠٢، ٦١١)؛ ٦٩/٢، ٢٢٠، ٤٩٣، ٣٩١، ٢٤١ |
| أبو حنيفة: (١/٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٦١، ٢٥٩، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١) | ابن عمرو: ٣٢٥/٢  |
|   | ابن مسعود: ٤١٤، ٣٣٥، ١٨١/٢   |

(١) نظراً لشهرة الكنى والألقاب فقد اعتبرناهما في هذه الفهرسة، كما اعتبرنا همزة الوصل.



٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٢٦ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ،

٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٩ ،

٥٠٤

أبو زيد بن أحمد المروزي : (٢٢٢ / ١)

أبو سعيد الخدري : (٣٧١ ، ٣٤٢ / ١) ؛

٤٣٠ / ٢

أبو طلحة : (٢٨٨ / ١)

أبو العاص : ١٥٣ / ٢

أبو قتادة : (٦٦٤ / ١)

أبو محذورة : (٣٤٤ / ١)

أبو موسى الأشعري : (٣٣١ / ١) ، ٤٦٩ ،

٥٥٢ ؛ ٤٦٠ / ٢

أبو هريرة : (٤٠٢ / ١) ؛ ٦٩ / ٢

أبي بن كعب : ٤٥٩ / ٢

أبيض بن حمال : ٥٣٢

أسامة بن زيد : ١٤٣ / ٢ ، ١٥٣ ، ٣٥٨ ،

أسماء بنت يزيد (اليمنية) : (٤٧٢ / ١)

الأعرابي : سلمة بن صخر : (٥٢٠ / ١) ؛

٢٦١ / ٢

أفلح عم عائشة من الرضاعة :

٢٨٧ / ٢

الأقرع بن حابس : (٤٨٧ / ١)

أمامة بنت العاص : (٣٦١ / ١)

أم أيمن : ١٢٥ / ٢

إمام الحرمين عبد الملك : (٢٢١ / ١)

الإمامان : أبو حنيفة ومالك

أم حبيبة : (٦٧٦ / ١)

٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ ،

٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ،

٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ،

٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،

٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ،

٣٨٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ،

٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٣ ،

٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٤٠ ،

٤٥٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦ ،

٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨٥ ،

٤٩٢ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ،

٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ،

٥٢٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ،

٥٥٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ ،

٥٧٥ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ،

٥٩٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٥ ،

٦١٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٣٢ ،

٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٦٠ ،

٦٦١ ، ٦٧٢ ، ٦٨٧ ، ٦٩٩ ، (٧٠٣) ؛

٦ / ٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٣٦ ، ٤١ ،

٦٢ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،

١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٧١ ،

١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٩ ، ٢٠٩ ،

٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٩ ،

٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ،

٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣٢١ ، ٣٣٤ ،

٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ،

أم سلمة: (٣٥٦، ٣٢١، ٣١٥/١)؛

٢٧٢، ١٩٧/٢

أم عطية: (٣١٣/١)

امراة ابن مسعود: (٤٩٧/١)

أنس بن مالك: (٣٣٤، ٢٦٧/١)

الأنصار: ٤١١/٢

أهل الجمل: ٣٥٥/٢

أهل خيبر: ٢٦/٢

أهل العوالي: (٥٠٥/١)

أهل مكة: ٤٠٣/٢

أهل النهروان: ٣٥٦/٢

(ب)

البخاري: (٣٧٢/١)

بروع بنت واشق: ١٨٢، ١٨١/٢

بريرة: (٥٩٢/١)؛ ١٦٩/٢

البويطي: (٤٤٩/١)

بلال: (٣٤٣/١)

بنو الأشجع: ١٨٢/٢

بنو عبد شمس: ٤٠٩/٢

بنو عبد مناف: (٣٤١/١)

بنو نوفل: ٤٠٩/٢

بنو فزارة: ٢٦٤/٢

بنو المطلب: ٤٠٨/٢

بنو هاشم: ٤٠٨/٢

(ث)

ثابت بن قيس: ٢٢١، ٢٠١/٢

(ج)

جابر بن عبد الله: (٤٢٤، ٥٣٥،

٥٤٦)؛ ٤٤/٢، ١٤٠، ١٧٥، ١٩٤

جبريل: (٥٥٣، ٣٣٢، ٣٢٩/١)

(ح)

حبان بن منقذ: (٥٩٨/١)

حذيفة بن اليمان: ٣٨٦/٢

حفصة: ٢١٢/٢

حكيم بن حزام: (٦٧٦/١)

حمزة: (٤٥٢/١)

الحنفية: (٣٨٩، ٢١٦/١)

(خ)

خالد بن الوليد: ٣٨٧/٢

خباب الصحابي: (٣٧٦/١)

الخلفاء الراشدون: (٤٤٨/١)

خوات الصحابي: (٤٣٠/١)

(د)

داود «النبي» عليه السلام: (٣٩٠/١)

(ذ)

ذو اليدين: (٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣)

(ر)

رافع بن خديج: (٥٧١/١)

الربيع بن سليمان المرادي: (٢٢٤/١)

رجل من فزارة: ٢٦٤/٢

(ز)

زوجة شريك: ٢٦٢/٢

زيد بن ثابت: ٤٥٩/٢

زيد بن حارثة: ١٣٣/٢، ١٣٦

الزهري: (٣٨٨، ٣١١/١)

(س)

السامرة: ٢٩٧/٢

سعد بن أبي وقاص: ١٠٧/٢، ١٢٠

سعد بن معاذ: (٤٤٧/١)؛ ٣٩٥/٢

سعيد بن محمد الرزاز: (٢٢٠/١) —

(٢٢١)

سودة أم المؤمنين: ١٩٨/٢

(ش)

الشافعي: (٢٠٩/١، ٢١٣، ٢٢٤،

٢٤٢، ٣١٠، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٣٠،

٣٣٢، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٤١٦،

٤٥٤، ٤٩٤، ٥٢١، ٥٩٢، ٦٠٣،

٧٠٦)؛ ١٥٣/٢، ١٦٨، ١٨٢،

١٩٢، ٢٥٦، ٢٧١، ٢٩٦، ٣٩٨

شبرمة: (٥٤١/١)

شريك بن السحماء: ٢٦٢/٢

(ص)

الصابئة: ٢٩٧/٢

صالح بن خوات: (٤٣٠/١)

صفية بنت حيي: ١٣٨/٢، ١٩١

(ض)

ضباعة الأسلمية: (٥٦٨/١)

(ط)

طلحة الصحابي: (٢٦٩/١)

طلق بن علي اليماني: (٢٧١/١)

(ع)

عائشة أم المؤمنين: (٢٧٧/١)، ٢٨١،

٢٨٦، ٣١٤، ٣١٨، ٣٦٨، ٤١٣،

٥٠٤، ٥١٩، ٥٢٧)؛ ٦٩/٢،

١٩٣، ١٩٨، ٢٨٥

عبادة الصحابي: (٣٧١/١)

العباس عم النبي ﷺ: (٤٨١/١)؛ ٤٠٩/٢

عبد الرحمن بن عتاب: (٤٤٤/١)

عبد الرحمن بن عوف: ١٩١/٢، ٣٢٩

عبد شمس: ٤٠٩/٢

عبد القيس: (٤٢٠/١)

عبد الله بن يوسف الجويني: (٢٢١/١)

عبد المطلب: ٤٠٨/٢

عبد الملك الجويني = إمام الحرمين:

(٢٢١/١)

عبد مناف: (٣٤١/١)

عثمان بن سعيد الأنماطي: (٢٢٣/١)

عثمان بن عفان: (٢٦٤/١)؛ ١٥٣/٢

عدي بن حاتم: (٤٨٦/١)

عروة البارقي: (٦٧٩/١)

العزير عليه السلام: ٤٠٢/٢

عطاء: (٣١١/١)، ٢٢٥

عقبة بن عامر: (٣٣٩/١)

عقبة بن مالك: (٤١٨/١)

علي بن أبي طالب: (٢٦٤/١)، ٣٣٦،

٤٦٥، ٥١١، ٥٥٢)؛ ٧٧/٢، ٨٢،

١٥٣، ٣٢٩

علي البيضاوي: (٢٢٠، ٤٤٢)

عمار بن ياسر: (٢٨٦، ٣٠٤، ٣٣٦)

عمر بن إبراهيم: (٥٨٠)

عمرو بن أمية: (٦٧٥)

عمر بن محمد البيضاوي: (٢٢٠)

٤٩٠، ٣٩٢

عمر بن الخطاب: (٤٣٧، ٤٦٥)

٥١١، ٥١٣، ٥٢٥، ٥٢٧؛

٥٧/٢، ٢٢٠، ٢٧٠، ٣٢٩

٣٦٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٥٣، ٤٥٩

عيسى عليه السلام: ١٥٦/٢، ٢٤٩

٤٠٢

عينة بن حصن: (٤٨٧)

(غ)

الغامدية: ٣٢٤/٢، ٣٦١

الغزالي: (٢٠٢، ٢٢١)

غيلان الثقفي: ١٦٣/٢

(ف)

فاطمة بنت قيس: ١٤٣/٢، ١٥٣

فريعة بنت مالك: ٢٧٩/٢

فضالة بن عبيد: (٥٨٦)

فضل بن العباس: (٤٩١)

فيروز الديلمي: ١٦٢/٢

(ق)

قيصة بن مخارق: (٤٨٩)

قريش: ٤١١/٢

قريظة: ٣٩٥/٢

القفال المروزي: (٢٢٢)

قيس بن طلق: (٢٧١)

قيس بن قهد: (٣٤٠)

(ك)

كعب بن عجرة: ٢٩٢/٢

(م)

ماعرز الصحابي: (٦٨٢)، ٣٦١/٢

مالك الأشعري: (٣٧١)

مالك بن أنس إمام المدينة: (٢٢٦)

٢٣١، ٢٣٩، ٢٥٥، ٢٧٨، ٢٨٤

٣٠٨، ٣١١، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٦٠

٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٠

٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٣

٤٠٥، ٤١١، ٤١٤، ٤٦٨، ٥٠٣

٥٠٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٥

٥٢٨، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٨، ٥٦٠

٥٨٠، ٥٨٤، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦٣٩

٦٧٠؛ ٩/٢، ١٧، ١٢٢، ١٤١

١٤٦، ١٥٠، ١٥٩، ١٨٨، ١٩٦

٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٩٢، ٣٠٢

٣٧١، ٣٩٨، ٤٨٠، ٤٩٣

المالكية: (٢١٨)

المجوس: ٣٩٦/٢

محمد بن علي البيضاوي: (٢٢٠)

محمود بن أبي المبارك: (٢٢٠)

المدلجي: ٤٩٤/٢

المزني: (٢٢٣، ٣٧٠، ٥١٠، ٥١٣)

المستعيذة: ١٣٧/٢

النصارى: ٢٩٨، ٢٩٧/٢

المسكينة: ٤٥٠/٢

نضر بن كنانة: ٤١١/٢

نوفل: ٤٠٩/٢

مسلم بن خالد الزنجي: (٢٢٤/١)

المسيح عليه السلام = عيسى عليه السلام

معاذ: (٤١٦، ٤٠٥، ٤٠٣، ٣١٦/١)؛

(هـ)

هاشم: ٤٠٨/٢

٣٩٩/٢، ٤٦٠، ٤٦٨، ٤٦٩،

الهديلية التي قتلت امرأة: ٣٤١/٢

٦٤٧، ٤٩٢، ٤٩٠

هلال بن أمية: ٢٦٢/٢

معاوية بن أبي سفيان: ١٤٣/٢، ١٤٤

هند - زوجة أبي سفيان - : ٣٠٣/٢

معاوية بن الحكم: (٣٥٩/١)

٤٨٥، ٤٦٦

معقل بن سنان: ١٨١/٢، ١٨٢

هوازن: (٤١١/١)

معقل بن يسار: ١٨١/٢، ١٨٢

(ي)

(ن)

اليمنية = أسماء بنت يزيد: (٤٧٢/١)

نافع: (٢٢٦/١)

اليهود: ٢٩٨، ٢٩٧/٢

النجاشي: (٤٥٠/١)

يهودي: (٦٣٠/١)، ٣٦١/٢

النخعي: (٤٥٤/١)



## ٤ - فهرس الأماكن

- (أ)  
أحد: (٤٤٤/١)  
أرض العرب: ٣٩٨/٢  
أوطاس: ٢٨١/٢  
(ب)  
باب بني شيبه: (٥٥٥/١)  
البحرين: (٤٢٠/١)  
البصرة: (٦٢٢/١)  
بطن النخل: (٤٢٩/١)  
بغداد: (٤٢٢/١)  
بيت المقدس: (٥٢٦/١)؛ ٢٦٧/٢  
(ت)  
تبوك: (٤١٦، ٤١١/١)  
تنعيم: (٥٥٠/١)  
تهامة: (٣١٠/١)  
(ث)  
ثنية كداء: (٥٥٥/١)  
(ج)  
الجحفة: (٥٦٤، ٥٤٩/١)  
جزيرة العرب: ٣٩٨/٢  
جعرانة: (٥٥٠/١)
- (ح)  
الحجاز: ٣٩٨، ٣٩٧/٢  
الحديبية: (٥٥٠/١)  
الحرمين: (٢٢١/١)  
الحل: (٥٥٠/١)  
(خ)  
خيبر: ٣٩٨، ٢٦/٢  
(ذ)  
ذات الرقاع: (٤٣٠/١)  
ذات عرق: (٥٤٩/١)  
ذو الحليفة: (٥٤٩/١)  
ذو طوى: (٥٥٥/١)  
(ر)  
الروم: ٣٩٨/٢  
(ش)  
الشاذروان: (٥٥٦/١)  
(ص)  
الصفاء: (٥٥٧، ٥٥٧، ٥٤٦/١)  
(ط)  
الطائف: (٥٦٦/١)؛ ٣٩٨/٢  
طوس: (٢٢١، ٢٠٢/١)



(ع)

العراق: ٣٩٣/٢

عرفة: (٤١٦/١، ٥٢٩، ٥٥٥-٥٥٧)

عسفان: (٤٢٨/١)

العوالي: (٥٠٥/١)

(ف)

فارس: (٣٩٨/١)

(ق)

القبلة: (٣٤٦/١)

القرن: (٥٤٩/١)

قرى عبد القيس: (٤٢٠/١)

(ك)

كداء: (٥٥٥/١)

كدا: (٥٥٥/١)

كراع الغميم: (٥١٤/١)

الكعبة = البيت: (٥٥٥/١، ٥٥٦)

(٥٦٠، ٥٦١)

الكوفة: (٥٤٢/١)

(م)

المدينة: (٤٢٠/١، ٥٢٦، ٥٦٦)؛

٣٩٨، ٢٦٧/٢

مرو: (٢٢٢/١)

المروة: (٥٦٧، ٥٥٧، ٥٤٦/١)

المزدلفة: (٥٥٧، ٤١٦/١)

المسجد الحرام: (٣٤١/١، ٥٢٦،

٥٣٥، ٥٤٦، ٥٥٦)؛ ٣٩٩/٢

المسجد النبوي: (٥٢٦/١)

معقل البصرة: (٦٢٢/١)

مكة: (٤٠٩/١، ٤١٠، ٤١٥، ٤٤٤،

٥٢٦، ٥٤٤، ٥٤٩، ٥٥٧، ٥٥٨،

٥٥٩)؛ ١٣٨/٢، ٢٦٧، ٣٩٣،

٤٠٣، ٣٩٩، ٣٩٨

منى: (٥٦٧، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧/١)

(ن)

نجران: (٤٢٠/١)

نهروان: ٣٥٦/٢

(هـ)

هجر: (٢٤١/١)

(و)

وج الطائف: (٥٦٦/١)؛ ٣٩٨/٢

(ي)

اليمامة: ٣٩٨/٢

يلملم: (٥٤٩/١)

اليمن: (٤٩٠/١)



## ٥ - فهرس القواعد الفقهية

| الصفحة  | القواعد الفقهية                   |
|---------|-----------------------------------|
| (٢٣٣/١) | الحدث معني يمنع المصلّي من الصلاة |
| (٢٣٤/١) | الآلة إذا استعملت أورثت كلاً      |
| (٢٣٥/١) | المستعمل في الحدث لا يرفع الخبث   |
| (٢٤٤/١) | الشك لا يعارض اليقين              |
| (٢٦٠/١) | النادر لا يلحق بالمرخص العام      |
| (٢٦٠/١) | الرخص لا تستفاد من المعاصي        |
| (٢٧٣/١) | اليقين لا يرفع إلا بمثله          |
| (٢٩٧/١) | الناقص كالمعدوم                   |
| (٣٠٢/١) | إن المتبوع لا يتبع                |
| (٣٠٦/١) | المنذورة كالمكتوبة                |
| (٣٠٩/١) | حفظ الركن أولى من حفظ الشرط       |
| (٣١٥/١) | الحقيقة لا تُغيّر                 |
| (٣٢١/١) | العادة ما تكرر                    |
| (٣١٥/١) | العادة لا تؤثر في ترك العبادة     |
| (٣١٦/١) | والمحرم راجح على المبيح           |
| (٣٢٠/١) | المتعارضان يجمعان إن إمكان الجمع  |
| (٣٥٠/١) | المقلد مقلد الأعلم                |



- الأصل فيه — أي باب النجاسة — العفو، والاحتياط لا يخفى ..... (٣٥٤/١)
- الشيء لا يفسد غير منافيه ..... (٣٦٥/١)
- العبادة لا تقع إلا لله، ولهذا لا تجب الإضافة في النية إليه ..... (٣٦٥/١)
- الشاك يأخذ بالأقل ..... (٣٨٧/١)
- الأصل هو العدم ..... (٣٩٠/١)
- النفل جدير بالتخفيف ولهذا قياسه على الفرض ضعيف ..... (٥٠٥/١)
- وجوب القضاء مشروط بإمكان تكليف الأداء ..... (٥١٦/١)
- طريان العذر لا يعارض الموجب ..... (٥٢٣/١)
- النفل أليق بالمساهلة ..... (٥٤٠/١)
- قاعدة: يجوز الاستئجار عليه عيناً وذمة، لأنه عمل معلوم تجري فيه النيابة،  
أي كل عمل معلوم تجري فيه النيابة يجوز الاستئجار عليه ..... (٥٤٠/١)
- الأصل في العبادات البدنية عدم النيابة والبدل إلا ما ورد الشرع بجوازه ... (٥٤٥/١)
- بعض الشيء يسمى باسم الشيء ..... (٥٤٨/١)
- إن الشيء إذا لم يؤثر حال وجوده فكيف إذا انقرض ومضى ..... (٥٧٤/١)
- ليس الخبر كالمعاينة ..... (٥٨١/١)
- المجلس حريم العقد، ولا حريم لفاسد ..... (٥٩٤/١ — ٥٩٥)
- الأصل في العقد اللزوم، والجواز دخيل ..... (٥٩٧/١، ٦٠٦)
- الحقوق لا تقابل بالأموال ..... (٦٠٤/١)
- الأصل السلامة ..... (٦٠٦/١)
- الرد بالعيب يستلزم رفع العقد من حينه ..... (٦٠٦/١)
- الفسخ يعتمد العقد، بخلاف الرد ..... (٦٠٧/١)
- المبيع قبل القبض مضمون على البائع ..... (٦٠٩/١)
- إتلاف المشتري المبيع قبض ..... (٦١٠/١)
- القبض يحصل بالتخلية ..... (٦١٧/١)

- مبنى العقود على تساوي المتعاقدين ، وترجيح أحدهما في النزاع
- إضرار بالآخر ..... (٦١٨/١)
- يد المرتهن يد أمانة ..... (٦٣٧/١)
- نقصان العين في المبيع يوجب المضاربة بحصة الناقص ونقصان الصفة مهدر
- إلاً إذا صدر من الرافع أو الأجنبي ..... (٦٤٩/١)
- الحوالة على من لا دين عليه برضا المحال عليه ضمان بشرط براءة الأصيل (٦٦٠/١)
- الأصل عدم تحول الحق ..... (٦٦٢/١)
- حقيقة التوكيل الإذن في التصرف أو الأمر به ..... (٦٧٤/١)
- اللفظ إذا كان له محمل صحيح يتعين الحمل عليه ..... (٦٨٥/١)
- الإقرار بالظرف ليس إقراراً بالمظروف ..... (٦٨٩/١)
- التضمنين بالأقصى تغليظ يناسب الغصب ..... (٧٠٣/١)
- الأيدي المترتبة على يد الغاصب مضمنة ..... (٧٠٨/١)
- تغلب المباشرة على السبب ..... (٧٠٨/١)
- الأصل عدم السلامة في الغصب ..... (٧١١/١)
- الرضا الطارئ كالمقارن في سقوط الضمان ..... (٧١٢/١)
- الإقالة فسخ ..... ١٠/٢
- استحقاق الشفعة من توابع الملك ..... ١٤/٢
- العجز الشرعي كالحسي ..... ٣٣/٢
- الأصل عدم الرد والشرط ..... ٤٩/٢
- ما كان كالنص لا ينقض ، وما كان كالاكتفاء ينقض ..... ٥٢/٢
- الشوارع للطروق ..... ٥٦/٢
- لفظ الوقف يستلزم الدوام ..... ٥٨/٢ — ٥٩
- الهبة المطلقة لا تستلزم الثواب ..... ٧١/٢
- هدية المظروف لا تستتبع الظرف إلاً بالعادة ..... ٧١/٢

|  |       |
|--|-------|
| المردود يستعمل بالمعتاد .....                                    | ٧١/٢  |
| اللقطة أمانة في الحال، وقرض في ثاني الحال .....                  | ٧٣/٢  |
| المودع عنده أمين المالك .....                                    | ٧٦/٢  |
| والملتقط أمين الشرع .....  | ٧٦/٢  |
| الأصل براءة المرأة عن العلقه .....                               | ١٥٢/٢ |
| المنع على المحبوب وإلزام المكروه إضرار .....                     | ١٥٤/٢ |
| الفسخ رفع العقد من حينه .....                                    | ١٧٠/٢ |
| الملك الطارىء لا يسقط الدين .....                                | ١٧٢/٢ |
| إن مسبب الجزء كمسبب الكل .....                                   | ١٧٢/٢ |
| كل ما صح فيه البيع صح أن يكون صداقاً .....                       | ١٧٦/٢ |
| عوض المتلفات لا يقبل التأجيل .....                               | ١٨٤/٢ |
| تشطير الصداق قبل الميسر أو الموت ثبت جبراً للإيحاء .....         | ١٨٥/٢ |
| الخطاب معاد في الجواب .....                                      | ٢١٤/٢ |
| إن وجوب اتباع اجتهاده ثم اجتهاد مقلده والحاكم عند التنازع        |       |
| متيقن .....  | ٢٢٨/٢ |
| طرح المشكوك والاقتصار على المتيقن واجب .....                     | ٢٢٩/٢ |
| الصريح إذا صادف محله لم تؤثر النية فيه .....                     | ٢٥٤/٢ |
| إن التقاص — أي مقابلة الشيء بالشيء وسقوط أحدهما بالآخر —         |       |
| بعيد في العقوبات .....   | ٢٦٥/٢ |
| مقصود العدة ظن براءة الرحم .....                                 | ٢٧٨/٢ |
| ما شرعت للحاجة يقدر بما يسدها .....                              | ٢٩٣/٢ |
| ما هو مبني على العرف يتغير حكمه إذا تغير العرف؛ فهذه الأمور التي |       |
| ذكرها المصنف مبنية على العرف السائد في عصرهم، أما في عصرنا       |       |
| فتخضع للمختبرات العلمية .....                                    | ٣٣٩/٢ |

ما ثبت بالنص لا يضمن ما يترتب عليه ما لم يتعد وما ثبت بالاجتهاد

|  |       |       |
|--|-------|-------|
| مشروط بسلامة العقابة                                   | ..... | ٣٦٣/٢ |
| حقوق العباد مقدمة في التنفيذ على حقوق الله تعالى       | ..... | ٣٧٢/٢ |
| يقدم الأخف من العقوبة فالأخف                           | ..... | ٣٧٢/٢ |
| الجلاد للإمام كالآلة                                   | ..... | ٣٧٧/٢ |
| ما كان لله وللرسول ﷺ فهو مصروف الآن إلى المصالح العامة | ..... | ٤٠٧/٢ |
| التزام الإنسان بشيء لا يزيد على إلزام الشرع            | ..... | ٤٥٣/٢ |
| ضعف الأنوثة مجبور بالتضعيف                             | ..... | ٤٨٧/٢ |
| الأصل عدم الموت قبل الإسلام                            | ..... | ٤٨٨/٢ |
| اليد من أمارات الملك                                   | ..... | ٤٨٩/٢ |
| اليمين على نية المستخلف                                | ..... | ٤٩١/٢ |



## ٦ - فهرس بأهم المصادر والمراجع

### كتب التفسير والحديث وعلومهما

(أ)

- ١ - أحكام القرآن: للإمام الشافعي، تحقيق الأستاذ الشيخ عبد الغني عبد الخالق، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.
- ٢ - أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ٣ - اختلاف الحديث: للإمام الشافعي، ط الشعب، مطبوع بهامش الجزء السابع من الأم.
- ٤ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: للقاضي ناصر الدين البضاوي، طبعة ثانية ١٣٧٥هـ، مصطفى البابي، القاهرة.

(ب)

- ٥ - الباعث الحثيث على اختصار علوم الحديث: لابن كثير، (ت ٧٧٤هـ)، والشرح للشيخ أحمد شاكر، مطبعة محمد علي صبيح، طبعة الثالثة، ١٣٧٧هـ.
- ٦ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام: للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، طبعة ثانية ١٣٦٩م، مصطفى البابي، القاهرة.

(ت)

- ٧ - تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي: للحافظ أبي العلي، محمد بن عبد الرحمن، طبعة ثانية ١٣٨٥هـ، مطبعة الفجالة، القاهرة.
- ٨ - تخريج أحاديث المنهاج: للحافظ العراقي، مخطوطة العراق.

- ٩ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: للسيوطي، المكتبة العلمية ١٣٧٩هـ.
- ١٠ - تفسير غرائب القرآن: بهامش الطبري، ط المطبعة الكبرى، تأليف النيسابوري.
- ١١ - التفسير الكبير: للإمام فخر الرازي، ط الخيرية ١٣٠٨هـ.
- ١٢ - تفسير ابن عباس: بهامش الدر المنثور، دار المعرفة، لبنان.
- ١٣ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، شركة الطباعة الفنية، القاهرة. ومطبوع مع المجموع للنووي في المطبعة العربية، مصر.
- (ج)
- ١٤ - جامع البيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٨هـ، وطبعة دار المعارف، بتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر.
- ١٥ - الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، (ت ٦٧١هـ)، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة سنة ١٣٨٧هـ.
- ١٦ - الجامع الصغير: للحافظ عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط الخيرية ١٣٢١هـ.
- ١٧ - جمع الجوامع، المشهور بالجامع الكبير، للسيوطي، طبعة مجمع البحوث الإسلامية بمصر. ط دار الكتب بالتصوير.
- (خ)
- ١٨ - الخصائص الكبرى: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط حيدرآباد، الهند.
- (د)
- ١٩ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للسيوطي، ط دار المعرفة، لبنان.
- ٢٠ - سبل السلام: للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٩هـ.
- ٢١ - سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، طبعة عيسى البابي الحلبي، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وطبعة العلمية سنة ١٣١٣هـ.

٢٢ - سنن أبي داود: للحافظ الحجة سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ، طبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة مع شرحه عون المعبود، وطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٤هـ.

٢٣ - سنن الترمذي: للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى السلمي (ت ٢٧٩هـ)، ط بولاق سنة ١٢٩٢هـ، وطبعة الفجالة/ القاهرة، مع شرحه: تحفة الأحوذى.

٢٤ - سنن الدارقطني: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، ط شركة الطباعة الفنية، القاهرة سنة ١٣٨٦هـ.

٢٥ - سنن الدارمي: للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، ط دار المحاسن للطباعة، القاهرة سنة ١٣٨٦هـ.

٢٦ - سنن الشافعي: ط الشرقية سنة ١٣١٥هـ.

٢٧ - السنن الكبرى: للحافظ الفقيه أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ط دار المعارف، حيدرآباد.

٢٨ - سنن النسائي: للحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ومعه زهر الربى على المجتبى للحافظ السيوطي مع تعليقات مقتبسة من حاشية السندي، ط شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٨٣هـ. وط المصرية بالأزهر.

( ش )

٢٩ - شرح صحيح مسلم: للحافظ الفقيه أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ط المصرية، القاهرة.

٣٠ - شرح الزرقاني على الموطأ، ط المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

( ص )

٣١ - صحيح البخاري: للحافظ الحجة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ط المطبعة السلفية القاهرة مع فتح الباري وطبعة بولاق سنة ١٣١٤هـ.

٣٢ - صحيح مسلم: للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، ط دار الإحياء، عيسى البابي الحلبي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(ع)

٣٣ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للإمام العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، ط أولى، مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٩٢هـ.

٣٤ - عون المعبود شرح سنن أبي داود: للعالم أبي طيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادي، ط المكتبة السلفية، المدينة المنورة سنة ١٣٨٨هـ.

(ف)

٣٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، إشراف الشيخ عبد العزيز بن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط المطبعة السلفية، القاهرة.

٣٦ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير: للسيوطي مزجها الشيخ يوسف النبهاني، ط دار الكتب العربية الكبرى.

٣٧ - فيض القدير شرح الجامع الصغير: للعالم عبد الرؤوف المناوي، ط مصطفى محمد سنة ١٣٥٦هـ.

(ك)

٣٨ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للشيخ علاء الدين بن علي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، ط دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، سنة ١٣١٢هـ.

(م)

٣٩ - مجمع الزوائد: للحافظ نور الدين الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، ط مكتبة القدسي.

٤٠ - مختصر الجامع الصغير: للمناوي، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٤١ - المستدرک: للحافظ محمد بن عبد الله النيسابوري المشهور بالحاكم (ت ٤٠٥هـ)، ط الحيدرآباد سنة ١٣٤٠هـ.



٤٢ — مسند الإمام أحمد بن حنبل : ط المكتب الإسلامي ، بيروت ، وط الميمنية ، مصر ١٣١٣هـ .

٤٣ — مسند الشافعي : ط دار الشعب بهامش الجزء السادس من الأم ، وطبعة العلمية سنة ١٣٢٧هـ .

٤٤ — مسند الطيالسي : ط حيدر آباد سنة ١٣٢١هـ .

٤٥ — مصنف بعد الرزاق بن همام الصنعاني : (ت ٢١١هـ) ، مطابع دار القلم ، بيروت — لبنان ، طبعة أولى سنة ١٣٩٠هـ .

٤٦ — المطالب العالية : للحافظ ابن حجر .

٤٧ — المقاصد الحسنة : للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ ، ط دار الأدب ، العربي للطباعة ، القاهرة ١٣٧٥هـ .

٤٨ — منتقى الأخبار : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مع شرحه نيل الأوطار ١٣٩٨هـ .

٤٩ — موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان : للعالم العلامة نور الدين علي ابن أبي بكر ، تحقيق محمد عبد الرزاق .

٥٠ — الموطأ : للإمام مالك (ت ١٧٩هـ) ، ط الشعب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .

( ن )

٥١ — نخبة الفكر : للحافظ ابن حجر ، ط مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، في آخر الجزء الرابع ، لسبل السلام .

٥٢ — نصب الراية لأحاديث الهداية : للعلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ ، مع حاشيته النفيسة : بغية الألمي في تخريج الزيلعي . نشر : المكتبة الإسلامية .

٥٣ — نيل الأوطار : للعلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ ، ط الكليات الأزهرية القاهرة ، ١٣٩٨هـ .

٥٤ — النهاية في غريب الحديث : لابن الأثير ، الطبعة العثمانية سنة ١٣١١هـ .

\* \* \*

## كتب الأصول والقواعد

(أ)

- ٥٥ - الأحكام في أصول الأحكام: لسيف الدين علي بن علي بن محمد (ت ٦٣١هـ) مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة ١٣٤٧هـ.
- ٥٦ - الأحكام في أصول الأحكام، للعلامة أبي محمد: علي بن حزم الأندلسي الظاهري المتوفى سنة ٤٥٧هـ، ط مكتبة عاطف، مصر.
- ٥٧ - إرشاد الفحول للشوكاني، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٥٦هـ.
- ٥٨ - أصول الفقه: للشيخ الخضري، طبعة السعادة سنة ١٩٦٢م.
- ٥٩ - أصول الفقه: للأستاذ الدكتور حمد الكبيسي طبعة أولى، بغداد.

(ب)

- ٦٠ - البحر المحيط: للزركشي، مخطوطة دار الكتب تحت رقم (٤٨٣ أصول).

(ت)

- ٦١ - التحرير: لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحجير، طبعة أولى بالأمرية سنة ١٩٣٦م.
- ٦٢ - التلويح: للعلامة سعد الدين التفتازاني وهو شرح للتوضيح لصدر الشريعة، طبعة محمد علي صبيح.
- ٦٣ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: للإمام الإسني (ت ٧٧٢هـ)، ط المجاهدية بمكة سنة ١٣٥٣هـ.
- ٦٤ - تنقيح الفصول للعلامة المدقق: أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، ط المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦هـ.
- ٦٥ - تنقيح الأصول: لصدر الشريعة، ط وادي الملوك مصر.

(ج)

- ٦٦ - جمع الجوامع: لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي (ت ٧٧١هـ)، ط دار إحياء الكتب العربية، مصر.

( ح )

٦٧ — حاشية العلامة اللبناني على شرح المحلي على جمع الجوامع : ط دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

( ز )

٦٨ — الرسالة للإمام الشافعي : تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، ط مصطفى الحلبي ، ١٣٥٨ هـ .

٦٩ — روضة الناظر : لابن قدامة ، ط السلفية ، ١٣٤٢ هـ .

( ش )

٧٠ — شرح المحلي على جمع الجوامع ، ط دار إحياء الكتب العربية بمصر .

٧١ — شفاء الغليل : لحجة الإسلام الغزالي ، تحقيق الأستاذ الدكتور حمد الكبيسي ، نشر رئاسة ديوان الأوقاف ، العراق .

( ف )

٧٢ — الفروق : للقرافي ، ط دار المعرفة ، بيروت ، ومعه تهذيب الفروق بالهامش .

٧٣ — الفقيه والمتفقه : للخطيب البغدادي ، ط امتياز ، مصر .

( ك )

٧٤ — الكافية في الجدل : لإمام الحرمين ، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود ، ط عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

( ل )

٧٥ — اللمع في أصول الفقه : للإمام أبي إسحاق : إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزي آبادي الشافعي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، طبعة ثالثة سنة ١٣٧٧ هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

( م )

٧٦ — المحصول : للإمام فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية الشريعة ، بالأزهر ، تحقيق طه جابر العلواني .

٧٧ — محاضرات الأستاذ الشيخ عبد الغني عبد الخالق للسنة الأولى والثانية بدبلومي الفقه المقارن بكلية الشريعة .

٧٨ - مختصر قواعد العلائي: لأبي الثناء نور الدين محمود بن أحمد المعروف بابن خطيب الدهشة، رسالة دكتوراه بالأزهر، تحقيق الأستاذ الشيخ مصطفى محمود مصطفى لسنة ١٣٩٨هـ.

٧٩ - مختصر المنتهى: لابن حاجب عثمان بن عمر (ت ٦٤٢هـ) مع شرح العضد عليه. طبعة استانبول.

٨٠ - المستصفى: لحجة الإسلام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، طبعة أولى، الأميرية بولاق مصر، ١٣٢٤هـ.

٨١ - مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت: لعبد العلي محمد بن نظام الدين، ط بولاق مصر.

٨٢ - مناهج العقول: للإمام محمد بن حسن البدخشي، ط محمد علي صبيح.

٨٣ - منتهى السؤل في علوم الأصول: للآمدي، ط محمد صبيح، مصر.

٨٤ - منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: لابن الحاجب، ط مطبعة السعادة مصر.

٨٥ - منهاج الوصول في علم الأصول: لقاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي، ط محمد علي صبيح، مصر.

( ن )

٨٦ - نهاية السؤل: للعلامة المحقق جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي سنة ٧٧٢هـ، ط محمد علي صبيح، مصر.

( و )

٨٧ - الورقات: لإمام الحرمين مع شرحه لجلال الدين المحلي: بهامش إرشاد الفحول، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٦هـ.

\* \* \*

كتب الفقه

( أ )

٨٨ - الأحكام السلطانية: لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٠هـ، ط التوفيقية، القاهرة.

٨٩ - أدب القضاء: للماوردي، تحقيق محيي هلال السرحان، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ.

٩٠ - الإشراف على مذاهب أهل العلم: لمحمد بن إبراهيم النيسابوري المتوفى سنة ٣١٩هـ مخطوط، دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠ق، شافعي.

٩١ - إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، الطباعة الفنية، القاهرة.

#### (ب)

٩٢ - الأم: للإمام الشافعي، ط الشعب، القاهرة.

٩٣ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي، ط دار المعارف، بيروت.

٩٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة ٥٨٧هـ، ط مطبعة الإمام قلعة، مصر.

٩٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للعلامة محمد بن حمد المشهور بابن رشد القرطبي، (ت ٥٩٥هـ)، طبعة رابعة ١٣٩٥هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٩٦ - بلغة السالك: للشيخ السالك الصاوي المالكي على الشرح الصغير، ط عيسى البابي، القاهرة.

#### (ت)

٩٧ - التاج والإكليل لمختصر خليل: تأليف ابن عبد الله سيدي محمد بن يوسف البهري المالكي بهامش مواهب الجليل، ط السعادة مصر، ١٣٢٩هـ.

٩٨ - تحفة الحكام: للقاضي سيدي أبي بكر محمد بن محمد الأندلسي الغرناطي، ط الاستقامة، القاهرة.

٩٩ - تحفة المحتاج: للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، ط اليمينية، مصر.

١٠٠ - تذييب الفروع: للإمام أبي القاسم عبد الكريم الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، عن مايكرو فيلم في معهد المخطوطات فقه شافعي، مصر.

( ح )

- ١٠١ - حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج ، ط الميمنية ، مصر .
- ١٠٢ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : للعلامة الشيخ محمد عرفة الدسوقي ، ط عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- ١٠٣ - حاشية سيدي الحسن بن رحال المعداني على تحفة الحكام في فقه المالكية ، ط الاستقامة بالقاهرة .
- ١٠٤ - حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ، ط مصطفى الحلبي ، القاهرة سنة ١٣٨٦هـ .
- ١٠٥ - حاشية العدوي على شرح الخرشي ، ط الأميرية بولاق مصر ، سنة ١٣١٧هـ .
- ١٠٦ - حاشية عميرة على شرح المحلي على المنهاج ، ط عيسى البابي ، القاهرة .
- ١٠٧ - حاشية قليوبي على شرح المحلي على المنهاج ، ط عيسى البابي ، القاهرة .
- ١٠٨ - حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ط دار الإحياء ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

( خ )

- ١٠٩ - الخراج : لأبي يوسف ، ط السلفية ، مصر .

( د )

- ١١٠ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار : طبعة ثالثة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

( ر )

- ١١١ - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الشافعي ، طبعة ثانية ١٣٨٦هـ ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- ١١٢ - رد المحتار على الدر المختار : للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين ، طبعة ثالثة ١٣٨٦هـ ، مصطفى البابي الحلبي .
- ١١٣ - روضة الطالبين : للإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، ط المكتبة الإسلامية للطباعة .

( ش )

١١٤ - شرح الخرشي على مختصر خليل: للفاضل المحقق سيدي أبي عبد الله محمد الخرشي، طبعة ثانية المطبعة الأميرية بولاق مصر.

١١٥ - شرح العناية على الهداية: للإمام محمد بن محمود البابرتي المتوفى سنة ٧٨٦هـ. ط الأميرية.

١١٦ - الشرح الكبير: لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

١١٧ - شرح المحلي على المنهاج: ط عيسى البابي الحلبي، مصر.

١١٨ - الشروط الصغير مذيلاً بما عثر عليه من الشروط الكبير: تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق روجي أوزجان، مطبعة العاني، بغداد.

( ط )

١١٩ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: لابن القيم الجوزية، ط المدني.

( ع )

١٢٠ - العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية: لابن عابدين، المكتبة الإسلامية ديار بكر.

( ف )

١٢١ - فتح العزيز شرح الوجيز: للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، ط شركة العلماء مصر.

١٢٢ - فتح القدير: للعلامة ابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ) طبعة أولى المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦هـ.

١٢٣ - فقه الإمام سعيد بن المسيب: جمع الأستاذ الدكتور هاشم جميل عبد الله، ط الإرشاد ١٣٩٢هـ.

( ق )

١٢٤ - قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: تأليف محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٤م.

( ك )

١٢٥ — الكافي لابن عبد البر: تحقيق محمد ولد مانك، رسالة دكتوراه جامعة الأزهر، كلية الشريعة ١٩٧٨ م.

( م )

- ١٢٦ — المبسوط: لشمس الدين السرخسي، ط السعادة مصر سنة ١٣٢٤ هـ.
- ١٢٧ — المجموع: للإمام النووي طبعة شركة العلماء مصر.
- ١٢٨ — المحلى: لابن حزم، ط المنيرية ١٣٥٢ هـ.
- ١٢٩ — مختصر المزني: مطبوع بهامش الأم، طبعة الشعب.
- ١٣٠ — المدونة الكبرى: للإمام مالك رواية سحنون بن سعيد التنوخي، (ت ٢٤٠ هـ).  
عن عبد الرحمن بن قاسم العتقي (ت ١٩١ هـ)، ط السعادة بمصر سنة ١٣٢٣ هـ.
- ١٣١ — مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: تأليف محمد الشربيني الخطيب (ت ٩٩٧ هـ)، مصطفى البابي ١٣٧٧ هـ.
- ١٣٢ — المغني: لابن قدامة الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ)، نشر مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- ١٣٣ — منحة الخالق على البحر الرائق: لابن عابدين مطبوع بهامش البحر الرائق، ط دار المعارف، بيروت.
- ١٣٤ — منهاج الطالبين: للإمام النووي، ط عيسى البابي، القاهرة.
- ١٣٥ — المهذب: للفقهاء أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ، ط عيسى البابي الحلبي.
- ١٣٦ — المهمات على الرافعي والنووي: للإمام الإسكندر، مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٤٩٨ فقه.
- ١٣٧ — مواهب الجليل: تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب المتوفى ٩٥٤ هـ، ط السعادة ١٣٢٩ هـ.



( ن )

١٣٨ - النقود الإسلامية: تأليف تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥هـ)،  
ط المكتبة الحيدرية بنجف ١٩٦٧م.

١٣٩ - نهاية المحتاج: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن شهاب الدين الرملي  
(ت ١٠٠٤هـ)، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٦هـ.

( هـ )

١٤٠ - الهداية: للمرغيناني، بهامش فتح القدير، ط الأميرية.

( و )

١٤١ - الوجيز: للإمام الغزالي مطبوع مع فتح العزيز، ط شركة العلماء.

١٤٢ - الوسيط: للإمام الغزالي مخطوطة دار الكتب تحت رقم ٣١٢، فقه شافعي.

\* \* \*

## كتب السير والتواريخ والتراجم والطبقات

### والجرح والتعديل

( أ )

١٤٣ - آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق الأستاذ الشيخ  
عبد الغني عبد الخالق، ط السعادة.

١٤٤ - أخبار الدول وآثار الأول: للمؤرخ أبي العباس أحمد بن يوسف الدمشقي  
الشهير بالقرماني، المتوفى سنة ١٠١٩هـ، ط بغداد سنة ١٢٨٢هـ.

١٤٥ - الأدب العربي وتاريخه: للأستاذ محمود مصطفى، ط مصطفى الحلبي الثانية  
سنة ١٣٥٦هـ.

١٤٦ - أسد الغابة: لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، ط الشعب، وط الوهبة سنة  
١٣٨٥هـ.

١٤٧ - الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني، ط دار نهضة مصر، بتحقيق  
علي محمد البجاوي، وط السعادة سنة ١٣٢٨هـ، القاهرة.

١٤٨ - الأعلام: لخير الدين الزركلي، طبعة بيروت الثالثة ١٣٨٩هـ.

- ١٤٩ — الإنباه على قبائل الرواة: لابن عبد البر، ط السعادة، مصر سنة ١٣٥٠هـ.  
١٥٠ — الأنساب: لأبي سعيد عبد الكريم السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢هـ.  
١٥١ — إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: تأليف إسماعيل باشا،  
ط استانبول، سنة ١٩٥١م.

(ب)

- ١٥٢ — البداية والنهاية: لابن كثير، ط السعادة، مصر ١٣٥١هـ.  
١٥٣ — البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: تأليف العلامة محمد بن علي  
الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)، ط السعادة الأولى سنة ١٣٤٨هـ.  
١٥٤ — بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، ط السعادة، مصر سنة  
١٣٢٦هـ.

(ت)

- ١٥٥ — تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان، ترجمة الدكتور النجار، ط المعارف.  
١٥٦ — تاريخ الأدب العربي في إيران: تأليف إدوار جرانفل براون، تعريب إبراهيم  
أمين الشواربي، ط السعادة سنة ١٣٧٣هـ.  
١٥٧ — تاريخ أدب اللغة العربية: لجرجي زيدان، ط دار الهلال مع مراجعة وتعليق  
الدكتور شوقي ضيف.  
١٥٨ — تاريخ أدب اللغة العربية في العصر العباسي: للشيخ أحمد الإسكندري،  
ط السعادة الأولى سنة ١٩١٢م.  
١٥٩ — تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام: لشمس الدين محمد بن أحمد  
التركمانى الشهير بالذهبي، المتوفى سنة (٨٤٨هـ) مخطوط دار الكتب  
المصرية تحت رقم (٤٢) تاريخ.  
١٦٠ — تاريخ الأمم والملوك: للطبري، ط دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٦٠م.  
١٦١ — تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ط السعادة، مصر، سنة  
١٣٤٩هـ.  
١٦٢ — تاريخ ابن خلدون المتوفى سنة (٨٠٨هـ)، طبعة بولاق، مصر سنة ١٢٨٤هـ.

- ١٦٣ — تأريخ التشريع الإسلامي: للشيخ محمد الخضري، ط المكتبة التجارية التاسعة سنة ١٣٩٠هـ.
- ١٦٤ — تأريخ الحضارة الإسلامية: للمستشرق الروسي (ف بارتولد) ترجمة حمزة طاهر، ط دار المعارف، مصر، ط الثالثة.
- ١٦٥ — تأريخ خليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ، تحقيق الدكتور أكرم العمري، مطبعة النجف، العراق سنة ١٣٨٦هـ.
- ١٦٦ — تأريخ الدول والملوك: لابن فرات، مخطوط دار الكتب المصرية (٢١١٠خ).
- ١٦٧ — تأريخ الشعوب الإسلامية: الامبراطورية الإسلامية وانحلالها: تأليف كارل بروكلمان، تعريب دكتور نبيه أمين فارس، ط بيروت الثالثة.
- ١٦٨ — التأريخ الكبير: للإمام البخاري، ط دائرة المعارف العثمانية.
- ١٦٩ — تبصرة المنتبه: لابن حجر العسقلاني، ط الدار المصرية للتأليف.
- ١٧٠ — تجريد الوافي بالوفيات: للحافظ ابن حجر العسقلاني، مخطوط مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٩٨٩.
- ١٧١ — تذكرة الحفاظ: للإمام الذهبي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٧٢ — تراجم رجال القرنين السادس والسابع: تأليف شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، ط مكتبة نشر الثقافة سنة ١٣٦٦هـ.
- ١٧٣ — التفسير ورجاله: للشيخ محمد الفاضل بن عاشور مفتي تونس. ط مجمع البحوث الإسلامية، مصر، سنة ١٣٩٠هـ.
- ١٧٤ — التفسير والمفسرون: للمرحوم الشيخ الذهبي، ط مطبعة السعادة، سنة ١٣٨١هـ.
- ١٧٥ — تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ط دار الكتاب العربي، طبعة أولى، سنة ١٣٨٠هـ.
- ١٧٦ — تهذيب الأسماء واللغات: للإمام النووي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط الطباعة المنيرية.

١٧٧ - تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٢٥هـ.

(ج)

١٧٨ - جامع كرامات الأولياء: للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني، (ت ١٣٥٠هـ)، ط مصطفى البابي ١٣٨١هـ.

١٧٩ - الجرح والتعديل: للحافظ ابن أبي حاتم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٢هـ.

١٨٠ - جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الظاهري، نشر دائرة المعارف، مصر.

١٨١ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية: للعلامة محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء (ت ٧٧٥هـ)، ط عيسى البابي الحلبي، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، وط دائرة المعارف النظامية، الهند، سنة ١٣٣٢هـ.

١٨٢ - حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (المقدمة)، ط الآستانة سنة ١٢٨٦هـ.

١٨٣ - حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (المقدمة)، ط بولاق سنة ١٢٨٣هـ.

١٨٤ - حسن المحاضرة: للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، ط عيسى البابي الحلبي.

١٨٥ - الحضارة الإسلامية: للمؤرخ الهندي خودا بخش، تعريب دكتور علي حسن، ط دار الكتب الحديثة.

(ح)

١٨٦ - حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣٠هـ، ط السعادة، مصر، سنة ١٣٥١هـ.

١٨٧ - الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة: لكمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق البغدادي، ط بغداد سنة ١٣٠١هـ.

(خ)

١٨٨ - الخطط المقرية: لأحمد بن علي المقريري (ت ٨٠٨هـ)، ط بولاق، مصر.

( د )

- ١٨٩ — دائرة المعارف الإسلامية: تأليف نخبة من المستشرقين تعريب محمد ثابت الأفندي وآخرين، ط وزارة المعارف ودار الشعب، مصر.
- ١٩٠ — دائرة المعارف: تأليف بطرس البستاني، ط بيروت سنة ١٨٧٦ م.
- ١٩١ — الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط دار الكتب الحديثة، مصر.
- ١٩٢ — درة الأسلاك في دولة الأتراك: للعالم بدر الدين أبي الحسن بن عمر بن حبيب الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٩هـ مايكرو فيلم بمعهد المخطوطات تحت رقم ٢٣٥.
- ١٩٣ — دول الإسلام: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط حيدرآباد الثانية.
- ١٩٤ — الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون، مطبعة المعاهد مصر، ١٣٥١هـ.

( ذ )

- ١٩٥ — ذيل مرآة الزمان: تأليف قطب الدين موسى بن محمد البعلبكي المتوفى سنة ٧٢٦هـ، ط الهند الأولى سنة ١٣٧٤هـ.

( س )

- ١٩٦ — سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: للإمام محمد بن يوسف الصالحي (ت ٩٤٢هـ) طبع في القاهرة سنة ١٩٧٥ م.
- ١٩٧ — السلوك لمعرفة درة الملوك: لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ، ط لجنة التأليف سنة ١٩٣٩ م.
- ١٩٨ — السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين: تأليف محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري (ت ٦٩٤هـ)، ط حلب ١٣٦٤هـ.
- ١٩٩ — سير أعلام النبلاء: للحافظ الذهبي، طبع ونشر دار المعارف، مصر.
- ٢٠٠ — سيرة ابن هشام: (ت ٢١٨هـ)، ط المدني مصر ١٣٨٣هـ.

٢٠١ - السيرة النبوية: للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ط عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بتحقيق مصطفى عبد الواحد.

( ش )

٢٠٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، ط الصديق الخيرية، مصر، ١٣٥٠هـ.

( ص )

٢٠٣ - صفة الصفوة: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند ١٣٣٥هـ.

( ض )

٢٠٤ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، ط مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣هـ.

( ط )

٢٠٥ - طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ط السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧١هـ.

٢٠٦ - طبقات الحفاظ: للحافظ السيوطي، بتحقيق علي محمد عمر نشر مكتبة وهبة، القاهرة ١٣٩٣هـ.

٢٠٧ - طبقات خليفة بن خياط: تحقيق الأستاذ أكرم العمري، ط العاني، بغداد ١٣٨٧هـ.

٢٠٨ - طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلوط: عيسى البابي الحلبي ١٣٨٦هـ.

٢٠٩ - طبقات الشافعية: للإسنوي، ط الإرشاد بغداد ١٣٩٠هـ، بتحقيق عبد الله الجبوري.

٢١٠ - طبقات الشافعية: لأبي بكر هداية الله الحسيني، المتوفى سنة ١٠١٤هـ، مطبعة بغداد.

٢١١ — طبقات الشافعية: لتقي الدين أحمد بن عمر المعروف بابن قاضي شهبة الأسدي، المتوفى سنة ٨٥١هـ، مخطوط مايكرو فيلم في معهد المخطوطات تحت رقم ٥٦١.

٢١٢ — طبقات الشافعية: تأليف أحمد بن محمد الأسدي المتوفى سنة ١٠٦٦هـ، مخطوط دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٠ تيمور.

٢١٣ — الطبقات الكبرى: لابن سعد، ط دار صادر بيروت، وط دار التحرير، مصر ١٣٩٠هـ.

٢١٤ — الطبقات الكبرى: للشعراني، ط بولاق، مصر.

٢١٥ — طبقات المفسرين: تأليف محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، ط مكتبة الوصية، القاهرة.

٢١٦ — طبقات النحاة واللغويين: لابن القاضي شهبة الأسدي، مخطوط مصور عن المكتبة الظاهرية بدمشق في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٨٨ خ.

#### (ع)

٢١٧ — العبر في خبر من غبر: تأليف شمس الدين الذهبي، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، ط الكويت سنة ١٣٨٦هـ.

٢١٨ — عيون التواريخ: لمحمد بن شاكر بن أحمد المعروف بابن شاكر الكتبي المتوفى سنة ٧٦٤هـ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧٦ تاريخ.

#### (غ)

٢١٩ — غاية النهاية في طبقات القراء: للجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ، ط السعادة، مصر ١٣٥١هـ.

#### (ف)

٢٢٠ — الفتح المبين في طبقات الأصوليين: تأليف عبد الله مصطفى المراغي، ط عبد الحميد الحنفي، القاهرة.

٢٢١ — فوات الوفيات: تأليف محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط مكتبة النهضة المصرية.

( ق )

- ٢٢٢ - القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه: رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر كلية الشريعة، إعداد الدكتور جلال الدين عبد الرحمن .
- ٢٢٣ - الكافي في معرفة علماء المذهب الشافعي: تأليف شرف الدين محمد بن عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي (ت ٧٧٥هـ)، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٠م تاريخ .
- ٢٢٤ - مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: تأليف شمس الدين يوسف الشهير بسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ)، ط الهند الأول سنة ١٣٧٠هـ .
- ٢٢٥ - مروج الذهب: للمسعودي (ت ٣٤٦هـ)، ط دار التحرير سنة ١٣٨٦هـ .
- ٢٢٦ - المشتبه في الرجال: للذهبي، ط عيسى البابي الحلبي مصر، مناقب الإمام الشافعي للرازي، ط سنة ١٣٧٩هـ .
- ٢٢٧ - معجم المؤلفين: تأليف عمر رضا كحالة، ط دمشق سنة ١٣٧٧هـ .
- ٢٢٨ - المغني في الضعفاء: للذهبي، الناشر دار المعارف، سورية .
- ٢٢٩ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة: لطاش كبري زاده، ط حيدرآباد .

( و )

- ٢٣٠ - وفيات الأعيان: لابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، ط السعادة، مصر ١٣٦٧هـ، وطبعة دار صادر، بيروت .

\* \* \*

كتب متنوعة

الكلام، والمنطق، والفرق، واللغة، والبلاغة، والنحو  
والصرف وغيرها

( أ )

- ٢٣١ - إصلاح المنطق: لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، ط دار المعارف، مصر .
- ٢٣٢ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، مطبعة لجنة التأليف، مصر سنة ١٣٥٦هـ .



(ت)

- ٢٣٣ - التذهيب شرح تهذيب الكلام: للخيصي، ط عيسى البابي الحلبي.  
٢٣٤ - التعريفات: لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني، ط مصطفى البابي، مصر.  
٢٣٥ - تلخيص المفتاح: للقزويني، ط مصطفى البابي الحلبي ضمن مجموع المتون ١٣٦٩هـ.

(ج)

- ٢٣٦ - جمع الجوامع: للإمام السيوطي، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

(ح)

- ٢٣٧ - حواشي الحامدي على شرح الكبرى: للسنوسي، ط مصطفى البابي سنة ١٣٥٤هـ.

(د)

- ٢٣٨ - الدرر اللوامع على همع الهوامع: تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت.

(ش)

- ٢٣٩ - شرح الشافية: لابن الحاجب في التصريف للسيد، عبد الله بن محمد الحسيني، ط عيسى البابي الحلبي، مصر.  
٢٤٠ - شرح العصام على الشافية: المطبوع بهامش شرح الشافية: للسيد طه عيسى البابي، مصر.

- ٢٤١ - شرح المواقف: للجرجاني، ط السعادة ١٩٠٧م.  
٢٤٢ - شرح العقائد: للتفتازاني، ط استانبول.  
٢٤٣ - شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، ط مكتبة المتنبي، القاهرة.

(ط)

- ٢٤٤ - طوابع الأنوار: للقاضي ناصر الدين البيضاوي، ط استانبول سنة ١٣٠٥هـ.

( ف )

٢٤٥ — الفرق بين الفرق: لعبد القادر البغدادي، ط المعارف، مصر سنة ١٣٢٨هـ.

( ق )

٢٤٦ — القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ط ثانية، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧١هـ.

( ك )

٢٤٧ — الكافية لابن الحاجب، ط محمد الحاج الويني ١٣٢٢هـ.

( م )

٢٤٨ — مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق علي محمد الجاوي، ط عيسى البابي، مصر.

٢٤٩ — المزهري في علوم اللغة: للسيوطي، ط عيسى البابي الحلبي، مصر.

٢٥٠ — المصباح المنير: تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٢٥١ — معجم البلدان: لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، ط بيروت ١٩٧٤م.

٢٥٢ — الملل والنحل: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، ط مصطفى البابي، مصر.

( هـ )

٢٥٣ — همع الهوامع شرح جمع الجوامع: للإمام السيوطي، ط دار المعرفة، بيروت — لبنان.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.



تم الكتاب بحمد الله وعونه ورعايته

## ٧ - فهرس الموضوعات بالتفصيل

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

### الجزء الأول

#### القسم الأول: قسم الدراسة للمحقق

|  |     |
|--|-----|
| * هذا الكتاب                             | ٥   |
| * تمهيد                                  | ٩   |
| * المقدمة في دراسة عصر البيضاوي          | ١٤  |
| الباب الأول: حياة المؤلف ومكانته العلمية | ٥٧  |
| الباب الثاني: التعريف بالكتاب            | ١١٩ |

#### القسم الثاني: الكتاب محققاً

|  |     |
|--|-----|
| مقدمة المؤلف                                     | ٢٠٣ |
| صدر الكتاب، يتضمن خمس مقدمات:                    | ٢٠٧ |
| الأولى: تعريف الفقه                              | ٢٠٧ |
| الثانية: تعريف الحكم                             | ٢٠٨ |
| الثالثة: أصول هذا العلم: الكتاب، والسنة: أنواعها | ٢٠٩ |
| المرسل، وشروط الاحتجاج به عند الشافعي            | ٢١١ |
| تعريف الإجماع وأقسامه                            | ٢١٣ |
| تعريف القياس وأقسامه: قياس نص                    | ٢١٤ |

|   |     |
|---|-----|
| قياس علة، قياس شبه                            | ٢١٥ |
| الاستصحاب عند أصحابنا، والاستحسان عند الحنفية | ٢١٦ |
| المصالح المرسلة عند المالكية                  | ٢١٨ |
| الرابعة: بيان شرف الفقه                       | ٢١٩ |
| الخامسة: لا بد من معرفة آراء المجتهدين        | ٢٢٠ |
| صورة من إجازة المصنف عن شيوخه إلى الشافعي     | ٢٢٠ |
| ثم إلى الرسول                                 | ٢٢٦ |

### ١ — كتاب الطهارة

|  |     |
|--|-----|
| * الباب الأول: في المياه                                     | ٢٢٩ |
| □ الفصل الأول: في المياه الطاهرة                             | ٢٢٩ |
| مسائل: الأولى: أن أبا حنيفة ألحق بالماء في رفع الخبث كل مائع | ٢٢٩ |
| الجواب عن أبي حنيفة  | ٢٣٠ |
| الثانية: القديم ومذهب مالك أن المستعمل طهور                  | ٢٣١ |
| الرد على مالك  | ٢٣٢ |
| اختلاف أصحابنا في تعليل زوال طهورية المستعمل                 | ٢٣٤ |
| فروع: الأول: المستعمل في الحدث لا يرفع الخبث                 | ٢٣٥ |
| الثاني: لو اجتمع المستعمل فبلغ قلتين يعود طهوراً             | ٢٣٦ |
| الثالث: لو أدخل المحدث يده بعد غسل وجهه                      | ٢٣٧ |
| الثالثة: جوز أبو حنيفة الوضوء بما أضيف                       | ٢٣٧ |
| فروع: الأول: لو طرح التراب فيه فتغير لم يؤثر                 | ٢٣٨ |
| الثاني: التغير بالأوراق المتعفنة مغتفر                       | ٢٣٩ |
| الثالث: لو صب مائع أو مستعمل في ماء                          | ٢٣٩ |

- ❑ الفصل الثاني : في المياه النجسة ..... ٢٣٩
- وفيه مسائل : الأولى : لو كوثر القليل ولو بماء نجس ..... ٢٤١
- فرع : لو تمعط شعر فأرة ..... ٢٤١
- الثانية : الكثير قلتان ..... ٢٤١
- الثالثة : يجب في الجديد أن يبعد عن النجاسة بقدر ..... ٢٤٢
- الرابعة : الجاري لا ينجس بالماءة ما لم يتغير ..... ٢٤٣
- فرع : لو جرى في حوض ركذ طرفاه فلكل حكمه ..... ٢٤٣
- ❑ الفصل الثالث : في الاشتباه ..... ٢٤٤
- مسائل : الأولى : لو اشتبه ببول أراقهما ..... ٢٤٤
- الثانية : الأظهر : أن الأعمى يجتهد ..... ٢٤٥
- الثالثة : لو وجد طاهراً بيقين جاز الاجتهاد ..... ٢٤٥
- الرابعة : لو تحير تيمم البصير وكذا الأعمى ..... ٢٤٥
- تذنيب : يجوز استعمال الأواني الطاهرة ..... ٢٤٧
- مسائل : الأولى : أنه يحرم اتخاذه ..... ٢٤٨
- الثانية : الأظهر أنه لا يتعدى التحريم إلى الفيروزج والياقوت ..... ٢٤٨
- الثالثة : يحرم تضبيب الإناء بهما ..... ٢٤٨
- \* الباب الثاني : في أعمال الوضوء ونواقضه ، وفيه فصلان : ..... ٢٤٩
- ❑ الفصل الأول : من أعمال الوضوء وهي فرائض وسنن ..... ٢٤٩
- أما الفرائض فست : ..... ٢٤٩
- \* الأول : النية لقوله (عليه السلام) ..... ٢٤٩
- مسائل : الأولى : لا يصح وضوء الكافر ..... ٢٥٠
- الثانية : لو نوى استباحة ما يسن له الوضوء ..... ٢٥٠
- الثالثة : لو نوى رفع بعض أحداثه ..... ٢٥١

|  |     |
|--|-----|
| الرابعة: دائم الحدث لا تكفيه نية رفع الحدث         | ٢٥٢ |
| الخامسة: لو نوى التبرد مع النية المعتبرة           | ٢٥٢ |
| * الثاني: غسل الوجه، وهو ما بين منابت شعر الرأس    | ٢٥٢ |
| مسألة: يجب إيصال الماء إلى منابت الأهداب           | ٢٥٣ |
| * الثالث: غسل اليدين بالمرفقين                     | ٢٥٣ |
| مسائل: الأولى: لو قطعت من الساعد                   | ٢٥٣ |
| الثانية: لو نبتت يد زائدة من عضده                  | ٢٥٤ |
| الثالثة: لو نفذ سهم في يده واندمل                  | ٢٥٤ |
| الرابع: مسح أقل ما يطلق عليه الاسم                 | ٢٥٤ |
| فرع: الأظهر أنه يكفي الغسل، لأنه أزيد              | ٢٥٥ |
| * الخامس: غسل الرجلين مع الكعبين                   | ٢٥٥ |
| مسائل: الأولى: المستحاضة إذا أحدثت                 | ٢٥٨ |
| الثانية: الجرموق إن قوي والخف ضعيف                 | ٢٥٨ |
| الثالثة: لو لبس مغصوباً لم يمسح عليه               | ٢٦٠ |
| الرابعة: أول المدة إذا أحدث بعد اللبس              | ٢٦٠ |
| فرع: لو انقضت المدة أو نزع خفيه — وهو متطهر —      | ٢٦٠ |
| السادس: الترتيب خلافاً لأبي حنيفة لنا أنه          | ٢٦١ |
| وأما السنن فهي: التسمية إذا ابتدأ وحين تذكر... إلخ | ٢٦٢ |
| □ الفصل الثاني: في نواقض الوضوء، وهي أربعة:        | ٢٦٧ |
| الأول: خروج خارج غير المني                         | ٢٦٧ |
| فرع: المشكل يحدث بالخارج من دبره أو قبله           | ٢٦٨ |
| الثاني: زوال العقل لا ينوم ممكن المقعد الأرض       | ٢٦٩ |
| الثالث: اتصال بشرتي ذكر وأنثى                      | ٢٧٠ |

|     |   |
|-----|---|
| ٢٧١ | الرابع : مس الذكر خلافاً له .....                             |
| ٢٧٣ | تمهيد : اليقين لا يرفع إلا بمثله .....                        |
| ٢٧٦ | * الباب الثالث : في موجب الغسل وكيفيته ، وفيه فصلان : .....   |
| ٢٧٦ | ❑ الفصل الأول : في موجب وهو أربعة : الموت .....               |
| ٢٧٨ | فروع : الأول : لو رأى المني بعد الغسل أعاد .....              |
| ٢٧٩ | الثاني : لو رأى ما يحتمل المني وغيره أخذ بما شاء .....        |
| ٢٨٠ | الثالث : لو أتى دبر مشكل أجنباً .....                         |
| ٢٨٠ | الرابع : لو خرج منها مني الرجل بعد الغسل .....                |
| ٢٨٠ | تنبيه : يحرم بها ما يحرم بالحدث ، وقراءة القرآن .....         |
| ٢٨٠ | ❑ الفصل الثاني : في كيفيته : وأقله النية واستيعاب .....       |
| ٢٨٢ | مسألة : تجزئ للجنابة والجمعة غسلة .....                       |
| ٢٨٢ | * الباب الرابع : في النجاسة وكيفية رفعها ، وفيه فصلان : ..... |
| ٢٨٢ | ❑ الفصل الأول : في بيان النجاسة وهي الخمر .....               |
| ٢٨٨ | ❑ الفصل الثاني : في إزالة النجاسة والعينية لا تظهر .....      |
| ٢٨٩ | والجلد المتنجس بالموت بنزع الفضلة بحرّيف .....                |
| ٢٩٠ | والعرضية : إن لم تظهر كفى جرى الماء على موردها .....          |
| ٢٩١ | واستثنى صورتان : مغلظة ومخففة .....                           |
| ٢٩١ | الأولى : قال (عليه السلام) : طهور إناء أحدكم .....            |
| ٢٩٢ | فرع : التراب متعين ، فإن الأمر به تعبد .....                  |
| ٢٩٢ | الثانية : قال (عليه السلام) : إنما يغسل من بول الصبية .....   |
| ٢٩٢ | خاتمة : قاضي الحاجة ينحي اسم الله تعالى .....                 |
| ٢٩٤ | مسائل : الأولى : لو استطاب بمحترم لم يكف على الأظهر .....     |
| ٢٩٤ | الثانية : اختلف النقل — في الجلد ، الأصح الفرق .....          |

- الثالثة: لو خرجت دودة لم تلوث ..... ٢٩٤
- الرابعة: المذهب جواز الاستجمار فيما إذا كان الخارج ..... ٢٩٤

## ٢ — كتاب التيمم

- ❑ الفصل الأول: فيما يبيحه ..... ٢٩٥
- يتيمم المحدث والجنب إذا عجزا عن استعمال الماء، وله أسباب: ..... ٢٩٥
- السبب الأول: فقد الماء: قال الله تعالى: ﴿فلم تجدوا ماء﴾ ..... ٢٩٥
- فروع: الأول: لو تيقن وجود الماء آخر الوقت ..... ٢٩٦
- الثاني: لو توقع نوبة النزح في الوقت لا يتيمم ..... ٢٩٦
- الثالث: لو وهب منه الماء، أو أعير منه الدلو ..... ٢٩٧
- الرابع: لو وجد ما يكفي يستعمله، ثم يتيمم ..... ٢٩٧
- الخامس: لو صب الماء في الوقت أو وهب، أو باع ..... ٢٩٨
- السادس: لو أضل الرجل، وتيمم لم يقض ..... ٢٩٨
- السبب الثاني: أن يحتاج إلى ماء معه لعطش محترم ..... ٢٩٨
- مسألة: لو مات صاحب الماء وعطش رفيقه ..... ٢٩٨
- فرع: لو أوصى بماء للأولى به قدم العطشان ..... ٢٩٨
- السبب الثالث: أن يخاف من استعماله هلاك نفسه، أو عضو ..... ٢٩٩
- مسألة: لو ألقى الجبيرة على منخلع أو وضع ..... ٢٩٩
- فرعان: الأول: يتيمم الجنب متى شاء ..... ٣٠٠
- الثاني: لو توهم الاندمال ففتح ..... ٣٠٠
- ❑ الفصل الثاني: في كفيته، وأركانه خمسة: ..... ٣٠٠
- الركن الأول: نقل تراب طاهر خالص غير مستعمل ..... ٣٠٠
- مسألتان: الأولى: لو تعرض للريح أو ردد على الوجه ..... ٣٠٠
- فرع: لو أمر غيره ويممه جاز على الأظهر ..... ٣٠١



|   |     |
|---|-----|
| الثانية : اختلف النص في الرمل                                 | ٣٠١ |
| الركن الثاني : نية استباحة الصلاة مع النفل                    | ٣٠٢ |
| مسألان : الأولى : لا تجزىء نية رفع الحدث                      | ٣٠٢ |
| الثانية : لو نوى استباحة الفرض ، والنفل أبيح له               | ٣٠٢ |
| فرع : لو نوى استباحة فرضين صح لواحد على الأظهر                | ٣٠٢ |
| الركن الثالث : مسح الوجه كله كالغسل                           | ٣٠٢ |
| الركن الرابع : مسح اليدين بالمرفقين لما روى أبو أمامة         | ٣٠٣ |
| الركن الخامس : الترتيب بينهما : وسننه التسمية ، وتخفيف التراب | ٣٠٥ |
| <b>الفصل الثالث : في أحكام التيمم : وهي ثلاثة :</b>           | ٣٠٥ |
| الأول : أنه يبطل بأن يقدر على استعمال الماء أو يتوهم وجوده    | ٣٠٥ |
| الثاني : أنه لا يجمع بين فرضين ، ويجوز ما شاء من النوافل      | ٣٠٦ |
| فروع : الأول : المندورة كالمكتوبة على الأصح                   | ٣٠٦ |
| الثاني : جواز الجمع بين صلاة الجنازة والفرض ومنع القعود فيها  | ٣٠٧ |
| الثالث : لو نسي صلاة من الخمس يعيدها بتيمم                    | ٣٠٧ |
| مسألة : لا يتيمم لصلاة قبل وقتها خلافاً لأبي حنيفة            | ٣٠٧ |
| فرع : لو تيمم لفائتة ضحوة ولم يؤدها فله أن                    | ٣٠٨ |
| الثالث : إنما تقضى المختلة بعذر غير غالب ، ولا دائم           | ٣٠٨ |
| فرعان : الأول : من أعوز الماء والتراب صلى على الأصح           | ٣٠٨ |
| الثاني : العاري يتم الركوع والسجود ولا يقضي                   | ٣٠٩ |

### ٣ — كتاب الحيض

|  |     |
|--|-----|
| * الباب الأول : في كفيته وحكمه ، وفيه فصلان :        | ٣١٠ |
| <b>الفصل الأول : في كفيته ، والنظر في قدره ووقته</b> | ٣١٠ |
| مسائل : الأولى : ما رأت الحامل على أدواره حيض        | ٣١٣ |

- الثانية : الصفرة والكدرية في أيام الإمكان حيض ..... ٣١٣
- الثالثة : لو انقطع الدم وانقطع في الخمسة عشر فالنقاء المتخلل حيض .. ٣١٤
- فرع : تؤمر المبتدأة بالعبادة مهما انقطع ..... ٣١٥
- ❏ الفصل الثاني : في أحكامه : يحرم به إلى الغسل ما يحرم بالجنابة .... ٣١٥
- \* الباب الثاني : في الاستحاضة ..... ٣١٨
- المستحاضات عشر : «لأنها إما منطبعة أو منقطعة» ..... ٣١٨
- الأولى : المنطبعة المبتدأة المميزة وهي التي ترى القوى قدراً ..... ٣١٩
- مسائل : الأولى : لو احمر ، ثم اسود ، ثم أطبقت الحمرة ..... ٣١٩
- الثانية : لو اسود ، ثم احمر ، ثم اصفر يجمعان إن أمكن ..... ٣١٩
- الثالثة : إذا ضعف الدم في الدور الأول لا تغتسل ..... ٣١٩
- الثانية : التي لا تميز بأن يتحد لون دمها ..... ٣١٩
- الثالثة : المعتادة المميزة ، فالعبرة بالتمييز ..... ٣٢٠
- الرابعة : التي لا تميز لها تقفو العادة ..... ٣٢١
- تنبيه : العادة كما تعرف بالدم والنقاء تعرف بالتمييز ..... ٣٢٢
- الخامسة : الناسية فإن نسيت أصلاً صلت بالفاتحة ..... ٣٢٢
- مسألة : لم يذكر الشافعي (رضي الله عنه) قضاء صلاتها ..... ٣٢٢
- السادسة : المنقطعة المبتدأة المميزة فأيام التميز وما تخللها حيض . ٣٢٤
- السابعة : التي لا تميز لها فإن انقطع يوماً يوماً فحيضها خمسة ..... ٣٢٤
- الثامنة : المعتادة المميزة وأمرها بين مما سلف ..... ٣٢٥
- التاسعة : غير المميزة : لا يزداد على عاداتها وينقض نقاء ..... ٣٢٥
- العاشر : الناسية وهي كالمطبعة إلا أنها لا تؤمر بالغسل ..... ٣٢٦
- \* الباب الثالث : في النفاس ..... ٣٢٦
- فرع : لو ولدت مراراً ذات جفاف فولدت ..... ٣٢٧

## ٤ — كتاب الصلاة

- \* الباب الأول: في المواقيت، وفيه ثلاثة فصول: ..... ٣٢٩
- الفصل الأول: في وقت الرفاهية ..... ٣٢٩
- قاعدة: تجب الصلاة بأول الوقت موسعاً فمن مات ..... ٣٣٣
- مسألة: من اشتبه عليه الوقت اجتهد ..... ٣٣٥
- الفصل الثاني: في أوقات المعذورين ..... ٣٣٥
- مسائل: الأولى: الصبي يؤمر لسبع ويضرب بالترك ..... ٣٣٥
- الثانية: لو زالت: الأعذار، وبقي من الوقت قدر ..... ٣٣٧
- فرع: لو بلغ في الصلاة، أو بعدها فلا إعادة ..... ٣٣٧
- الثالثة: لو طرأت ومضى ما يسعه، والطهارة ..... ٣٣٨
- تكملة: من أخرج صلاة عن وقت الجمع بلا عذر جاحداً كفر ..... ٣٣٨
- تذنيب: قال عقبة بن عامر: نهى رسول الله ﷺ ..... ٣٣٩
- الفصل الثالث: في أعلام الأوقات ..... ٣٤٢
- \* الباب الثاني: في شرائط الصلاة وموانعها، وفيه فصلان: ..... ٣٤٦
- الفصل الأول: في الشرائط وهي ما يتوقف عليه صحتها، وهي أربعة: ..... ٣٤٦
- الأول: استقبال القبلة ورخص تركه إذا اشتد الخوف ..... ٣٤٦
- مسائل: الأولى: لو مال عنه ولو بجماح أو نسيان ..... ٣٤٧
- الثانية: يجب على الماشي أن يستقبل عند الافتتاح والركوع ..... ٣٤٧
- الثالثة: يوجب على الماشي أن يحترز النجاسة ..... ٣٤٨
- الرابعة: لو عزم الإقامة نزل الراكب ووقف الماشي ..... ٣٤٨
- مسألة: يجب التوجه يقيناً فليسوّ المكي محرابه ..... ٣٤٩
- فروع: الأول: لو تحير المجتهد أو ضاق عليه الوقت ..... ٣٤٩
- الثاني: من يتعلم الأدلة قلد، ولم يقض ..... ٣٤٩

- الثالث: لو تغير الاجتهاد بعدها عمل به ولم يقض كالوقائع ..... ٣٥٠
- الرابع: المقلد يقلد الأعلّم، وعند التساوي يتخير ..... ٣٥٠
- الثاني: طهارة الحدث، فلو سبق فيها بطلت لزوال شروطها ..... ٣٥٠
- الثالث: طهارة الخبث في ثلاثة: ..... ٣٥١
- الأول: البدن: فلو جبر عظمه أو خا ط جرحه بنجس ..... ٣٥١
- الثاني: الملبوس ..... ٣٥٢
- مسائل: الأولى: لو تنجس أحد كميّه وأبهم فاجتهد ..... ٣٥٢
- الثانية: لو لقي طرف عمامته بنجاسته فسدت صلاته ..... ٣٥٢
- الثالثة: لو وطئ طرف حبل طرفه الآخر نجس ..... ٣٥٣
- الثالث: المكان: وهو ما يماسه لا ما يحاذيه ..... ٣٥٣
- قاعدة: النجاسات المغتفرة أربع: ..... ٣٥٤
- الأولى: ما بقي بعد الاستجمار ..... ٣٥٤
- الثانية: ما يتعذر الاحتراز عنه من طين الشارع ..... ٣٥٤
- الثالثة: قليل دم البرغوث والقمل والبعوض ..... ٣٥٤
- الرابعة: دم البثور ونحوه ..... ٣٥٤
- مسألة: الجهل والنسيان ليس بعذر على الجديد ..... ٣٥٥
- الرابع: ستر العورة فسر به قوله تعالى: ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ﴾ ..... ٣٥٥
- والنظر في أمور: الأول: العورة قال (عليه السلام): «عورة الرجل» ..... ٣٥٦
- الثاني: الساتر الحائل المانع للرؤية، حتى الماء الكدر ..... ٣٥٧
- الثالث: الستر يجب الاستيعاب من الجهة التي يعتاد النظر منها ..... ٣٥٧
- فرع: لو وجد ما لا يكفي الستر ستر القبل ..... ٣٥٧
- الفصل الثاني: في الموانع، وهي ثلاثة: ..... ٣٥٨
- الأول: الكلام: قال (عليه السلام): «إن الله يحدث» ..... ٣٥٨

- فروع: الأول: تبطل بالتنحنح على الأظهر ..... ٣٥٨
- الثاني: يعذر فيه النسيان، لحديث ذي اليدين ..... ٣٥٨
- الثالث: لو استؤذن فقال: «ادخلوها بسلام آمنين» ..... ٣٦٠
- تنبيه: السكون الطويل لا يضر لبقاء النظم ..... ٣٦١
- الثاني: الأفعال: فتبطل بالمجانس عمداً لا سهواً ..... ٣٦١
- مسألة: سُئِ دَفْعَ المَارِ، وحرَمَ المَرُور ..... ٣٦٣
- الثالث: الأكل: ولو بمص سكرة، لأنه إعراض ..... ٣٦٤
- \* الباب الثالث: في أفعالها، وهي ثلاثة أقسام: ..... ٣٦٤
- \* الأول: الأركان، وهي ما يتوقف عليه وجودها وتصورها،
- وهي ثلاثة عشر: ..... ٣٦٤
- الأول: نية فعلها للنفل بالتعيين في المؤقت ..... ٣٦٤
- مسائل: الأولى: لو نوى أداء فرض الظهر لم يكف على الأظهر ..... ٣٦٤
- الثانية: لو نوى الفرض بمنافيه أو عرض ..... ٣٦٥
- الثالثة: لو ظن بقاء الوقت فنوى الأداء صح ..... ٣٦٥
- الرابعة: لا تجب الإضافة إلى الله تعالى ..... ٣٦٥
- الخامسة: لو شك في النية وأتى بركن ..... ٣٦٥
- الثاني: التكبير: الله أكبر ولا يترجم إلّا العاجز ..... ٣٦٦
- مسائل: الأولى: لو زاد ما لم يغير المعنى مثل الله الأكبر جاز ..... ٣٦٦
- الثانية: لا يجوز عكسه، لتغير النسبة، بخلاف عليك السلام ..... ٣٦٦
- الثالثة: يجب تعلمه والسفر له، لا للوضوء ..... ٣٦٧
- الثالث: القيام في الفرض ..... ٣٦٧
- مسائل: الأولى: من لم يقدر على الركوع والسجود منه يقف ..... ٣٦٧
- الثانية: رمد ابن عباس فعولج بأن يصلي مضطجعاً ..... ٣٦٧

- الثالثة : لو خف ، أو ضعف في أثائها أتى بما قدر ..... ٣٦٨
- الرابعة : يجوز النفل قائماً وقاعداً بالقدر ..... ٣٦٨
- الرابع : قراءة الفاتحة لقوله (عليه السلام) : «لا تجزىء صلاة لا يقرأ فيها» ..... ٣٦٨
- مسائل : الأولى : نقل البخاري : أنه (عليه السلام) عد بسم الله ..... ٣٧٢
- الثانية : يجب محافظة حروفها وتشديداتها والترتيب مراعاة للإعجاز ... ٣٧٤
- الثالثة : من لم يحسن الفاتحة قرأ سبع أي متوالية ..... ٣٧٤
- فروع : الأول : لو استفتح بدلاً كفى ، وإن قصد الاستفتاح فلا ..... ٣٧٥
- الثاني : لو تعلم الفاتحة قبل تمام البدل استأنف ..... ٣٧٥
- الثالث : المقصر في التعلم صلى للوقت ، وقضى ..... ٣٧٥
- الخامس : الركوع بأن ينحني بحيث تنال راحته ركبته ..... ٣٧٥
- السادس : الاعتدال ولم يفرضه أبو حنيفة ..... ٣٧٦
- السابع : السجود مرتين بوضع شيء في الجبهة ..... ٣٧٦
- الثامن : الجلوس بينهما مطمئناً بلا صارف ..... ٣٧٨
- التاسع والعاشر والحادي عشر : القعود للتشهد آخراً والتشهد فيه ..... ٣٧٨
- الثاني عشر : السلام ، لقوله (عليه السلام) : «مفتاح الصلاة» ..... ٣٨٠
- الثالث عشر : الترتيب ، فلو سها طرح غير المنظوم ..... ٣٨١
- \* الثاني : في الأبعاد ، وهي السنن لها نظير من الفرائض ..... ٣٨٣
- \* الثالث : في الهيئات ، وهي ما عداها وهي رفع اليدين ..... ٣٨٣
- \* الباب الرابع : في السجعات ، وهي ثلاث : ..... ٣٨٥
- الأولى : ما تختص بالصلاة وهي سجدة السهو ، وهي ثلاثة : ..... ٣٨٥
- الأول : سهو يبطل عمده ..... ٣٨٥
- الثاني : تكرار ركن ذكرى ، فإن عمده — وإن لم يبطل على الأظهر ..... ٣٨٦

- الثالث: التردد فيه، كما لو شك أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً ..... ٣٨٧
- مسألة: هذا السجود سنة عندنا، واجب عند مالك ..... ٣٨٩
- فرع: لو شك في ترك سجدة ..... ٣٩٠
- الثانية: سجدة التلاوة وندب إليها في الصلاة ..... ٣٩٠
- فروع: الأول: نقل في قضائها قولان كما في النوافل ..... ٣٩٢
- الثاني: لو كرر آية في مجلس كرر السجود على الأظهر ..... ٣٩٢
- الثالث: يجوز أدائها في الصلاة على الراحلة، وفيما وراءها خلاف ... ٣٩٢
- الثالثة: سجدة الشكر، سنت لمفاجأة نعمة واندفاع بلية ..... ٣٩٣
- \* الباب الخامس: في الجماعة، وفيه فصول: ..... ٣٩٣

### ❑ الفصل الأول: في فضلها ظاهر قوله (عليه السلام): «ما من ثلاثة

- في قرية» ..... ٣٩٣
- مسائل: الأولى: حيازة فضلها بأن يكبر قبل سلام الإمام ..... ٣٩٦
- الثانية: إدراك التحريمة: بأن يحضرها ويتابع ..... ٣٩٦
- الثالثة: ندب الإمام إلى التخفيف والإتمام ..... ٣٩٦
- الرابعة: سن للمنفرد أن يعيد جماعة حيازة لفضلها ..... ٣٩٧
- فرع: وينوي الفرض نظراً إلى الصلاة من حيث هي (كالصبي): ..... ٣٩٧
- الخامسة: رخص تركها لعذر كالمرض والتمريض ..... ٣٩٧

### ❑ الفصل الثاني: في صفة الأئمة

- فروع: الأول: يجوز اقتداء المتوضىء بالمسافر المتيتم ..... ٣٩٨
- الثاني: لو اشتبه خمس أوان إحداها نجسة ..... ٣٩٨
- الثالث: لو بان حدث الإمام، أو زندقته أو كونه أمياً ..... ٣٩٨
- مسألة: الأولى: أن يقدم الأفقه، ثم الأقرأ، ثم الأورع ..... ٣٩٨

- ❑ الفصل الثالث: في شرائط القدوة، وهي ستة: ..... ٣٩٩
- الأول: أن لا يتقدم على الإمام في الموقف ..... ٣٩٩
- فروع: الأول: لا تفسد صلاة الإمام بتقدم المأموم ..... ٤٠٠
- الثاني: المصلون حول الكعبة فلو كان المأموم أقرب ..... ٤٠١
- الثالث: المستحب أن يقف رجل عن يمينه واثان خلفه ..... ٤٠١
- الثاني: أن يجتمع معه في المكان ليظهر الشعار ..... ٤٠٢
- مسألة: المسجد بمن في غيره كالصفيين ..... ٤٠٢
- الثالث: نية القدوة ولو في أثنائها على الأصح ..... ٤٠٣
- فروع: الأول: لو تابع غيره بلا نية بطلت على الأظهر ..... ٤٠٤
- الثاني: لا يجب تعيين الإمام ..... ٤٠٤
- الثالث: يجوز قطع القدوة خلالها على أصح الأقوال ..... ٤٠٥
- الرابع: توافق نظم الصلاتين لتتأتى المتابعة ..... ٤٠٥
- الخامس: المتابعة، فلو تخلف، أو تقدم ..... ٤٠٧
- مسألة: لو ركع الإمام - وهو في الفاتحة - لاشتغاله بالاستفتاح ..... ٤٠٧
- السادس: الموافقة بأن لا يشتغل بنفل تركه ..... ٤٠٨
- خاتمة: المسبوق يدرك الركعة بإدراك الركوع يقيناً ..... ٤٠٨
- ❖ الباب السادس: في صلاة السفر، وفيه فصلان: ..... ٤٠٨
- ❑ الفصل الأول: في القصر، والنظر في أمور: ..... ٤٠٨
- الأول: السبب المرخص وهو كل سفر طويل مباح ..... ٤٠٩
- ويتعلق به مسائل: الأولى: ينقطع السفر بالعود إلى مبدأ سفره ..... ٤١٠
- الثانية: لو عدل عن الطريق القصير لمجرد القصر ..... ٤١٢
- الثالثة: إذا كان السفر على ثلاث مراحل ..... ٤١٢
- الثاني: المحل، وهو الفرائض الرباعية لعدم النقل في غيرها ..... ٤١٤



- ٤١٤ فرع: نص على أن المسافر آخر الوقت يترخص .....
- ٤١٥ الثالث: شرطه وهو ثلاثة: .....
- ٤١٥ الأول: أن لا يأتي بمتم .....
- ٤١٥ فرع: لو اقتدى بمتم ولو في جمعة ففسدت .....
- ٤١٥ الثاني: نية القصر جزماً مستمراً فلو شك فيها .....
- ٤١٥ فرع: لو قام القاصر عمداً بطلت وإن سها سجد .....
- ٤١٦ الثالث: دوام السفر، فلو نوى الإقامة أو بلغت السفينة .....
- ٤١٦   الفصل الثاني: في الجمع .....
- ٤١٦ للتقديم شروط: الترتيب، لأن الثانية تابعة .....
- ٤١٦ للتأخير شرطان: النية إذا أخر وحين شرع .....
- ٤١٧ \* الباب السابع: في الجمعة، وفيه فصول: .....
- ٤١٧   الفصل الأول: فيمن تلزمه: .....
- ٤١٨ فروع: الأول: تجب على الأعمى إذا وجد قائداً .....
- ٤١٩ الثاني: لا تجب على من بعضه رقيق .....
- ٤١٩ الثالث: لو جمع من لم تجب عليه كفاه .....
- ٤١٩ الرابع: من لزمه الجمعة لا ينعقد ظهره ما لم تفت .....
- ٤١٩ الخامس: يحرم إنشاء السفر بعد الزوال .....
- ٤٢٠   الفصل الثاني: في شرائطها: .....
- ٤٢٠ الأول: الوقت، فلو مضى والإمام فيها أتمها ظهراً .....
- ٤٢٠ الثاني: دار الإقامة، فإنها لم تقم في غيرها في عصره .....
- ٤٢١ فرع: الإقامة فيها أولى من دخول البلد .....
- ٤٢٢ الثالث: أن لا تتعدد، ليظهر الشعار .....
- ٤٢٢ فرع: لو تعددت وعلم السابقة فذاك .....

- الرابع : الجماعة وفيه مسألتان : ..... ٤٢٣
- الأولى : الأصح صحتها بإمامة الصبي والعبد ..... ٤٢٣
- فرع : لو أحدث فالجديد أنه يستخلف هو أو القوم ..... ٤٢٣
- الثانية : من زوحم عن السجود انتهز التمكن ..... ٤٢٣
- فرع : لو راعى ترتيب صلاة نفسه عالماً بالمنع بطلت ..... ٤٢٤
- الخامس : العدد فلا تصح إلا بأربعين ذكوراً مكلفين ..... ٤٢٤
- مسألة : لو انفضوا والإمام يخطب لم يحسب ما أتى به ..... ٤٢٥
- السادس : خطبتان بالعربية وأركانها خمسة : لفظة ..... ٤٢٦
- فرع : يجوز تبديل بعضها بآية تفيد فائدتها ، لا كلها ..... ٤٢٦
- مسألة : سن الصُّمات على من لم يسمع الخطبة ..... ٤٢٧
- وستتها : أن يخطب من علو ويأخذ معه عنزة ..... ٤٢٧
- تكملة : سن الغسل للمجمّع بعد الصبح ..... ٤٢٧
- \* الباب الثامن : في صلاة الخوف : ..... ٤٢٨
- فرع : لو عكس ، أو حرس بعض الصفين ، أو ..... ٤٢٩
- فروع : الأول : الإمام يقرأ ويتشهد في الانتظارين ..... ٤٣١
- الثاني : الأولى في المغرب أن يصلي بالأول ..... ٤٣١
- الثالث : يصلي الرباعية بكل ركعتين ..... ٤٣٢
- الرابع : الجمعة لا تقام على الوجهين ..... ٤٣٣
- الخامس : سهو كل محمول ما بقي حكم القدوة ..... ٤٣٣
- تنبيه : ندب حمل السلاح ويجب عند الخطر ..... ٤٣٣
- فروع : الأول : أنه لو ظن خوفاً وصلى وبان خلافه ..... ٤٣٤
- الثاني : لو هجم في أثناء الصلاة ..... ٤٣٤
- الثالث : ألحق بالخوف مباح الهرب والفرار ..... ٤٣٥

- قاعدة: يحرم لبس الحرير على الرجال البالغين إلا ..... ٤٣٥
- \* الباب التاسع: في الصلوات المسنونة، وفيه فصول: ..... ٤٣٥
- الفصل الأول: فيما لم تشرع فيه الجماعة ..... ٤٣٥
- الفصل الثاني: في صلاة العيدين ..... ٤٣٨
- قاعدة: لو قامت بينة الهلال قبل الزوال ..... ٤٣٩
- الفصل الثالث: في صلاة الخسوفين ..... ٤٣٩
- فروع: الأول: المسبوق إنما يدرك الركعة بإدراك الركوع الأول ..... ٤٤١
- الثاني: الكسوف يفوت بالانجلاء والغروب ..... ٤٤١
- الثالث: الجمعة تقدم إن خيف فواتها ..... ٤٤١
- الفصل الرابع: في الاستسقاء ..... ٤٤١

#### ٥ - كتاب الجنائز

- الفصل الأول: في آداب المحتضر ..... ٤٤٣
- الفصل الثاني: في الغسل ..... ٤٤٥
- فروع: الأول: لو خرجت بعد الغسل نجاسة ..... ٤٤٥
- الثاني: الحريق ييمم إن تهرى بالغسل ..... ٤٤٦
- الثالث: لا يطيب المحرم ..... ٤٤٦
- مسألة: الأولى أن يغسل الرجل الرجل ..... ٤٤٦
- فرع: لو مات رجل ولم يحضر غير أجنبية أو بالعكس ..... ٤٤٦
- الفصل الثالث: في التكفين والحمل ..... ٤٤٧
- الفصل الرابع: في الصلاة، وأركانها سبعة: ..... ٤٤٩
- الأول: النية ولا يجب التعرض للكفاية ..... ٤٤٩
- الثاني: التكبيرات الأربع، ولا تبطل بالزيادة ..... ٤٤٩
- الثالث: القيام بالقدرة ..... ٤٤٩

|     |  |
|-----|--|
| ٤٤٩ | الرابع : القراءة بعد التكبير الأول ، وسن التعوذ  |
| ٤٤٩ | الخامس : الصلاة بعد الثاني                       |
| ٤٤٩ | السادس : الدعاء للميت بعد الثالث                 |
| ٤٥٠ | السابع : السلام                                  |
| ٤٥٠ | مسائل : الأولى : إدراك التكبير كإدراك الركوع     |
| ٤٥٠ | الثانية : وقت الصلاة ما بين التكفين والدفن       |
| ٤٥١ | الثالثة : الفرض يسقط برجل على الأصح              |
| ٤٥٢ | الرابعة : الأولى أن يؤم الأب ثم                  |
| ٤٥٢ | الخامسة : إذا صلى جماعة تجوز لغيرهم الصلاة       |
| ٤٥٣ | ❑ الفصل الخامس : في الدفن والتعزية               |
| ٤٥٥ | فرعان : الأول : لا يدفن ميتان في قبر إلا للضرورة |
| ٤٥٥ | الثاني : لا ينبش القبر إلا إذا غصب               |
| ٤٥٥ | تكملة : سن التعزية                               |

## ٦ — كتاب الزكاة

### \* الباب الأول : في وجوب زكاة الأموال والنظر في الواجب والواجب

|     |  |
|-----|--|
| ٤٥٧ | فيه ، وعليه                                  |
| ٤٥٧ | ❑ النظر الأول والثاني : الواجب ، والواجب فيه |
| ٤٥٧ | الواجب نوعان : أحدهما ما يتعلق بعين المال    |
| ٤٥٧ | الأعيان التي تجب فيها الزكاة ثلاثة :         |
| ٤٥٨ | * الأول : الحيوان                            |
| ٤٥٩ | شروط الزكاة في الحيوان                       |
| ٤٥٩ | * الأول : النصاب : لا يجب في الإبل           |
| ٤٦٠ | فروع : الأول : أنه تجزى بنت مخاض عن عشرين    |

- الثاني : يؤخذ من ما بين ما وجد ..... ٤٦١
- الثالث : يجوز الصعود والنزول إلى درجتين ..... ٤٦١
- الرابع : لا تؤخذ الكريمة ..... ٤٦٢
- الخامس : لو تنوعت ماشيته ..... ٤٦٢
- فصل : الاشتراك والخلط باتخاذ المرتع والمسرح ..... ٤٦٢
- فروع : الأول : لو خلط أربعين بقرة بثلاثين ..... ٤٦٣
- الثاني : لو اشترى كل أربعين غرة محرم ..... ٤٦٤
- الثالث : لو خلط عشرين بعشرين ..... ٤٦٤
- مسألة : الشركة والخلطة تؤثران في غير المواشي ..... ٤٦٤
- \* الثاني : الحول ..... ٤٦٥
- مسألة : لو زال ملكه ثم عاد ..... ٤٦٦
- \* الثالث : السّوم ..... ٤٦٦
- \* الثاني : النبات : إنما يجب في القوت الاختياري ..... ٤٦٧
- مسائل : الأولى : أوجب مالك في القطن أيضاً ..... ٤٦٨
- الثانية : تضم ثمرات العام الواحد ..... ٤٦٩
- الثالثة : لو سقى بالنضح وماء النهر ..... ٤٧٠
- الرابعة : لو باع الثمار قبل الصلاح ..... ٤٧٠
- \* الثالث : المعادن : إنما تجب الزكاة في الذهب ،  
وذلك في ثلاثة أحوال : ..... ٤٧١
- الأولى : أن يملكها حولاً ..... ٤٧٢
- مسألتان : الأولى : أنه لا يكمل نصاب أحدهما بالآخر ..... ٤٧٢
- الثانية : مناط الوجوب عينهما ..... ٤٧٢
- الثانية : أن ينال في المعدن نصاباً ..... ٤٧٤

- فرعان: الأول: قيل لا يعتبر النصاب على القول الثاني ..... ٤٧٥
- الثاني: لا يشترط فيه الحول على الأظهر ..... ٤٧٥
- مسألة: للمسلم أن يزجج الذمي عن المعادن الإسلامية ..... ٤٧٦
- الثالثة: أن يوجد على ضرب الجاهلية أو شعارها ..... ٤٧٦
- النوع الثاني: فيما يتعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ..... ٤٧٦
- مسائل: الأولى: لو اشترى ثوباً للتجارة ..... ٤٧٦
- الثانية: لو كان رأس المال نقداً ..... ٤٧٧
- فرع: لو اشترى ثماراً فبدأ الصلاح عنده ..... ٤٧٧
- الثالثة: يبنى حولها على حول النقد للتشابه ..... ٤٧٧
- فرع: زكاة رأس مال القراض على المالك ..... ٤٧٨
- الرابعة: قيل: يشترط النصاب في جميع السنة ..... ٤٧٨
- النظر الثالث: فيمن تجب في ماله ..... ٤٧٨
- مسائل: الأولى: يجب على القيم أن يزكي ..... ٤٧٨
- الثانية: تجب على المغصوب والضال إذا عاد ..... ٤٧٩
- الثالثة: الغنيمة إذا اتحد جنسها وتم الحول ..... ٤٧٩
- الرابعة: المفلس إذا استقرض مائتي درهم وبقي معه ..... ٤٧٩
- فرعان: الأول: لو اجتمع الزكاة والدين قدمت ..... ٤٨٠
- الثاني: لو ملك أربعين غنماً، ونذر ..... ٤٨٠
- الخامسة: تجب على المبيع قبل القبض على الأظهر ..... ٤٨٠
- الباب الثاني: في الأداء، وفيه فصلان: ..... ٤٨٠
- الفصل الأول: إذا استكمل شرائط الوجوب ..... ٤٨٠
- مسائل: الأولى: لو تلف المال بعد الحول ..... ٤٨٠
- الثانية: لو أخر بعد التمكن ..... ٤٨١

- الثالثة: يجوز التعجيل بشرط أن يتحقق الوجوب ..... ٤٨١
- فروع: الأول: لو زال ملكه ولو بفعله أو موته ..... ٤٨٢
- الثاني: لو تلف المعجل في يد الإمام ..... ٤٨٢
- الثالث: لو عجل بشاة من أربعين ..... ٤٨٣
- فرعان: الأول: التسليم إلى الإمام العادل أولى ..... ٤٨٣
- الثاني: لو عين مالاً وكان بالغاً لم يقع عن غيره ..... ٤٨٣
- ❑ الفصل الثاني: في المستحقين ..... ٤٨٤
- وهم ثمانية أصناف ذكرهم الله تعالى: ..... ٤٨٤
- الأول: الفقير من لا يملك شيئاً ..... ٤٨٤
- فروع: الأول: الفقيه إن تشوش تفقهه بالكسب ..... ٤٨٤
- الثاني: المكفى بنفقة الزوج والقريب لا يستحق نصيبهم ..... ٤٨٥
- الثالث: الكسوب إذا فقد الأداة استحقها ..... ٤٨٥
- الثاني: المسكين: من يملك أو يكسب ما لا يكفيه ..... ٤٨٥
- الثالث: العامل الساعي العدل الفقيه بباب الزكاة ..... ٤٨٦
- الرابع: المؤلفة قلوبهم: شريف مسلم ..... ٤٨٦
- الخامس: الرقاب المكاتبون الذين عجزوا عن الأداء ..... ٤٨٨
- فرعان: الأول: ليس للسيد صرف زكاته إليه ..... ٤٨٨
- الثاني: لو أبرأه السيد أو تبرع بعقه ..... ٤٨٨
- السادس: الغارمون: الذين استدانوا لإصلاح ذات بين ..... ٤٨٩
- السابع: المطوعة من المجاهدين في سبيل الله ..... ٤٨٩
- الثامن: ابن السبيل: من أراد سفرأ مباحاً وهو معسر ..... ٤٨٩
- مسائل: الأولى: يشترط في الجميع الإسلام ..... ٤٩٠
- الثانية: يجب استيعاب الثمانية والتسوية بينهم ..... ٤٩١

- الثالثة: إن استحق واحد بجهتين ..... ٤٩٢
- الرابعة: لا يجوز نقل الصدقات ..... ٤٩٢
- فرع: ابن سبيل البلد: الشاخص منه والمجتاز به ..... ٤٩٢
- \* الباب الثالث: في الفطرة والصدقة، وفيه فصلان: ..... ٤٩٣
- الفصل الأول: في الفطرة ..... ٤٩٣
- تفريعات: الأول: تجب على الكافر لقريبه المسلم ..... ٤٩٤
- الثاني: من وجد نفقة اليوم لا غير فلا فطرة عليه ..... ٤٩٤
- الثالث: قال الشافعي (رضي الله عنه): الأولى أن تخرج زوجة
- المعسر فطرة نفسها ..... ٤٩٤
- الرابع: لو فضل أقل من صاع لزمه ..... ٤٩٥
- الخامس: نقل قولان في أجزاء اللبن واللحم ..... ٤٩٥
- السادس: يجوز التعجيل من أول رمضان ..... ٤٩٥
- الفصل الثاني: في الصدقات ..... ٤٩٦
- مسائل: الأولى: تحل الصدقة على الهاشمي والمطلبي ..... ٤٩٦
- الثانية: الأولى التصدق على الأقارب، والجيران ..... ٤٩٦
- الثالثة: المعيل لا يتصدق إلا بما يفضل عن نفقتهم ..... ٤٩٨

## ٧ — كتاب الصيام

- \* الباب الأول: في الصوم، وفيه فصول: ..... ٥٠١
- الفصل الأول: في السبب قال (عليه السلام): «صوموا» ..... ٥٠١
- تفريعات: الأول: لو صمنا بقول واحد واستكملنا ..... ٥٠٢
- الثاني: لو سافر إلى حيث رئى أو بالعكس ..... ٥٠٣
- الفصل الثاني: في أركانه ..... ٥٠٣
- الأول: أن ينوي لكل يوم قبل الصبح للفرض ..... ٥٠٣



- مسائل : الأولى : قال مالك لو نوى في الليلة الأولى ..... ٥٠٣
- الثانية : شرط مالك التبييت مطلقاً ..... ٥٠٤
- الثالثة : يجب لرمضان أن يقول في نفسه ..... ٥٠٥
- الرابعة : لو نوى ليلة الشك أن يصوم غداً ..... ٥٠٦
- الثاني : الإمساك عن المفطرات ، وهي الجماع ..... ٥٠٦
- مسائل : الأولى : لو طلع الصبح وهو في جماع ..... ٥٠٧
- الثانية : لو أفطر أو تسحر اجتهداً ..... ٥٠٧
- الثالثة : لو ضبطت المرأة فجومت ..... ٥٠٧
- فروع : الأول : لو جمع الريق فابتلع ..... ٥٠٨
- الثاني : لا يكره القبلة لمن يملك أربه ..... ٥٠٩
- الثالث : لو أكره فأكل لم يبطل صومه ..... ٥٠٩
- الرابع : النسيان عذر في الأكل والشرب ..... ٥٠٩
- ❑ الفصل الثالث : في شرائطه وهي أربعة : ..... ٥١٠
- ثلاثة في الصائم ..... ٥١٠
- والرابع : قابلية اليوم بأن لا يكون يوم عيد ..... ٥١١
- ❑ الفصل الرابع : في سنته ..... ٥١٢
- \* الباب الثاني : في الإفطار ، وفيه فصلان : ..... ٥١٣
- ❑ الفصل الأول : فيما يبيحه ..... ٥١٣
- ❑ الفصل الثاني : في مقتضياته ، وهي أربعة : ..... ٥١٥
- الأول : القضاء ويجب على كل مكلف مسلم ..... ٥١٥
- فرع : لو بلغ الصبي صائماً أتم ..... ٥١٦
- الثاني : الإمساك موافقة على من لا يباح فطره ..... ٥١٦
- الثالث : الفداء : مد من جنس الفطرة لكل يوم على الهم ..... ٥١٧

|  |     |
|--|-----|
| الربع : الكفارة : تجب كفارة الظهار على من أفسد صوم .....   | ٥٢٠ |
| فروع : الأول : الأظهر أنه تجب بالإتيان في غير المأتي ..... | ٥٢٢ |
| الثاني : المرأة لا يصادفها الوجوب على الأصح .....          | ٥٢٢ |
| الثالث : لو أكل ناسياً .....                               | ٥٢٢ |
| الرابع : لو أفطر المسافر بالزنا .....                      | ٥٢٣ |
| الخامس : طريان العذر بعد الوقاع .....                      | ٥٢٣ |
| السادس : المنفرد برؤية الهلال إذا أفطر بالجماع .....       | ٥٢٣ |
| السابع : إذا جامع مراراً في أيام تعددت الكفارة .....       | ٥٢٣ |
| خاتمة الكتاب : .....                                       | ٥٢٤ |

## ٨ - كتاب الاعتكاف

|  |     |
|--|-----|
| الفصل الأول : في كفيته وشرطه ، وفيه : .....              | ٥٢٥ |
| مسائل : الأولى : يصح اعتكاف ساعة من ليل أو نهار .....    | ٥٢٥ |
| الثانية : لا يصح من المرتد والسكران لتعذر النية .....    | ٥٢٦ |
| الثالثة : لو حاضت المرأة بادرت الخروج وكذا من أجنب ..... | ٥٢٦ |
| الرابعة : المساجد مستوية في جواز الاعتكاف .....          | ٥٢٦ |
| وشرطه : الكف عن الجماع .....                             | ٥٢٧ |
| اختلاف الفقهاء في اشتراط الصوم وأدلتهم .....             | ٥٢٨ |
| الفصل الثاني : في مقتضى النذر ، وفيه مباحث .....         | ٥٣٠ |
| الأول : في التتابع .....                                 | ٥٣٠ |
| الثاني : في الاستتباع .....                              | ٥٣١ |
| مسألة : لو نذر العشر الأخير فنقص الهلال .....            | ٥٣١ |
| الثالث : في الاستثناء .....                              | ٥٣١ |
| فرع : لو عين الزمان لم يقض ما صرف فيه وإلا قضي .....     | ٥٣٢ |

- الرباع: فيما يقطع الولاء ..... ٥٣٢
- فرع: لو خرج لقضاء الحاجة ..... ٥٣٢

### ٩ — كتاب الحج

- \* الباب الأول: في شرائط الحج والعمرة، وهي تتحقق بأمر: ..... ٥٣٥
- \* الأمر الأول: أن يجد الزاد للذهاب والإياب ..... ٥٣٦
- فرعان: الأول: لا يجب الكسب ..... ٥٣٦
- الثاني: لو دل الحال على فقد الزاد ..... ٥٣٧
- \* الأمر الثاني: أمن الطريق نفساً ومالاً ..... ٥٣٧
- مسائل: الأولى: لو كان في طريقه بحر ..... ٥٣٧
- الثانية: لا يجب على المرأة حتى تجد رفيقاً محرماً ..... ٥٣٧
- الثالثة: لو كان بالمرصد من يطلب شيئاً لم يلزمه ..... ٥٣٧
- \* الأمر الثالث: أن يتمكن من السفر ..... ٥٣٨
- قاعدة: يجوز الاستئجار عليه عيناً ..... ٥٤٠
- \* النظر في شرائط وأحكام لا بد من التنبيه عليها هاهنا ..... ٥٤٠
- أما الشرائط فأربعة: الأول: أن يكون الحاج عن غيره ..... ٥٤٠
- الثاني: أن تقع إجارة العين في وقت يمكن الاشتغال به ..... ٥٤١
- الثالث: أن يعلموا تفاصيله، ولا يجب تعيين الميقات على الأصح ..... ٥٤١
- الرابع: دوام عذر المستتيب وإلا يقع عنه نفلاً ..... ٥٤١
- وأما الأحكام ففيها مسائل: الأولى: لو تعذر الإتمام كأن تأخر، أو أحصر ..... ٥٤٢
- فرع: لو أفسد بالجماع يتم ويقضى ثم يحج ..... ٥٤٢
- الثانية: لو أحرم بعدما جاوز الميقات فالدم عليه ..... ٥٤٢
- فرع: لو عين الكوفة فأحرم من الميقات ..... ٥٤٢
- الثالثة: لو خالف في كيفية الأداء ..... ٥٤٣

- \* الباب الثاني : في وجوه أداء النسكين ، وهي ثلاثة : ..... ٥٤٣
- \* الأول : الأفراد : أن يحج أولاً ثم يحرم بالعمرة ..... ٥٤٣
- \* الثاني : التمتع : أن يعتبر غير المكي ..... ٥٤٣
- مسائل : الأولى : من عَنَّ له النسك بعد مجاوزة الميقات ..... ٥٤٣
- الثانية : لو أحرم بها في غير أشهره ..... ٥٤٤
- الثالثة : لو عاد إلى الميقات للحج ..... ٥٤٤
- الرابعة : شرط فيه التمتع عند إحرام العمرة ..... ٥٤٤
- الخامسة : دم التمتع دم جناية ..... ٥٤٤
- السادسة : فقد الدم إنما يعتبر حالة الوجوب أو الأداء ..... ٥٤٤
- فرعان : الأول : لو لم يصم الثلاثة حتى رجع يقضي ..... ٥٤٥
- الثاني : لو مات الفاقد قبل الرجوع برئت ذمته ..... ٥٤٥
- \* الثالث : القران : بأن يحرم بهما أو بها ..... ٥٤٥
- تنبيه : الأفراد أفضل من التمتع على الأصح ..... ٥٤٦
- فصل : أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة ..... ٥٤٨
- مسألة : لو جاوز الميقات بقصد نسك يعود ..... ٥٥٠
- فرع : لو لم يخرج المكي المعتمر إلى الحل صحَّت عمرته ..... ٥٥٠
- \* الباب الثالث : في أعماله : ..... ٥٥١
- \* الأول : الإحرام : وهو النية فيصح مطلقاً معيناً أو مبهماً ، ومقيداً ..... ٥٥١
- الأول : أن يحرم بحج أو عمرة أو كليهما ..... ٥٥١
- الثاني : أن يحرم بنسك فيتعين ما شاء ..... ٥٥١
- الثالث : أن يحرم بإحرام غيره ..... ٥٥٢
- مسألة : قال أبو حنيفة لا ينقذ الإحرام حتى يلبي ..... ٥٥٣
- وستنه : الغسل وتطيب الثوب والبدن ..... ٥٥٣

- \* الثاني : الطواف : سن لقاصد الحرم أن يحرم بنسك ..... ٥٥٥
- ويشترط فيه شرائط للصلاة ..... ٥٥٦
- وسن : النية والولاء وقيل بوجوبهما ..... ٥٥٦
- مسألة : لو حمل محرماً طاف به ..... ٥٥٧
- \* الثالث : السعي : إذا فرغ من الطواف يخرج من باب الصفا ..... ٥٥٧
- \* الرابع : الوقوف : سن للحجيج أن يدخلوا مكة أولاً ..... ٥٥٧
- مسألة : لو وقفوا العاشر خطأ فلا قضاء ..... ٥٥٧
- \* الخامس : في أسباب التحلل ..... ٥٥٨
- فأسباب التحلل الرمي والحلق ..... ٥٥٨
- \* السادس : الرمي في أيام التشريق إذا عادوا إلى منى ..... ٥٥٩
- مسألة : من ترك رمي يوم أو بعضه ..... ٥٦٠
- \* السابع : طواف الوداع والأصح وجوبه ..... ٥٦٠
- تنبيه : أركان الحج : الإحرام والوقوف ..... ٥٦١
- \* الباب السابع : في محظورات النسك وموانعه ، وفيه فصلان : ..... ٥٦٢
- ❏ الفصل الأول : في المحظورات ، وهي سبعة : ..... ٥٦٢
- الأول : اللبس : ويحرم على المرأة ستر الوجه ..... ٥٦٢
- الثاني : التطيب في بدنه وثوبه قصداً ..... ٥٦٣
- مسائل : الأولى : لو تناول خبيصاً مزعفراً ..... ٥٦٣
- الثانية : لو وضع العطر بين يديه أو شم ماء الورد ..... ٥٦٣
- الثالثة : لو نسي الإحرام وتطيب فلا شيء عليه ..... ٥٦٣
- الرابعة : لو ألقى عليه الريح طيباً ..... ٥٦٤
- فرع : لو قل الماء قدمت إزالته على الوضوء ..... ٥٦٤
- الثالث : تدهين شعر الرأس واللحية ..... ٥٦٤

|  |     |
|--|-----|
| الربع : التنظيف بالحلق والقلم                    | ٥٦٥ |
| فرع : لو حلق حلاق رأسه نائماً أو مكرهاً          | ٥٦٥ |
| الخامس : الجماع وعمده يوجب الفساد                | ٥٦٥ |
| فرع : القارن لو جامع لم يسقط عنه دم القران       | ٥٦٦ |
| السادس : مقدمات الجماع ويتعلق بها الفدية         | ٥٦٦ |
| السابع : قتل الصيد البري المأكول                 | ٥٦٦ |
| ❑ الفصل الثاني : في الموانع ، وهي أربعة :        | ٥٦٧ |
| الأول : الإحصار من سلطان أو عدو مسلم             | ٥٦٧ |
| الثاني : منع ذي حق يفوت به كالزوج إذا أحرمت      | ٥٦٧ |
| الثالث : منع الأبوين من النفل وقيس الفرض بالجهاد | ٥٦٨ |
| الرابع : مرض شرط التحلل له على الأصح             | ٥٦٨ |

### ١٠ — كتاب البيع

|   |     |
|---|-----|
| تعريفه وأصله :                                      | ٥٧١ |
| * الباب الأول : في شرائطه ، وذلك بحسب أسبابه        | ٥٧٢ |
| ❑ السبب الأول : الصورة وهي رضا الجانبين حقيقة       | ٥٧٢ |
| ❑ السبب الثاني : العاقد : وشروطه                    | ٥٧٣ |
| الشرط الأول : التكليف ؛ فلا يصح بيع الصبي           | ٥٧٣ |
| الشرط الثاني : الولاية ؛ فمعاملات الفضولي باطلة     | ٥٧٤ |
| مسائل : الأولى : لو باع مال مورثه جاهلاً بموته صح   | ٥٧٤ |
| الثانية : لو باع ما له ولاية بعضه صح فيه على الأصح  | ٥٧٤ |
| الثالثة : العبد المأذون كالوكيل                     | ٥٧٤ |
| الشرط الثالث : الإسلام ؛ فلا يصح شراء الكافر مصحفاً | ٥٧٥ |

|     |  |
|-----|--|
| ٥٧٦ | فرع : الوكيل إن لم يصرح بالسفارة                         |
| ٥٧٦ | مسألة : لو أسلم عبد كافر أمر بإزالة ملكه                 |
| ٥٧٦ | السبب الثالث : المعقود عليه : وشروطه :                   |
| ٥٧٦ | الأول : الطهارة ، خلافاً له لنا                          |
| ٥٧٧ | الثاني : المنفعة ، فإن تحقق المالية بها                  |
| ٥٧٧ | الثالث : القدرة على القبض                                |
| ٥٧٨ | الرابع : العلم به ذاتاً ، وقدرأً ، ووصفاً                |
| ٥٧٨ | أما الأول : فبتعيين بدفع الغرر                           |
| ٥٧٨ | فرع : لو باع صاعاً من صبرة علم صيعانها                   |
| ٥٧٩ | وأما الثاني : فبالمعايينة تخميناً                        |
| ٥٧٩ | فروع : الأول : لو قال : بعثك هذه الصبرة                  |
| ٥٧٩ | الثاني : لو كانت دكة تحت الصبرة                          |
| ٥٨٠ | الثالث : لو قال : بعثك هذه الصبرة بعشرة                  |
| ٥٨٠ | وأما الثالث : فبالرؤية على الجديد                        |
| ٥٨٢ | مسائل : الأولى : تكفي رؤية بعض المبيع إن دل على الباقي   |
| ٥٨٢ | فروع : الأول : الديباج المنقش لا تكفي                    |
| ٥٨٢ | الثاني : لا تكفي رؤية الفأرة والجلد                      |
| ٥٨٢ | الثالث : تكفي رؤية القشرة العليا من الجوز                |
| ٥٨٢ | الرابع : الجارية ينظر منها ما يبدو عند المهنة            |
| ٥٨٢ | الثانية : الرؤية السابقة كالمقارنة فيهما لا يتغير غالباً |
| ٥٨٣ | فرع : لو رأى ثوبين وسرق أحدهما                           |
| ٥٨٣ | الثالثة : لا يجوز التوكيل بها وحدها                      |

- \* الباب الثاني : في البيوع الفاسدة، وفيه فصلان : ٥٨٣
- الفصل الأول : في الربا ٥٨٣
- النظر في ربا الفضل يتعلق بأمور : ٥٨٥
- الأمر الأول : ما يحرم فيه وهو الذهب والفضة ٥٨٥
- الأمر الثاني : ما تخلص عنه وهو العلم بالمماثلة ٥٨٥
- مسألان : الأولى : لو باع صبرة بصبرة ٥٨٦
- الثانية : مهما اشتملت الصفقة على جنس ربوي ٥٨٦
- فروع : الأول : لو باع الحنطة بالحنطة ٥٨٧
- الثاني : الأكثر على منع بيع الصحاح بالمكسر ٥٨٧
- الثالث : لا يجوز بيع الشاة اللبون بمثلها ٥٨٧
- الأمر الثالث : الحالة التي يعتبر فيها التماثل ٥٨٧
- مسألة : روي أنه (عليه السلام) رخص في بيع العرايا ٥٨٨
- الفصل الثاني : في البيوع المنهية، وهي قسمان : ٥٨٩
- القسم الأول : ما يوجب النهي فساد له لتعلقه بنفسه أو شيء من لوازمه، وهو اثنا عشر : ٥٨٩
- الأول : بيع الملامسة ٥٨٩
- الثاني : بيع المنابذة ٥٩٠
- الثالث : بيع الحصاة وهو أن يجعل الرمي بيعاً ٥٩٠
- الرابع : بيعتان في بيعة ٥٩٠
- الخامس : بيع حبل الحبل ٥٩٠
- السادس : بيع الملاقيح ٥٩٠
- السابع : بيع ما لم يقبض ٥٩٠
- الثامن : بيع الكالء بالكالء ٥٩٠



|   |     |
|---|-----|
| التاسع: بيع الغرر .....                                       | ٥٩١ |
| العاشر: بيع اللحم بالحيوان .....                              | ٥٩١ |
| الحادي عشر: التفريق بين الأم وولدها .....                     | ٥٩١ |
| الثاني عشر: البيع من الشرط، واستثنى منه بأمور: .....          | ٥٩١ |
| الأول: شرط الخيار .....                                       | ٥٩٢ |
| الثاني: تأجيل الثمن إلى ميقات معلوم عرف بالنص .....           | ٥٩٢ |
| الثالث: توثيقه برهن وكفيل معينين وشاهد .....                  | ٥٩٢ |
| فرعان: الأول: منع الشافعي (رضي الله عنه) شرط رهن المبيع ..... | ٥٩٢ |
| الثاني: لو تعذر الوفاء بالشرط .....                           | ٥٩٢ |
| تنبيه: فساد هذا الشرط مفسد كغيره .....                        | ٥٩٢ |
| الرابع: شرط العتق لقصة بريرة وأبو حنيفة أجراه .....           | ٥٩٢ |
| فرعان: الأول: الأظهر أن العتق المستحق .....                   | ٥٩٤ |
| الثاني: للمشتري قبل أن يعتق الاستخدام أو الوطاء .....         | ٥٩٤ |
| الخامس: شرط وصف مقصود في المبيع .....                         | ٥٩٤ |
| فرع: لو باع صبرة على أنها مائة صاع .....                      | ٥٩٤ |
| مسألة: لو ألحق بالعبد في المجلس شرط صحيح .....                | ٥٩٤ |
| القسم الثاني: ما لا يوجب النهي فساد .....                     | ٥٩٥ |
| * الباب الثالث: في لزوم العقد وجوازه .....                    | ٥٩٧ |
| الأصل فيه اللزوم .....  | ٥٩٧ |
| أسباب الجواز: .....   | ٥٩٧ |
| الأول: دوام الاجتماع المقارن للعقد، والنظر في أمرين: .....    | ٥٩٧ |
| الأول: في محله وهو كل معاوضة محضة .....                       | ٥٩٧ |
| الثاني: فيما يقطعه وهو التفرق طوعاً .....                     | ٥٩٨ |

|  |     |
|--|-----|
| تنبيه : لو تنازعا في التفرق أو الفسخ قبله . . . . .            | ٥٩٨ |
| الثاني : الشرط ، والنظر في أمور : . . . . .                    | ٥٩٨ |
| الأول : في مورده : وهو كل بيع لم يستعقب العتق . . . . .        | ٥٩٩ |
| الثاني : في كفيته لا بد من تعيين المحل والمدة . . . . .        | ٦٠٠ |
| الثالث : في حكمه : وهو أن يستبد من خير . . . . .               | ٦٠٠ |
| الرابع : في حكم المبيع زمان الخيار . . . . .                   | ٦٠١ |
| فرع : لو باع أمة بعبد وأعتقهما امتنع الجمع خلافاً له . . . . . | ٦٠١ |
| الثالث : فوات أمر اقتضاه شرط أو عرف أو تغرير . . . . .         | ٦٠٢ |
| أما الأول : فكما لو شرط صفة مقصودة . . . . .                   | ٦٠٢ |
| وأما الثاني : فالعيب وهو كل أمر غالب العدم . . . . .           | ٦٠٢ |
| وأما الثالث : فالتصرية وهي أن يشد أخلاف اللبون . . . . .       | ٦٠٢ |
| قواطع هذا الخيار ، وهي خمسة : . . . . .                        | ٦٠٣ |
| الأول : شرط البراءة من العيوب . . . . .                        | ٦٠٣ |
| الثاني : التقصير لأن الرد للاطلاع على العيب . . . . .          | ٦٠٤ |
| فرع : لو تراضيا بالأرش لم يجز على الأظهر . . . . .             | ٦٠٤ |
| الثالث : تلف المبيع حساً أو حكماً كالعتق . . . . .             | ٦٠٤ |
| الرابع : زوال الملك بنحو بيع أو هبة . . . . .                  | ٦٠٤ |
| الخامس : حدوث عيب عند المشتري . . . . .                        | ٦٠٤ |
| فروع : الأول : لو أنعل الدابة وتعييب بنزعه . . . . .           | ٦٠٥ |
| الثاني : لو اشترى حلياً بجنسه . . . . .                        | ٦٠٥ |
| الثالث : لو تعيب بما توقف عليه . . . . .                       | ٦٠٥ |
| الرابع : لو اشترى عبيدين في صفقة فوجد أحدهما معيباً . . . . .  | ٦٠٥ |
| تنبيه : لو تنازعا في قدم العيب صدق البائع . . . . .            | ٦٠٦ |

- فصل : الرد بالعيب يستلزم رفع العقد ..... ٦٠٦
- \* الباب الرابع : في القبض ، وفيه فصلان : ..... ٦٠٧
- الفصل الأول : في كيفيته والمحكم فيه العرف ..... ٦٠٧
- مسألة : يجوز للأب تولى طرفي البيع والقبض ..... ٦٠٩
- فرع : لو قال للغريم : اقبض حقل مما لي على فلان ..... ٦٠٩
- الفصل الثاني : في حكمه ، وله حكمان : ..... ٦٠٩
- الأول : نقل الضمان ، فإن المبيع قبل القبض مضمون ..... ٦٠٩
- فروع : الأول : التلف الكائن بعد القبض ..... ٦١٠
- الثاني : لو تلف من المبيع ما يفرد بالعقد ..... ٦١٠
- الثالث : فوائد المبيع أمانة في يد البائع ..... ٦١٠
- الحكم الثاني : تسليط المشتري على التصرف ..... ٦١٠
- \* الباب الخامس : في موجب الألفاظ ، والنظر في أقسام : ..... ٦١٢
- الأول : ما يطلق في العقد ..... ٦١٢
- الثاني : ما يطلق في الثمن ..... ٦١٣
- الثالث : ما يطلق في الثمن تتناول لفظة الأرض والساحة ..... ٦١٤
- تذنيب : إنما يصح بيع الثمار وحدها ..... ٦١٦
- فرع : يحصل القبض بالتخلية ويلزم البائع السقي ..... ٦١٧
- قاعدة : إذا اختلف المتعاقدان في صفة عقد معاوضة ..... ٦١٧
- مسائل : الأولى : لو اختلفا في جريان العقد ..... ٦١٨
- الثانية : لو تنازع أحدهما وورثة الآخر ..... ٦١٨
- الثالثة : نص على أنه يبدأ بالبائع والمسلم إليه ..... ٦١٩
- الرابعة : إذا جرى التحالف فسخ الحاكم ..... ٦١٩

## ١١ — كتاب السلم والقرض

- \* الباب الأول: في السلم: ..... ٦٢٠
- \* النظر في شرائطه وأسبابه: ..... ٦٢١
- السبب الأول: الصورة: ..... ٦٢١
- السبب الثاني: العاقد، وأمره بين ..... ٦٢١
- السبب الثالث: المعقود عليه، إما معوض، أو عوض ..... ٦٢١
- أما الأول — المعوض — : فله شروط: ..... ٦٢١
- الأول: أن يكون ديناً ..... ٦٢١
- مسائل: الأولى: لا يجوز أن يضيف إلى شجر معين ..... ٦٢١
- الثانية: يجوز السلم حالاً خلافاً له ..... ٦٢٢
- الثالثة: لا يجوز التأجيل بنحو الحصاد ..... ٦٢٢
- فرعان: الأول: لو قال: إلى رجب أو إلى أوله ..... ٦٢٣
- الثاني: تحسب الأشهر بالأهلة ..... ٦٢٣
- الثاني: أن ينضبط صفته ..... ٦٢٣
- الثالث: الوصف بما يقصد ..... ٦٢٤
- فرعان: الأول: ينبغي أن يكون التوصيف ..... ٦٢٥
- الثاني: يجوز شرط الجودة ..... ٦٢٥
- الرابع: تعيين القدر بالوزن في كبير الجرم ..... ٦٢٥
- فرعان: الأول: يجوز السلم في الجوز ..... ٦٢٦
- الثاني: لو عين الوزن أو الكيل ..... ٦٢٦
- الخامس: القدرة على التسليم ..... ٦٢٦
- وأما الثاني — العوض — : فشرطه القبض في المجلس ..... ٦٢٦
- فرع: إذا انفسخ السلم استرد عينه ..... ٦٢٧

- فصل : لا يجوز الاستبدال عن المسلم فيه ..... ٦٢٧
- \* الباب الثاني : في القرض : وهو إعطاء المال ..... ٦٢٧
- مسائل : الأولى : الأصح أنه لا يجوز إقراض جارية ..... ٦٢٨
- الثانية : لو شرط رد المكسر عن الصحيح يلغو ..... ٦٢٨
- الثالثة : لو شرط الرهن أو الكفيل أو الإشهاد ..... ٦٢٨
- فصل : وحكمه التملك بالقبض على الأصح ..... ٦٢٨
- فرع : لو وجدته في غير مكان الاستقراض ..... ٦٢٩

## ١٢ — كتاب الرهن

- تعريفه وأصله ..... ٦٣٠
- \* الباب الأول : في شرائطه : ..... ٦٣٠
- الأول : الصيغة ..... ٦٣٠
- الثاني : العاقد ..... ٦٣١
- مسألتان : الأولى : لا يرهن القيم إلا لمصلحة بينة ..... ٦٣١
- الثانية : يجوز رهن المستعار بإذن المعير ..... ٦٣١
- الثالث : المعقود عليه ، وهو : المرهون والمرهون به ..... ٦٣١
- أما الأول : المرهون ، وفيه ..... ٦٣١
- مسائل : الأولى : لا يجوز رهن الدين ..... ٦٣١
- الثانية : لا يجوز رهن المدبر على النص ..... ٦٣٢
- الثالثة : يجوز رهن الأم دون المولد على النص ..... ٦٣٢
- الرابعة : يجوز رهن ما يتسارع إليه الفساد ..... ٦٣٢
- وأما الثاني : المرهون به ، وفيه : ..... ٦٣٣
- مسائل : الأولى : لا يجوز الرهن بعين موصوبة أو مستعارة ..... ٦٣٣
- الثانية : لا يجوز الرهن ما لم يثبت كثر من ما سيشتريه ..... ٦٣٣

- الثالثة: لا يجوز بنجوم الكتابة ..... ٦٣٤
- الرابعة: يجوز الزيادة في الرهن دون المرهون به على الأصح ..... ٦٣٤
- \* الباب الثاني: في أحكامه: ..... ٦٣٤
- الأول: اللزوم ..... ٦٣٤
- الثاني: التوثقة بعد القبض، وفيه: ..... ٦٣٦
- مسائل: الأولى: نقل أقوال في عتق المرهون ..... ٦٣٦
- فرع: لو أعتق المعسر ثم انفك الرهن نُفِّذ ..... ٦٣٦
- الثانية: يمنع الراهن من الوطء لخوف الولادة ..... ٦٣٦
- فرع: لو ماتت من الطلق لزمه قيمة يوم الموت ..... ٦٣٦
- الثالثة: لا يجوز تزويج المرهونة وإجارتها مدة يحل الدين قبل مضيتها .. ٦٣٦
- الرابعة: كل تصرف ممنوع إذا أذن المرتهن فيه نفذ ..... ٦٣٧
- الخامسة: يد المرتهن يد أمانة لا يسقط شيء من الدين بتلفه ..... ٦٣٧
- السادسة: لو عيناً أميناً سلم إليه ..... ٦٣٨
- السابعة: إذا حل الدين وطالبه المرتهن أجبره الحاكم بالأداء أو البيع ... ٦٣٨
- الثالث: استصحاب حكمه على بدله بالجناية، وفيه: ..... ٦٣٨
- مسائل: الأولى: الخصم فيه الراهن فإنه المالك ..... ٦٣٨
- الثانية: لا يتعدى حكمه إلى الزوائد المنفصلة ..... ٦٣٨
- الثالثة: اللفظ لا يستتبع غير معناه إلا الحمل ..... ٦٣٩
- الرابع: الانفكاك ..... ٦٤٠
- مسألتان: الأولى: لو جنى العبد المرهون فاقتص منه أو بيع في
- الجناية انفك الرهن ..... ٦٤٠
- فرع: لو جنى على السيد أو عبده أو مورثه فله القصاص دون المال .... ٦٤٠
- الثانية: لا ينفك شيء من المرهون بقضاء بعض الدين ..... ٦٤٠

- فرع : لو مات الراهن وأدى أحد الورثة قسطه لم ينفك نصيبه ..... ٦٤٠
- خاتمة الكتاب ..... ٦٤١
- مسائل : الأولى : يصدق الراهن بيمينه في العقد وقدر الرهن ..... ٦٤١
- تنبيه : يشهد المصدق على المكذب ..... ٦٤١
- الثانية : لو أنكر القبض صدق ..... ٦٤١
- الثالثة : لو اعترف شخص بجناية على المرهون وصدقه الراهن
- وحده أخذ الأرش ..... ٦٤٢
- الرابعة : لو كان عليه ألف به رهن ..... ٦٤٢

### ١٣ — كتاب الحجر

- تعريف الحجر ، وأقسامه ..... ٦٤٣
- القسم الأول : حجر الصبي والمجنون ..... ٦٤٣
- القسم الثاني : حجر السفه ..... ٦٤٥
- القسم الثالث : حجر المديون ، وله أحكام : ..... ٦٤٦
- الأول : فساد تصرفه المالي المفوت كالبيع والهبة ..... ٦٤٦
- الثاني : قسمة ماله ..... ٦٤٧
- الثالث : سقوط الحبس ..... ٦٤٨
- فرع : يحبس الوالد لولده على الأظهر ..... ٦٤٨
- الرابع : رجوع البائع إلى متاعه الباقي في ملكه ..... ٦٤٨
- مسائل : الأولى : في معنى البيع : كل معاوضة محضة كالسلم والإجارة . ..... ٦٤٩
- الثانية : لو حل الثمن بعد الحجر وقبل التصرف فالظاهر أنه يرجع ..... ٦٤٩
- الثالثة : لو تغير البيع : زيادة أو نقصاناً ..... ٦٤٩
- فروع : الأول : لو كان الولد مجتناً عند العقد رجع إليه ..... ٦٤٩
- الثاني : لو حصل الثمار في يد المفلس وتنازعا ..... ٦٥٠

|  |     |
|--|-----|
| الـثالث : لو بنى أو غرس في الأرض واتفق الغرماء على القلع قلع | ٦٥٠ |
| الرابع : لو خلط الحنطة بمثلها أو أردأ منها جاز الرجوع        | ٦٥٠ |
| الخامس : لو صبغ المشتري الثوب ولم تزد القيمة ضاع             | ٦٥٠ |
| السادس : لو باع عبيدين متساويي القيمة بمائة                  | ٦٥١ |
| القسم الرابع : حجر الراهن                                    | ٦٥١ |
| القسم الخامس : حجر المريض والمكاتب                           | ٦٥١ |

#### ١٤ - كتاب الصلح

|  |     |
|--|-----|
| دليله  | ٦٥٢ |
| * الباب الأول : في حقيقته وشروطه             | ٦٥٢ |
| الأول : الصيغة                               | ٦٥٢ |
| الثاني : العاقد                              | ٦٥٣ |
| تنبيه : لو قال : صالحني في دعواك فليس بإقرار | ٦٥٤ |
| الثالث : المعقود عليه                        | ٦٥٤ |
| فرع : لو صالح عن ألف حال على خمسمائة مؤجل    | ٦٥٤ |
| * الباب الثاني : في التزامه على الحقوق       | ٦٥٥ |
| أما الأول : فالشارع ، للطروق                 | ٦٥٥ |
| وأما الثاني : فالجدار الخاص                  | ٦٥٦ |
| فرع : لو أعاد أحدها بشرط أن يكون له ثلثاه    | ٦٥٦ |
| وأما الثالث : فالسقف إن كان لذي العلو        | ٦٥٦ |
| فصل : في التنازع ، وفيه :                    | ٦٥٧ |
| مسائل : الأولى : لو ادعى اثنان بالشركة داراً | ٦٥٧ |
| الثانية : لو ادعى رجل على رجلين              | ٦٥٧ |
| الثالثة : لو تنازعا في سقف أمكن بناؤه        | ٦٥٧ |



الرابعة: لو تنازع مالك علو الخان وسفله ..... ٦٥٧

#### ١٥ — كتاب الحوالة

- تعريفه والأصل فيه ..... ٦٥٩
- \* الباب الأول: في أسبابه ..... ٦٥٩
- الأول: الصورة: وهي الإيجاب والقبول ..... ٦٥٩
- الثاني: العاقد: وشرطه أهلية التصرف ..... ٦٦٠
- الثالث: المعقود عليه ..... ٦٦٠
- مسائل: الأولى: الحوالة على من لا دين له ..... ٦٦٠
- الثانية: لا يجوز إحالة الدراهم على الدنانير ..... ٦٦١
- الثالثة: يجوز الحوالة بالثمن زمن الخيار ..... ٦٦١
- \* الباب الثاني: في حكمها، وتتفرع عليه: ..... ٦٦١
- مسائل: الأولى: لو أفلس المحال عليه ..... ٦٦١
- الثانية: لو أحيل بالثمن وانفسخ البيع ..... ٦٦٢
- الثالثة: لو أحيل على ثمن عبد وادعى الحرية ..... ٦٦٢
- فصل: لو ادعى أحدهما الوكالة ..... ٦٦٢

#### ١٦ — كتاب الضمان

- تعريفه والأصل فيه ..... ٦٦٣
- \* الباب الأول: في شرائطه، وذلك بحسب أسبابه: ..... ٦٦٣
- السبب الأول: الصيغة ..... ٦٦٣
- السبب الثاني: الضامن: وشرطه أهلية التبرع ..... ٦٦٤
- السبب الثالث: المضمون به وشرطه أن يكون ديناً ثابتاً ..... ٦٦٥
- مسائل: الأولى: لا يصح ضمان ما لم يجب ..... ٦٦٥
- فرعان: الأول: لا يجوز ضمان نفقة الغد ..... ٦٦٥

|     |   |
|-----|---|
| ٦٦٥ | ..... الثاني : يجوز ضمان الدرك                        |
| ٦٦٦ | ..... الثانية : يجوز ضمان الثمن زمن الخيار على الأظهر |
| ٦٦٦ | ..... الثالثة : لا يجوز ضمان المجهول                  |
| ٦٦٦ | ..... فرع : لو قال : ضمنت من واحد إلى عشرة صح         |
| ٦٦٧ | ..... الرابعة : الأصح أنه يجوز ضمان الحال مؤجلاً      |
| ٦٦٧ | ..... * الباب الثاني : في أحكامه :                    |
| ٦٦٧ | ..... الأول : زيادة استحقاق مطالبة الضامن             |
| ٦٦٧ | ..... الثاني : جواز مطالبة الضامن المضمون عنه         |
| ٦٦٧ | ..... الثالث : الرجوه بأقل مما بذل والتزم             |
| ٦٦٨ | ..... فرعان : الأول : لو قضى الضامن الدين             |
| ٦٦٨ | ..... الثاني : لو ضمن السيد عبده فأداه                |

#### ١٧ — كتاب الكفالة

|     |                               |
|-----|-------------------------------|
| ٦٦٩ | ..... تعريفها وصيغها وأحكامها |
|-----|-------------------------------|

#### ١٨ — كتاب الشركة

|     |  |
|-----|--|
| ٦٧١ | ..... الأصل فيها                                   |
| ٦٧١ | ..... * الباب الأول : في شروطها                    |
| ٦٧٢ | ..... * الباب الثاني : في أحكامها                  |
| ٦٧٢ | ..... الأول : جواز التصرف بالغبطة                  |
| ٦٧٢ | ..... الثاني : اشتراك الربح على نسبة رأس مالهما    |
| ٦٧٣ | ..... الثالث : الجواز ، فيفسخ بالموت والجنون       |
| ٦٧٣ | ..... تنبيه : متى فسدت شركة العنان                 |
| ٦٧٣ | ..... فصل : يصدق الشريك باليمين في دعوى الرد       |
| ٦٧٣ | ..... مسألة : لو ملك اثنان عبداً فوكل أحدهما الآخر |

## ١٩ — كتاب الوكالة

- \* الباب الأول: في أسبابها: ٦٧٤ . . . . .
- الأول: الصيغة، ولا بد من الإيجاب ٦٧٤ . . . . .
- الثاني: العاقد، وهو الموكل ٦٧٥ . . . . .
- الثالث: المعقود عليه ٦٧٥ . . . . .
- وشرطه أن يكون قابلاً للنيابة، معلوماً بوجه ٦٧٥ . . . . .
- أما الأول: كونه قابلاً للنيابة: فبأن يكون أمراً لم يعتبر فيه المباشرة . . . . ٦٧٥ . . . . .
- مسألة: فبأن يجوز التوكيل في تملك المبيعات ٦٧٧ . . . . .
- وأما الثاني: المعلوم بوجه: فبأن يعين نوعاً على وجه يقل الغرر ٦٧٧ . . . . .
- \* الباب الثاني: في أحكامها: ٦٧٨ . . . . .
- الأول: تسليط الوكيل على ما يوافق لفظه والقرينة ٦٧٨ . . . . .
- مسائل: الأولى: الوكيل بالبيع مطلقاً ٦٧٨ . . . . .
- الثانية: لو قدر الثمن لم ينقص عنه ٦٧٨ . . . . .
- الثالثة: الوكيل بالشراء مطلقاً ٦٧٨ . . . . .
- الرابعة: لو عين الموكل معاملاً ٦٧٩ . . . . .
- تنبيه: مهما خالف الوكيل فإن تصرف في عين ماله ٦٨٠ . . . . .
- الثاني: أن الوكيل أمين ٦٨٠ . . . . .
- الثالث: أنه إذا تصرف فالعقد يتعلق به ٦٨٠ . . . . .
- الرابع: الجواز فينعزل بعزل الموكل ٦٨١ . . . . .
- فصل: يصدق الموكل في نفي الوكالة وكيفيةها ٦٨١ . . . . .

## ٢٠ — كتاب الإقرار

- تعريفه، والأصل فيه: ٦٨٢ . . . . .
- \* الباب الأول: في شرائطه والنظر في صيغته ومتعلقاته ٦٨٣ . . . . .

- ٦٨٣ ..... أما الصيغ :
- ٦٨٤ ..... وأما المتعلقةات فثلاث ، الأول : المقر
- ٦٨٥ ..... فرع : لو أقر بجملة ما في يده لشخص
- ٦٨٥ ..... الثاني : المقر له ، وشرطه أهلية الاستحقاق
- ٦٨٥ ..... الثالث : المقر به ، وشرطه أن يكون مما يستحق
- ٦٨٦ ..... \* الباب الثاني : في الأقارير المجملة ، ولها صور :
- ٦٨٦ ..... الأولى : لو قال : عليّ شيء قبل تفسيره بكل ما
- ٦٨٦ ..... الثانية : لو قال : عليّ مال قبل بأقل ما
- ٦٨٧ ..... الثالثة : لو قال : كذا فهو كما قال : شيء
- ٦٨٨ ..... الرابعة : لو قال : عليّ ألف درهم
- ٦٨٩ ..... الخامسة : لو قال : عليّ درهم أو دريهم
- ٦٨٩ ..... فرع : لو قال : عليّ مائة درهم عدداً لزمه الجمع بين
- ٦٨٩ ..... السادسة : الإقرار بالمظروف لا يستلزم الظرف
- ٦٩٠ ..... مسائل : الأولى : لو قال : عليّ ألف درهم في هذا الكيس
- ٦٩٠ ..... الثانية : لو قال : له ألف في هذا
- ٦٩٠ ..... الثالثة : لو قال : ألف في مالي أو ميراثي من أبي
- ٦٩٠ ..... الرابعة : لو قال : واحد في عشرة لزمه عشرة
- ٦٩٠ ..... السابعة : التكرار قدرهم درهم درهم وكذا
- ٦٩١ ..... فرع : يثبت الإقرار بشهادتين
- ٦٩٢ ..... \* الباب الثالث : في تعقيب الإقرار بما يرفعه
- ٦٩٢ ..... القسم الأول : ما يرفعه بالكلية ، وله صور :
- ٦٩٢ ..... الأولى : إذا قال : عليّ ألف وأسند بالاتصال إلى سبب فاسد
- ٦٩٣ ..... الثانية : لو قال : «ألف لا يلزم» لم يقبل للتناقض

- الثالثة: لو قال: عليّ ألف مؤجل قبل ..... ٦٩٣
- الرابعة: لو قال: عليّ ألف، ثم فسر بألف عنده وديعة قبل ..... ٦٩٣
- الخامسة: لو قال: هذه الدار لزيد عارية أو هبة لم أقبضها قبل
- على النص ..... ٦٩٣
- السادسة: لو أقر بالتسليم في هبة، أو رهن ثم أنكر ..... ٦٩٣
- السابعة: لو قال: هذه الدار لزيد لا بل لعمر و سلم إلى زيد ..... ٦٩٣
- القسم الثاني: ما يرفع بعضه وهو الاستثناء، وفيه: ..... ٦٩٤
- مسائل: الأولى: الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات ..... ٦٩٥
- الثانية: الاستثناء من غير الجنس صحيح ..... ٦٩٥
- الثالثة: يجوز الاستثناء من العين ..... ٦٩٦
- \* الباب الرابع: في الإقرار بالنسب ..... ٦٩٧
- الوجه الأول: أن يقر على نفسه ..... ٦٩٧
- فرع: لو أقر لأحد ولدي أمتيه أمر بالتعيين ..... ٦٩٨
- الوجه الثاني: أن يقر على غيره ..... ٦٩٨
- فروع: الأول: لو مات المنكر ووارثه المقر أو ابن مقر ..... ٦٩٩
- الثاني: لو أقر أحد الابنين بزوجه امرأة لأبيه وأنكر الآخر ..... ٦٩٩
- الثالث: لو خلف ابناً فأقر المجهول، وأنكر المجهول نسبه ..... ٦٩٩
- الرابع: لو أقر الأخ بابن لأخيه فالأظهر أنه يثبت النسب ..... ٧٠٠
- الخامس: لو أقر أحد الابنين بألف وأنكر الآخر ..... ٧٠٠

## ٢١ - كتاب العارية

- تعريفها والأصل فيها ..... ٧٠١
- \* الباب الأول: في أسبابها ..... ٧٠٢
- الأول: الصورة، ولا بدّ من الإيجاب والقبول ..... ٧٠٢

- الثاني : العاقد، ويشترط في المعير كونه مالكا للمنفعة ..... ٧٠٢
- الثالث : المعقود عليه، وشرطه أن يكون منتفعا به ..... ٧٠٢
- \* الباب الثاني : في أحكامها ..... ٧٠٣
- الأول : الضمان خلافاً له لقوله (عليه السلام) : «العارية مضمونة» ..... ٧٠٣
- الثاني : تسليط المستعير على الانتفاع المأذون أو ما دونه ..... ٧٠٤
- الثالث : الجواز، فيرجع المعير متى شاء إلا إذا أعار للدفن ..... ٧٠٤
- مسألة : الثابت من حميل السيل لمالكه ..... ٧٠٦
- فصل : لو ادعى أحدهما الإعارة، والآخر الإجارة ..... ٧٠٦

## ٢٢ — كتاب الغصب

- تعريفه والأصل فيه ..... ٧٠٧
- \* الباب الأول : في الضمان ..... ٧٠٧
- الأول : الموجب : التفويت، بأن توجد علة الهلاك كالقتل ..... ٧٠٧
- مسألة : الأيدي المترتبة على يد الغاصب مضمنة ..... ٧٠٨
- الثاني : الموجب فيه، وهو كل مال معصوم من عين أو منفعة ..... ٧٠٨
- فروع : لو لبس الثوب لزمه أرش البلى والأجرة على الأظهر ..... ٧١٠
- الثالث : الواجب، فيضمن الحيوان بالقيمة حتى العبد ..... ٧١٠
- فروع : الأول : لو أتلف مثلياً لم يطالب بالمثل في غير ذلك المكان ..... ٧١٠
- الثاني : لو فقد المثل فغرم قيمته ثم وجد لم يرد على الأظهر ..... ٧١١
- الثالث : لو غصب مثلياً وحصل منه مثلياً ..... ٧١١
- مسألة : يصدق الغاصب في التلف للضرورة، وقدر القيمة ..... ٧١١
- \* الباب الثاني : في الطوارئ، وهي ثلاثة نذكرها في فصول : ..... ٧١٢
- الفصل الأول : النقصان، وذلك إما في القيمة أو العين ..... ٧١٢

- أما الأول: النقصان في القيمة فغير مضمون ..... ٧١٢
- وأما الثاني: النقصان في العين فمضمون المثل أو القيمة، وفيه: ..... ٧١٢
- مسائل: الأولى: لو غصب أرضاً فنقل ترابها لزم رده ..... ٧١٢
- الثانية: أطراف العبد تضمن كغيره على الأظهر ..... ٧١٣
- فرعان: الأول: لو قطعت يده قصاصاً أو حداً ..... ٧١٣
- الثاني: لو خصاه لزمه كمال القيمة ..... ٧١٣
- الثالثة: لو أغلى الزيت فانتقص عينه دون القيمة لزمه ..... ٧١٣
- وأما الثالث: فيضمن بالأرث ..... ٧١٤
- مسائل: الأولى: لو تخمر العصير لزمه المثل لفوات المالية ..... ٧١٤
- الثانية: لو جنى المغصوب جناية ..... ٧١٤
- الثالثة: لو حدث ما يفضي إلى الهلاك ..... ٧١٤
- الفصل الثاني: في الزيادة ..... ٧١٥
- فروع: الأول: لو أراد المالك بيعه ألزم بيع الصبغ ..... ٧١٥
- الثاني: لو وهب الصبغ من المالك ..... ٧١٥
- الثالث: ليس له أن يملكه بالقيمة ..... ٧١٥
- مسألة: ولو خلط بغيره وأمكن التمييز ولو بتعب ..... ٧١٥
- فرع: لو أدخل فصيلاً في بيته نقض للإخراج ..... ٧١٦
- الفصل الثالث: في تصرفاته، وهي فاسدة ..... ٧١٦
- فرعان: الأول: لو انفصل الولد ميتاً ..... ٧١٧
- الثاني: وطء المشتري منه كوطئه ..... ٧١٧
- فهرس إجمالي للجزء الأول ..... ٧١٨

## فهرس الجزء الثاني

## ٢٣ — كتاب الشفعة

- تعريفها والأصل فيها ..... ٥
- \* الباب الأول: في استحقاقها ..... ٥
- الأمر الأول: المستحق: هو الشريك، لا الجار ..... ٦
- فرع: من وقف عليه شقص لا يملك الشفعة ..... ٨
- الأمر الثاني: المأخوذ: وهو كل عقار ثابت متقسم بتابعه ..... ٨
- فرع: الممر يؤخذ وحده إن أمكن للمشتري تحويله إلى الشارع ..... ٩
- الأمر الثالث: المستحق عليه: وهو من استفاد ..... ٩
- فروع: الأول: لو سلم المكاتب شقصاً ..... ١٠
- الثاني: لو أوصى لمستولدته بشقص دار ..... ١٠
- الثالث: لو كان للمشتري شركة قديمة ..... ١٠
- الرابع: لو باع المريض شقصاً بمسامحة ..... ١٠
- الخامس: القيم يأخذ ما اشتراه للطفل ..... ١١
- السادس: لو تساوقا وادعيا سبق الملك ..... ١١
- \* الباب الثاني: في الأخذ، وفيه مباحث: ..... ١١
- الأول: فيما يملك به، وهو أنه يتلفظ الشفيع ..... ١١
- الثاني: فيما يلزمه: وهو عوض الشقص ..... ١٢
- فروع: الأول: لو أجل الثمن عجل ..... ١٣
- الثاني: لو بيع الشقص مع عرض ..... ١٣
- الثالث: لو انهدمت الدار — ولم يسقط شيء ..... ١٣
- الرابع: الحط بعد اللزوم لا يلحق الشفيع ..... ١٣
- الخامس: لو اشترى بدراهم جزافاً لم يؤخذ منه ..... ١٤



- الثالث: في تصرفات المشتري، فإن لم توجب الشفعة ..... ١٤
- الرابع: في التزام: الشركاء يأخذون بقدر الحصص ..... ١٤
- فرعان: الأول: الأصح أنه لا يقدم الشريك المشارك للبائع ..... ١٥
- الثاني: لو باع أحد الشريكين نصيبه ..... ١٦
- الخامس: في التنازع، يُصدّق المشتري في قدر الثمن ..... ١٦
- السادس: فيما يسقطها، وهي ثلاثة: ..... ١٧
- الأول: التقصير فإنه على الفور في الجديد ..... ١٧
- الثاني: زوال السبب كأن باع نصيبه جاهلاً على الأصح ..... ١٨
- الثالث: زوال ملك الممتلك عليه ..... ١٩

#### ٢٤ — كتاب القراض

- تعريفه، والأصل فيه ..... ٢٠
- \* الباب الأول: في أسبابه ..... ٢٠
- الأول: الصيغة، ولا بدّ من الإيجاب ..... ٢٠
- الثاني: العاقد، ويشترط في المالك والعامل ..... ٢٠
- فرعان: الأول: لو شرط في المرض أكثر من أجره المثل ..... ٢١
- الثاني: لو قارض اثنان واحداً ..... ٢١
- الثالث: المعقود عليه، وهو: المال، والعمل، والربح ..... ٢١
- أما الأول: المال: فشرطه أن يكون نقداً خالصاً، مضروباً معيناً ..... ٢١
- وأما الثاني: العمل: فشرطه أن يكون تجارة غير مضيقّة ولا مؤقتة ..... ٢١
- وأما الثالث: الربح: فشرطه الاختصاص بهما، إذ لا استحقاق لثالث ... ٢٢
- تنبيه: مهما فسد العقد نفذ تصرفه واستحق أجره المثل ..... ٢٢
- \* الباب الثاني: في أحكامه ..... ٢٢
- الأول: تسليط العامل على تصرف يناسب التجارة، وفيه: ..... ٢٢

- مسائل : الأولى : أنه لا يعامل المالك ، ولا يشتري نسيئة ..... ٢٢
- الثانية : لا يشتري من يعتق عليه ، ولا زوجته على الأظهر ..... ٢٢
- الثالثة : عليه أن يباشر ما يعتاد التجار ..... ٢٣
- الثاني : أنه يملك قسط ما زاد للتجارة بالقسمة ..... ٢٣
- الثالث : أنه يجبر من الربح ما خسر بكساد وتعيب ..... ٢٤
- فرع : لو اشترى عبيدين ابتداء فتلّف أحدهما ..... ٢٤
- الرابع : المفاضلة إذا انفسخ العقد ..... ٢٤
- مسألة : يصح أن يقرر المالك وارث العامل ..... ٢٤
- الخامس : أمانة العامل ، لأنه كالوكيل ..... ٢٥

#### ٢٥ — كتاب المساقاة

- تعريفها والأصل فيها ..... ٢٦
- \* الباب الأول : في أسبابها ..... ٢٦
- الأول : الصيغة ، وهي أن يقول : ساقيتك ..... ٢٦
- الثاني : العاقد ، وشرطه أهلية التصرف ..... ٢٧
- الثالث : المعقود عليه ، وهو الشجر ، والعمل ، والثمر ..... ٢٧
- أما الأول : الشجر : فشرطه أن يكون نخلاً أو كرماً مغروساً مرثياً ..... ٢٧
- وأما الثاني : العمل : فشرطه أن يعرف بالتأقيت لا التعيين ..... ٢٧
- فرعان : الأول : لو شرط عمل غلام المالك ..... ٢٨
- الثاني : لو شرط على العامل الدهقنة والاستعمال ..... ٢٨
- وأما الثالث : الثمر : فشرطه الاختصاص بهما والمساهمة ..... ٢٨
- فرعان : الأول : لو تنوعت النخيل فشرط من بعضها ..... ٢٩
- الثاني : لو ساقى أحد الشريكين الآخر ..... ٢٩
- \* الباب الثاني : في أحكامها ..... ٢٩

- الأول: أنه يجب على العامل ما يناط به صلاح الثمر ..... ٢٩
- الثاني: اللزوم من الجانبين، وتتفرع عليه: ..... ٢٩
- مسائل: الأولى: لو هرب العامل رفع إلى الحاكم ليستأجر عليه ..... ٣٠
- الثانية: لو ادعى المالك خيانة فالقول قوله لأنه أمين ..... ٣٠
- الثالثة: لو مات أحدهما لن ينفسخ ..... ٣٠
- الثالث: لو استحققت الأشجار يرجع العامل بأجر المثل ..... ٣٠

### ٢٦ — كتاب الإجارة

- تعريفها والأصل فيها ..... ٣١
- \* الباب الأول: في أسبابها ..... ٣٢
- الأول: الصيغة، وهي الإيجاب ..... ٣٢
- الثاني: العاقد، وشرطه أهلية التصرف ..... ٣٢
- الثالث: المعقود عليه، وهو المنفعة، والأجرة ..... ٣٢
- أما الأولى: المنفعة: فشرطها أن تكون محض منفعة متقومة
- مقدورة التسليم حاصلة للمستأجر معلومة ..... ٣٢
- مسائل: الأولى: لا يجوز استئجار الشجر للثمر، والماشية للبن ..... ٣٢
- الثانية: لو استأجر ببيعاً لكلمة لا تعب فيها ..... ٣٢
- الثالثة: لا يجوز استئجار الآبق والأعمى للحفظ ..... ٣٣
- الرابعة: لا يصح الاستئجار بما لا تجري فيه ..... ٣٤
- الخامسة: تجب معرفة المنفعة جنساً وقدرًا وصفة ..... ٣٤
- وأما الثانية: فشرائطها: الثمن معيناً، وفي الذمة ..... ٣٥
- مسألة: الإجارة إن وردت على الذمة ..... ٣٦
- \* الباب الثاني: في أحكامها ..... ٣٧
- الأول: في مقتضى الألفاظ، وفيه: ..... ٣٧

- مسائل : الأولى : الرضاع لا يستتبع الحضانة ولا يتبعها ..... ٣٧
- الثانية : يجب على مكري الدابة تسليم الحزام ..... ٣٧
- الثالثة : استئجار الأرض لا يستتبع الشرب ..... ٣٨
- الثاني : استحقاق المنفعة ..... ٣٨
- الثالث : إن المستأجر أمانة مدة الإجارة ..... ٣٩
- فروع : الأول : لو ربط الدابة وتلفت لم يضمن ..... ٤٠
- الثاني : لو كبج لجاماً فوق العادة ..... ٤٠
- الثالث : لو خاط قباء وقال المالك : أذنت لك أن تجعله ..... ٤١
- الرابع : وإن تلف الثوب بعد القصارة في يد القصار ..... ٤١
- \* الباب الثالث : في الطوارئ ، وهي ثلاثة ..... ٤٢
- الأول : كل عيب ينقص المنفعة يخير ولو بعد القبض ..... ٤٢
- فروع : الأول : لو خربت الدار وقصر الآجر في الإصلاح ..... ٤٢
- الثاني : لا يؤثر عذر المستأجر كمرضه وعجزه عن وقود ..... ٤٢
- الثالث : مهما أثبتنا الخيار أجاز بالكل ..... ٤٢
- الثاني : فوات المنفعة مثل : أن لا يسلم حتى تمضي المدة ..... ٤٣
- فروع : الأول : إذا انقطع شرب الأرض ولم يبادر التدارك خير ..... ٤٣
- الثاني : لو تلف المستوفى به ففيه خلاف ..... ٤٣
- الثالث : لو غصب المستأجر المعين ثبت الخيار ..... ٤٣
- الرابع : لو قبض ولم يتنفع حتى انقضت المدة ..... ٤٤
- الخامس : لو استأجر لقلع سن فسكن وجعه انفسخ ..... ٤٤
- الثالث : زوال ملك الآجر بنحو بيع ، وموت ..... ٤٤
- فرع : يجوز بيع المستأجر من المستأجر ..... ٤٤

## ٢٧ — كتاب الجعالة

- تعريفها والأصل فيها ..... ٤٦
- \* الباب الأول: في شرائطها ..... ٤٧
- الأمر الأول: الصيغة، ولا بد من إذن عام أو خاص ..... ٤٧
- الأمر الثاني: العاقد، وشرط الجاعل أهلية الاستئجار ..... ٤٧
- الأمر الثالث: المعقود عليه، وهو العمل ..... ٤٧
- فرعان: الأول: لو قال: من رد من بغداد فرد ..... ٤٨
- الثاني: لو عمم الشرط فاشتراط اثنان في العمل ..... ٤٨
- \* الباب الثاني: في أحكامها ..... ٤٨
- الأول: الجواز قبل تمام العمل، كالقراض ..... ٤٨
- فرع: لو زاد أو نقص فالعبرة بالآخر ..... ٤٩
- الثاني: استحقاق الجعل بعد تمام العمل ..... ٤٩
- فرع: ليس له الحبس للجعل، إذ لا شيء له قبل التسليم ..... ٤٩
- الثالث: أنه يصدق المالك في الرد والشرط ..... ٤٩

## ٢٨ — كتاب أحياء الموات

- تعريفه والأصل فيه ..... ٥٠
- \* الباب الأول: في التملك ..... ٥٠
- الأمر الأول: المتملك، وهو المسلم في دار الإسلام ..... ٥١
- الأمر الثاني: المتملك، وهو الأرض المعرّاة عن الاختصاصات، وهي ستة ..... ٥١
- الأول: أن تكون معمورة المسلمين، أو الداخلة في تصرفهم ..... ٥١
- الثاني: أن تكون حريم المعمورة، وهو ما يتم منافعها به ..... ٥١
- الثالث: اختصاص المسلمين بالوقوف بعرفة ..... ٥١
- الرابع: التحجر فمن أعلم بقعة ..... ٥٢

|  |    |
|--|----|
| الخامس : الإقطاع وهو كالتحجر                   | ٥٢ |
| السادس : الحمى : يحمي الإمام لنحو نعم الصدقة   | ٥٢ |
| الأمر الثالث : ما به يتملك                     | ٥٣ |
| * الباب الثاني : في حقوق العامة                | ٥٣ |
| الأول : الأراضي وقد سبق                        | ٥٣ |
| الثاني : المعادن، وهي ظاهرة وباطنة             | ٥٣ |
| المعادن الظاهرة : كالنفط                       | ٥٣ |
| فرعان : الأول : إذا تزاخم رجلان قدم الأسبق     | ٥٤ |
| الثاني : لو حفر بجانب المملحة حفرة ملكها       | ٥٤ |
| المعادن الباطنة : كالذهب والفيروزج             | ٥٤ |
| الثالث : المياه، فالبادية بنفسها كمياه الأودية | ٥٤ |
| فرعان : الأول : لا يجب بذل الفاضل              | ٥٥ |
| الثاني : لو اشترك جماعة في حفر قناة            | ٥٦ |
| الرابع : المواضع الشائعة، فالشوارع للطروق      | ٥٦ |

#### ٢٩ — كتاب الوقف

|  |    |
|--|----|
| تعريفه والأصل فيه                                | ٥٧ |
| * الباب الأول : في شرائطه                        | ٥٧ |
| الأول : الصيغة، ولا بد من لفظ الواقف صريحاً      | ٥٧ |
| وشرطها : التنجيز والتأييد والإلزام وإعلام المصرف | ٥٨ |
| أما الأول : فبأن يضيف إلى موجود ولا يعلق         | ٥٨ |
| وأما الثاني : فبأن لا يوقت                       | ٥٨ |
| وأما الثالث : فبأن لا يشترط الخيار فيه           | ٥٩ |
| وأما الرابع : فبأن يبين جهته                     | ٥٩ |

|    |  |
|----|--|
| ٥٩ | فرع: لو وقف على شخصين .....                        |
|    | الثاني والثالث: الواقف: أهل التملك، والموقوف عليه: |
| ٥٩ | أهل التملك منه إن كان معيناً .....                 |
| ٥٩ | فرع: لو وقف على الفقراء فافتقر .....               |
| ٦٠ | الرابع: الموقوف: وشرطه أن يكون مالاً معيناً .....  |
| ٦٠ | * الباب الثاني: في حكمه: وهو لفظي، ومعنوي .....    |
| ٦٠ | أما الأول: اللفظي، ففيه: .....                     |
| ٦٠ | مسائل: الأولى: لو قال: وقفت على أولادي .....       |
| ٦٠ | الثانية: يدخل أولاد البنين والبنات في .....        |
| ٦١ | فرع: لو قال: وقفت على أولادي .....                 |
| ٦١ | الثالثة: لو وقف على البنين أو البنات .....         |
| ٦١ | الرابعة: الإناث تدخل في مثل بني تميم .....         |
| ٦١ | الخامسة: لو وقف على الموالى .....                  |
| ٦٢ | وأما الثاني: المعنوي، ففيه: .....                  |
| ٦٢ | مسائل: الأولى: أنه يلزم بنفسه .....                |
| ٦٣ | الثانية: أنه يملك غلات الموقوف وزوائده .....       |
| ٦٣ | الثالثة: التولية لمن شرط، فإن أطلق .....           |
| ٦٣ | وشرطه: الأمانة والكفاءة .....                      |
| ٦٣ | الرابعة: لو تلف الموقوف بجناية .....               |
| ٦٤ | الخامسة: لو أوجز فزيد لم يفسخ .....                |
| ٦٤ | السادسة: إذا اندرس شرط الواقف .....                |

### ٣٠ — كتاب الهبة

|    |                           |
|----|---------------------------|
| ٦٥ | تعريفها والأصل فيها ..... |
|----|---------------------------|

- \* الباب الأول: في شرائطها ..... ٦٦
- الأول: الصيغة، ولا بد من الإيجاب والقبول ..... ٦٦
- مسائل: الأولى: لو قال: أعمرتك هذه الدار ..... ٦٧
- الثانية: الرقبى: وهو أن يقول: أرقبتك داري ..... ٦٧
- الثالثة: لو قال: بعت بلا ثمن لم يصح للتناقض ..... ٦٧
- الثاني: العاقد، ويشترط في الواجب جواز التبرع منه ..... ٦٨
- الثالث: المعقود عليه، وشرطه قبول البيع ..... ٦٨
- فرع: إعطاء الكلب يوجب نقل الاختصاص ..... ٦٨
- \* الباب الثاني: في أحكام الهبة ..... ٦٨
- الأول: حصول الملك بالتسليم والتسلم ..... ٦٨
- الثاني: اللزوم فلا رجوع لغير الأصول ..... ٦٩
- فرعان: الأول: لو استلحق رجلان صبيّاً ..... ٧٠
- الثاني: لو وهب الولد المتهب من ولده ..... ٧٠
- شرط الرجوع بقاء الموهوب ..... ٧٠
- فرع: لو حجر على الولد بالإفلاس لم يرجع ..... ٧١
- الثالث: الهبة المطلقة لا تقتضي الثواب ..... ٧١
- تنبيه: هدية المظروف لا تستتبع الظرف ..... ٧١

### ٣١ — كتاب اللقطة

- تعريفها والأصل فيه ..... ٧٢
- \* الباب الأول: في الالتقاط ..... ٧٣
- الأمر الأول: الآخذ: فشرطه أهلية الأمانة والاستقراض له ..... ٧٣
- فرع: المكاتب كالحرة لاستقلاله ..... ٧٤
- الأمر الثاني: المأخوذ: فكل مال ضائع بسقوط أو غفلة ..... ٧٤



- فروع: الأول: لو وجد غنماً في مفازة أمسك ..... ٧٤
- الثاني: لو وجد ما يتسارع إليه الفساد ..... ٧٥
- الثالث: لو وجد بعيراً قلده للهدى لم يجز ذبحه ..... ٧٥
- \* الباب الثاني: في أحكامها ..... ٧٥
- الأول: أنها أمانة أبداً إن أخذ للحفظ ..... ٧٥
- فرع: لو تعدى ضمن ولم يكن له التملك ..... ٧٦
- الثاني: وجوب التعريف سنة متصلة في كل يوم ..... ٧٦
- فرع: مؤن التعريف من بيت المال ..... ٧٧
- الثالث: التملك بعد التعريف ..... ٧٨
- فرع: لقطة حرم مكة لا تملك على الأصح ..... ٧٨
- الرابع: وجوب الرد إذا ظهر طالب ..... ٧٨
- فرع: لو دفع إلى الواصف ثم بين آخر حول إليه ..... ٧٩

### ٣٢ — كتاب اللقيط

- \* الباب الأول: في الالتقاط، تعريفه وحكمه ..... ٨٠
- فرع: لو تزاحم اثنان قدم الأسبق إلى الالتقاط ..... ٨٠
- \* الباب الثاني: في أحكام اللقيط ..... ٨٢
- الأول: إسلامه ..... ٨٢
- فروع: الأول: لو بلغ المحكوم بإسلامه وأعرب بالكفر فمرتد ..... ٨٣
- الثاني: لو استلحق اللقيط المسلم ذمي لحقه ..... ٨٣
- الثالث: من بلغ مجنوناً كالصبي ..... ٨٣
- الثاني: الحرية، وهي الأصل ..... ٨٣
- فروع: الأول: لو نكحت لقيط ثم أقرت فالنكاح باقٍ ..... ٨٤
- الثاني: لو نكح اللقيط ثم أقر بطل النكاح ..... ٨٤

- الثالث : لو جنى ثم أقر تعلق الأرش برقبته ..... ٨٤
- الثالث : النسب، ينسب إلى مستلحقه لعسر البينة ..... ٨٥
- الرابع : حكم الجناية، فإن جنى اللقيط المسلم غرم بيت المال ..... ٨٥

### ٣٣ — كتاب الفرائض

الأصل فيه :

- \* الباب الأول : في بيان الورثة وقدر حقوقهم ..... ٨٧
- الفصل الأول : في بيان الورثة ..... ٨٨
- أسباب الإرث أربعة : النسب، النكاح، الولاء، جهة الإسلام ..... ٨٨
- الفصل الثاني : في الفروض، وهي ستة : ..... ٨٨
- الأول : النصف، وهو لواحدة من البنات ..... ٨٨
- الثاني : الربع، وهو للزوج مع الولد ..... ٨٨
- الثالث : الثمن، وهو للزوجة مع الولد ..... ٨٨
- الرابع : الثلثان، وهو لبنتين وبنتي ابن ..... ٨٩
- الخامس : الثلث، وهو للجد بفقد الولد ..... ٨٩
- السادس : السدس، وهو للأب بالولد أو ولد الابن ..... ٨٩
- الفصل الثالث : في التعصيب، وهم قسمان : ..... ٨٩
- الأول : من يتعصب أبداً ..... ٩٠
- الثاني : من يرث بالعصوبة تارةً وبالفرض أخرى، وهم صنفان : ..... ٩٠
- الأول : من يتعصب بنفسه ..... ٩٠
- الثاني : من يتعصب بغيره ..... ٩٢
- الفصل الرابع : إذا اجتمع في شخص جهتان يمكن اجتماعهما ..... ٩٣
- في الإسلام ..... ٩٣
- \* الباب الثاني : في موانع الإرث والشك فيه ..... ٩٣

- ❑ الفصل الأول: في الموانع التي هي فيه، وهي أربعة: ٩٣
- الأول: اختلاف الدين بالإسلام والكفر ٩٣
- فرع: المرتد لا يرث ولا يورث منه، بل ما تركه فيء ٩٤
- الثاني: الرق، لأن تملك العبد وتورث السيد متعذران ٩٤
- الثالث: القتل، لقوله (عليه السلام): «لا وصية لوارث» ٩٤
- الرابع: استبهاً تأريخ الموت كأن يغرق المتوارثان ٩٥
- ❑ الفصل الثاني: في الحجب ٩٥
- ❑ الفصل الثالث: في الشك: وهو ثلاثة أقسام: ٩٦
- الأول: الشك في البقاء وهو أن ينقطع خبره ٩٦
- الثاني: الشك في الوجود وهو أن يخلف حملاً يرث ٩٧
- الثالث: الشك في الذكورة والأنوثة كالخنثى، وحكمه حكم الحمل ٩٧
- \* الباب الثالث: في الحساب، وفيه فصول: ٩٧
- ❑ الفصل الأول: في أصول المسائل وعولها ٩٧
- الأصول سبعة:
- أربعة لا تعول: اثنان إذ لا يخرج منه إلا النصف ٩٨
- وثلاثة: فإنه لا يخرج منه إلا الثلث والثلثان ٩٨
- وأربعة: فإنه يخرج منه الربع والنصف ٩٨
- وثمانية: إذ لا يكون فيها غير نصف وثمان ٩٨
- وثلاثة تعول: ستة إلى عشرة ٩٨
- واثنا عشرة إلى سبعة عشر بالأوتار ٩٩
- وأربعة وعشرون إلى سبعة وعشرين، دفعة ٩٩
- ❑ الفصل الثاني: في التصحيح ١٠٠
- القسم الأول: أن ينكسر سهم فريق نظر ١٠٠

- القسم الثاني: أن ينكسر على صنفين ..... ١٠٠
- القسم الثالث: أن ينكسر على ثلاث فرق ..... ١٠٢
- القسم الرابع: أن ينكسر على أربع فرق ..... ١٠٥
- ❑ الفصل الثالث: في المناسخات ..... ١٠٥
- إذا لم تقسم التركة حتى مات وارث ..... ١٠٥

### ٣٤ — كتاب الوصايا

- تعريفها والأصل فيها ..... ١٠٧
- \* الباب الأول: في أسبابها ..... ١٠٨
- الأول: الصيغة، ولا بد من الإيجاب ..... ١٠٨
- الثاني: الموصي، وشرطه الحرية ولو بعضاً، والتكليف ..... ١٠٩
- الثالث: الموصى له، وشرطه أن يكون موجوداً معيناً ..... ١٠٩
- مسائل: الأولى: تصح للعبد فإن عتق عند موته كالمستولدة فله ..... ١٠٩
- الثانية: تصح للحمل إن انفصل حياً لزمان يحكم بوجوده ..... ١١٠
- الثالثة: لا تصح للوارث إلا برضا الباقيين ..... ١١٠
- فروع: الأول: لو عين لكل وارث عرضاً يساوي حصته ..... ١١٠
- الثاني: إذا أوصى بالثلث لأجنبي ووارث ..... ١١٠
- الثالث: لو أوصى لأجنبي بالنصف ولأحد بنيه بمثله ..... ١١١
- الرابع: الموصى به وشرطه أن يكون موجوداً مخصوصاً بالموصي ..... ١١١
- تذنيب: ألحق بالوصية كل تبرع منجز في مرض الموت ..... ١١٢
- فرع: لو اجتمع تبرعات لا يفي الثلث بجميعها ..... ١١٣
- \* الباب الثاني: في أحكامها ..... ١١٤
- القسم الأول: ما يتعلق بالعقد، وهو أمران: ..... ١١٤
- الأول: إيجاب الملك ..... ١١٤

- الثاني: الجواز ..... ١١٤
- فروع: الأول: لو أوصى لزيد بعين، ثم أوصى لعمر وبها ..... ١١٥
- الثاني: لو أوصى بثلاث ماله فباع الجميع ..... ١١٥
- الثالث: لو أوصى بمنفعة الدار سنة ثم أجزاها ومات ..... ١١٥
- القسم الثاني: ما يتعلق بالموصى له ..... ١١٥
- مسائل: الأولى: لو أوصى لحمل فلانة فأتت بذكر وأنثى ..... ١١٥
- الثانية: الجيران «أهل أربعين داراً في كل جانب» ..... ١١٦
- الثالثة: لو أوصى للفقراء أو المساكين جاز صرفه إلى القبيلتين ..... ١١٦
- الرابعة: لو أوصى لزيد وجبرائيل بطل في النصف ..... ١١٧
- الخامسة: لو أوصى لأقارب زيد عمّت أولاد أقرب أصل ..... ١١٧
- القسم الثالث: ما يتعلق بالموصى به ..... ١١٨
- مسائل: الأولى: لو أوصى بالحمل وحده صح ..... ١١٨
- الثانية: لو أوصى بطبل وله طبل الحرب واللهو حمل على الأول ..... ١١٨
- الثالثة: لو أوصى بقوس حمل على قوس النبل والناوك ..... ١١٨
- الرابعة: لو أوصى بشاة جاز أن يدفع الصغير والكبير ..... ١١٨
- الخامسة: لو قال: أعطوه واحداً من أرقائي ..... ١١٨
- السادسة: لو أوصى أن يعتق عنه رقاب أعتق ثلاث ..... ١١٨
- السابعة: تصح الوصية بثمره الأشجار وغلة الدار ..... ١١٩
- فرع: لو قتل العبد واقتص سقطت الوصية ..... ١١٩
- الثامنة: لو أوصى بحج صح ..... ١١٩
- فرع: يجوز للوارث أن يحج عنه وإن لم يأذن ..... ١٢٠
- \* الباب الثالث: في الوصاية ..... ١٢١
- الأمر الأول: الصيغة، ولا بد من الإيجاب ..... ١٢١

- فرعان: الأول: لو قال: فوضت أو أوصيت إليك أمر أطفالي ..... ١٢١
- الثاني: لو أصمت فقريء عليه الكتاب ..... ١٢١
- الأمر الثاني: الموصي، وشرطه الحرية، والتكليف وولاية الأمر ..... ١٢١
- الأمر الثالث: الوصي، وشرطه التكليف والحرية ..... ١٢٢
- فروع: الأول: لو أوصى إلى مدبره صح ..... ١٢٢
- الثاني: لو فسق انعزل ولم يعد بعد التوبة وصياً ..... ١٢٢
- الثالث: لو عجز عن الحساب ينصب القاضي ..... ١٢٢
- الرابع: التفويض إلى الأم أولى لمزيد شفقتها ..... ١٢٢
- الأمر الرابع: في الموصى به، وهي تصرفات مالية يتولاها القاضي ..... ١٢٢
- الأمر الخامس: في أحكامها ..... ١٢٣

### ٣٥ — كتاب الوديعة

- تعريفها والأصل فيها ..... ١٢٤
- حكمها ..... ١٢٥
- أسبابها:
- الأول: أن يودع غيره بغير إذنه ..... ١٢٥
- الثاني: أن تحضره الوفاة ولم يوص به ..... ١٢٦
- الثالث: النقل إلى حرز دونه ..... ١٢٦
- فرعان: الأول: لو نهى عنه عند الضرورة استحب نقله ..... ١٢٦
- الثاني: لو نقل من ظرف إلى ظرف للمودع ..... ١٢٦
- الرابع: أن لا يدفع المهلك ..... ١٢٧
- فرع: لو أخرج الدابة للسقي والطريق آمن ..... ١٢٧
- الخامس: الانتفاع مثل أن يركب الدابة لا الجموح ..... ١٢٧
- فرع: الخيانة في البعض لا تضمن الباقي ..... ١٢٧

- السادس : أن يعدل عن أمره فيضيع به ..... ١٢٨
- السابع : التضيع بأن يضع في مضیعة ..... ١٢٨
- الثامن : الجحود مع المالك والتأخير في التخلية بلا عذر ..... ١٢٨
- فرعان : الأول : لو قال : ما أودعتني فبين المالك ..... ١٢٨
- الثاني : لو ادعى اثنان وديعة عنده ..... ١٢٩
- تنبيه : صدق الأمين في الرد على من ائتمنه ..... ١٢٩

### ٣٦ — كتاب النكاح

- الأصل فيه ..... ١٣١
- \* الباب الأول : في مقدماته ..... ١٣٢
- الأولى : في بيان خصائص النبي ﷺ ..... ١٣٢
- أما الأولى : (الواجبات) : فالضحى لقوله (عليه السلام) ..... ١٣٢
- وأما الثانية : (المحرمات) : فالزكاة والصدقة ..... ١٣٦
- وأما الثالثة : (المباحات) : فالوصال وغيره ..... ١٣٨
- الثانية : في الترغيب فيه ..... ١٤٠
- الثالثة : في النظر إليها ..... ١٤١
- فرعان : الأول : يجوز النظر إلى المبان من المرأة ..... ١٤٢
- الثاني : يجوز النظر مطلقاً للحاجة ولمولدها إلى السوأة ..... ١٤٢
- الرابعة : الخطبة وهي سنة ..... ١٤٢
- الخامسة : الخطبة عند الخطبة والعقد ..... ١٤٤
- \* الباب الثاني : في شرائطه ..... ١٤٥
- الأمر الأول : في صورته ، وهي الإيجاب والقبول ..... ١٤٥
- الأمر الثاني : في الزوج ، ويستبد بالتزوج المكلف الحر الرشيد ..... ١٤٧

## غير الزوج ففيه أبحاث :

- الأول : يقبل الأب والجدة للصبي ما شاء بالمصلحة ..... ١٤٧
- الثاني : العبد يتزوج بإذن السيد ..... ١٤٧
- فرع : للولي أن يأذن لرقيق الطفل ويزوج أمته ..... ١٤٧
- الثالث : السفية يتزوج (واحدة بالحاجة) بإذن الولي ..... ١٤٧
- فرع : لو عين الولي المهر والمرأة تعينت ولم يزد عليه ..... ١٤٧
- الأمر الثالث : في الولي : وفيه مباحث : ..... ١٤٨
- الأول : في أسباب الولاية وهي العصبوبة بنسب ..... ١٤٨
- مسائل : الأولى : الإيجاب إنما يكون للأصل على البكر ..... ١٤٩
- الثانية : المجنونة يزوجه الأصل بالمصلحة ..... ١٤٩
- الثالثة : المرأة لا تزوج نفسها خلافاً لأبي حنيفة مطلقاً ..... ١٥٠
- الثاني : في سوابب الولاية وهي الرق واختلال العقل ..... ١٥١
- فرع : المسلم يزوج أمته الكافرة ..... ١٥١
- الثالث : في الازدحام ، إذا اجتمع الأولياء ..... ١٥٢
- فرع : لو أذنت لوليين فعقد مع شخصين ..... ١٥٢
- الرابع : في التوكيل وهو جاز في طرفيه ..... ١٥٢
- الخامس : في الكفاءة وهي حق المرأة والأولياء ..... ١٥٣
- تنبيهات : الكفاءة تعتبر في تزويج البنات ، لا الأبناء ..... ١٥٤
- السادس : في الإجابة ، يجب على المولى إذا دعت ..... ١٥٤
- الأمر الرابع : في الزوجة ، وشرطها العراء عن الموانع ، وهي ثمانية : ... ١٥٥
- الأول : نكاح الغير ، وعدته ..... ١٥٥
- الثاني : الكفر ، والكفار ، ثلاثة أصناف : ..... ١٥٥
- من له كتاب وهم اليهود والنصارى فنقرهم بالجزية ونتزوج ..... ١٥٥



- ومن له شبهة كتاب كالمجوس والتمسك بالصحف نقرر ولا نناكح . . . . ١٥٥
- ومن لا كتاب له ولا شبهة له كعبد الملك والصنم، لا نقرر ولا نناكح . . ١٥٦
- مسائل: الأولى: الأظهر أنه لا تنكح يهودية تهود أول آبائها . . . . . ١٥٦
- الثانية: السامرة من اليهود، والصابئة من النصارى . . . . . ١٥٦
- الثالثة: لو تنصّر وثني لم يقرر . . . . . ١٥٦
- فرع: لو انتقلت زوجة المسلم تنجرت الفرقة قبل الدخول . . . . . ١٥٧
- الرابعة: المتولدة من كتابي وغيره محرمة تغلياً للحرمة . . . . . ١٥٧
- الخامسة: الكتابية كالمسلمة في القسم، والنفقة والطلاق . . . . . ١٥٧
- الثالث: المحرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة . . . . . ١٥٧
- أما الأولان فيحرمان الأصول والفروع . . . . . ١٥٧
- وأما الثالث: فيحرم بمجرد العقد زوجة الأصول والفروع . . . . . ١٥٨
- فرع: لو اشتبهت محرم بأجنبيات منحصرات . . . . . ١٥٨
- الرابع: الجمع بين أختين، فلو نكح امرأة لم ينكح أختها . . . . . ١٥٨
- الخامس: الزيادة على أربع للحر وثنتين للعبد . . . . . ١٥٩
- السادس: البيونة بالطلقة الثالثة للحر والثانية للعبد . . . . . ١٦٠
- السابع: كونها ملاعنة أو محرمة . . . . . ١٦١
- الثامن: الرق، فالحر لا يتزوج مملوكة نفسه وفرعه . . . . . ١٦١
- فرع: الأول: لو طرأ الغنى في دوام العقد لم يضر . . . . . ١٦١
- الثاني: لو عقد على حرة وأمة فسد نكاح الأمة . . . . . ١٦١
- الثالث: من بعضه رقيق كالقن فيتزوج المبعوض الأمة . . . . . ١٦٢
- ❖ الباب الثالث: في نكاح المشركات، وفيه فصول: . . . . . ١٦٢
- ❑ الفصل الأول: في حكم أنكحتهم . . . . . ١٦٢
- والأصل فيه أن فيروز الديلمي أسلم . . . . . ١٦٢

- فروع: الأول: للمندفع نكاحها المدخول بها تمام المسمى ..... ١٦٤
- الثاني: لو كان المهر فاسداً وقبضت ..... ١٦٤
- الثالث: لو ترفع الذميون إلينا ألزمتنا الحكم ..... ١٦٤
- ❑ الفصل الثاني: فيما إذا أسلم على عدد يمتنع جمعهن، وله صور: ..... ١٦٤
- الصورة الأولى: أن يسلم على أكثر من العدد الجائر ..... ١٦٤
- الصورة الثانية: أن يسلم على امرأتين لا تجمعان للقرابة ..... ١٦٥
- الصورة الثالثة: أن يسلم معسراً على إماء اختار ..... ١٦٥
- ❑ الفصل الثالث: في الاختيار، وفيه: ..... ١٦٥
- مسائل: الأولى: الاختيار يحصل بلفظ يدل عليه صريحاً ..... ١٦٥
- الثانية: يؤمر الزوج بالاختيار ويحبس له ..... ١٦٥
- الثالثة: لو مات قبل الاختيار فعقد المدخول بها بأقصى الأجلين ..... ١٦٦
- \* الباب الرابع: في موجبات الخيار ..... ١٦٦
- الأول: العيوب، والأصل فيه أنه (عليه السلام) ..... ١٦٦
- والمتفق عليه — أي من العيوب — سبعة ثلاثة مشتركة واثان يختصان
- بالنساء وآخران يختصان بالرجال ..... ١٦٦
- ولا بد في العنة من أن ترفع إلى الحكم ..... ١٦٧
- فرع: لو غاب الزوج في السنة حسبت مدة الغيبة ..... ١٦٧
- الثاني: التغرير، وهو أن يشترط في العقد صفة مقصودة ..... ١٦٨
- مسألة: إنما يتصور التغرير بالحرية من الأمة ..... ١٦٨
- فرعان: الأول: القيمة فتعلق بذمة الزوج كالمهر ..... ١٦٨
- الثاني: لو انفصل الولد حياً فغرمه قيمته يوم الانفصال ..... ١٦٩
- الثالث: العتق ..... ١٦٩
- فروع: الأول: لو عتق العبد قبل علمها ففي الخيار وجهان ..... ١٦٩

|   |     |
|---|-----|
| الثاني: لو طلقها طلاق رجعية فلها الفسخ                      | ١٦٩ |
| الثالث: لو عتق العبد لم يستحق الفسخ                         | ١٧٠ |
| تنبيه: حكم الفسخ رفع العقد من حينه                          | ١٧٠ |
| خاتمة الكتاب: وفيها فصول متفرقة:                            |     |
| الفصل الأول: في الإعفاف: يجب إعفاف كل أصل                   | ١٧٠ |
| مسألة: لو وطئ الأب جارية الابن لم يجب الحد للشبهة           | ١٧١ |
| تنبيه: إذا وطئ الأب جارية الابن حرمت عليه                   | ١٧١ |
| الفصل الثاني: في نكاح العبيد: الجديد أن السيد لا يضمن المهر | ١٧٢ |
| ثم للدور الحكمي نظائر: منها: أن المريض إذا أعتق أمته        | ١٧٣ |
| ومنها: أنه لو زوج أمته عبداً                                | ١٧٣ |
| ومنها: أنه لو اشترى أباه عتق ولم يرث                        | ١٧٣ |
| ومنها: أن رجلاً لو مات وخلف أخاً وعبيدين                    | ١٧٣ |
| ومنها: أنه لو أوصى له بابنه فمات وقبل أخوه                  | ١٧٣ |
| الفصل الثالث: في حكم الإماء                                 | ١٧٣ |
| مسألتان: الأولى: يحرم على السيد استمتاع المزوجة دون         | ١٧٣ |
| الثانية: المهر للسيد حتى لو باعها بقي له                    | ١٧٤ |
| فرعان: الأول: لو زوج أمته عبده لم يثبت المهر                | ١٧٤ |
| الثاني: لو أعتق أمته على أن تنكحه احتاج إلى قبولها          | ١٧٤ |
| الفصل الرابع: فيما يباح للزوج                               | ١٧٤ |
| يجوز له أنواع الاستمتاع ما عدا الإتيان في غير المأني به     | ١٧٤ |

### ٣٧ — كتاب الصداق

|   |     |
|---|-----|
| * الباب الأول: في صحته وفساده                         | ١٧٦ |
| تمهيد: إنما يصح إصداق ما يصح البيع به من العين والدين | ١٧٦ |

- ولا ضبط لقدره، وسن أن لا يغالى فيه ..... ١٧٦
- تنبيه: لو أصدق صحيحاً وفاسداً خيرت بين أخذ الصحيح ..... ١٧٧
- مسألة: لو شرط في العقد ما ينافي مقصوده — أفسده ..... ١٧٧
- فرع: لو أصدق عبداً بأن يرد عليه مائة صح إصداقاً وبيعاً ..... ١٧٨
- ✽ الباب الثاني: في أحكام الصداق ..... ١٧٨
- الأول: الضمان، الأصح أن المعين في يده مضمون ..... ١٧٨
- الثاني: التسليم، مهما تنازعا في البداية فالأصح ..... ١٧٩
- الثالث: التقرير، كمال المهر إنما يتقرر بالوطء وموت أحد الزوجين ... ١٧٩
- ✽ الباب الثالث: في التفويض ..... ١٨٠
- الحكم الأول: أنه لا يجب بالعقد شيء على المذهب ..... ١٨١
- اختلف في أن القائل في حديث بروع: ابن يسار أو ابن سنان ..... ١٨٢
- وما نقل عن الشافعي فيه، وإثبات أن الحديث صحيح ..... ١٨٢
- الحكم الثاني: أنها تستحق قبل الوطء طلب الفرض ..... ١٨٣
- فرعان: الأول: لو أبرأت المهر قبل الفرض لم يصح ..... ١٨٤
- الثاني: لو فرض فاسد كخمر لم يتشطر لضعفه ..... ١٨٤
- الحكم الثالث: أنه يثبت بالمسييس مهر المثل إن لم يفرض ..... ١٨٤
- فرع: لو كان مهر مثلها ألفاً مؤجلاً حط عنه ..... ١٨٤
- تنبيه: الوطء بالشبهة كالوطء في نكاح فاسد يوجب مهر المثل ..... ١٨٤
- ✽ الباب الرابع: في التشطير، وفيه فصول: ..... ١٨٥
- الفصل الأول: في موجهه وهو كل فراق ..... ١٨٥
- الفصل الثاني: في حكمه وهو عود النصف إلى الزوج بالفراق،
- والنظر في أمرين ..... ١٨٦
- الأول: فيما يمنع الرجوع في العين وهو زوال ملك ..... ١٨٦

- مسائل : الأولى : لو دبرت العبد ..... ١٨٦
- الثانية : لو وهبت منه عين الصداق وسلمت إليه ..... ١٨٦
- فروع : الأول : لو وهبت منه النصف فالأصح أنه يستحق نصف الباقي .. ١٨٧
- الثاني : لو كان الصداق ديناً فأبرأت لم يرجع على الأصح ..... ١٨٧
- الثالث : لو تخالعا قبل الدخول فينبغي أن تقول ..... ١٨٧
- الثالثة : لو أصدق تعليم القرآن وطلق قبله فلها نصف مهر المثل ..... ١٨٧
- الثاني : فيما يوجب الخيار وهو الزيادة والنقصان ..... ١٨٧
- تنبيهات : الزرع نقصان محض وإطلاع الحديقة زيادة ..... ١٨٨
- ❑ الفصل الثالث : في المتعة، حكمها واختلاف الفقهاء فيه ..... ١٨٨
- خاتمة الكتاب : في بيان التنازع ..... ١٨٩
- مهما اختلف الزوجان أو ولي الصغيرة والزوج - تحالفا ..... ١٨٩
- فروع : الأول : لو اعترف بالنكاح وأنكر قدر المهر كلف تقديره ..... ١٩٠
- الثاني : لو قال : أصدقتك أباك فقالت : بل أُمي تحالفا ..... ١٩٠
- الثالث : لو ادعت ألفين في عقدين فبينت لزما ..... ١٩٠
- تذنيب : الوليمة سنة، لأنه (عليه السلام) ما تركها قط ..... ١٩٠
- أحاديث فيها، وفي وجوب الإجابة بشروط ..... ١٩١
- والصائم يحضر ويفطر، ويجوز النثر واللقط ..... ١٩٤
- فرع : من وقع في ذيله شيء ملكه ..... ١٩٤

### ٣٨ - كتاب القسم والنشوز

- ❑ الفصل الأول : فيمن يستحقه وهي الزوجات دون المستولدات ..... ١٩٥
- فرع : لو سافرت بغير إذنه سقط حقها ..... ١٩٥
- ❑ الفصل الثاني : في مكانه وزمانه ..... ١٩٥
- ❑ الفصل الثالث : في التفضيل، وله سببان : ..... ١٩٦

|  |     |
|--|-----|
| السبب الأول: الحرية                                | ١٩٦ |
| فرع: طريان العتق في نوبتها يلحقها بالحرائر الأصلية | ١٩٧ |
| السبب الثاني: تجدد النكاح: للجديدة البكر سبع       | ١٩٧ |
| فرع: الأمة كالحررة في ذلك                          | ١٩٧ |
| الفصل الرابع: في الظلم والقضاء                     | ١٩٧ |
| الفصل الخامس: في الهبة                             | ١٩٨ |
| الفصل السادس: في المسافرة بهن                      | ١٩٨ |
| الفصل السابع: في الشقاق                            | ١٩٩ |

### ٣٩ — كتاب الخلع

|  |     |
|--|-----|
| تعريفه ومشروعيته                                       | ٢٠١ |
| * الباب الأول: في شرائطه، والنظر في أمور:              | ٢٠٢ |
| الأمر الأول: الصيغة، وصرائحها صرائح الطلاق، وبيانه في: | ٢٠٢ |
| مسائل: الأولى: لو قال خالعتك                           | ٢٠٣ |
| الثانية: لا بد من اتصال القبول بخطابه وموافقته         | ٢٠٣ |
| الثالثة: لو سألت أو علققت الالتزام                     | ٢٠٣ |
| الأمر الثاني: العاقد، وهو المطلق والقابل، وفيه:        | ٢٠٤ |
| مسائل: الأولى: لو اختلعت الصبية                        | ٢٠٤ |
| الثانية: اختلاع الأمة صحيح                             | ٢٠٤ |
| الثالثة: اختلاع المريضة صحيح                           | ٢٠٥ |
| الرابعة: تصح مخالعة الأجنبية كجعلته                    | ٢٠٥ |
| الأمر الثالث: المعقود عليه، وهو البضع والعوض           | ٢٠٥ |
| فرع: لو خالع بأن ترضع ولده                             | ٢٠٦ |
| مسألة: وكيل الزوج يخالع بالمعين ومهر المثل إن أطلق     | ٢٠٦ |

|     |  |
|-----|--|
| ٢٠٧ | تنبيه : ليس للوكيل تولي طرفيه كما في البيع         |
| ٢٠٧ | * الباب الثاني : في أحكامه                         |
|     | النظر في أحكام تنثور عن الألفاظ ، وفيها مسائل :    |
| ٢٠٧ | الأولى : لو قال : طلقك أو أنت طالق ، ولي           |
| ٢٠٨ | الثانية : لو قال : أنت طالق إن ضمننت لي ألفاً      |
| ٢٠٨ | الثالثة : لو قال : إن أعطيتني ألفاً فوضعت بين يديه |
| ٢٠٨ | فروع : الأول : لو أعطت ألفين طلقت                  |
| ٢٠٨ | الثاني : لو أتت بغير الغالب أو بالمعيب بانت        |
| ٢٠٨ | الثالث : لو كان دراهم البلد ناقصة أو مغشوشة        |
| ٢٠٨ | الرابع : لو علق بإعطاء عبد                         |
| ٢٠٩ | الرابعة : لو قالت : طلقني بألف ، فقال : طلقت       |
| ٢٠٩ | الخامسة : لو قالت : أبني ، فقال : أبنتك            |
| ٢٠٩ | السادسة : لو قالت : إن طلقنتي فأنت بريء من الصداق  |
| ٢٠٩ | السابعة : لو قالت : طلقني ثلاثاً بألف              |
| ٢١٠ | الثامنة : لو قالت : طلقني نصف طلقة ، أو نصفي       |
| ٢١٠ | التاسعة : لو قالت : طلق غداً ، فأخر عنه            |
| ٢١١ | فصل : إن اختلفا في ذكر العوض صدق المنكر            |
| ٢١١ | مسألة : لو اتفقا على جريان الخلع بألف درهم         |

#### ٤٠ — كتاب الطلاق

|     |   |
|-----|---|
| ٢١٢ | تعريفه ، وبيان مشروعيته                               |
| ٢١٣ | * الباب الأول : في شرائطه                             |
| ٢١٣ | الأمر الأول : الصيغة ، وهي كل لفظ يدل عليه صريحاً     |
| ٢١٨ | الأمر الثاني : المطلق ، شرطه التكليف فيصح طلاق المريض |

- ٢١٨ ..... مسألة: تفويض الطلاق إلى المرأة جائز
- ٢١٨ ..... فرعان: الأول: لو ذكر كناية ونويا وقع
- ٢١٨ ..... الثاني: لو ذكر أو نويا عدداً واحداً فذاك
- ٢١٩ ..... الأمر الثالث: المطلقة، وشرطها أن تكون في ولاية المطلق
- ٢١٩ ..... فرع: لو علق فزالت الولاية: ثم عادت ووجدت الصفة لم يقع
- ٢١٩ ..... تنبيه: لا بد من إضافة الطلاق إليها
- ٢٢٠ ..... فصل: الطلاق سني لا يحرم إيقاعه
- ٢٢١ ..... مسائل: الأولى: لو قال للحائض: أنت طالق للبدعة طلقت:
- ٢٢٢ ..... الثانية: لو قال: أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة
- ٢٢٢ ..... الثالثة: لو قال: أنت طالق أحسن الطلاق وأفضله أو
- ٢٢٢ ..... الرابعة: لو قال: أنت طالق ثلاثاً للسنة وفسر بالتفريق
- ٢٢٣ ..... \* الباب الثاني: في عدد الطلاق وما يتعلق به، وفيه فصول
- ٢٢٣ ..... الفصل الأول: في نية العدد
- ٢٢٣ ..... فروع: الأول: لو قال: أنت طالق واحدة ونوى الثلاث وقعت
- ٢٢٤ ..... الثاني: لو قال: أنت طالق ثلاثاً فاقترن ثلاثاً بموتها وقع
- ٢٢٤ ..... الثالث: لو قال: أنت طالق أكثر الطلاق طلقت ثلاثاً
- ٢٢٤ ..... الرابع: لو قال: أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه الثلاث وقع الثلاث
- ٢٢٤ ..... الفصل الثاني: في التكرار
- ٢٢٥ ..... الفصل الثالث: في الحساب، وله صور:
- الأولى: لو قال: أنت طالق طلبة في طلقين احتمل الظرفية
- ٢٢٥ ..... والحساب والمعية
- ٢٢٥ ..... فرع: الجاهل بالحساب لو قال: أردت مراد الحساب لم يحمل عليه
- ٢٢٥ ..... الثانية: لو بعض الطلاق كمل، لأنه لا يتجزأ



- الثالثة : لو أشرك نسوة في عدد أو أوقع بينهن ..... ٢٢٦
- فرع : لو قال لثلاث أوقعت عليكن ثلاثاً ثم قال للرابعة ..... ٢٢٦
- ❑ الفصل الرابع : في الاستثناء ، وشرطه ما ذكرناه في الإقرار ..... ٢٢٦
- مسائل : الأولى : لو قال : أنت طالق ثلاثاً إلاّ ثنتين وواحدة ..... ٢٢٦
- الثانية : الاستثناء من الاستثناء جائز ويكون على خلافه ..... ٢٢٧
- الثالثة : لو قال : أنت طالق خمساً إلاّ ثلاثاً طلقت ثنتين ..... ٢٢٧
- الرابعة : لو قال : ثلاثاً إلاّ نصفاً وقعت ثلاث ..... ٢٢٧
- الخامسة : الاستثناء بالمشيئة يدفع الطلاق والعق أيضاً ..... ٢٢٧
- ❑ الفصل الخامس : في الشك ، إما في أصل الطلاق ، أو عدده ، أو محله ..... ٢٢٨
- أما الأول : الشك في أصل الطلاق ، فلا يؤثر في الحل ، إذ الأصل عدمه ..... ٢٢٨
- أما الثاني : الشك في العدد ، فيقتضي طرح المشكوك ،
- والاقتصار على المتيقن ..... ٢٢٩
- وأما الثالث : الشك في المحل ، فكما إذا طلق معينة فنسي أو أبهم ..... ٢٢٩
- فروع : الأول : لو أبهم بين الزوجة والأجنبية لم تتعين ..... ٢٢٩
- الثاني : لو أبهم بين زوجتيه ، ثم قال : عينت هذه وهذه ..... ٢٢٩
- الثالث : لو عين ونسي ما دعت واحدة أنها المعينة ..... ٢٢٩
- الرابع : لو مات قبل التعيين عين الوارث في الطلاق ..... ٢٢٩
- \* الباب الثالث : في التعليقات ، وفيه فصول : ..... ٢٣٠
- ❑ الفصل الأول : في أدوات التعليق ، وهي : إن ، والمتضمن معناه ..... ٢٣٠
- ❑ الفصل الثاني : في التعليق بالزمان ، وله صور : ..... ٢٣١
- الأولى : التعليق بمجيء الوقت ..... ٢٣١
- الثانية : التعليق بالمضي ..... ٢٣١
- الثالثة : التعليق بالزمان الماضي ..... ٢٣٢

- ❑ الفصل الثالث : في التعليق بالحمل ..... ٢٣٣
- مسألان : الأولى : إن كنت حاملاً بذكر فأنت طالق ..... ٢٣٣
- الثانية : لو قال : إن ولدت ولداً فولدت ولدين ..... ٢٣٣
- فرع : لو قال لأربع : كلما ولدت واحدة فصواحبها طوالق ..... ٢٣٤
- ❑ الفصل الرابع : في التعليق بالحيض ..... ٢٣٤
- ❑ الفصل الخامس : في التعليق بالمشيئة ..... ٢٣٤
- ❑ الفصل السادس : في التعليق بالتطليق ، وفيه : ..... ٢٣٥
- مسألان : الأولى : التعليق مع الصفة إيقاع وتطليق ..... ٢٣٥
- الثانية : لو قال : إن طلقتك ، أو وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً .. ٢٣٦
- ❑ الفصل السابع : في تحقيق الصفات ، وفيه : ..... ٢٣٦
- مسائل : الأولى : الحلف ما فيه حث أو منع ..... ٢٣٦
- الثانية : لو قال : إن بدأتك بالكلام فأنت طالق فقالت ..... ٢٣٧
- الثالثة : لو قال : لو بشرتني بكذا فأنت طالق ..... ٢٣٧
- الرابعة : لو علق بأكل رمانة فتركت حبة لم تطلق ..... ٢٣٧
- الخامسة : إذا قال : أنت طالق يوم يقدم فلان ..... ٢٣٧
- السادسة : لو قال : إن لم تخبريني بعدد حبات هذه الرمانة ..... ٢٣٧
- السابعة : لو ذكرته بمكروه مثل يا خسيس ..... ٢٣٨
- الثامنة : لو علق بمخالفة الأمر فخالفت النهي لم تطلق ..... ٢٣٨
- التاسعة : إذا قال : أنت طالق إلى حين أو زمان ..... ٢٣٩
- العاشرة : لو علق بقدم زيد فقدم به ميتاً لم تطلق ..... ٢٣٩
- الحادية عشرة : لو قال : إن كلمت زيدا فكلمته ولم يسمع ..... ٢٣٩
- الثانية عشرة : لو قال : إن رأيت الهلال فرأى غيرها ..... ٢٤٠
- الثالثة عشرة : لو علق طلاق أمة مورثه بموته لم تطلق ..... ٢٤٠

الرابعة عشرة: لو علق بفعل نفسه ففعل مكرهاً، أو ناسياً ..... ٢٤٠

#### ٤١ — كتاب الرجعة

- ٢٤١ ..... تعريفها والأصل فيها
- ٢٤١ ..... \* الباب الأول: في شرائطها
- ٢٤١ ..... الأمر الأول: الصيغة
- ٢٤٢ ..... الأمر الثاني: المراجع، وشرطه أهلية النكاح
- ٢٤٣ ..... الأمر الثالث: المراجع إليها، وشرطها الخلو من موانع النكاح
- ٢٤٣ ..... فرع: لو وطئ الرجعية لزمها عدة الشبهة
- ٢٤٤ ..... \* الباب الثاني: في الأحكام، وفيه فصلان:
- ٢٤٤ ..... □ الفصل الأول: في أحكام الرجعية
- ٢٤٤ ..... فرع: لو اشتراها الزوج لزم الاستبراء لأنها محرمة
- ٢٤٤ ..... □ الفصل الثاني: في التنازع

#### ٤٢ — كتاب الإيلاء

- ٢٤٦ ..... تعريفه والأصل فيه
- ٢٤٦ ..... \* الباب الأول: في كيفيته، والنظر في أمور:
- ٢٤٦ ..... الأمر الأول: الحلف، وأصله اليمين، وفيه:
- ٢٤٦ ..... مسائل: الأولى: لو علق به عتق معين فمات
- ٢٤٧ ..... الثانية: لو قال: إن وطئتم فعبدي حر عن ظهاري
- ٢٤٧ ..... الثالثة: لو علق بوطئها طلقاتها وأبانها انحل الإيلاء
- ٢٤٧ ..... الرابعة: لو قال: إن جامعتك فله علي صوم
- ٢٤٧ ..... الخامسة: لو حلف أن لا يجامع زوجاته الأربع
- ٢٤٨ ..... السادسة: الإيلاء لا ينعقد بالكتابة كاليمين

- ٢٤٨ ..... الثاني: الحالف وهو الزوج المكلف
- ٢٤٨ ..... الثالث: المحلوف عليه وهو الوطاء الممكن
- ٢٤٩ ..... الرابع: المدة وشرطها أن تزيد على أربعة أشهر
- ٢٤٩ ..... فرع: لو غيب الحشفة فنزع فأولج لم يحنث
- ٢٤٩ ..... \* الباب الثاني: في أحكامها:
- ٢٤٩ ..... الأول: ضرب المدة يمهل المولى أربعة أشهر
- ٢٥٠ ..... الثاني: المطالبة بالفيئة أو الطلاق إذا مضت المدة
- ٢٥١ ..... فروع: الأول: لو نزلت على الزوج لم تحصل الفيئة
- ٢٥١ ..... الثاني: لو وطىء مكرهاً ولم توجب الكفارة عليه
- ٢٥١ ..... الثالث: لو تنازعا في الوطاء صدّق الزوج بيمينه



## ٤٣ — كتاب الظهار

- ٢٥٣ ..... تعريفه، والأصل فيه
- ٢٥٣ ..... \* الباب الأول: في كفيته، والنظر في أمور
- ٢٥٣ ..... الأمر الأول: الصيغة، وفيه:
- ٢٥٣ ..... مسائل: الأولى: صرائح الظهار أن تقول أنت علي أو عندي
- ٢٥٤ ..... الثانية: الظهار كالطلاق في قبول التعليق
- ٢٥٤ ..... الثالثة: لو ظاهر امرأة وأشركها أخرى ناوياً للظهار
- ٢٥٤ ..... الرابعة: لو قال: أنت علي حرام كظهر أُمي
- ٢٥٤ ..... الخامسة: التشبيه بالمطلقة الثلاثة والملاعنة ليس بظهار
- ٢٥٥ ..... الأمر الثاني والثالث: المظاهر، والمظاهر منها
- ٢٥٥ ..... \* الباب الثاني: في حكمه، وفيه:
- ٢٥٥ ..... مسائل: الأولى: لو ظاهر ومات
- ٢٥٥ ..... الثانية: لو علق بفعل غيره عاد بالتوقف

- الثالثة: لو أقت الظهار ونفذناه إلحاقاً بالأيمان ..... ٢٥٦
- الرابعة: لو ظاهر أربعاً معاً وأمسكهن لزمه أربع كفارات ..... ٢٥٦
- الخامسة: لو كرر مؤكداً اتحد ولم يصبر عائداً ..... ٢٥٦
- السادسة: تردد الشافعي رضي الله عنه في مقدمات الجماع ..... ٢٥٦
- \* الباب الثالث: في الكفارة ..... ٢٥٧
- الأمر الأول: العتق، ولا يجزىء إلا عتق رقبة مسلمة سليمة ..... ٢٥٧
- مسائل: الأولى: لم يعتبر الحنفية إسلام الرقبة ..... ٢٥٧
- الثانية: الضابط عندهم في السلامة أن يسلم عما يزيل جنس المنفعة ..... ٢٥٧
- الثالثة: لا تجزىء المستولدة والمكاتب لنقصان الرق ..... ٢٥٨
- فرع: لو أعتق نصفي عبد بدفعتين كفى ..... ٢٥٨
- الرابعة: لو أعتق بعوض عتق ولم يجزىء ..... ٢٥٨
- قاعدة: لو قال: أعتق مستولدتك على ألف فأعتق ..... ٢٥٩
- الخامسة: يشترط فيه الكفارة كما في العبادات ..... ٢٥٩
- الأمر الثاني: الصيام، ويصوم بدله شهرين متتابعين، وفيه: ..... ٢٦٠
- مسائل: الأولى: يجب تبنيث النية والتعرض للكفارة ..... ٢٦٠
- الثانية: لا ينقطع التتابع بالحيض ولا الفطر ..... ٢٦٠
- الثالثة: إنما يعتبر الإعسار وقت الأداء ..... ٢٦١
- الأمر الثالث: الإطعام، يعدل إليه العاجز عن الصوم ..... ٢٦١

#### ٤٤ — كتاب اللعان

- تعريفه والأصل فيه ..... ٢٦٢
- \* الباب الأول: في سببه، وفيه فصلان: ..... ٢٦٣
- الفصل الأول: في حقيقة القذف ..... ٢٦٣
- مسائل: الأولى: لو قال لامرأته: زني بك ..... ٢٦٥

- الثانية : زנית وأنت أزنى مني إقرار وقذف ..... ٢٦٥
- الثالثة : لو قال للمرأة : يا زاني قذف ..... ٢٦٦
- الرابعة : لست بابني كناية عن النص ..... ٢٦٦
- ❑ الفصل الثاني : فيما يبيح قذف الزوجة واللعان عنها ..... ٢٦٦
- \* الباب الثاني : في كيفية اللعان وحكمه ، وفيه فصلان : ..... ٢٦٧
- ❑ الفصل الأول : في كيفيته ..... ٢٦٧
- ❑ الفصل الثاني : في أحكامه ، وهي أربعة : ..... ٢٦٨
- الأول : حصول الفرقة وتأبد الحرمة ..... ٢٦٨
- الثاني : سقوط عقوبة قذف أسنده إلى زمان النكاح ..... ٢٦٨
- الثالث : نفي النسب ، واللعان له على الفور ..... ٢٦٨
- فروع : الأول : لو نفى أحد التوأمين لم ينتف ..... ٢٦٨
- الثاني : لو مات الولد بقي اللعان لبقاء النسب ..... ٢٦٨
- الثالث : اللعان كما يبطل الأبوة يبطل كل قرابة ..... ٢٦٩
- الرابع : لو استحلقه بعد النفي لحقه ..... ٢٦٩
- الرابع : للعانها ، وهو درء الحد المتوجه عليها بلعانه ..... ٢٦٩

#### ٤٥ — كتاب العدة

- تعريفها والأصل فيها ..... ٢٧٠
- \* الباب الأول : في عدة الوفاة ، وفيه فصلان : ..... ٢٧٠
- ❑ الفصل الأول : في قدرها ..... ٢٧٠
- فرع : لو أبهم الطلاق ومات اعتد كل واحدة ..... ٢٧٠
- مسألة : حكم عمر رضي الله عنه في المفقود زوجها ..... ٢٧٠
- ❑ الفصل الثاني : في كيفيتها ..... ٢٧١
- \* الباب الثاني : في عدة الفراق ..... ٢٧٣

- المفارقة إن لم تكن ممسوسة لم تلزمها العدة ..... ٢٧٣
- وإن كانت ممسوسة فلها ثلاث أحوال: ..... ٢٧٣
- الحالة الأولى: أن تحيض ولا تتوقع الحبل فتعتد المرأة بثلاثة أقراء ..... ٢٧٣
- تنبيه: المتحيرة تعتد بثلاثة أشهر ..... ٢٧٤
- الحالة الثانية: أن لا تحيض لصغرها أو بلوغها سن يأس عشيرتها ..... ٢٧٤
- فرع: لو حاضت الآيسة في الأثناء عادت إلى الأقراء ..... ٢٧٥
- الحالة الثالثة: أن يظهر عليها مخايل حبل منه ولو احتمالاً ..... ٢٧٥
- مسائل: الأولى: لو مات الصبي أو الممسوح فولدت زوجته ..... ٢٧٥
- فرع: لو علق الطلاق بالولادة فولدت ولدين بينهما ..... ٢٧٦
- الثانية: لو خرج بعض الولد أو أحد التوأمين ..... ٢٧٦
- الثالثة: لو أجهضت جنيناً ظهرت صورته فهو تام ..... ٢٧٦
- الرابعة: المعتدة بالأقراء لو رابت لم تتزوج ..... ٢٧٦
- فرع: لو ولدت الممسوسة قبل أربع سنين من الطلاق ..... ٢٧٧
- الخامسة: لو تنازعا في وقت الطلاق أو الولادة ..... ٢٧٧
- \* الباب الثالث: في عدة وطء الشبهة ..... ٢٧٧
- فروع: الأول: معاشره المعتدة ..... ٢٧٨
- الثاني: لو نكح معتدة بظن الصحة انقطعت بالوطء لا بالنكاح ..... ٢٧٨
- الثالث: لو راجعها وطلقها قبل المسيس استأنفت العدة ..... ٢٧٨
- \* الباب الرابع: في حقوق المعتدة، والنظر في أمرين: ..... ٢٧٩
- الأمر الأول: المستحقة، وهي كل معتدة عن طلاق ..... ٢٧٩
- الأمر الثاني: في المسكن، وهو مسكن الفراق ..... ٢٨٠
- فروع: الأول: لو اختلفا في الإذن فهو المصدق ..... ٢٨٠
- الثاني: لو لم تكن للميت تركه ..... ٢٨٠

- الثالث : لو أفلس فلها المضاربة بأجرة الأشهر ..... ٢٨٠
- الرابع : يجوز بيع السكن بناءً على جواز بيع المستأجر ..... ٢٨١
- \* الباب الخامس : في الاستبراء ، والنظر في أمرين : ..... ٢٨١
- الأمر الأول : في الموجب ، وله سببان : ..... ٢٨١
- السبب الأول : حصول ملك أمة تحل له ولم تكن زوجته ..... ٢٨٢
- فرع : لو اشترى معتدة أو محرمة أو مزوجة استبرأ ..... ٢٨٢
- السبب الثاني : زوال فراش السيد كان أعتق الموطوءة ..... ٢٨٢
- فرعان : الأول : لو استبرأ للتزويج فأعتق أو باع ..... ٢٨٢
- الثاني : لو أعتق الموطوءة فله أن يتزوجها قبل الاستبراء ..... ٢٨٢
- الأمر الثاني : في كيفيته ..... ٢٨٢
- فرعان : الأول : يجزىء الاستبراء الواقع قبل القبض في البيع ..... ٢٨٣
- الثاني : القول قولها في الحيض ..... ٢٨٣
- مسألة : الأمة تصير مستفرشة بالوطء ..... ٢٨٣
- فرع : لو اشترى زوجته فأنت بولد يحتمل علوقه في النكاح ..... ٢٨٣

#### ٤٦ - كتاب الرضاع

- الأصل فيه ..... ٢٨٤
- \* الباب الأول : في شرائطه ، والنظر في أمور : ..... ٢٨٤
- الأمر الأول : المرضعة ، وشرطها أن تكون امرأة حية ..... ٢٨٤
- الأمر الثاني : اللبن ، والمعتبر وصول عينة إلى جوف محيل إلى الغذاء .. ٢٨٥
- فرع : الأصح أنه لو أوجر حلبات ولو من مراضع دفعة فرضعة ..... ٢٨٦
- الأمر الثالث : المرتضع ، فشرطه أن يكون حياً ولم يستكمل حولين .... ٢٨٦
- \* الباب الثاني : فيمن يحرم بالرضاع ..... ٢٨٧
- مسائل : الأولى : لو أرضعت خمس مستولدات رجل ..... ٢٨٧



|     |   |
|-----|---|
| ٢٨٨ | الثانية : لا تثبت الحرمة لمن لا ينسب إليه الولد                   |
| ٢٨٨ | فرع : لو أمكن الولد من اثنين                                      |
| ٢٨٨ | الثالثة : لا ينقطع نسبة اللبن ما لم تلد وإن انقطع وعاد            |
| ٢٨٨ | * الباب الثالث : في الرضاع القاطع للنكاح ، والمقصود ببيان أمرين : |
| ٢٨٨ | الأمر الأول : ما يقطع المصاهرة ، وله صور :                        |
| ٢٨٨ | الأولى : لو تزوج كبيرة وصغيرة فأرضعتها بلبنه حرمتا                |
| ٢٨٩ | الثانية : لو تزوج كبيرة وصغائر فأوجرن لبنها                       |
| ٢٨٩ | الثالث : لو أرضعت أم إحدى الصغائر الباقيات دفعة                   |
| ٢٨٩ | الأمر الثاني : في الغرم ، إذا انقطع النكاح قبل المسيس             |
| ٢٩٠ | * الباب الرابع : في التنازع ، والنظر في أمرين :                   |
| ٢٩٠ | الأمر الأول : في الدعوى   |
| ٢٩٠ | الأمر الثاني : في الشهادة عليه                                    |

#### ٤٧ — كتاب النفقات

|     |  |
|-----|--|
| ٢٩١ | في الموجب لها                                      |
| ٢٩١ | * الباب الأول : في نفقة الأزواج ، وفيه فصول :      |
| ٢٩١ | □ الفصل الأول : فيما يجب على الزوج ، وهو ستة :     |
| ٢٩١ | الأول : القوت ويجب من غالب قوت البلد ثم اللائق به  |
| ٢٩٤ | فرعان : الأول : أنه يجوز التفويض عنه بغير جنسه     |
| ٢٩٤ | الثاني : لو أكلت مع الزوج كفى                      |
| ٢٩٤ | الثاني : الإدام الغالب المناسب                     |
| ٢٩٤ | فرع : لها أن تأخذ الإدام ولا تأكل كالطعام          |
| ٢٩٤ | الثالث : الكسوة لقوله تعالى : « وكسوتهن بالمعروف » |
| ٢٩٥ | الرابع : آلة التنظيف ومؤنته كالمشط والدهن والغسول  |

- الخامس: تهيئة مسكن لائق ولو بإعارة أو إجارة ..... ٢٩٥
- السادس: استخدام الشريفة بحرة، أو أمة ..... ٢٩٥
- تنبيه: للرجعية ما للمنكوحة غير آلة التنظيف وللبائنة السكنى ..... ٢٩٦
- الفصل الثاني: في موجب النفقة ومسقطها ..... ٢٩٦
- أما الأول: فالجديد أنها تجب بالتمكين لا بالعقد ..... ٢٩٦
- فرع: الأول: تمكين المجنونة والمراهقة بأن يطالب الولي الزوج بالزفاف ..... ٢٩٧
- الثاني: الغائب زوجها ترفع الأمر إلى الحاكم ..... ٢٩٧
- الثالث: لو اختلفا في التمكين صدق بيمينه ..... ٢٩٧
- وأما الثاني: فأربع ..... ٢٩٧
- الأول: النشور مثل أن تمتنع عن الاستمتاع ..... ٢٩٧
- فرعان: الأول: لو خرجت بغير إذنه فهي ناشزة ..... ٢٩٧
- الثاني: لو نشزت فتابت في غيبته رفعت إلى الحاكم ..... ٢٩٨
- الثاني: صغر المرأة بناءً على الجديد ..... ٢٩٨
- الثالث: العبادة فلو أحرمت بحج فرض ..... ٢٩٨
- الرابع: الاعتداد عن الغير على وجه ..... ٢٩٩
- ❑ الفصل الثالث: في الإعسار ..... ٢٩٩
- فروع: الأول: لو سلم النفقة في اليوم الثالث وعجز في الرابع ..... ٣٠٠
- الثاني: لو رضيت لم يسقط حقها ..... ٣٠٠
- الثالث: لا يفسخ قيم المجنونة والمراهقة للإعسار كما لا يفسخ للعيب .. ٣٠٠
- \* الباب الثاني: في نفقة الأقارب، وفيه فصول: ..... ٣٠١
- ❑ الفصل الأول: في شرائط الاستحقاق، والنظر في أمور: ..... ٣٠١
- الأول: فيمن يجب له وهو كل أصل، أو فرع لا يتمول ..... ٣٠١
- الثاني: فيمن تجب عليه، وهو كل أصل أو فرع موسر ..... ٣٠٢

- الثالث : الواجب وهو ما يكفيه من النفقة والكسوة ..... ٣٠٣
- الفصل الثاني : في ترتيب الأقارب ..... ٣٠٤
- الفصل الثالث : في الحضانة ، والنظر في أمرين : ..... ٣٠٤
- الأول : في صفات الحاضن والمحضون ..... ٣٠٤
- فرع : للأب والجد أن يسكن البكر كما يجبرها على النكاح ..... ٣٠٥
- الثاني : في اجتماع الحواضن ..... ٣٠٥
- فرع : يخير المميز بين أمه وأبيه ..... ٣٠٦
- \* الباب الثالث : في نفقة المماليك ، وفيه : ..... ٣٠٦
- مسائل : الأولى : له إجبار أمته بإرضاع ولدها وغيره ..... ٣٠٧
- الثانية : يكلف العبد ما يسعه جهده ..... ٣٠٧
- الثالثة : يجب علف الدابة وسقيها محافظة لحياتها ..... ٣٠٧

#### ٤٨ — كتاب الجراح

- تعريفه والأصل في أحكامه ..... ٣٠٩
- \* الباب الأول : في القصاص ، والنظر في الوجوب والاستيفاء ..... ٣٠٩
- القسم الأول : في الوجوب ، إما في النفس أو في الطرف ..... ٣٠٩
- النوع الأول : في وجوب قصاص النفس ، وفيه فصلان : ..... ٣٠٩
- الفصل الأول : في موجه وهو إزهاق الروح عمداً وعدواناً ..... ٣١٠
- الإزهاق وفيه مسائل :
- الأولى : لو جرى سبب مهلك ..... ٣١٠
- الثانية : لو جرحه اثنان ، فإن أنهاه الأول ..... ٣١٠
- الثالثة : لو اجتمعت المباشرة والتسبب ..... ٣١٠
- فرعان : الأول : لو أكره على قتل نفسه فلا قصاص ولا دية ..... ٣١١
- الثاني : لو خير بين شخصين فلا قصاص على المخير ..... ٣١١

## العمد وفيه مسائل :

- الأولى : لما خفي القصد وعسر ضبطه ..... ٣١٢
- الثانية : لو حبسه عن الطعام مدة يموت مثله فيها ..... ٣١٢
- الثالثة : لو أنهسه حية أو عقرباً قاتلاً وجب القصاص ..... ٣١٢
- وأما العدوان فكون القتل محرماً ..... ٣١٢

## العدوان وفيه مسائل :

- الأولى : لو قتل الزاني المحصن مسلم ..... ٣١٣
- الثانية : لو رأى مسلماً على زي الكفار ..... ٣١٣
- الثالثة : لو جرح حربياً فأسلم فلا شيء عليه ..... ٣١٣
- ❑ الفصل الثاني : في شرائط وجوبه ، وله شرطان : ..... ٣١٣
- الأول : أن يكون القاتل ملتزماً للأحكام ..... ٣١٣
- الثاني : أن لا يفضل المقتول ، بإحدى خصال ثلاث ..... ٣١٤
- الأولى : الدين ، فلا يقتل مسلم بذي خلافاً له ..... ٣١٤
- الثانية : الحرية ، فلا يقتل حر بعبد ..... ٣١٤
- فرع : الحرية لا تجير الإسلام ولا تنجبر به ..... ٣١٥
- الثالثة : السببية ، فلا يقتل أصل بفرع ..... ٣١٥
- فرع : لو قتل أحد المستلحقين مجهولاً يوقف القصاص ..... ٣١٥
- مسائل : الأولى : لا عبرة بالذكورة وفاقاً ..... ٣١٥
- الثانية : حدوث الفضل بعد الموت أو الجرح ..... ٣١٦
- فروع : الأول : لو أسلم قاتل الذمي اقتصر الإمام بمطالبة ..... ٣١٦
- الثاني : لو قطع يد عبد فعتق ثم سرى وجب كمال الدية ..... ٣١٦
- الثالث : لو جرح حر عبداً وعتق ..... ٣١٧
- الثالثة : لو قتل أخوان من الأبوين ..... ٣١٧

- النوع الثاني : قصاص الطرف وهو كقصاص النفس ، إلا في أمور : ..... ٣١٧
- الأمر الأول : أنه لا يجب بالسراية في الأجسام ..... ٣١٧
- الأمر الثاني : أنه مشروط بضبط الجناية ..... ٣١٧
- الجنايات ثلاث : جرح ، وإبانة ، وإزالة منفعة ..... ٣١٧
- أما الأولى : فلا يجب فيها إلا إذا كان إيضاحاً ..... ٣١٧
- فرع : لو قطع بعض المارن أو الأذن ولم يفصل ..... ٣١٨
- وأما الثانية : فما كان من مفصل وأمكن استيفاؤه بلا إجافة ..... ٣١٨
- فرعان : الأول : لو أوضح وهشم وأضح وأخذ ما زاد للهشم ..... ٣١٩
- الثاني : لو قطع من الكوع لم تلفظ الأصابع ..... ٣١٩
- وأما الثالثة : فيجب القصاص فيها ..... ٣١٩
- الأمر الثالث : أنه يجب رعاية التماثل في أربعة أشياء : ..... ٣١٩
- الأول : المحل فلا تقطع اليمنى باليسرى ولا أنملة بأخرى ..... ٣١٩
- الثاني : القدر فيوضع مثلاً بقدر ما أوضح طولاً وعرضاً ..... ٣١٩
- فروع : الأول : لو أوضح جميع الرأس ورأسه أكبر ..... ٣٢٠
- الثاني : لو زاد المقتص على ما أوضح خطأ ..... ٣٢٠
- الثالث : لو أوضح جمع معاً اقتص من كل بقدره ..... ٣٢٠
- الثالث : الصفة ، فلا تقطع الكاملة بالشلاء ..... ٣٢٠
- الرابع : العدد ، فلا تقطع الكاملة بالناقصة ..... ٣٢١
- فروع : الأول : لو كان في يد الجاني إصبع شلاء قنع بالقطع ..... ٣٢١
- الثاني : لو زادت يده بأصبع ولم يتميز ..... ٣٢١
- الثالث : من قطع أنملة وسطى من أصبع لا علياً لها ..... ٣٢٢
- تذنيب : وفيه مسائل :
- الأولى : لو قد ملفوفاً ادعى موته طولب بالبينة ..... ٣٢٢

|  |     |
|--|-----|
| الثانية: لو ادعى نقصاناً خلقياً صدق                              | ٣٢٢ |
| الثالثة: لو قطع الأطراف وادعى السراية ليتحد الدية                | ٣٢٢ |
| الرابعة: لو أوضح موضحتين ثم رفع الحاجز واختلفا                   | ٣٢٢ |
| القسم الثاني: في الاستيفاء والعفو، وفيه فصلان:                   | ٣٢٣ |
| □ الفصل الأول: في الاستيفاء، وفيه مبحثان:                        | ٣٢٣ |
| المبحث الأول: في المستوفي  | ٣٢٣ |
| فرع: لو بادر أحدهم فلا قصاص عليه                                 | ٣٢٤ |
| مسألة: لا بد من الرفع إلى الحاكم فإن وجد الطالب أهلاً            | ٣٢٤ |
| فرع: أجره الجلاذ على المقتص منه                                  | ٣٢٤ |
| المبحث الثاني: في كيفية الاستيفاء، وفيه مسألتان:                 | ٣٢٤ |
| الأولى: حق القصاص على الفور                                      | ٣٢٤ |
| فرع: لو اقتص من الحامل وعزر ولزمت عاقلة غرة الجنين               | ٣٢٥ |
| الثانية: خير مستحق القصاص بين الحز والهلاك بمثل فعله             | ٣٢٥ |
| فروع: الأولى: لو قطع اليمنى من الكوع واليسرى من المرفق فمات بهما | ٣٢٥ |
| الثاني: لو استحق يمينه فأخرج يساره أباحه فلا قصاص                | ٣٢٦ |
| الثالث: لو سرى القطع بعد القصاص فللوارث القصاص                   | ٣٢٦ |
| □ الفصل الثاني: في العفو، مقتضى العمد القود، والدية خلف عنه      | ٣٢٦ |
| مسائل: الأولى: لو جرحته فعفى عنه ثم سرى فلا قصاص                 | ٣٢٧ |
| الثانية: لو قطع فسرى وعفى الولي قصاص النفس                       | ٣٢٧ |
| الثالثة: لو اقتص الوكيل بعد عفو الموكل جاهلاً به فلا قصاص        | ٣٢٨ |
| الرابعة: لو تزوج الجانية بالقصاص صح وسقط                         | ٣٢٨ |
| * الباب الثاني: في الدية والكفارة                                | ٣٢٩ |
| □ الفصل الأول: في موجب الدية                                     | ٣٢٩ |

|   |     |
|---|-----|
| الأمـر الأول: في اجتماع العلة والشرط                      | ٣٢٩ |
| فروع: الأول: لو نقل صبيّاً إلى مسبعه فافتـرس              | ٣٣٠ |
| الثاني: لو اتبع إنساناً فهرب إلى نار أو ماء               | ٣٣٠ |
| الثالث: لو علم السباحة صبيّاً فغرق                        | ٣٣٠ |
| الأمـر الثاني: في اجتماع الشروط                           | ٣٣٠ |
| فروع: الأول: لو قعد في طريق ضيق فتعثر به ماش وماتا        | ٣٣٠ |
| الثاني: لو تردى في بئر وتردى آخر عليه وماتا               | ٣٣١ |
| الثالث: لو تزلق رجله فتعلق بآخر وهو بثالث ووقعوا في البئر | ٣٣١ |
| الأمـر الثالث: في التساوي والتشارك، وله صور:              | ٣٣١ |
| الأولى: لو اصطدم حران وماتا                               | ٣٣١ |
| فرع: لو أركب أجنبي طفلين أو مجنونين فحوالة الضمان عليه    | ٣٣١ |
| الثانية: لو اصطدم عبدان أهدرا إذ لا رقبة                  | ٣٣١ |
| الثالثة: لو اصطدمت سفينتان فضمن ما فيهما على الملاحين     | ٣٣٢ |
| فرع: لو أشرفت السفينة على الغرق جاز إلقاء الأمتعة منها    | ٣٣٢ |
| الرابعة: لو رموا حجر المنجنيق إلى خصومهم                  | ٣٣٢ |
| □ الفصل الثاني: في الواجب، وهو أربعة أقسام:               | ٣٣٢ |
| الأول: دية النفس مائة إبل من إبله                         | ٣٣٢ |
| الثاني: دية الأعضاء، ففي كل عضو                           | ٣٣٧ |
| فروع: الأول: لو كان في عينه بياض ينقص الضوء               | ٣٣٨ |
| الثاني: لو قلع لحييه مع الأسنان لزمه ديتها                | ٣٣٨ |
| الثالث: يجب في العضو الأشل الحكومة                        | ٣٣٨ |
| الثالث: دية القوي: يجب كمال الدية لإبطال قوة تامة         | ٣٣٨ |
| مسائل: الأولى: لو لم يحسن بعض الحروف                      | ٣٣٩ |

|  |     |
|--|-----|
| الثانية: لو ادعى المجني عليه زوال قوة .....                  | ٣٣٩ |
| الثالثة: لو جنى جنایات توجب ديات فمات .....                  | ٣٣٩ |
| الرابع: أرش الجراحات .....                                   | ٣٤٠ |
| مسائل: الأولى: لو أوضح واحد وهشم آخر .....                   | ٣٤٠ |
| الثانية: تتعدد الموضحة والجائفة بالصورة .....                | ٣٤١ |
| الثالثة: لو خاط الجائفة فقطع الخيط آخر وأجاف .....           | ٣٤١ |
| □ الفصل الثالث: فيمن يجب عليه .....                          | ٣٤١ |
| دية العمد على الجاني .....                                   | ٣٤١ |
| دية الخطأ وشبه العمد على العاقلة .....                       | ٣٤١ |
| الأمر الأول: في تفصيله: العاقلة، وهم ثلاثة: .....            | ٣٤٢ |
| الأول: عصبات النسب من الأطراف بترتيب الإرث .....             | ٣٤٢ |
| الثاني: من يرث بالولاء، إلّا الأصل المعتقد وفرعه .....       | ٣٤٣ |
| فروع: الأول: المعتقدون كواحد فعليهم سهم واحد .....           | ٣٤٣ |
| الثاني: الفاضل عن المعتقد لا يضرب على عصبته .....            | ٣٤٣ |
| الثالث: لا يتحمل المعتقد .....                               | ٣٤٣ |
| الثالث: بيت المال للمسلم بفقد الفريقين أو إفسارهما .....     | ٣٤٣ |
| الأمر الثاني: في صفاتهم - وهو أن يكونوا ذكوراً مكلفين .....  | ٣٤٣ |
| الأمر الثالث: في كيفية الضرب، يضرب على الغنى نصف دينار ..... | ٣٤٤ |
| فروع: الأول: لو قتل جمع واحداً .....                         | ٣٤٥ |
| الثاني: من مات أو أعسر آخر الحول .....                       | ٣٤٥ |
| الثالث: إذا جنى العبد .....                                  | ٣٤٥ |
| □ الفصل الرابع: في دية الجنين، والنظر في أمرين: .....        | ٣٤٥ |
| الأول: في الموجب وهو جناية على حية تسقط جنيئاً ميتاً .....   | ٣٤٥ |



- فرعان: الأول: لو أُلقت أربعة أيدي ورأسين لزمه غيره واحدة ..... ٣٤٦
- الثاني: لو ادعى عن الوارث انفصاله حياً صدق الجاني ..... ٣٤٦
- الثاني: في الواجب: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ..... ٣٤٦
- أما الكفارة فتجب في كل قتل محرم ..... ٣٤٧
- \* الباب الثالث: في دعوى الدم والقسامة، وفيه فصلان: ..... ٣٤٨
- الفصل الأول: في الدعوى، والنظر في أمرين: ..... ٣٤٨
- الأمر الأول: في شرائطها ..... ٣٤٨
- الأول: تعيين المدعى عليه ..... ٣٤٨
- الثاني: أن يفصل بالعمد، والخطأ، والانفراد ..... ٣٤٨
- فرع: لو ادعى أنه قتل في جمع ولم يذكر عددهم ..... ٣٤٨
- الثالث: كون المتداعيين مكلفين ملتزمي الأحكام ..... ٣٤٨
- الرابع: أن لا تتكاذب دعواه ..... ٣٤٨
- الأمر الثاني: في الإثبات: إنما يثبت موجب القصاص بإقرار أو ..... ٣٤٩
- فروع: الأول: لو شهد الوارث بالجرح لم يقبل ..... ٣٤٩
- الثاني: لو شهد رجل وامرأتان على تعمد إيضاح ..... ٣٤٩
- الثالث: لو ادعى على اثنين وشهد آخران فشهدا عليهما ..... ٣٤٩
- الرابع: لو اختلف الشهود في الوقت أو المحل أو الآلة ..... ٣٤٩
- الخامس: لو قال الشاهد: جرح وأنهر الدم ومات ..... ٣٥٠
- الفصل الثاني: في القسامة، والنظر في أمور: ..... ٣٥٠
- الأمر الأول: في محلها وهو قتل كل معصوم حتى العبد ..... ٣٥٠
- الأمر الثاني: في من يقسم - وهو كل معين يستحق بدل الدم ..... ٣٥١
- فروع: الأول: لو أوصى بقيمة المقتول لمستولدته ومات قبل القسامة .. ٣٥١
- الثاني: المكاتب يقسم لعبده ..... ٣٥١

|   |     |
|---|-----|
| الثالث : لو ارتد المستحق وحلف مرتداً .....                    | ٣٥١ |
| الأمر الثالث : في كيفية القسامة : وهي أن يحلف المدعي .....    | ٣٥٢ |
| فرع : لو حلف المقتول بنتاً وولداً حتى .....                   | ٣٥٢ |
| مسألة : نقل قولان في تعدد سائر أيمان الدم .....               | ٣٥٣ |
| الأمر الرابع : في حكمها وهو ثبوت الدية على الجاني عمداً ..... | ٣٥٣ |
| مسألة : لو نكل عنها حلف المدعى عليه .....                     | ٣٥٤ |

#### ٤٩ — كتاب الجنائيات الموجبة للعقوبات

(وهي سبع: البغي، والردة، والزنا،

والقذف، والشرب، والسرقه، وقطع الطريق)

|   |     |
|---|-----|
| * الباب الأول : في البغي .....                                | ٣٥٥ |
| * الباب الثاني : في الردة .....                               | ٣٥٧ |
| فروع : الأول : لو شهد برّدته عدلان لم ينفعه التكذيب .....     | ٣٥٩ |
| الثاني : لو اعترف أحد بنيه بردة أبيه .....                    | ٣٥٩ |
| الثالث : لو ارتد أسير كرهاً، وأفلت، أمر بالتجديد .....        | ٣٦٠ |
| * الباب الثالث : في الزنا .....                               | ٣٦٠ |
| وحكمه وجوب جلد الحر غير المحصن مائة، وتغريه عاماً .....       | ٣٦١ |
| مسائل : الأولى : إقامة الحد للإمام .....                      | ٣٦٢ |
| الثانية : إنما يقام بعد ثبوت الزنا بإقرار ولو مرة .....       | ٣٦٢ |
| الثالثة : يرمم المحصن بأحجار معتدلة .....                     | ٣٦٢ |
| فرع : لو عجل الإمام نص على أنه لا يضمن .....                  | ٣٦٣ |
| الرابعة : لا تغرب المرأة إلا بمحرم، ولا الغريب إلى وطنه ..... | ٣٦٣ |
| فرع : لو عاد غرب ثانياً واستؤنفت المدة .....                  | ٣٦٣ |
| * الباب الرابع : في القذف .....                               | ٣٦٤ |

- فرع: لو مات المقذوف ورث منه الحد كغيره ..... ٣٦٥
- \* الباب الخامس: في السرقة ..... ٣٦٥
- الحكم: تقطع يميناه من الكوع، ثم رجله اليسرى من الكعب،
- ثم اليد اليسرى، ثم الرجل اليمنى ..... ٣٦٥
- الشروط:
- الشرط الأول: أن يساوي المسروق ربع دينار خالص ..... ٣٦٦
- فروع: الأول: لو اشترك اثنان في الإخراج ..... ٣٦٦
- الثاني: لا يقطع بإخراج الخمر والملاهي ..... ٣٦٧
- الثالث: لو أخرج بدفعات ..... ٣٦٧
- الشرط الثاني: أن لا يكون للسارق فيه ملك ولا شبهة ..... ٣٦٧
- فروع: الأول: لو ادعى أنه ملكه أو ملك السيد ..... ٣٦٧
- الثاني: لو أخذ مال مديونه المماطل لم يقطع ..... ٣٦٨
- الثالث: هناك حرز الزوج يوجب القطع ..... ٣٦٨
- الرابع: الأظهر تعلق القطع بإخراج المستولدة نائمة أو ..... ٣٦٨
- الشرط الثالث: أن يكون المخرج محرراً بالعادة ..... ٣٦٨
- فروع: الأول: لو نقب واحد وأخرج آخر لم يقطعا ..... ٣٦٨
- الثاني: لو ألقى في ماء جار أو وضع على دابة فأزعجها ..... ٣٦٨
- الثالث: لو نقل ولم يخرج من الحرز فلا يقطع ..... ٣٦٩
- الرابع: لو سرق من بيت غصب منه أو من غيره لم يقطع ..... ٣٦٩
- الخامس: لو غصب منه متاع فدخل وأخذ غيره لم يقطع ..... ٣٦٩
- الشرط الرابع: تكليف السارق والتزامه فيقطع المعاهد إن شرط ..... ٣٦٩
- فصل: السرقة تثبت الضمان بما يثبت المال ..... ٣٦٩
- \* الباب السادس: في قطع الطريق ..... ٣٧٠

|   |     |
|---|-----|
| مسائل : الأولى : اختلف في كيفية الصلب .....                         | ٣٧١ |
| الثانية : المقتصر على الأخذ إن ساوى ما أخذه ربع دينار .....         | ٣٧٢ |
| الثالثة : لو تاب قبل الظفر عليه سقط حقوق الله .....                 | ٣٧٢ |
| الرابعة : لو اجتمع عقوبات قدم حقوق العباد .....                     | ٣٧٢ |
| * الباب السابع : في الشرب .....                                     | ٣٧٢ |
| تنبيه : لا يضرب المقتل ، والوجه ، ولا يعرى .....                    | ٣٧٤ |
| خاتمة الكتاب : شرع التعزير في كل معصية لا حد فيه ولا كفارة بزاجر .. | ٣٧٤ |

#### ٥٠ — كتاب موجبات الضمان

|   |     |
|---|-----|
| التعريف .....   | ٣٧٦ |
| * الباب الأول : في ضمان الولادة .....                       | ٣٧٦ |
| فرع : من به ألم لا يطيقه ليس له إهلاك نفسه .....            | ٣٧٧ |
| مسألة : الإمام كغيره فيما يتعاطاه عمداً وخطأ .....          | ٣٧٧ |
| فرعان : الأول : لو حكم بشهادة عبيد أو فساق .....            | ٣٧٧ |
| الثاني : فعل الجلاد فعله وهو كالآلة فلا يضمن .....          | ٣٧٧ |
| * الباب الثاني : في الصائل .....                            | ٣٧٧ |
| فرعان : الأول : لو عض يد إنسان ولم يقدر فك لحية .....       | ٣٧٨ |
| الثاني : لو نظر إلى حرم ولم يكن له هناك محرم أو زوجة .....  | ٣٧٨ |
| * الباب الثالث : في إتلاف البهيمة ، وفيه صورتان : .....     | ٣٧٩ |
| الصورة الأولى : أن يكون معها صاحبها فيلزمه .....            | ٣٧٩ |
| فرع : لو تحرق بالحطب ثوب إنسان فإن رأى .....                | ٣٧٩ |
| الصورة الثانية : أن لا يكون معها فيضمن ما أتلفه ليلاً ..... | ٣٧٩ |
| فروع : الأول : لو دخلت مزرعة فأخرجت ودخلت مزرعة أخرى .....  | ٣٨٠ |
| الثاني : لو دخلت ليلاً في بستان لم يغلق .....               | ٣٨٠ |

الثالث: الهرة المملوكة لا يضمن متلفها ..... ٣٨٠

### ٥١ — كتاب السير

- \* الباب الأول: في وجوب الجهاد مع الكفار ..... ٣٨١
- تفصيل في عدد غزوات الرسول صَلَّى الله عليه وسلَّم ..... ٣٨٢
- فصل: في مسقطات الوجوب وهو إما العجز الحسي ..... ٣٨٣
- فرع: لو استولوا على موات الإسلام فوجهان: ..... ٣٨٤
- \* الباب الثاني: في كيفية الجهاد، والنظر في أمور: ..... ٣٨٤
- الأمر الأول: في القتال ..... ٣٨٤
- مسائل: الأولى: تكره المقاتلة بغير إذن الإمام ..... ٣٨٤
- الثانية: ليس له استئجار الحر المسلم لأنه يقع عن فرضه ..... ٣٨٥
- فرع: لو أخرج أهل الذمة قهراً استحقوا أجره المثل ..... ٣٨٥
- الثالثة: كرة قتل القريب، لا سيما المحرم ..... ٣٨٦
- الرابعة: يجوز نصب المنجنيق وإضرار النار ..... ٣٨٨
- الخامسة: لا يجوز الخروج عن الصف إلا متحرفاً لقتال ..... ٣٨٩
- السادسة: تستحب المبارزة بإذن الإمام ..... ٣٨٩
- الأمر الثاني: الاسترقاق — إذا أسر من لا يقتل رقّ منهم العبد ..... ٣٨٩
- فروع: الأول: لو أسلم الكامل قبل الاختيار اختير غير القتل ..... ٣٩٠
- الثاني: لو استرق أحد الزوجين الحريين أو كلاهما ..... ٣٩٠
- الثالث: يقرر موجب التعامل السابق على الاسترقاق ..... ٣٩٠
- الأمر الثالث: الاغتنام ..... ٣٩٠
- للغنيمة أحكام: الأول: جواز التبسط للغانمين ..... ٣٩١
- الثاني: أنها تملك بالقسمة أو اختيار التملك ..... ٣٩١
- فرعان: الأول: لو وقع في المغنم من يعتق ..... ٣٩٢

- الثاني : للمفلس أن يعرض عنهما وإن أفرز الخمس ..... ٣٩٣
- الثالث : الأراضي المأخوذة عنوة من المغانم ..... ٣٩٣
- \* الباب الثالث : في الأمان ..... ٣٩٣
- مسائل : الأولى : المذهب أنه لا يصح من الأسير ..... ٣٩٣
- الثانية : أنه يتعدى إلى ما معه من الأهل والمال ..... ٣٩٤
- الثالثة : لو أشار إلى كافر أو كنى ولم ينو ..... ٣٩٤
- الرابعة : للمسلم أن يسكن دارهم ..... ٣٩٥
- فصل : لو عاقد الإمام علجاً ليدل على قلعة تجارية ..... ٣٩٥
- \* الباب الرابع : في الجزية وعقد الذمة ..... ٣٩٦
- مسائل : الأولى : لا بد من لفظ يدل عليه ..... ٣٩٦
- الثانية : لو تعاطاه مسلم بغير إذن الإمام فسد ..... ٣٩٦
- الثالثة : لا يقرر الوثني وإن كان عجمياً خلافاً له ..... ٣٩٧
- الرابعة : يقرر الذمي في كل البقاع سوى الحجاز ..... ٣٩٧
- فرع : لو مرض في الحرم نقل ، وإن خيف عليه ..... ٣٩٩
- الخامسة : أقل ما يؤخذ كل سنة دينار ..... ٣٩٩
- فصل : في أحكامهم : ..... ٤٠١
- الأول : أنه يجب الكف عنهم وعن أموالهم ..... ٤٠١
- الثاني : منعهم عن إحداث الكنائس في بلد بنيانها ..... ٤٠١
- الثالث : يجب عليهم التزام حكم الإسلام ..... ٤٠٢
- تنبيه : ينتقص عهدهم بالقتال ، ومنع الجزية ..... ٤٠٢
- \* الباب الخامس : في المهادنة ، والنظر في شرائطها وأحكامها ..... ٤٠٣
- أما الأول : الشرائط : فأربعة ..... ٤٠٣
- الأول : أن يكون العقد من الإمام أو نائبه ..... ٤٠٣

- الثاني: أن يكون لمصلحة كضعفنا، أو رجاء إسلامهم ..... ٤٠٣
- الثالث: أن لا يتضمن شرطاً فاسداً كإبقاء الأسير المسلم ..... ٤٠٤
- الرابع: أن لا يتجاوز المدة عن عشر سنين ..... ٤٠٤
- وأما الثاني: الأحكام، فثلاثة (أيضاً) ..... ٤٠٤
- الأول: وجوب الكف عنهم ما لم ينقضوا العهد والرضا ..... ٤٠٤
- الثاني: جواز نبذ العهد إليهم للاستشعار ..... ٤٠٤
- الثالث: لزوم الوفاء بالشرط ..... ٤٠٤
- \* الباب السادس: في قسم الفبي والغنائم، وفيه فصلان: ..... ٤٠٧
- الفصل الأول: في الفبي، وهو ما يحصل من الكفار ..... ٤٠٧
- حكمه: أن يخمس ..... ٤٠٧
- يقسم أحد أخماسه على خمسة أسهم ..... ٤٠٧
- واحد: لله ولرسوله ..... ٤٠٧
- الثاني: لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب ..... ٤٠٨
- الثالث: لليتامى المحاويع على الأظهر ..... ٤١٠
- الرابع: للمساكين ويصرف إلى الفقراء أيضاً، لأنهم أحوج ..... ٤١٠
- الخامس: لأبناء السبيل ..... ٤١٠
- والأخماس الأربعة الباقية كان رسول الله ..... ٤١٠
- يراعي الإمام أموراً ..... ٤١١
- الأول: أن يضع ديواناً، ويحصيهم، وينصب لكل جمع عريفاً ..... ٤١١
- الثاني: أن يعطى كل واحد ما يسد حاجته ..... ٤١١
- الثالث: أن يقدم بني هاشم والمطلب، ثم الأقرب ..... ٤١١
- الرابع: أن لا يثبت صبيلاً ولا مجنوناً ولا عبداً ..... ٤١١
- الخامس: أن يفرق أرزاقهم أول كل سنة ..... ٤١٢

- السادس : أن يقف العقار ويصرف ريعها ..... ٤١٢
- السابع : أن يصرف ما زاد إلى الثغور وأداة الحرب ..... ٤١٢
- ❑ الفصل الثاني : في الغنائم ..... ٤١٢
- مسائل : الأولى : من ركب الغرر وأزال منعة مقبل ..... ٤١٤
- الثانية : مستحق المال من شهد الواقعة ..... ٤١٥
- الثالثة : راكب الفيل والبغل والناقة كالراجل ..... ٤١٦
- فروع : الأول : لو أحضر فرسين لم يستحق إلا لواحد ..... ٤١٧
- الثاني : لو كان الحرب على حصن فللفارس سهمه ..... ٤١٧
- الثالث : سهم المستعار للراكب ..... ٤١٧
- الرابع : النفل : ما شرطه الأمير برأيه ..... ٤١٧

## ٥٢ — كتاب الصيد والذبائح

- ❑ الفصل الأول : في الذبائح ، والنظر في أمور : ..... ٤١٩
- الأمر الأول : الذبائح ، وشرطه أن يكون مسلماً مميزاً ..... ٤١٩
- الأمر الثاني : الذبيح ، هو كل حيوان مأكول لا يحل ميتته ..... ٤٢٠
- الأمر الثالث : الذبيح ، وهو إزهاق حياة مستقرة ..... ٤٢٠
- فروع : الأول : لو أبان عضو صيد وذفف كأن قده ..... ٤٢١
- الثاني : لو نصب مديّة في شبكة فانجرح به صيد ..... ٤٢١
- الثالث : لو رمى صيداً ظنه حجراً أو خنزيراً حل ..... ٤٢١
- الرابع : لو جرحه فمات بسبب آخر كسقوط من شاق حرم ..... ٤٢٢
- الأمر الرابع : في الآلة وهي : كل محدد ليس بسن ولا ظفر ولا عظم ..... ٤٢٣
- ❑ الفصل الثاني : في تملك الصيد ..... ٤٢٤
- فروع : لو اختلط حمام برجين ، وتعدّر التمييز لم يتصرفا ..... ٤٢٥
- مسألة : لو رمى اثنان صيداً ..... ٤٢٥



## ٥٣ — كتاب الأضحية

- ٤٢٦ ..... تعريفها، والأصل فيها: .
- ٤٢٧ .....   الفصل الأول: في أطرافها: .
- ٤٢٧ ..... الطرف الأول: المضحى: فيضحى الحر والمكاتب بإذن السيد .
- ٤٢٧ ..... الطرف الثاني: المضحى، وهو كل نعم تام السن سليم .
- ٤٢٩ ..... الطرف الثالث: في وقتها وهو من ارتفاع يوم النحر إلى .
- ٤٣٠ .....   الفصل الثاني: في أحكامها: .
- ٤٣٠ ..... الأول: أنها لا تجب بالنذر، ويتعين .
- ٤٣٠ ..... الثاني: أنه لو عين ما لا يضحى جنسه لغا .
- ٤٣١ ..... الثالث: أنه يجوز أكل المتطوع به وإطعام الأغنياء .
- ٤٣١ ..... تذنيب: قال (عليه السلام): الغلام مرتين بعقيقته .

## ٥٤ — كتاب الأضعمة

- ٤٣٣ .....   الفصل الأول: في حال الاختيار .
- ٤٣٦ ..... تنبيه: روى أنه (عليه السلام) سئل عن كسب الحجام فنهى عنه .
- ٤٣٧ .....   الفصل الثاني: في حال الاضطرار .

## ٥٥ — كتاب السبق والرمي

- ٤٣٩ ..... \* الباب الأول: في السبق، والنظر في أمور: .
- ٤٣٩ ..... الأمر الأول: في المعقود عليه وهو الفرس .
- ٤٤٠ ..... الأمر الثاني: كيفية العقد — وهو أن يشترط للسابق .
- ٤٤٠ ..... الأمر الثالث: العاقدون، ويشترط أن يكون فيهم محلل .
- ٤٤١ ..... \* الباب الثاني: في الرمي، والنظر في أمور: .
- ٤٤١ ..... الأمر الأول: في المعقود عليه وهو كل ما ينفع في الحرب .

- الأمر الثاني : صورة العقد وشرطها تقدير المال ، وعدد الأرشاق ..... ٤٤١
- الأمر الثالث : العاقد ، وشرطه التعيين ووجود المحلل ..... ٤٤٢
- الأمر الرابع : في حكمه وهو اللزوم ..... ٤٤٢
- وله صور : الأولى : لو شرط الإصابة ..... ٤٤٢
- الثانية : لو شرط الخسق وخرق طرف الهدف حسب ..... ٤٤٢
- الثالثة : الأظهر أنه لو شرط إصابة عشرة من مائة ..... ٤٤٢
- الرابعة : لو شرط اعتبار القريب وقدر بالأذرع ..... ٤٤٣
- الخامسة : لو قال : إن أصبت من العشرة أكثرها ..... ٤٤٣

### ٥٦ — كتاب الأيمان والنذور

- \* الباب الأول : في اليمين ..... ٤٤٥
- وحكمها : إيجاب الكفارة عند الحنث ..... ٤٤٦
- \* الباب الثاني : فيما يحصل به الحنث ..... ٤٤٧
- المبحث الأول : في لفظ الدخول وما يتعلق به ..... ٤٤٧
- مسائل : الأولى : لو قال : لا أدخل الدار ..... ٤٤٧
- الثانية : لو قال : لا أسكن حنث إن مكث زماناً ..... ٤٤٨
- الثالثة : دار فلان ملكه إلا إذا أراد المسكن حتى لو قال ..... ٤٤٨
- الرابعة : لو قال : لا أدخل هذا الباب فحول ..... ٤٤٨
- الخامسة : البيت يتناول المبنى والخيمة لأهل البدو ..... ٤٤٨
- السادسة : لو قال : لا أدخل على زيد فدخل عليه ..... ٤٤٨
- المبحث الثاني : في مسائل الأكل والشرب ..... ٤٤٨
- الأولى : لو حلف أن لا يأكل السويق أو السمن لم يحنث بشربه ..... ٤٤٨
- الثانية : لو حلف أن لا يأكل الرأس حنث بأكل ما يباح مفرداً ..... ٤٤٩
- الثالثة : لو قال : لا أكل من هذه البقرة أو الشجرة ..... ٤٤٩

- الرابعة: لو قال: لا أشرب ماء هذه الإِداة ..... ٤٤٩
- الخامسة: لو قال: لا آكل هذا وذاك فترك أحدهما ..... ٤٤٩
- السادسة: لو قال: لآكلن هذا غداً فمات أو تلف قبله ..... ٤٤٩
- المبحث الثالث: في الكلام ..... ٤٤٩
- مسألتان: الأولى: لو حلف أن لا يتكلم حنث بالسلام ..... ٤٥٠
- الثانية: لو قال: لأُثْنين على الله بأحسن الثناء ..... ٤٥٠
- المبحث الرابع: المعقود ..... ٤٥٠
- مسائل: الأولى: لو حلف أن لا يبيع ولا يزوج حنث بعقده ..... ٤٥٠
- الثانية: لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل لم يحنث ..... ٤٥١
- الثالثة: لو قال: لا آكل من طعام اشتراه فلان ..... ٤٥١
- المبحث الخامس: في مسائل متفرقة: ..... ٤٥١
- الأولى: لو قال: لا أفارقك حتى أستوفي حقي ..... ٤٥١
- الثانية: لو حلف لا يرى منكراً إلّا رفعه إلى القاضي ..... ٤٥٢
- الثالثة: لو قال: لأقضي حقك عند رأس المحرم ..... ٤٥٢
- الرابعة: المال يتناول الدين والمعلق عتقه ..... ٤٥٢
- الخامسة: اللطم والوكز ضرب، دون العض والخنق ..... ٤٥٢
- \* الباب الثالث: في النذور، وفيه مباحث: ..... ٤٥٢
- المبحث الأول: في الصوم ..... ٤٥٥
- مسائل: الأولى: لو نذر صوماً حمل على الأقل ..... ٤٥٥
- الثانية: لو نذر صوم أيام معينة أو غيرها وشرط التتابع ..... ٤٥٥
- فرع: لو عين يوماً في الأسبوع ونسيه صام الجمعة ..... ٤٥٥
- الثالثة: لو نذر صوم يوم مقدم زيد ..... ٤٥٥
- فرع: لو توافق نذران صام عن أحدهما وقضى الآخر ..... ٤٥٥

|  |     |
|--|-----|
| المبحث الثاني : في الحج :  | ٤٥٦ |
| مسألتان : الأولى : لو نذر حجاً أو عمرة لزمه الإتيان بنفسه وبماله | ٤٥٦ |
| الثانية : لو نذر الحج ماشياً لزمه                                | ٤٥٦ |
| المبحث الثالث : في الهدي والصدقة                                 | ٤٥٦ |

### ٥٧ — كتاب أدب القضاء

|   |     |
|---|-----|
| * الباب الأول : في التولية والعزل، وفيه فصلان :               | ٤٥٧ |
| □ الفصل الأول : في التولية                                    | ٤٥٧ |
| جواز التحكيم، وشرطه رضا كل من يؤثر الحكم في حقه كالعاقلة      |     |
| في القتل والخطأ   | ٤٥٩ |
| مسائل : الأولى : يجوز له الاستخلاف بإذن أو قرينة              | ٤٦٠ |
| الثانية : يجوز نصب قاضيين مستقلين في بلد                      | ٤٦٠ |
| الثالثة : ينعقد قضاء المفضول على الأظهر                       | ٤٦١ |
| □ الفصل الثاني : في العزل، والنظر في أمرين :                  | ٤٦١ |
| الأول : في أسبابه   | ٤٦١ |
| الثاني : في أحكامه  | ٤٦١ |
| مسألتان : الأولى : لو قال بعد العزل أو في غير موضعه حكمت بكذا | ٤٦١ |
| الثانية : من ادعى على المعزول رشوة أو حكماً باطلاً لزمه الغرم | ٤٦٢ |
| * الباب الثاني : في أدب القضاء، وفيه فصول :                   | ٤٦٢ |
| □ الفصل الأول : في آداب متفرقة                                | ٤٦٢ |
| الأول : إن التولية أمر عظيم فلا بد لها من شهادة               | ٤٦٢ |
| الثاني : أن يدخل يوم الاثنين ويتزل وسط البلد                  | ٤٦٢ |
| الثالث : أن يرتب كاتباً عدلاً فقيهاً غير طماع ومزكّين         | ٤٦٢ |
| الرابع : أن لا يعامل بنفسه ووكيل معروف به                     | ٤٦٣ |

- الخامس: أن يسوي بين الخصمين في الترحيب ..... ٤٦٣
- السادس: أن لا يحكم حال غضبه ..... ٤٦٣
- ❑ الفصل الثاني: في مستند قضاائه، وهو ثلاثة: ..... ٤٦٤
- الأول: علمه والأصح أنه يقضي به خلافاً لمالك ..... ٤٦٤
- الثاني والثالث: الشهادة واليمين ولا يعين شهوداً ..... ٤٦٥
- ❑ الفصل الثالث: في القضاء على الغائب، وله شروط: ..... ٤٦٦
- الأول: تعسر إحضار المدعى عليه ..... ٤٦٦
- الثاني: أن يكون المدعى به حق آدمي ..... ٤٦٦
- الثالث: أن يصرح المدعي بالدعوة ويعين المدعى به ..... ٤٦٦
- الرابع: أن يقيم البينة ويحلف على بقاءه ..... ٤٦٧
- مسألة: لو غاب المدعى به وأمن التباسه كالعقار ..... ٤٦٧
- فرع: لو أحضر المدعى به ..... ٤٦٨
- \* الباب الثالث: في القسمة، والنظر في أمور: ..... ٤٦٨
- الأمر الأول: القسام ..... ٤٦٨
- الأمر الثاني: المقسوم إن تشابهت أجزاؤه ..... ٤٦٨
- فرع: من ملك عشر دار لو انفرد لم يصلح للمسكن ..... ٤٦٩
- الأمر الثالث: كيفية القسمة ..... ٤٦٩
- فرعان: الأول: لو ادعى أحدهما حيف القسّام ..... ٤٧٠
- الثاني: لو استحق بعض ما قسم شائعاً بطلت فيه ..... ٤٧٠

### ٥٨ — كتاب الشهادة

- \* الباب الأول: في صفات الشهود ..... ٤٧١
- تنبيه: لو جرح الشاهد بعد الحكم نقص ..... ٤٧٦
- \* الباب الثاني: في العدد ..... ٤٧٧

- فرعان: الأول: لو علق الطلاق بالولادة ..... ٤٧٨
- الثاني: لو شهد واحد على ما يخاف فواته ..... ٤٧٨
- مسألة: المال كما يثبت برجل وامرأتين يثبت برجل ويمين ..... ٤٧٨
- فروع: الأول: لو ادعى أن العبد الذي في يده ..... ٤٧٩
- الثاني: لو ادعى الورثة مالاً لمورثهم ..... ٤٧٩
- الثالث: لو ادعى موقوفاً عليه وحلف مع الشاهد استحققه ..... ٤٧٩
- \* الباب الثالث: في التحمل ..... ٤٧٩
- \* الباب الرابع: في الشهادة على الشهادة، والنظر في أمور: ..... ٤٨١
- الأمر الأول: في محلها، إنما تقبل للحاجة ..... ٤٨١
- الأمر الثاني: في التحمل، لا يشهد الفرع إلا ..... ٤٨١
- الأمر الثالث: في شروط السماع، وهو تعذر الوصول إلى الأصل ..... ٤٨٢
- الأمر الرابع: في العدد، لا بد وأن يشهد على شهادة ..... ٤٨٢
- \* الباب الخامس: في الرجوع ..... ٤٨٢
- فرعان: الأول: لو شهد رجل وأربع نسوة على مال فرجعوا جميعاً ..... ٤٨٣
- الثاني: شهود الإحصان وحصول الصفة لا يشاركون شهود الزنا ..... ٤٨٣

#### ٥٩ - كتاب الدعوى والبيانات

- \* الباب الأول: في الدعوى ..... ٤٨٥
- الأمر الأول: فيما يحتاج إليه ..... ٤٨٥
- فرع: لو ظفر بغير نوعه، فإن كان أردأ فله أن يقنع به ..... ٤٨٥
- الأمر الثاني: في المدعي وكيفية دعواه ..... ٤٨٥
- الأمر الثالث: في المدعى عليه وجوابه ..... ٤٨٦
- تنبيه: حيلة المرتهن والمستأجر إذا عجزا عن بيان العقد ..... ٤٨٦
- \* الباب الثاني: في البيانات، والمقصود بيان التعادل والترجيح ..... ٤٨٧

- ٤٨٧ ..... للترجيح مدارك: الأول: قوة البينة
- ٤٨٧ ..... الثاني: اشتمالها على زيادة
- ٤٨٧ ..... وله صور: الأولى: أن يطلق أحدهما ويؤخر الآخر
- ٤٨٨ ..... الثانية: لو اختلفا في قدر المشهود عليه فلا ترجيح
- ٤٨٨ ..... الثالثة: لو مات معروف بالتنصّر واختلف ابنه فيما مات عليه
- ٤٨٨ ..... الرابعة: لو تنازع ابنا كافر - أسلم أحدهما - في تقدم إسلامه
- ٤٨٨ ..... الخامسة: لو أطلق أحدهما وبين الأخرى سببه
- ٤٨٩ ..... السادسة: لو شهد أجنبيان بوصية عتق عبد معين
- ٤٨٩ ..... الثالث: اليد، تسمع بينة الداخل بعد بينة الخارج وترجح
- ٤٩٠ ..... تنبيهات: الأول: لو قال الشاهد كان له
- ٤٩٠ ..... الثاني: لا بد من تقدم الملك على الإقامة بلحظة
- ٤٩٠ ..... الثالث: لو قامت بيتتان بعتق عبيدين كل منهما ثلث ماله
- ٤٩١ ..... \* الباب الثالث: في اليمين والنكول، والنظر في أمور:
- ٤٩١ ..... الأمر الأول: في كيفية الحلف وصورته مشهورة
- ٤٩٢ ..... الأمر الثاني: في الحالف، وهو في الأصل كل منكر لو أقر
- ..... الأمر الثالث: في حكمه، وهو قطع الخصومة حالاً حتى لو أقام البينة
- ٤٩٢ ..... بعده سمعت
- ٤٩٢ ..... فرع: لو ادعى أنه حلفه مرة فله أن يحلفه
- ٤٩٣ ..... الأمر الرابع: في النكول، وهو لا يثبت الحق
- ٤٩٤ ..... \* الباب الرابع: في دعوى النسب وإلحاق القائف

## ٦٠ - كتاب العتق

- ٤٩٧ ..... \* الباب الأول: في العتق المطلق، وفيه فصلان:
- ٤٩٧ ..... الفصل الأول: في شرائطه

- ❑ الفصل الثاني : في خصائصه : ..... ٤٩٨
- الأولى : السراية من أعتق بعض عبده أو شركاً له ..... ٤٩٨
- فروع : الأول : لو استولد جارية مشتركة سرى ..... ٤٩٨
- الثاني : لو قال لشريكه : إن أعتقت نصيبك فنصيبى حر ..... ٤٩٨
- الثالث : لو أسير البعض سرى بقدره ..... ٤٩٨
- الرابع : لو أعتق جمع من الشركاء أنصباؤهم معاً ..... ٤٩٩
- الثانية : حصوله لمن تملكه أصله أو فرعه ..... ٤٩٩
- الثالثة : القرعة وهي تجري فيما إذا أعتق المريض عبيداً ..... ٤٩٩
- فرع : لو ظهر بعد القرعة مال ووسعهم الثلث عتقوا ..... ٥٠٠
- الرابعة : الولاء ، قال (عليه السلام) : إنما الولاء لمن أعتق ..... ٥٠١
- فروع : الأول : لو اشترى أخ وأخت أباهما : ..... ٥٠٢
- الثاني : أختان اشترت إحداهما الأب والأخرى الأم ..... ٥٠٢
- الثالث : أختان اشترتا الأم ..... ٥٠٢
- \* الباب الثاني : في التدبير ..... ٥٠٢
- الحكم الأول : حصول العتق بالمعلق به ..... ٥٠٣
- تنبيه : لو كاتب المدبر ، أو دبر المكاتب ..... ٥٠٣
- الحكم الثاني : ارتفاعه بإزالة الملك ، وتعلق دين مستغرق ..... ٥٠٣
- الحكم الثالث : السراية – والأصح أنه يسري إلى المجتن ..... ٥٠٣
- فرع : صدق الوارث في وقت حدوثه ..... ٥٠٤
- \* الباب الثالث : في الكتابة ، والنظر في أمور : ..... ٥٠٤
- الأمر الأول : في صحتها إنما يصح بإيجاب ..... ٥٠٤
- فروع : الأول : أنه لو كاتب المشترك سيده معاً ..... ٥٠٥
- الثاني : لو كاتب أن يخدمه شهراً ..... ٥٠٥



- الثالث: لو كوتب عبيد بعوض واحد ..... ٥٠٥
- الأمر الثاني: في الأداء يجب على السيد أن يحط عنه ..... ٥٠٥
- الأمر الثالث: فيما يحصل به العتق ..... ٥٠٦
- فرعان: الأول: لو استحق النجم بأن رقه ..... ٥٠٦
- الثاني: لو أبرأ أحد الشريكين موسراً أعتق نصيبه ..... ٥٠٦
- الأمر الرابع: في التصرفات: السيد محجور عنها ..... ٥٠٦
- الأمر الخامس: في الجنایات: إن قتله السيد لزمه الكفارة وحدها ..... ٥٠٧
- فرع: لو عتقه لزمه الفداء، لأنه فوت رقبتة ..... ٥٠٧
- الأمر السادس: في الكتابة الفاسدة: وهي كالصحيحة في العتق ..... ٥٠٧
- الأمر السابع: في التنازع: صدق السيد في العقد والأداء ..... ٥٠٨
- فرع: لو ادعى الكتابة ..... ٥٠٨
- \* الباب الرابع: في أمهات الأولاد ..... ٥٠٨
- فرع: لو استولدها شريكاً موسراً واختلفا في التقديم ..... ٥٠٩
- وعلى لفظ العتق نختم كتابنا ونرجو الله أن يعتق رقابنا ..... ٥٠٩









دار البساتين الإسلامية

قاضي القضاة  
عبد الله البضاوي

دراسة وتحقيق  
علي محي الدين  
القرواغي

٢

دار البساتين الإسلامية